

**فقه فلسفة
الحسنات والسيئات
- من منظور إسلامي -**



الرويس، شارع الرويس، بيروت - لبنان
Mob: 00961 3 689 496 | TeleFax: 00961 1 545 133
info@daralwalaa.com | daralwalaa@yahoo.com
P.O. Box: 307/25 | www.daralwalaa.com

ISBN 978-614-420-308-8

فقه فلسفة الحسنات والسيئات

من منظور إسلامي

المؤلف: الدكتور جعفر عباس حاجي.

الناشر: دار الولاء لصناعة النشر.
الطبعة: الأولى بيروت_لبنان ١٧/٤٣٨هـ/٢٠١٧م

إخراج فني وتنفيذ:

eight
press &
production

www.eightproduction.com | 00961 3 017 565

© جميع الحقوق محفوظة للناشر

فقه فلسفة الحسنات والسيئات - من منظور إسلامي -

تأليف الدكتور جعفر عباس حاجي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

19 في الفصل الأول:
22 بنية كينونات الذنوب والحسنات
22 سنن وأحكام كينونات الذنوب والعقوبات والحسنات والثواب
23 فقه فلسفة الحسنات والسيئات
23 حيوية وحياة كينونة الحسنات والذنوب
24 باردايم ومنهاجية بحث كينونات الحسنات والذنوب
25 الحقيقة الأنطولوجية الوجودية للذنوب والحسنات
26 مراتب العقل الكلي أو الأول ومنهاجية بحث كينونات الذنوب والحسنات
27 القوس النزولي والصعودي وكينونات الذنوب والحسنات
28 كنه حقيقة كينونات الذنوب والحسنات
28 نية وقصدية أفعال النظر والعمل وحمولات الحسنات والسيئات
29 القراءة السطحية الجزئية والقراءة الكلية التكاملية التوحيدية للذنوب والحسنات
31 أصل بنية كينونة الذنب والحسنة
33 تشييد نظرية أو فرضية الذنوب والحسنات
35 آليات البحث عن حقيقة الذنوب والحسنات
37 الحمولات المعرفية والحقيقية المنشودة في المشاريع
41 مشكلة وإشكالية الحقيقة والحق

الفصل الثاني: فقه فلسفة كينونة الحسنات والسيئات وتفضيلات اختياراتهما

الاصطفائية والإفسادية 47

2.1 اعتبارات اختيار لفظة فقه فلسفة كينونة الحسنات والسيئات 49

2.2 خصوصيات بنيوية وماهوية للفظ «الفقه» 52

2.3 أهداف فقه فلسفة فعل الحسنات والسيئات 56

2.4 شروط وضوابط فقه وفلسفة وثقافة الحسنات والسيئات (النظرة الكونية

والحضارية والتاريخية والاجتماعية للحسنات والسيئات) 59

2.5 منهجية تأصيل وتأثيل فقه فلسفة كينونة الحسنات والسيئات والثواب

والعقاب 62

2.6 فقه فلسفة منطلق دوال فعل الحسنات والسيئات 66

2.7 الخلاصة 70

الفصل الثالث: فقه وفلسفة بنيات وبناءات كينونة الحسنات والسيئات والثواب

والعقاب 73

3.1 مقدمة 75

3.2 بنية دوال أفعال النظر والعمل والصنع وحمولات حسناتها وسيئاتها 80

3.2.1 البنيوية 85

3.3 منظومة مفاهيم ومصطلحات تعريفية توضيحية لدوال فعل الحسنات والسيئات

والثواب والعقاب 87

3.3.1 التعريف اللغوي والاصطلاحي لفعل الحسنات والسيئات 89

3.3.2 معنى الفعل 90

3.3.3 التعريف الفلسفي والمنطقي للفعل 91

3.3.4 معنى العمل 92

3.3.5 معنى الصنع 94

- 3.4 تعريف ماهية الذنب والحسنة 97
- 3.4.1 تعريف الذنب والعذاب من وجهة نظر الفقه 97
- 3.4.2 تعريف الذنب والعذاب من منظور عدستهما الكونية الاستخلافية ومرئياته الإبستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية 98
- 3.4.3 تعريف الحسنة 103
- 3.4.5 الحسنة والذنب بين الحقيقة والاحتمال (حَمَقلة) 103
- الفصل الرابع: منهجية وباردايم «إبدال» تصوير أفعال النظر والعمل وتكوثراتهما وحسناتهما وسيئاتهما 107**
- 4.1 مقدمة 109
- 4.2 الرؤية التكاملية التراتبية لمنظومة الكون المعرفية والوجودية 110
- 4.3 البنية البنيوية والنسقية والدلالية العنكبوتية لأفعال النظر والعمل وتكوثرات حسناتها وسيئاتها 112
- 4.4 وظيفة وغاية الخطاطة والباردايم العنكبوتي في تأصيل وتأثيل أفعال النظر والعمل وحسناتها وسيئاتها 113
- 4.5 آليات التفاعل والترابط والتساوق بين مكونات وخلايا في البيت أو الشبكة العنكبوتية 114
- 4.5.1 الرؤية الحديثة لنسق الاتصال والانفصال 116
- 4.5.2 الفاعلية التأثيرية التكوثرية الترابطية بين مكونات وعناصر خلايا الشبكة العنكبوتية 117
- 4.5.3 فرضية التفاعل الترابطي التكوثرية لحسنات أو سيئات فعل القول أو النظر أو العمل 118
- 4.5.4 النموذج أو الباردايم «الإبدال» الشبكة العنكبوتية لتفاعلات وترابطات أفعال النظر والعمل وحملات الحسنات والسيئات 120

- 4.5.5 دالة التغيرات الجوهرية التبئية والهامشية الفرعية 122
- 4.5.6 التغيرات التوسيطية والجزئية الفرعية 128
- 4.6 النظام الحاكم والقائم والقوام والمقوم لكيونات أفعال النظر والعمل وحمولات حسناتها وسيئاتها 130
- 4.6.1 النظرية والفرضية الحاكمة على النظام الكوني 131
- 4.6.2 توظيفات النسق الاتصالي والانتظامي والاتساق الكوني في مجال الإبتيمولوجيا المعرفة 133
- 4.7 المنهاجية التجريبية العلمية في اكتشاف واستشراف مصالح ومفاسد فعل القول والعمل 138
- 4.8 المنهاجية العقلانية في استكشاف مصالح ومفاسد أو الحسن والقبح لأفعال النظر والعمل وحمولاتهما 141
- 4.9 المنهاجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية 142
- 4.10 الخلاصة 143
- الفصل الخامس: عدسات القراءة المعرفية والوجودية لكيونات الذنوب والسيئات .. 151
- 5.1 القراءة الثنائية الصارمة والقراءة التعددية التراتبية لكيونة الحسنات والسيئات 153
- 5.2 استراتيجيات قراءة وتأويل حمولات الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب .. 156
- 5.2.1 منظار القراءة الإستراتيجية التصاعدية 156
- 5.2.2 منظار القراءة الاستراتيجية التنازلية 157
- 5.2.3 منظار القراءة الاستراتيجية التقييسة 159
- 5.2.4 منظار القراءة الاستراتيجية الاستكشافية 160
- 5.2.5 منظار الاستراتيجية الاستدوانية 161
- 5.2.6 منظار القراءة الاستراتيجية الاستطارية 163

166	5.6 خلاصة
169	الباب السادس: قولبة أو مقولة كينونات الذنوب والحسنات
171	6.1 تأصيل وتأثيل تصنيف الذنوب والحسنات
172	6.2 المنهاجية المعرفية والوجودية في تصنيف وتقسيم الحسنات والذنوب
177	6.3 الأبعاد الإبتيمية في المقولة والقولبة
180	6.4 العناصر المحددة لتصنيف وتقسيم الذنوب والحسنات
	6.5 معايير تقسيم الذنوب والحسنات في المنظور القرآني والعقل القضائي وميزان
181	العدالة المطلقة
181	6.5.1 الميزان والمعيار النمطي التقليدي
182	6.5.2 الموازين والمعايير المقترحة لتقسيم ومقولة الذنوب
182	6.5.3 الميزان والمعيار الاقتصادي المادي الدنيوي
184	6.5.4 المعيار والميزان العقلي
185	6.5.5 المعيار والميزان القلبي العرفاني
186	6.6 مقولة تصنيفات الذنوب والعقاب المحمولة على أفعال النظر والعمل
186	6.6.1 حقلنة ومقولة التصنيف الأحادي والثنائي والمتعدد للذنوب
	6.6.2 تطبيق هذا التعريف على الأفعال والأقوال المسكوت عنها أو المرفوع منها
187	الذنب
190	6.6.3 حقلنة ومقولة الذنوب تبعاً لانتماءاتها الصفاتية
191	6.6.4 الحقلنة والمقولة الثنائية للذنوب
196	6.6.5 حقلنة ومقولة الذنوب الكبيرة في نظر الإمام الخميني <small>قده</small>
197	6.6.6 حكمة عدم تحديد وتعيين واضح وقاطع للذنوب الكبيرة وعددها
198	6.6.7 الإصرار على الصغيرة كبيرة أيضاً
199	6.6.8 الوقوع في المفسدة والحرمان من الثواب

- 6.6.9 حَقْلَنَة وَمَقُولَة الذنوب نبعاً للغفران والقصاص 201
- 6.6.10 مقولة استبدال الذنوب الصغيرة إلى الكبائر 201
- 6.6.11 الحَقْلَنَة والمقولة التدريجية التراثبية للذنوب 204
- 6.6.12 حَقْلَنَة وَمَقُولَة الذنوب حسب تدرجها المضاميني والمفاهيمي للذنوب ... 204
- 6.6.13 حَقْلَة وَمَقُولَة الذنوب والحسنات تبعاً لموافقتهما مع الشهادات والولايات الأربعة 207
- الفصل السابع: سنن وقوانين وأحكام الذنوب والحسنات وحمولاتهما من الثواب والعقاب**
- 7.1 مقدمة 213
- 7.2 تناسبية عقاب وثواب القول أو العمل مع عوالمهما الممكنة وسننها الحاكمة .. 215
- 7.3 العلاقة بين قانون السببية ودوال أفعال النظر والعمل ودوال حمولات حسناتها وسيئاتها 221
- 7.4 تدرجية سيرورة تنامي العلة والمعلول التكاملية من خلال الحركة الجوهرية للنفس 225
- 7.5 أشكال وأنواع السنن والقوانين والأحكام الحاكمة على الذنوب والحسنات 228
- 7.5.1 نتيجة التصدي والتحدي للقوانين والسنن الطبيعية 229
- 7.5.2 علاقة المحتوى الداخلي بالمحتوى والمضمون الخارجي للفرد والمجتمع 229
- 7.5.3 علاقة النصر الإلهي بالأسباب والظروف الموضوعية له 230
- 7.5.4 علاقة النبوة مع طبقة المترفين والمسررفين 231
- 7.5.5 العلاقة بين دمار وهلاك الأمة وموقف الطبقة المترفة والمسررفة 231
- 7.5.6 العلاقة الموضوعية بين استقامة الأمة والوضع الاقتصادي لها 232
- 7.6 الخصائص الرئيسية للسنن والقوانين الطبيعية في القرآن 232
- 7.6.1 الاطراد والقيومة 233

- 7.6.2 السنن والقوانين الإلهية والقضية الشرعية 234
- 7.6.3 السنن والقوانين والقضية الوجودية الناجزة 234
- 7.6.4 السنن والقوانين والاتجاه الطبيعي 235
- 7.7 السببية والعلية وعلاقتها بالجزئات والمكافآت التكوينية الدنيوية 235
- 7.8 الأبعاد والحقائق الأنطولوجية الوجودية أو التجسيدية للذنوب وتموضعاتها 236
- 7.8.1 الآثار الأنطولوجية الوجودية الفورية للذنوب في عالم الدنيا 239
- الباب الثامن: العلاقة البنيوية بين حسنات وسيئات أفعال النظر والعمل والبيئة الجوانية والبرانية المحيطة بها** 243
- 8.1 سيرورة الحسنات والسيئات في عوالم أفعال النظر والعمل الممكنة 245
- 8.2 سمات أفعال النظر والعمل الدنيوي وحمولات الحسنات والسيئات 248
- 8.3 الفضاء الذهني القلبي وأفعال النظر والعمل وحمولاتهما من الذنوب أو الحسنات 250
- 8.3.1 ماهية وطبيعة فضاء ومحيط عالما المعيش «مجتمع الفرجة أم مجتمع المبدع 250
- 8.3.2 الواقع الموضوعي للمحتوى الخارجي المحيط بالإنسان والمجتمع 251
- 8.3.3 فضاء ومحيط المجتمع والدولة الإسلامية والعمل وحمولاته من الحسنات والسيئات 263
- 8.3.4 أمثلة واقعية لتكوثرات فعل القول والعمل وحمولاتهما من الحسنات أو السيئات 265
- الفصل التاسع: مفاتيح أفعال الحسنات والسيئات والذنوب والثواب والعقاب** 273
- 9.1 مفاتيح وعدسات الكفر والإلحاد والاستخلاف والإيمان 275
- 9.1.1 مفتاح العقل والعقلانية والتعقيلية الغربية المادية 276
- 9.1.2 مفتاح إرادة السلطة والقوة 277

- 9.1.3 مفتاح البرغماتية والليبرالية والفرسانية 278
- 9.1.4 مفتاح حكم وسيادة القانون 278
- 9.1.5 مفتاح وهمي أو مختلق ومصطنع 281
- 9.1.6 مفتاح القضاء على الإرهاب المصطنع في مصانع الاستخبارات 284
- 9.2 نظرة شمولية إلى بنية مفهوم المفتاح والقفل الإبتيمي المعرفي الأنطولوجي 288
- 9.2.1 المفتاح الثنائي المزدوج 288
- 9.2.2 مفتاح المفاتيح «ميتا مفتاح» 290
- 9.2.3 شروط ومتطلبات المفتاح العام أو «ميتا مفتاح» 295
- 9.3 خلاصة سمات مآلات العدسات الرؤيوية ومفاتيح الأقفال أفعال النظر والعمل ... 297
- الفصل العاشر: نظرية تكوثر كينونات الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب 303**
- 10.1 المعنى والمفهوم اللغوي والإبتيمولوجي المعرفي لفظة «التكوثر» 305
- 10.2 الصفات الجوهرية البنيوية والبنائية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكبية «للتكوثر» 306
- 10.2.1 التكوثر فعل عقلي 306
- 10.2.2 الصفة القصدية أو الغائية للتكوثر 308
- 10.2.3 الصفة النفعية أو الخيرية لفعل التكوثر 309
- 10.3 فلسفة تكوثرات حسنات وثواب أو سيئات وعقاب أفعال النظر والعمل 313
- 10.3.1 حقيقة الدالة الأسية اللوغاريتمية لمضاعفات دوال الحسنات والثواب ... 316
- 10.3.2 صورنة مضاعفات الدوال اللوغاريتمية لحمولات الحسنات والثواب أو السيئات والذنوب 320
- 10.3.3 النمذجة الشطرنجية لتضاعف وتكاثر الحسنات أو السيئات 323
- 10.3.4 نمذجة وهندسة الموجات الدائرية في البحر 326
- 10.4 فرضيات منشأ تكوثرات الخيرية والنفعية أو الثواب والحسنات أو الشرور والسيئات

- والعقاب 329
- 10.4.1 فرضية امتلاء الفطرة الإنسانية 329
- 10.4.2 فرضية النية أو القصدية المستندة على الفطرة 332
- 10.4.3 فرضية الإرادة المنبثقة عن النية 333
- 10.4.4 فرضية تعالي وتسافل أهداف وغايات فعل النظر والعمل 334
- 10.4.5 فرضية عظمة وإمكانات الإنسان المسخرة له وحمولاتها من الحسنات والسيئات 334
- 10.4.6 فرضية الوحدات المنسجمة من أفعال النظر والقول والعمل وحمولات الحسنات والسيئات 339
- 10.4.7 فرضية التفاعل الدينامي بين كينونات أفعال النظر والعمل وحمولاتها من الذنوب والحسنات 340
- 10.4.7 فرضية التفاعل الدينامي بين كينونات أفعال النظر والعمل وحمولاتها من الذنوب والحسنات 341
- 10.4.8 فرضية ماهية الذنوب والحسنات الكبيرة والصغيرة 344
- 10.4.9 فرضية التبدل الطردي للذنوب والحسنات أو العقاب والثواب 345
- 10.4.10 فرضية تعاضم الذنوب الصغيرة وتعاضم الحسنات الصغيرة 345
- 10.4.11 فرضية فرضية تعاضم كينونات الحسنات الصغيرة 347
- 10.5 محدودات ومتاهيات سلسلة متواليات تكوثر حمولات السيئات والذنوب ... 348
- الفصل الحادي عشر: تقويم أفعال النظر والعمل وحمولات حسانتها وثوابها وسيئاتها وعقوباتها 353**
- 11.1 مقدمة 355
- 11.2 تعريف مفهومي أو مصطلحي «التقويم» و«التقييم» 355
- 11.3 التقويم في المنظور الإبستمولوجي المعرفي والأنطولوجي الوجودي 357

- 11.4 مبادئ وأسس وقوانين وأحكام وأساليب ومنهجية تقويم الأعمال والأقوال .. 360
- 11.4.2 فلسفة وكنه القيمة ومنشأها 362
- 11.4.3 بنية القيم أو قيمة القيم «ميتا القيم» 363
- 11.4.4 آليات تحسيب وتقدير قيمة الأشياء والأفعال والأقوال 363
- 11.4.5 أمراض وأوبئة القيم 365
- 11.4.6 قلب القيم 367
- 11.4.7 عمليات وآليات وانبناء وإنتاج القيم 369
- 11.4.8 القيمة ومداهها الزمكاني 371

الفصل الثاني عشر: موازين قياس قيمة حمولات الأفعال والأقوال من الحسنات والثواب

- أو السيئات والعقاب 373
- 12.1 طبيعة وماهية الميزان أو المسطرة التي بها تقاس وتوزن الأعمال والأفعال
وحمولاتهما 375
- 12.2 ماهيات وأنواع المعايير والموازين القياسية لأفعال النظر والعمل وحمولاتهما من
الحسنات والسيئات 378
- 12.2.1 معيار وميزان وعدسة الشهادة والولاية الأولى والثانية 379
- 12.2.3 معيار وميزان وعدسة الشهادة والولاية الرابعة 380
- 12.2.4 ماهية وخاصية الشهادة والولاية الرابعة 380
- 12.2.5 ميزان النية والقصدية للفاعل ولفعل النظر والعمل 382
- 12.2.6 ميزان ومقياس الهدف والغاية من فعل أو قول أو نظر الإنسان 382
- 12.2.7 مكيال السياقات المقامية والمقولية لفاعل فعل النظر والعمل 383
- 12.2.8 ميزان ومعيار تكلفة الفرصة البديلة لفعل النظر والعمل 384
- 12.2.9 ميزان جسامه فعل نظر وقول وعمل الذنب وحمولات العقاب مهما كانت صغيرة
وحقيرة 386

- 12.2.10 ميزان ومقياس الوسيلة المبتغية لدوال أفعال النظر والعمل وحمولاتهما من الحسنات والسيئات 391
- 12.2.11 معيار وميزان استبدال السيئات إلى الحسنات 396
- 12.2.12 وسيلة الوسائل «ميتا وسيلة» أفعال النظر والعمل 397
- 12.3 تناسبية وسنخية الوسيلة مع ماهية وغائية فعل النظر والعمل 398
- الباب الثالث عشر: فقه فلسفة النية والقصد ودوال ثواب وحسنات أو ذنوب وسيئات أفعال النظر والعمل**
- 13.1 مقدمة 401
- 13.2 بناء بنية كينونة النية وحضور صورتها وحقيقتها لدى الذات في دوال النظر والعمل 403
- 13.3 استراتيجية استبدال وقلب معادلة اختيار وتفاضل الفعل أو القول أو النية ... 406
- 13.4 مستويات حضور النية إلى الذات نفسها وإلى غيرها 409
- 13.5 التفقه والتفلسف في منظومة المفاهيم المتحاكمة مع كينونة النية 411
- 13.6 تناسبية قصديه وغاية فعل النية وعلاقته بتعاظم وتصاغر الذنوب والحسنات ... 415
- 13.7 الخاصية اللغوية والنظرية لإقامة القصدية وانباء النية 416
- 13.7.1 معنى العمد والقصد 417
- 13.7.2 المقاصد الشرعية والعقلية والعرفانية وعلاقتها ببنية النية والإرادة والعمل وحمولاته 428
- 13.7.3 منهجية بحث المقاصد الشرعية والعرفانية والغيبية المعقلنة 430
- 13.7.4 مصادر تعيين وتحديد المقاصد الشرعية والعقلية والفطرية لأفعال النظر والعمل 432
- 13.7.5 المقاصد الكلية الشرعية المعقلنة والمفترنة للأفعال والأقوال 433
- 13.7.6 المقصود أو المقصديات المتعددة والمتدرجة 438

- 13.7.7 حَقْلَةٌ ومَقُولَةٌ المقاصد والقصود الإنسانية 439
- 13.7.8 قصد القصد (ميتا قصد) أو نية النية (ميتا نية) 443
- الفصل الرابع عشر: الجينيولوجية الجذرية والجذعية لنية النية «ميتا النية» (الفطرة)
واليد الخفية للحسنات والسيئات 447
- 14.1 «نية النية» وجذريتها وجذعيتها الفطرية المخمورة والمحجوبة 449
- 1.1.1 تصنيفات الفطرة الإنسانية 453
- 1.1.2 الفطرة الفرعية أو التابعة 453
- 1.1.3 الفطرة المخمورة والمحجوبة 454
- 1.1.4 عدم فطرية الكفر 457
- 14.1.5 الاشتباه في المصداق 457
- 14.2 المقصود والنوايا الخفية واللامرئية الثاوية في لاشعور أفعال النظر والقول
والعمل 457
- 1.1.1 اليد الخفية الشبه الظاهرة 458
- 14.2.2 القصدية والنية واللاشعور في دوال أفعال النظر والعمل وحمولات الحسنات
والسيئات 461
- 14.3 اللاشعور في الحياة العقلية 463
- 14.3.1 اللاشعور في الحياة الفاعلة 463
- 14.4 الشكل الثالث لليد الخفية: التقنية الحديثة 467
- 14.4.1 علاقة مفهوم اليد الخفية للتقنية باختيار الأعمال وتقييم حمولاتها من
الحسنات والسيئات 471
- 14.5 إوَالِيَاتُ الحالات النفسية والقوى والدوافع الكامنة الذاتية والمكتسبة الأخرى ... 473
- 14.5.1 إوَالِيَةُ الطبائع 473
- 14.5.2 إوَالِيَةُ المزاج 475

- 475 14.5.3 إوالية الغريزة
- 476 14.5.4 إوليات هيئات الطلب والمشاعر الخاصة بها
- 477 14.5.5 إوالات الطلب على هيئة الحذب (العاطفة)
- 480 14.6 بنية الرياء وماهيته
- 487 الفصل الخامس عشر: كينونة «نية النية» خير من النية ذاتها والنية خير من ذات الفعل
- 489 15.1 النية في المنظور الفلسفي الإسلامي والغربي الحديث
- 490 15.2 الذاتية والموضوعية وتأصيل وتأثيل كينونة النية
- 494 15.3 كينونة «نية النية» خير من النية ذاتها، والنية خير من ذات الفعل
- 501 15.4 كينونة النية و«نية النية» تتطلب الجهاد الأكبر والأصغر معاً
- 503 15.5 خلاصة القول
- الفصل السادس عشر: العلاقة البنوية بين أفعال النظر والعمل وبين غاياتها وأهدافها
- 507 وحمولاتها من الحسنات والسيئات
- 509 16.1 مقدمة
- 509 16.2 مبدأ الوحدة العضوية بين النية وقيمة العمل
- 510 16.3 مبدأ «التطابق والاتساق التداولي» الربط بين العلم والعمل وقيمة أفعال النظر والعمل وحمولاتها من الذنوب والحسنات
- 515 16.4 قاعدة تساوق قيمة الأفعال وحمولات الذنوب والحسنات تبعاً لمدارج ومراتب غاياتها وأهدافها
- 522 16.4.1 درجات وتراتبية الغايات: البلوغ - الغاية - التمام - الكمال - السكون ...
- 524 16.4.2 قاعدة تناسبية ودالية الذنب أو الحسنات بتراتبية الأهداف والغايات الإنسانية
- 526 16.4.3 العلاقة الجدلية الديالكتيكية التكاملية بين الأهداف والغايات وقيم حمولاتها من الثواب والحسنات

- 16.5 علاقة الوسيلة بالغاية ودورها في انبناء تكوثرات أفعال النظر والعمل وحمولاتهما
من الثواب والعقاب 531
- الفصل السابع عشر: العلاقة التلازمية بين الإيمان والنية وقبول الأعمال واستحقاقاتها
من الثواب والعقاب 541
- 17.1 مقدمة 543
- 17.2 علاقة الإيمان والنية وقبول الأعمال واستحقاقاتها من الثواب والعقاب 543
- 17.3 مبدأ التفضيل وعلاقته ببنية النية وفعل النظر والعمل وحمولات حسناتهما أو
سيئاتهما 553
- 17.4 الركيزة الثالثة 560
- 17.5 النظرة الكونية الفطرية المعقلنة 562
- 17.6 الحسن والتبجح الفعلي والفاعلي 566
- 1.1.1 البعد الأنطولوجي الوجودي أو الفعلي لحسن وقبح العمل وحمولاته من الثواب أو
العقاب 567
- 1.1.2 البعد السيكلولوجي النفسي أو الروحي لحسن وقبح القول أو الفعل 568
- مؤلفات الكاتب 573



الفصل الأول

مدخل موضوعات بحث كينونة الحسنات والسيئات



بادئ ذي بدء، نود أن ننوه ونلفت انتباه القارئ الكريم إلى أن العناوين الجانبية في هذا الفصل التمهيدي والتوضيحي قد لا تعبر بشكل تام وكامل عن مكوناتها المعرفية، حيث نروم هنا فقط الإشارة والتلميح لما سنبحث عنه بشكل جوهري وتفصيلي فيما يلي في فصول الكتاب، وهذا التوضيح ربما يكون مفيداً وضرورياً؛ لكون معظم عناوين ومصطلحات ومفاهيم فقه فلسفة كينونة الحسنات والذنوب أو الثواب والعقاب قد تكون جديدة أو مطروحة بلغة غير مألوفة لدى القارئ بالنسبة لثيمات موضوعات الكتاب.

حيث ننتقل بدءاً وأصلاً وسلفاً وسبقاً، إنَّ للحسنات والثواب أو السيئات والذنوب والعقوبات ومرادفاتها وأضدادها عوالم مختلفة، ولها كينونات متعددة ومتميزة، وأساقفاً وأنظمة حاكمة، وتداولات وتواصلات قائمة، وتفاعلات وتداخلات حاصلة، ولها دوال متواليات تعظيم أسية هندسية متزايدة ومتناقصة، ومضاعفات ومحبطات تنامي تكوثرية عشرية ومئوية ولامتناهية متعددة، ولها تزامنات وتزمينات، وتحيّيات وتأيّيات مختلفة، ولها تعيّنات وإنيّيات وتحققات في مجرى حياة أفعال النظر والعمل للكائن الإنساني داخل مجرى العالم والكون والوجود البراني والجواني. وهذه الكينونات لها كيانات وكائنات إبستيمولوجية معرفية وأنطولوجية وجودية، وأكسيولوجية قيمة أخلاقية، وإستطبيقية جمالية فنية، ولها عوالم وأكوان مختلفة، ووجود وعدم، وحياة وممات، وزوال وثبات، وحيازة وملكية، وفقدان ونقص، وحضور وإقامة، وغياب وانصراف، ونمو وتكامل، واضمحلال وانعدام متنوعة، ولها جزئيات وكليات، وظاهريات وباطنيات، ومعلّقات ومسكوت عنها، ومتشابهات ومحكمات، ولها تكوثرات وتكاثرات، وتضئيات وتضميريات، ولها صيرورة تصاعدية متعاضمة، وصيرورة تسافلية متناقصة، ولها منطوق انتطاقى تشكيكي تراتبي الدرجات والمراتب اللامتناهية، ولها باردايم ونموذج نظري ووجودي وأخلاقي وجمالي، ولها منهاجيات ومناظير وعدسات رؤيوية استكشافية واسترجاعية واستبصارية واستشرافية خاصة وتميزة.

بُنية كينونات الذنوب والحسنات

تأسيساً على ما ذكرنا أعلاه نقول: إنّ للذنوب والحسنات أو الثواب والعقاب كينونة لها بُنية بُيوية تكوينية، ومعلّمة بنائية تراكبية، ونظمية نسقية تركيبية، وفق علاقات تداخلية وتخراجية وتبادلية وتفاعلية خاصة، بين مكوناتها وعناصرها داخل نسق الشبكة العنكبوتية العلائقية والتبادلية والتفاعلية والتواصلية والاتصالية بين بعضها وبعض، ولها منطقتان استدلالي عقلائي، ومنطق إبستمولوجي معرفي وأنطولوجي وجودي ثنائي وتشكيكي متعددة المراتب والدرجات، ولها نظام ترتيبي ونسق تنصيدي تداولي وتواصلية بين مكوناتها، وعناصرها داخل نسقها المغلق أو المفتوح، ولها منظومة وظيفية وغائية متعالية أو متسافلة، هذه الكينونات تكون ناظرة وحاكمة وقائمة وقوامة ومقومة لدوال أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم⁽¹⁾، أو أفعال التعرف والتوحيين، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسوك والعمل والصنع، ولدوال حمولاتها من الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب. ولهذه الكينونات «ميتا كينونة» تشكل البنية التحتية والتفعية والتضيدية لكنونات أفعال الحسنات والسيئات ولجزءاتها وعقوباتها، وتكون حاكمة وناظرة وقيومة وقائمة ومقومة لهما، ولهما موازين ومساطر ومكاييل ومنقلات وفرجات وبوصلات قياسية وتعبيرية وتوزينية وتسطيرية واتجاهية.

سنن وأحكام كينونات الذنوب والعقوبات والحسنات والثواب

إضافة إلى ذلك، لها سنن وقوانين قائمة، وأحكام وضوابط ونظم ضابطة، ومعايير

(1) في التوهم والوهم معانٍ متعددة منها: الغفلة والضعف والتعقيم والضيعة وقابلية ارتسام الصورة والعماء والعلامة والبروز [ميشال إسحق، المعاني الفلسفية في لسان العرب، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق-1984، ص: 232]، و «وهمت في الشيء وأنت تريد غيره، وأهم وهما، إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره»، [اللسان. ج: 12، ص: 644]. المعنى الأول: غفلة أو سقوط غير مشعور به، أو نوع من الغلط. أو إبداع صورة جديدة ليس لها أصل في الواقع، وتوهم الشيء: تخيله وتمثله، كان في الوجود أم لم يكن. [اللسان، ج: 12، ص: 643]. وهذا المعنى قول أرسطو: «إنّ التوهم حال يتخيل لنا فيها شيء ليس بموجود أثبتة» [أرسطو، النفس، ترجمة إيقاق بن حنين، ص: 71]. وحركة الوهم إما صادقة أو كاذبة [نفس المرجع، ص: 69]، وهو سبب ورود الوهم بمعنى الظن، ولما كان التوهم من معنى الصورة فهو محدود، ولذلك لم يصح في الله الذي تحار العقول في إدراكه، ومنه قول الإمام عليّ عليه السلام: «لا تتع عليه الأوهام بتقدير، فيكون ممثلاً»، [نهج البلاغة، ج: 2، ص: 45]. وعليه فالله لا مثل له ولا شبيهه.. وهكذا فإن قوة الوهم التي تحدّث عنها الفلاسفة من معنى التوهم في العربية، وهي من باب تحويل الفعل إلى ملكة. [ميشال إسحق، المعاني الفلسفية في لسان العرب، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق-1984، ص: 232]. والتوهم إنتاج وتوليد معانٍ جزئية في الفلسفة.

وموازين وازنة، ومساطر قياسية مقيسة ومتعينة لها، وعلائق ديمومة متشعبة ومتنوعة، لها فعالية كيميائية معرفية ووجودية نشطة وممتدة ومستطيلة، ولهما بوصلة تحدد مسارات واتجاهات جغرافيتها المعرفية والوجودية المعلومة والمعلنة أو المسكوت عنها أو المخبوءة في بنياتها، فضلاً عن أن لها بنية سطحية ظاهرة وأخرى عميقة ثاوية مضمرة، ولديهما استراتيجيات استكشافية واستدلالية واستشرافية تجريبية وعقلية وقلبية وغيبية عميقة متكاملة متدرجة، ولهما سُلّمية راتوبية تدريجية تصاعدية وتساقفية.

فقه فلسفة الحسنات والسيئات

إنّ معرفة عالم الحسنات والإحسان والمحاسن والبراءة والطهارة والاحتشام، أو عالم السيئات والذنوب والمعاصي والضلالات والردائل والفواحش، وعالم الثواب والأجر والمجازاة، أو عالم الجزاء والقصاص والعقوبة والحساب، تتطلب فهماً وتفهماً وإفهاماً وانفهاماً، وعلماً وتعلماً واستعمالاً وإعلاماً، وبارادايماً ونموذجاً، ومنهاجية ومنهاجاً ومنهجاً، وتتطلب مناظير تلومايسكروسكوبية ثلاثية الأبعاد، وعدسات رؤيوية مركبة استكشافية واستبصارية واسترجاعية واستشرافية، تكشف وتبين لنا بنية وبناء ونسق استدلالات ودلالات الحسنات والثواب والسيئات والجزاءات، وتكويناتها وتراكيباتها وتركيباتها، وتداولاتها وتواصلاتها، ووظائفها وغاياتها، وتكشف لنا مراتبها ودرجاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، ومستوياتها الحسية الملموسية والعقلية التجريدية والعرفانية القلبية الملايسية والوحيانية الاسترواحية. وجميع ذلك يتطلب علماً وفقهاً وفلسفة وعرفاناً ووحيّاً إخبارياً وانبائياً، لذا نحتاج إلى تأصيل وتأثيل فقه فلسفة منظومة الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، وفق منظور إسلامي يستوعب عوالمها المختلفة. وهذا الكتاب ما هو إلا محاولة أولية، نستعين بالله في التوفيق والتسديد.

حيوية وحياة كينونة الحسنات والذنوب

فالحسنة أو الذنب كينونة حية ذات فاعلية وتفاعلية دينامية وديمومة، تنجز كيانات من الحسنات والسيئات، أو الثواب والعقاب وتهدم أخرى، حسب بنياتها المعرفية والوجودية وقوتها وخطورتها وحجمها ونسقتها وعلاقاتها التداخلية والتخارجية مع بقية الكينونات الطبيعية البرانية والمعنوية الملكوتية الجوانية، التي هي دالة في ماهية حمولاتها المعرفية

والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، أو حسب مستوياتها وأبعادها واستطالاتها وامتداداتها الكونية أو الحضارية أو التاريخية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو ...، أو حسب عوالمها الممكنة لدوال أفعال النظر والتعقل والتوهم والتخيل⁽¹⁾، أو أفعال التعرف والتوحيين، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع في مجرى حياة الفرد والمجتمع والعالم والكون والوجود.

باردايم ومنهاجية بحث كينونات الحسنات والذنوب

لمتابعة وفهم وإفهام وانفهام بنية كينونة الذنب والمعصية والسيئة أو الحسنه والثواب، وفق نظرية أو فرضية الذنوب الكبّارة والحسنات الصغّارة، التي بمقتضاها نشيد عليها المنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية للذنوب والسيئات والعقوبات أو الحسنات والأجور، نحتاج إلى باردايم «إبدال» نظري ومنهاجية مستقاة منه، ومنهج ونهج يفسرها تفسيراً معرفياً ووجودياً وأخلاقياً قيمياً وجمالياً فنياً، ولتأصيل وتأثيل منهاجية علمية لذلك علينا بادئ ذي بدء تجاوز النظرة التجزيئية والتفكيكية المجزأة أو العلمانية المادية، التي لا تسعفنا في إدراك ومعرفة الحقيقة والحق، سواء لكينونات الطبيعة أم الملكوتية أم الأنفسية، حيث تحجب عنا حق الإدراك لحقيقة المعاني والكلمات، أو حق الوعي للحقوق والمسؤوليات، أو حق التمييز بالدقة لتموقعات المركز والهامش، حيث لا تبالى تموضعات المطلق والنسبي، ولا تراعي حالات الشهود والغيب أو المادي والمعنوي، إلا كشظايا من دلالات متناثرة، وحقائق متضادة، ومرئيات منفصلة، ومشاعر متشظية، تطفو على سطح مقولات مدونة ومقولة، وخطابات مدوية، وشعارات رنانة، وذلك بفعل انكسارات وتشويهات المرايا الحسية والعقلانية والقلبية والغيبية المتعالية لها، أما مآلاتها

(1) الخيال: الظل، وهو خال من المضمون إلا أنه يدل على صاحبه، والخيال: «[اللسان ج: 11، ص: 230] خيال الطائر يرتفع في السماء، فينظر إلى ظل نفسه، فيرى أنه صيد، فينقض ولا يجد شيئاً. وهو انتقال من شيء إلى شيء يشبهه، وفي هذا الانتقال إضافة صفات غير موجودة في الشبيه الذي تم الانتقال منه. وهذا ما أشار إليه ابن رشد في تلخيص كتاب (الحاس والمحسوس) لأرسطو. ويقول العسكري: «التخيل: تصور الشيء على بعض أوصافه دون بعض. ولقد أخذ الخيال بمعنى العلم «لقد خلت بمعنى علمت»، كما أخذ بالظن بمعنى العلم. وقيل: إن التوهم هو في الأصل انتقال مما بقي من الصورة أو مما يشير إليها، وذلك عن طريق إعادة ما نقص، وهو من معنى الاستدلال، ولذلك لم يرد بمعنى العلم كما ورد خال. المتخيلة تنك الصور القديمة وتشئ منها صوراً جديدة، وهي التي فرّق ابن سينا بينها وبين الخيال، أي: المصورة. [ابن سينا، النجاة، ج: 2، ص: 163].

في نهاية المطاف، فهي ما عبرت عنها نظريات وفلسفات ورؤى ما بعد الحداثة من مفاهيم ومنظورات معرفية وجودية مثل: «موت الإله» عند نيتشه، و«موت الإنسان والمؤلف والنص» مع فكو وغيره من مفكري ما بعد الحداثة.

إنها نهاية اليقين والحقيقة والعقل والتاريخ والإنسان والفطرة والقلب، وحتى الحواس الطبيعية من جانب، وتقويض المعنى والحقيقة الكونية الشاملة، لتحل محلها دلالات ومعانٍ وحقائق متشظية ومتنافرة، أو مبعثرة محايدة للممارسات الفردية والاجتماعية والأفعال والأقوال والسلوكيات، كممارسة معرفية وأنطولوجية خطائية وتدوينية متنافرة ومتعددة المصادر والمقاصد، تعبر عن أنسجة منظومات ومرئيات معرفية ووجودية أو خطائية ممزقة، لوقائع معقدة ومتشابكة ومتعمقة، ظاهرة وثاوية، باسم حقائق متعالية ومطلقة، وعوالم ومراتب متعددة، في حين هي مجرد دوائر أو حلقات متداخلة ومتشابكة تخلو من نوى ومراكز، أو هي حلقات متدومة تدفع خارجها كل فكرة فطرية أو غيبية أو متعالية أو لاهوتية، وتسعى إلى أن لا يكون لها تموضع في سيرورتها وانتظامها وانبناءاتها وتوظيفاتها، أو أن تقعد بنياتها وتؤسس مقاصدها، أو تشكل آلياتها واستراتيجياتها ومعاييرها وموازينها الإيستولوجية والوجودية.

الحقيقة الأنطولوجية الوجودية للذنوب والحسنات

وتأسيساً على ذلك، تتباين وتتعدد طبيعة وماهية الذنوب والعقوبات والقصاص والجزاء، أو الحسنات والمجازات والمكافأة والأجور والغفران والعفو، فهناك ذنوب ومعاصٍ تهتك العصم، وأخرى تغير النعم وتنزل البلاء، وأخرى تسبب السقم والأمراض والفقر والهلاك وموت السوء، وأخرى تسود النظر، وتصلب وتُصدأ الفكر، وتعتم القلب، وتضلل وتحرف العقل، وبالمقابل هناك حسنات لها مفاتيح وفاعلية فتح أبواب الرزق والعلم والرشد والصحة والعافية والسعادة وإلخ...، وهناك ثواب وأجور تفتح مفاتيح أبواب الرزق والخير والبركة، وأخرى تزكو وتربو وتنمو وتتوسع وتمتد وجوداتها في الدنيا والآخرة، وأخرى تطيل العمر، وتغفر الذنب، وتمنح الصحة والعافية، وأخرى تصفي الذهن والعقل والقلب، وتزيد المعرفة والعلم والمعاني، إذا ما تمَّ توظيفها توظيفاً وفق اقتصاديات المعرفة والعلم النافع والعمل الصالح والفعال.

وفي هذا الكتاب سنتجاوز المفاهيم التعريفية للحسنات والسيئات أو للثواب والعقاب، كما هي واردة في بحوث علم الفقه وأحكام الشريعة، من حيث إنها معصية أو أمر الله سبحانه وتعالى وطاعة أحكامه وشرعه وأوامره تعالى، ونركز على مفاهيمهما الإبتيمولوجية المعرفية⁽¹⁾، والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية⁽²⁾ القيمة الأخلاقية والإستيمولوجية الجمالية الفنية، وبمستوياتهما الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية و... إلخ، وذلك من خلال علم وفقه فلسفة الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب، في سياق الكائن الإنساني الاستخلافي والولاية الخاتمية المحمدية ﷺ والولاية العلوية العصومية والولاية الفقهية التقوائية الانتظارية العامة الممهدة للولاية العصومية الموعودة، أو الولايات الشيطانية والإبليسية وفي سياقات عوالمها الممكنة وغاياتها المتعالية أو المتساقطة.

مراتب العقل الكلي أو الأول ومنهجية بحث كينونات الذنوب والحسنات

تأسيساً على مبدئية غاية الإنسان الفطرية المتمثلة في الحركة التكاملية الارتقائية لنطفته ونواته الأولى، التي تشكلت في رحم الأم «الطبيعة» بعد ما نفخ عز وجل من روحه المقدسة فيها، وانتقال كينونته الوجودية والمعرفية عبر مراحل نمو أطوارها، وطي منازلها، وارتقاء تكاملها المعرفي والوجودي، لترجع إلى نقطة البدء، من خلال التوسل والاتصال والتمسك بانبساط جريان العقل الكلي أو الصادر الأول أو الروح والنور المحمدي ﷺ في العقل الوحياني الغيبي الاسترواحي، والعقل العرفاني القلبي العملائي، وسريان هذين العقلين في العقل العقلاني المُلْكِي المجرد الاستدلالي، وانبساطه وجريانه في العقل الواعي الحسي الملموسي في النظر والسمع والذوق والشم واللمس، وهي وسائل وأدوات إدراكية أولى لكيثونة النفس الإنسانية تستعين بها للتوسل والاتصال بالعالم الخارجي المادي من خلال

(1) الإبتيمولوجية «Epistemology»: البحث في المناهج التي تصطنعها العلوم المختلفة، من رياضيات وطبيعات وعلوم إنسانية واجتماعية، من أجل الكشف عن القواعد التقيدية والأسس التأسيسية التي ترتكز وتقوم عليها، وبيان مدى صلاحيتها، وكذلك النظر والفحص في مدى التمايز والتشابه والتباين والتطابق والتباعد والتشارك بين موضوعات ومناهج وأساليب وعدسات ومجاهر العلوم المختلفة.

(2) الأكسيولوجيا «Axiology»: الأخلاق وعلم الجمال والتربية، حيث يبحث في موضوعاتها بقصد الخروج ببناء تأملي تركيبية، متناسق متماسك، يحرص على النسق والانتظام والاتساق ووحدة الكل، ووضع كل جزء من أجزائه في مكانه المناسب.

التقاط الصور المتشظية والمتفرعة والمتفرقة المختلفة ونقلها إلى الذهن الذي يتشكل بها بنيته ووجوده الأنطولوجي الوجودي، ليقوم العقل المُلْكي الاستدلالي بتجربتها وإضفاء معانٍ كلية عليها من جهة، وتلقي معانٍ ومفاهيم وحقائق عرفانية عملانية قلبية، ومعانٍ وحقائق وحيانية غيبية من جهة ثانية، ليعقلها وينشأ منها معنى كلي وحتمي ووجوبي وثابت ومطلق، ووحدة متكاملة في كثرتها، ومتكوثة في وحدتها التي تستغرق في بنيتها وبنائها واستدلالاتها ودلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها، كل من محسوساتها ومعقولاتها وعرفانياتها ووحَيانياتها في كينونة معرفية ووجودية متصالحة ومتزاوجة ومتناسبة، تستوعب وتحيط بالأشياء والموجودات إحاطة كاملة وتامة، حسب المرتبة الوجودية للكائن الممكن الوجود.

القوس النزولي والصعودي وكينونات الذنوب والحسنات

السير الارتقائي في أفق القوس الصعودي من المحسوسات إلى المعقولات، ومنها إلى العرفانيات، ومن ثمَّ إلى الوحيانيات المتصلة والمؤيدة بالعقل الكلي والنور الأول المحمدي ﷺ أو الصادر الأول، وذلك تقرباً إلى خالق العقل الكلي والنور المحمدي ﷺ، «عقل العقل الكلي» و«نور الأنوار المحمدية»، وهذا هو معنى الرجوع والعود إلى المبدأ الأول ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾. هذا النظر والتعقل والسير والسلوك والعمل والصنع المعقلن والمشرعن والموحين يستوجب حركة جوهرية وعرضية غائية قصديه، ووعياً دقيقاً وشاملاً، وإدراكاً وفهماً فهيماً، وبصيرة ثاقبة، وإيماناً واعتقاداً عميقاً، وعملاً صالحاً وصنعاً فالحاً، ونمواً وتكاملاً مادياً وعقلياً، وارتقاءً قلبياً، وسموً وجودياً في أفق زمكاني لا متناه. ويستوجب التوسل بـ «عقل العقل» أو «ميتا عقل» من خلال العقل الكلي أو الأول والصادر والروح والنور الأول، ومن خلال صراطه المستقيم الواحد الأحد، وإن كان له سبل متعددة، إلا أنها لا بدَّ من الاستواء والاستقامة في نهاية المطاف على هذا الصراط المستقيم.

وهذه السبل المتعددة المتشظية والمفرعة تعترتها جملة من الصعوبات والعقبات والمنحنيات والانحدارات الصاعدة والهابطة، وتقف أمامها عدة حواجز سميكة وموانع مرتفعة، تستلزم من الإنسان طي مسافاتهما، وتجاوز منحنياتها وتخطي صعوباتها والتخارج من حلها بسلامة وأمان وطمأنينة محسوسة ومعقولية وعرفانية ووحَيانية، تربط بالصراط

المستقيم، وتقرب وتوصل المبدأ بالمنتهى، والمنتهى بالمبدأ، الذي هو واحد في الحقيقة والحق، وهو العقل الكلي والنور المحمدي ﷺ بغية التقرب إلى الله كغاية غايات الكائن الإنساني الفطري ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

كنه حقيقة كينونات الذنوب والحسنات

كل شيء أو عقبة أو حاجز أو مانع مادي أو معنوي يقف حجر عثرة أمام حركة نفس الإنسان الجوهرية المنطلقة من القوة والإمكان إلى الفعل والتحقق والانوجاد والإنية، وتعيق أو تمنع أو تؤخر انسياب وسريان حركتها التكاملية، ومسيرتها الارتقائية نحو أهدافها الكلية، وغاية غاياتها المتعالية، أو أنها تحرّف اتجاهات بوصلتها، وتخلّ موازين مكيّلتها، وتُقعّر وتُحدّب مرأتها، وتهزّ حركة فرجارها ومنقّلتها القياسية والتوزينية والاتجاهية، هي ذنب ومعصية وإثم وسيئة، وضلال وفاحشة وجناية، وأذى وإساءة، وسوء وضرر وشرّ، وفساد وبطلان، وجهل وكفر وهلاك، وسفاهة وتيه، وعماية وتهور، واعتقال وحجز، وصدف وقيد، ومنع وسجن بحق كينونة النفس الإنسانية، أو بحق الكينونات الأخرى الإنسانية والطبيعية والملكوّية، وعكسها هو حسنة وبراءة ومحمدة، وعطية ومعروف وصنيع، وجميل وحسن، وهدى ورشد واستقامة، وحكمة وحقيقة وحق، وصلاح وسداد، وفلاح وصدق، وعقل وحلم وبصيرة، وإطلاق وتحرير وحرية لكينونة النفس الإنسانية والكينونات الأخرى في العالم والكون والوجود، لتقوم بالعبادة والعبودية والعبودة الحقّة التي تربط المبدأ بالمنتهى، والمنتهى بالمبدأ، والعود إلى المبدأ.

نية وقصدية أفعال النظر والعمل وحمولات الحسنات والسيئات

كل فعل نظر وتعقل وتخيل وتوهم، أو فعل صمت وصومته، أو فعل إشارة وقول وكلام، أو فعل سير وسلوك وعمل وصنع، موسوم بالقصد والنية والقدرة والإدراك والوعي والاختيار، يقف حجر عثرة أو يعيق أو يعطل أو يحرّف مسطرة ومنقّلة ومكيّلة وبوصلة حركة النفس الجوهرية باتجاه غاياتها وأهدافها التكاملية والتقاربية إلى خالقها وبارئها، فهو ذنب ومعصية وإثم وانحراف وفساد وباطل وشرّ، وكل فعل نظر وعمل قصدي اختياري معقلّن ومشرّعن ومعرّفن وموحّين يؤدي أو يساهم أو يسارع في تسهيل وتيسير توجيه وترشيد وهداية واستقامة وتقويم حركة النفس الجوهرية هو حسنة، لما تقوم باستخراج واستنبات الفضائل

والمعارف والفيوضات والآلاء والحقائق الربانية المغروزة في بنية فطرته وكيونته الإنسانية والملكوئية «بالنفخ الإلهي» بلغة القرآن، أو بـ «القوة» بلغة الفلاسفة، أو بـ «التجلي والتمظهر بلغة الحكماء والعرفاء، أو بـ «العمل الصالح» بلغة الفقه والأخلاق والحكمة العملية، إلى الفعل والانوجاد والتحقق والتثبيت والإنيّة والوجود» بأبعاده الفردية والمجتمعية والتاريخية، في شتى مناحي الحياة ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والأخلاقية والقانونية... إلخ؛ لتشكل حقيقة ذلك الجسر والمعبر القويم الصلب بلغة «العلم»، أو ذلك الصراط المستقيم بمصطلح «القرآن»، الذي يمكنه من السير والعبور بسلامة وأمان وطمأنينة، قاطعاً جميع عوالمه الممكنة، سواء الدنيوية أم البرزخية؛ ليستقر ويستوطن في بيته وقصره وعالمه الأخرى، الذي بناه وشيد معالمه في الدنيا بما كسبت يداؤه من فعل الحسنات أو السيئات، ليحقق أقصى وأبلغ أهدافه وغاياته الكامنة في فطرته، التي تقربه إلى ربّ الأرباب، ومطلق المطلقات، والمثل الأعلى، حتى قاب قوسين أو أدنى، أو إلى الدرك الأسفل من نار جهنم، بلوغ أسفل السافلين.

إذن هذه هي كينونة دوال فعل نظر وعمل الحسنات والسيئات التي نسعى إلى نبش جينولوجيتها التأسيسية الجذرية وبنيتها التحتية والتعديدية لها، وحضر حضرياتها الأركيولوجية التراكمية والركامية التطورية لها، وتحليل إيكولوجيتها النسقية وعلائقها الجوانية والبرانية المحيطة بها، واستخراج مكنوناتها الأكسيولوجية القيمة الأخلاقية، واستظهار معالمها وتجلياتها الاستطبيقية الجمالية الشكلانية والمعنوية، وتعرية وجوها وصورتها الكسمولوجية الكونية البرزخية والأخرى لها، بغية التعرف على حقيقتيها ووظائفها وغاياتها ودلالاتها، وعلائقها وارتباطاتها، ومكوناتها وعناصرها، وأولياتها وإوالاتها وآلياتها، وأدواتها ووسائلها واستراتيجيات التكوثرية وديمومة حركتها الدينامية في حياة الإنسان والمجتمع والتاريخ.

القراءة السطحية الجزئية والقراءة الكلية التكاملية التوحيدية للذنوب والحسنات

تؤدي القراءة السطحية القشرية والاختزالية التجزيئية التقطيعية لكيونة الذنب والحسنة من جهة، وغياب أو قصور المنظار الرؤيوي التشميلي والتراتبى التكاملي التوحيدي بعدساته الولائية والشهودية الاستخلافية والخاتمية النبوية والعلوية الإمامية، والولائية الشهودية

الانتشارية الفقهية التقوائية من جهة ثانية، إلى تشويه وتحريف أو تضخيم وتقيص أو خلط واضطراب حقيقي لماهية كينونة الذنب والحسنة، وبالتالي فقدان بوصلتهما ومساطرتهما ومنقلتهما ومكياهما، فضلاً عن خرائط وخطاطات جغرافيتهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية من جهة ثالثة، الأمر الذي لم يؤدِّ إلى تشويه وتحريف وإفساد لفهم وتفهيم وإفهام وانفهام حقيقة بنياتهما وبناءتهما وأنساقهما ودلالاتهما واستدلالاتهما وآثارهما المعرفية والوجودية والمادية والنفسية، التي تنعكس انعكاساً مرئياً في تضليل وتدمير تداولاتهما وتواصلاتهما ووظائفهما وغاياتهما فحسب، بل إلى تجميل وتزيين وتحسين، أو تعمير وتشبيد وتطبيب الذنب والسيئة، حيث يقول عز وجل: ﴿أَمَنْ زَيْنٌ لَهُ، سُوءَ عَمَلِهِ، فَرَأَهُ حَسَنًا...﴾⁽¹⁾، ويقول تعالى: ﴿وَإِذْ زَيْنٌ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ﴾⁽²⁾، ويقول تعالى: ﴿وَزَيْنٌ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾⁽³⁾، ويقول تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾⁽⁴⁾، ويقول تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾⁽⁵⁾. وتبصيح وتشنيع وتذميم وتسفيه وتعييب الحسنة: ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾⁽⁶⁾، وقال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى * أَوْ أَمَرَ بِالْقَوَى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى * أَلَمْ يَعْلَمِ أَنَّ اللَّهَ يَبْصُرُ * وَقَالَ تَعَالَى: * وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ، وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾⁽⁸⁾.

إذن لا بُدَّ من تجاوز القراءة العنوية أو النظرة السريعة أو التعامل الساذج مع كينونة الذنب والحسنة ورافدهما المختلفة؛ حتى نشاهد حقيقتهما كما هي، ولتجاوز ذلك ما علينا إلا أن نستبدلها بقراءة واعية ومدركة وشاملة لماهيتهما ومستوياتهما الدلالية والتأويلية،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة فاطر، الآية: 8.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنفال، الآية: 48.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة النمل، الآية: 24.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 11.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة الكهف، الآيتان: 103 و104.

(6) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 61.

(7) المرجع: القرآن المجيد، سورة العلق، الآيات من: 9-14.

(8) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 14.

واستشراف تعالقاتهما وتفاعلاتهما الكائنة والممكنة في جميع مجالتهما وعوالمهما الممكنة، وذلك في سياق نسق ومنظومة تتموضع مفاهيمهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وفق سلمٍ تدرجيٍّ تراتبيٍّ، وتبعاً لشبكاتهما الترابطية والتواصلية المتداخلة والمتفاعلة في صورتها المرئية واللامرئية، والجزئية والكلية، والنسبية والمطلقة، والمتغيرة والثابتة، والظاهرة والباطنة، والدينيّة والدينية، والمادية والروحية، والفردية والاجتماعية، والتاريخية والحضارية، حيث إنَّ كينونة الحسنة أو الذنب هي نصٌّ أو كينونة مترابطة ومتعاقبة، لها حياة دينامية متفاعلة وديمومة مستمرة، ولها بؤرته عميقة وواسعة تستجمع جميع الذنوب أو الحسنات المتحاولة معها، وجماع لكل تجلياتها القولية والفعلية التكوثرية والتكاثرية التي أنتجها فعل القول، أو العمل الإنسان بحسناته وسيئاته في سياقاته التاريخية، وكل من وظف واستثمر إمكاناته وإكراهاته ومرغماته في متواليات أحقابها المختلفة.

إذن علينا بادئ ذي بدء، معالجة إشكاليات عدساتنا الرؤيوية، وقصور منهاجيتنا الاستقصائية، ومعاينة ضمور قراءتنا لنص الذنب والحسنة، أو كينوناتهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وأنَّ نبتعد عن العمليات الانتقائية والاختيارات الترقيعية، والأساليب المتجزئة لمرئياتنا ومنظوراتنا أو منهجياتنا البحثية، وهذا ما سنوضحه حين مناقشة استراتيجيات القراءة الواعية والموسوعية للذنوب والحسنات والعقوبات والأجور.

أصل بنية كينونة الذنب والحسنة

إنَّ أصل الذنب مهما كان مقداره وحجمه صغيراً في البدء، فهو بحكم نظرية تكوثر أفعال النظر والقول والعمل وحمولاتها من الذنوب الناتجة عن اتصالها وتداخلاتها مع أفعال الأنظار والأقوال والأعمال، ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة، سواء مع كينوناتهما المتحاولة والمتجاورة والقريبة أم المماسّة والبعيدة عنها، أم تلك في عالمها الدنيوي أو الديني أو البرزخي والأخروي، التي تتفاعل معها تفاعلاً دينامياً تكوثرياً تضاعف قيمها الأسسية إلى درجات وقيم متكوثرة لامتناهية، ذلك تأسيساً على مفهوم وحدة الكون والوجود التراتبية التشكيك، وفق نظام الوحدة في الكثرة، والكثرة في الوحدة في سياق نظام الكون

ونسقه المترابط والمتداخل أو المتماهي والمتناسق بين جميع أجزائه وكيوناته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، على أساس نظام علله الطولي والعرضي، وتبعاً لمعادلته الرياضية والإحصائية في صورة متواليات هندسية عشرية الأس، أو الأكثر بالنسبة لفعل الحسنات، وأحادية الأس بالنسبة لفعل الذنب، التي تجعل ولادة الذنب مها كان حجمه ومقداره من الضآلة والصغر، إلا أنه يعتبر فعلاً كبيراً بمقدار كبر الإنسان ومرتبته التكاملية من جهة، ومقامية المقابل الذي هو الله عز وجل، ويصبح أكبر وأكبر بدرجات متزايدة، حتى يصبح ذنباً كبيراً عند مقارنته ومقارنته مع عظمة وجلال الخالق والمالك، أو حسنة صغرة مقابل الفيوضات والآلاء والكنز الإلهي اللامتناهي وفوق اللامتناهي، ومن ثم يشرع بالزيادة والكبر أو بالنقص والصغر نسبياً، حسب سلم درجات الكبرياء المتصاعدة أو الصغرة المتنازلة والمتسافلة، وفقاً لمعادلته الإحصائية التي تمت الإشارة إليها سابقاً. هذا، وسوف نشرح ما قيل أعلاه بشيء من التفصيل والتوضيح فيما بعد.

انطلاقاً مما سلف، سنروم تحليل المقاربة النظرية والإجرائية والتحليلية التي نحاول استكشافها، كمشروع أولي فكري وتحليلي ومنهج بحثي، يتميز بخاصية الشمولية والتراتبية والتدرجية والتنوع والتوسيع والتوحيدية، أما خاصية التنوع، فتتجلى في تعدد التصورات النظرية والمرجعيات الفكرية التي نتمدها في تشييد مقاربات نسقية معرفية قائمة من جهة، وعلى إدماج متماسك لمفاهيم متباينة، ومقولات مختلفة تربطها وشائج علائقية متجذرة ومرئية ولامرئية من جهة ثانية، وعلى تشكيل لغة واصفة جديدة تكشف عن فهم نوعي ومغاير للإشكالات المطروحة على الصعيد الفكري والثقافي والديني من جهة أخرى، وأما خاصية التوسيع، فتتعلق باستثمار وتوظيف النظريات العلمية والفلسفية والأدبية والفكرية التجريبية والتنظيرية المستخدمة في التحليل الإجرائي، والتفسير التأويلي، والاستبطاء العقلي، والتنكيك والتحليل الخطابى الأدبي.

ومنطقنا يرتكز على نظرية تراتبية العقول وتنازليتها من العقل الكلي أو الصادر الأول أو الروح والنور المحمدي ﷺ الخاتمي الأول، وفي سياق رؤية كونية توحيدية، وفي إطار نظرية الأنساق المفتوحة المغلقة أو المغلقة المفتوحة بصورتها العامة مع التصرف بما يناسب نظرنا الخاص إلى أصل الموضوع. ويمكن القول بأن النظرية العامة للأنساق كما

أصلها لودفيغ فون بيرتالانفي Ludwig von Betralanffy، تفترض أن مفهوم النسق يحيل إلى بناء يكون عبارة عن مجموعة عناصر مترابطة، تشكل كلاً منفتحاً على معطيات محيطية، وتذهب إلى أن الأنساق حينما تتفاعل إيجابياً مع المحيط، تمثل أساقاً منفتحة؛ لأنها تقوم بإعمال واستغلال معطياته المتنوعة من أجل تقوية طاقتها الداخلية والمحافظة على بنياتها المنتظمة.

تشديد نظرية أو فرضية الذنوب والحسنات

نحن أمام محاولة لتشديد نظرية الذنوب الكبيرة الكبّارة والحسنات الصغيرة الصغّارة، وفقاً للمفاهيم البنيوية الدينامية للكينونات المعرفية والوجودية، التي تجعلها كينونات حية متفاعلة ومترابطة بعضها ببعض، ومتداخلة ومتشابكة ومتفاعلة مع محيطها وسياقاتها الزمكانية، من دون أن يؤدي هذا التفاعل الدينامي إلى تكسير وإخلال انسجامها؛ لكونها حافظة وضابطة لثوابتها البنيوية النووية، إذ كل تشعب وتفرع مهما بدا مشتتاً متبعثراً ومتباعداً ومنتهائياً، إلا أن مآله إلى «الانتظام المبني» من قبل الأطراف المتلقية، استناداً إلى قواعد مضبوطة. ف مبدأ «الثالث المرفوع غالباً ما يخرق في تعابير اللغة الطبيعية، وخصوصاً في اللغة الشعرية والأدبية، وذلك فقد توجد هوية وتقيضها، على أن إحدى الهويتين معطاة والأخرى تكون مبنية، حيث يتحول التناقض إلى أجزاء من أجزاء التفكير الطبيعي، فقد نعبر بما يبدو تناقضاً في الظاهر، ولكنه في العمق ليس كذلك، كقولنا: هذا الرأي ليس بالرأي».

فمن خلال التحليل بالمقومات الذاتية والسياقية والحمولات المعرفية والوجودية الثاوية والمضمرة في بنية ونواة مفهوم أو مقولة الذنب والحسنة من جانب، وبالمقومات الذاتية الكامنة في كل من البنيات العميقة في الكينونات الكونية من جانب آخر، وفي كينونة الإنسان الفطري العرفاني المعقلن والمشرعن من جانب ثانٍ، ومن كينونات كلام أو كلمات الله عز وجل المقرن أو القرآني، مما يجعله يجمع بين التحليلات التطابقية والتماثلية والتساوقية لكلمات الله في كتابه التدويني (القرآن)، وكلماته تعالى التكوينية في كتابه الكون، وكلماته الأنفسية في كتابه الإنسان، متجاوزين المعاني والحقائق الظاهرية على سطوح، أو داخل أعماق سطوح النصوص، أو المنطوقات المدونة والحروف المقروءة في الجمل والفقرات

والكلمات الإلهية المقدسة في الكتب الثلاث، لتستقر وتستوطن في مدارج عمق أعماقها الثاوية والمخبوءة، بغية استكشاف لغة لغتها (ميتا لغة)، ومعنى معانيها (ميتا معنى)، وحقيقة حقائقها (ميتا حقيقة)، وكلمة الكلمة (ميتا كلمة)، ونص النص (ميتا النص) من جانب، ومعاناة ومكاشفة الإيحاءات والإشارات والرموز الكاشفة عن التصورات الأنطولوجية الوجودية، والإبستمولوجية المعرفية، والإستطبيقية الأخلاقية والعاطفية والجمالية، والفيزيقية المادية والميتافيزيقية الغيبية، في الكتب الثلاثة المقدسة، وفي عوالمه الممكنة من جانب ثانٍ، والتعرف على حقيقة منظومة آلياتها الاستدلالية، واستراتيجياتها القرائية، وأدواتها التقنيية، وموازينها القيمة، ومقاييسها ومسارها القياسية، وأساليبها التداولية والتبليغية، ومفاهيمها التحليلية والاستدلالية، ومنظوراتها الاستكشافية، ومرئياتها الاستشرافية، متجاوزين الثنائية الحادة، ومستثمرين فلسفة واستراتيجيات التدرج أو التراتب في المعنى والمفهوم، والدليل والبرهان، والقراءة والاستقصاء، والتداخلات والعلاقات، وذلك من منظور دينامي يستعير مفهوم التوازي ضمن استراتيجية التشعب والانتظام التي تربط التشاكل بالتوازي المعرفي والوجودي، بقصد ضمان أعلى قدر من التماسك والصلابة للمنظومة المعرفية والوجودية.

وإقرار نسقية المعرفة التي ترد البنيات المتعددة إلى أصول واحدة في مستويات متعددة حسب انتماءاتها للحقول المعرفية التي قد تفترق ظاهرياً في نسقتها أو نظامها العرضي، وتدمج وترتقي وتتكامل تدريجياً في مراتب متعالية من سلمها الطولي. إضافة إلى تحكيم مفهوم التدرج في صياغة علاقات التوازي المؤطرة بثنائية التشعب/الانتظام، بحيث تتشعب أنواع التوازي وتتظمها مقصدية النص المعرفي والوجودي الإثباتي أو النفي، وقصدية التناسب أو التقابل، ومعنى ذلك أن المفكر يحكم بالأساس مقصدية المنطوقات المدونة والحروف المقروءة، أو المنطوقات المشافهة والمخاطبية، إضافة إلى مقصدية المنتج والمتلقي.

إذن النسق المعرفي والوجودي مفاهيمها تنمو وتتنامى، وتدرج وتترتب من مستوى إلى آخر، وتتفاعل مع غيرها من الكينونات المعرفية والوجودية «التضيد والتماسك والتنسيق...»، وتظل محكومة بسياق المنظومة المعرفية والوجودية ومساقه في المتمثل في كون

تكوثراتها وتكاثراتها في عين وحدتها، وحدتها في عين تكوثراتها وتكاثراتها. وتجدر الإشارة إلى أن المناطق العرب قد ميزوا بين أربعة أنواع من الوجود: الوجود في الأعيان، وتمثله الوقائع والظواهر، والوجود في الأذهان، وتمثله التصورات والمفاهيم، والوجود في الباربات، وتمثله الأصوات والمنطوقات، والوجود في الكتابة، وتمثله العلامات والحروف.

آليات البحث عن حقيقة الذنوب والحسنات

من آليات أو استراتيجيات البحث في سياق نموذج عدساته الرئوية مركبة تكاملية شمولية وتوحيدية، هي الاستعانة بمفهوم أو منظور الدينامية الفعالة للعلاقة الجدلية المطردة بين الاستقرار والاستنتاج في سياق استراتيجية حيوية، تتمحور حول الفرض الاستكشافي التكاملي المتنامي، الخاضع لسياسة الاستبدال في سيرورته الهادفة، إلى تحقق دائم لمبادئ الاتساق والانسجام والتماهي بين الفرض الاستكشافي ودرجات الكينونة المعرفية والوجودية لموضوع أو لنص الذنوب والحسنات من جهة، وتموقعاته التناسبية في السلم التراتبي من حيث القرب أو البعد لماهية وبنية ونواة كينونة الذنب أو الحسنات من جهة أخرى، باعتباره أحد الاستراتيجيات الاستدلالية الجدلية التي تساهم في تقويم وتقييم بنية ونواة الفرض الاستكشافي الاستقصائي والاستقرائي الاستشراقي.

وهذه الاستراتيجية الاستدلالية الاستبدالية للفروض الاستكشافية المستقاة من عملية الجمع، أو جدلية الاستقرار والاستنتاج، بالتأكيد تساهم في انبناء نماذج وخطاطات، سواء بالنسبة لمنظومة التوازي أم التشاكل أم الاختلاف أم التدرج أم التفاعل أم التواصل.

إذن نحن أمام منظومة فكرية متشعبة المرجعيات، ومتعددة عدساتها الرئوية الاستكشافية والاستقصائية والاستدلالية الاستشرافية، فضلاً عن منهاجية تكاملية توحيدية شمولية، تستوجب فرض التركيز وحضور ذهنية منفتحة ورؤية تكاملية وشمولية؛ لتمكن القارئ إلى إمساك الخيط الدقيق المرئي واللامرئي الناظم لشبكته المفاهيمية الواسعة، واستراتيجياتها والانبثائية والوظيفية والقيمية والتداولية والتبليغية والاستدلالية، من قبيل: الوحدة في التكوثرات والتكاثرات، والتكوثرات والتكاثرات في الوحدة، والإبستيمي المعرفي والأنطولوجي الوجودي، والاتساق والانسجام، والتفاعل والاتصال، والتناص والتشاكل والتوازي، والنسق والتناغم، والدينامية والديمومة، والتشابه والاختلاف، والنظام العرضي

والطولي والعوالم الممكنة، والتشعب والتفرع، والتلقي والتجمع والتبؤر، والمقصدية والقصود والنيات، والتدرج والتراتب، ورؤيا التماثل والشاهد الأمثل، والنموذج والمثل الأعلى، وغيرها من المفاهيم المتفرعة عنها.

وعلينا أن نستوعب وننظر إلى هذه الكثافة المتنوعة والمتشعبة من المفاهيم وآلياتها واستراتيجياتها من خلال وحدة نسقية منتظمة متسقة، بواسطة عدسات رؤيوية متعددة متكاملة ومرتبطة، تتجاوز المراثيات الثنائية الحادة، وتحل محلها التدرجية والتراتبية الموسعة أفقياً عرضياً، والمتعالية شاقولياً عمودياً، وذلك بالرجوع الدائم إلى جذورها المعقّنة، ومبادئها والمشرعنة، وأسسها المفترنة، وقيمها المعرفنة من جهة، وروافدها وأصولها المتجذرة في العلوم الطبيعية، وخاصة علم البيولوجيا والفيزياء والرياضيات، وعلم النفس المعرفي والذكاء الاصطناعي وغيرها من العلوم ذات الصلة بها. والذي يدعونا إلى التنبيه والحذر الشديد هنا أن حقل العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم العقائدية الغيبية والفطرية والشريعة والدين بشكل خاص، ليس مجالاً لإجراء فنون تجارب واختبار للخواطر الفكرية والتصورات والتخيلات الذهنية، أو ميداناً للتمارين الذهنية والفروض العقلية، وليس حقلاً اقتصادياً يتم في مؤسساته الإنتاجية توظيف واستثمار الأفكار والمفاهيم والرؤى، كما هي حاصلة في حقول إنتاج سلع وخدمات اقتصادية أو التطور التكنولوجي.

بل من أشد الواجبات العقلية والشرعية أن يتم أولاً التأكد من أصولها التأسيسية الذاتية، وجذورها التقيدية، وبنياتها العميقة من جهة، واتساقها وانسجامها مع غاياتها القصدية والوظيفية والانبنائية من جهة ثانية، والتماهي والتطابق مع بنية بنياتها (ميتا بنية) وأس تأسيساتها (ميتا أس)، وغاية غاياتها (ميتا غاية)، وقيم قيمها (ميتا قيمة) الكامنة والمنقوشة في بنية ونواة الفطرة الإنسانية من جهة ثالثة، وانسجامها واتساقها مع بنية انتظام الكون وتراتبته ووحدته من جهة رابعة، وأخيراً وليس آخراً، التماهي والاتساق مع بنيات وأهداف ووظائف الكينونات المعرفية والوجودية لكلمات الله التدوينية في القرآن (السنن والقوانين والأحكام والمفاهيم والاتجاهات بشتى مظهراتها المختلفة)، وكلمات الله التكوينية في كتاب الكون من القوانين والسنن والأحكام العلمية الموضوعية، وكلماته تعالى في كتاب الإنسان المتكامل، وفقاً لمستوياتها المعرفية والوجودية حسب مراتبها

في تموضعاتها في السلم والنظام العرضي والطولي لها، وفي سياق وحدة الكون والإنسان والقرآن، وفي جميع العوالم الممكنة.

وعلينا أيضاً الوقوف بحذر شديد، وبقظة تامة، والسير بوعي كامل ودون تسرع في الحكم والإقرار بتحافل أو تماس أو تجاور كينونات المفاهيم والأفكار، أو دون مراعاة بنياتها ودرجاتها ومراتبها في تموقعاتها حسب سلمها التكاملي التراتبي ببعديها العرضي والطولي، وذلك بغية تجنب الوقوع في شباك فوضى اللامعنى واللامفهوم، أو اللالغاية واللائص، فالمفاهيم الموظفة والمستثمرة مثل النسق والانسجام والتشابه والتشاكل والتوازي والتدرج والتناص وغيرها، هي ليست إلا تنويكات إجرائية لتصور واحد لا يقبل الثنائية الحادة من جهة، ويفرض الأخذ بمفاهيم من قبيل القطاع المطلقة والتناقض الحاد والإبداع الذاتي الخالص، بل هي منظومة متكاملة تراتبية وتوحيدية شمولية، أساسها الربط الجذري ببنية الفطرة الإنسانية التي فطر الله الناس عليها، ولا تبديل ولا تحوير ولا تغير لها، وفي سياقها المتماهي والمتساق والممنسجم مع بنية الكون بكل ما فيه من كينونات معرفية ووجودية مادية وغيبية ملكوتية، وتبعاً لمفهوم مركزي ونووي، مفاده تكوثر وتكاثر الكينونات المعرفية والوجودية في الوحدة، وحدتها في تكوثرها وتكاثرها، وذلك تأسيساً على أن الواحد لا يصدر منه إلا الواحد.

الحمولات المعرفية والحقيقية المنشودة في المشاريع

غالبية المشاريع المعرفية والثقافية هي في الواقع مشروع معرفي لهدم المعنى، ومحاصرة الحقيقة وإقصائها وإخراجها من ساحة المعرفة والوجود، من خلال لغة النهايات على سبيل التهويل الإسكاتولوجي (الأخروي)، أو السقوط في العدمية والأدرية، والمؤسف حق الأسف والأسى أن الكثير من النظريات والمنظومات المعرفية في عصر الحداثة وما بعد الحداثة اختزلت التراث التراكمي الكمي والنوعي المعرفي والوجودي للبشرية عبر مسيرتها التاريخية، وبكل حمولاتها من منظومات ومرئيات فلسفية واجتماعية وعقائدية وأخلاقية بشرية وإلهية، إلى منظومة معرفية ووجودية تنظر بعدسات رثوية تجزيئية مادية، وتقرأ بعيون حواء، وعدسات قصر، وطول نظر، إلى كلمات كتاب الكون الأفقي العلمي، وكلمات وحروف كتاب الإنسان الفطري الأنفسي، وكلمات كتاب خالق ومبدع الكون والإنسان

التدويني، بكل ما تحمل من حقائق ومرئيات معرفية ووجودية وأخلاقية وإنسانية علمية محسوسة، أو عقلية مجردة، أو عرفانية ملكوتية، أو أسمائية تكوثرية إلهية، أو توحيدية أحادية صمدية، وفق منطق ثنائي حاد مانوي، ومنطق ازدواجي صارم بين الخير / الشر، أو المعنى / اللامعنى، أو الحقيقة / واللاحقيقة، أو الشاهد / الغيب، أو المطلق / النسبي، أو الفردي / الاجتماعي، أو الدنيوي / الأخروي، أو الدين / السياسة و.... إلخ، مما احتل الزيف والباطل واللامعنى واللاشعور والنسبية والمادية والفردية المطلقة في مراكز وبؤر عدساتها المعرفية والوجودية الرثوية.

فالمرئيات الرثوية والأيديولوجيات القائمة على منطق ثنائي حاد أو ازدواجي صارم، مآلاتها هي التمرس والتطرف لصالح طرف على حساب الطرف الآخر، وتضفي على الطرف المنتصر له كل عناوين الخلوص والبداهة والحقيقة والخير والتعالى والحق والواقعية والعقلانية والتقدم والإنسانية، في حين ينعت كل ضروب الباطل واللاحقيقة واللاخيرية واللامعقولية للطرف الآخر، فضلاً عن كل صفات النجاسة والزيف والشر والانحطاط والتخلف للطرف المستبعد والمهمش، ولذلك اتسمت منظوماتها المعرفية والوجودية باليتم العقلي، والانكشاف الإنساني والفطري على المادة والفرائز الحيوانية، وبالعدم المعرفي الإبتيمي، والتشوه الوجودي الأنطولوجي من زاوية، وشدة واتساع تضادها لنسق ومنظومة الأيديولوجيات المتعالية والواقعية العقلانية المتوازنة والمتساوقة بين المنظورات المعرفية والوجودية، والمرئيات الحسية والعلمية، والمعقولات العقلية المجردة، والحقائق العرفانية الملكوتية، والغيبيات الوجودية الأسمائية التكوثرية والتوحيدية الأحادية.

وأصبح جُلُّ اهتمامها وتركيزها الإبتيمي والوجودي، هو الغوص في رسوبيات منظومة المعارف والفكر، والتأمل في أقنعة الحقيقة من خلال حضرياتها الأركيولوجية، أو نبش وتحليل جينيولوجاته وتتبع مسارات جغرافيتها المعرفية والوجودية، بغية البحث والاستكشاف والتبيان لمقولة كلية تحمل خيراً هاماً، مفاده أن الحقائق المعرفية والوجودية تثوي أو تنطوي على ما تستبعدها، وتستحيل أضدادها من حيث لا تحتسب.

فاللاوعي يستوطن ويقطن الوعي، ويتخلل أوعيته، ويغمر وعاءاته، كما أن اللامعقول واللامعنى واللانص واللامؤلف يتموضع في بنياتها، ويتم فصل مع صفائح المعقول،

ويتفاعل ويتشابه مع دروبه وتويراته، مثلما يطوف اللامفكر ليتوغل إلى عمق أعمده وأقطابه، ويلتف كل ما حولها، ليؤسس بنيات هشة، ويقيم علاقات دبلومعرفية مزيفة وباطلة، تلوي أعناق الحقائق المعرفية والوجودية، ناسفاً بذلك التماهي بين الكينونات المعرفية والوجودية بدرجاتهما التراتبية، وهادماً الإلتلاف والاتساق والانسجام والترابط بين النظائر المعرفية، وقاضياً على مبدأ التطابق في الهوية. وهذا ما دعا فتيمو إلى القول: «كل تجربة في الحقيقة هي تجربة تأولية»⁽¹⁾، وبالاعتماد على مقولة نيتشه: «لا يوجد وقائع، وإنما فقط تأويلات»، بالذهاب إلى الفكر العدمي، وأنَّ الحقيقة والتأويل وجهان لعملة واحدة، كما فعل غادامير ورورتي وفاتيمو⁽²⁾ من نقض البعد الأحادي والتمركزي والذاتوي والسلطوي في الثقافة الغربية، قصد ربط الحقيقة بوجهها العملي والمحايت والمتنوع، وبالتالي تموضع الفكر الغربي منذ نتشه في إرادة توجيه الوعي نحو حقيقة كصناعة، أو تشكل أو تنوع ينتمي معها الإطلاق أو التعالي أو القداسة أو الأسطر، بأي شكل من الأشكال، وفي أي مستوى من مستويات الفكر والحقيقة في المنظومة المعرفية والوجودية في حياة الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ زحمة وكثافة المفاهيم المتنوعة والمتداخلة المستوظفة والمستثمرة في كتاباتنا المختلفة قد تبدو مزعجة ومربكة ويعتريها بعض الغموض والتعقيد، باعتقادنا أنه يمكن تجاوزها وتفهمها إلى حدٍّ ما، إذا ما أمكننا استحضار مفهوم النسق والتكامل ووحدة الكون والوجود وتراتبته المعرفية والوجودية، والذي يمكن تبسيطه واختزال مقوماته في بعض المسائل أهمها ما يلي:

- تجاوز التيه والضياع في ركام التضاد والتنافر والتشتت والتباعد والانفلات الظاهري بين مكونات وعناصر الكينونات المعرفية والوجودية، التي عادة ما تكون طافية على مسطحاتها، وحتى في عمق مسطحاتها المستطيلة، وهذا يتم من خلال تحفير حفرياتها التقعيدية والتأسيسية الأركيولوجية، وتقدير موروثاتها ومغروزاتها الجينيولوجية المستوطنة في بنية الفطرة الإنسانية، واكتشاف تراكمات طبقاتها الجيولوجية المعرفية والوجودية، مما

(1) جيانى فاتيمو، فيما وراء التأويل: دلالة الهيرومينوطيقيا بالنسبة إلى الفلسفة، منشورات دوبوك الجامعية، باريس - بركسول، 979، ص: 4.

(2) ريشار رورتي، العلم والتضامن: الحقيقة بدون السلطة، منشورات ليكلا، 990، ص: 2.

تكشف لنا في نهاية المطاف، شبكة علاقاتها التجاورية والتساهرية والتزاوجية والذاتية الثاوية والخفية عن مسطحاتها السطحية. وهذا الإضمار والخفاء هو لكونها مستوطنة في بنياتها العميقة، أو في عمق أعماقها اللامرئية بالعين المجردة، بل من خلال منظار تلومايسكتروسكوبي تكشف لنا قاعدة تعقيداتها (ميثا قاعدة) وأس تأسيساتها (ميثا أس) ونص نصوصها (ميثا نص) ولغة لغتها (ميثا لغة).

- ضرورة مقولة مجموعات من الكينونات المعرفية والوجودية المشتركة في مقولات مستقلة، وفقاً للمستوى التراتبي المؤقت لها في نظامها النظام العرضي من جهة، وتصور العلاقات الحميمة والروابط والوشائج الصميمة الظاهرة والمضمرة، سواء بين عناصر مكوناتها، أم كينوناتها المعرفية والوجودية الذاتية، أم المتحاولة فيها، أم تلك المماسية والمجاورة لها، أم القريبة والبعيدة عنها على المستويين العرضي الأفقي والطولي الشاقولي.

- إن عمليات الجمع واستراتيجيات المقولة لموضوعات البحث تستند إلى المراثيات والتصورات الواضحة لبنياتها العميقة الفيزيقية الظاهرة، والميتافيزيقية الغيبية الثاوية، والإحاطة التامة بخلفياتها التأسيسية، وجذر جذورها الإستمولوجية والوجودية، سواء تلك في بنياتها التكوينية في سياق كلمات الله تعالى في كتاب الكون، وبالأخص في علومه البيولوجية والفيزيائية والرياضيات وغيرها، أم في كلماته تعالى الأنفسية المستوطنة جذورها في الفطرة الإنسانية والتمثلة في أسمائه الحسنى المغروزة بالقوة، التي تظهر جليلة في الإنسان الكامل، أو تلك التي تتموضع معها في كتابه تعالى التدويني (القرآن الكريم)، تبعاً لتموقعاتها في السلم التدريجي التراتبي، الذي ينظم العلائق الحميمة، والروابط الصميمة، والتشابكات والتدخلات بين الكينونات المعرفية والوجودية، سواء التعاضدية الإيجابية، مثل: المشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة والمماثلة والمحاذاة والمناظرة والمطابقة لموضوعات البحث، أم درجاتها المناقصة السلبية، مثل: الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والقابل والتطابق والتناقض والمزايلة لموضوعات البحث.

وتأسيساً على ما ذكرنا أعلاه، يصبح جُل اهتمامنا وتركيزنا هو مقولة الكينونات المعرفية والوجودية المتعددة والمختلفة لموضوعات الذنوب بشكل أساسي وجوهري وتفصيلي، والحسنات بشكل موجز وعرضي استكمالي، في سياق المفاهيم السابق ذكرها، وبالأخص

مفهوم النسق ومفهوم التشاكل والتفاعل والتناص والتوازي والمقصدية والخيرية وتكوثرات الأفعال والأقوال، والوحدة في الكثرة، والكثرة في الوحدة، والتراتبية والتدرجية وغيرها، غايتها تبيان الانسجام والاتساق والترابط والتفاعل بينها، في سياق تماثل ثلاثي لنصوصها وكلماتها وحقائقها في الكتب الثلاثة: التكوينية الأفاقية والأنفسية الإنسانية والتدوينية القرآنية، لتصبح بمنزلة نواة النوى الحاضرة، وبؤرة البؤر الجاذبة، وخيط الخيوط الجامعة لها.

فالتفكير النسقي الساعي إلى التأمل والنظر من خلال عدسات رؤية شمولية وتراتبية تكاملية توحيدية، جدير بكشف الكينونات المعرفية والوجودية وظواهرها وإشكالاتها، وفق رؤية ارتقائية تكاملية، قائمة على الأوصاف والمفاهيم والحقائق الكلية، وليست على التجزيئية والإطلاقية والثنائية الحادة لها، وذلك تأسيساً على التبعيدات الفلسفية والمرتكزات العرفانية والمرئيات المناهجية للنظرية العامة للأنساق General System Theory، التي وضعت نموذجاً علمياً يفترض نوعاً من التماثل بين مختلف الأنساق، سواء كانت فيزيائية أم بيولوجية أم اجتماعية أم ثقافية أم تاريخية أم تجريبية أم عقلية أم قلبية. فقد شكلت هذه النظرية بمرتكزاتها وتبعيداتها الفلسفية، ومرتكزاتها الفطرية، وتأسيساتها العرفانية حقلاً علمياً تجريبياً، وميداناً عقلياً تحليلياً، وفضاءً قلبيةً ملكوتياً خصباً وواسعاً وعميقاً، تستوعب كافة التموضعات المعرفية والوجودية الكونية الأفاقية والقلبية الأنفسية الملكوتية، تمركزت جهودها واهتماماتها بشكل خاص في دراسة وتحليل الخصائص والمقومات والمرتكزات والتأسيسات المشتركة بين جميع الأنساق المعقدة، بما يفيد وجود علائق متداخلة ووشائج متماسكة وروابط حميمة وتفاعلات دينامية بينها في صورتها المرئية واللامرئية.

مشكلة وإشكالية الحقيقة والحق

نحن لدينا مشكلة وإشكالية حقيقية أزلية تتعلق بأصل الحقيقة والحق، سواء من حيث وجود الحقيقة أصلاً أم لا، ناهيك عن كيفية التعرف عليها وتعريفها وتعيين مصادرها ومعاييرها وموازينها ومراتبها وقيمها المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية في تموضعاتها الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... إلخ، وتحيناتها الزمانية

والتزمنية في أزمنتها المختلفة، وتأيناتها المكانية في عوالمها المختلفة، وتاريخ الإنسان هو تاريخ البحث عن الحقيقة والحق الذي يماس ويقارب حقيقتها الحقة، وتارة يجانبها ويفارقها أو يخالفها ويضادها ويناقضها.

الأمر الذي أدى أن تصبح في حالة إزاحة وانتقال وتقلب وتبدل، تجعل دلالة «الحقيقة» محايدة للتاريخ، فليس هنالك حقيقة متعالية وكونية، بل كل فترة معرفية تشكل حقيقتها الخاصة بها، كما أنه ليس هناك تاريخ كلي وشامل (على نمط هيغلي) يحتوي على كل العناصر البشرية والتصورات والممارسات والأفعال والمقاصد والسلوكيات، وإنما «تواريخ»: تاريخ ممارسة، تاريخ مؤسسة، تاريخ خطاب...، فتاريخ الحقيقة يقتضي أن حقيقة التاريخ ملازمة لكل فعل وتصور وتأسيس، فما تؤسسه فترة معرفية معينة هو بنيتها اللاشعورية، والنظام الذي يشكل خطاباً معيناً حول المعرفة، والذي يدفع اللغة لأن تتكلم حين تسكت الألسنة.

حينئذ تهتز الأرضية التحتية لينهار كل ما على السطح من بنيات وأساق وأنظمة العبارة والكلام، لتترك المجال لميلاد «نسق إ مكاني» جديد يعيد تنظيم الأرضيات المعرفية والفضاءات الخطابية ب «نمط مختلف» وفي صورة مغايرة تماماً للسابق، مثلما تنهار الحقيقة والتاريخ ليصبحا قطعاً مجزأة ودلالات محددة، وتصورات محلية، ينهار العقل ليرتد إلى مجرد باعث تنظيمي خاص بفترة معرفية معينة، ينهار اليقين ليعبر عن «قلق اللغة» ويحيل إلى المجالات التي يجول فيها «الموت»: موت البداهة. يصبح المعنى من هذا المنظور مجرد «علاقات» متبادلة وأحياناً متداخلة بين النصوص وأنظمة العبارات والمؤسسات، وكل عنصر يؤسس دلالة خاصة بإحالاته على العناصر الأخرى، لا يمكن التحدث عن معنى شامل أو مفارق؛ لأن «كل معنى هو مبنى»، هو بناء من العناصر المترابطة، ونسيج من الشبكات الخطابية المتداخلة، أن يتبدل هذا «البناء» أو أن يتلون هذا «النسيج» هو ما يعطي للمعنى إمكانه وسبب وجوده.

كل هذه الانهيارات المتتالية للعقل والتاريخ والحقيقة والمعنى واليقين بفعل اهتزازات الأرضيات التحتية، تحيل إلى انهيار «الاتصال» لتحل محل «انفصالات». وكأنّ الرافد سارتو- فوكو يكسر ألف لام (ال) التعريف والدلالة على مشار إليه، ليؤسس عناصر متقلبة

وغير يقينية، يدل على الرافد سارتو- فوكو على «المباغت». إذن ليس هناك (ال) حقيقية بل ثمة «حقائق» ولا (ال) تواريخ ولا حتى (ال) معنى، بل «معانٍ» جزئية طافية على السطح وشذرات دلالية: انهيار الهوية والتطابق وتأسيس الكثرة والتعدد، فالتعدد يصبغ دلالات خاصة بكل فترة معينة؛ لأن مقتضيات التفكير الراهن وحيثيات النسق القائم تجعل التفكير بفكر الماضي مستحيلًا، فكلُّ رؤيته وعباراته وتصوره الدلالي.

والعلاقة مع الآخر تحدد أيضاً العلاقة مع الذات، بتعبير آخر، تقلبات الأنساق وتشكيل المفاهيم والتصورات بقدر ما يميز بينها ويقر بحقيقة الاختلاف بين صورها ومضامينها، بقدر ما «ما يميز» أيضاً بين كل نسق وهيكله، وكل مفهوم صورته، وكل تصور ودلالته. الاختلاف مع الآخر هو أيضاً الاختلاف مع الذات، تأسيس فن التأويل الدلالي الذي يقرُّ بحقيقة السفر المتواصل للأفكار والانتقال اللانهائي للمفاهيم والتصورات من فضاء معرفي إلى آخر، وداخل الفضاء المعرفي بذاته. فهذا الأخير على الرغم من الانفصالات المتوالية يحتوي على رواسب سابقة كدلالة على حضور الآخر في الذات واقتحام الغيرية للهوية.

يكسر الرافد سارتو- فوكو الهوية؛ لأن كل نسق ينهار في وهم الانتصار على الاختلاف، فلا بُدَّ من وجود «الخارج» أو فسحة خارجية تجدد النسق من «الداخل» ليرتد هذا الأخير مجرد لعبة متواصلة من الإحالات التي تنتجها العناصر، فكل فكر له حقيقته في فكر الخارج وموت الإنسان، هو نهاية كل تصور «حول» الإنسان رغم أنه حدد المعنى وقبض على الدلالات، وتوصل إلى تشكيل نهائي وأبدي لمفهوم «الإنسان»، وهو نهاية الكلام حول الإنسان لميلاد «هذا» الذي يتكلم «في» الإنسان دون علم هذا الأخير، هو احتجاب الأنا وميلاد اللغة، انهيار المركز وقيام الهوامش.

لذا علينا توظيف آليات ومفاتيح لغوية ورمزية وإبستمولوجية ونفسية وأنطولوجية في إدراك مراتب ودرجات حقائق نسق الذنوب والحسنات في منظومتنا المعرفية والوجودية، فالتفسير والتأويل العقلي والعرفاني الفلسفي، أو العقلاني الوجودي هو المفتاح الذي يساهم في فتح أقفال المعاني، واكتشاف الحقائق المتوارية والخفية، أو الثاوية والمضمرة في كينونة بنيات ونواة العبارات والنصوص التدوينية وكيوناتها الآفاقية الكونية والأنفسية الظاهرة المرئية واللامرئية الثاوية في الذنوب والحسنات.

وتجدر الإشارة إلى التنويه إلى أن توظيف المفتاح في حل أقفال أساق منظومات الذنوب والحسنات المعرفية والوجودية، ونصوصها أو مقروءاتها المدونة في كتاب النص القرآني أو الغيبي، وكتاب الكون العلمي الموضوعي، وكتاب الإنسان الفطري الأنفسي، لا يعني ألْبَتة الخلط بين المفتاح والقفل الذي نتوخى منه فتح أبوابها المغلقة أو المنفتحة بعضها على بعض، حسب مراتبها وتموضعاتها في درجات سلمها العرضي والطولي، وفك عقدها ومتابعة تعاريجها وتلافيفها وقراءة هيرغليفيته، بغية استكشاف واستكناه كنوزها الدفينة المخزنة في بنياتها ونواتها وأعماقها العميقة، للولوج في عالمها واستقصاء أبعادها في الوجود والتاريخ والذاكرة والإنسان في جميع عوالمها الممكنة، بجانب نقيضها ومتضاداتها، وتشكلاتها وتوازيلتها، وتشابهاتها واختلافاتها المتعددة، ذلك بغية تفهم وتفهم حقيقتها ومعانيها الدفينة، واكتناه أسرارها، وإسبار أغوارها، من خلال تحفيز حضريات الأقوال والأفعال الأركيولوجية وحمولاتهما من الذنوب والحسنات، وتقدير نواتها لجينيولوجيتهما، وتبيان ترسبات طبقاتهما الجيولوجية الإيستولوجية المعرفية والأنطولوجية والوجودية لهما.

ولا يمكننا تحقيق ذلك إلا بعد تجاوز الصراع والقتال والوهم والسراب والسديم الأزلي الإيستولوجي والوجودي الذي أوجدته المادية العلمانية وأصحاب الرؤى التجزيئية بين الإله والطبيعة والإنسان، أو بين المقدس الفطري، أو الدنيوي المادي، أو المطلق والنسبي، أو الثابت والمتغير، أو الحسي والعقلي، أو القلبي والغيبي، بحيث لا يستقر الأمر، إلا بإحلال أحدهما محل الآخر، من خلال تجربة علمانية مادية، أو علمنة المعرفة والوجود، أو تحويل واستبدال المنظومة الأخلاقية الإنسانية والفطرية الدينية المتعالية إلى منظومة قيم ومرئيات وضعية إنسانية.

هذه الثنائية الحادة التي لا تتحمل أحدهما مجاورة الآخر، ناهيك عن التفاعل والتداخل، أو التماهي والانسجام والاتساق بينهما، وفق نظام عرضي وطولي، وكوني علمي، وإنساني فطري، وتدويني نصي وقرآني غيبي، هذه الرؤية هي المانعة لحضور التعالي في ثنايا المحايث، أو في ثنايا المنظورات الحسية والمرئيات العقلانية، أو المكاشفات القلبية والإلهامات الغيبية، وهي التي تبعد الإنسان التجريبي والإنسان العقلاني والإنسان المرأوي العرفاني عن هويته وماهيته الأصلية، مما تسبب في تفكيك الحقيقة المعرفية والوجودية،

وتشويهها وتحريفها وزحزحتها عن تموضعاتها المركزية ونواة تمركز جاذبيتها الأصلية، فتدفع بها إما إلى هوامش دائرتها، أو خارج مدار جاذبيتها، لتصبح عائمة دون ضبط وإحكام، لتحل محلها أوهام السوق والمسرح والأنا والذاتية والنرجسية. وعليه، فإنها تبعدنا عن القانون والسنة الآفاقية الأنفسية، أو الفطرية والعقلانية، أو العرفانية المعقلنة كمركز ونواة لتجليات جمال الكينونات الكونية، مما تقصد استدلالنا وتزييف استكشافاتنا الأنطولوجية والإستمولوجية لها، وتضللنا عن معرفة حقيقة سيرورتها الحلزونية الارتقائية المتصاعدة نحو تماس وتجاوز المطلق، والعود الأبدي والرجوع الختامي إلى ربّ الأرباب تعالى ومثله الأعلى، كغاية غاياتها، ومنتهى آمالها ومبتغاها.

فبعد تجاوز النظرة التجزيئية المادية والعلمانية وتبيان مثالبها وسيئاتها، فإن المنهج المتبع في دراسة فعل الإنسان القولي والعملي وحمولاتهما من الحسنات والثواب، أو الذنوب والعقاب في بحثنا هذا هو المنهج التوحيدي الفطري الشمولي، أو التكاملي التراتبي الاستخلافي. وعليه يستوجب بادئ ذي بدء أن نستعرض فلسفة المنهاجية المتبعة، وماهيتها ومكوناتها وعناصرها الرئيسية، وآلياتها وأدواتها واستراتيجياتها، ومفاهيمها ومصادرها ومقاييسها الإستميمية المعرفية والأنطولوجية الوجودية، وذلك بشكل يوفي الغرض من الدراسة، ودون أن نخوض في تأسيساتها الجينيولوجية النظرية أو تقعيدها الأركيولوجية الفلسفية أو بنياتها العلمية أو نتائجها التجريبانية، حيث إن تفاصيل هذه المسائل والموضوعات، هي موضوع كتابنا فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التراتبية التوحيدية.



الفصل الثاني

فقه فلسفة كينونة الحسنات والسيئات وتفضيلات اختياراتهما الاصطفائية والإفسادية



2.1 اعتبارات اختيار لفظه فقه فلسفة كينونة الحسنات والسيئات

نظراً لتعدد معاني ومفاهيم الفقه⁽¹⁾ والفلسفة، وتوظيفاتهما في مجالتهما الأصلية والخاصة أو العامة اليوم، وجدنا من الأهمية بمكان توضيح ذلك بشكل تفصيلي، وخاصة أننا عنونا عنوان جملة من كتبنا بفقه فلسفة موضوع البحث والدراسة، لفظ ومصطلح أو معنى ومفهوم الفقه والتفقه والفقهاء والفقاهة عندما نبحت جذرها الجينيولوجي، وتركيباته وتراكيباته الإيديولوجية التطورية، وظروفها وسياقاتها ومقاماتها الأيكولوجية المحيطة به، نجد أنه متجذر ومتبلور في معانٍ مستجمعة في التعمق والتبصر والتفهم في الدين، وفي عناوين مشتقة ومرادفات، مثل: الإدراك والاطلاع والخبرة والدراية والعلم والفهم والمعرفة والوعي والدراسة، وأضاده الجهل والجهالة والبساطة والسذاجة والغفلة والسطحية في العلم والفهم والفتنة والبصيرة. وكمصطلح إستيمولوجي معرفي قرآني ورد في محكم كتاب الله المقدس: ﴿لَيْتَفْقَهُوا فِي الدِّينِ﴾⁽²⁾. لذا قيل: فقَّهه⁽³⁾ الله، يعني صَيَّرَهُ عالِماً وفقَّهها، فجاء في الحديث الشريف: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» أي: أكرمه الله الفهم والبصيرة والإدراك العميق لفلسفة وروح وغاية ودلالة واستدلال وتداول الدين في مجرى الحياة، داخل مجرى العالم والكون والوجود، ويستخدم اليوم لفظ (الفقه) في العلوم واللغة⁽⁴⁾ والأدب...، وكذلك جاء في دعاء أبي حمزة الثمالي: «اللهم أعطني بصيرة في دينك، وفهماً في حكمك، وفقهاً في علمك». والمقصود منه هو الفهم والإدراك والمعرفة والعلم بأصولها وفروعها ومبادئها وقيمتها وفلسفتها وغاياتها ووظائفها

(1) ف ق ه: الفقهُ الفهم، وقد فَتَهَ الرجل بالكسر فَتَّهًا، وفلان لا يفقه ولا يتقَه وأَفْتَهَهُ الشيء، هذا أصله، ثُمَّ خَصَّ به علم الشريعة، والعالم به فَقِيهٌ، وقد فَقَّهَهُ اللهُ تَفْقِيهاً وَتَمَقَّقَهُ إِذَا تَعَامَلَى ذَلِكَ، وَفَاقَهُ بِأَحْتَهُ فِي الْعِلْمِ. (المعجم: المعجم الوسيط).

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة التوبة، الآية: 122.

(3) فَهَهُ الْأَمْرَ فَقَّهَهُ فَتَّهًا، وَفَقَّهًا: أَحْسَنَ إِدْرَاكَهُ.

(4) فَهَهُ اللَّغَةُ: (العلوم اللغوية) علم يَخْتَصُّ بدراسة اللغة دراسة منهجية في إطار من ثقافة شعبيها وتاريخه ونتاجه الأدبي، وذلك بالاعتصار على دراسة قواعدها النحويَّة والصرفيَّة وتاريخ تطوُّر الصيغ فيها عبر العصور: يميل إلى دراسة فقه اللغة عن غيره من العلوم اللغوية.

الأساسية، ولكن كما يشير صدر المتألهين في كتاب الأسفار. هذا المفهوم قد خصه الفقهاء مع مرور الزمن في دائرة الأحكام العملية الشرعية في الإسلام، سواء كان مصدرها النص أم الاجتهاد. ونقول: فيما بعد، ولأسباب معرفية ووجودية أو موضوعية تاريخية وسياسية خاصة، قد خص الفقه بالتركيز على الأحكام الفقهية والشرعية الجزئية والفرعية سواء العبادية أم المعاملاتية بشكل عام إلا ما ندر.

لذا يستلزم الأمر التنبيه إلى أن لفظ «الفقه» الذي نوظفه هنا، لا علاقة له بمصطلح الفقه الدارج في الحوزات العلمية، وكليات الفقه والشريعة اليوم، الذي يقصد به دراسة واستنباط الأحكام الشرعية من المنقولات القرآنية والنبوية الشريفة المكتوبة والمنطوقة أو المسكوت عنها، أو المفكر فيها وغير المفكر فيها، بل المقصود من الفقه هو المعنى الحقيقي الإبستمولوجي المعرفي والأنطولوجي الوجودي⁽¹⁾ له، حيث إنه من الألفاظ الدالة على المعارف والعلوم الحقيقية، هذا المعنى هو الذي كان سائداً في العصر الأول على قول صدر المتألهين الشيرازي، إذ يقول: «كان يُطلق على لفظ الفقه على علم طريق الآخرة، ومعرفة دقائق آفات النفس ومفسدات الأعمال، وقوة الإحاطة بحقارة الدنيا وشدّة التطلع إلى نعيم الأبرار، واستيلاء الخوف على القلب»، كما يدلُّ عليه: ﴿وَمَا كَانُوا لِيُنتَفِرُوا كَأَنَّ أَقْلَهُمْ فَتَوَلَّوْا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾⁽²⁾، وما به الإنذار والتخويف هو هذا العلم، دون تفريعات الطلاق واللعان والعتاق والسلم والإجارة ... وأراد به معاني الآيات دون الفتاوى⁽³⁾. فالفقه أمرٌ مختص بالعلوم الحقيقية دون الشرعية والفتاوى.

وكذلك ليس المقصود بلفظ «الفلسفة» الموظف هنا ما هو وارد في التعريف اليوناني:

(1) الأنطولوجيا «Ontology»: البحث في الوجود، طبيعته وعلله وغاياته، ومنشئه ومبدهه ومصيره ومبتغاه، كالمبحث في الله، وأصل الكون، والبحث في النفس وطبيعتها ومصيرها، وفي مشاكل النبات والتغير، والمطلق والنسبي، السكون والحركة، الوحدة والكثرة و... إلخ.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة التوبة، الآية: 122.

(3) محمد بن إبراهيم الشيرازي، رسالة الأصول الثلاثة، تحقيق: أحمد ماجد، ط: 1، دار المعارف الحكيمية، بيروت، 2008، ص: 202.

فيلوصوفيا «بالإغريقية: φιλοσοφία»⁽¹⁾، بمعنى محبة الحكمة أو طلب المعرفة، وعلى الرغم من هذا المعنى الأصلي، فإنه يبقى من الصعب جداً تحديد مدلول الفلسفة بدقة؛ لكنها بشكل عام تشير إلى نشاط إنساني قديم جداً يتعلق بممارسة نظرية أو عملية عرفت بشكل أو آخر في مختلف المجتمعات والثقافات البشرية منذ أقدم العصور، وهو قريب جداً من البصيرة والتفكير العميق في ما يفكر ويعمل الكائن الإنساني من حيث ظواهرهما وبواطنهما، وكلياتهما وجزئياتهما، ومتشبهاتهما ومحكماتهما، ومتغيراتهما وثابتهما، ونسبانياتهما ومطلقاتهما، ومعلناتهما وسكوتات عنهما، ودنيوياتهما ودنيوياتهما، فضلاً عن مستواياتهما الحسة العلمية التجريبانية المُلْكِيَّة والمَعْقُولِيَّة المجردة والمسددة والمؤيدة والعرفانية المَعْقَلَنَة والمشرّعة والوَحْيَانِيَّة الإخبارية والإنبائية، إضافة إلى أبعادهما واستطالاتهما وأعماقهما الاجتماعية والتاريخية والحضارية والكونية، هذه العملية الفكرانية والعقلانية والعرفانية والوَحْيَانِيَّة التنقيبية والتشريحية والتحفيرية لجينولوجيات أصول وجذور الفكر، وأركيولوجياته التطورية النسبانية المتعاقبة والمنفتحة بالمطلق والغيب، وأكيولوجياته النسقية البيئية المحيطة به، وأوليّاته التحليلية والتجزئية والتركيبية، وأساليبه التفسيرية والتحليلية، واستراتيجياته التأويلية، وأدواته الاستدلالية، ودلالاته المعنوية والتعريفية، هي التي نطلق عليها فلسفة فقه فعل النظر والعمل من منظور إسلامي.

تشير أدبيات الفكر الفلسفي المعاصر إلى أنّ الفلسفة قد توصف أحياناً بأنها «التفكير في التفكير»، أي: التفكير في طبيعة التفكير، كما تعرف الفلسفة بأنها محاولة الإجابة عن الأسئلة الأساسية الكبارة، التي يطرحها وجود الوجود ووجود الكون، ولكن المراد من هذا المصطلح هنا هو: العلم بوسائل وطرق وآليات وأليات وأليات وبديهيات واستراتيجيات التفكير الفلسفي العقلاني المسدد والمؤيد في الإفادة والكسب والاقتناء بها من جهة، وبطرق استثمارها وتوظيفها توظيفاً اقتصادياً معرفياً ووجودياً وقيماً، أي: توظيف كافة المعطيات والمقدمات، والتحقق والتأكد من قيمة الحد الأوسط في الاستدلال والاستنتاج النهائي والقرار الحكيم والبصير، بأسرع سيرورة زمنية، وبأقل تكلفة وجهد واجتهاد ومجاهدة معرفية تنظيرية ووجودية عملانية ممكنة، في إحياء القدرة على تشييد

(1) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: 2/1118-121.

وابتكار وإبداع وإنتاج وصياغة كينونة سؤال أفعال الأنظار والأعمال وإجاباته المنطقية والعقلانية المسددة والمؤيدة والقلبية العرفانية المعقنة والمشرّعة والوحيانية الإنزالية والإنبائية، فضلاً عن سؤال السؤال «ميتا سؤال العمل» أي: «عمل العمل»، أي: التفكير والتأمل في أسس وقواعد وجذور أساسيات وتقييدات البنية التحتية، وبنائات وغايات وقصود ونيّات كينونة فعل النظر والعمل، التي تتباور في مفهوم العبادة والعبودية والعبودة، وفي مفهوم «عبادة العبادة» و«عبودية العبودية» و«عبودة العبودة»، أي: تلك القواعد و«قاعدة القواعد» والمفاهيم و«مفاهيم المفاهيم» الدقيقة والكلية التشميلية التوحيدية الناوية في قواعد ومفاهيم وقيم العبادة والعبودية والعبودة، أي: في كينونة فعل النظر والعمل، التي هي بمقتضى الكينونة الحاكمة والناظرة والمؤتمنة والقوامة والقيومة والقيامة والقوامة والمقومة لها⁽¹⁾.

أضافة إلى ذلك المقصود من الفلسفة عندنا هو التفكير فيما وراء التفكير، أو «التأمل في التأمل»، أو «التدبر في التدبر»، أي: «إدراك الإدراك»، أو «عقل العقل»، أو «فكر الفكر»، أي: ما وراء التأمل والتدبر والإدراك والعقل والفكر، يمكن تسميتها بالتبصر والإبصار والبصيرة، أو الوعي ووعي الوعي، أو «النباهة ونباهة النباهة»، أو «الذكر وذكر الذكر» أو «المعرفة ومعرفة المعرفة»، أي: معرفة وإدراك الأسس والقواعد والتأسيسات، أو «ميتا أسس» و«ميتا قواعد» التي تركز عليها أسس وقواعد الفكر الفلسفي والحضاري والتاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفقهية وفق المنظور الإسلامي.

2.2 خصوصيات بنبوية وماهوية للفظ «الفقه»

إنّ تضمين لفظ «الفقه» ولفظ «الفلسفة» في كينونة دوال فعل النظر والتوهم والتخيل والتعقل والتعرّفن والتوحيّن، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل السلوك والعمل وحمولاتها من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، ليس عملاً اعتبارياً أو إضافة شكلية، بل إنه عمل حفر وتنقيب لحفريات كينونة النظر والعمل،

(1) لمزيد من الشرح والتفصيل راجع كتابنا (فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التشميلية التوحيدية)، الجزء الأول، دار المحجة البيضاء، لبنان، 2012.

وكينونة عمل (عمل العمل) «ميتا عمل»⁽¹⁾، وكينونة الفكر وكينونة «ميتا الفكر» وكينونة الحسنات و«حسنة الحسنات» أي: «ميتا حسنات» وكينونة السيئات و«ميتا سيئات» أو «سيئة السيئات»، والثواب وثواب الثواب» أو «ميتا ثواب»، والعقاب و«عقاب العقاب» أو «ميتا عقاب» وجينولوجيتها «التأسيسية» التجذيرية لهما، والتنقير لأركيولوجيتها «الركامية التطورية الترسيبية» لهما، وتشريح لأكيولوجيتها «البيئة الحاضنة والمثابة لهما، والمتفاعلة معهما «جوانياً وبرانياً»، وتفكيك لبنيتها التيولوجية «الغائية» لماهية كينونتها التركيبية الاستطالية والتراكية الطولية والتكوينية البنيوية والبنائية لهما، وأهميتهما المعرفية والوجودية التكاملية، وسعتهما وامتداداتها وأبعادها المستطيلة والشاقولية الوظيفية والغائية لها، وذلك على كافة مستويات فعل النظر والتوهم والتخيل والتعقل والتعرفن والتوحيّن لحمولاتهما الإستمولوجية «المعرفية» والأنطولوجية «الوجودية» والأكسيولوجية «الأخلاقية والقيمية» والإستطيقية «الجمالية والفنية»، وإبانة وإعراب لمفاهيمهما ومعانيهما وقيمتها السسيولوجية «الاجتمع معرفية» والسيكولوجية «النفسمعرفية» الأثرولوجية، فضلاً عن تبين وتوضيح لأدواتهما وأساليبهما واستراتيجياتهما، وأولياتهما وألياتهما وآلياتها الدلالية والاستدلالية، ولأنساقها المغلقة والمفتوحة التواصلية والتداولية الجوانية والبرانية، وإفصاح وإظهار غايتها ووظائفها الإنشائية والبنائية والتقييمية والتقويمية والقيومية

(1) الميتا يعني ما وراء وما بعد وما خلف الشيء الظاهر لنا، فمثلاً نشاهد مباني كثيرة شامخة وعالية وكبيرة، ولكن لا نشاهد القوانين والمعادلات الرياضية والهندسية المؤسسة لهذه المباني، والتي بقمضاها قائمة ومقومة وقيامه وقيومة ومقومة لها، وكذلك هناك «ميتا الميتا» وهي الأسس الميتافيزيقية الكامنة وراء صحة ودقة وسلامة مصداقية تلك القوانين والمعادلات الرياضية، التي تجعلها صحيحة وسليمة. مثلاً الماء ظاهره الحسي سائل لا لون ولا طعم له، أما ميتا الماء فهو عبارة عن مركب من ذرتين هيدروجين، وذرة أوكسجين (H2O)، وميتا الميتا هي أنّ الماء أو (H2O) عبارة عن 28u و26d كوارك و10e إلكترون. حيث إنّ المادة تتكون من كوارك، وليست مادة صلبة. وفي علم الفلك يشار إلى الكواكب بواسطة أسمائها (الزهرة «ز»)، (المريخ «م») فتحصل على الاسم العلم لقضية اللغة المساعدة، بوضع القضية بين ظفرين أو هلالين «...» أو «قوسين (...)» أو «>...<». وهناك تغيير يحصل في قيمة الحقيقة للكلمات، حيث لا يمكن للفظه بين ظفرين أن تشير إلى مدلولها الاعتيادي، بل تصبح «رمزاً لرمز» وليست رمزاً لشيء. وهو تعريف الماوراء لغوي. ويعتبر تارسكي الظفرين مقولة دلالية مهمة تسمح بتجاوز عدة مفارقات منها مفارقة الكذاب. في حين يستعمل لودفيك فثغشتاين «Ludwig Wittgenstein» للاستشهاد، وليس في مستوى ما وراء لغوي «Meta Language». وقد ظهر التفكير الماوراء منطقي «Logical Idea» والماوراء رياضي «Metamathematical» «مع منهج هيلبارت» Hilbert» اليبهيه الذي يعتبر النظام ذاته، وليس القوانين أو القواعد أو الطروحات الجزئية داخل ذلك النظام. انظر إلى: (Lecture on Philosophy, in Ludwig Wittgenstein Lectures, Cambridge, 1932-1935. Oxford; B. Blackwell, 1984.

والقوامة والقومة والقيامه والإقامة، فضلاً عن كل ذلك إبانة وتجليه حقيقة كينونة نياتها (النظر والعمل) وكينونة (عمل العمل ونظر النظر) «ميتا العمل وميتا النظر».

أما إضافة الصبغة العلمية الموضوعية أو الوضعية لقوانين سيرورة العمل والفكر أو النظر، والحسنات والسيئات والثواب والعقاب وسننها وأحكامها، هي لإضافة معرفية ووجودية دقيقة، تلامس سيرورة التجربة الحسية الملموسية لجزئيات وفرعيات سيرورة الحسنات والسيئات والثواب والعمل من جهة، وتلبس ما وراثياتها البعدية والقبلية الميتافيزيقية الكلية وقيمها الحاكمة والناظرة والقائمة على فرعياتها الجزئية، فهي حقاً قيمة معرفية ووجودية تستحق الاهتمام والعناية بها، وفهمها وتفهمها وإفهامها وانفهامها في نسق مفتوح على المطلق والغيب والتأريخ، وعلى العقل الكلي والعقل الوحياني، والعقل الاستدلالي التجريدي المُلْكِي. فالأمر حقيق علينا وباستحقاق وجدارة أن نتجشم العناء والجهد والاجتهاد والمجاهدة، فضلاً عن «جهد الجهد» و«اجتهاد الاجتهاد» و«جهد الجهاد» و«مجاهدة المجاهدة» في البحث عنها وما وراءها واكتشافها وتبيينها وتفسيرها، فهي حق تضيف امتيازات إضافية أيضاً على الألفاظ والمصطلحات المرادفة أو الموازية لها، ومن أهم هذه الامتيازات هي:

الفقه أخص من العلم، قد تقدم أنه عرّف الفقه بأنه: معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد، وهنا نتجاوز المعنى الاصطلاحي للفقه في الأحكام الشرعية، ليشمل الاستدلال والاستنباط والاستقراء والاستنتاج والتدبر والتعقل والتبصر والتعرفن والتوحيين في الدين كله، والحياة والعالم والكون والوجود، بينما العلم أعم من الفقه، فكأن الفقه فهم دقيق لا يحصل عليه إلا من رزقه الله قوة إدراك وتبصر وتعرّفن وتوحيين؛ ولهذا يقال: هذا فقيه من الفقهاء، أي: من الذين منّ عليهم ورزقهم الله تعالى فقهاً وفهماً وتفهماً وإفهاماً وانفهاماً، ونظراً وتظهيراً ونظرة، وبصراً وبصيرة وإبصاراً، ومعرفة وعرفاناً ومعروفاً، وتدبيراً وتدبراً وإدباراً، وكشفاً ومكاشفة واستكشافاً، وتغييباً للشهادة، وتشهيداً للغيب، ...

إنّ لفظة «فقه» تطابق الغرض العلمي والفلسفي والعرفاني والوحياني لكيثونة العبادة والعمل، ولدوال طلب الخير والصلاح الدنيوي، والصلاح الديني، والإسعاد الأبدي، والتقرب

والدنوُّ الوجودي الملكوتي، الثاوية في بنية كينونة العمل والنظر ونواتهما الوجودية، التي نريد تأثيلهما وتأصيلهما، لذا هي تمتاز عن غيرها من الألفاظ التي تشارك حقلها الدلالي والتداولي والتواصلية والوظيفي والغائي، فلفظة «فقه» غنيّة ممتلئة، ويغتنى فيه العلم بزيادة الاستغراق في التأمّل والنظر والتعلّل المُلكي الجسمي والمرئي والمجرد والمسدد والمؤيد، والتبصر الملكوتي التشهيدي والتغييبي واللامرئي، وتضمن النظر في كينونة النظر والعمل وبنياتهما التركيبية والتركيبة والتكوينية وحمولاتهما من الخير والصلاح والفلاح والإسعاد والإنابة والتقربّ والدنو من جانب آخر، أي: النظر من خارجها.

والفقه يتجاوز المعرفة بالنظر إلى صلة القول بالعمل (العقل المسدد) وصلته بوسائله وإوالياته وآلاته وألياته العقلانية المشرّعة، في موقف المُنظر الفيلسوف المتفلسف والفقيه المتفقه والسائل المتسائل والطالب المطالب والمستعلم والمستفهم والمستنطق لكيثونة فعل النظر والعمل، أي: إلى النظر إلى مدى انطباق مضمون القول على سيرة صاحبه، ومدى موافقة وسائله مع الشريعة والدين والقيم الأخلاقية، أي: تماثل وتناظر وتطابق النيّة والقصد والسير والمسار والسيرة، والسالك والمسلك والسلوك، وتطابق حمولات سؤال وطلب أفعال النظر والعمل المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الثاوية بالقوة والإمكان والاحتمال فيها، مع فعل سؤال العمل الذهني الجواني لها من جهة، وتطابق السلوك الثاوي بالقوة والإمكان مع الفعل والتحقق والإنية من حيث الممارسة الأخلاقية والآدابية والعلمية والفلسفية والعرفانية والغيبية مع كينونة فعل النظر والعمل ذاته، تقديراً واحتراماً، واعتباراً وعناية، ومقاماً وقدسية، من جهة أخرى.

ويتميز لفظ الفقه عن لفظ الفهم؛ لتمسكه بمقاصد خطاب كينونة سؤال فعل النظر والعمل وحسانتهما وسيئاتهما وثوابهما وعقابهما، من حيث دوال الطلب والتوسل في الخير والصلاح والفلاح والسعادة والتقربّ الكامنة في هذا الخير والصلاح والفلاح والسعادة، إذ لا يعنى فقه فلسفة فعل النظر والعمل وحمولاتهما من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب بكلام المفكر والعامل العابد في مطابقتها لسلوكه فحسب، وإنما يعنى «بالأسباب التي يتوصل إليها هذا الكلام إلى إنشاء مضامينه» و«بالأسباب الخفية التي تكمن وراء هذه الظواهر»، و«بالعلل القيمية والأخلاقية المتعالية الثاوية في بنيتها».

2.3 أهداف فقه فلسفة فعل الحسنات والسيئات

تبين من خلال بحثنا في المبادئ أعلاه أن علم فلسفة فقه كينونة العمل وحمولاتها من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب من المنظور الإسلامي دالة ومتغير تابع لدوال كينونة سؤال العمل والحسنات والسيئات، وسؤال سؤاله، وما يحمل في وعاء السؤال وظرفه من حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية تستتق بها سيرورة العمل في مجاريه التاريخية المنفتحة على المطلق والمثل الأعلى وعالم الغيب، وهو يهدف إلى تحقيق ثمرات عدة، منها:

1- تنقيح وتصفية الأفكار القبلية في ذهن فاعل الحسنات والسيئات، التي تؤثر في ابتكار وصياغة كينونة سؤال النظر والعمل، وسؤال حمولاتهما من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب ودوال الطلب لهما، في سياقهما العبادي والتعبدي والعبودي، القائم على استقامة الصراط المستقيم من جهة، وتنقيح وتشريح وتنقيح حضريات كينونة (سؤال سؤاله وطلب طلبه) و(سؤال جوابه) الكبير والكبار.

2- معالجة الحول والعمى وقصر النظر الإبستمولوجي «المعرفي» والأنطولوجي «الوجودي» والأكسيولوجي القيمي الأخلاقي والاستطقي الجمالي الفني، الذي يصيب عيون وأبصار دوال العمل والنظر وحمولاتهما من الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب، وقيمهما ووظائفهما وغاياتهما تجاه مسؤولية كينونة العامل والعمل والمعمول، ومآلاتهما الإنسانية والاجتماعية والتاريخية والحضارية والكونية المنفتحة مع الغيب والمطلق، وفق مقتضيات الولاية والشهادة الاستخلافية الإنسانية العامة، والولاية والشهادة الخاتمية المحمدية ﷺ، والولاية والشهادة العلوية الإمامية ﷺ، والولاية والشهادة الانتظارية الفقهية التقوائية العامة والممهدة للولاية والشهادة المهدوية ﷺ الموعودة العصومية، وذلك في سياق وسيرورة وصيرورة كمالات الفرد والمجتمع وجماليتهما المطلقة اللامتناهية، كموجود ممكن الوجود داخل مجرى سيرورة العالم والكون والوجود.

3- النظر إلى كينونة دوال العمل والنظر وحمولاتهما من الحسنات والسيئات، أو الثواب والعقاب من خلال فقهها وفلسفتها وعرفانها ووحياها وثقافتها وعقديتها التحتية الجوانية، وتجلياتها الفوقية البرانية لها، وذلك من خلال تزويد فعل العامل والناظر بأوليات وأليات،

وآليات وآلات، وأدوات وأساليب، وسياسات واستراتيجيات، وباردايمات ومنهاجيات، ومناظير وعدسات رؤيوية استكشافية، وموازين توزينية، ومقاييس تقييسية، ومساطر تحسيبية منطقية وعقلانية وشرعية وعرفانية دقيقة وعملية.

4- فتح باب الجهد والاجتهاد والجهاد والمجاهدة التساؤلي العملائي العبادي والعبودي للعامل والعمل والمعمول، والناظر والمنظور والنظر، وحمولاتهما من الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب، المتساوقة مع خصوصية الأمة الإسلامية، ودينها الحنيف، ومسؤوليتها الاستخلافية الحضارية والتأريخية والاجتماعية، ووسطيتها الشهودية، وخاتميتها المحمدية ﷺ ورسالتها العالمية، وانتظاريتها المهدوية ﷺ الموعودة، وتبعيتها الولائية الفقيه التقوائية العامة، وذلك من خلال ابتكار وإبداع وإنتاج وصياغة كينونة النظر والعمل الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والولائي الفقهي، التي تمكننا من استعلام واستفسار واستفهام وتساؤل كينونات موضوعاتها ودلالاتها ووظائفها وغاياتها البرانية، وتساؤل كينوناتها الذاتية الجوانية ذات العلاقة بفعل النظر والتفكير⁽¹⁾ والتعلل والتوهم والتخيل والتعريف والتوحيين، أو بفعل السكوت والصمت والصومته، أو بفعل الإشارة والقول والكلام، أو بفعل السير والسلوك والعمل والصنع المنظور من جهة، وحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية لحسانتها وسيئاتها، أو ثوابها وعقابها للفرد والأمة.

5- تجاوز النظرة التجزيئية التقطيعية والرؤيوية الأحادية، أو الثنائية الصارمة لكيثونة الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، وتجاوز تغليب الاشتغال بالمضامين والمفاهيم الفرعية والنسبية والجزئية والسطحية والظاهرية والصورية والمُلكية والجسدية واللحمية، إلى الرؤية الكونية والكلية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية، تغليب الباطن والمطلق

(1) التفكير اشتق من فعل فكر، أخي ذكر وحكر وفطر وفسر، ومقلوب كفر، وأخوه ذكر هو وسيلة الجمع في الشعور، وهو معنى حكر، وهو جمع المحفوظات إلى المعطيات الحاضرة بقصد انتقاء ما نحتاج إليه لحل المشكلة موضوع التفكير. والتفكير: التأمل [اللسان، ج: 5، ص: 65]، D.G. Boyle. Thinking in Human Dvelopment. Editor George Westby. Hutchinson Co. Publisher I.T.D. London. 1971. P.15 وذلك بقصد فك المعقدات، وكشف المغطيات وإجلاء الغوامض. وهو من معاني إخوته فك وفطر وفسر، وكأن الحركة وهي سبب الولادة في الكون هي سبب الولادة في المجتأ المعنوي. [راجع أبو مدين الشافعي، الفعل الإرادي، الطبعة الأولى، نشر دار الفكر العربي 1948، ص: 5]. فإذا كان التفكير من معاني الجمع والحل وإيضاح الغوامض، فإنَّ النظر من معاني الرؤية والاهتمام والتأمل والقياس.

والكلي والثابت، دون إغائها وإقصائها، بل صيانتها وحفظها في حدودها ووظائفها ودلالاتها وغاياتها، وكذلك فهم الآليات والأدوات والأساليب والاستراتيجيات الدلالية والاستدلالية والتواصلية والتداولية لكي تكون أفعال النظر والعمل وحمولتهما من الحسنات والسيئات، أو الثواب والعقاب من جهة، ومساءلة مشكلاتهما وإشكالاتهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، ومحسوساتها ومعقولاتها وعرفانياتها ووحاياتها من جهة ثانية، وعوالمها الزمكانية الممكنة من جهة ثالثة، ووفق عدساتها التلومايسكتروسكوبية المركبة والتشكيكية ذات الثلاثة أو الأربعة أو الأكثر، ومنهاجية تكاملية شمولية تراتبية توحيدية. ولا يمنع في البدء من استعارة ناقدة، ورؤية فاحصة، وممارسة واعية لكي تكونات السؤال والنظر والعمل وحمولاتها من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب المنقولة والمأصولة والسطحية والهامشية، بجانب النظر والتأمل والقراءة النقدية الجوانية للتراث التساؤلي أو للتساؤل الأصيل والأثيل لأفعال النظر والعمل وحمولاتها من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب العبادية والعبودية والعبودة الإسلامي، التي تحقق الصلاح الديني والصلاح الديني، والسعادة الأبدية، والإنابة التوايية، والدنو القرباني والقربي نحو الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى للكائن الإنساني.

فهي محاولة لإعادة كرامة وشخصية وهوية وماهية كينونة العمل وحمولاته من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، ودوال مكوناتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية المختلفة، وإحياء لسؤال سؤالها، وعمل عملها الوجودي المتعالي ودواله المختلفة، ورفع مقامه ومنزلته إلى مستوى تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا تعالى في وحدتها ووحدتها في تكوثراتها الوجودية، أي: (الخير والصلاح والفلاح والسعادة الأبدية في العمل المنظور)، ورفع إمكاناته وآفاقه وغاياته من جهة، وإلى رفع مستوى الخطاب والسؤال والجواب لكي تكون العمل وحمولاته من الحسنات والسيئات، ودواله المختلفة من جهة، وذلك تبعاً للتحديات والمسؤوليات والتكاليف الحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية... إلخ العظام والمشكلات والإشكالات الضخام من جهة أخرى. وهذا الأمر لا يتحقق بالقطيعة بين الفقه والفلسفة والعرفان والعلم، أو بين البرهان والبيان والعرفان والعلم، أو بين الدين والعقل والقرآن والنبوة والإمامة والولاية الفقهية التقوائية

العامة، بله، بالتزواج والتصالح والتصاهر بينها، وفق منهاجية تكاملية شمولية تراتبية توحيدية، تأخذ الشكل العنكبوتي مساراً لعلاقات مكونات وعناصر هذا التزواج والتصالح والتصاهر، مع حفظ مكانة ومنزلة كل منها في تموضعاتها في النظام المعرفي والوجودي والأخلاقي والسوسيو معرفي والسيكومتعرفي الطولي والعرضي.

2.4 شروط وضوابط فقه وفلسفة وثقافة الحسنات والسيئات (النظرة الكونية

والحضارية والتاريخية والاجتماعية للحسنات والسيئات)

نعتمد أن المخرج الأساس لراهنية أو معضلة دوال الحسنات والسيئات والثواب والعقاب يكمن في بناء وتأسيس وتأصيل وتأثيل فقه وفلسفة وعلمنة وعرفنة ووحينة وأرخنة وعقلنة وأنسنة كينونة (العمل وعمل العمل) المحايثة في سيرورة التاريخ والمتعالية عليها بانفتاحها على المطلق والكلي والثابت والمثل الأعلى من جهة، وتثبيت ونشر ثقافة السؤال الكبرى والكبار والسؤال الأصيل والأصلاحي لحقيقة الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، وهو سؤال يثور بنية دوال النظر والعمل ودوال بنية حسانتها وسيئاتها وثوابها وعقابها، وقيمتها وغايتها وعوالمها التعبدية والعبودية والعبودة، وذلك بدءاً من الخطوات الأولى في سلسلة مراحل النظر والتأمل والتفكير في أي فعل نظر وتخيل وتعقل وتعرفن وتوحيّن، أو فعل سكوت وصمت وصومته، أو فعل إشارة وقول وكلام، أو فعل سير وسلوك وعمل وصنع.

يقتضي من فقه وفلسفة وثقافة ونظريات وعلم وإستيمولوجيا النظر والعمل وحمولاتهما من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، أن يأخذ بعين الاعتبار المنظومة التشميلية والتكاملية والتراتبية والتوحيدية، وأن يؤسس على قاعدة المصالحة والمزاوجة والمصاهرة والمساوقة والتكامل بين عدساته الرؤيوية: «الحس والعقل والقلب والوحي والنبوة الإنبائية المسددة والمؤيدة»، أو بين: البيان والبرهان والعرفان والغيب»، ومرجعياتها المتعالية والخارجية البرانية، المتمثلة في مرجعية القرآن الصامت ومرجعية الإمامة العصومية (القرآن الناطق) ومرجعيتها الانتظارية الولائية الفقهية العامة التقوائية الممهدة للولاية العصومية الموعودة والمنتظرة، وهي شهودات ومرجعيات وولايات تقرها الفطرة الإنسانية السليمة، وتوثقها وتصدقها التجريبيات الواقعية التاريخية، وتبرهنها العقلانية التعقيلية الاستدلالية، وتؤيدها الانتطاقية المنطقية، وتجزمها وتعرفها العرفانيات المعقلنة والمسددة

بالشرع «المشرفة»، وتيقنها وتستروحها الوحيانيات الإنبائية والإخبارية المؤيدة والمتصلة بالعقل الكلي أو الصادر الأول أو الروح والنور الخاتمي المحمدي ﷺ «أول ما خلق الله نور محمد ﷺ». والأهم هو جعل حقيقة هذه الشهادات والمرجعيات والولايات والفضريات والعقليات الأربع متزاوجة ومتصالحة ومتناسبة ومتساوقة حتى نتجاوز عرضياتها إلى حالات مستقرة، ومن ثم إلى ملكات معرفية ووجودية ثابتة في كينونة النفس الإنسانية، تحقق تماثلاً وتناظراً وتطابقاً بين العوالم الثلاثة لكيونة سؤال النظر والعمل وحمولاتهما من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب: «عالم الذات الإنسانية الجوانية الأنفسية، وعالم الطبيعة التكوينية الأفاقية، وعالم الكلمات الربانية والألفاظ القرآنية الملكوية».

هذه المنظومة المتكاملة كفيلة في إبداع وابتكار وإنشاء وإنتاج وصياغة الأسئلة الكبارة المتعلقة بكينونة النظر والعمل وحمولاتهما من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، ودوالها وقيمها وغاياتها ووظائفها وصورورها المتطابقة مع كينونة الذات والطبيعة والكلمات القرآنية، التي تساهم في اتجاه صيرورة الكائن البشري نحو كماله الكامنة بالقوة والاحتمال والإمكان، إلى الفعل والانوجد والتواجد والتحقق والتثبيت والإنية في شتى مجالات الحياة الدنيوية والدينية في مجرى العالم والكون والوجود، بغية تحقيق الدنو القرباني والقربي للكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى للكائن الإنساني.

وبالتالي تمكنا من تجاوز عائق الفكر التفسيري والتأويلي والاجتهادي التجزيئي لكيونة النظر والعمل وحمولاتهما من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، وموضوعاتها وأفكارها ومعانيها ومفاهيمها المتبعثرة والمتشعبة والمتشعبة والمتشعبة هنا وهناك، من دون خيط هادف ورباط وثيق يربطها ويوثقها في عروتها الوثقى، فضلاً عما تعاني من اختلافات وتمايزات وتغايرات وتقابلات وتطابقات سلبية وتناقضات ومزايلات تسافلية في بنياتها وبنائها وأنساقها ودلالاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها. فهذا التعالي والتجاوز هو الذي يمكننا من تثبيت مركزية ومحورية وتبئيرية دوال أفعال النظر والعمل ودوال حسناتهما وسيئاتهما وثوابهما وعقابهما، وتحقيق حالة وملكة⁽¹⁾ التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي والتماثل

(١) السلوك أو الحال الذي يتصف به الإنسان له ثلاث مراتب: المرتبة الأولى: هي الاتصاف بصفة على وجه السرعة وفقدانها بذات السرعة، وهذا ما يسمى (بالحال) كما في حمرة الخجل أو صفرة الوجع، التي تحصل للمرء عند وجود السبب لها، =

والتجاور والتناظر والتطابق التعاضدي التوافقي التكاملي، وتحقيق التشميلية والكلانية والحضورية والوضوحية والضرورة والسببية والعلية واليقينية والحتمية والوحدة والتكوثرية في عين وحدتها، وتحقيق وتثبيت النظر والاجتهاد والتفسير والتأويل الاختلافي التراتبي الطولي، وتضييق الاختلاف الاستطالي العرضي.

وأخيراً وليس آخراً، نقول: إن ضابط المرجعية العصومية المتمثلة في اتباع القرآن المكتوب «كلمات الله تعالى» والقرآن المنطوق «كلمات أهل البيت العترة الطاهرة»، وذلك مصداق لقول النبي الأكرم ﷺ: «علي مع القرآن والقرآن مع علي»، وكذلك امتثالاً لقوله ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً»، وضابط الولاية الفقهية العامة التقوائية للمجرى الأنطولوجي والإبستمولوجي والأكسيولوجي والإستطقي الانتظاري المهدوي الموعود، في سياق الاستخلاف الإنساني الموثوق والمعهود والمختوم الإرادي، في بدء الصبيحة الأولى للعهد الكبار، المبرم بين الخالق والمخلوق الإنساني في عالم الأست (أست بريكم)، والخاتمية المحمدية ﷺ الرسالية والرسولية العالمية، كضيلة برسم طريق إبحار سفينة النجاة العلمية والعملانية لكيونونة الفرد والمجتمع نحو برّ الأمان والتكامل.

والشق الثاني هو تجاوز الرؤيوية الإبستمولوجية المعرفية التجزيئية، وعائق الواقع التبريري واللاموضوعي أو اللاوضوعي في دوالّ النظر والعمل وحمولاتهما من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، التي قد تجسد كينونة الذات الشبيهية والموهومة المؤسسة على

وترتفع بارتقاعه. المرتبة الثانية: هي الاتصاف بصفة ما ببطء وتكرار حتى ترسخ في النفس إلى درجة (الملكة)، فتصدر عن صاحبها بسهولة وسرعة دون تأمل أو روية. المرتبة الثالثة: هي انصاف الإنسان بصفة وصلت إلى حد (الاتحاد) مع ذاته، ولا تزول إلا بزوال الذات. فالحالة الأولى لا يمكن أن نطلق عليها أنها خلق؛ لسرعة الاتصاف بها وسرعة زوالها، وأمّا الحالة الثانية والثالثة فهما المعنيتان بذلك، وهما اللتان يصدق عليهما أنهما (خلق) فالانصاف بالخلق الفاضل هو الدين أو من الدين، وهذا ما أكدّه النبي ﷺ: «جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ من بين يديه، فقال: يا رسول الله، ما الدين؟ فقال: حُسْنُ الخَلْقِ. ثُمَّ أتاه عن يمينه فقال: ما الدين؟ فقال: حُسْنُ الخَلْقِ. ثُمَّ أتاه من شماله فقال: ما الدين؟ فقال: حُسْنُ الخَلْقِ. ثُمَّ أتاه من ورائه فقال: ما الدين؟ فالتفت إليه وقال: أَمَا تَفْقَهُ؟! الدِّينُ هُوَ أَنْ لَا تَغْضَبَ». [تبيينه الخواطر: ص: 89]. [ميزان الحكمة: ج3، ص: 1076، ح: 5030]. فلذا صار الخلق وعاءً ومكاناً مناسباً للدين، وهذا ما اتصف به النبي الأكرم ﷺ، الذي أفاض الله تعالى عليه نعمة النبوة وحباه بالوحي دون غيره لخلقته الرفيع، الذي وصل إلى درجة أن ينال مدح الله تعالى، وثناء المولى على العبد بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَّ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾.

الشهوات الحيوانية والنزوات البهيمية، أو التبريرات الواهية الناتجة إما عن جهل وقصور النظر، أو عن حالة نفسية تعاني من الخوف والجبن اللاشعوري... أي: تجاوز الذات الجواني والموضوع البراني من خلال مرآة القرآن المقدس، كوسيط أساسي وجوهري في عمليات استنتاج الذات والواقع الوضعوي بالمثل والمطلق الإلهي الملكوتي، وكيونة العمل المنظور وطلباته وأسئلته ودلالته وتداولاته وغاياته ووظائفه المتعالية، ومحاولة تحقيق التطابق التعاضدي بين الذات والموضوع موسوطة بالمطلق والمثل الأعلى، والولايات والمرجعيات والشهادات الأربع، والوجود الذهني والوجود الخارجي، موسوطة بالقرآن أو الوحي أو العقلي الكلي من جهة أخرى، وفق سلمية تدرجية تبدأ في تحقيق وانجاء وتثبيت المشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة، مروراً بالمماثلة والمحاذاة والمناظرة، وصولاً إلى المطابقة والمساوقة بينهما.

2.5 منهاجية تأصيل وتأثيل فقه فلسفة كينونة الحسنات والسيئات والثواب والعقاب

فما هو المنهج الذي يحاصر موضوع فقه وفلسفة كينونة سؤال العمل وعمل العمل «ميتا عمل» وسؤال النظر ونظر النظر «ميتا نظر» ودوال حسناتهما وسيئاتهما وثوابهما وعقابهما المختلفة، ودوال مكنوناتهما من طلب الخير والصلاح والفلاح والسعادة والتقرب والدين، والتوكل والرضا والقبول، وحقيقتهما العندية والمعينة والتسليمية والتفضيلية والترحمية العامة والخاصة الإلهية الثاوية في بنيات وبنائات ودلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات كينونتهما من المنظور الإسلامي؟ كيف نحاصر موضوعاً لم نتعود على محاصرته؟! وكيف نحاصر ما كان يعتبر مفتاح فتح أقفال أبواب الحلول لمشاكل وإشكالات العمل والنظر، وحمولاتهما من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب؟! علماً بأن كينونة سؤال النظر والعمل والصنع، وكينونة الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، وكينونة سؤال السؤال لها، وكينونة سؤال جوابها، وهي نصف كينونة الجواب لحقيقة الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، كينونة السؤال هي الوعاء والدلو الذي نغرف وندلو فيه المعارف والحقائق والخيرات والبركات والحلول والإجابات المطلوبة لحل مشكلاتنا في دوال النظر والعمل وحمولاتهما من الحسنات والسيئات، ودلالاتها واستدلالاتها وقيمها وغاياتها ووظائفها، فالسؤال الكبار كينونة العمل والحسنات والسيئات هو السبيل التمهيدي القويم للاستواء على الطريق

القوميم والاستقامة⁽¹⁾ على الصراط المستقيم المحقق لغايات العمل العبادي والعبودي والعبودة المنظور.

وقد اجتهدنا على قدر الوسع والطاقة في وضع تصور لأصول وآليات وإواليات واستراتيجيات دلالية واستدلالية وتواصلية وتداولية وغائية وهدفية ووظيفية انبثائية، لمنهاجية شمولية تكاملية وتراتبية توحيدية في كتابنا المنهاجية التكاملية التراتبية التشميلية التوحيدية، وهنا نشير إليها بشكل مقتضب لأهم مكوناتها وأسسها ومبادئها ومضامينها المعرفية والوجودية والأخلاقية، وأما تفاصيلها ودقائقها وتقطيعاتها فيمكن الرجوع إليها.⁽²⁾

لما كانت الظاهرة الإنسانية والكونية والقرآنية واقعة متعددة الوجوه والأعماق والامتدادات والمراتب المعرفية والوجودية والقيمية الاخلاقية والجمالية الفنية، ومتعددة

(1) الاستقامة هي التي قسمت ظهر أكمل وأفضل وأتقى وأتم موجود مخلوق الذي هو النبي الخاتم محمد ﷺ ﴿فَأَسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغُرْ إِنَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَسْكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾. [سورة هود، الآيتان: 112 و 113] والاستقامة هي مصطلح قرآني من الدرجة الأولى، ومفهومه العرفي هو الاعتدال والتوسط والاستواء والإنصاف والإرشاد والهداية و...، وبعبير إيجازي مختصر هو تموضع وتموقع دوال أفعال النظر والتعقل والتوهم والتخيل، وأفعال التعرّف والتوحيّن، وأفعال الصمت والصومته، وأفعال الإشارة والقول والكلام، وأفعال السير والسلوك والعمل والصنع، في الاعتدال والتوسط والاستواء بين حدين، هما الإفراط والتفريط، حيث إن السبيل والصراط المستقيم هو الوسط الذي يظفر بالسداد والتأييد والقبول التجريبياني والعقلاني والعرفاني والوحياني. الاستقامة على طريق الوسط والاعتدال تكفيّننا التطرف وتجنّبنا منه، وتستقيم بنا وتحميننا من الإفغال أو الإهمال. والاستقامة والاعتدال والاستواء في دوال أفعال النظر والعمل هي البلسم لمعالجة الملل من إيغال وإفراط الناظر العامل في أفعاله وأعماله بسبب ما يتطلبه الإفراط والإيغال من كثرة الجهد والتكلف والتكرار والتعب والكبد والكلفة، فضلاً عن حفظ دوال أفعال النظر والعمل من التفريط والإهمال والتقصير والتناقل والتكاسل والتهاون والإغفال. وأخيراً وليس آخراً، الاستقامة والوسطية والاعتدالية تقتضي وعياً وعلماً ومعرفةً وفهماً وبصيرةً للمنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية لدوال أفعال النظر والعمل التفريطي والإفراطي والاستقامي الوسطي معاً، بحكم التداخل والتخارج والتبادل والتفاعل والتماهي والملامسة والملابسة بينهما، الأمر الذي قد يجري كل واحد منهما الاستقامة والوسطية والاعتدال إلى جانبه، ولو بدرجات ومراتب متدنية، لذا يتطلب الأمر اليقظة و«يقظة اليقظة» والتنبه و«تنبيه التنبيه»، ووعي و«وعي الوعي»، والرشد و«رشد الرشد»، والصحوة و«صحوة الصحوة»، ذلك حتى تتجنب الإفغال والإهمال أو الإفراط والتفريط، ومكرهما وخداعهما وحيلهما التي قد تقتضي على العالم والفقيه والفيلسوف والعارف.

(2) يمكن الرجوع إلى: كتابنا (المنهاجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية: وفق المنظور الإسلامي) وكتابنا (العدسات الرؤيوية المعرفية الاستبصارية من المنظور الإسلامي)، هي عدسات مركبة في بؤرة منظار تلو ماسكيتروسكوبي ثلاثي الأبعاد والأعماق والامتدادات، يستجمع في بؤرته: الحسي المرئي، والتخيل المثالي، والعقلي المجرد، والعقلي المسدد والمؤيد والمستفاد، والعرفاني القلبي المتعقل والمتشرعن، والوحياني الغيبي الإخباري والإنبائي.

الأطوال والأعراض، والسعة والعمق والاستطالة، كان لا بُدَّ للمنهاجية أن تستمد عناصرها من آفاق معرفية متنوعة، ولتثبت جدارتها وأصالتها وأثالثها، ولا بُدَّ من أن يكون لفقه وفلسفة وثقافة كينونة النظر والعمل وحمولاتهما من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب بارديما «إبدالاً» ونموذجٌ ونهجٌ ومنهاجيةٌ ومنهجٌ بيداغوجيٌّ تربويٌّ وديداكتيكيٌّ تدريسيٌّ متميٌّ، يناسبه في تعدد جوانبه، وتداخل أبوابه، وتنوع موضوعاته، وتعدد وظائفه، وتراتب غاياته، وتشكيك مراتبه ومنطقه الوجودي.

وعليه، يقتضي الأمر أن يتوسل الناظر أو العامل بأدوات المنطق، وعلم اللسان، وعلم البلاغة، والعلوم المختلفة: الطبيعية والتأريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ... إلخ، ذات الارتباط ببنية وبناء ودلالة ووظيفة وغاية سؤال النظر العمل والحسنات والسيئات والثواب والعقاب و«سؤال سؤالها» و«طلب طلبها»، وموضوعاتها ودوالها المختلفة، والنظر والعمل وتبيان حمولاتهما من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب يقتضي الاستعانة أولاً بالعقل الكلي والعقل الوحياني والعقل العرفاني والعقل العقلي الاستدلالي التجريدي والعقل الحسي، فضلاً عن العقول الجزئية والتخصصية كالعقل التاريخي، والعقل الاجتماعي والعقل الاقتصادي والعقل السياسي والعقول الأخرى، كل حسب دلالات موضوعاتها وحدودها ووظائفها وغاياتها، بغية التوصل إلى فقه وفلسفة وحقيقة كينونة العمل وحمولاته من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، وتبيان عوالمها وزمكانها، وهذا الأمر يستوجب التوسل إلى الأكسيولوجيا «علم الأخلاق»، والاستطيقيا «علم الجمال والملاح»، والسيكولوجيا «علم النفس المعرفي»، والسوسولوجيا «علم الاجتماع المعرفي»، والفقيولوجيا «علم الفقه وأصوله»، وابستيمولوجيات العرفان المعقلن والمشرعن.

فهو منهج قائم على التكامل والتداخل والتخارج والتحاith والتعالي، وعلى الترتاب والتدرج والتشكيك التراتبي، وقائم على التشميل والتوحد والتوحيد، حيث يستمد انوجاده وتواجده وأنيته من جملة عدسات رؤيوية مركبة تلومايسكروكوبية⁽¹⁾، تنظر وتحلل، وتفسر

(1) الميكروسكوب أو «المجهر Microscope» آلة بها عدسة لتكبير الأشياء الصغيرة التي لا ترى بالعين المجردة، اخترع أول شكل منه العالم الهولندي «زشاري جونسون Zacharie Jansen» سنة 1590. التلسكوب «Telescope»: آلة ذات مرآيا تمكن من رؤية النجوم البعيدة، ويعزى اختراعه إلى نيوتن عام 1671. الاسبكتروسكوب «Spectroscope»: آلة فيزيائية لدراسة الأطياف وتحليلها، والطياف هو مجموعة الألوان التي تحلل إلى اللون البيض، وهي: الأحمر، والبرتقالي، والأصفر، والأخضر، والأزرق، والنيلي، والبنفسجي.

وتستشرف، مختلف عناصر ومكونات حمولات كينونة دوال العمل وحمولاته من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب الإبتيمولوجية والأنطولوجية والأكسيولوجية والإستطبيقية والسيولوجية والسيكولوجية والأنثربولوجية، وذلك كل حسب توقعاتها الوضعية في النظام العرضي، وطبقاً لتموضعاتها الملكوتية الميتافيزيقية في النظام الطولي، وطبقاً للعلاقات السببية والعللية العرضية مع الأحداث والأشياء المطروحة في عرض التاريخ الكوني، ووفق صورته وشكلته تشبه نسق العلاقات التداخلية والتخارجية لبيت وشبكة العنكبوت المعرفية والوجودية لكيونات الحسنات والسيئات والثواب والعقاب للكائنات البشرية والطبيعية والملكوتية في الكون.

حقيقة هناك شبه عقم في معرفة النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو التعرّف والتوحيّن، أو الصمت والصومته، أو الإشارة والقول والكلام، أو السير والسلوك والعمل والصنع، وحمولاتهما من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب وفق الرؤية الكونية والاستخلافية والخاتمية والولائية الإمامية والولائية الفقهية التقوائية العامة؛ وذلك لعقم وضعف كينونة سؤالها من جهة، «سؤال سؤالها»، «ميتا سؤالها»، و«سؤال جوابها» المسؤول والمؤتمن والناظر والقائم والقيام والقوام والمقوم لأصل السؤال نفسه في ذهن الناظر والعامل، ذلك بسبب هجره وإقصائه عن ممارسة إنتاج السؤال والطلب والعمل المسؤول والمأصول، أو تنقيح السؤال المنقول والمكرور والعرضي والهامشي والسطحي أو السوقي التداولي اليومي العملائي وتأصيله وتأثيله وفق الأفق الاستخلافي والشاهدي والمرجعي والولائي الأربعة ودوالها المختلفة. ويرجع الأمر إلى الوضع الاتكالي والاعتمادى شبه الكامل على أسئلة وأعمال وحسنات وسيئات وثواب وعقاب عرفية معروفة ومستحضرة عند النظر، أو الإثارة والترغيب والتهييج والتأليب والتشجيع والتزيين فحسب، إذ حالها حال التعامل مع الوجبات السريعة الخفيفة والجاهزة الطلب والتقديم، دون أن يكون لها أثر اتحاد أنطولوجي وجودي لها في كينونة النفس، أو بسبب الاتكال والتواكل المبتذل، وليس التوكل الحقيقي على منتوجات الاستخارة الاستشارية السبحية والقرآنية والحصوية والرقاقية وغيرها من أدوات الاستخارة، وجميع ذلك قد يرجع إلى عقم وضعف العقلانية والتعقيلية، وضعف وقصور المنهاجية وعدساتها الاستكشافية والاستبصارية والاستشرافية والتحليلية والتفسيرية

والتأويلية والاستدلالية والدلالية الإبيستيمولوجية المعرفية، والأنطولوجية الوجودية، والأكسيولوجية القيمية الأخلاقية، والاستطبيقية الجمالية الفنية للمنظومة المعرفية للعمل، التي تعجز عن إبداع وابتكار السؤال الكبير والكبار التأصيلي والتأثيلي لكيثونة النفس والعلم والفكر والسلوك والعمل وحمولاتها من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب.

2.6 فقه فلسفة منطق دوال فعل الحسنات والسيئات

تكمن المشكلة الأساسية والإشكالية الكبرى التي تواجه المنظورات والنظريات والمذاهب والفلسفات والإيديولوجيات البشرية منذ القدم في التوقع والانصراف في ثنائيات ضيقة ومغلقة وصارمة، يحكمها منطق ثنائي صارم، إما «هذا أو ذاك»، أو إما «نعم أو لا» أو إما «واحد أو صفر»، فتحصر منظومة أنظارها وأفكارها أو سلوكياتها وأعمالها من حيث أنطولوجيتها الوجودية إما مطلقة أو نسبية، وإما كلية أو جزئية، أو إما متغيرة أو ثابتة، وإما متشابهة أو محكمة، وإما ظاهرة أو باطنة، وإما مادية أو روحية، وإما دنيوية أم دنيونة، وإما ذاتية أو موضوعية، إما واقعية أو متالية، إما ماهية أو وجود، إما مرئي أو لامرئي، وإما شاهد أو غيب، أي: هناك طلاق بائن وانفصال كلي وقطعية تامة بين هذه الثنائيات في الفكر الغربي، بينما المذهب الفلسفي الإسلامي، أو الرؤية الفلسفية الإسلامية لا ترى في هذه الثنائيات إشكاليات وتناقضات ومفارقات، ولا توجد قطعية أو انفصال وطلاق بينهما، حيث تستوعب المنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية كامل هذه الثنائيات في نسق مفتوح ودينامي متناسب وتتساق وتتلاءم جزئياتها ومتغيراتها ونسبانياتها وشهودياتها مع كلياتها وثوابتها ومطلقاتها وغيبياتها في سياقاتها الطولية الشاقولية، كما أن هذه الأخيرة تكون ناظرة وحاكمة وقائمة وقوامة ومقومة للأولى في سياقاتها العرضية، سواء بالنسبة للأشياء والأفكار والمفاهيم والحقائق والأحداث العرضية ذات طبيعية تغييرية ذاتية أم تلك التي تغيرها سيرورة التأريخ وظروفه وشروطه ومحدداته التي تؤثر في كينونة النفس الإنسانية أو في محيطه وبيئته البرانية، حيث الإنسان وحدة مادية وروحية تعيش نحو مثله الأعلى، وكائن نسبي يطمع ويلتمس إلى التخلق بصفات الله العليا وأسمائه الحسنى.

فالكائن الإنساني ودوال أنظاره وأعماله وحمولاتها من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب مرتبطة بسيرورة الحياة وحركة النفس الجوهرية وحركة وسيرورة التاريخ، فهو

يعيش في التاريخ ومنفتح عليه وفاعل فيه ومفعول به وليس نسقاً مغلقاً وفلسفياً نهائياً، بل هو محايث ومجانب، وداخل وخارج فيه، وصانع له ومصنوع به، ومؤثر فيه ومتأثر به. هذا النسق المنظومي الفكري والرؤية الكونية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية كفضيلة بأن تتجاوز كل التضادات والتناقضات والاختلافات والتباينات الظاهرية بينهما، وتحقق التشابهات والتشاكلات والتطابقات والتساوقات الحقيقية بينهما، دالياً وتداولياً ووظيفياً وغائباً، بحيث يكمل بعضها بعضاً حسب سيرورة الحياة والتاريخ، وصيرورة التغير لكائن إنساني نسباني يتطلع إلى الكمال والجمال المطلق، ويروم إلى الدنو القرباني والقربي وجودياً.

ومن أهم سمات وصفات دوال فعل النظر⁽¹⁾ والتوهم والتخيل والتعقل والتعرفن والتوحيين، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل السلوك والعمل والصنع، هي كونها تحمل حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، تركز على قيم مطلقة وكلية وثابتة جهدية واجتهادية وجهادية ومجاهداتية مصدرها العقل الكلي أو الوجود الواجب الإلهي، لذا تكون سيرورة أفعال الأنظار والأعمال وحمولاتها من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، تحمل قيماً ومعاني ومفاهيم وحقائق وجودية وأخلاقية وجمالية متغيرة ونسبية ومطلقة وكلية، تبعاً لمدى ارتباط دوال الفكر والعمل للكائن الإنساني بالمطلق والمثل الأعلى أو الدين والوحي والقرآن، أي: الله سبحانه وتعالى من خلال صفاته العليا وأسمائه الحسنى، فليست منظومة القيم الفكرانية والعملائية هي التي تتغير، بل الوجود الإنساني يتغير حسب قوة ارتباطه الوجودي بهذه القيم من خلال حركة النفس الجوهرية، واتحاد العلم والعالم والمعلوم، واتحاد العامل والعمل والمعمول، واتحاد الشاهد والشهادة والمشهود، واتحاد الفاعل والفعل والمفعول اتحاداً

(1) نظر أخونار ونشر ونظم، والنظر: حسن العين». [اللسان، ج: 5، ص: 215]. «النظر تأمل الشيء بالعين». [اللسان، ج: 5، ص: 215]. ولما كان من ينظر إليك وتظر إليه يقابلك، فقد أخذت الكلمة معنى المقابلة. ولما كانت النظرة ترى الهيئة، فقد أطلقت على الهيئة، وفي النظر معنى الرؤية، ولما كان ينظر إليك قد يرحمك، أو يحبك، فقد دعيت النظرة الرحمة، قال ابن الأثير في تفسير الآية ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْفَيْكَمَةِ...﴾: معنى النظر هنا، الإحسان والرحمة والعطف؛ لأن النظر في الشاهد دليل المحبة، وترك النظر دليل البغض والكراهية. [اللسان، ج: 5، ص: 218]. وقد وردت كلمة «النظارة» بمعنى الفراسة أيضاً. [اللسان، ج: 5، ص: 217]. نظرت في الأمر، احتمل أن يكون تفكيراً فيه وتدبراً بالقلب، أي: الوصول إلى معرفة جديدة من معطيات حاضرة، نظر القلب بلائمه «الفكر في الشيء وتقدره وتقيسه منك». [اللسان، ج: 5، ص: 217].

وجودياً مع كينونة النفس، بل هذا الاتحاد هو الذي يشكل ذهنية المفكر والعامل، وهو الذي أيضاً يشكل ماهية وحقيقية كينونة النفس أو الذات الوجودية، نعم بعد هذا الاتحاد الوجودي مع القيم المتعالية تتطلب كينونة النفس قيماً أعلى مرتبة ومقاماً للقيم السابقة، وعليه تتكامل كينونة النفس إلى مرتبة أعلى بواسطة تلك القيم اللاحقة، لتقوم مرة ثانية وثالثة ورابعة وإلى ما نهاية تطلب القيم المتعالية، وتتحد معها اتحاداً وجودياً للتكامل إلى ما لا نهاية أيضاً.

إذن التطور والسيرورة الوجودية للكائن الإنساني، أو بالأحرى لكيثونة النفس الإنسانية تتجه وتسير وتصير نحو سيرورة وضرورة غايةها الكمالية وقيمها المطلقة، لا القيم النسبانية والتغيرية والجزئية والظاهرية المتشظية والمتفرعة والمتبعثرة والمتذبذبة والزائلة ذات المنشأ التاريخي أو المصدر الاجتماعي والسياسي والثقافي، وعليه تصبح سيرورة وضرورة كينونة الإنسان وكينونة أفعاله وحسناته وسيئاته وثوابه وعقابه متجهة بكل وجودها الكمالي المتعالي والمتسافل نحو الغيب والمطلق والكمال والجمال الإلهي في خطهما العام والكلي، وهي حتمية وضرورة تاريخية وعدها الله سبحانه وتعالى للمؤمنين في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى مقارنة ومقارنة ومفارقة بين الفكر الهيجلي الذي يربط المطلق بالتاريخ والفكر الإسلامي، حيث هناك تشابه من جهة، وتباين واختلاف من جهة أخرى، أو بالأحرى تضاد ومزايلة من جهة أخرى؛ لكون الفلسفة الديالكتكية الهيجلية بشكل عام وعلاقتها بسيرورة التاريخ والعقل الكوني بشكل خاص، نوعاً من أنواع الديالكتيك الذي نختلف مع هيجل في جزئياته وغاياته ومآلاته⁽²⁾، وإن كان أصل الديالكتيك في جمع التضاد في السنسز «الشميلة» من الطروح ونقيضه، ليس ابتكاراً وفكرة محصورة ومبدعة من قبل الفيلسوف الألماني الكبير «هيجل»، بله، قبله في القرآن المجيد والأحاديث النبوية الشريفة صنف من الديالكتيك الإلهي، الذي انعكس بشكل واضح في أفكار وعلوم وأشعار

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنبياء، الآية: 105.

(2) يقول الشهيد المطهري رحمته الله: إنهما يتقاربان حد شبه التماس، ولكن سرعان ما يتفارقان إلى ما لا نهاية.

وعرفانيات فلاسفة وعرفاء الإسلام، أمثال شيخ العرفاء ابن عربي والمولوي⁽¹⁾ وصدر المتألهين الشيرازي وغيرهم، لذا هنا في اختلاف وتباين في صفة وماهية وحقيقة المطلق، وفي نوع علاقته بالتاريخ، فهيجل ينظر إلى ماهية المطلق كفكرة مجردة، وك مفهوم يستغرق ويذوب ويتحلل استحالة تامة في التاريخ؛ ليصبح في الأخير فلسفة أو دولة، أي: يصبح تاريخاً، بينما المطلق الإسلامي هو العقل الكلي أو الصادر الأول أو الروح والنور الخاتمي المحمدي ﷺ الذي ينبسط سريانه في العقل الوحياني، والعقل العرفاني القلبي، والعقل العقلاني الاستدلالي التجريدي، والعقل الحسي الملموسي، وجميعها لها حقيقة وجودية بمقتضى «عقل العقل» أو «علم العلم» الإلهي.

أما المنظور الإسلامي فيختلف جذرياً، حيث إن مبدأ التوحيد والرؤية الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية و... هي رؤية توحيدية تشمل صفات وأسماء الله عز وجل، وتشمل رؤية الكون والعالم والوجود، وتشمل رؤية الإنسان ورؤية التاريخ أيضاً؛ لينتهي إلى رباط مقدس بين الكائن الإنساني المقدس وسيرورة التاريخ المقدس المتوسل والمرتبط بالمثل الأعلى وقُدس الأقداس، وبالمطلق ومطلق المطلقات وكمال الكمالات، أي: بالمطلق الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم، ذي أسماء عليا وصفات حسنى متعالية على المتعاليات والمتساميات (لا بالمطلق كمفهوم مجرد)، فالمطلق المتعالي والمتسامي لا يُستحال ويُذاب في متاهات وداهليز ومسارات سيرورة النزعة التاريخية، أي: التاريخانية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية، فعلاقة المطلق بالتاريخ والإنسان هي علاقة بنبوية وبنائية ودلالية وتداولية ووظيفية وغائية بين النسبي والمطلق، والجزئي والكلي، والمتغير والثابت، أي: بين الخالق والمخلوق، والرب والمربوب، والرازق والمرزوق، والغني والفقير، والعالم والجاهل، والقوي والضعيف، والضال والهادي، والسائل والمعطي، و... إلخ، فهي علاقة تعبدية عبادية وعبودية وعبودة، منفتحة ومتعلقة على الغيب وعلى التاريخ من خلال ربط التغير والنسباني والجزئي والظاهر الطولي الإبستمولوجي المعرفي، والأنطولوجي الوجودي، والقيمي الأخلاقي، والجمالي الفني بالثابت والمطلق والكلي والباطن الغيبي، أي:

(1) حمد بن محمد بن حسين بهاء الدين البلخي (بافارسي: جلال الدين محمد بلخي) (604 هـ - 672 هـ = 1207 - 1273 م) عرف أيضاً باسم مولانا جلال الدين الرُّومي: شاعر، عالم وفقهه ومفلسف وعارف، وهو صاحب المشوي المشهور بالفارسية، وصاحب الطريقة المولوية المنسوبة إلى (مولانا) جلال الدين.

ما هو واقعي بما هو مثالي، وما هو مادي بما هو معنوي وروحي، وما هو دنيوي بما هو ديني، وبالجملة ما هو إنساني بما هو إلهي.

2.7 الخلاصة

نستخلص من هذا الباب بحقائق ونتائج استكمالية، من أهمها ضرورة تأصيل وتأثيل منظومة القيم الإنسانية بشكل عام وقيم الحياة في دوال السؤال والطلب في النظر العمل وحمولاتها من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب بشكل خاص، حيث إن أصل التأصيل والتأثيل لكيونة العمل وحمولاته الحقيقية والحقة هو الذي يمكن العامل من تحقيق الصلاح الدنيوي والصلاح الديني، والسعادة الأبدية، والإنابة التوابية، والدنو القرباني والتقربي نحو الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق. ففقه فلسفة كينونة العمل وحمولاته من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب يتأسس ويتأصل ويتأثل وفق تلك الدوال، والعلاقات البنيوية والبنائية، والنسقية التكوينية، والتركيبية والتراكية، ودلالاتها الاستدلالية، وتداولاتها التواصلية والاتصالية، ووظائفها وغاياتها وقيمها المتعالية، وذلك في سياق وإطار الحقائق والمعارف والمفاهيم المعرفية الوجودية والقيم الأخلاقية والجمالية الثاوية في: كينونة الشهادتين اللتين هما عمودا الحياة والعالم والكون والوجود، وعمودا غايات العلم والمعرفة، وفي الحقائق الكامنة في كينونة الصلاة على محمد وآل بيته الطاهرين من جانب آخر.

فالشهادتان والصلاة على النبي وآله عليهم السلام هي أضلاع ثلاثة تشكل مثلث حياة الإنسان المؤمن وحياة أفعال نظره وعمله، وحياة حسناته وسيئاته وثوابه وعقابه، تحيط بكينونته الإنسانية التي تمكنه من الإحاطة بكينونة الأسماء الحسنى والصفات العليا.

إن الطاقة المستديمة التي تزود معرفة الله سبحانه وتعالى ومعرفة النفس الإنسانية هي كامنة في تلك الحقائق والمعارف في كينونة الصلاة على محمد وعلى آله. والإشكالية الكبارة أو إشكالية الإشكاليات «ميتا الإشكاليات» هي في حقيقة الصلاة على محمد وعلى آله البنيوية التكوينية والتركيبية والتراكية، وفي حقيقة دلالاتها البنائية والاستدلالية، وفي عناصر وإلياتها وآلياتها والتنظيرية والعملانية، وفي ماهية ووظائفها وغاياتها المتعالية، وفي كيفية أدائها وشروطها ومقدماتها و...، ولكن جهلنا وغفلتنا ونسياننا، بل جهل جهلنا وغفلة غفلتنا ونسيان نسياننا، هو الذي جعلنا لا نتجشم عناءً وجهداً لطرح

السؤال الكبار وحل إشكالياته على كينونة النفس، بغية حفر حضريات حقيقة كينونة الصلاة على محمد ﷺ وآله الجينيولوجية التجذيرية والتأصيلية، أو تنقيب أركيولوجيتها التطورية المعرفية والوجودية الركامية وتأثيرها في الحياة والكون والوجود، أو تحليل وتشريح أكيولوجيتها النسقية والعلائقية البرانية والجوانية المحيطة بها من جهة أخرى، والتي هي منشأ إنزال الرحمة الإلهية، كما يقول الإمام علي عليه السلام: «وبالصلاة على نبيه وآله تالون الرحمة، فأكثرنا من الصلاة عليه وعلى آله، فإن الله وملائكته يصلون عليه، يأبها الذين آمنوا صلوا عليه وآله وسلم تسليماً».

إذن ما لم نعرف فلسفة وفقه وعرفان وماهية وروح ونور الصلاة، أو الحقيقة النورانية والعقلانية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية والجلالية لكيونة الصلاة التي يصلي كل من الله والملائكة وكافة موجودات الكون والوجود ليل ونهار وصباح مساء؟ وكيفية هذه الصلاة؟ ومتى يتم تأيينها؟ وأين يتم تحيينها وتزمينها؟ وما هي شروطها وعناصرها ومضامينها ومعالمها ونصوصها وكلماتها الوجودية القيمية والجمالية؟ التي هي شروط إبستيمولوجية معرفية، تتطلب إمكانات وجودية وعائية تستقبل الرحمة الإلهية الثاوية في الصلاة على النبي محمد وعلى آله.

وعطفاً على مصدرية ومنشئية فعل العمل الإنساني الإرادي الواعي لا بُدَّ من التأكيد على أنّ فاعلية كينونة النفس تتحقق من خلال حركتها الجوهرية التي تنشطر منها، أو تتشقق منها نفوس تشكيكية تراتبية متكوثرة في وحدتها ومتحدة موحدة في تكوثراتها، لذا نقول: إنّ النفس أو الذات ليست نفساً أو ذاتاً واحدة بالمعنى الإبستيمولوجي التحليلي والتعريفية والتعليمي والتفسيري، بله، هي نفوس وذوات متعددة تشكيكية متراتبة، وإن كانت النفس والذات في الأصل وجودياً نفساً واحدة من حيث الكينونية والكائنية والخالقية الوجودية، ولكن هذه الكينونية والكائنية في وحدتها متكوثرة وفي تكوثراتها واحدة (وحدة واحدة تشكيكية) من جهة، وأنّ النفس الإنسانية تتكون كينونتها التكوينية والتركيبية والتراكية من كينونات قيم الأسماء الحسنى والصفات العليا الوجودية ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽¹⁾ التي نفخ فيها خالقها

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 31.

﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾⁽¹⁾، وتموضعت في بنيتها التكوينية بالقوة والإمكان والاحتمال، التي تنتظر من يستعلمها ويستنطقها للتحقق والتثبت والانوجاد والإنية⁽²⁾ في مجاري وتحليات الحياة في مجرى العالم والكون والوجود، من خلال حركة النفس الجوهرية التكاملية الارتقائية المتسامية نحو الدنو التقربي والقرباني للكمال والجمال المطلق وفوق المطلق، أو التكاملية التسافلية الانحدارية نحو الدرك الأسفل في الكون.

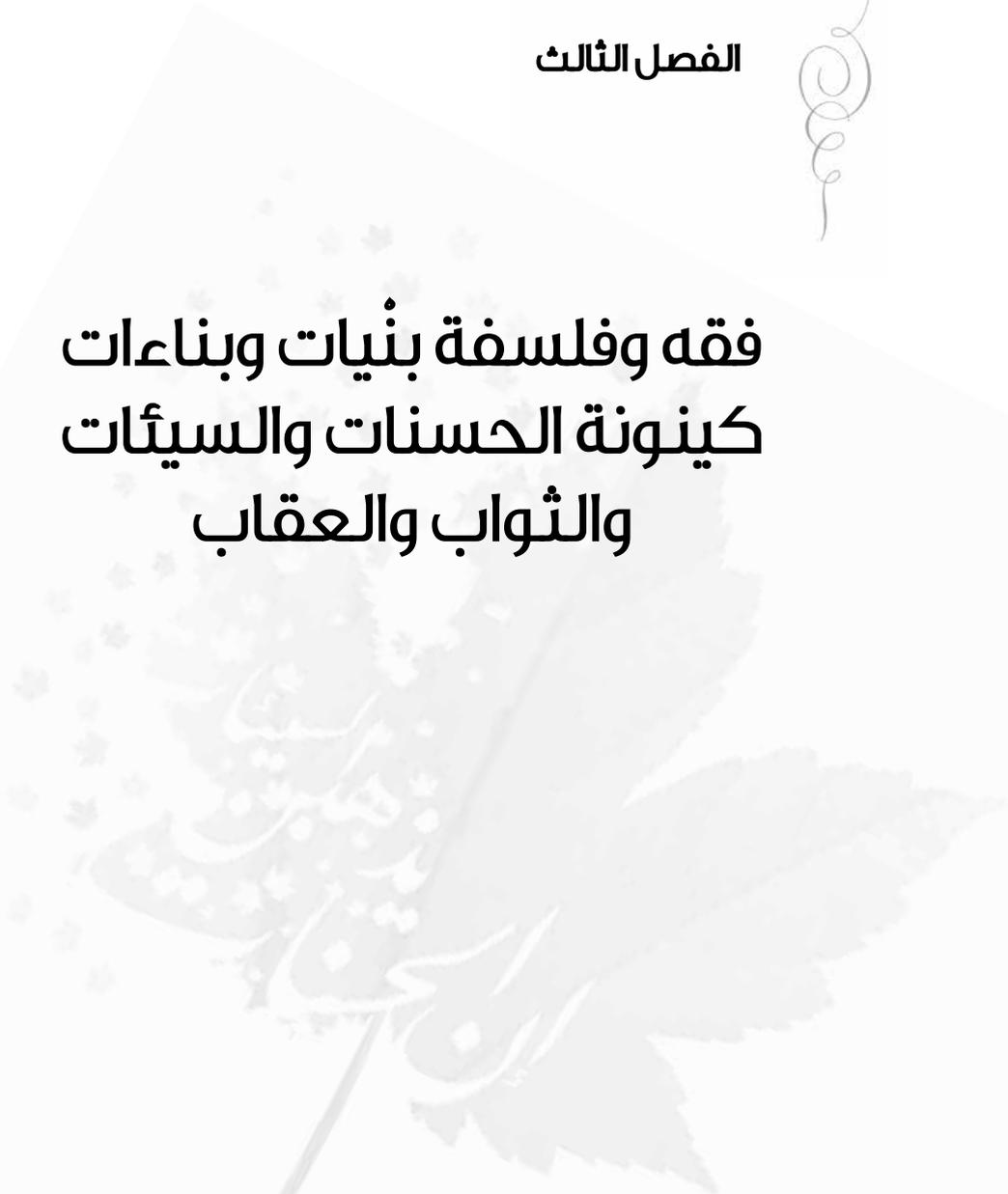
(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحجر، الآية: 29.

(2) الإنية لفظ يدل على «تحقيق الوجود العيني من حيث مرتبته الذاتية» أنظر: علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأنباري (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985). والدازيين عند الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، يعني الوجود العياني، أو الوجود المتحقق المائل أمام الأعيان. في حين ينظر الفيلسوف الفرنسي هنري كوربان أن الدازيين يشي إلى معنى «الواقع الإنساني» أو «الحقيقة الإنسانية». ويقول مارتم هايدغر الفيلسوف الألماني: إن الدازيين ما كان معطى كما يعطى «الإنسان» هكذا بالولادة، وإنما هو مُبنى أو مشروع، وبمكنة الإنسان أن يصير «دازياناً» إن هو أراد، أي: بإمكانه أن يصير «المحل» و«الفسحة» التي فيها ينجلي ما ينجلي، أي: تتشرح نفسه للكينونة، وإلا فهو بقي «إنساناً» مغلقاً عن كينونته موصداً، ولم يصير «دازياناً» أبداً. كلا، ما كان من شأن «الدازيين» أن يقول: «ها أنذا»، أو: «هوذا موجود هنا»، وإنما بالأحرى أنه يوجد «هناك»، فهو «الكائن هناك» المنشرح المنفتح، ذلك أن من شأن «الدازيين» أنه «محل» و«فسحة» و«فجوة»، وهو المحل الذي تجلي فيه كينونة الإنسان وتتفسح وتبين. لمزيد من التوضيح والشرح أنظر إلى: محمد الشيخ، نقد الحدثة في فكر هايدغر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص: 135.



الفصل الثالث

فقه وفلسفة بنيات وبناءات
كينونة الحسنات والسيئات
والثواب والعقاب



3.1 مقدمة

كل فعل نظر وتعقل وتوهم وتخيل، أو صمت وصومته، أو إشارة وقول وكلام، أو سير وسلوك وعمل وصنعة، وحمولاته من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، لا بُدَّ من أن يحمل في بنياته التكوينية وبناءاته التراكمية وأنساقه التركيبية، وتشيد وتداولاته، وتعمير تواصلاته وهيئة وظائفه، وتنضيد غاياته من جهة، وحمولاته المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية من جهة ثانية، وحمولاته الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية من ثالثة، وحسب أفق زمكاني يتساق مع كافة عوالمه الزمكانية الممكنة من جهة خامسة، فضلاً عن بنيات وبناءات وقيم لموازينه ومساطره ومُنقلته ومكبلته وبوصلته الخاصة من جانب، وفلسفته ومنطقه من جانب آخر، والذي بمقتضاه يصدق ويستقيم ويستوي ويحق فعل النظر أو القول أو الفعل أو الصنع وحمولاته، من الحسنات والسيئات، أو الثواب والعقاب له، أو يكذبه ويضله ويفسده ويبطله، أو ي موضعه في مراتبه القريبة أو البعيدة عن أحد طرفي معايره التوزينية والتقييسية والتسطيرية والاتجاهية. إن إقامة النظر والقول والعمل وحمولاته من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب وانباء التدليل لها، خاصية تتبعها وظيفتان إحداهما: وظيفة تصحيح وتسوية وتعديل الاعوجاج والالتواء والاحدياب وإزالتها من جذر بنياتها، ومباني معالمها، وأنساقها علاقاتها، وبناءات دلالاتها، وتدليلات واستدلالاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها، والآخر إضفاء وتعيين قيمة للنظر والقول والعمل والصنع وحمولاتها من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب. فيتم تقويم كينونة مدلولات الحسنات والسيئات، وتعيين قيمهما، تبعاً لماهية الاعتقاد والدليل الملازمين للنظر والقول والفعل والعمل المستقيم، الذي أزالته عنه أسباب الانحراف ومسببات الاعوجاج والانكفاس والانعطاف من فقد الاعتقاد والإيمان وصدق النية والقصدية وانتفاء الدليل، مما يستوجب استحقاقه لقيمة معينة تتساق مع قوة وسعة الاعتقاد، وتتماهى مع دقة وقوة الدليل، ومثابته المنطقية، وتماسك تعقيداته الفلسفية والعقلية، وصفاء تأسيساته العرفانية العقلانية الكلية والقدسية، والالتزام بشهاداته ومرجعياته ونورانياته وولاياته الأربع: الاستخلافية العهدية، والخاتمية

المحمدية ﷺ، والعلوية الإمامية عليه السلام، والانتظارية الولائية الفقهية التقوائية، التي بموجبها تستقيم الأعمال، وتتعاظم قيم الحسنات والثواب، وتتناقص قيم السيئات والعقاب. وعليه، فإن إزالة الاعوجاج والاحدياب أو التقوس والتواء أو الانحناء والانعطاف في بنية وبناء ونسق حمولات النظر والقول أو الفعل والعمل والصنع المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية، تؤثر تأثيراً كبيراً في قيم حسناتها وسيئاتها وثوابها وعقابها، مهما كانت هذه القيمة ذات شأن رفيع أو منحط. ولا بُدُّ هنا من الإشارة السريعة إلى أن مقولتي الارتضاع والانحطاط ليستا كمقولة الصدق والكذب، أو كمقولة الصحة والفساد. أو بتعبير آخر، إن المرتفع والمنحط مختلفان ومغايران للقول أو الفعل الكاذب أو الصادق أو الصحيح والفساد، حيث إن المنحط والمرتفع هما كالمتبوع بالنسبة للتابع، يتعين بهما مفهوم كل قيمة، فكل ما دخله الترتيب على مقتضى المرتفع والمنحط صار حاملاً للقيمة، فيكونان بمنزلة قيمتين للقيم، أي: ينزلان رتبة تلورتبة غيرهما.

وتأسيساً على ذلك، قد يرتفع القول والعمل حتى ولو لم يكن صادقاً «متى كان خبيراً» أو صحيحاً «متى كان استدلالاً»، وينحط حتى ولو لم يكن كاذباً أو فاسداً. وعليه، ليس المطلوب هو المرتفع بالإضافة إلى القيمة، فيكون دالاً على القيمة العليا وضده، أي: المنحط دالاً على القيمة الدنيا، وإنما المرتفع بالإضافة إلى الاستقامة والاعتدال والاستواء والانتظام، فيكون ضده مضافاً إلى الاعوجاج والانكفاس والتواء، وبهذا الاعتبار فإن كل اعتدال واستواء، وصلاح وهدى، ورشاد واستقامة ترفع القول والنظر والعمل والصنع، حتى ولو كانت له قيمة دنيا صريحة؛ لأنها تخرجه من حال الافتقار والاحتياج، والإفلاس والإعسار إلى الاعتقاد والتدليل، والتأييد والتثبيت، والتحقيق والتشهود، والاستغناء والإثراء، إلى حال حيازتها حيازة القول والعمل والصنع المرتفع لها.

وتأسيساً على ثبوتية واستحقاقية القول أو الفعل أو العمل أو الصنع القيمي، وفقاً لماهية استقامته واعتداله واستوائه، الخالية من آفات الاعوجاج والاحدياب والتقوس والانحناء، وفيروسات الانحراف والانحدار والميلان والجنوح، تصبح بنيتها قادرة وقابلة لحمل حمولات قيم مختلفة، وفق سلسلة متواليات غير منقطعة، متباينة ومرتجة صعوداً ونزولاً، وبدينامية واستمرارية دائمة؛ وذلك لكون القول أو الفعل أو العمل والصنع العقلي المستقيم خاضعاً

لقاعدة التبدل والتحول في معانيه ومضامينه المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، تبعاً لحالات التغير والتبدل في سياقاته المقامية والمقوليّة والتحيتية والتأينية والتزمنية، وفي أنساقه المتبدلة، مما يصبح الأصل فيه تعدد المحامل وليس وحدتها، حيث إن تحقق وظهور الوحدة لها هي حالة استثنائية مقابلة الأنساق بعضها ببعض؛ لذا ينبغي أن لا يصار إلى حمله عليها إلا بدليل.

وعليه، فكما يُقال: إنّ لكل مقام مقالاً، ليس كل ما يُعرف يُقال، ولا كل ما يُقال حضر أهله، ولا كل ما حضر أهله حان وقته، كذلك يمكننا القول بأنّ لكل مقام قيمة، ولكل سياق قيمة، ولكل قصد ونية قيمة، ولكل فعل وقول قيمة، ولكل دليل وحجة وبرهان قيمة، ولكل اعوجاج واحدياب وانحاء تسوية وتعديلاً وتصحيح قيمة، وذلك تبعاً لقوة وسعة الاعتقاد والصدقية والحقية، واستطالة عمق القصور والنوايا، وامتداد مدياتها الأقفية وأعماقها الشاقولية العمودية، وشدة التوسلات والتواصلات مع كينوناتها وعناصرها المتحاولة معها، أو التفاعل مع القريبة أو البعيدة أو المجاورة أو المماسية لها من جانب، ومع عناصر كينونات عالم البرزخ والآخرة الملكوتية المتعالية.

ولبيان التوضيح، ما علينا إلا النظر إلى جذر مادته اللغوية التأصيله أو التأثلية المكونة من (ق، و، م)، لنجد أنّ حقيقة وماهية لفظي المقام والقيمة في اللسان العربي المشتقين من مادتهما الأصلية، هي نفس المادة ذاتها التي يشتق منها لفظ الاستقامة والإقامة والقيام والقيومة.

وعليه، نستنتج أن معاني ومضامين المقام والقيمة والاستقامة والإقامة تشكل كينونة وبنية وبناءً أو نسقاً أو وعاءً، تستجمع فيها هذه الكينونات الأربعة، وتستغرق في تركيبها البنيوية، لتشكل وحدة متماسكة مستحكمة ومتينة مترابطة متعاقبة، لا ينفك بعضها عن بعض.

وخلاصة القول: أنّ إقامة الدليل تورث المدلول استقامة تسمو وتعلو به في مقام يضفي عليه قيمة معينة ومحدودة، وقد يتبادر هنا إلى الذهن مقولة أو مفهوم جدير بالعناية والتوضيح، مفادها أنّ تباين وتغاير القيم على القول أو الفعل الواحد، وحملها حمولات قيمية متباينة، يؤدي إلى تبيد ماهية القول أو الفعل أو العمل أو الصنع، إضافة إلى دخول وبث النسبية

في أحكامها، الأمر الذي يشكل حالة تستصعب فيها إمكانية التوسل والتواصل، أو الاستقرار والاستقامة في التعامل والتخاطب، أو التفاهم والتعاقد فيما بين الناس؛ وذلك لكون تبديل وتبديل أو تغيير ماهية القول أو الفعل يؤدي بدوره إلى تبديل ماهية توظيفاته، وتباين ثماره، وتغاير علاقته التشابكية الترابطية مع عناصر كينوناته المتحاقلة، أو المتجاوزة والمماسية أو القريبة والبعيدة في عالمه الخاص وعوالمه الأخرى الممكنة، كعالم البرزخ والآخرة، أو عالم المعنى والقيم والعقل والوحي؟

وعليه يستلزم أن نميز بين الكثرة والتعدد الحاصلة داخل النسق القولية أو العملي أو الصناعي أو القيمي الواحد، وبين تلك الكثرة والتعدد الآتية من تغير الأنساق وتبدل المقامات السياقية والقولية والتجينية والتأينية والتزمنية، حيث إنَّ الكثرة والتعدد في داخل النسق الواحد ناتج على الظاهر من عملية التوالد الذاتي لطبيعة تقلب القول أو النظر أو العمل أو الصنع في أطواره المختلفة، وتبدله في أدواره المتعددة والمتباينة. وعليه يمكن إقامة نظام وسلم ترتيبي لعناصره، يتساوق ويتطابق مع طبيعة وماهية أطواره وأدواره، ومن ثمَّ استنباط قوانينه وضوابطه الحاكمة على ضبط وتعيير أو تقييم وتقويم تعددها وتكاثرها.

أما إذا كانت الكثرة والتعدد ناتجة عن تبدل وتغير الأنساق وسياقات المقامات والأقوال، فإنَّ مصدر وفرتها هو التوالد التصاهري والتفاعل العلائقي بين ماهيات الأنساق المختلفة وقوانينها وأحكامها الضابطة والحاكمة على هذا التواصل والتوسل، أو التفاعل والتداخل بينها، والتي يدخل فيها هذا القول أو مقتضيات سياقات المقام والقول المنجدة التي يرد فيها، بحيث لا ينبغي قياس قيمته في نسق أو مقام بها في غيرها، حيث لكل نسق أو مقام موجباته القيمية المستقلة التي لا يشاركه فيها غيره، وعلى ضوءها أيضاً يتم تقويم القول دون ممانعة تكامل هذه الأنساق والمقامات فيما بينهما، كما هو حال تكامل وإحاطة الرؤى لجهات مختلفة ومجالات وجوانب أخرى من الشيء الواحد فيما بينها، إذ القيم هي بالأساس ترتقي إلى منزلة المنظورات المتعددة التي يعرض بها الأمر الذي قامت به، بحيث كلما زادت مرثياته ومنظوراته الظاهرة والثاوية أو الخافية، زادت الإحاطة والتحوط به، واتسعت سعته وقابليته الاستيعابية المعلنه عنها.

وخلاصة القول: علينا أن نتجاوز الفعل والعمل والصنع، ونمأسس بنيتها وبنائها

ودلالاتها ووظائفها وغاياتها بواسطة الفهم والتفهيم والإفهام والانفهام لفعل الفعل «ميتا الفعل»، وعمل العمل «ميتا العمل» وصنع الصنع «ميتا الصنع»، أي: ما وراء الفعل والعمل والصنع، وما بعد الفعل والعمل والصنع، الناظر والقائم والحاكم والقوام والقيوم والمقوم للفعل والعمل والصنع ذاتها، فيصبح النظر والفعل والعمل والصنع فعلاً ونظراً وعملاً وصنعاً إرادياً واعياً ومتعالياً متعقلاً بقدر سعته ودائرة وظيفتها وغاياتها، ومن ثمَّ مأسسة ومأثلة ومأصلة كينونة العمل والصنع على كينونة الفعل بإضافة حمولات معنوية ومعرفية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية إلى كينونة الفعل، ليصبح العمل والصنع عملاً وصنعاً واعياً إرادياً معقلاً ومشرعناً ومعرفناً وموحيناً، بسعة واستطالة كينونة العامل الوجودية الجوانبية.

وتكامل كينونة النفس الإنسانية من خلال حركتها الجوهرية التي تجعل كلاً من: «الفعل والفاعل والمفعول»، و«الناظر والمنظور والنظر»، و«العمل والعامل والمعمول» و«الصانع والمصنوع والصنع»، كينونة واحدة متحدة اتحاداً أنطولوجياً وجودياً. هذه الحالة تمكن كينونة النفس من التعالي والتسامي على كينونة العمل، لتصبح في مرتبة أعلى قيمة ووظيفة وغاية ودلالة من العمل نفسه، بل تصبح قائمة ومقومة بها، أي: ليرتقي العمل إلى الصنع والصناعة تتطلب تعويل الفعل السابق، وإعمال العمل السابق لكسب معارف وحقائق ومعانٍ ومفاهيم جديدة ومتعالية عن تلك الموجودة في دوال الفعل والنظر والعمل؛ لكون الصناعة تتطلب إبداعاً وابتكاراً وإنشاءً، وإحياءً وإحساناً، وجمالاً وحسناً من جهة، وتحتاج إلى جهد وجهاد، واجتهاد ومجاهدة علمية تجريبانية، وعقلية فلسفية، وعرفانية معقّنة ومشرّعة، ووحيانية إنبائية وإخبارية، متصلة ومتعاقبة ومتفاعلة ومنفعلة بالعقل الكلي والصادر أو النور الأوّل.

وهذه السلسلة والمتوالية الطولية من النظر والفعل إلى العمل، ومن ثمَّ إلى الصنع والصناعة هي السبيل القويم والطريق والصرائط المستقيم، الذي بموجب دوال أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم والتعرّفن والتوحيّن، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسوك والعمل والصنع، تنتج حسنات وأجوراً متعالية، تحقق السعادة الأبدية، والإنابة التوايية، والدنوّ القرباني والقربي إلى الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى وقدس الأقداس، من خلال رافعة العمل والصنع، التي

ترفع بمقتضاها العلوم والمعارف إلى السماء، حيث العلم يُرفع بالعمل وبالصنع، أي: بالإيجاد والانبناء والتشييد والإحياء، وكل نوع ومرتبة من العلم تحتاج إلى نوع ومرتبة من العمل كرافعة وحاملة لها.

3.2 بنية دوال⁽¹⁾ أفعال النظر والعمل والصنع وحمولات حسناتها وسيئاتها

نقصد بالبنية النسق أو النظام الذي تتنظم وتتداخل وتتخارج وتتفاعل داخله مجموعة عناصر أو عوامل أو متغيرات دالية، يتم بموجبها تحديد قيمة العنصر أو المتغير التابع لتلك المجموعة أو المتغيرات المستقلة، أي: قيمة فعل النظر أو العمل، وقيمة حسناته وسيئاته أو ثوابه وعقابه، بحيث تغير وتبدل وتحول قيمة أي متغير أو عنصر أو فرد من تلك المجموعة أو الأفراد أو العناصر أو المتغيرات المستقلة، واحدة منها أو مثنى أو ثلاث أو رباع أو خماس أو... إلخ تؤدي إلى تغيير قيمة الحسنات والسيئات والثواب والعقاب زيادة أو نقصاناً، حسب معامل مضاعفات الزيادة⁽²⁾ والنقصان التي لها غاية الأهمية والخطورة في فهم وتقدير قيم كمية ونوعية لمراكمات وتراكمات الحسنات والفضائل والثواب والأجر، أو السيئات والذنوب والعقاب والجزاء الدنيوي والديني الأخروي.

وتتسم هذه مجموعة العناصر والمتغيرات المستقلة هذه بعلاقات ارتباطية حميمية بينية طردية أو عكسية بينها، ولها عمليات ووظائف، وقد يطلق على البنية⁽³⁾ ذلك النسق العلائقي التفاعلي للعناصر الجوانية الداخلية المكونة منها في شكل نظام وانتظام منسجم متسق متوافق، يحفظ استقامة واستقرار وانتظام للعناصر وفاعلياتها وعملياتها الوظيفية والغائية

(1) مفهوم الدالة: «Function» المقصود بالدالة التالي، أي: الشيء الذي يجيء في إثر شيء آخر ويلحقه. والتابع أو «الدالة» في لغة الرياضيات هو الكمية التي تتغير بتغير كمية أخرى، بحيث يمكن تحديد قيمة الأولى عند معرفة قيمة الثانية... ويرى «ريمان» أن «ع» يكون تابعا لـ «س» إذا كان لكل قيمة من قيم «س» قيمة معينة من «ع» تقابلها، وإن اختلفت الطريقة المتبعة في التعبير عن هذا التقابل. (د. محمد فتحي عبد الله، معجم مصطلحات المنطق وفلسفة العلوم، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2002 الإسكندرية، ص: 42).

(2) ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَفَافًا فَمَا مِنْ حَبَّةٍ وَابِتَةٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ مِائَةٌ حَبٌّ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾. [القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 261].

(3) البنيوية: جان بياجيه: ترجمة عارف منيمته وبشير أوبري، (منشورات دار عويدات، بيروت- باريس، ط: 3/ 1982) ص: 81. وكذا: نظرية البنيائية في النقد الأدبي: د. صلاح فضل، (منشورات دار الأفاق الجديدة- بيروت لبنان، ط: 3، 1983)، ص: 188.

داخل النظام، بحيث يشكل بنية متماسكة ومنتظمة مستقرة لها، ويتيح لها أن تتوازن وتتعاقل وتتظم من جهة، وتهدي وتتصالح وتتعاقل مع بنى أخرى متحاولة معها أو قريبة أو متجاورة أو مماسة أو بعيدة عنها تحكمها أنظمة خاصة بها من جهة ثانية.

ويمكننا أن نكتشف طبيعة هذه البنية بنتيجة التحليل الدقيق لتموقعات العناصر، والمتغيرات وتحيناتها وتأيّاتها وتزمناتها وتموضعاتها من جهة، وحسب أهمية وطبيعة وماهية حمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية من جهة ثانية، وحسب حمولاتها العلمية والعقلية والعرفانية والوحيانية من جهة ثالثة، وحسب موضوعاتها إذا كانت فردية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو تاريخية أو حضارية أو كونية، وحسب أفعالها الزمكاني وامتدادات أفعالها في عوالمها الممكنة. وعليه، تتشكل منها نواة ومركز البنية، وماهية نسق كينونة السيئات والحسنات، وطبيعة العلاقات التي تقيمها حركة هذه العناصر، وتفاعلاتها مع ماهية حمولاتها من المعارف والعلوم والحقائق المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وحمولاتها العلمية والفلسفية والفقهية والتشريعية والعقائدية والعرفانية والوحيانية، أو حمولاتها التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... إلخ. وبقدر النشاط الفعال الواعي للعقل الكلي الجاري في سريانه النزولي الوحياني والعرفاني والعقلاني والإحساسي الذي تمارسه هذه العناصر، من خلال دخولها في ارتباطات وفعاليات ووظائف وعمليات وعلاقات بعضها مع بعض، بقدر ما تمتلئ البنية غنىً وحيوية معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية، فتنعكس انعكاساً مرئياً على قيم حسنات وسيئات وثواب وعقاب فعل النظر أو العمل أو الصنع المنشود في تلك الدوال.

إذن المقصود من لفظ الدالة أو الدوال هنا هو: تحديد وربط علاقة معرفية أو وجودية أو قيمية أخلاقية أو جمالية فنية لموضوع أو شيء أو مفهوم أو معنى ما، كمتغير تابع تحدد قيمه وأبعاده ومستوياته ومضامينه مجموعة من متغيرات مستقلة، تؤثر في قيم المتغير التابع الذي قد يكون أي شيء نريد أن نربط علاقة دائية مع متغيراته ومحدداته. فمثلاً نقول: إن قيمة متغير الطلب على سلعة ما مثل سيارة، تابع لمجموعة من متغيرات مستقلة، مثل سعر السيارة وأسعار السيارات البديلة الأخرى، وأسعار قطع الغيار أو الصيانة، ودخل المشتري، وذوق المشتري، وعدد أفراد أسرته، ووضعه الاجتماعي،

والظروف البيئية ...، ونعبر عنها بدالة رياضية ورمزية على النحو التالي: الطلب على السيار = ط (س) = دالة (د) ص، ع، ك، ح، خ

أو نقول: إن قيمة فعل عمل الحسنة X (س) دالة تابعة لوسع الشخص وقدراته وإمكاناته، ومرتبته الوجودية العقلية والعرفانية والوحيانية، ومرتبة النية والقصد لدى العامل، وتأثيرات الفعل (الفردية أو الاجتماعية أو التاريخية أو الحضارية أو الكونية)، وعنصر الزمان والمكان المحيط بالعامل والعمل، ... فهذه المتغيرات المستقلة هي التي تحدد قيمة فعل العمل من الحسنات والثواب، أو السيئات والعقاب. لذا بمجرد معرفة الكائن الإنساني دوال أفعال النظر والعمل، ومعرفة بنياتها البنيوية والبنائية التكوينية والتركيبية والتراكمية ونسقتها المنغلق والمفتوح، وطبيعة دلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها في مجرى الحياة داخل مجرى العالم والكون والوجود، يستطيع أن يعرف قيمة وماهية وأهمية بنية وبناءات وأنساق الحسنات والثواب، أو السيئات والعقاب المصاحبة والملازمة لفعل النظر والعمل المنظور.

فالبنية عبارة عن منظومة أو مجموعة من الأشياء والأمور أو المفاهيم أو الأعمال أو الأنظار أو الأفعال أو النصوص أو الحقائق أو الأعداد حسب موضوعاتها إذا كانت رياضية أو جبرية أو أدبية نصوصية أو معرفية إستيمولوجية أو وجودية أنطولوجية أو قيمية أخلاقية أو إستطبيقية جمالية فنية، أو اجتماعية أو اقتصادية أو مفاهيمية أو منطقية أو فلسفية أو ...، عناصرها التي تتكون منها البنية نواتها ومعالمها وأنساقها البنيوية والبنائية، أو قل: أفراد المجموعة أو المنظومة تتصف بأنها ليست متفرقة ومتنافرة ومتشظية يقع النظر في خصائصها واحداً واحداً، أي: بصورة منفردة وعلى حدة، ولا هي عناصر متكسدة تؤخذ أخذ الكل المصمّت الذي لا يتجزأ ولا يتفرع، وإنما هي عناصر مبنية بناء، إذ تنتظم في ارتباطات تُخرجها عن وصف الانعزال، كما تُخرج المجموعة التي تدخل فيها عن وصف الجمود؛ وتتخذ هذه الارتباطات صورتين اثنتين: إحداهما «العلاقات»، والثانية «العمليات».

حيث إن العمليات هي عبارة عن الروابط والارتباطات الجامعة الضامنة للأفراد، مثني أو ثلاث أو رباع أو ... إلخ كالأفعال المتعدية، ويتسع المدلول الرياضي للعلاقة ليشمل أيضاً الأفعال اللازمة والصفات التي تقوم بالأفراد دون أن تتعدى إلى غيره، وتسمى هذه الصفات بالعلاقات الواحدية في مقابل العلاقات الاثنينية والثلاثية. أما العمليات فهي عبارة عن

الارتباطات التي تجعل الأفراد بعضها من بعض، وقد يتميز من بين أفراد المجموعة التي تقترن بهذه العلاقات وتجري عليها هذه العمليات فرد واحد أو أكثر يُسهم إلى جانب هذه العلاقات والعمليات في تشكيل المجموعة وبنائها.⁽¹⁾

وتجدر الإشارة إلى أنّ توظيفنا هنا لمفهوم البنية أو البنائية لا علاقة له تامة ومباشرة مع مفاهيمها الحديثة التي تم توظيفها في النقد الأدبي الحديث، كمنهج تحليلي وفلسفة تفكيكية وتحليلية وبنائية معينة، تحكمها رؤية فلسفية وإيديولوجية أدبية، أو علمية مخصوصة، المتداولة اليوم في أدبيات الفكر الفلسفي والأدبي والإنثروبولوجي، وإنّ تشابهت العناوين أو تقاسمت بعض الاشتراكات والتداخلات والمقاربات بين مقصدنا ومقصود تلك النظريات الفلسفية والأدبية النقدية، ففي أدبيات النقد الأدبي والعلمي الحديث كثر الكلام حول البنية والبنائية كمصطلح أدبي ورياضي وعلمي واجتماعي وسياسي واقتصادي... إلخ حدّ التضارب والتضاد في التعريف والشروط والنظام الحاكم فيها، وإنّ اتفقت على بعض الاشتراكات بينها، حيث إنّ للبنية عناصر مشكلة لها، محكومة دائماً بقوانين صارمة ترسخ نظام هذه العناصر، وتضفي على هذا النظام خصائص كلية. والبنية لا يمكن التعرف إليها إلا من خلال العلاقات التي تحكم عناصرها ذاتها، وليس من خلال هذه العناصر منفصلة.

وهذا ما يؤكد ضبط البنية، استناداً إلى حركتها الذاتية وإلى تحولاتها، فالتحولات لا توجد أبداً إلا عناصر تنتمي للبنية ذاتها، وتخضع لقوانينها وتحافظ عليها، ولا تعود إلى ما هو خارج حدودها، وبهذا المعنى نجد أن البنية تتغلق على ذاتها، وهذا ما دفع (لالاند) لكي يقدم في معجمه تعريفاً للبنية يؤدي إلى الفهم المشار إليه، إذ يقول: «إن البنية هي كل مكون من ظواهر متماسكة يتوقف كل منها على ما عداه، ولا يمكن أن يكون ما هو إلا بفضل علاقته بما عداه»⁽²⁾. وهذا التعريف يصح على جميع البنيات مهما كان نوعها⁽³⁾.

(1) وخير مثال هو مجموعة الأعداد الطبيعية التي هي مجموعة لا تؤخذ كتلة جامدة ولا شتاتاً متفرقة متشظية، إذ تنظم أفرادها بعلاقات قد تكون هي «أصغر» أو علاقة «أكبر» وما شابه ذلك، كما تتركب هذه الأفراد فيما بينها بعمليات تتشأ بعضها من بعض، مثل عملية «الضرب» أو عملية «القسمة» أو «الجمع والطرح»، وتكون من الأفراد المتميزة في حصول هذه العلاقات ودخول هذه العمليات العدد.

(2) مشكلة البنية: زكريا إبراهيم، ص: 43.

(3) تستند البنائية إلى مجموعة من المصطلحات والمفاهيم الإجرائية في عملية الوصف والملاحظة والتحليل، وهي أساسية =

وقيل: إنَّ التحولات علاقات لعناصر البنية، أي: دخول عنصر في البنية مع عنصر آخر في علاقة متبادلة، أو دخول جملة مع جملة، أو نص مع نص، هذه العلاقة هي ما يمكن أن نطلق عليه تسمية «الوظيفة». فالوظيفة إذن، هي التي تحدد ليس طبيعة العلاقة بين مكونات البنية فحسب، وإنما فاعلية هذه المكونات بالنظر إلى نشاطها الذي يمارسه كل عنصر منها داخل المجموعة التي ينتمي إليها، وليس هناك أية قيمة يمكن لأيِّ عنصر أن يمتلكها بشكل منعزل، وإنما يكتسب مثل هذه القيمة بالعلاقة التي يشكلها مع عنصر آخر، أو مع عناصر أخرى، فيكون الكشف عن هذه العلاقات التي تتواصل من خلالها عناصر البنية هو كشف عن وظائف البنية ذاتها⁽¹⁾.

في تفكيك النص وتركيبه، كالنسق والنظام والبنية والداخل والعناصر والشبكة والعلاقات والثنائيات، وفكرة المستويات، وبنية التعارض والاختلاف والمحايدة والسانكرونية والدياكرونية والبدال والمدلول والمحور التركيبي، والمحور الدلالي والمجاورة والاستبدال والفونيم والمورفيم والمونيم والتفاعل، والتقرير والإيحاء، والتمفصل المزوج ... إلخ.

(1) إنَّ البنية تميزها خصائص ثلاث: الكلية، التحولات، الضبط الذاتي (التحكم الذاتي).

أ - الكلية: وتعني أنَّ البنية تتكون من عناصر داخلية، تقوم بينها علاقات، وتحكمها قوانين تميزها عن غيرها، والعلاقات التي تقوم بين عناصر البنية لترسخ، في النهاية، مفهوم البنية، لا تنتهي عند حدِّ معين، وإنما هي تتواصل بشكل مستمر لتكوين مزيد من البنيات التي لا تضاف إلى البنية الأساسية بشكل تراكمي، وإنما تتمفصل معها في علاقات تبتثق، في الأصل، من مقدرة البنية الهائلة على التحول إلى بنى أخرى متعلقة معها، وفقاً لقوانينها الذاتية، ودون أن تفقد أيًّا من خصائصها، مع الإشارة إلى أن البنية تتكامل بحركة عناصرها وتحولاتها، وأنَّ أيَّ قطع لحركة هذه العناصر هو قطع لحركة البنية ذاتها واخللة لنظامها.

ب - التحولات: وتعني حركة البنية المستمرة، أو حركة عناصرها، ونفي مظاهر السكون عنها، وذلك لكي تليي الرغبة بما يتفق وإنتاج عدد لا نهائي من البنى (الجميل) انسجاماً مع الحاجات الاتصالية للتعبير، ولو لم تكن البنية قادرة على ذلك، لفقدت اللغة حيويتها، وانكفأت على ذاتها ثمَّ تججرت، دون أن تكون قادرة على التعبير عن أية فعالية إنسانية متنامية. وتعد النظرية التوليدية والتحويلية في علم اللغة، والتي أسس لها (شومسكي) أفضل ما يعبر عن خاصية التحولات.

ج - الضبط الذاتي (التحكم الذاتي): تشير هذه الخاصية إلى قدرة البنية على التماسك الداخلي من جهة، ثم العمل على ضبط هذا التماسك من جهة ثانية، الأمر الذي يؤدي بالبنية إلى نوع من الانغلاق الذي يُظهر استقلالية هذه البنية، دون أن تعني هذه الاستقلالية تجريد البنية من قدرتها على الدخول في علاقة مع بنية أخرى، ودون أن يكون هناك إلغاء لأيِّ منهما، وإنما يتم هذا الدخول بشكل يضمن لكلتا البنيتين المتعالتين حضوراً أكبر وثراءً أشد؛ لأنَّ أيًّا من البنيتين لا تلحق بالأخرى بشكل تراكمي، وإنما تتحدان في إطار النظام الجديد الذي يتعالتقان من خلاله. قيل: إنَّ خواص البنية التي تم ذكرها هي خواص دائمة ومشاركة لأية بنية من البنى، وتعد بمنزلة القانون العام، الذي يحكم عمل مختلف البنى مهما كانت طبيعتها. ويمكن أن تشير هنا إلى أنَّ العالم الاجتماعي البنيوي (كلود ليفي ستروس) كان قد رأى أنَّ النماذج المصوغة من العلاقات الاجتماعية، والتي تستحق أن يطلق عليها تسمية بنية، يجب أن تليي حصرًا شروطاً محددة، منها: انصاف البنية بطابع النظام؛ لكونها تتشكل من عناصر يستتبع تغير أحدها تغير العناصر الأخرى، وأنَّ مجموعة التحولات التي يشكل كلُّ منها نموذجاً معيناً يجب أن تشكل مجموعة من النماذج، مع النظر إلى أنَّ تغيير أيِّ عنصر من عناصر النموذج يجب أن لا يمرَّ دون إثارة ردود فعل على هذا التغيير.

وقيل: إن «البنية» هي شبكة العلاقات التي يعقلها الإنسان، ويجردها بعد ملاحظته للواقع في كل علاقاته المتشابهة، ويرى أنها تربط بين عناصر الكل الواقعي أو تجمّع أجزاءه، وأنها القانون الذي يضبط هذه العلاقات. ومن ثمّ فالبنية، كما تتبدّى في عقل الإنسان، ليست ذاتية ولا موضوعية تماماً.

هذا لا يعني أنّ البنية مجرد «إدراك» لشبكة العلاقات، وإنما هي كل من «الإدراك» و«الشبكة»، أي: أنّ البنية، إلى جانب وجودها الذاتي في العقل، لها وجود موضوعي، قد يدرك الإنسان معظم أو بعض جوانبه، وقد لا يدرك أيّاً منها. وهنا يمكن التمييز بين «البنية السطحية» و«البنية العميقة»، فالبنية السطحية هي هيكل الشيء ووحدته المادية الظاهرة، أما البنية العميقة فهي كامنة في صميم الشيء، وهي التي تمنح الظاهرة هويتها، وتُضفي عليها خصوصيتها، وعادةً ما يعي المرء البنية السطحية المادية المباشرة، فإدراكها أمر متيسّر، ويتم بالحواس الخمسة، أما إدراك البنية الكامنة فهو أمر أكثر صعوبة، يتطلب استخدام الحواس وإعمال العقل والخيال والحدس، ولذا عادةً ما يعيش البشر داخل بنى اجتماعية وتاريخية واقتصادية يستبطنونها، فتؤثر في سلوكهم وتشكيل رؤيتهم للكون، وتُحدّد خطابهم الحضاري دون وعي منهم. ومن ثمّ، فهناك فارق بين «البنية» و«النية»، فقد تخلص النية، ولكنها تتعارض مع قوانين البنية، ولذا قد يجد المرء نفسه يسلك سلوكاً يختلف تماماً عما نواه.

3.2.1 البنيوية

البنيوية مصطلح كثر توظيفه كمنهج بحث، مستخدم في عدة تخصصات علمية، تقوم على دراسة العلاقات المتبادلة بين العناصر الأساسية المكونة لبنى يمكن أن تكون: عقلية مجردة، لغوية صرفة، اجتماعية ثقافية، أدبية نصية. وعليه فإنّ البنيوية تصف مجموعة نظريات مطبقة في علوم ومجالات مختلفة، مثل الإنسانيات والعلوم الاجتماعية والاقتصاد، لكن ما يجمع جميع هذه النظريات هو تأكيدها على أنّ العلاقات البنيوية بين المصطلحات تختلف حسب اللغة/الثقافة، وأنّ هذه العلاقات البنيوية بين المكونات والاصطلاحات يمكن كشفها ودراستها، وبالتالي تصبح البنيوية مقاربة أو طريقة (منهج) ضمن التخصصات الأكاديمية بشكل عام، يستكشف العلاقات الداخلية للعناصر الأساسية في اللغة، الأدب،

أو الحقول المختلفة للثقافة بشكل خاص، مما يجعلها على صلة وثيقة بالنقد الأدبي وعلم الإنسان، الذي يُعنى بدراسة الثقافات المختلفة. تتضمن دراسات البنيوية محاولات مستمرة لتركيب «شبكات بنيوية» أو بنى اجتماعية أو لغوية أو عقلية عليا، من خلال هذه الشبكات البنيوية يتم إنتاج ما يسمى «المعنى» meaning من خلال شخص معين أو نظام معين أو ثقافة معينة، يمكن اعتبار البنيوية كاختصاص أكاديمي أو مدرسة فلسفية بدأت حوالي 1958، وبلغت ذروتها في الستينيات والسبعينيات.

فالبنيوية طريقة وصفية في قراءة النص الأدبي تستند إلى خطوتين أساسيتين وهما: التفكيك والتركيب، كما أنها لا تهتم بالمضمون المباشر، بل تركز على شكل المضمون وعناصره وبناءه التي تشكل نسقية النص في اختلافاته وتآلفاته، ويعني هذا أن النص عبارة عن لعبة الاختلافات ونسق من العناصر البنيوية، التي تتفاعل فيما بينها وظيفياً داخل نظام ثابت من العلاقات والظواهر، التي تتطلب الرصد المحايث والتحليل السانكروني الواصف، من خلال الهدم والبناء، أو تفكيك النص الأدبي إلى تمفصلاته الشكلية وإعادة تركيبها، من أجل معرفة ميكانيزمات النص ومولداته البنيوية العميقة قصد فهم طريقة بناء النص الأدبي، ومن هنا يمكن القول: إن البنيوية منهجية ونشاط وقراءة وتصور فلسفي، يقصي الخارج والتاريخ والإنسان وكل ما هو مرجعي وواقعي، ويركز فقط على ما هو لغوي، ويستقرئ الدوال الداخلية للنص دون الانفتاح على الظروف السياقية الخارجية التي قد تكون قد أفرزت هذا النص من قريب أو من بعيد، ويعني هذا أن المنهجية البنيوية تتعارض مع المناهج الخارجية، كالمنهج النفسي، والمنهج الاجتماعي، والمنهج التاريخي، والمنهج البنيوي التكويني، الذي ينفذ على المرجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي، من خلال ثنائية الفهم والتفسير بقصد تحديد البنية الدالة والرؤية للعالم.

إن فقه فلسفة دوال أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو أفعال التعرفن والتوحيين، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع، وحمولاتها من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب للكائن الإنساني الذي غايته وصل المبدأ بالمنتهى، والظاهر بالباطن، والجزء بالكل، والمتغير بالثابت، والنسبي بالمطلق، وتقييد المتشابهة بالمحكم، والشاهد بالغيب،

والغيبي بالشاهد، والدنيوي بالديني، والأرضي بالسماوي، وتعقيل الكثرة بالوحدة، والوحدة بالكثرة، وتحكيم المادي بالروحي، والمعلن بالمسكوت عنه، وربط المجاز بالحقيقة، والقشر باللب، والصورة بالمعنى، والظل بالجسمي، والحكاية بالأصل، وتوثيق المحسوس بالمعقول، والمعقول بالمعروف والعرفان، والعرفان بالوحي، والوحي بالعقل الكلي، وتلحيم المُلْكِي بالملكوتي وبالعقل الكلي والنور الأول أو الروح الأول أو الصادر الأول. وهذا الأمر يقتضي فعلاً تجاوز النظر والعمل العادي والتعالّي إلى الصنع والإبداع والابتكار والإحسان والإتقان والوعي والإرادة لأفعال النظر والعمل وحسناتهما وسيئاتهما وثوابهما وعقابهما، والإنسان هو الكائن الوحيد الذي يستطيع معرفة ذاته والوعي بها والوعي بالوعي أيضاً، فضلاً عن قدرته في النظر إلى ذاته الجوانية من الخارج البراني، لذا يشاهدها مشاهدة عيانية وجودية من جميع اتجاهاتها وجهاتها وزواياها الممكنة سيرورتها ومعانيها وحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الحسية الملامسية والعقلية المجردة والملابسية العرفانية القلبية والاسترواحية الوحيانية الروحانية المتصلة بالعقل الكلي والصادر الأول والروح والنور المحمدي الخاتمي والأولي ﷺ، وهذا الأمر هو الذي دعانا إلى البحث في فقه فلسفة أفعال النظر والعمل في الكتاب السابق، وفقه فلسفة الحسنات والسيئات والثواب والعقاب في هذا الكتاب، لذا هناك بعض المشتركات والتداخلات والتخارجات بين ثيمات موضوعات الكتابين.

3.3 منظومة مفاهيم ومصطلحات تعريفية توضيحية لدوال فعل الحسنات والسيئات

والثواب والعقاب

هناك جملة من المفاهيم والمعاني والألفاظ ذات العلاقة البنيوية والبنائية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية كينونة فعل النظر والعمل وحمولاتها من الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، حيث إنَّ بنياتها غنية بالمفاهيم والمعاني الحقيقية والمجازية والصورية، والمادية والمعنوية، والأخلاقية والجمالية، والمعرفية والوجودية، وظاهرية وباطنية، وقشرية ولبية، ومقيدة ومطلقة، وجزئية وكلية، ومتغيرة وثابتة، ومعلنة ومسكوت عنها، وصريحة ومستترة مضمرة، وجسدية لحمية وروحانية وحيانية، وملكية وملكوتية... تخضع للمنطق

الثنائي الصارم والمنطق التشكيكي المتعدد المراتب والدرجات، وفقه فلسفة الحسنات والسيئات والثواب والعقاب يروم إلى تأسيس وتأصيل وتأثيل بنيات وبناءات وأنساق ودلالات واستدلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات كينونة الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، ليس تحديد وتعيين معانيها الجوهرية وخصائصها ومميزاتها الكلية فحسب والتي هي منوطة للعقل الاستدلالي المُلْكِي التجريدي، بل حفر حفرياتها الجينيولوجية الجذرية التأسيسية وتقرير إركيولوجيتها التاريخية التطورية والترسبية التراكمية، وتشريح أكولوجيتها النسقية العلائقية المحيطة بها جوانياً وبرانياً، وذلك من خلال العقل التلسكوبي والمايكروسكوبي والسترسكوبي «تلوميسكتروسكوبي» وفق المنظار العقلي الكلي الذي يكشف وهم وافتراءات وتلفيقات وظنون صغار وصغار فيروسات ذنوب وسيئات ورذائل وموبقات الكائن الإنساني، التي هي في منظور العقل الكلي والإنسان الكامل كبيرة وكبارة وكبارة، لذا عند تصحيح وتقويم وتصفية وتنقية عدسة الضمائر تبدو الكبائر والكبّارات من الذنوب والسيئات التي استصغرها واستحقرها. وتكشف لنا أنه مهما كانت أفعال الحسنات والفضائل والمحسنات والمستحبات والمكارم والمحامد الصادرة من الإنسان كبيرة وكبارة، إلا وهي في الواقع صغيرة وصغيرة من منظور العقل الكلي، مقارنة ومقاربة بما سخر الله للإنسان من نعم وآلاء وفضائل وعقول لا تُحصى ولا تُعدّ، وكذلك الثواب والأجر والفضل مهما بلغ في الصغر نهايته، واعتباره جدّ صغير وصغار من وجهة نظر الإنسان المحسن والفاضل، فهو كبير وكبّار في الحقيقة والحق عند الله، وإنّ العقاب والجزاء والعقاب والقصاص مهما كان صغيراً وصغاراً في عين المذنب والمسيء، فهو كبير وكبّار في الواقع والحقيقة والحق، هذا التصغير والتحقير والتذليل للذنوب والسيئات الصغيرة والصغيرة ناهيك عن الكبيرة والكبّارة، أو تكبير وتفخيم وتمجيد وتعظيم الحسنات والفضائل والمحسنات الصغيرة والصغيرة، لا يسدل الستار والاستتار عن حقيقتها الحقّة إلا فقه فلسفة كينونة الحسنات والسيئات والثواب والعقاب، ومن خلال منهاجية شمولية تكاملية تراتبية توحيدية ذات عدسات رؤيوية استكشافية واسترجاعية واستبصارية واستشرافية مركبة، بؤرة عدساتها العقل الكلي المنبسط سريانه في العقل الوحياني، والعقل العرفاني القلبي المعقلن والمشرّعن، والعقل العقلاني الاستدلالي المُلْكِي التجريدي، والعقل الحسي الملامسي، وذلك بغية ملامسة حقيقة ظواهرها وملابسة حقيقة أعماقها ومخاطبة

اللامفكر فيها والمسكوت عنها والمضمر والمكسوف والمستور، بغية استنطاقها لاستظهارها واستحضارها وجودياً ومعرفياً وقيماً وجمالياً، ورفعها إلى مقاماتها المتعالية الثاوية فيها الأسماء الحسنى والصفات العليا، أو الأسماء السيئة والباطلة والفاحشة والموبقة الإبلسية الشيطانية التي يتسافل وينحدر بها الكائن الإنسانى إلى الدرك الأسفل. وفيما يلي أهم هذه المفاهيم والمعاني المصطلحية وفق منظور فقه فلسفة المعرفة الإنسانية.

1.3.3 التعريف اللغوي والاصطلاحي لفعل الحسنات والسيئات

هناك عدة مفردات ومصطلحات أساسية وجوهرية تتعلق بثيمات فقه فلسفة موضوع بحثنا هنا، ومن أهمها: مفردة الفعل والعمل والصنع والحسنة والسيئة والثواب والعقاب، حيث لكل منها بنية تكوينية وتركيبية وتراكية، وبنية بنائية استدلالية دلالية، وحقيقة تداولية تواصلية، وطبيعة وظيفية مختلفة وغاية غائية متعالية أو متسافلة تنفرد وتتميز بها كل مفردة عن غيرها من جهة، وتتداخل وتتخارج وتتفاعل وتفاعلاً ديكالكتيكاً إلهياً من جهة ثانية، ولها مضاعفات متعاضمة ومتناقضة من جهة ثالثة، ولها تأثيرات مادية ومعنوية وجودية في مجرى الحياة ومجرى العالم والكون والوجود بشكل عام من جهة رابعة، ولها حمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية بمستوياتها الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية، وبمكوناتها الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... إلخ من جهة خامسة، ولها ظواهرها وبواطنها، ونسبانياتها ومطلقاتها، وجزئياتها وكلياتها، ومعلناتها والمسكوت عنها، ومتشابهاتها ومحكماتها، ودنيويتها ودينيّتها، ومادياتها وروحانياتها من جهة سادسة، ولها أنساقها المنغلقة والمفتوحة تنظم مكوناتها وعناصرها الذاتية من جانب، وتنسق وتنظم علاقاتها البيئية البنيوية والبنائية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية بين مفرداتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية لها داخل نسقها الخاص، وأنساق المفردات المرادفة والمضادة، سواء البعيدة والمماسمة أم القريبة والمحاقلة لها، وداخل النسق العام للحياة، وضمن مجرى العالم والكون وفي مجرى المجاري «ميتا مجرى» الوجود، فضلاً عن ذلك لها فلسفة ومنطق ثنائى صارم ومتشكك تراتبى تدريجي من جهة، ولها باراديم «إبدال» ونموذج ومنهاجية ومنهج ومنهاج من جهة ثانية، لذا في هذا الفصل التمهيدي نشرع أولاً

في تبيان المعنى اللغوي والاصطلاحي الإبتيمولوجي المعرفية والأنطولوجي الوجودي والأكسيولوجي القيمي الأخلاقي والاستطقي الجمالي الفني لبعض مفردات فقه فلسفة الحسنات والسيئات، منها معنى الفعل والعمل والصنع والحسنة والسيئة والثواب والعقاب، وذلك بشكل موجز ومختصر على النحو التالي:

3.3.2 معنى الفعل

فعل أخو فضل وفعم، وقعا بمعنى فتت، ومقلوب فلع بمعنى شق، وهو من معنى التأثير، فالفعل فيه فضل على حال الانفعال، وفعلت الشيء فانفعل، فهناك فاعل يفعل ومنفعل ينفعل دون اشتراط أن يكون ذلك الانفعال على كيفية معينة، بل إن معنى الفعل يتحقق حتى دون ظهور المنفعل وهو المقصود بقولهم: «والفعل كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد». وهو في كلا الحالين من معنى التأثير، ولما كان التنفيذ تأثيراً، فقد جاز إلى معنى التنفيذ، ومنه انتقال ما بالقوة إلى الفعل، وهو عمل غير مشعور به من قبل الفاعل مباشرة، وينطبق عليه قول أبي هلال العسكري: «إن الفعل عبارة عما وجد في حال كان قبلها مقدوراً». إلا أن فعل العاقل يتجاوز هذا إلى تنفيذ عمل مشعور به، أي: عمل بمعنى عمل مقلوب علم. ومنه إطلاق كلمة الفعلة⁴ صفة غالبية على عملة الطين والحضر ونحوهما؛ لأنهم يفعلون». أي: أنهم ينفذون عملاً؛ وذلك لأن في العمل معنى الصورة: «يقال: فلان يعمل الطين جرة، ولا يقال: يفعل ذلك». وعليه، يقال لمن يخرج معنى التنفيذ منه، لما فيه معنى الإبداع: إنه مفتعل، وشعر مفتعل إذا ابتدعه قائله، ولم يحذه على مثال لتقدمه من قبله، و«عذبني وجع أسهرني، فجاء بالمفتعل، إذا عانى منه ألماً لم يعهد مثله فيما مضى له»⁽¹⁾ وعليه، فالفعل يكون للعاقل وغير العاقل، وهو من معنى التأثير أو من معنى التنفيذ. وهو في الحال الأولى قد يكون فعل صورة، وفي الحال الثانية قد يكون خروج صورة من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، كما قد يكون تنفيذ عمل، بحيث يمكن أن نقول: لقد فعلت حسناً أن عملت من الطين جرة، وهو مكان الصعوبة في التصريق بينه وبين العمل. والمقصود هنا هو فعل العاقل؛ لأن فعل غير العاقل لا يرتب مسؤولية على فاعله⁽²⁾.

(1) المحكم، ج: 11، ص: 127.

(2) اللسان، ج: 11، ص: 475.

3.3.3 التعريف الفلسفي والمنطقي للفعل

في علم المنطق يقسم العلم الحسولي إلى تصور وتصديق، وكل منهما ينقسم إلى بديهي (ضروري) ونظري (كسبي)، وقد وقع الخلاف بين المناطق فيما إذا كان هنالك تصورات نظرية أم أن التصورات كلها بديهية، وعلى كل حال فإن التصور البديهي هو ما لا يتوقف تصوره على توسط تصور آخر، مثل مفهوم الوجود، ومن التصورات البديهية التي لا تحتاج إلى تعريف هو تصور «الفعل» كما يذهب إلى ذلك الشيخ المطهري (ره) في كتابه حول العدل الإلهي، نعم، قد عرّف بعض المتكلمين الفعل بتعريفات لا تخلو عن إشكال كالدور مثلاً، ومن هذه التعريفات ما يلي:

1- عرّف أبو الحسين الفعل بأنه (ما حدث عن قادر)، وقيل في تعريف القادر: إنه (من يصح أن يفعل وأن لا يفعل)، وبالتالي عرّف الفعل وأخذت فيه القدرة، وعُرِّفت القدرة وأخذت فيها الفعل، فالإشكال الأول على هذا التعريف أنه يلزم منه الدور، والإشكال الثاني أن هذا التعريف تعريف بالأخص؛ لأنّ الفعل أعم من الصادر عن قادر أو غير قادر، فهو يشمل الإرادي والطبيعي والقسري وسيأتي معناها قريباً.

2- وعرّف بعض المتكلمين الفعل بأنه (حصول وجود للشيء من شيء آخر بعدما لم يكن)، وبما أن من جاء بالتعريف يتبع منهج المتكلمين نلاحظ إشارته إلى انتقاله للشيء من العدم إلى الوجود، بناءً على رأيهم بأن الشيء لكي يكون حادثاً لا بُدَّ أن يكون مسبقاً بعدم زمني، وبشكل عليهم الفلاسفة بما لو كان فعل الله تعالى أزلياً أبدياً، أفلا يكون هذا فعل الله تعالى؟ ومنشأ إشكال الفلاسفة على التعريف هو عدم توافقتهم مع المتكلمين في الإيمان بالحدوث الزمني للفيض.

3- عرف بعض الحكماء الفعل بأنه (حصول وجود بعد العدم عن سبب ما) وقالوا: إنّ العدم هنا أعم من أن يكون زمانياً أو غير زمني.

وقيل: إنّ الفعل على قسمين، القسم الأول هو ما لا يتصف بوصف زائد، من حسن أو قبح، كحركة النائم أو الساهي، والقسم الثاني هو ما يتصف بوصف زائد، من حسن أو قبح، كالعدل الذي يتصف بالحسن، أو كالظلم الذي يتصف بالقبح، والفعل الحسن هو

(ما لا يتعلق بفعله ذم)، والمراد بالذم هنا العقاب، وهو يشمل الأحكام الأربعة (الواجب، المستحب، المكروه، المباح)، وهكذا يتبين أنَّ الفعل الحسن إمَّا أن (1) لا يتعلق به وصف زائد على حسنه، وهو المباح. (2) أو أن يكون له وصف زائد: (أ) يستحق المدح بفعله والذم بتركه عند العقلاء، وهو الواجب. (ب) أو يستحق المدح بفعله، ولا يتعلق بتركه ذم، وهو المندوب (المستحب). أو (ج) يستحق المدح بتركه، ولا يتعلق بفعله ذم، وهو المكروه.

3.3.4 معنى العمل

العمل مقلوب علم، وأخو أمل وعمد وعم وعقل وشمل وجمل وعمر، وفيه معاني التقصد والأمل والعقل والحدق والإشراف والعمومية. والعمل: هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله ومملكة وعمله.⁽¹⁾ وفي التولي معنى القيادة، وبالتالي الخطة، فالعامل بهذا المعنى مدير إعمال، وهو معنى العامل، الوالي. والعمل: المهنة والفعل⁽²⁾ ولم يقل: أو الفعل، للتمييز بينهما؛ وذلك لأنَّ العمل لا يكون إلا للعاقل، فهو إرادي، فيه معنيا الخطة والتدبير، وهو للنفس أو للغير، إلا أنَّ العرب قد استعملوا كلمة الاعتماد للدلالة على العمل للنفس: وقيل: العمل لغيره والاعتماد لنفسه⁽³⁾، وفي الاعتماد معنيا السرعة والنشاط، وعلى ذلك قول الأعشى:

يسعى بها ذو زجاجات له نطفٌ مقلّصُ أسفل السربالِ معتمِلُ

وهذا ما يقرب الاعتماد من الكدح، وهو: «عمل الإنسان لنفسه من خير وشر». فيميز العمل عن الفعل هو أنه يتم بموجب خطة معلومة من قبل العامل، يؤدي العمل بموجبها إلى صورة. أما إعمال الشيء واستعماله فهما العمل به، ويكونان للذهن والآلة واللسان،⁽⁴⁾ «وأعمل فلان ذهنه في كذا وكذا، إذا دبره بفهمه، وأعمل رأية وآلته ولسانه واستعمله»: عمل ربه.⁽⁵⁾

(1) ميشال إسحق، المعاني الفلسفية في لسان العرب / منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 984، ص: 300.

(2) اللسان، ج: 11، ص: 474.

(3) اللسان، ج: 8، ص: 208.

(4) تهذيب اللغة، ج: 2، ص: 8.

(5) اللسان، ج: 8، ص: 211.

ففي التعبير القرآني هناك مشتركات بينها من حيث التأثير في الشيء، فالفعل هو التأثير في الشيء من جهة مؤثّر، والعمل إيجاد الأثر في الشيء، كأنّ يقال: فلان يعمل الطين خرفاً، ويعمل الخوص زنبيلاً، والأديم سقاءً، ولا يقال يفعل ذلك؛ لأنّ المراد من ذلك الشيء هو إيجادها، والصنع تأثير في شيء ما على جهة الإتقان، لذا يقول النبي الأكرم ﷺ: «إنّ الله تعالى يحبّ إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»، ويقال أيضاً: (سيف صنيع إذا جود عمله).

وقيل: إنّ العمل أيضاً يعم كل معنى صادر عن ذات، وحدّ الفعل أنه كيفية صادرة عن ذات، والانفعال كيفية واردة على ذات. فالفعل يقال على التحقيق على هذا المعنى، وهو الذي يقال: إنه مقولة من المقولات العشر. ويقال: على العموم، أي: على أي معنى صدر عن ذات. وقال الراغب الإصفهاني: «العَمَلُ: كلُّ فعل يكون من الحيوان بقصد، فهو أخصّ من الفعل؛ لأنّ الفعل قد ينسب إلى الحيوانات التي يقع منها فعل بغير قصد، وقد ينسب إلى الجمادات، والعَمَلُ قلماً ينسب إلى ذلك، ولم يستعمل العَمَلُ في الحيوانات إلا في قولهم: «البقر العَوَامِلُ»⁽¹⁾. وقيل: إنّ الفرق بين الفعل والعمل هو العموم والخصوص؛ فالفعل ينسب للعاقل وغيره، والعمل قلماً ينسب لغير العاقل، فإنّ الفرق بين الفعل والعمل هو أن الفعل عام والعمل خاص، والصنع أخصّ منهما؛ فالفعل ينسب إلى العاقل وإلى غيره، وربما ينسب إلى الجمادات، وأما العمل فقلماً ينسب إلى غير العاقل؛ وسمع منه البقر العامل، والعملة للناقة السريعة أو العاملة اشتق لها اسمها من العمل. ومنهم من قال: العمل أشرف من الفعل، فلا يطلق العمل إلا على ما فيه شرف ورفعة، بخلاف الفعل، فإنّ مقلوب (عمل) لعم، ومعناه ظهر وأشرف وهذا فيه نظر، فإنّ عمل السيئات يسمى أعمالاً كما قال تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾⁽³⁾. ولو قيل عكس هذا لكان متوجهاً، فإنّ الله تعالى أنما يضيف إلى نفسه الفعل كقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾⁽⁵⁾،

(1) الراغب الإصفهاني في «المفردات في غريب القرآن» (ص: 587)

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 123.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة غافر، الآية: 40.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة إبراهيم، الآية: 45.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة الفيل، الآية: 1.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾⁽¹⁾، وإنما أضاف العمل إلى يديه كما قال تعالى: ﴿أَوْلَتْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾⁽²⁾، وليس المراد هنا الصفة الذاتية - بغير إشكال - وإلا استوى خلق الأنعام وخلق آدم ﷺ، واشتق سبحانه لنفسه أسماء من الفعل دون العمل قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾⁽³⁾.

3.3.5 معنى الصنع

صنع أخو صاع وصنف ومنع، ومقلوب نصع، «وصنعه يصنعه صنعا... عمله»، وقوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يدل على أن الصنع عمل متقن. وفي ذلك يقول أبو هلال العسكري: «أن الصنع ترتيب العمل وأحكامه»⁽⁴⁾، وهو من معنى أية صنّف ومقلوبة نصع، ورجل صنيع اليدين وصنع اليدين، بكسر الصاد، «أي: صانع حاذق»، وامرأة صناع اليد، أي: حاذقة ماهرة بعمل اليدين⁽⁵⁾. فأضيف إلى ما سبق الحذق والمهارة سببين للإتقان. ومنه رجل صنع اللسان، ولسان صنع، «يقال ذلك للشاعر ولكل بين» وصنعتة الفرس: حسن القيام عليه⁽⁶⁾. ويقال «صنع فرسه بالتخفيف، وصنع جاريته، بالتشديد؛ لأنّ تصنيع الجارية لا يكون إلا بأشياء كثيرة وعلاج». والمصانعة بمعنى المداراة والملاينة والمداهنة منه، وكذلك صانعه بمعنى خادعه؛ لأنّ فيه معنى الحذق والمهارة، وكذلك المصانعة بمعنى المرافقة؛ لأنّ هذه الأخيرة تقتضي المصانعة. ولمن تعرف المصانعة بالمصادقة؛ لأنّ هذه من الصدق، أي: من معنى الاستقامة، بينما في المصانعة معنى الحيلة، والمرافقة لا تستبعد ذلك. والمصانعة بمعنى الرشوة من ذلك أيضاً، وكذلك الاصطناع بمعنى العطية والكرامة والإحسان⁽⁷⁾. والتصنيع هو المبالغة في الإتقان» والتصنع: تكلف الصلاح وليس به» والتصنع: تكلف حسن السمات وإظهاره والباطن مدخول فالصنع عمل متقن.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحج، الآية: 18.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة يس، الآية: 71.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة هود، الآية: 107.

(4) الفروق في اللغة، ص: 128.

(5) المحكم، ج: 1، ص: 275.

(6) اللسان، ج: 8، ص: 211.

(7) اللسان، ج: 8، ص: 209.

إِنَّ بِنْيَةَ وَبِنَاءَاتِ دَلَالَاتٍ وَاسْتِدْلَالَاتٍ وَتَدَاوِلَاتٍ وَظَائِفٍ وَغَايَاتِ الصَّنْعِ تَتَمَيِّزُ عَنِ بِنْيَةِ الْفِعْلِ وَالْعَمَلِ، حَيْثُ الصَّنْعُ هُوَ أَحْصَى مِنَ الْفِعْلِ، مِنْ حَيْثُ كَوْنَ الْفِعْلِ يَأْتِي فِي الْحَيَوَانَاتِ وَالْجَمَادَاتِ، وَلَا يَأْتِي الصَّنْعُ إِلَّا فِي الْعَاقِلِ؛ وَيَتَجَاوِزُ وَيَتَعَدَّى بِنْيَةَ وَبِنَاءَ وَدَلَالَةَ وَوُضُوفَةَ وَغَايَةَ الْعَمَلِ، إِذْ فَعْلُهُ وَإِعْمَالُهُ يَتَطَلَّبُ إِتْقَانَ الْعَمَلِ وَإِحْكَامَهُ وَإِبْدَاعَ وَإِخْتِرَاعَ وَإِنْشَاءَ وَإِجَادَ وَإِحْيَاءَ وَإِحْسَانَ مِنْ جِهَةٍ، وَيَتَطَلَّبُ أَيْضاً عَقْلَانِيَةً مَتَعَالِيَةً تَقْنَوِيَّةً وَمَعْنَوِيَّةً وَمَعْرِفِيَّةً وَوُجُودِيَّةً وَقِيَمِيَّةً أَخْلَاقِيَّةً وَجَمَالِيَّةً فَنِيَّةً، تَسْتَلْهِمُ مِنَ الْعَقْلِ الْعَرَفَانِيِّ الْجَمَالِيِّ وَالْوَحْيَانِيِّ الْمَتَعَالِيِّ الْمَتَّصِلِ بِالْعَقْلِ الْكَلْبِيِّ أَوْ الصَّادِرِ الْأَوَّلِ أَوْ النُّورِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا مِمَّا يَئْتِي وَجُودُهُ فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ إِذْهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾⁽¹⁾، فَاقْتَرَنَ «الْإِتْقَانُ» بِالصَّنْعِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ إِطْلَاعَهُ عَلَى الْخَلْقِ غَايِرِ اللَّفْظِ بِمَا يَتَّفِقُ وَحَالَهُمْ، فَجَاءَ بِلَفْظِ «يَفْعَلُونَ»؛ إِذْ تَصَرَّفَهُمْ فِي الْحَيَاةِ وَتَقَلُّبَهُمْ فِي كَسْبِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ لَا يَدُلُّ عَلَى إِتْقَانٍ أَوْ إِحْكَامٍ. وَيَتَجَلَّى الْفَرْقُ - أَيْضاً - بَيْنَ الصَّنْعِ وَالْعَمَلِ فِي السِّيَاقِ الْقُرْآنِيِّ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَرَى كَثِيرًا مِمَّنْ يُدْعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽²⁾

لِذَا قِيلَ: إِنَّ الصَّنْعَ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ أَحْصَى مِنَ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ جَاءَ مَعَ الْعَامَّةِ وَأَكْلَهُمُ السُّحْتِ، وَالصَّنْعُ جَاءَ مَعَ الْخَاصَّةِ مِنْ عِلْمَاتِهِمْ وَعَدَمِ نَهْيِهِمُ الْعَامَّةَ عَنِ أَكْلِ السُّحْتِ، وَالْمَقْرَرُ فِي اللَّغَةِ «وَالِاسْتِعْمَالُ أَنَّ الْفِعْلَ مَا صَدَرَ عَنِ الْحَيَوَانَاتِ مُطْلَقاً، فَإِنْ كَانَ عَنِ الْقَصْدِ سَمِيَ عَمَلًا، ثُمَّ إِنْ حَصَلَ بِمَزَاوِلَةٍ وَتَكَرَّرَ حَتَّى رَسَخَ وَصَارَ مَلَكَةً سَمِيَ صَنَعًا... فَلِذَا كَانَ الصَّنْعُ أَبْلَغَ؛ لِاقْتِضَائِهِ الرِّسْوَخَ؛ وَلِذَا يُقَالُ لِلْحَاقِذِ صَانِعٍ، وَلِلثَّوْبِ الْجَيِّدِ النَّسِيحِ صَنِيْعٌ»؛ وَلِأَجْلِ ذَلِكَ ذَمَّ بِالصَّنْعِ خَوَاصَهُمْ؛ إِذْ تَرَكَهُمُ النَّهْيُ أَقْبَحَ مِنْ مَوَاقِعَةِ الْمَعْصِيَةِ، مِنْ حَيْثُ إِنْ تَرَكَ النَّهْيُ أَقْبَحَ مِنَ الْإِرْتِكَابِ؛ إِذْ الْمَرْتَكَبُ لَهُ فِي الْمَعْصِيَةِ لَذَّةٌ وَقَضَاءٌ وَطَرٌّ، بِخِلَافِ الْمَقْرَرِ لَهُ، فَكَانَ جَدِيداً بِأَبْلَغِ ذَمِّ، فَضْلاً عَنِ أَنَّ الْعَالَمَ يَتْرَكَ الشَّيْءَ وَهُوَ عَارِفٌ بِهِ مُحِيطٌ بِمَعْرِفَتِهِ وَإِدْرَاكِهِ، أَمَّا الْعَوَامُ فَقَدْ يَسْعَوْنَ إِلَى عَمَلِ شَيْءٍ دُونَ إِدْرَاكِ عَاقِبَتِهِ، فَاخْتَصَّ الصَّنْعُ بِمَنْ يَصْدُرُ الْفِعْلُ عَنْهُمْ بِدِرَايَةٍ وَإِحْكَامٍ، وَتَعَلَّقَ الْعَمَلُ بِمَنْ

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة النمل، الآية: 88.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 62.

يقصد الفعل، لكن دون بعد في النظر، ومثله قوله تعالى: ﴿وَحَاطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَدَّلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽¹⁾.

فقيل: إن اقتران الحبوط بالصنع، والباطل بالعمل، هو من حيث كون الحبوط أدق من الباطل؛ إذ الحبوط يأتي في الآخرة على الأعمال التي يظن أصحابها الإخلاص فيها، كأن يخالطها الرياء وغيره وهم: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾⁽²⁾، أما البطلان فيأتي على الأعمال الظاهرة الفساد، من حيث كون الباطل ضد الحق، فكان في نسج الحبوط مع زوال الصنع لدقتها، في حين نسج البطلان مع العمل لظهور القصد منهما في ابتداء العمل.

وفي الصنع تفكير وإبداع وابتكار، وبناء وانبناء، وهندسة ومعمار، وفن وإبداع، ولطافة وجمال، لذا يحتاج إلى ذهنية وقادة متميزة متعقلة ومتعرفنة ومتوخينة، تمكنها من الاتصال بالعقل الكلي العرفاني الجمالي والوحياني المتعالي. وبهذا الصدد نجد الله سبحانه وتعالى يخاطب النبي نوحاً عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِضُونَ﴾⁽³⁾، فنوح صنع الفلك وأوجدها حيث لم توجد قبلاً، فأبدعها وابتكرها بوحى الله وتعليمه، وكان صنعاً حسناً، وهو الذي كان يعلم الله وأمر منه سبحانه، وكانت بدعة مضحكة بالنسبة لقومه، يسخرون منها ومن نوح كلما مروا عليه، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾⁽⁴⁾. فالعمل السيئ يبتدئه وبيدعه الضال ويصنعه، ثم يزينه شياطين الإنس والجن والنفس الأمارة بالسوء، فيراه على غير ما هو على حقيقته معتقداً بصحته، فكان هذا الصنيع والابتداع ضلالاً وانحرافاً عن الحق إلى الباطل، ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾⁽⁵⁾.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة هود، الآية: 16.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الكهف، الآية: 104.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة المؤمنون، الآية: 27.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنبياء، الآية: 80.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة فاطر، الآية: 8.

3.4 تعريف ماهية الذنب والحسنة

الذنب اسم مصدر⁽¹⁾ بمعنى الجُرم، ويرى صاحب المفردات أنّ «الذنب» أصله من الأخذ بذنب الشيء، أي: ذيله، ويُستعمل في كل فعل يستوحم عقباها؛ ولهذا يُسمى الذنب تبعاً اعتبار لما يحصل من عاقبته.⁽²⁾ وفقهياً يعرف الذنب بمخالفة أوامر وأحكام الله المحرمة والمذمومة. ولكن سوف نتجاوز التعريفات الفقهية لمفهوم الذنب والمعصية أو الثواب والحسنة، حيث تعرفهما بمعصية أو طاعة أحكام الله تعالى وشرعه. وتبنى المفهوم الإبيستيمولوجي المعرفي والأنطولوجي الوجودي والأكسيولوجي القيمي الأخلاقي والاستطقي الجمالي الفني الاستخلافي التكاملي التوحيدي، وذلك من خلال ربط ماهية وجوهر مفهوم الذنب والحسنة بوظيفته التبليغية والانبنائية المرتبطة ببنية غاية غايات الإنسان العليا التي يسعى إلى تحقيقها.

وقبل أن نشرع في تحديد التعريف الذي سنوظفه في بحثنا، نرى من الجدير الإشارة إلى التعريف الفقهي، وذلك على النحو التالي:

3.4.1 تعريف الذنب والعذاب من وجهة نظر الفقه

الذنب عبارة عن مخالفة القوانين الإلهية، واتباع الأهواء والرغبات التي تلح عليها النفس، من دون رادع أو مانع. وفي الشريعة الإسلامية، هو ارتكاب فعلٍ منهي عنه، أو ترك فعلٍ مأمور به، في حين تعرف الحسنة على أساس موافقة القوانين الإلهية، واتباع إرشادات وأوامر العقل والشريعة، التي تلح عليها الفطرة الإنسانية المغروزة والمفصلة في الشريعة الإسلامية، هو عدم ارتكاب فعلٍ منهي عنه، أو إتيان فعلٍ مأمور. هذا هو التعريف الفقهي للذنب والحسنة.

(1) المصدر: أصل الكلمة التي تصدر عنه الأفعال وتفسيره، وعند علماء اللغة: صيغة اسمية تدل على الحدث. مصدر قام مقام المصدر الحقيقي بفعله وعمله، وخالفه في بعض حروفه، وهو اسم المصدر، مثل السلام اسم مصدر، والتسليم مصدر، أو الصوم مصدر يتضمن الحدث والفاعل وفعله، والصيام اسم مصدر يضمن الحدث دون الفاعل، ويتجرد من الفاعل لتتسع رقعته إلى ما وراء الفعل والحدث، وأن كان المصدر الصوم مقدمة لاسم المصدر الصيام، ويتجاوز من صيام البدن إلى صيام النفس والعين والسمع والذوق واللمس والشم، ويتجاوز ذلك أيضاً إلى صيام الخيال والوهم، فمثلاً الاستئجار الذي هو مصدر يدل على الحدث، بينما الإجارة اسم مصدر لا يدل على الحدث، أي: مجردة.

(2) الراغب الإصفهاني، المفردات، ص: 181.

تعريف العذاب

المعاجم اللغوية تُعرف العذاب بالألم والبأس والوجع والشقاء والنكال، وأضداده بالسلامة والراحة والرضا والصحة والسرور والفرح والغبطة، وكذلك بالأمان والأمن والاطمئنان، وجمعه عذابات أو أعدوية. وهناك تمييز بين العذاب المادي الجسدي واللحمي البدني والعذاب النفسي والروحي والضميري والفطري والأخلاقي، وهو أشد قوة، وأكثر ألماً ووجعاً ونكداً وأسى وأثيماً.

ومفردة العذاب أصلها من العذب وهو المنع، فسمي العذاب عذاباً، لمنعه المُعاقب من عوده مرة ثانية إلى مثل جرمه من جهة المذنب ذاته ومن جهة الغير لمثل هذا الفعل⁽¹⁾، والعذاب اسم مصدر وضع موضع التعذيب الذي هو حدث العذاب، وهو في معاجم اللغة العقاب الذي يناله الكائن الإنساني يمتح من عمله السيئ أو الشرير، الذي يمنعه عن كل ما يتمناه من الخير، ثم اتسعت بنية ودلالة الكلمة إلى تضمين كل ألم فادح يسمى عذاباً⁽²⁾، وإن لم يكن نكالاً يرتدع به الجاني عن المعاودة للذنب والمعصية⁽³⁾.

3.4.2 تعريف الذنب والعذاب من منظور عدستهما الكونية الاستخلافية ومرئياته

الإبستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية

تأسيساً على مبدئية غاية الإنسان المتمثلة في حركة تكاملية ارتقائية لنطفته ونواته الأولى، التي تشكلت في رحم الأم «الطبيعة» بعد ما نضج عز وجل من روحه المقدسة فيها، وانتقال كينونتها الوجودية والمعرفية عبر مراحل نمو أطوارها، وطبي منازلها، وارتقاء تكاملها المعرفي والوجودي لترجع إلى نقطة البدء من خلال التوسل والاتصال ببارئها، هذا الرجوع والاتصال والوصول يستوجب حركة غائية قصدية، ووعياً دقيقاً وشاملاً،

(1) الزبيدي، تاج العروس: مادة: عذب.

(2) يلاحظ أن معظم الآيات القرآنية الواردة في شأن العذاب تشير إلى العذاب الحقيقي الوجودي الأخروي، الذي هو من صنع فعل ونظر وقول وصمت وعمل الإنسان وما تكسبه يده في الدنيا. والعذاب الدنيوي هو في الحقيقة تشبيه وإشارة وإيقاظ إلى العذاب الأخروي بشكل عام، حيث إن العذاب الدنيوي لا يلغي العذاب الأخروي إلا بالتوبة النصوح والاستغفار؛ لكونه أنطولوجياً وجودياً نفس الفعل والعمل السيئ والشرير والقبیح والمحرم يتجسد نوعاً من العذاب الأخروي متساقفاً مع طبيعة الفعل والعمل الدنيوي.

(3) انظر الفخر الرازي، التفسير الكبير: 60/2.

وإدراكاً ثاقباً، وإيماناً عميقاً، وعملاً صالحاً، ونمواً وتكاملاً مادياً وعقلياً، وارتقاءً قلبياً، وسمواً وجودياً في أفق زمني ومكاني محدد، وعبر طرق شتى، وسبل متعددة في غاية الدقة والحدة، وطريق أو صراط واحد مستقيم تستوي عليه السبل المتعددة، تعتريه جملة من الصعوبات والعقبات والمنحنيات والانحدارات الصاعدة والهابطة، وتقف أمامه عدة حواجز سميكة وموانع مرتفعة، يستلزم من الإنسان طي مسافاتها، وتجاوز منحنياتها وتخطي صعوباتها والتخارج من وحلها، بسلامة وأمان مادي ومعنوي وقلبي وروحي وعقلي، حتى يصل إلى مبدأ حركته الأولى ومنتهى مبتغياته، المتمثلة في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾⁽¹⁾. وكل شيء أو عقبة أو حاجز أو مانع مادي أو معنوي يقف حجر عثرة أمام حركة الإنسان الجوهرية المنطلقة من القوة إلى الفعل، ليعيق انسياب حركته التكاملية ومسيرته الارتقائية نحو أهدافه الكلية وغاية غاياته المتعالية، أي: إمكانية وصول الكائن إلى كمالاته الممكنة بغية الرجوع والاتصال والوصل والوصال بخالقه وبارئه، هو ذنب ومعصية وإثم، حسب السلم التكاملي التراتبي للوجود المعرفي والأنطولوجي للإنسان، وذلك تبعاً لمدى قربه وبعده الروحي والقلبي أو المعنوي الوجودي من منتهى غاياته التي من أجلها خلق ولأهدافها يطوي أدوار حياته الدنيوية والبرزخية المعرفية والوجودية.

إذن كل فعل أو قول قصدي يقف حجر عثرة ويعيق حركة الإنسان باتجاه غاياته وأهدافه التكاملية والتقاربية الفطرية إلى خالقه وبارئه، فهو ذنب ومعصية وإثم وانحراف عن بؤرة مبتغاه، والعكس صحيح⁽²⁾، بحيث كل فعل أو قول قصدي يشكل إسهماً وتسهيلاً وتيسيراً لحركة الإنسان الجوهرية باستخراج واستنبات كل تلك الفضائل والمعارف والفيوضات والآلاء والحقائق الربانية المغرورة في بنية فطرته وكينونته الإنسانية والملكوية «بالنفخ الإلهي» بلغة القرآن أو «بالقوة» بلغة الفلاسفة إلى الفعل والوجود بالعمل الصالح

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 156.

(2) هنا لا علاقة بهذا المفهوم مع الذنوب والمعاصي والسيئات أو الحسنات والفضائل والمحسنات التي يعاقب أو يكافأ العامل من ثواب وجزاء فقهي الذي يصنف الأفعال أو الأعمال حسب الصناعات الخمسة: واجب ومستحب يثاب عليه الفرد، وحرام يعاقب عليه الفرد، ومكروه قد يعاقب عليه وقد لا يعاقب، وأعمال مباحة قد يثاب عليها أو يعاقب حسب نية الفرد ومرتبته التكاملية الوجودية وظروف الزمكانية.

«بلغة الفقه والأخلاق والحكمة العملية» بأبعاده الفردية والمجتمعية والتاريخية والكونية، في شتى مناحي الحياة ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والأخلاقية والقانونية و... إلخ، لتشكل حقيقة ذلك الجسر والمعبر القويم الصلب بلغة «العلم» أو ذلك الصراط المستقيم بمصطلح «القرآن»، الذي يمكنه من السير والعبور بسلامة وأمان وسرعة، قاطعاً جميع العوالم الممكنة، سواء الدنيوية أم البرزخية ليستقر ويستوطن في بيته وقصره وعالمه الأخرى، الذي بناه وشيّد معالمه في الدنيا بما كسبت يده من حسنات أو سيئات، مستخدماً عناصر أولية فطرية مغروسة بالقوة في بنية كينونته من جهة، وموظفاً كل ما سخر له من الله عزّ وجلّ في الكون، ليحقق أقصى وأبلغ أهدافه وغاياته الكامنة في فطرته، والتي تقربه إلى ربّ الأرباب ومطلق المطلقات والمثل الأعلى حتى قاب قوسين أو أدنى، أو إلى الدرك الأسفل من نار جهنم.

إذن هذه هي كينونة العمل أو القول المعرفي والوجودي، أو ما نطلق عليه دالة فعل النظر والعمل التي نسعى إلى تحضير حضرياتها الأركيولوجية، وتنقيح بنيتها التأسيسية الجينيولوجية، واستكشاف طبقات تركيباتها الجيولوجية المترابطة، واستخراج مكوناتها الأكسيولوجية الأخلاقية، واستظهار معالمها والإستطبيقية الجمالية، وتعرية وجوهاً وصورتها الكمسولوجية الكونية البرزخية والأخرى لها، بغية التعرف على حقيقتها ووظائفها، وعلائقها وارتباطاتها، ومكوناتها وعناصرها، وآليات واستراتيجيات ديمومة حركتها الدينامية التكوثرية في حياة الإنسان والمجتمع والتاريخ.

وعليه، فإنّ القراءة السطحية الاختزالية التجزئية لكينونة الذنب والحسنة من جهة، وغياب أو قصور عدساتها الرئوية التكاملية التوحيدية أو الشمولية الاستخلافية من جهة ثانية، فضلاً عن المنهجية التجزئية أو المناهجية غير منضبطة الحدود ومتعينة الأبعاد والغايات، تشكل أهم المسببات الأولية والأساسية لما ينتج من خلط واضطراب حقيقي لماهية الذنب والحسنة، أو لما يحدث من تشويه لخرائط وخطاطات جغرافيتهما المعرفية والوجودية من جهة ثالثة، الأمر الذي أدى إلى الكيفية الحاضرة في التعامل التنظيري والعملية معهما، دون إمعان النظر والتأمل في الأبعاد والأعماق الحقيقية الأركيولوجية والجينيولوجية والأكسيولوجية والكوزمولوجية والإستطبيقية الظاهرة والباطنة أو المرئية

والمضمرة لهما. ولا بُدَّ من تجاوز القراءة العفوية والنظرة السريعة أو التعامل الساذج مع كينونة الذنب والحسنة أو الحسنة والسيئة ورافدهما المختلفة وتعدي ذلك، ما علينا إلا أن نستبدلها بقراءة واعية ومدركة لماهيتهما ومستوياتهما الدلالية والتأويلية، واستشراق تعالقاتهما وتفاعلاتهما الكائنة والممكنة في جميع مجالاتهما وعوالمهما الممكنة، وذلك في سياق نسق ومنظومة تتموضع مفاهيمهما المعرفية والوجودية وفق سلم تدريجي تراتبي، وتبعاً لشبكاتهما الترابطية والتواصلية المتداخلة والمتفاعلة في صورتها المرئية واللامرئية داخل نسق علاقات شبيهة بالعلاقات الترابطية والتداخلية والتخارجية في شبكة بيت العنكبوت، وذلك على غرار ما يطرح في علم اللسانيات الحديث من مفهوم (النص المترابط) «Hypertext»، وذلك لكي تتضح صورة ماهيتهما ووظائفهما الحقيقية أمامنا، حيث إن كينونة الحسنة أو الذنب أو الثواب والعقاب هي نص أو كينونة مترابطة ومتعلقة لها حياة دينامية متفاعلة وديمومة مستمرة، ولها بؤرته عميقة وواسعة تستجمع جميع الذنوب أو الحسنات المتحاولة معها، وجماع لكل تجلياتها القولية والفعلية التكوثرية والتكاثرية التي أنتجها فعل النظر والعمل والقول الإنساني بحسناته وسيئاته في سياقاته التاريخية، وكل من وظف واستثمر إمكاناته وإكراهاته ومرغماته في تواليات أحقابها المختلفة.

إذن علينا بادئ ذي بدء، معالجة إشكاليات عدساتنا الرئوية ومعاينة قصور المنهاجية الاستقصائية وضمور القراءة النصية لنص الذنب والحسنة أو كينوناتهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وأن نبتعد عن العمليات الانتقائية والاختيارات الترقيعية والأساليب المجزئة لمريثاتنا ومنظوراتنا أو منهجياتنا البحثية، وهذا ما سنوضحه حين مناقشة استراتيجيات القراءة الواعية والموسوعية للذنوب والحسنات.

أما التعريف الذي حددناه في بحثنا هنا للذنب والحسنة، فهو أوسع دائرة وأعمق بعداً وغوراً، إن تقعيديت هذا التعريف وبنيت التأسيسية متوافقة ومتماهية مع الرؤية الكونية الشمولية التراتبية «لميتا» غاية الإنسان، أي: غاية غاياته، ومنتهى آماله، المتساوقة مع أصل فلسفة خلقته ووجوده وتكليفه الشرعي والعقلي والوجودي في هذه الدنيا. وتأسيساً على ذلك، تم تعريف الذنب على أساس كل خاطر أو شعور أو فكرة أو رغبة أو أمنية أو

إرادة أو فعل أو قول، وبتعبير آخر كل فعل نظر وتعقل وتخيل وتوهم وتعرفن وتوحيين، أو فعل صمت وصومته، أو فعل إشارة وقول وكلام، أو فعل سير وسلوك وعمل وصنع يعيق أو يقف حجر عثرة أو يمنع حركة الإنسان التكاملية، بدءاً من الحركة الجوهرية للنفس من القوة إلى الفعل، مروراً بتموضعاتها المعيقة والمانعة في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية ومؤسساتها الإدارية والتشريعية والقانونية، وانتهاءً في الحد المانع لتطابق وتماهي النفس البشرية مع حقيقة الأسماء الإلهية الحسنى، أي: تحقق الإنسان الكامل في الاسم الأعظم له عز وجل.

إذن هناك غاية قصوى تمثل غاية الغايات المطلقة للإنسان، متمثلة في تحقق وانوجاد وتثبت كل الصفات والحقائق الملكوتية الكاملة والتامة المنقوشة والمغرورة في النفس بالقوة إلى الفعل والواقع، بشتى تمثلاته وتمظهراته المتعددة، بغية التقرب والرجوع بإرادة حرة إلى حقيقتيها الأولى، متجسداً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾. وعليه، فإن أي شيء يقف مانعاً وسداً لتحقيق ذلك، فهو يعتبر ذنباً من الناحية الوجودية والابنائية والغائية.

إن الإسلام يخطو خطوة متقدمة في هذا المجال، ويقول بأن الإنسان الواقعي هو الذي لا يكتفي بترك الذنب فحسب، بل لا يفسح مجالاً في ذهنه وفكره للتفكير والتخيل والتوهم في الذنب، ولا يدع الفكرة المظلمة تمر بخاطره.. فإن التفكير والتصور والتوهم والتخيل في الذنب حتى ولو لم يصل إلى مرحلة التطبيق والتحقيق، يوجد غسقاً وغلساً وغبشاً وعمته حول الحواس الإدراكية للإنسان، ويضرب غشاوة وستاراً وظلمة وقتاماً حول القلب والروح، فيذهب عنها الصفاء والنقاوة والإشراق والضياء فيحجب نور الوحي وضياء العقل الكلي من تشكل بنيته البنائية التكوينية لها.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «صيام القلب عن الفكرة في الآثام أفضل من صيام البطن عن الطعام». ويقول إمامنا الصادق عليه السلام عن عيسى بن مريم عليه السلام: «إنه يقول: «إن موسى أمركم أن لا تنزوا، وأنا أمركم أن لا تحدثوا أنفسكم بالزنا، فإن من حدث نفسه بالزنا كان كمن أوقد في بيت مزوق، فأفسد التزويق الدخان وإن لم يحترق». وبهذا يتبين لنا أن فكرة الذنب توجد ظلمة في القلب، وتسلب صفاء النفس، حتى ولو لم يرتكبه الإنسان.

وقد أشرنا إلى أن هذا المضمون هو مدعى تفسير وتحليل شعور ومواقف الأنبياء والرسل والأئمة المعصومين والظاهرين، ممّا كان يصدر عنهم من خوف وبكاء تجاه العقبات والموانع «الذنوب» التي تمنعهم من التقرب التام إلى مطلق المطلقات عزّ وجلّ، بالتالي الشعور بالبعد عنه؛ لمعرفتهم بحقيقة الله تعالى التي تختلف تمام الاختلاف والتباين عن معرفة الآخرين له عزّ وجلّ. والنتيجة الطبيعية والمنطقية هي طلب المغفرة والرحمة منه تعالى دوماً ودائماً، وفي كل صغيرة وكبيرة. فهي لا تماثل عقبات وموانع «ذنوب ومعاصي» المؤمنين والمتيقنين من البشر، بل هي عقبات وموانع «ذنوب» تحيد من الذوبان الكامل في الله، والدنوّ القرباني والتقريب الكامل والتام، الذي يحقق أقصى مراتب الإنسان الكامل والاسم الأعظم، الذي له درجات ومراتب لا متناهية، فكان أكبر وأعظم نصيب من هذا للحبيب المصطفى الخاتم ﷺ الذي قاب قوسين أو أدنى.

3.4.3 تعريف الحسنة:

تأسيساً على فلسفة وماهية تعريف الذنب المشار إليه أعلاه، نستنبط تعريف الحسنة بأنها كل خاطر أو شعور أو فكرة أو رغبة أو أمنية أو رغبة أو إرادة أو فعل أو قول أو إشارة أو صمت يؤدي إلى تسهيل وتمهيد دفع حركة الإنسان الارتقائية التكاملية. بدءاً من الحركة الجوهرية للنفس من القوة إلى الفعل، مروراً بتموضعاتها وتجلياتها التمهيدية في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية، ومؤسساتها الإدارية والتشريعية والقانونية، وانتهاءً في الحد الممكن والمسموح لتطابق وتماهي النفس البشرية مع حقيقة الأسماء الإلهية الحسنى، أي: تحقق الإنسان الكامل في الاسم الأعظم له عزّ وجلّ.

3.4.5 الحسنة والذنب بين الحقيقة والاحتمال (حَمَلَةٌ)

إنّ فهم وتفهيم حقيقة مصطلح الذنب أو الحسنة وما يحملان من حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية، سواء في بنياتهما السطحية الظاهرة أم بنياتهما العميقة المضمرة، أم التنوع في شبكاتهما العلائقية المتداخلة واتصالاتهما التشابكية الصريحة أو المخفية، أم تعدد مراتبهما وتنوع صورهما وتباين أشكالهما في عوالمهما الممكنة، يترك أثراً واضحاً في علاقاتهما الارتباطية الطردية المباشرة على مرئياتنا

وتصوراتنا المسبقة حول مدى شفافية ووضوح حقيقة مصطلح الذنب أو الحسنه، ومدى تماهي وتساوق معانيهما الحرفية أو الظاهرية لمدلولاتهما وحقائقهما المضمره، التي تغني الإنسان عن البحث والتأويل لاستكناه مكنوناتها في معانٍ أخرى، فإذا ما اعتبرنا أنّ النص المصطلحي للذنب أو الحسنه نسيج أو وثوق يوثق معلوماته ومعانيه، مما يوحي أنّ نص اصطلاحهما قد تجاوز مراتب متقدمة، وقطع أشواطاً ومراحل قصوى من التطور المتجلي في الانتظام والانسجام والتعقد والتشابك، كما هي معبرة حق التعبير في علم الأنسجة Histology، مما يستتج تضمينه معنىً قاراً وحقيقى ونهائى، أي: أنه يعبر عن الحقيقة ويحتوي عليها، كما هو مطروح في الثقافة اليونانية والإسلامية⁽¹⁾. ولكن هذه الحقيقة ليست دائماً وأبداً معطاة سلفاً، بل لا بُدَّ من تحفير حضريات كينونة النص المصطلحي للذنب أو الحسنه الأركيولوجي، وتقرير بنياته التأسيسية الجينيولوجية، ونبش طبقات جيولوجيته وخطاطات جغرافيته المعرفية والوجودية، وكشف أبعاده وأعماقه الكوزمولوجية الكونية والإستطيقية الجمالية والأكسولوجية الأخلاقية له. فهذا العمق الشاقولي العمودي والامتداد العرضي الأفقي لحقيقة مفهوم الذنب أو الحسنه، من حيث: مَنْ القائم بالذنب؟ ومقابل مَنْ؟ وممؤونة مَنْ؟ وبرأس مال مَنْ؟، الأمر الذي يجعل مواقف المذنبين تتباين وتختلف شدة وضعفاً، من حيث عظمة وحقارة أو كبر وخساسة أو رفعة وسفول الذنب.

وهذا ما يفسر تباين مدارس التأويل، وتعدد مساراته، وتووع اتجاهاته، وتغاير تشكلاته عبر التاريخ المعرفي للإنسان، سواء عند الأصوليين أم المفسرين أم المتصوفة أم الفلاسفة أم أهل العرفان والشهود. ونحن لا نختلف هنا مع وضوح وبروز الدلالة القارة الحقيقية الظاهرة، أو المتوصل إليها بحفر جينيولوجيته الجذرية أو إضاءة حقيقته الميكروسكوبية التي تكشف فيروساتها وميكروباتها اللامرئية بالعين المجردة التي تفتك بكيان وكينونة الإنسان وبأجهزته الحسية والعقلية والقلبية الإدراكية، وتخر في بنيتها البنيوية التكوينية والتركيبية والتراكبية لها، وهناك من يذهب إلى إثبات المعنى الاصطلاحي للذنب أو الحسنه بشكل لا يحتمل إلا معنى واحداً، أو ما لا يحتمل التأويل. وبغض النظر عن القول بأن مفهوم النص يكتنفه كثير من الغموض والاضطراب والالتباس، بسبب قلة ضبط شروط

(1) محمد مفتاح، المفاهيم معالم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الصفحة: 26.

انبثاقه الاصطلاحي، وعدم تعيين تموضعاته وتموقعاته في شبكات المفاهيم الداخلة معها أو المتعاقبة بها، فإنه من المؤكد أن نص مصطلح الذنب أو الحسنه بشفافيته ووضوحه وبروزه الدلالي والمعنى الحقيقي اللغوي له في المنظور الإسلامي غير كاف عن كشف مراتبه ودراجاته المفاهيمية الإستيمية المعرفية، والأنطولوجية الوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية بامتداداته الأفقية المستطيلة، وأعماقه الشاقولية العمودية، وبنياته العميقة، وتشابكاته العلائقية، والارتباطاته الظاهرة والخفية. وعليه، يستوجب بناء وانتهاج مناهجية متميزة، تمكننا من كشف أبعاده وأعماقه الحقيقية وبنياته النووية وآلياته واستراتيجياته التوظيفية والتبليغية والقيمية، وذلك تبعاً لمراتبه ودراجاته المعرفية والوجودية في سلمه التكاملي في النظام الطولي والعرضي له، وفي جميع عوالمه الممكنة. وهذا ما لا يتم إلا بانتهاج مناهجية شمولية تراتبية تكاملية وتوحيدية. فهذه التراتبية والتدرجية والشمولية والتوحيدية لماهية وحقيقة مصطلح الذنب أو الحسنه، هي التي تدفعنا إلى تجاوز الثنائية الحادة والصارمة (الحقيقة / الاحتمال) في قولبة أو تصنيف المفاهيم بشكل عام، وخاصة إذا ما تجاوزنا المستوى اللغوي أو الإستيمي إلى المستوى والأنطولوجي الوجودي، نكون قد تجنبنا سوء الفهم والتفاهم أو التقدير والتأويل أو التقويم والتقييم أو التحليل والتفسير المستتبع للثنائية الحادة والصارم. وعليه، يستوجب النظر في النص الاصطلاحي للذنب أو الحسنه من منظور التصنيف والقولبة المتعددة المراتب والمدارج، وذلك على سبيل المثال إلى: الحقيقة - الاحتمال - الممكن - والمستحيل. فالحمقلة هذه (نحت من كلمتي الحقيقة والاحتمال) كمنظور تركيبى تدرجى، يمكننا من تجنب الرؤية التقليدية للنص الاصطلاحي، وفق مرئيات أحادية المعنى وشفافية المحتوى، وذلك باعتبار اللغة شفافة كل الشفافية أو معتمة كل الإعتماد، أو ظاهرية الحقيقة «أما حقيقة أو لاحقيقة» أو مصداقية صدقية «صادق أو كاذب»، متجاوزين بذلك نعت اللغة أو المصطلح بحجاب والتباس وتغليط وإبهام واضطراب، وذلك بإقرار مبدأ تراتب الكون وكينوناته المعرفية والوجودية من جهة، وتمائل أو تشاكل أو تطابق أو تشابه أو ... إلخ بين كينونته وبين بقية الكينونات المعرفية والوجودية المتحاولة والمماسة والمجاورة أو القريبة والبعيدة عنها، وفي جميع حقولها وعوالمها الممكنة من جهة ثانية، الأمر الذي يمكننا من مراعاة الوقائع النصية والاصطلاحية للذنب أو الحسنه، وهياكله وبنياته السطحية والعميقة، وسياقاته

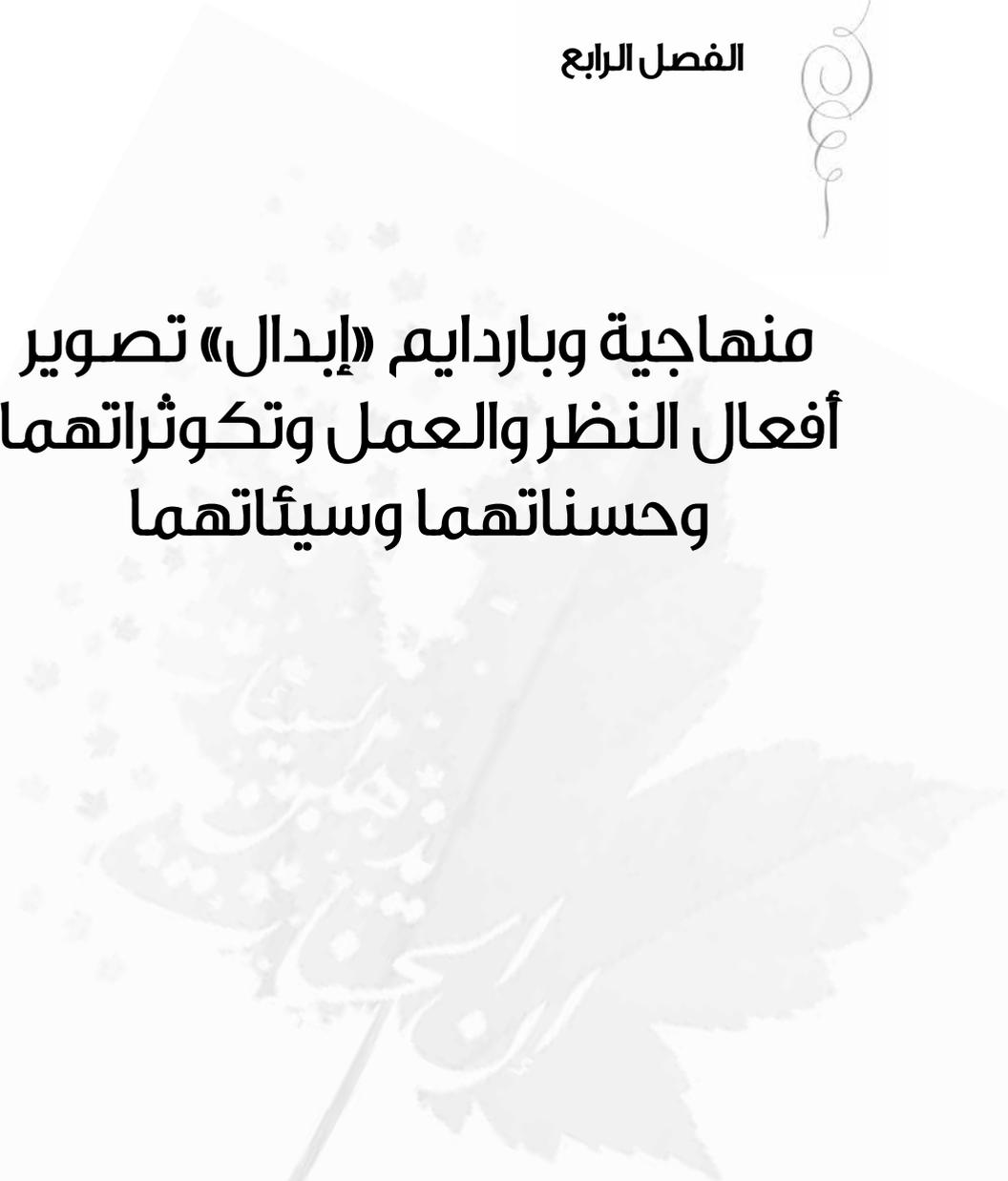
المقالية والمقامية، ومستويات دلالاته المتعددة، وتنوع آلياته التأويلية، وتبيين استراتيجياته القرآنية، وتدرجية معانيه، وتراتبية مضامينه، ومدرجية مفاهيمه، خاصة أنّ حقيقة كينونة الذنب أو الحسنة تتجاوز المضمون اللغوي أو المعرفي الإبستمولوجي لتعبر عن ما وراءها من حقائق أنطولوجية وجودية.⁽¹⁾

(1) وهذا ما ذهب إليه بشكل عام القدماء من الأصوليين، حيث ذهبوا إلى قولبة الدلالات إلى درجات ومستويات متعددة، فاعتمدوا على تقابل بين المحكم والمتشابه، فأقاموا درجات بينهما على النحو التالي: المحكم النص، والظاهر والمجمل والمؤول المتشابه. ويشير السيوطي في كتابه الإتيقان في علوم القرآن إلى أنّ المراد بالمحكم ما اتضح معناه، والمتشابه بخلافه، وأن المشترك بين النص والظاهر هو المحكم، والمشارك بين المجمل والمؤول هو المتشابه. وعليه، فقد أوقع الله تعالى المحكم مقابلاً للمتشابه. انظر إلى: رسالة الشافعي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، ص: 14. وانظر إلى: جلال الدين السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط: الثالثة: 1996.



الفصل الرابع

منهاجية وباردايم «إبدال» تصوير
أفعال النظر والعمل وتكوثراتهما
وحسناتهما وسيئاتهما



4.1 مقدمة

بادئ ذي بدء نستهل الحديث بمسألة أصل فكرة النظرية والإبدال والنموذج، وذلك بطرح التساؤل التالي: هل بإمكان الكائن البشري أن يضع إبدالاً أو نموذجاً أو نظرية، ثمَّ يطبقها واقعياً أنطولوجياً لها، وذلك من خلال افتراض أن هناك مبدأ على نفس القاعدة الرياضية الموجودة في الفضاء والأرض، له نسق ونظام وبنيةً بنائيةً وتكوينيةً ودلاليةً واستدلاليةً ووظيفيةً وغائيةً وتداوليةً وتواصليةً إستيمولوجيةً معرفيةً وأنطولوجيةً وجوديةً وأكسيولوجيةً قيميةً أخلاقيةً وإستطبيقيةً جماليةً لمنظومة الوجود والمعرفة البشرية لكيثونة الكائن البشري، تأخذ الشكل والمضمون الدلالي والغائي والتدولي والتواصلية والبنائي التركيبي والتكويني العنكبوتي أو الحلزوني، بشكل يتدرج في سلمية راتوبية تعاضدية تكاملية تطابقية، بدءاً من مرتبة المشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة، مروراً بمرتبة المماثلة والمحاذاة، وانتهاءً بمرتبة المناظرة والمطابقة أم لا؟

وتأسيساً على ذلك، اجتهدنا في بحثنا عن منهاجية الشمولية التكاملية التراتبية التوحيدية من منظور إسلامي أن نستلهم من المضمون الجينياولوجي والأركيولوجي والإيكولوجي الجمالي والنسقي والنظامي والعلائقي والوظيفي والانبنائي الثاوي في الظاهرة الكونية العامة والحاكمة على العلاقات البنيوية البيئية الإيكولوجية «المعرفية» والأنطولوجية «الوجودية» والأكسيولوجية «القيمية والأخلاقية» والإستطبيقية «الجمالية» بين كينونة الكائن البشري والكينونات الطبيعية والملكوتية والكلماتية، وأن نحلل ونستكشف بنيتها الثاوية وعلائقها البنيوية العميقة والوظيفية الانبنائية والإستيمية الاستدلالية والدلالية والتعالقية التداولية والتواصلية بين مكونات كينوناتها المختلفة، كما هي موضحة في الخطاطة أو الإبدال أو النموذج العنكبوتي الذي يصور صورة تمثيلية وتصديقية تبسيطية لمفهوم وحدة الوجود لمنظومة الكائن البشري الإيكولوجية والأنطولوجية والأكسيولوجية والإستطبيقية.

نعتقد أنَّ كافة العدسات الرؤيوية للمقاربات التجريبية والاستدلالية العقلية والشهودات العرفانية والانفتاحات الوحيانية الرئيسة، وكافة عدساتها الثانوية والتشعيبية الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعقائدية والنفسية و... إلخ تتربك وتترتب بشكل تعاضدي تكاملي معين في عدسة رؤيوية كبيرة كِبارة، نطلق عليها «العدسة الرؤيوية العنكبوتية» أو «عدسة العدسات» أو «ميتا عدسة» تتمثل في عدسة «أصالة الوجود ووحدته التشكيكية» وملازماتها المنطقية والفلسفية والعرفانية والوحيانية، وكل واحدة منها تأخذ موقعها الإيكولوجي والأنطولوجي والأكسيولوجي وأكسيولوجية النسقي بتموضعاتها الأفقية المستطلية والعرضية، وتموضعاتها العامودية الطولية.

4.2 الرؤية التكاملية التراتبية لمنظومة الكون المعرفية والوجودية

إنَّ المنظومة التنظيرية الشمولية التكاملية التراتبية كفيلة بإزالة الغشاوات والعمات لانتشال الفكر من وحل الأوهام وترسياته المادية والفوضى واللايقين والانقطاع والانفصال، وذلك بتوسل آليات منهجية كشفية للسنن والقوانين والنواميس، وأحكامها وضوابطها وظائفها التبليغية والانبنائية، وقيم حمولاتها التكوثرية الأخلاقية والقيمية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية المعرفية، ومؤسساتها المؤسسية ومآلاتها الوجودية المختلفة التي تحكم جميع مناحي الكون وعوالمه الممكنة. أما المنظومات الفكرية المادية ذات الأبعاد الأحادية فهي في الواقع تطرح صيغاً تبسيطية، قاصدة بتبديد التعقيد الظاهر من أجل تبسيط النظام الكامن، مما لا تنتهي معه إلا إلى تشويه أكبر، وتعمية أشد، وذلك على حين أنَّ المنظومة المعرفية والوجودية المستنطقة للميتافيزيقا والفيزيقا، والمنفتحة على جميع العوالم الممكنة الغيبية والشهودية والمتصلة بالمثل الأعلى، تتجاوز كثيراً من المنحنيات الانحدارية المعرفية والوجودية، وترفض التناقضات المرئية واللامرئية، وتكشف مخلفات فيروساتها المشوهة، المنظورة وغير المنظورة منها، وتستبعد الصور والمعادلات الاختزالية، وتزيل العماء والعمات الناتجة عنها، وتحل محلها تجليات تنويرية تعد بمنزلة إشراقات تستوعب الواقعي والمثالي، والمادي والروحي، والمطلق والنسبي والثابت والمتغير، وذلك بصورتها الواقعية والحقة.

والأهم من كل ذلك أنَّ المنظومة الإلهية والعقلانية الفطرية تقر بكل وضوح، ومنذ

البدء، باستحالة معرفة جميع مستويات ومراتب الكينونات المعرفية والوجودية بأتم معرفة، تكون مستندة فيما تذهب إليه على حقيقة إبستمولوجية وأنطولوجية منطقية، مفادها استحالة إحاطة العلم بكل شيء، وذلك إقراراً منها بالنقص البشري الأصلي والكمال الإلهي الكنهى المطلق، من جانب، واعترافاً منها من جانب آخر بالرابطة العلية المعقدة في جذر جذورها التحتية، وأعماقها الدفينة الثاوية في بنيتها النووية. هذه الحقيقة دفعت عالماً ومفكراً كبيراً، شان باسكال، إلى القول بأن جميع الأشياء مسببة وغير مسببة، مشاهدة وغير مشاهدة، ومباشرة وغير مباشرة، بأنها ترتبط فيما بينها كلها عبر صلة طبيعية غير محسوسة تربط الأشياء الأكثر تباعداً والأكثر اختلافاً، بما يعجز العقل البشري عن ادعاء الإحاطة بها علماً، وهذه النظرة الإبستمولوجية والأنطولوجية للمنظومة الكونية هي التي من شأنها أن توازن بين تقلب الإنسان بين حالتي السكينة والتوتر الناتجين عن تَوَقُّ الإنسان إلى المعرفة من جهة، واعترافه بحدود معرفته من جهة أخرى.

فالرؤية الكونية الاتصالية والتعالقية التواصيلة بين كينونات الكون المعرفية والوجودية، من شأنها أن تمكننا، من اكتشاف بنية بنياتها العميقة الكمونة والمكشوفة، والتعرف على جذورها المتجذرة في نواتها المضمرة، فنتوسل ونتواصل مع كينوناتها الميتافيزيقية، فنقرأ آيات الكون بحسبانها كتاباً واحداً من فصول متعددة، داخل كل فصل فقرات متنوعة، وضمن كل فقرة جمل عديدة تشتمل على كلمات ومصطلحات وحروف ونقاط وتشكيلات متنوعة ومتعددة، وأن جميعها تسعى إلى غاية واحدة، بدلاً من قراءة تجزيئية متفككة وفق استراتيجية قرائية تجزيئية تقرأ كل حرف أو جملة أو فصل على حدة، من دون وصله وتوصيل بالجملة، والجمل بالفقرات، والفقرات في فصول الكتاب الذي يعتبر وحدة عضوية واحدة لا تتجزأ ولا تنفك. وعليه حياة والكون كتاب واحد، وأن كلمات الله عز وجل التدوينية «القرآن»، وكلمات الله التكوينية «الكون»، وكلمة الله العظمى «الإنسان الكامل»، أي: كتاب واحد، يمثل الإنسان لب هذا الكون، ويجسد أجل مظهر من مظهرات جمال الحق الإلهي في هذا الكتاب.

وعليه، فإن هذا النظام الكوني، بما فيه من دقيق الأمور وجليل الحقائق، وما فيه من جمال وبديع، ودقة وروعة وإتقان، وإحكام ونظام وانتظام، ووحدة وكثرة، قد خلق في أحسن

تقويم، شأنه أنه في صورة تامة وكاملة ومحكمة لا يتخلله النقص والقصور والتفكيك والانفصال، والإا يدرج خالقه وفاعله في عرض الله ضمن دائرة الجهل بالنظام الصحيح والأكمل والأفضل والأتم، أو بعجزه سبحانه عن ذلك، وكلا الأمرين منفيان عن دائرته عز وجل؛ لسعة علمه بكل شيء، وسعة قدرته، وتمام حكمته وعدله، ورحمته وفيوضاته المطلقة التامة. وذلك تأسيساً على قاعدة عقلية تجريبية واضحة الدلالة والمدلول، وتصديقاً لقوله تعالى: ﴿الرَّكَدْبُ أَحْكَمْتُ إِيْنَهُ، ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾⁽¹⁾. وقول الإمام علي عليه السلام: «قدر ما خلق فأحكم تقديره»⁽²⁾.

وبهذا العرض التحليلي المقتضب وصلنا إلى مطاف مبتغانا، من عرض وشرح مقتضب لمبادئ وفلسفة وآليات واستراتيجيات وأدوات المناهجية الشمولية التكاملية التوحيدية المؤاسسة على التراتب والتدرج والتشابه والانسجام والاتصال أوجهاً أربعة لطبيعة واحدة أو لمبدأ واحد، هو وحدة النسق وتعالق مكوناته مهما كان ذلك النسق، طبيعياً أو ثقافياً، معرفياً أو وجودياً، وذلك في سياق وحدة الوجود، والوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة، وانسجام واتساق وارتباط تراتبي وتدرجي بين مركبات الكون في منظومته الثلاثية من عالم الإنسان الفطري المتكامل وبين دفتيه عالم الطبيعة التكويني وعالم النص القرآني.

4.3 البنية البنوية والنسقية والدلالية العنكبوتية لأفعال النظر والعمل وتكوثرات

حسناتها وسيئاتها

نستعير الصورة البنوية والبنائية والنسقية التكوينية والترابية والتركيبية، والدلالية والاستدلالية، والتداولية والتواصلية، والوظيفية والغائية للشبكة أو البيت العنكبوتي كمنهج ونموذج ونسق تحليلي وبنائي لفهم وإفهام وانفهام حقيقة تكوثر حسنات وثواب أو سيئات وعقاب أفعال التصور والنظر والتفكر والتعقل والتوهم والتخيل، أو أفعال السكوت والصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام والنصنصة، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع، التي يقوم بها الكائن الإنساني في مجرى حياته في مجاري العالم والكون والوجود.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة هود، الآية: 1.

(2) نهج البلاغة، الخطبة: 91.

نعتقد بأن نواة بنية الكون الطبيعي وكياناته الأنفسية والآفاقية والملكوتية وكلماته التدوينية القرآنية والحديثية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، من «ميتا» نواة هي: التوحيد الذاتي والصفاتي والأسمائي والأفعالي لواجب الوجود عزَّ وجلَّ، ويقابلها بمرتبة ممكن الوجود في كينونة الصادر الأول والنور والروح المحمدي الخاتم ﷺ، أو العقل الكلي (أول ما خلق الله نوري، أول ما خلق الله العقل)، أو كينونة الإنسان الكامل، أو الاسم الأعظم صاحب الولاية التكوينية بأمر الله تعالى، والتي تجسدت في ميتا نواتها تمظهرات وتجليات الأسماء الحسنى له تعالى وصفاته العليا بالقوة والإمكان، ومن ثمَّ العقول والكينونات الأخرى.

وتتباور «ميتا نواة» هذه في نواة أكبر وهي المنظومة المعرفية والوجودية لكيانات أصول الدين من النبوة والإمامة والعدل والمعاد، أو الشهادات والولايات الأربعة التي تحافظ على تنظيم وترتيب وتضبيب وتوجيه وتقييم وتقويم وتدبير وإدارة صيرورة الحياة البشرية وسيرورتها نحو كمالاتها بالدنوِّ القرباني والدناءة التقريبية والتجاورية مع حقيقة الأسماء الحسنى والصفات العليا والعقل الكلي. ويتحقق هذا الأمر وفق استراتيجيات التساوق أو التطابق الكلي بين كينونة الكائن الإنساني الأنفسي الفطري، وكينونة الطبيعة التكوينية الآفاقية، وكينونة الكلمات اللفظية القرآنية التدوينية، وذلك كما هي موضحة في الخطاطة المرفقة رقم (1) في الصفحات التالية.

4.4 وظيفة وغاية الخطاطة والباردايم العنكبوتي في تأصيل وتأثيل أفعال النظر

والعمل وحسناتها وسيئاتها

إنَّ السمة البارزة والغاية المبتغية للخطاطة أو منهاجية أو الباردايم العنكبوتي البنية والبناء والدلالة لأفعال النظر والقول والعمل وتكوثرات حمولاتها من الحسنات والثواب أو تكثرات سيئاتها وعقابها، هي تبيين وصل المبدأ وبالمنتهى، والظاهر بالباطن، والجزء بالكل، والمتغير بالثابت، والنسبي بالمطلق، وتقبيد المتشابه بالمحكم، والشاهد بالغيبي، والغيبي بالشاهد، والدنيوي بالديني، والأرضي بالسماوي، تعقيل الكثرة بالوحدة، والوحدة بالكثرة، وتحكيم المادي بالروحي، والمعلن بالمسكوت عنه، وربط المجاز بالحقيقة، والقشر باللب، والصورة بالمعنى، والظل بالجسمي، والحكاية

بالأصل، وتوثيق المحسوس بالمعقول، والمعقول بالمعروف والعرفان، والعرفان بالوحي، والوحي بالعقل الكلي، وتلحيم المُلْكِي بالملكوتي وبالعقل الكلي والنور الأول أو الروح الأول أو الصادر الأول، لدوال أفعال النظر والقول والعمل وحمولاتها التكوثرية من الحسنات والثواب أو السيئات والعقاب.

وهذا الأمر يقتضي فعلاً تجاوز النظر والعمل العادي والتعالى إلى الصنع والإبداع والابتكار والإحسان والإتقان والوعي والإرادة لأفعال النظر والعمل وحسناتهما وسيئاتهما وثوابهما وعقابهما، والإنسان هو الكائن الوحيد الذي يستطيع معرفة ذاته والوعي بها والوعي بالوعي أيضاً، فضلاً عن قدرته في النظر إلى ذاته الجوانية من الخارج البراني، لذا يشاهدها مشاهدة عيانية وجودية من جميع اتجاهاتها وجهاً وزواياها الممكنة سيرورتها ومعانيها وحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الحسية الملامسية والعقلية المجردة والملايسية العرفانية القلبية والاسترواحية الوحيانية الروحانية المتصلة بالعقل الكلي والصادر الأول والروح والنور المحمدي الخاتمي والأولي ﷺ.

4.5 آليات التفاعل والترابط والتساقق بين مكونات وخلايا في البيت أو الشبكة

العنكبوتية

كل دائرة على حدة، وكل مكون من مكونات الدائرة الواحدة تربطها شبكات تواصلية وتداولية حميمية، وشبكات وجودية أنطولوجية وإستيمولوجية معرفية وأكسيولوجية قيمية أخلاقية وإستطبيقية جمالية، وعلاقات ديمومية مستمرة ودينامية تفاعلية صميمية، وأنساق مفتوحة مغلقة، تستجمع وتستغرق وتتأور في بؤرة، وتنجذب إلى مركزها الرئيس، وتتحصن بحصنها الحصين، في صورة كلية مترابطة ومتناسقة وجميلة ومتماهية ودقيقة ومنتظمة ومحكمة ومتعالية وواقعية ومترابطة بعضها مع بعض على شكل شبكة عنكبوتية استغرافية استجماعية وتراتبية تدريجية إلى أن تصل إلى نواتها المركزية وبؤرتها التبئيرية، وأن أي تغيير وتطوير وتحوير يحدث في مكونات منظومة مفاهيمنا ومعارفنا وحقائقنا الإيكولوجية والأنطولوجية والأكسيولوجية والإستطبيقية في مكان ما، أو في مكون واحد ما من مكونات أو خانات الشبكة العنكبوتية (12) مثلاً، قد يقتضي تغييراً أو تأثيراً مباشراً أو غير مباشر إستيمولوجياً «معرفياً» وأنطولوجياً «وجودياً» في مكان آخر، أو بجهة من جهات عناصر

المكون (12) أ، ومن ثمَّ الانتقال والتعدي إلى الحلقات أو مكونات الأخرى ضمن نفس الدائرة كحلقة (2ب) أو (2ج) أو (2د)، وذلك بجهة من.

وتتباور هذه التغيرات والتحويلات والتبدلات والتطورات والابتكارات في الدائرة الثالثة من الشبكة المعرفية والوجودية العنكبوتية، فقد يحدث أيضاً بعض التغييرات والتعديلات العرضية والطولية للمفاهيم والمعاني والمعارف والحقائق الإيكولوجية والأنطولوجية والأكسيولوجية والإستيطيقية في حلقة من حلقات، أو في كل الحلقات الدائر الثالثة هذه، وذلك بجهة من جهاتها، وليس بالضرورة في كافة جهاتها وماهياتها، وتتباور التغييرات والتحويلات المعرفية والوجودية في الدائرة الثالثة في حلقة أو بعض أو جميع الحلقات في الدائرة الرابعة في الشبكة العنكبوتية المعرفية والوجودية، وهكذا دواليك بالنسبة للحلقات الخامسة والسادسة... إلخ.

وإنَّ التغييرات والتعديلات والتحويلات تأخذ أشكالاً متعددة وأبعاداً متنوعة واتجاهات مختلفة وأعماقاً مترتبة وأفاقاً متغايرة، وذلك تبعاً لقوة وطبيعة هذه التغييرات والتعديلات وتموضعاتها الزمكانية من نواة ومركز الدائرة نفسها من جهة، ومن دوائرها وحلقاتها الداخلية الأخرى، ذلك حسب التغييرات إذا ما كانت متحاولة أو متجايلة أو متماسة أو متجاورة أو قريبة أو بعيدة، فيتم تحديد درجات التأثير والتبديل والتعديل، سواء من جهة العرض أو الطول للمنظومة المفاهيمية الإيكولوجية والأنطولوجية والإكسيولوجية لكيونة الكائن البشري والكينونات الطبيعية والملكوتية واللاهوتية.

فالنظرة الكلية الشمولية والجمعية للنصوص والموضوعات والمسائل والحقائق والأفعال والأعمال والأنظار، تحدث تغييرات جذرية في فهم وإفهام وانفهام حقيقة البنية البنائية والبنائية والنسقية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية بين كينونات الطبيعة والإنسان والكلمات القرآنية، أي: النظام الوجودي والمعرفي والقيمي الأخلاقي والجمالي الفني للعالم والكون والوجود وما يتضمن من الكائنات والكينونات المختلفة. الأمر قد يختلف لو نظرنا إلى هذا الأمر من عدسات رؤيوية جزئية أو فردية أو حسية أو عقلية أو عرفانية أو الوحيانية، حيث كل عدسة على حدة تعطينا صورة مختلفة أو متغايرة أو متضادة أو مقابلة، بينما العدسات الرؤيوية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية هي العدسة الوحيدة التي

تعطينا صورة كلية توحيدية تستغرق وتستجمع تكوثراتها في وحدة وجودية واحدة تدير وتدبر وتنظم وتحكم وتوجه وتقوم سيرورة الكون وصيرورة الإنسان المعرفية والوجودية.

4.5.1 الرؤية الحديثة لنسق الاتصال والانفصال

ظهرت آراء وأفكار لمفهوم الاتصال والقطيعة من قبل بعض البيولوجيين والفيزيائيين المعاصرين موسومة بتحليل ونقد وتفنيذ لكثير من النظريات والمفاهيم ما بعد الحداثة التي تم نفيها دون مبرر منطقي وعقلائي من جهة، ومن غير إسناد ودعم علمي وتجريبي تمكنها من الوقوف أمام صرامة النقد من جهة أخرى، فأنكشفت حقيقتها المتلبسة بلبوس تعبيرات متورمة تم إنتاجها وترويجها في أسواق الثقافة العالمية بعجالة نتيجة إباحات سيكومعرفية خابت آمال وطموحات مثقفي ومفكري ما بعد الحداثة ودخلهم في نفق التيه وظلاماته الإيستولوجية، ولعل من أهم هؤلاء البيولوجيين والفيزيائيين (كريكوري باتسن) و(إليا بريجوجين). وهذا التيار المستحدث الناظر إلى مفهوم الاتصال والانفصال قد تم تقييده على أساس تداخل وترابط أجزاء وأطراف الكينونات الوجودية والمعرفية، بالرغم من مشاهدات مرئية لظاهرة التشتت والتباعد والتناظر في منظومات الكون، إلا أن نظامها العميق اللامرئي والمضمر مشيد على بنية يحكمها النظام والاتصال والاتساق، وذلك وفق استراتيجيات متساوقة مع طبيعة هذا النظام العميق لاستخلاص الناظم لنظامه وانتظامه، أي: نظم النظام، أو ميتا النظام وشبكات اتصالاته ووشائج علائقه الكمونة من فوضاه، مما يفتح حواراً جديداً مع الطبيعة، الأمر الذي يستوجب توظيف آليات ومناهج تتكون مناظيرها الرئوية من عدسات مركبة ذات طابع تراتبي تكاملي، حيث إن عدسات العين الرئوية التجزيئية وحتى الشمولية غير التكاملية والتراتبية غير كافية لاستظهار المرئي واستنطاق المسكوت عنها، الأمر الذي يستلزم تجاوز ما هو ظاهر إلى ما هو ثاوي وخفي، وما هو سطحي قشري إلى ما هو لب وعميق. وإذا ما أسقطنا هذا المفهوم على توازيات النصوص الأدبية الظاهرة والخفية المتطابقة في بعض جهاتها دون غيرها، وذلك بسبب تغاير الوظيفة المسندة إلى مفاهيم التوازي الظاهر عن الوظيفة المسندة إلى التوازي الخفي، حيث إن وظيفة الأولى تكمن في تتبع ورصد مظهراته بالتوسل إلى حاسة السمع والبصر والفؤاد، والتي من استباعاتها عدم الإحاطة بتصنيف كافة الظواهر التعبيرية فترسب كمتبقيات، في حين تستند مفاهيم الثانية إلى بؤرة العين الباصرة وعدساتها المفكرة

التي توظف إمكانياتها الإستمولوجية بجدارة في أمر المتبقيات، لترتقي بها إلى كينونتها المجردة. وبذلك توظف مفاهيم التوازي المرئي واللامرئي أو الظاهر والخفي بغية استكشاف وإثبات النظام والانتظام من بنيات اللانظام والفوضى.

4.5.2 الفاعلية التأثيرية التكوثرية الترابطية بين مكونات وعناصر خلايا الشبكة

العنكبوتية

إنَّ باردايم أو خطاطة الشبكة العنكبوتية⁽¹⁾ المبينة أدناه للمنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية لكيونة الكائن البشري ودوال أفعاله النظرية والقولية والعملية وما ينتج عنها من حمولات الحسنات والثواب أو السيئات والعقاب، طبيعتها وماهيتها البنيوية والبنائية والنسقية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية تتسم بالدينامية والديمومية، فهي في كل يوم أو في كل آن في شأن وتغير وتحول. وإنَّ نمط واتجاه وطبيعة التغيير والتحويل والشأن محكوم ومرهون بمسار واتجاه وسرعة وبطء صيرورة النفس، أي: حركة النفس الجوهرية، أي: فعل النظر والعمل لكيونة النفس الإنسانية وما يترتب عليها من حمل حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية لحسناتها وذنوبها وثوابها وعقابها المتكررة والمتضاعفة، أو المتناقصة في كل لحظة، أو حركة لكيونة النفس.

(1) من الفلاسفة المعاصرين الذين شكلت وتباورت نظرياتهم ومرثياتهم في صورة الشبكة العنكبوتية هو الفيلسوف كواين (Quine)، حيث يؤكد في الفصل السادس من كتابه «Two Dogmas of Empiricism» أن معتقداتنا ترتب وتتأغم وتتشكل على شكل شبكة Web، بحيث لو تغير أو تبدل أيُّ معتقد من المعتقدات في أيِّ مكان من أماكن الشبكة، سواء تلك القريبة من المركز أم المماسة أم البعيدة، فإنَّ التغيير والتبديل ربما يحصل في بقية الأماكن المحمولة فيها معتقداتنا. W. Quine, J. S. Ullian The Web of Belief McGraw-Hill Humanities/Social Sciences/Languages; 2nd edition (February 1, 1978). ويذهب كواين في مرثياته الفلسفية أبعد من ذلك، بحيث يؤسس فكرة اللامعنى واللاجدوى للتمييز والتفريق بشكل حدي وصارم بين ما هو تحليلي وما هو تركيب، وأنَّ الزعم بانوجاد حقائق تحليلية هو مجرد خيال ووهم، وأنه لا جدوى ولا حاجة لصناعة القضايا أو المعارف والحقائق على أساس أن بعضها معطيات قبليّة لها من المصادقية والصدقية تصل إلى مرتبة الحقيقة اليقينية التي لا يمكن الشك فيها أو تكذيبها. وتأسيساً على هذا المنظور المفاهيمي لكواين، فإنَّ التمييز والتفريق بين القضايا التحليلية والقضايا التركيبية في منظومة الشبكة المعرفة لكيونة الكائن البشري، هو من قبيل التباين والاختلاف والتغاير في درجة ثمة صدق القضية، وليس من قبيل الاختلاف والتمايز في النوع، فكل القضايا مهما كان نوعها تحتاج إلى إثبات. فقضية مثل الأعزب هو شخص غير متزوج تحتاج إلى دليل وإثبات تجريبي عياني، كما أنَّ قضية دوران الأرض حول الشمس بحاجة إلى دليل عياني وإثبات تجريبي، وكما أنَّ دوران الشمس حول الأرض قابلة للتكذيب، فإنَّ قضية كل أعزب غير متزوج قابلة للتكذيب، مع تباين واختلاف درجة التصديق والتكذيب التي تحتاج إليها في كل قضية.

4.5.3 فرضية التفاعل الترابطي التكوثري لحسنات أو سيئات فعل القول أو النظر

أو العمل

تنص فرضيتنا المتبناة في البحث على أن هناك تشابكات صميمة وتداخلات حميمة، واتصالات وثيقة وقوية شديدة التأثير والتأثر المتقابل، سلباً وإيجاباً، وتضاعدياً وتنازلياً وتعاضدياً وتناقضياً بين مكونات كينونات الأفعال أو الأقوال، تبعاً لقانون القرب والبعد من ماهية كينوناتها وطبيعتها الوظيفية والتعديدية والتوليدية والانبثائية، وذلك وفق سياقات تدرجية وتراتبية معينة، حيث إن نواة كينونة الفعل أو القول أو الفكرة أو المفهوم أو النظر والشعور، تشرع بالاتصال والتفاعل بادئ ذي بدء، مع أقرب كينونات معرفية ووجودية للأفعال أو الأقوال أو المفاهيم والأفكار المتحاولة لنواتها، فتتشكل بنية وماهية الفعل أو القول أو العمل وحمولات حسناته وثوابه أو سيئاته وعقابه، بحيث تمتد مدياتها الأفقية، وتتعمق جذورها الشاقولية، وتتضاعف قوة جاذبية نواتها المعرفية والوجودية حدّاً يمكنها من اتساع دائرة ذبذباتها وجاذبيتها المعرفية، وإقامة علائق تشابكية وانبناء حالة التصاهر النسبي والتزاوج الطبيعي والتوالد الذاتي مع حقول الكينونات المعرفية والوجودية المتماسمة والمتجاورة. الأمر الذي سينتج من ذلك، إقامة كينونة معرفية ووجودية متكورة في بنية نواتها مضاعفات معرفية ووجودية لكل الكينونات المتحاولة والمتماسمة والمتجاورة شدة وضعفاً، وامتداداً وانكماشاً، وسعة وضيقاً، وعمقاً وضحالة، وكبراً وصغراً من حمولات معرفية ووجودية وقيمها الوظيفية والتبليغية والأخلاقية التكاملية أو الانحدارية المنوط بها، فضلاً عن ما يترتب على ذلك من حمولات إضافية من الذنوب أو الحسنات. وهكذا تبدأ نواة هذا القول أو الفعل الصغير والبسيط بالتنامي والتضخم والتعاظم تدرجياً في بنيتها وماهيتها ووظائفها المختلفة وقيمهما، وفق قانون سلسلة متواليات هندسية متنامية أو متناقصة، سلباً أو إيجاباً، حسنة أو سيئة، لتشكل نواة معرفية ووجودية جديدة للقول أو الفعل، تمكنهما من الاتصال والتعاليق والتفاعل أو التصاهر والتزاوج والتوالد مع نواة معرفية ووجودية في الحقول القريبة والبعيدة عن النواة الأولى والثانية والثالثة، وإذا ما قمنا بتطبيق هذه الفرضية القائلة باتصال وتفاعل وتصاهر الكينونات المعرفية والوجودية أفقياً حسب ماهيتها ووظائفها من جهة، وحسب تموضوعاتها وتموقعاتها في منظومتها

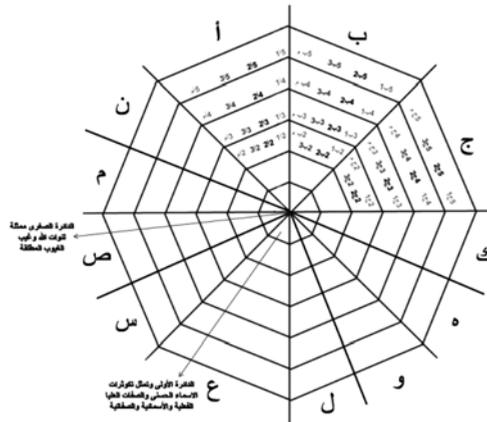
الخاصة من جهة ثانية، لترتقي إلى مرتبة أعلى أو أدنى معرفياً ووجودياً، تمكنها من الاتصال والتفاعل مع المنظومات الأخرى في نفس المستوى المعرفي والوجودي المتساوق لها، لتشكل منظومة معرفية ووجودية أخرى مستجمعة ومتبأورة في نواتها جميع تكوثرات الكينونات المعرفية والوجودية بقيم وظائفها وحمولاتها من الذنوب والحسنات في الحقول والمراتب السابقة عليها، الأمر الذي سينتج عنه ارتقاء وتكامل وتعاضم، أو نزول وانحدار وتصاغر قيمها من الذنوب والحسنات، مما يمكنها من الاتصال والتفاعل مع المنظومات النوعية الأخرى التي في نفس المستوى التراتبي المعرفي والوجودي، وهكذا دواليك، تستمر سلسلة متوالياتها لمتنامية أو المتناقصة حتى وتستجمع متبأورة في وحدات متتالية متكاملة أو متناقصة حتى نصل إلى وحدة الوجود المعرفي والأنطولوجي الوجودي الخير، حيث إن وحدة معرفية أو وجودية لاحقة تحمل في طياتها وبنياتها حمولات معرفية ووجودية سابقة لجميع الوحدات، في صورة تراتبية، إما صريحة ومعلنة، أو في صورة تدرجية ضمنية مستترة، أو في شكل ذرات تراكمية متصاهرة تثوي في بنية موروثاتها الجينية لتحاكي ما هو كمون بالقوة أو المسكوت عنها، ولكنها مستعدة أن تعلن كافة مكنوناتها الكينونية وتظهرها للعيان، حين تستنطق مقولاتها وكلماتها المعرفية أو الوجودية أو حال تنقيب حفراتها الأركيولوجية أو تنقيب موروثاتها الجينيولوجية، وذلك وفق سلسلة تشظيات متوالياتها الاسترجاعية النزولية أو التحليلية الجزيئية المتبأورة في نواتها إلى كينوناتها التكوثرية المتنوعة والمختلفة حتى نصل إلى وحدة الفعل أو القول الصغيرة أو نواتها الأولية «ميتا نواة».

إذن هي عملية تراكمية تراتبية تتدرج وتتبلور وتتكامل، حتى تصبح نواتها وماهيتها الخير المطلق، كمرحلة وحالة وجدانية وعرفانية معقلنة تشكل مظهراً من مظهرات الصفات الاسمائية لله عز وجل، مما تتجاوز ماهية عبادة العبيد «الخوف من العذاب» وماهية عبادة التجار «الطمع في الجنة» لتستقر في ماهية عبادة الأهلية الخالصة لله سبحانه وتعالى وحده لا شريك له، أو تتحدراً انحداراً نزولياً تناقصياً لتشكل نواتها في نهاية المطاف شراً وظلماً وجهاً وبخلأً ومكراً... إلخ محضاً، بعدما أقصى وأعدم مفردات ومكونات بنياتها من الخير والعلم والكرم والعدالة و... إلخ.

4.5.4 النموذج أو الباراديم «الإبدال» الشبكة العنكبوتية لتفاعلات وترابطات أفعال

النظر والعمل وحملات الحسنات والسيئات

السؤال الجوهرى الأنطولوجي الذي يطرح نفسه هنا هو: هل أيُّ تغيير أو تبديل أو تحوير، سواء جزئي جانبي أم جوهرى أساسى يحصل فى أيِّ بنية أو نواة أو مكون من مكونات وحدة فعل النظر والعمل المعرفية أو الوجودية أو القيمة الأخلاقية والجمالية لتكون 1أ2 أو 2أ2 أو 3أ2 أو... أم 2أ1 أو 2أ2 أو 2... ب م، وهى وحدات نسقية إستيمولوجية «معرفة» وأنطولوجية «وجودية» مفتوحة على الوحدات المماسة لها مباشرة، مثل الوحدة (2ب1) أو (2ب2)، أو (1أ3) أو (1أ1)، وغير مباشرة مع الوحدات المعرفية والوجودية (2ج1) أو (1ب3) أو (3ج3) أو (1ب4) أو (1ج4) أو (1أ5) أو (3د5)، وذلك كما هي مبينة فى الخطاطة التالية (1):



الخطاطة الموضحة أدناه، تكشف لنا أنّ التغير والتبدل إذا ما حصل فى المنظومة المعرفية التى تأخذ الشكل العنكبوتى، فإنه بالضرورة الأنطولوجية «الوجودية» والإبستمولوجية «المعرفية» يحصل أيضاً تغير أو تبديل، سواء جزئي أم بنيوي جوهرى فى إحدى هذه الوحدات فى الدائرة 2 أو الدوائر العنكبوتية الأخرى مثل (1أ3) أو 3(أ)2 أو (1أ3)، أى فى صورة راتوبية تدرجية شاقولية متعامدة داخل نسق الوحدة المعرفية الصغيرة الشبه مستقلة أو مستقلة ظاهرياً والمغلقة بالنسبة لمكوناتها الجوانبيّة والمتفاعلة والمنفتحة على

الوحدات النسقية المتحاولة أو المجاورة أو المماسة أو القريبة أو البعيدة لها، كما هي بالنسبة للوحدات (1أ3) أو (ب3) أو (ج3) أو (د3)، أي: في صورة تفاعلات وترابطات عرضية مستطيلة فيما بين الوحدات المختلفة داخل الحلقة أو البيت أو الدائرة أو الوحدة المعرفية والأنطولوجية الثالثة ذاتها، أو التفاعلات والتعالقات البيئية بين الحلقات والدائرة المترتبة شاقولياً سواء المتحاولة أم المماسة أم المجاورة أم القريبة أم البعيدة، كما هي بين 1أ2 و3أ3 و4أ4 و.... أو بين 1أ2 و3ب1 و3ج2 و1أ4 و3د3 و... وهكذا دواليك؟، وذلك كما هي موضحة في الخطاطة العنكبوتية أعلاه، أو الخطاطة التجزيئية التفصيلية أدناه رقم (2) للوحدة المعرفية والأنطولوجية الواحدة لتكون (1أ) ضمن الحلقة أو الغرفة في الدائرة أو الطابق الأول في البيت أو الشبكة العنكبوتية المعرفية.

وبتعبير آخر هل هناك بعض الحقائق والأحكام والقوانين والسنن المعرفية والوجودية تبقى ثابتة لا تمسها يد التغيير والتحوير والتبديل مهما حصل التغيير؟ وفي أي حلقة أو مكُون من حلقات ومكونات الدوائر وخاناتها في الشبكة العنكبوتية، أم أن أي تغيير بالضرورة الوجودية تغير كافة الخانات والحلقات الدائرية في الشبكة العنكبوتية؟ وبتعبير ثالث، هل هناك حقائق ومعارف وقوانين وسنن وأحكام ثابتة غير قابلة للتحوير والتغيير وأخرى متغيرة، سواء في صورتها الظاهرية أم الباطنية العميقة، أم في صورتها الفرعية والتجزئية في أية حجرة أم حلقة وطابق أم دائرة من الحجرات والحلقات أم الطبقات والدوائر المعرفية في الشبكة العنكبوتية؟

قبل الإجابة عن هذا التساؤل الجوهرى والبنوي لا بُدَّ من التمييز والتبيين بين أصل مفهوم التغيير والتبديل والتحوير، ودرجاته التدريجية ومراتبها الراتوبية من جهة، وبين أثر التفاعلات والتعالقات الناتج عن التغيير والتبديل بدرجاته الراتوبية من جهة أخرى، من حيث كشف أبعاد جديدة أو توضيح مستويات عميقة ومستطيلة لوحدات المفاهيم والمعارف والحقائق والأحكام الإيكولوجية والأنطولوجية والأكسيولوجية في الشبكة العامة. نعتقد أنه من حيث المبدأ أن أي تغيير وتبديل يحصل في البعد الإبستيمي والأنطولوجي الوجودي لكيثونة الكائن البشرى، والتي هي في حركة وصورورة دينامية وديمومية دائمية لجوهرها المحمول والمستجمع والمتباور في بنية نواته العميقة بالقوة والإمكان والاحتمال كل الكون

الأكبر بمكوناته وحمولاته المعرفية والوجودية، وصيرورته إما نحو التكامل والارتقاء الصعودي السماوي أو نحو التكامل التسافلي والتنازلي نحو الأرض والدرك الأسفل.

فكينونة الكائن أو النفس البشرية هي في كل يوم، بل في كل آن في شأن آخر وجودياً ومعرفياً، وذلك تأسيساً على حقيقة حركة النفس الجوهرية، وكون النفس الإنسانية مستودعاً كموناً لكافة الكمالات والأسماء الحسنى والصفات العليا الثابوية بالقوة، تنتظر من يستنطقها ويفجر ويثور نواتها ليشع نور وجودها، ويتحقق انوجادها وثبوتها وإنيتها الأنطولوجية. وبالنظر إلى مفهوم التوازي ودرجاته أو منظور التشابه ودرجاته، من حيث التساوق التطابق والتناظر والتحاذي والتماثل والتضاهي والتضارع والتشاكل والتشابه بين البنية الوجودية والمعرفية لها، فإن التغيير والتبديل أمر لا محال له، ولا بُدَّ أن يحصل بالضرورة الإستيمية والأنطولوجية في جهة من جهاتها أو في درجة من درجاتها أو في مرتبة من مراتب التعاضد والإيجابية الارتقائية التسعة المقترحة على سبيل المثال، وإن كان الأمر قابلاً للاستطالة والامتداد، أو الانكماش والتحديد إلى أكثر أو أقل من ذلك، أو باتجاه مرتبة من مراتب التناقض والتناقض، أي: من حيث الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتقابل والتطابق والتناقض والمزايلة والتعديم بينهما؟

4.5.5 دالة التغيرات الجوهرية التبئيرية والهامشية الفرعية

السؤال الجوهرية الذي يتبادر إلى الأذهان هو هل أيُّ تغيير وتبديل يكون في كافة الجهات أم في جهة من جهات المنظومة العنكبوتية المرئية واللامرئية؟ وإذا كان في جهة من جهاتها وهو الأصح والأكثر قبولا لدينا ظاهرياً، فأَيُّ جهة من هذه الجهات، وفي أية درجة أو مرتبة من درجاتها ومراتبها يحصل فيها التغيير أو التبديل أو التفاعل والتعلق؟ وهل هذا التغيير ضرورة منطقية وجوبية أم عقلية فلسفية أو إستيمولوجية معرفية أو أنطولوجية وجودية أو أكسيولوجية قيمية أخلاقية، أم إستيقية جمالية شكلية أم مضمونية؟ وهل هذا التغيير بالضرورة يحصل في هذا العالم، أم في عالم البرزخ، أم في عالم العقول والجبروت؟، وهل يقتضي تغييراً وتبدلاً أو تفاعلاً وتعلقاً في جميع أحكامها وحقائقها وسننها الظاهرية؟ أم في بعض جهاتها ودرجاتها ومراتبها الظاهرية والباطنية لها، كما هو حال الأحكام الفقهية الفردية والاجتماعية أو العبادية والاعتقادية والعملية؟ يمكن تبأور الجواب في أن الأحكام

والحقائق والسنن الظاهرية ليست بالضرورة أن يسري حكم قانون: إنَّ أيَّ تغيير يحصل في أيِّ مكون أو حلقة أو غرفة أو دائرة أو طابق في البيت أو الشبكة العنكبوتية، لا بُدَّ أن يحصل تغيير وتبديل في كافة مكونات وحلقات وغرف وطوابق البيت أو الشبكة العنكبوتية المعرفية والوجودية والأخلاقية والقيمية والجمالية الأخرى في الآن وفي جميع الجهات.

ونعتقد أنَّ طبيعة ومستوى ورتبة التغيير والتبديل محكومة أولاً بطبيعة ودرجة التغيير والتبديل الحاصلة في نواة بنيتها الجوهرية، أو في إطار أو محيط أو أطراف أو حواشي معالمها الشكلية وجوانبها الهامشية من جهة، وثانياً حسب تموضعات مكون المعرفة المتغير والمتبدل من نواته الخاصة من حيث التحاقل والتجايل والتجاور والقرب والتماس والبعد، أو من حيث تموضعات المكون أو الوحدة المعرفية والوجودية من نواة أو إطار ومحيط مكونات الحلقات أو الدوائر أو الطوابق في البيت أو الشبكة العنكبوتية المعرفية والوجودية الأخرى، وذلك تبعاً لمراتب ومراقي الحقلي أو المجالي، أو من حيث التماس والتجاور والقرب والبعد من الزمكاني من جانب ثانٍ، وحسب العدسات الرؤيوية التلومايسكروسيكوبية التي ننظر من خلالها مراتب ودرجات عوالمها الممكنة من جانب ثالث⁽¹⁾.

(1) العدسة الرؤيوية المعرفية لكواين ترى منظومة المعارف والاعتقادات والحقائق الكونية والإنسانية في شكل شبكة مترابطة ومتماصة، وأنها مترابطة التوزيع والانتشار والتموضع بين المركز والأطراف، وبمكثتها أن تقبل أية اعتقاد، وأن الاعتقادات المتموضعة في أطراف الشبكة هي الاعتقادات التي من المرجح التخلي عنها في حال تعارضها مع المشاهدات العيانية الحسية الجديدة، في حين أنَّ حزمة الاعتقادات التي تتموضع في بؤرة أو مركز الشبكة، هي الاعتقادات التي من المستبعد التخلي عنها أو إقصاؤها. وكلما تموضعت الاعتقادات من حيث المحاقتة أو المماسة أو القربية من المركز، فإنها تحاط بحصن الحصانة من التعارض مع المشاهدات العيانية الحسية والتجريبية، أي: من الصعب تصور أو قبول التخلي عنها، كما هو الحال مع مقولة $2+2=$ وعليه، يعتبر كواين أنَّ القضايا التحليلية أو القوانين المنطقية أو العقلية تتموضع في مركز شبكة المنظومة المعرفية لكيثونة الكائن البشري؛ لكونها من الاعتقادات والمعارف والحقائق التي من غير المحتمل أن تتعرض للتكذيب، وكما تدرجنا بعداً ومسافة عن المركز تصحح منظومة الاعتقادات البشرية أكثر تجريبية وعيانية محسوسة، وبالتالي تنوي في بنيتها قابلية التكذيب والتبديل والتغيير. وكواين بهذا الصدد يخالف الفلاسفة العقلانيين الذين يعتقدون بوجود مجموعة من المعتقدات والمعارف والحقائق البشرية العقلية Apriori التي لا تعتمد صدقيتها على المشاهدات العيانية التجريبية الحسية، ولا يمكن للمشاهدة الحسية مهما كانت من الدقة والإتقان أن تثبت خطأ هذه المعتقدات، وأنَّ مصادرها المعرفية ليست حسية أو تجريبية ألبتة، وهي معارف ضرورية وبدئية من حيث إنَّ كينونة النفس البشرية تضطر إلى الإذعان والإقرار والتسليم بها من دون أن تطالب بدليل أو برهان تبرهن على صحتها، بله، لا محيص لها من الإيمان بها؛ لكونها بدئية وضرورية الإيمان بها بطبيعتها البنيوية والذاتية، غنيّة من حيث الإبانة والانتكشاف والظهور والشفافية عن كل بيّنة وإثبات ودليل، كإيمانها ومعرفتها بالقضايا التالية: «النفي والإثبات لا يصدقان معاً في شيء واحد»، و«الحادث لا يوجد من دون سبب»، و«الصفات المتضادة لا تتسجم في موضوع واحد»، و«الكل أكبر من الجزء»، «الواحد =

أما فيما يتعلق بالتغييرات والتبدلات الجوهرية الباطنية والعميقة أو المضمرة والمسكوت عنها، فإنَّ حكمها مرتبط بالعدسة الرؤيوية التي تكشف التغييرات والتبدلات الباطنية اللامرئية والجواهر المضمرة أو المسكوت عنها، الحاصلة والمرتبطة بالجذور والجدوع النسقية والبنوية العميقة المتماسكة والمتداخلة والمتفاعلة والمتراطة والمندمجة والمتناغمة والمتشاكلة والمتناظرة والمتطابقة لمكونات القضايا والحقائق المعرفية والوجودية في الشبكة العنكبوتية في سياق نظامها وعللها العرضية المستطيلة والطولية الرأسية، وهي عدسة رؤيوية وجودية ومعرفية لا بُدَّ من أن تكون معصومة من الخطأ والزلل والذاتية، التي لا يملكها إلا الكينونة العصومية من الأنبياء والمرسلين والأئمة من أهل البيت النبوي الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وجعلهم عدل القرآن، وسفينة النجاة، والقرآن الناطق، مصداقاً لقوله ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن يفترقا حتى يردَّ عليَّ الحوض»، وفي قول آخر: «وما إن تمسكتم بهما لن تضلَّ بعدها أبداً». أما بقية الناس تتكشف لهم تلك الحقائق والقوانين والأحكام المعرفية والوجودية الباطنية العميقة، بمقدار مرتبة ودرجة قربهم الأنطولوجي والإيكولوجية والأكسيولوجي منهم ﷺ.

أما المرايا أو العدسات الرؤية المادية والأحادية البعد والعمق والدرجة والمرتبة والزاوية، فإنها لا تكشف للرأي إلا مرئيات ومنظورات متبعثرة ومتشعبة تفصلها مسافات شاسعة، وتجاورها فجوات واسعة تفتقد إلى الترابط والتعلق والانتظام والاتساق والتناغم والتفاعل والاندماج والتدرج والنسقية والتراتب والتكامل فيما بين مكوناتها، سواء في داخل حجراتها أم طوابقها أم بيئتها العنكبوتية الإبتيمولوجي والأنطولوجية والأكسيولوجي والاستطريقي، بله، تعكسها في صورة جزر الأرخييل المتباعدة والمستقلة ذاتياً تتواصل معها فقط مياه

= نصف الاثنيين» [الشهيد محمد باقر الصدر، «فلسفتنا» دار المعارف للطبوعات، الطبعة العاشرة، 1980، بيروت، ص: 70-71]، وغيرها من المعارف التي نطلق عليها قول أو مصطلح البديهييات والأوليات والفطريات والمشهورات التي لها سلمية راتوبية متدرجة من حيث درجات اليقين والإيمان بها، مما يؤهلها أن تتموضع في موضع متميز في الشبكة العنكبوتية لمنظومة الحقائق والمعارف البشرية، لما لها من وظائف استدلالية ودلالية، وغائية تداولية وتواصلية، وبنائية تأسيسية تعديدية لبقية المعتقدات في الشبكة العنكبوتية لمنظومة المعارف والحقائق الإيكولوجية والأنطولوجية والأكسيولوجية لكينونة الكائن البشري المتصلة بكافة عوالمها الممكنة.

المحيط. والبشرية التي اعتمدت على الذات والعقل المحدود والحس والتجربة التي تحكمها وتوجهها «ميثا اقتصاد» و«ميثا سياسة» و«ميثا إعلام» التي وصلت آخر إبداعاتها وابتكاراتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية وما آلت إليها ما بعد الحداثة بالفوضى الخلاعبة والمنظمة، واللانص واللامؤلف واللامعنى واللاحقيقة واللاوجود واللاإيديولوجيا واللادين واللاشيء، وبالتالي موت الإله والإنسان والمؤلف و... إلخ.

أما من حيث التأثير المتبادل والمتداخل التفاعلي الصميمي والانفعالي الحميمي المعرفي والوجودي من حيث الفهم والانفهام والإفهام، فهو أمر جائر وممكن، ومن دون ضرورة تتغير بعض أحكامها الفقهية الخمسة المعروفة «الوجوب والحرام والمستحب والكراهية والمباح»، سواء على مستوى عرض المعارف والحقائق الكونية أم على مستواها الشاقولي الطولي، فإيُّ تغيير أو تعديل وتبديل في مفهوم التوحيد سيترك أثراً معرفياً وأنطولوجياً يشمل كافة المنظومات الإبتيمية والأنطولوجية والأكسيولوجية لكيونة الكائن البشري وعلاقاتها البنيوية والبنائية والوظيفية والغائية والتواصلية والتداولية والاستدلالية والدلالية، ومن ثم يأتي تأثير النبوة والإمامة و«ولاية الفقيه» والعدل والمعاد من حيث سعة وعمق التغيير والتبديل، أو من حيث امتداده واستطالته الألفية.

وبالتالي يحدث التغيير التفاعلي المتبادل في الرؤية الكونية والإيدولوجية والمذهبية وحمولاتها المعرفية والوجودية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية و... إلخ، وذلك على التوالي من حيث السعة والعمق والامتداد والاستطالة. فالتفاعل والاستطراد في سعة وعمق وامتداد كينونة الحقائق والمفاهيم والمعارف الإبتيمية والأنطولوجية وأكسيولوجية والإستطبيقية قد يحدث تغييراً وتبدلاً في الأحكام والقوانين المتعلقة بها، وقد لا يحدث ظاهرياً، ولكن من المؤكد وفق تبنياتنا لنظرية أو نسق الشبكة العنكبوتي لمنظومة المعارف والحقائق الإبتيمية والأنطولوجية والأكسيولوجية والإستطبيقية لكيونة الكائن البشري، أن يحصل تفاعل بنيوي يترك آثاراً سطحية وعميقة وظاهرية وباطنية، تنعكس في مرامي درجات ومراتي مكونات الوحدة المعرفية، وخاصة إذا ما كان التغيير حاصلًا في ضلع قاعدة مثلثها أو هرمها المعرفي أو في جذرها وجذعها.

فعلى سبيل المثال والتوضيح، قد تتكشف حقائق جوهرية وبنيوية جديدة للصلاة

والزكاة والخمس والصيام والحج و... إلخ، دون تغيير وتبديل في كثير من أحكامها، مثل عدد الركعات أو أنصبة الزكاة أو مبطلات الصوم، بالرغم من حصول تغيرات بنوية جوهرية في مفاهيمها العميقة والباطنية، إلا أنه بالتأكيد تترك آثاراً معنوية ومعرفية ووجودية وقيمية وجمالية كبيرة ليست في مكونات ذات المثلث المعرفي أو الوحدة الخاصة بها أو الدائرة الصغيرة الشبه مغلقة ومستقلة نسبياً وظاهرياً، بله، إنها تتعدى المكونات والوحدات الصغيرة المتحاكلة والمجايلة لها لتتفاعل وتتواصل وتبني علاقات دبلومعرفية ودبلووجودية ودبلوقيمية ودبلوأخلاقية ودبلوجمالية بنوية ظاهرة معلنة وباطنية مضمرة مع الكينونات المعرفية والوجودية والقيمية الأخرى المماسة والقريبة والبعيدة لها، وليس في عالمها الخاص «الدنيوي» فحسب، بله في عالمها «الديني» و«البرزخي» و«الأخروي» وعالمها العقلي الجبروتي وفي جميع عوالمها الممكنة أيضاً، وذلك بمقتضى حقيقة أصالة الوجود ووحدته التشكيكية «الوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة»، وبحكم النسق والنظام التراتبي والتدرجي التكاملي والدينامي من جهة، وتشاكل وتناظر وتطابق ثلوث الكينونات الكونية من كينونة القرآن بكل حمولاتها المعرفية والوجودية اللامتناهية وكينونة الطبيعة بكل حمولاتها التكوينية من القوانين والسنن والأحكام، وكينونة الكائن البشري التي انطوى فيها كينونة القرآن والطبيعة وعوالم الملكوت واللاهوت.

وقد تؤدي إلى تغيير بنوية ومسار وجوهر حياة كينونة الكائن البشري، ولكن من دون تغيير العديد من جهاتها وأحكامها التي تظل ثابتة دون أي تبدل وتحوير وتغيير، وذلك لكون الأحكام الكلية والأساسية وكثير من الأحكام التوسطية والتفصيلية هي بالأساس متجذرة ومستغرقة ومستجمعة ومحسوبة ومقدرة كافة التغيرات والتعديلات في بنياتها البنائية التركيبية والتراكبية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية؛ لكونها صادرة من الحكيم والعليم والمطلق من جهة، وكونها دالة مستقلة في تغير الواقع وليس العكس. والنقطة الجوهرية الأخرى التي يستلزم تسليط الضوء عليها هي أن تغيرات وتبدلات الدوائر المعرفية والوجودية في الشبكة العنكبوتية اللاحقة، دالة في الدوائر السابقة لها، والتي هي سبب وعلة لها؛ لكونها مستغرقة ومستهلكة ومستجمعة في نواة بنيتها العميقة. وبتعبير آخر، التغيرات والتبدلات الحاصلة في الدائرة المعرفية والوجودية رقم (215)

دالة على التغيرات في (1أ5) أو في (1أ4) أو في (3أ4) أو في (1أ3) أو في (2ب5)، أو التغير في دائرة الشبكة (5)، دالة على التغيرات والتبدلات الحاصلة في الدائرة رقم (4)، والحاصلة في رقم (4) دالة أو نتيجة للتغيرات الحاصلة في الدائرة رقم (3)، وهكذا دواليك، إلى أن نصل إلى نواة الدائرة الأولى، وهي التوحيد الفاعلي والأسمائي والصفاتي لواجب الوجوب وهي تخوم وحدود أقصى ما يصل إليها الإنسان الكامل والمتشخص بخاتم الأنبياء والرسل الذي قرب حتى قاب قوسين أو أدنى من دائرة الصفر.

إنَّ دائرة الصفر هي بؤرة البؤرة «ميتا بؤرة» أي: الوجود مطلقاً، أي: صفاتية الذاتية تعالى «العلم والإرادة والحياة» وذاته المقدسة التي هي غيب الغيوب المطلقة. فترتيب وتنظيم وتنسيق منظومة المعارف والحقائق المعرفية والوجودية للكون في صورة شبكة عنكبوتية، تسمح لنا برؤية التشابك ومستويات الاندماج والتفاعلات، وشدة الترابط والتصاهر وقوة التماسك والتزاوج، ودرجات التواصل والتكامل، وقدرة التأثير والتغيير بين ميتا نواة «نواة النواة» أي: التوحيد ووحدة الوجود المطلق من جهة، ونوى وأطراف وحواشي وهوامش كافة مكونات الوحدات أو الحلقات أو المنظومات المعرفية والوجودية التوسيطية والجزئية وتفرعاتها التشعبية. وإنَّ تغييرات وتبدلات الأطراف دالة ونتيجة للتغيرات في نواة النواة أو في النوى الأخرى التالية لميتا نواة حسب تسلسل مراتب النوى الوجودية قريباً أو بعداً من ميتا مركز «مركز المركز» أو ميتا نواة «نواة النواة».

وإنَّ مكونات منظومة المعارف والحقائق والقوانين والسنن والأحكام الكونية المتموضعة في الأطراف أو في الدوائر البعيدة أو في الحواشي والهوامش والجوانب عن ميتا نواة الشبكة العنكبوتية، عادة هي الأكثر والأسرع قابلية للتغيير والتبديل والتحوير؛ لكونها مرتبطة بالشواهد الحسية والتجريبية من جهة، ولكونها في الأغلب تتعلق بالجوانب الشكلية والتفصيلية الخاضعة للتغيير والتبديل، وذلك مقارنة بتلك المتموضعة في النوى، وخاصة في النوى المتحاكلة والمتجايلة بالدرجة الأولى أو المجاورة والقريبة والمماسة بالدرجة الثانية من «ميتا نواة» الشبكة العنكبوتية التي تتعلق بالجواهر والكيليات العقلية والمنطقية والوجودية أو التأسيسات والتعديدات الأولية والقبلية التي نادراً ما يحصل فيها تغييرات وتبدلات جوهرية، وإذا ما حصل فإنَّ آثارها التغييرية تتسع استطلاة وتعمق شاقولياً ليس

في دائرتها الخاصة، بل تتعدى إلى الدوائر الأخرى، وقد تشمل كافة الدوائر ومكوناتها أو بعض الدوائر وبعض مكوناتها في الشبكة العنكبوتية، تبعاً للشروط والمحددات والعناصر التي تمت الإشارة إليها سلفاً.

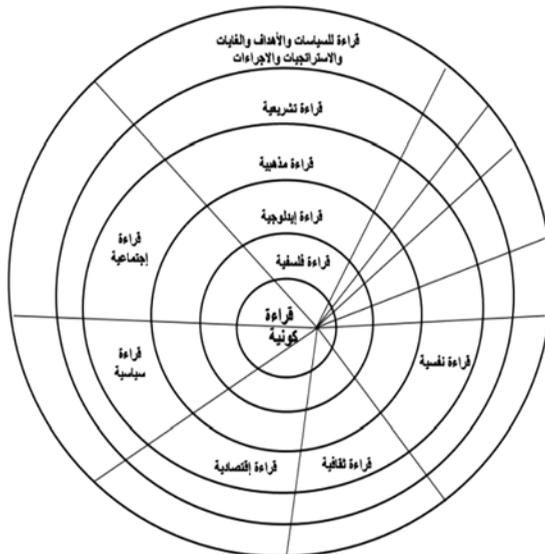
ومن الآليات الفعّالة التي قد تتماهى وتتساقق بنيتها الإيكولوجية الاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية مع عملية تأسيس وتكوين نسق معرفي إبستيمي ووجودي متكامل ومتعالٍ ذي طابع تراثبي وتدرجي وتكاملي وشمولي تربط نواته بأطرافه، وتربط مكوناته بوحدات معرفية ووجودية، سواء على مستوى الوحدات أم الغرف في الطابق في العرض، أم على مستوى الوحدات والدوائر والطوابق العلوية الطولية وغرفها ومكوناتها المعرفية والوجودية في البيت، أم الشبكة العنكبوتية للمنظومة بأكملها، هي آليات منهاجية التوالد الذاتي والموضوعي التي طرحها الشهيد محمد باقر الصدر قَدَسَ سَعْدُهُ.

ويقصد به أن تنشأ معرفة ويولد علم على أساس معرفة أخرى دون أي تلازم بين موضوعي المعرفتين، وإنما يقوم التوالد على أساس التلازم بين المعرفتين أنفسهما، فبينما كان المبرر لنشوء معرفة من معرفة أخرى في حالات التوالد الموضوعي هو التلازم بين الجانبين الموضوعيين للمعرفة، وكان التلازم بين الجانبين الذاتيين للمعرفة تابعاً للتلازم بين الجانبين الموضوعيين، نجد في حالات التوالد الذاتي أن المبرر لنشوء معرفة من معرفة أخرى، هو التلازم بين الجانبين الذاتيين للمعرفة، وأن هذا التلازم ليس تابعاً للتلازم بين الجانبين الموضوعيين، والفارق بين هذه المرحلة من الدليل الاستقرائي وسابقتها هو أنه في مرحلة التوالد الموضوعي لا نستطيع أن نصل بالمعرفة المستدلة استقرائياً إلى مستوى اليقين، وإنما نقصر على منحها أكبر درجة من الاحتمال، بخلافه في هذه المرحلة، حيث نصل إلى مستوى الجزم واليقين، إلا أن تحقق ذلك يتوقف على مصادرة يفترضها الدليل الاستقرائي في هذه المرحلة، لكن قبل بيان تلك المصادرة لابد من توضيح نقطتين، الأولى هي أن مرحلة التوالد الموضوعي تقوم على أساس علم إجمالي، والثانية أقسام اليقين.

4.5.6 التغيرات المتوسطة والجزئية الضمنية

وتجدر الإشارة إلى أن باردايم أو الخطاطة (رقم 1) وإن كانت عامة وشاملة للمنظومة الإبستمية والأنطولوجية لكيقونة الكائن البشري، إلا أنها قابلة للتوظيف للوحدات المعرفية

والوجودية التوسطية والجزئية أيضاً، توضح العلاقة البنيوية والبنائية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية بين تداخلات وتخرجات وتأثيراتها التفاعلية والانفعالية المتبادلة والمتشابكة بين مضاعفات أفعال النظر والعمل وحمولاتها من الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب، وذلك من خلال رسم خطاطة للشبكة العنكبوتية القطاعية «Sectoral Web» أو خططات شبكية عنكبوتية متعددة داخل الشبكة التوسطية لمكوناتها الرئيسية، وكذلك يمكننا اشتقاق شبكة عنكبوتية فرعية وجزئية «Micro or Mini WEB» لمنظومة أي فعل نظر أو عمل، وحسناتها أو سيئاتها ومضاعفات قيمهما المعرفية والوجودية لنفس النظر والعمل، وحمولاتها من الحسنات والذنوب داخل الشبكة الكلية والدائرة أو الشبكات القطاعية والجزئية، سواء بمقتضى موضوعاتها الحضارية والتأريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفردية الإنسانية، أم لقيمها الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية، أم لقيمها ومضاعفاتها في عوالمها المختلفة الممكنة، الأمر الذي يجعل أمام اختيارات وبدائل فاعل النظر والتعقل والتوهم والتخيل أو السكوت والصمت والصومته أو الإشارة والقول والكلام أو السير والسلوك والعمل والصنع واضحة البنية والبناء والدلالة وفق قيمها أسس مضاعفاتها الثنائية أو الثلاثية أو الرباعية أو إلى لا مانهاية، وذلك تبعاً لطبيعة عدساتها القرآنية المركبة على مناظيرها التلومايستكروسكوبية، كما هي موضحة في الخطاطة (2).



بالطبع كلما تعددت الشبكات العنكبوتية للمنظومة المعرفية الاقتصادية أو الاجتماعية على سبيل المثال، فإن النسق المعرفي والوجودي يصبح أكثر بساطة، وأقل انتشاراً، وأضعف ارتباطاً، وأوهن تعالقاً، وأكثر خمولاً، وأقل تفاعلاً فيما بينها وبين مكونات الشبكة العنكبوتية القطاعية والكلية الاقتصادية أو الاجتماعية، وأقل تأثيراً وتأثراً مع المكونات المعرفية والوجودية في القطاعات المعرفية والوجودية الأخرى، إلى أن تتلاشى صورة الترابطات والتعالقات والتفاعلات والاندماجات الظاهرية المتموضعة في أقصى محيطات الشبكة العنكبوتية، والشيء المتبقي هو التفاعل والترابط والتعالق اللامرئي أو الباطني العميق، وذلك على عكس التفاعلات والترابطات والاندماجات والتفاعلات الجوانية بين مكونات نفس الوحدات الصغيرة في شبكتها العنكبوتية.

4.6 النظام الحاكم والقائم والقوام والمقوم لكيونات أفعال النظر والعمل وحمولات

حسانتها وسيئاتها

إن كيونات منظومات الكون والعالم والوجود والحياة وأساقها يحكمها نظامان هما: النظام الطولي المتجسد في نسق العلة والمعلول والترتيب في خلق الأشياء، تبعاً لنظام الترتيب في فاعلية الله عز وجل في سلسلة متعامدة شاقولية متساندة من العلة والمعلولات من جانب، ونظام عرضي حاكم على مجريات الأمور وفقاً للشروط والمحددات المادية لعملية انبناء ظاهرة معينة من ظواهر الحياة الكونية والاجتماعية من جانب آخر. وإن هذا النظام الكون قد بُني على «ميتا نظام»، أي: هناك نظام ميتافيزيقي وما وراء وما بعد النظام المرئي والمشهود للحواس والعقل، إذ هناك نظام للنظام «ميتا نظام» أنطولوجي جواني خلف النظام الوجودي والمعرفي الشهودي، قد تم تقعيد تأسيساته البنيوية وقواعده التحتية على عدة ركائز وعناصر مفاهيمية كلية وتشميلية ومطلقة ومحكمة وثابتة، تفسر وتحلل بواسطتها عناصرها المتغيرة والجزئية والنسبية والظاهرية، وتحافظ على عناصرها وركائزها وصورها وفاعليتها من حيث «التراتب» و«التفاعل» و«التجاور»، وفقاً لمبادئ عامة تتضمن مبادئ «التشابه» و«التدرج» و«الانتظام» و«الانسجام» و«الاتصال» و«الانفصال»⁽¹⁾.

(1) لمزيد من الشرح انظر كتابنا: فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التوحيدية. دار المحجة البيضاء، بيروت، 2012.

4.6.1 النظرية والفرضية الحاكمة على النظام الكوني

هناك عدة مبادئ أنطولوجية وجودية عامة تحكم النسق العلائقي والتفاعلي والتوالي والتوكثري والتداخلي والتخارجي والتشابكي بين كينونات العالم والكون والوجود في صورتها الأنطولوجية الوجودية، والتي تنعكس في صورتها الإبيستمولوجية المعرفية، والأكسيولوجية القيمة الأخلاقية، والاستطبيقية الجمالية الفنية، التي بدورها تنعكس على دوال أفعال التصور والنظر والتفكر والتعلل والتوهم والتخيل، أو أفعال السكوت والصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام والنصنصة، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع، وكذلك على حملاتها من الحسنات والثواب أو السيئات والعقاب، ومن هذه المبادئ والجوامع العامة هي:

أ. الجامع الأنطولوجي الوجودي

بمكّنتنا تلخيص النظريات الواردة في تبين نظام الكون إلى نظريتين أساسيتين هما: النظرية المقولية الجزئية، والنظرية التشميلية الكلية، على أنّ النظرية المقولية تفترض أنّ هناك حواجز فاصلة طبيعية موجودة قبلياً، وليس للباحث إلا أن يكشف عنها ويرتبها... وأما النظرية التشميلية أو الشمولية فتتطلق من مبدأ «وحدة الكون»، و«وحدة الوجود»، ومن ثمّة فلا شك في وحدة المبادئ التي تحكم مكوناته المختلفة المتجلية للناس، وفي وجود علائق بينها وفي احتلالها مراتب تشكيفية تدريجية خاصة بها... وليست الصياغة المقولية إلا إجراءً تحليلياً بعدياً... وهكذا، فإذا ما افترض أنّ الإنسان والحيوان والنبات والجماد صادرة عن منبع وحيد «العقل الكلي» أو «الطين» أو «الأرض»... وإذا ما افترض أنّ الفقه والتاريخ والنحو... أو العلوم الطبيعية كلها إلى علم الفيزياء، فإنّ هناك منبعاً وحيداً تنتمي إليه هذه العلوم... فلا مفرّ إذن من وجود جوامع عميقة، ولا مناص من سريان مياه النبع إلى الكائنات والمكونات بنسب تشكيفية متفاوتة حسب السعة الوجودية لكل منها. لذا نقول: إنّ هناك جامعاً أنطولوجياً وجودياً بين كينونات الكون والعالم والوجود، لذا يصبح إثبات العلاقة والاشترارك تحصيل حاصل، كما يضحى الفصل ليس إلا إجراءً محضاً مؤقتاً بعدياً

ب. الجامع الصوري

ما دامت الكائنات والمكونات تشترك في المنبع فإنها تتشابه في صفات رصدها بعض

الأنثروبولوجيين والنسقيين، فسموها باسم «التناظر»، إلا أن هذا «التناظر» ليس يعني «التطابق»، ولو هو وجد ما كان ثمة نمو وتمايز وكثرة، إلا أن ما تشترك فيه يختلف باختلاف المنطلق، فقد تكون خصائص طبيعية مثل الشبه بين الإنسان والحيوان، وقد تكون وحدة الموضوع، كما هو الشأن في التصنيف المقولي والدلالي والأدبي، وقد تكون الآليات التعبيرية الشكلية مثل استثمار المنطق الطبيعي أو المنطق الاصطناعي، وقد تكون الوظيفة العامة الموجهة للكائنات والمكونات... هذه الجوامع كلها يمكن أن يمنحها المفكر المغربي اسم الجامع «الصوري». وهو جامع لا يصل إلى مستوى «الجامع الأنطولوجي»، ولكنه بدوره جامع تأسيسي.

ج. الجامع الشبهي

تحدث بعض الأنثروبولوجيين وبعض النسقيين عن التناظر والتناظر المتسلسل أو المقايسة. والمقايسة عند كثير من الباحثين من أهم الأدوات الاستدلالية، ولذلك توظف حالياً في مجالات علمية وتربوية ولسانية...؛ لأنها تسمح بإيجاد علاقة بين الكائنات والمخلوقات والمصنوعات... وتشترك المقايسة الحديثة مع القياس الفقهي، وتختلف معه في أن واحد، تشترك معه في وجود أصل مقيس عليه، وفرع مقيس حينما يراد قياس مشكل جديد على مشكل قديم، مجهول على معلوم، بيد أنها تختلف عنه حين الالتحاق بتحويل خصائص ما يعد أصلاً كلياً أو جزئياً لإيجاد خصائص مشتركة وتداخلات بين الأصل والفرع، أو حين التوالد عبر التداعي. وعليه فإن ما اعتبر أصلاً لن يكون إقاداً لعمليات تؤدي إلى الإبداع.

إن هذا المبدأ يعيدنا إلى نقطة البداية، باعتباره صدئ لمبدأ «وحدة الكون» أو «وحدة الوجود» والحركة الجوهرية، والوحدة في التكوثر، والتكوثر في الوحدة، وتبعاً لهذه الفروض يصبح كل شيء يشبه كل شيء، وكل شيء ينسجم مع كل شيء، وكل شيء قابلاً للتدرج، وحيث إن الجامع الأنطولوجي جامع تشميلي لكل ما في الكون والعالم والوجود في جميع عوالمها المتعددة الممكنة، والجامع الصوري راصد للتجليات والتمظهرات المشتركة والمتشابهة في حقولها وميادينها ومجالاتها المتعددة والمختلفة، و«الجامع الشبهي» فقد يوظف التشابهات المعطاة وقد يوجدتها إيجاداً لتوثيق الروابط الجامعة التي تحقق المبدأ الأنطولوجي.

د. الانتظام

المستقرئ لأدبيات الفكر الفلسفي الوجودي وخاصة مبدأ ووحدة الوجود، وتشكيكية الوجود، والحركة الجوهرية، واتحاد العقل والعامل والمعقول، واتحاد العامل والعمل والمعمول، واتحاد الرائي والمرئي والرؤية، واتحاد الفعل والفاعل والمفعول، واتحاد الشاهد والشهادة والمشهود، يجد أنّ هناك وحدة الوجود أو الكون أو العالم والتعلق بين عوالمه وكائناته المختلفة، في صورة تناسق وتنظيم وانتظام أدت إلى رفض تجزئة الكون واختلاطه وعمائه وفوضاه، وقد استوعب بعض الأنتربولوجيين هذه الرؤية، فجاءت أبحاثهم معرزة لها، وإن كانت في مجال خاص، هكذا يرون أنّ الكائنات الحية تستطيع أن تتجنب التطور السريع المخل بالنظام، وتسلك طريق التطور المحافظ المؤدي إلى حالة من النظام والانتظام بالاعتماد على المورثات التي تنتقي ما يتلاءم مع الذات ومع المحيط، وترفض ما لا يتلاءم، وما ينتقى يجب أن يكون فيه شبه مع القديم؛ لأنّ الجنس البشري تحكمه المشابهة، مع اختلاف في درجتها، فهي تكون قوية في بداية التكون، ثمّ تبدأ تقل بعد ذلك. وهكذا تكون المشابهة قوية بين الأجنة، وضعيفة بين البالغين⁽¹⁾، غير أنّ بعض النظريات الفيزيائية لا تسير ظاهرياً في هذا الاتجاه، إذ تتحدث عن اللانظام والعماء والتشويش والتعقيد، إلا أنّ هناك من الباحثين يرون أنّ هذه المفاهيم يجب أن تفهم في إطار الثورة على الرتبة والخطية والتبسيط، لا أن تفهم بالمعنى الحرفي المتداول، إذ لعل أصحاب تلك النظريات يدركون أنّ وراء تلك الظواهر بنية عميقة من النظام، وأنها آيلة إلى الانتظام، فالانتظام يشمل الحي وغير الحي، وذلك إما بالطبيعة أو بالتشديد من قبل المنظرين والباحثين الذين حاولوا جهدهم وضع قوانين تمنع التطورات التي تتجاوز الحدود وتخلق الفوضى.

هـ. الاتصال والانفصال

النظرة التلومايسكروسكوبية التي تنظر إلى أصغر ذرة في أكبر مجرة في الكون وما بينهما من متوسطات كلها تؤكد بشكل قاطع ويقين حالة النظام والانتظام، والتساوق

G.Bateson,Op.Cit.p:192-193. (1)

والانسجام، والاتصال والتواصل، والاقتران والتزاوج، والترابط والاقتران، والتواصل والتخابر، والتلامس والتلابس، التي تطرد كل احتمالات الانفصال والانقطاع، والافتراق والانشقاق، والانصرام والانفصال والانقطاع والابتعاد، أو فوضى ولا توازن ولا تعادل أو اختلال واضطراب، سواء لكيّنوناته الأنطولوجية الوجودية أم الإبيستيمولوجية المعرفية أم الأكسيولوجية القيمية الأخلاقية أم الإستطبيقية الجمالية الفنية.

وعندما نستقرئ البحوث والجهود التي بذلت من قبل العلماء بشكل عام وعلماء الرياضيات بشكل خاص، نجد أنهم قد بذلوا جهوداً مضيئة في كشف اللثام على حقيقة الاتصال والانفصال في حقل الرياضيات، حيث شاهدوا في العدد قطعية، وفي الهندسة اتصالاً. ورغم أن بعض الاتجاهات الحديثة في الفيزياء، مثل نظرية العماء التي ترى أن الاختلاط أخصب من النظام، وأن اللايقين أفضل من أفق الانتظار، وأن الانفتاح أحسن من الانغلاق، وأن اللامحدود أهم من المحدود، إلا أنهم يقرون بوجود بنيات كلية، وثوابت شمولية، وتناظرات انعكاسية تتكرر عبر مستويات مختلفة لنسق معقد، كما يعتبرون أن الإبدال العلمي الجديد لا يلغي نهائياً الإبدال العملي القديم، وإنما هو يستوعبه.

4.6.2 توظيفات النسق الاتصالي والانتظامي والاتسافي الكوني في مجال

الإبيستيمولوجيا المعرفة

هذه المفاهيم الطبيعية الكونية الأنطولوجية أمثال: «تراتب» و«تدرج» و«اتصال» و«انفصال» و«تناظر» و«تشابه» و«قرابة»... يمكن توظيفها في فهم وإفهام وانفهام وتحليل وتفسير الكثير من المنظومات المعرفية والوجودية الاجتماعية والتاريخية والثقافية المختلفة. وفي هذا السياق يجد المهتم كثيراً من الباحثين ينطلقون من الحديث عن نظرية العماء إلى الحديث عن الثقافة، أو من الحديث عن البيولوجيا إلى بيولوجيا الثقافة. يقول أحد الباحثين في نظرية العماء أثناء انتقاده لليوطار: «هذا الاعتقاد يجهل أن النظريات العلمية مثل النظريات الأدبية والثقافية أو بعدها، إنها جزء من ثقافتها، وهي تضاعفها وتعززها في آن واحد». ويرى أحد البيولوجيين أن الباحث الثقافي يستطيع أن يفتش عن البنيات المتناظرة والمتشابهة، كما يبحث عالم الحيوان عن التناظرات، وقد جاء رأيه هذا بعد الحديث عن «التخلق الرتيب» و«التطور الخالق» وعمليات «التصفية» و«الانتقاء»

و«التوليف» و«الانسجام» مما قد يسمح باستنتاج أن كثيراً من تلك المفاهيم يمكن توظيفها في التحليل الثقافي⁽¹⁾.

يتبين مما سبق أن هناك وجهتي نظر: وجهة النظر القابلية الحادة التي قد لا تسعف كثيراً في تحليل الظواهر وإيجاد الحلول للمشاكل والعلائق بين ما في الكون من كينونات معرفية ووجودية مادية وملكوئية، ووجهة النظر التدريجية التعقيدية التي تسمح بكل ما ذكر مع تحقيق التداخل والتناغم والتشابه، ووجهتها النظر عريقتان وتتعايشان وتستندان إلى رؤى فلسفة للكون. وما يهمننا هنا هو الرؤية التي تقول بالتعقيد وبالانسجام وبالتناغم، وهي الرؤى التي يبشر بها كثير من الفيزيائيين والبيولوجيين المعاصرين، ومؤداها أن الكل منطوق في أجزائه، والأجزاء منتشرة في الكل، ورتب بعضهم عن هذا مبدأ (كل شيء ينسجم مع كل شيء)⁽²⁾.

هذه الرؤية الشمولية انتقلت إلى الفكر الإسلامي قديماً، فاستوعبتها كثير من تياراته، ومن بين هذه التيارات بعض فلاسفة القرن الرابع، مثل أبي علي بن مسكويه وأبي حيان التوحيدي وأضاربهم، فقد تصور هؤلاء الكون بمنزلة روح تفيض على كل أجزائه التي هي عديدة، منها الطبيعي ومنها الثقافي. وفي الجملة، أهم منطلق تركز عليه هذه المنهاجية هو أنه لا بُدَّ من وجود منطلق تسري روحه في كل المكونات والعناصر المنتمية إليه بناء على مبدأ (لا شيء يأتي من لا شيء) ويؤدي هذا المبدأ إلى نتائج كثيرة، بعضها علمي وبعضها عملي.

من النتائج العلمية أن المنهاجية الشمولية إذا حللت عناصر كل بنية، وكشفت عن خصائصها، واهتدت إلى القوانين التي تحكمها، ثم استخلصت الوظيفة الجامعة بينها، فإنها تؤدي إلى الكشف عن نظام العناصر وانتظامها، وإلى إحلال كل عنصر في مرتبته ودرجته ضمن النسق العام، وإلى تجنب المقاربة التجزيئية التي تهتم ببعض العناصر، وتغفل أخرى وتعتبرها لغواً زائداً، وحينما تنقل هذا المبدأ العام إلى مجال خاص هو البنية الثقافية بالاعتراف بالمواد جميعها، من القرآن وعلومه إلى علم أسرار النجوم، واعتبارها متكاملة متفاعلة بتبني تحقيق وظيفة ضرورية، فإننا نكون قد خطونا خطوة هامة في سبيل تكوين رؤية توحيدية للثقافة

(1) ابن خلدون، المقدمة فصل في أصناف العلوم الواقعة في العمران لهذا العهد، مصر، ص: 326-369.

(2) إلى واقيت، ص: 144.

دشنها أسلافنا من فلاسفة العرب والمسلمين، مثل أبي حيان وابن خلدون وأبي حامد الغزالي والزرركشي السيوطي وابن عربي وملا صدرا الشيرازي قديماً، والإمام الخميني والعلامة محمد حسين الطباطبائي وغيرهما حديثاً، حيث يؤكد الإمام الخميني في بحوثه وتفسيراته للآيات القرآنية والأدعية المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام، على تدرجية وتراتبية الفهوم والإدراكات والتفسيرات والتأويلات والحقائق المعرفية للإبستمولوجية والأنطولوجية الوجودية، معلناً بصريح العبارة حقيقة الانسجام والمساوقة والانتظام والمطابقة والتدرج والتراتب والنسق والنظام بين كينونة القرآن الكريم والإنسان والعالم من جهة، والمصالحة والتصاهر والتزواج بين العدسات الرؤية للعالم والفيلسوف والفقهاء والعارف في نسق تدرجي تصاعدي مع الاحتفاظ والاعتبار لحدود وماهيات وآليات واستراتيجيات ومنهاج وأدوات وموازين ومساطر كل منها على حده من جهة ثانية، والتوسل والاتصال والانفتاح والتداخل العضوي بين عالم المحسوسات الدنيا وعالم القول المجردة وعالم البرزخ وعالم الملكوت الآخرة، والذي ينكشف كل واحد منه على الآخر من خلال التكامل القلبي والروحي من جهة ثالثة.

وإنَّ نشأة الوجود تم تشييدها وتقعيدها وفق نسق من شبكات من العلائق والروابط الوجودية الأنطولوجية والسنن والقوانين التكوينية الحقيقية، الأمر الذي يقتضي الاعتقاد حقاً بلزومية ووجوبية التدرجية والتراتبية لكافة كينونات الكون المعرفية والوجودية، وأنَّ لكل شيء مراتب ومدارج: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾⁽¹⁾. فكل شيء في هذا الوجود إذا ما صح عليه الاسم بالشيء حقيقة، لا بُدَّ أن يكون له مراتب، والمقصود بالشيء هو الشيء التكويني، كالإنسان والحيوان والجبال والأشجار والأنهار... وليس الشيء الصناعي، كمركبات وطائرات وأجهزة...

وعليه، فإنَّ كل مفردة وكينونة من مفردات وكينونات الوجود الإمكانية له نظام تدرجي ونسق ترابطي ومدرج تكاملي طولية متعددة، ويقول الإمام الخميني بهذا الشأن: «واعلم أنَّ الإنسان لكونه كوناً جامعاً له، وله بحسب المراتب النزولية والصعودية نشأت ظهورات وعوالم ومقامات، فله بحسب كل نشأة وعالم لسان يناسب مقامه»⁽²⁾.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحجر، الآية: 21.

(2) مرجع سابق، الكاكاوي، ص: 262.

أو بلغة علمية ليس متواطئاً، وإنما مشكك له مدارج ومراتب تصاعدية وتنازلية. الموجودات الخارجية مظهر الأعيان الثابتة، والأعيان الثابتة مظهر الأسماء والصفات، والاسم هو الذات المتعينة بصفة، والعرفاء من خلال وصفهم لله بأنه «داخل في الأشياء لا بالمازجة، وخارج عنها لا بالمزايلة» يزيلون الفاصل بين الصور الأرسطية والمثل الأفلاطونية، كما يجيبون على كثير من التساؤلات من خلال الاعتقاد بأن الله تعالى «عالٍ في دنوه، ودانٍ في علوه»⁽¹⁾. فالكلام القائل «من عرف نفسه فقد عرف ربه»، تمثيل للوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة، وكذلك لتجليات الله في مختلف الشؤون⁽²⁾. إذ النفس في عين وحدتها جامعة لجميع المراتب والقوى العلمية، كالتعقل والخيال والوهم والحواس، والشؤون العملية كالملكات والحالات النفسية، بحيث ينسب فعل الجميع إلى النفس، فتحضر النفس في جميع الأحوال والأفعال على نحو الوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة. يقول السبزواري في منظومته بهذا الشأن:

النفس في وحدتها كل القوى وفعلها في فعله قد انطوى

يعتقد العرفاء أن النفس داخلة في القوى لا بالمازجة، وخارجة عنها لا بالمزايلة. وبمقدورها أن تكون آية لذلك الأحد الداخل في الأشياء لا بالمازجة، والخارج عنها لا بالمزايلة. لذلك بمقدور تجليات النفس وأفعالها أن تكون آية على قانونية فعل الله وكونه ذا مراتب وشؤون⁽³⁾.

إن أصالة وحدة الوجود، والوحدة في عين الكثرة، والكثرة في عين الوحدة، هي التي تدفعنا إلى القول عن حقيقة واحدة، ننظر إليها من زاوية مختلفة ومراتب متعددة ومدارج متنوعة، ونتحدث عنها بلغات مختلفة ومصطلحات متغايرة ولكن الموضوع والحقيقة هي واحدة ومشتركة، وهي نفس حال النزاع والاختلاف الظاهري بين العربي والتركي والفارسي والانجليزي... حول شيء ما (العنب)، فكل قوم يسمونه حسب لغتهم وأدواتهم التعبيرية والتبليغية، فتتنوع التسميات من: (العنب) و (الأوزم) و (الأنكور) و (الغريب)، وما نشاهد

(1) تهافت الفلاسفة، ص: 236.

(2) نفس المصدر، ص: 241.

(3) الإمام الخميني مرجع سابق، تفسير سورة الحمد، ص: 191.

ذلك في عالم المعرفة من التعبير عن العلية والمعلولية، والثاني بالسببية والمسببية، والآخر يعبر عنها بلفظ الظهور والمظهر⁽¹⁾. وعليه، يمكن أن نبرهن على الحقائق الوجودية والمعرفية لجميع الكينونات بالبراهين والعرفان والنص، وبحسب تعبيره: (علماً وبرهاناً أو شهوداً و عرفاناً أو تحقّقاً وإيقاناً أو تعبداً وإيماناً)⁽²⁾.

إذن مفهوم الانسجام هو مفهوم قديم تبنته الكثير من المذاهب والمدارس الفلسفية والعرفانية، سواء في الشرق أم في الغرب، وما نحاول هنا هو توظيفه واستثماره وفق نظريات وفلسفة اقتصاديات المعرفة التي من أهم تأسيساتها البنيوية وقواعدها التعقيدية هي التوظف الكامل لكل عناصرها ومكوناتها الظاهرة والثأوية الخفية، والقريبة والبعيدة، وبكفاءة توزيعية لعناصرها وإنتاجية عالية لمنتجاتها المعرفية، في سياق تكلفة فرصتها البديلة في علائقها الانبثائية، وغاياتها الوظيفية، وروابطها التبليغية، وقيمها المعنوية في جميع عوالمها الممكنة، أي: في عالم الدنيا المادية وعالم البرزخ الملكوتية وعالم الآخرة الاسمائية، وذلك بأقل تكلفة معرفية وأقصى خيرية وجودية، وذلك في سياق انتظام الكون وتراتبته، وانطلاقاً من مركزية الخالق ووحدة الوجود، وانتظام نظامه المعرفي وحقائقه وتماسك مقوماتها البنيوية العميقة ومعالمها الفوقية.

4.7 المنهاجية التجريبية العلمية في اكتشاف واستشراف مصالِح ومفاسد فعل

القول والعمل

تسلط المنهاجية التجريبية العلمية الحسية إشعاعات عدساتها الرؤيوية التحليلية والاستكشافية والاستدلالية والاستشرافية على ماهية الكينونات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية لدوال أفعال النظر والعمل، وعلى حمولاتها من الحسنات والثواب والفوائد والمنافع واللذات المادية الملموسية، أو السيئات والذنوب والعقوبات والأضرار والشُرور، بغية استكشاف المصالح والمفاسد الظاهرة والملموسة دون الغوص في أعماق بنياتها العميقة المسكوت عنها، مستعينة بالمخزون التراكمي التاريخي للمعارف والنظريات والحقائق التجريبية العلمية، ولا نعتقد أن يشك أيُّ عاقل أو فقيه

(1) الإمام الخميني، كتاب شرح جنود العقل والجهل، ص: 207.

(2) في الصفحة: 167، الهامش.

ديني أو عارف رباني وفق نظرية الاستخلاف والتكامل الإنساني بأهمية ودور ضرورة هذه المنهاجية البحثية التي تبحث عن ظاهراتية الأشياء وخواصها العلمية والمادية، بل إن الآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة تذهب إلى أبعد بكثير عما يتخيله البعض، سواء من المسلمين أم غيرهم، حيث وضعت هذه المنهاجية في قلب سيرورة نظرية الاستخلاف والتكامل بجانب النظريات والمنهاجيات الأخرى، فضلاً عن تلحيضها وتلبيسها بلباس الإلزام والوجوب الشرعي والتكليف الجهادي المقدس، ولكن في سياق تموضعاتها الانتظامية وتموقعاتها التساويقية في المنظومة الكونية، وفق حدود وأدوات ومعايير وموازنات وغايات طبيعية موضوعاتها المادية والموضوعية في حقلها الخاص من زاوية، وتفاعلاتها وتعالقاتها الدينامية مع الكينونات المتحاكلة والمماسية والمجاورة والقريبة والبعيدة عنها، بأبعادها المادية وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسيكولوجية والاعتقادية، المنفتحة بوعي وإدراك على عوالمها الدنيوية والأخروية من زاوية أخرى، التي تنتظر وفق نظرية التسخير الإلهي لها إلى من يستنطقها، من خلال تثوير بنياتها الجينيولوجية الجذرية النواتية بالحضر والتنقيب والتنقيب والتشريح والتحليل والتفسير والتأويل.

أما الاعتماد المستقل للمنهاجية التجريبانية الحسية العلمية عن بقية المناهج والأساليب والمعايير الأخرى، فهو مكنم الاختلاف والتباين والرفض، وذلك لعدة أسباب وعوامل موضوعية مرئية ولا مرئية منها:

أولاً: التركيز على المصالح والمفاسد المادية فقط، وفي أحسن الأحوال النظر إليها من منظور اجتماعي واقتصادي وسياسي و... إلخ فردي مادي.

ثانياً: إن إمكاناتها وقدراتها وأساليبها وعدساتها ومرئياتها مرهونة بعقول مادية تجارية محدودة ومبنية على فرضيات دائمة التقلب والتغير.

ثالثاً: هيمنة السلطة السياسية والاقتصادية من حيث إدارة وتوجيه وتوظيف هذه المنهاجية ومنتجاتها المعرفية إلى حد كبير في بعض الموضوعات الحساسة، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الثقة بالمنهاجية نفسها وبتأجها والعقول المنتجة لها.

رابعاً: أنها منهاجية تستوعب كينونة المسائل والموضوعات ومصالحها ومفاسدها

المادية الجزئية، وفي صورة جزائر مبعثرة متباعدة لا بصورة جزائر معرفية ووجودية مترابطة ترابطاً عضوياً حقيقياً، في سياق وحدة الكون وتكوثراته في وحدته، ووحدته في تكوثراته، وذلك بالرغم من دقتها وموضوعيتها، إلا أن ترابطاتها اعتبارية ضعيفة.

إن معرفة حقيقة الحقائق ومضمون المضامين للكينونات المعرفية والوجودية ونظامها الطولي والعرضي، أو لبنياتها ونواتها الجوانية العميقة والمنفتحة على جميع عوالمها الممكنة، من خلال عدسة النظام الكوني التي تمهر الأصالة فقط للكون في استدلال واستكشاف واستشراف المعارف البشرية، مما تسبب تشويهاً واضطراباً وانحرافاً؛ لكونها معيبة وناقصة، وقشرية وسطحية، وأحادية البعد والعمق والامتداد، مما لا يؤهلها أن تصبح منهجية ذات جدوى اقتصادية معرفية ووجودية؛ لكونها لم تتعرف على الله مستقلاً عن الكون، ولم تعرف كمالاً مطلقاً وغنياً وجمالاً وعلماً ووجوداً وعدلاً وحكمة مطلقة تامة، حتى تعرف أن أثر الجميل جميل مثله، وتمظهرات الكامل كاملة مثله، وأحكام وقوانين وسنن وضوابط كينوناتها المعرفية والوجودية ومصالحها ومفاسدها مثالية وحكيمة وعادلة، فهذه المنهجية النظرية تؤسس وجودها وتسجل حضورها وتفعل فعلتها في الكون، من خلال عدستها الرؤيوية الحسية المادية فقط. فترى الله جلّ جلاله في مرآة الكون المادي، وعليه فإن أي نقص أو تشويه تلتقطه عدستها الرؤيوية في تلك المرايا يشكل عيباً وتضليلاً وتشويشاً في نظرتها إلى المرئي فيها. أما العدسة الرؤيوية التي تشاهد من خلالها الكون، وحقيقة وماهية كينوناته المعرفية والوجودية، وجذورها الارتباطية، وبنياتها التعويدية، وانبناءاتها الوجودية في الكون، وعلاقتها الانفتاحية والتواصلية مع واجدها وخالقها وعله علها ومسبب أسبابها، لا تلتقط صوراً أو حقائق أو أحكاماً أو مفاهيم مشوهة أو منقوصة أو متناقضة أو سديمية وظلامية، بل تشاهد حقيقة المصالح والمفاسد أو الحسن والقبح للكينونات المعرفية والوجودية وأحكامها وسننها لأفعال النظر والعمل، وحمولات حسناتها وسيئاتها، من خلال عدسة مناظيرها الرؤيوية التي تمركزت في موقع استراتيجي، تتمكن من مشاهدة تكاملية وشمولية عيانية وعقلية وعرفانية وغيبية متعددة الزوايا والابتعاد والأعماق .

وعليه، من ينصب الكون أساساً وعدسة ومنظاراً ومنهاجاً وميزاناً لمعرفة الكينونات

المعرفية والوجودية وأحكام مصالحتها ومفاسدها، ولأفعال النظر والعمل وحمولات حسناتهما وسيئاتهما، وكذلك أساساً لمعرفة الله وحكمته وعدله وكمالته وعلمه وقدرته وغناه وجماله في مرآة الكون فقط، فإنَّ أيَّ نقص أو عيب أو مجهول يظهر على شاشات عدساته الرؤيوية، يشكل تشويشاً وخللاً مقلقاً وشكاً وريبة مضطربة في هذه المرآة، مما لا يمكنه من انعكاس صور تمظهراته وتمثلاته الكمالية والجمالية والتمامية في مرآة الله عزَّ وجلَّ.

4.8 المنهاجية العقلانية في استكشاف مصالح ومفاسد أو الحسن والقبح لأفعال

النظر والعمل وحمولاتهما

المنهاجية العقلانية هي منهاجية تعطي الأصالة فقط لعدسات العقل في الاستكشاف والتحليل والتفسير والاستدلال والاستشراف للمصالح والمفاسد الظاهرة والمضمرة الثاوية في بنيات الكينونات المعرفية والوجودية وتمركزاتها وتموضعاتها في حقولها العلمية النظرية والعملية في دوال أفعال النظر والعمل وفي حمولات حسناتها وثوابها وسيئاتها وذنوبها، ولا خلاف أو اعتراض ألبتة على جدوى وقدرات هذه المنهاجية الأصيلة في البحث الموضوعي، ولكن يستوجب إدراك حدودها ومعرفة مساطرها القياسية، وتعيين موازينها المكيالية، وتشخيص فضاء كينوناتها المعرفية والوجودية المحيطة بها، وتحديد مدياتها الأفقية والشاقولية التي تتواصل وتتفاعل معهان ولا نشك في ضرورة حضورها الموضوعي الدائم والمستمر والمحيث والمكمل بجانب بقية المنهاجيات البحثية، التي تبحث عن جدوى منفعية وخيرية قيم المصالح والمفاسد أو الحسن والقبح المُعلن عنها، أو المضمرة والمسكوت عنها لمنتجات كينوناتها المعرفية والوجودية في دوال أفعال النظر والعمل وحمولاتها من الحسنات والسيئات. أما إقصاء المنهاجية العقلانية لمنهاجية التجربة والحواس أو العرفان أو الوحي والغيب عن مؤسسات العقل المنتجة للمعارف والأفكار والنظريات والقيم الإبتيمية والأنطولوجية، هو أمر مرفوض ومشكوك أصلاً في قدرة وجدوى اقتصادياتها المعرفية في إنتاج منتجات معرفية ووجودية، التي تقع خارج نطاق دائرة ومدى عدستها الرؤيوية. وعليه، فبالرغم من كونها تنتج حقائق وأفكاراً ومفاهيم ونظريات ومبادئ وقيماً في غاية الأهمية والجودة العالية في مجالاتها الخاصة بها، إلا أنها محكومة بحدودها وعمقها وسعتها ومدياتها المرتكزة في بنياتها التكوينية، لذا تعتبر

منقوصة ومعيبة أو قشرية وسطحية بالنسبة للعدسات الرئوية المتعالية، كعدسات العرفان المعقلن والمشرعن أو عدسات الوحي والشريعة.

4.9 المنهاجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية

تتكون بنية وماهية مناظير المنهاجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية من عدسات مركبة منشورية الشكل ومتعددة المراتب والدرجات في مناظيرها التلومايسكتروسكوبية، التي تستجمع في بؤرتها المركزية العقل الكلي، ويليه العقل الوحياني المؤيد والعقل العرفاني المسدد والعقل العقلاني التجريدي والعقل الحسي الحي الواقعي والموضوعي، حيث تسلط عدسة العقل الحسي شعاعها ونورها مباشرة على ما هو ظاهر من معالم وحقائق ومفاهيم ومعانٍ ظاهراتية لتنتقلها في شكل صور موضوعية حقيقية صادقة إلى العقل الاستدلالي التجريدي المُلكي الذي بدوره ينقل منتجاته المعرفية المجردة والكلية إلى العقل العرفاني المعقلن والمشرعن، الذي يسلط أنوارها إلى عمق وماوراء حدود العقل المُلكي التجريدي ليلابس المفاهيم والمعاني والحقائق المعنوية والأكسيولوجية القيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الثاوية في مكنوناتها العميقة التي لا يصل نور وشعاع العقل الاستدلالي أو الحسي إليها. وبعد ذلك يأتي نور وشعاع العقل الوحياني المؤيد من العقل الكلي مباشرة ليشاهد المعاني والحقائق الغيبية والوحيانية الرقيقة التي لا تشاهدها إلا من يتجاوز حدود العقل العرفاني، ويتموضع في العقل الوحياني، كالأنبياء والمرسلين ﷺ كل حسب مراتبه ودرجاته التكاملية الوجودية بشكل خاص، وبشكل منقطع ومحدود وجزئي أهل العرفان الإلهي. والعقل الكلي يشاهد الحقائق والمعاني في شكل صورة واحدة توحيدية متكاملة، بينما العقل الوحياني يشاهدها من خلال ما ينبسط ويتجلى فيه العقل الكلي، لذلك هناك مستويات ودرجات أو مراتب وجودية للوحي أو ملائكة الوحي، والعقل العرفاني المعقلن والمشرعن يشاهد المعاني والحقائق في شكل صورة كلية توحيدية بقدر ما ينبسط ويتجلى فيه العقل الوحياني، وعليه هناك مراتب للعرفان بقدر مرتبة العارف الوجودية والتقريبية إلى الوحي الرباني، بينما العقل الاستدلالي التجريدي أيضاً له مراتب ودرجات من الاستدلال والاستنتاج والفهم والإفهام والانفهام بقدر انبساط وتجلي العقل العرفاني المسدد في بنيته التكوينية والتركيبية والتراكمية، وأخيراً وليس آخراً يأتي دور العقل الحسي الذي هو أيضاً

مستويات ومراتب بقدر انبساط وتجليّ أو قوة وشدة العقل التجريدي في بنيته وعدساته الرؤيوية. لذا التوقف عند أي مرتبة وجودية معينة من مراتب شدة وضعف العقل الكلي ينتج حرمان الإنسان من معرفة المصالح والمفاسد أو المعاني والحقائق الملازمة والممتوحة من العقل الخاص بها. العقل الحسي يعطينا صوراً ومعاني وحقائق ظاهراتية سطحية قشرية ثانوية جزئية متبعثرة ومتشظية متنافرة لا رابط ولا جامع بينها، بينما العقل الاستدلالي التجريدي المُلَكِّي فيعرفنا على المعاني والحقائق الكلية المجردة العلمية، في حين العقل العرفاني المعقلن والمشرعن يمكننا من معرفة المعاني والحقائق الأخلاقية والجمالية الفنية الثاوية في المعاني والحقائق العقلية، أو بتعبير أدقّ يكشف لنا المعاني والحقائق الأخلاقية والجمالية الفنية الباطنية الثاوية في عمق الحقائق المعنوية، في حين العقل الوحياني يسدل الستار والاستتار عن حقيقتها ومعانيها الذرية والنواتية التي لا يستوعبها إلا العقل العرفاني؛ لكونها معارف ومعاني فوق التجريدي العقلي الاستدلالي.

4.10 الخلاصة

وخلاصة القول هنا: أنّ منهاجية الشمولية التكاملية التراتبية التوحيدية التي منظارها المايكروسكوبي الجزئي والماكروسكوبي الكلي والسكرتوسكوبي القطاعي «التلومايكروسكوبي» يتركب من عدسات رؤية كلية وتوسيطية قطاعية وجزئية فرعية تحليلية وتفكيكية وتركيبية واستدلالية ودلالية وتداولية وتواصلية واسترجاعية ماضوية واستشرافية مستقبلية، بحيث تقوم كل عدسة رؤية بوظيفة معينة حسب طبيعة الحقائق والموضوعات والقضايا والمعارف، وتبعاً لتموضعاتها في النظام العلي العرضي والطولي، وإنها تتشكل وفق شبكة عنكبوتية تخترق كل عدسة بقوتها التبصيرية والتنويرية ظواهر وبواطن مفردات منظومات معرفية ووجودية تسكن داخل غرفها الخاصة، أو في شقتها الشبه مستقلة ظاهرياً والتمتاسة والمجاورة، وفي بعض الأحيان تكون متحاولة ومجايلة بعضها لبعض، وذلك في طابقتها الخاص أو في تموضعات دائرتها الشبكية، التي هي بدورها أيضاً قد تتماس وتتجاوز وتتقارب، وفي بعض الأحيان وتتحاقل وتتجايل مع الكينونات المعرفية والوجودية في غرف أخرى أو طوابق أخرى، أو في دائرة أخرى في البيت أو الشبكة العنكبوتية لمنظومة المعارف والحقائق الإيكولوجية والأنطولوجية والأكسيولوجية والإستطيقية في جميع عوالمها

الممكنة، لتستجمعها وتستهلكها وتبأورها في نواة أو بؤرة عدستها الرؤيوية الشمولية التكاملية التراتبية التوحيدية، أو المتموضعة في نواة النواة «ميتا نواة» أو مركز المركز «ميتا مركز» الشبكة العنكبوتية الموضحة في الخطاطة (رقم 1)، وذلك من خلال مفاهيم معرفية وأنطولوجية مثل النسق المفتوح المغلق، والنظام المنتظم، والتفاعل الدينامي، والارتباط الحميمي، والتواصل الصميمي، والاندماج التزاوجي والتصاهري بين مكونات ووحدات معرفية ووجودية في المنظومة، والوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة، ووحدة الوجود، والعوالم الوجودية التراتبية الممكنة، والنسق المنطقي المتدرج الذي يحمل في بنياته منظومة حمولات منها ما يلي⁽¹⁾:

- «كلّ شيء يشبه كلّ شيء»

- «كلّ شيء قابل للتدرّج»

- «كلّ شيء ينسجم مع كلّ شيء»

- «كلّ كينونة معرفية أو وجودية تتصل بكلّ شيء آخر، وفق سلسلة متواليات هندسية إما عرضية أو طولية، وأنّ السلسلة العرضية المتباعدة جداً في آخر طرفي قاعدة المثلث أو الهرم المعرفي والوجودي، تبدأ في تقليص المسافات وتقريب وجوداتها كلما تصاعدنا باتجاه قمة الهرم عمودياً وطولياً لتتجاوز وتتماس مع الكينونات المعرفية والوجودية الأخرى، حتى تجايلها وتحاقلها، إلى أن تتموضع في مجال جاذبية نواة أو مركز الوحدة المعرفية والوجودية الواحدة والكلية والشمولية والتكاملية التي بدورها تصبح مستعدة وقابلة للتقرب

(1) وذلك إما بشكل مباشر أو غير مباشر، أو من حيث الظاهر أو الباطن، أو في نواتها أو في محيطها، أو في نفس المجال والحقل أو الحلقة والغرفة، أو في نفس الطابق والدائرة الشبكية، أو في الطوابق والدوائر المماسية أو المحاقلة أو المجاورة أو البعيدة، أو في كافة البيت والشبكة العنكبوتية، أو في إحدى البيوتات والشبكات العنكبوتية في واحد من عوالمها غير الدنيوية وفي إحدى مكوناتها المتموضعة في غرفتها وسريرها المعرفي والوجودي، أو في طوابقها ودوائرها المختلفة، في إحدى غرفها أو طوابقها في كافة البيوتات والشبكات العنكبوتية، أو في جميع مكونات الغرف والشق والطوابق المختلفة الممكنة للمنظومة المعرفية والوجودية لكيئونة الكائن الإنساني، وبالتالي في الكون بأجمله، من حيث إن كينونة الكائن البشري قد انطوى فيها العالم الأكبر الممكنة للمنظومة المعرفية والوجودية لكيئونة الكائن الإنساني، وبالتالي في الكون بأجمله من حيث إن كينونة الكائن البشري قد انطوى فيها العالم الأكبر. وبتعبير آخر، في كافة البيوتات والشبكات العنكبوتية في كافة العوالم الممكنة لكيئونة الكائن البشري.

إلى نواتها، ومن ثمَّ إلى بؤرة بؤرتها «ميتا بؤرة» أو مركز مركزها «ميتا مركز» أو نواة نواتها «ميتا نواة»، لتحقق وحدة المعرفة والوجود.

- «كل كينونة معرفية أو وجودية قابلة للتكوثر وفق سلسلة متواليات هندسية، أو متوالية تشجيرية لامتناحية تشمل كافة مكوناته المتعلقة بوحدها، أو غرفتها المعرفية والوجودية الخاصة بها، وبجميع متعلقاتها مع بقية مكونات معرفية ووجودية في كافة الغرف والشقق والطوابق والبيوتات والعوالم الممكنة في الشبكة المعرفية والوجودية الكلية والشمولية والعامّة في الكون».

- «كل كينونة معرفية أو وجودية متكوثرة قابلة للتوحد وفق سلسلة متواليات هندسية استرجاعية اجتماعية تبدأ من أقصر أطراف الشبكة المعرفية والوجودية للعالم الهيلولي المادي والنباتي والحيواني وعالم الدنيا والبرزخ والقيامة، وكذلك عالم الأفلاك والأرواح وعالم الأعيان الثابتة، لتنتهي إلى وحدة الوجود».

- وكل عالم فوقى يستجمع ويتأور فيه عالم سفلي وفق نسق ونظام وسلسلة متواليات هندسية معرفية ووجودية طولية عللية تنتهي إلى العلة النهائية الواحدية الأحدية، متمثلة في وحدة الوجود وعالم الذات الإلهية».

- «كل كينونة معرفية أو وجودية لها باطن وظاهر متراتب ومتدرج، وكل ظاهر له سطح مكشوف شفاف وسطح عميق مضمّر، وكل عميق له عمق شاقولي راتوبي متدرج له مراتب ومراق، من قال: سبعة بطون، ومن قال: أكثر، بحيث يكشف كل من الظاهر والعميق اللاحق منهما السابق عليهما، وهكذا دواليك، إلى أن نصل إلى ظاهر لا ظاهر له، وباطن لا باطن له في دائرته أو مثله أو هرمه أو شجرته المعرفية والوجودية الخاصة به، حتى يندمج ويستهلك في بنية أو نواة معرفية ووجودية أكبر وأشمل وأعمق وأكمل مما كان متموضع سابقاً.

- «كل كينونة معرفية أو وجودية لها ثوابت ومتغيرات ترتبط بها وتؤسس على ضوئها وتتحكم في مساراتها واتجاهاتها».

- «كل كينونة أو معرفية أو وجودية لها نواة ومحيط أو طرف مرتبط بها».

- «كل كينونة معرفية أو وجودية فردية أو جزئية تستجمع وتستهلك في الكلي والجمعي

حسب مراتبها وتموضعاتها في النظام العرضي والطولي، وكل كلي يُستجمع ويُستهلك في سلسلة متواليات هندسية من الكليات تتعاضد فيها في كل سلسلة طولية إلى ميتا كلي، أي: كلي الكليات المطلقة التي هي عين الوحدة الواحدة الأحادية.»

- كل كينونة معرفية أو وجودية حقيقية لا بُدَّ من أن يقاربها ويقابلها ويمائلها ويطابقها كينونة فعلية مشاكلة وموازية لها، وإلا تتسع الفجوة عمقاً وتمتد استطالة بين كينونة معرفية والوجودية، أي: بين العمل والقول أو النظري والعملي، مما يعطل عمل وسير صيرورة النفس الجوهرية المتعالية، ويغير اتجاهها الارتقائي الصعودي، ويوجد صورة ضبابية ومشوهة للعلاقات النسقية والنظامية، والتفاعلات الدينامية، والارتباطات التشابكية بين مكونات وأهرام ودوائر وحلقات معرفية والوجودية في الشبكة العنكبوتية للمنظومة المعرفية والوجودية لكينونة الكائن البشري والكون. لا بُدَّ من توازٍ وتشاكلٍ في السعة والامتداد والحركة والصيرورة بين عمل هاتين العدستين الرؤيويتين، فلا يكفي الوقوف عند حركة الفلسفة أو العلم إلى الكون ومكوناته من حيث النظر رصداً ووصفاً وشرحاً؛ الأمر ليس نظراً وقولاً فحسب، بله هو قول مزدوج بالفعل، وخطاب مزدوج بالسلوك، فكما أنَّ القدرة العقلية تتسع استطالة وتتعمق امتداداً جذرياً، عن طريق الممارسة والتعود، وهذا ما تنفع فيه أساساً الرياضيات، وبوجه عام، جميع الأشياء المستعصية والصعبة؛ لأنها تعطي للفكر نطاقاً واسعاً، وتدربه على أن يألف الجديدة، وأن يستأنس بالمتأثرة، ويصمد بعزم على ما يعرفه، وما علينا إلا أن نستلهم ونستعير هذه الجديدة العملية والنظرية والممارسة الفقهية، وخاصة بالنسبة للأسئلة الكبرى التي أشرنا إليها سلفاً، وبتعبير آخر علينا التمسك والعمل بفقه الفلسفة والعلم والنظر والتدبير والتأمل، إذ ليس في الألفاظ العربية لفظ اشتهر بالمازجة والمزاوجة والمفاعلة والمجامعة بين إفادة العلم والنظر وإفادة الفعل والعمل اشتهار لفظ «الفقه» به. وبهذا يمكننا التمييز بين القول والنظر والفلسفة المعوجة وتلك المستقيمة التي لا اعوجاج فيها والمركوزة في بنية كينونة النفس البشرية وأدواتها وأجهزتها الحسية والعقلية والقلبية والوحيانية، والتي يستقيم بها فعل تفكيرنا وعملنا بصورة متوازية متساوقة ومتنامية متكاملة باتجاه بؤرة ونواة ومركز الشبكة العنكبوتية للمنظومة المعرفية والوجودية لكينونة الكائن البشري والكون بأجمعه، وعلينا أن نميز بين النظر والقول والفلسفة المستقيمة

والصحيحة، فالأولى جُلُّ همها وغاياتها تحقيق الوصل بالواقع، والثانية همها تحقيق الوصل بالحق والكمال المطلق، الواقع والحق أمران مختلفان، فليس كل واقع حقاً، ولكل حق واقعاً. المطلوب هو تحقق كينونة الكائن البشري من حالتها الكمونة والإمكان والاحتمال والقوة إلى حالة كينونية أو كائنية فيها التحقق والثبوت والإينية والوجود الأنطولوجي في الواقع المعنوي والمادي بشتى تموضعاتها الحياتية للكائن البشري.

- «كل كينونة أو شيء معرفي أو وجودي له وجود أصيل وهوية اعتبارية، وفق الفلسفة الوجودية التي تمنح الأصالة والأصلانية لكينونة الوجود والاعتبارية للماهية، وإنَّ الكينونات الوجودية الأصلانية كلها تُستجمع وتُستهلك في كينونة وجودية واحدة، هي ما نطلق عليها بوحدة الوجود.»

- «كل شيء أو كائن معرفي أو وجودي ممكن الوجود ما عدا واجب الوجود الله تعالى، وإنَّ كافة الكينونات الوجودية الممكنة تُستهلك وتُستجمع في كينونة وحدة الوجود الأسماي والصفاتي.»

- «وكل كينونة أو شيء معرفي أو وجودي قابل للعدم إلا المطلق وواجب الوجود.»

«كل كينونة أو شيء معرفي أو وجودي لهما حكم المحكم والتشابه إلى أن تنتهي إلى محكم المحكمات ومطلق المطلقات الله عزَّ وجلَّ.»

- «كل كينونة إنسانية تتطابق وتتماه وتتساوق مع كينونة لفظية قرآنية ملكوتية، ومع كينونة الطبيعة التكوينية.»

- «كل كينونة إنسانية منطوية ومستجمعة ومتباورة فيها كينونة العالم الأكبر «الكون» بالقوة والإمكان والاحتمال.»

- «كل كينونة حسية وعقلية وقلبية منسجمة متناغمة ومتساوقة ومتكاملة في الشبكة العنكبوتية للمنظومة المعرفية والوجودية لكينونة الكائن البشري والكون بأجمعه مع كينونة الوحي.»

«كل كينونة بيانية وبرهانية وعرفانية متماهية ومتساوقة ومتناغمة ومتكاملة، وفق سلسلة متواليات هندسية طولية مع كينونة الوحي.»

«كل كينونة معرفية تتكامل وتندرج يقينياً وفق آليات التوالد الذاتي والموضوعي، سواء بالنسبة للمعرفة الحسية أم العقلية أم الشهودية العرفانية، حيث هناك تراتب وتدرج لها، حسب قابليات العدسات «المستبصرات» الرؤيوية لكيونة الكائن البشري الاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية العيانية والشهودية»

وأخيراً وليس آخراً تتشكل منظومة الشبكة المعرفية والوجودية للكون وفق منطلق له سلمية راتوبية متدرجة القيم، من حيث الصحة والفساد، والحقيقة والخطأ، والغيب والشهادة، تنتهي في نهاية المطاف إلى منطلق ثنائي صارم متطابق لكيونة الكائن المعصوم أو شبه صارم للكينونات غير المعصومة، وذلك أما تتماس أو تتجاور أو تتقارب أو تتباعد من الدرجة النهائية التطابقية «موجب واحد»، أو تتقارب سلباً وتناقضاً وتناقصاً من «سالب واحد»، تبعاً لاتجاه مسار صيرورته الجوهرية، وذلك وفقاً للمراتب والدرجات الثمان المقترحة للتراكمات القيمة التعاضدية الإيجابية من المشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة والمماثلة والمحاذاة والمناظرة والمطابقية، أو تبعاً لتموضعاتها التراكمية التناقضية والتناقضية السلبية والعدمية، من حيث الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتقابل والتطابق والتناقض والمزايلة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك منهجيات مختلفة ومتعددة بحسب اختلاف وتباين المنطلقات والتصورات النظرية والفكرية والفلسفية، وبحسب طريقة اشتغالها لوصف الظواهر والمحاور العلمية، وتتحدد هذه المنهجيات في: المنهجية الخطية والمنهجية الوصفية والمنهجية المنطقية والمنهجية التشجيرية والمنهجية التنظيمية والمنهجية المعيارية وغيرها من المنهجيات المتنوعة، ولن ندخل في تفاصيل وتقرعات هذه المنهجيات، حيث سنعتمد على بعض منها في كل مناسبة سانحة وملائمة للموضوع الذي نحن بصدده.

والخلاصة: أنّ العدسة الرؤيوية الاستبصارية المركزية والتبئيرية المتمركزة في نقطة النقطة «ميثا نقطة» أو مركز المركز «ميثا مركز» أو بؤرة البؤرة «ميثا بؤرة» في الخطاطة أو النموذج أو الإبدال أو المنهاجية العنكبوتية، هي التوحيد الإلهي الرباني بكل ما تعني كلمة التوحيد، وبكل ما تتضمن من مراتب التوحيد الذاتي والفعلي والأسمائي والصفاتية من جهة، وانعكاسات التوحيد المرأوية في الرؤيوية الكونية الأنطولوجية الوجودية والفلسفة

الإيكولوجية المعرفية والإيديولوجية الفكرانية الحياتية والمذهبية الأداتية والطريقية، والتنظيمات والمؤسسات والقوانين والسنن والأحكام والضوابط والموازين والمقاييس والمساطر التاريخية والسوسيوولوجية والسوسيوقتصادية والسوسيوسياسية والسوسيو تعليمية والسوسيو تربوية والسوسيوعلامية والسوسيو علمية...، وذلك بغية فك القيود والأغلال وتحرير كينونة الكائن الإنساني من عبودية الأنا والشهوات البهيمية والنزوات الحيوانية، ليصبح كائناً حراً وعبداً للمعبود المطلق الحقيقي عزّ وجلّ، وتحريره من استلاب الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يكون فيها الكائن البشري مقطوع العلاقة والتواصل مع الله سبحانه وتعالى «إِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ مَصْدَرُ السُّلْطَاتِ جَمِيعاً». وهذه الحقيقة الكبرى تعتبر أعظم ثروة ورحمة وهداية وهدية ونعمة قدمها الأنبياء للبشرية، وجاهدوا واجتهدوا وجندوا كافة طاقاتهم وإمكاناتهم الجسدية والفكرية والوجدانية والغيبية من أجل معركة تحرير كينونة الكائن الإنساني من عبودية الإنسان والمادة والشهوات، وتعني هذه الحقيقة أنّ الإنسان حرّ، ولا سيادة لإنسان آخر أو لطبقة أو أيّ فئة بشرية عليه، وإنما السيادة والولاية لله وحده، ولمن وكلّه وعيّنّه الله تعالى ونبيه ﷺ، وبهذا يوضع حدّ نهائي لكلّ ألوان التحكم وأشكال الاستغلال وسيطرة الإنسان على الإنسان، وصاغ خالق البشرية والكون علاقة عبودية له فحسب، وإنّ هذه العبودية المطلقة والخالصة هي التي تحرره من عبودية أيّ كائن كان، وتجعله حراً حقيقياً وصاحب إرادة وكينونة وجودية، وطاعة وولاء واتباع وانقياد لله سبحانه وتعالى ولرسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راکعون، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا وَلِيَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (1).

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 55.

روى السيوطي في تفسيره: أخرج الخطيب في المتفق عن ابن عباس قال: تصدق عليّ بخاتمه، فقال النبي للسائل: من أعطاك هذا الخاتم، فقال: ذاك الراكع، فنزلت الآية. وأخرج عبد الرزاق، وعبد بن حميد، ابن جرير، وأبو الشيخ، وابن مردويه عن ابن عباس: أن الآية نزلت في علي بن أبي طالب. وأخرج الطبراني في الأوسط، وابن مردويه عن عمار بن ياسر قال: وقف بعليّ سائل، وهو راکع في صلاة تطوع، فنزع خاتمه فأعطاه السائل، فأتى رسول الله ﷺ، فأعلمه ذلك، فنزلت الآية على النبي ﷺ، فقرأها النبي ﷺ، على أصحابه، ثم قال: من كنت مولاه، فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه. وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن عساكر، عن سلمة بن كهيل قال:

تصدق عليّ بخاتمه وهو راکع، فنزلت ﴿إِنَّهَا وَلِيَكُمُ اللَّهُ﴾ - الآية. وفي نور الأبصار عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: =

هذه السيادة لله تعالى التي دعا إليها الأنبياء تحت شعار (لا إله إلا الله) تختلف اختلافاً أساسياً عن الحق الإلهي الذي استغله الطغاة والملوك والجبابرة قروناً من الزمن، للتحكيم والسيطرة على الآخرين، فإن هؤلاء وضعوا السيادة اسماً لله، لكي يحتكروها واقعياً، وينصبوا من أنفسهم خلفاء لله على الأرض. فالنظام الاجتماعي - السياسي في الإسلام مؤسس على مبدأ خلافة الإنسان، التي ترجع الإنسان إلى مكانته الكونية. وعليه، فإن العدسة التوحيدية هي العدسة التي تُستغرق وتُستهلك وتُستجمع وتتأور في مركزها وبؤرتها التبئيرية كافة العدسات «المستبصرات» الرؤيوية والاستكشافية والتحليلية والتأويلية والاسترجاعية الماضية والاستشرافية المستقبلية، وجميعها تخضع لمعيارية وحاكمية وضابطية واتساقية ونظمية وتقييسية وتعبيرية وتقييمية وتقويمية وتوزينية وغائية وهدفية ومنشئة ومصدرية ومبدئية وانتهائية العدسة التوحيدية.

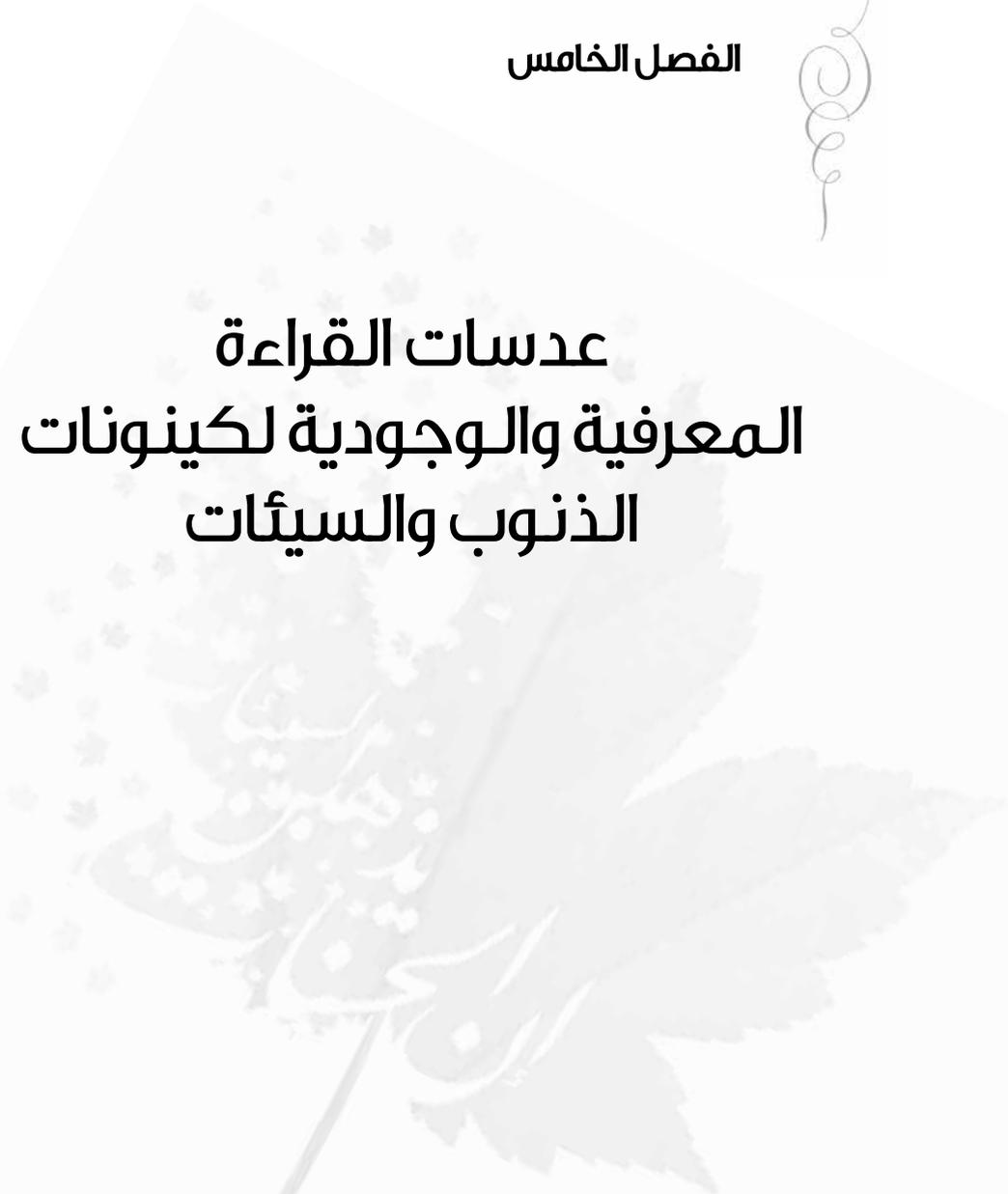
إذن كافة العدسات «المستبصرات» الرؤيوية للمقاربات التجريبية والعقلية والعرفانية وجميع العدسات «المستبصرات» الثانوية والتشعبية الكونية والتاريخية والاجتماعية والفردية والنفسية الشعورية واللاشعورية واللسانية... إلخ تتربك وتتجمع وتترتب وتنسق بشكل تعاضدي تكاملي معين في عدسة رؤيوية كبيرة، نطلق عليها «العدسة الرؤيوية العنكبوتية» كل واحدة منها تأخذ موقعها الإيكولوجية والأنطولوجي النسقي بتموضعاتها الأفقية المستطالية والعرضية، وتموضوعاتها العامودية الشاقولية الطولية.

صليت مع رسول الله ﷺ، يوماً من الأيام الظهر، فسأل سائل في المسجد، فلم يعطه أحد شيئاً، فرفع السائل يديه إلى السماء، وقال: اللهم اشهد، أتى سألني في مسجد نبيك محمد ﷺ، فلم يعطني أحد شيئاً، وكان علي ﷺ، في الصلاة راکماً، فأومأ إليه بخنصره اليمنى، وفيه خاتم، فأقبل السائل فأخذ الخاتم من خنصره، وذلك بمرأى من النبي ﷺ، وهو في المسجد، فرفع رسول الله ﷺ، طرفه إلى السماء، وقال: اللهم إن أخي موسى سألك فقال: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * وَاجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِي * هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِي * وَاشْرِكْ فِي أَمْرِي﴾، فأنزلت عليه قرآناً ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَجَجْعَلُ لَكَ سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا﴾، وإني محمد نبيك وصفيك: اللهم فاشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي علياً، أشد به ظهري. قال أبو ذر رضي الله عنه: فما استتم دعاءه، حتى نزل جبريل ﷺ من عند الله عز وجل، قال: يا محمد، اقرأ: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾. قال: نقله أبو إسحق أحمد الثعلبي في تفسيره. وفي تفسير القرطبي: أن سائلاً سأل في مسجد رسول الله ﷺ، فلم يعطه أحد شيئاً، وكان علي ﷺ في الصلاة في الركوع، وفي يمينه خاتم، فأشار إلى السائل بيده حتى أخذه.



الفصل الخامس

عدسات القراءة
المعرفية والوجودية لكيونات
الذنوب والسيئات



تتطلب المعرفة الحقيقية والحقة لمنظومة كينونات الحسنات والثواب أو السيئات والذنوب والعقوبات، بادئ ذي بدء، تصور باردايم «إبدال» أو نموذج نظري أساس جوهري، ومنه بناء منهاجية تكاملية شمولية تكاملية تراتبية توحيدية تحيط بكل جوانب حياة وحركة ونمو وتفاعل وانتشار وانقباض كينونات الحسنات والسيئات، وهذه المنهاجية تتطلب عدسات رؤيوية استكشافية واسترجاعية واستبصارية واستشرافية، وعدسات قرآنية نقرأ بواسطتها حروفها وكلماتها وجملها وفقراتها وفصولها وكتابها الظاهرية والمعلنة والمكشوفة، وكذلك المضمره والمكسوفة والمسكوت عنها. وبهذه القراءة وعدساتها يمكننا فهم وتفهيم وإفهام وانفهام العلاقة البنيوية والبنائية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية بين جزئياتها وكياناتها، ومتغيراتها وثوابتها، ونسبانياتها ومطلقاتها، ومتشابهاتها ومحكماتها، ومادياتها ومعنوياتها، ودنيوياتها وديّنوناتها، وتشهيداتها وتغييباتها، وأبعادها الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية و...، والتميز بين مستوياتها الحسية والعلمية والعقلية والعرفانية والوحيانية. وفيما يلي نسلط الضوء على أشكال قراءات كينونات الحسنات والسيئات، كما يفرضها الباردايم النظري والمنهاجية المقترحة في الكتاب.

5.1 القراءة الثنائية الصارمة والقراءة التعددية التراتبية لكيّنونات الحسنات والسيئات

تظهر إشكاليات ومشكلات إبستمولوجية معرفية وأنطولوجية وجودية وأكسيولوجية قيمة أخلاقية وإستيطيقية جمالية فنية عويصة وخطيرة في حال إقصاء حقيقة تراتبية الكون وتراتبية كينوناته الجمادية والنباتية والحيوانية والإنسانية من زاوية، وإقرار الثنائية الصارمة والحادة: الحقيقة/اللاحقيقة أو الباطل/الحق أو الكذب/الصدق أو الصحة/الفساد، أو الإيمان/الكفر أو العلم/الجهل من زاوية ثانية. الأمر الذي يسبب الكثير من سوء التقدير والفهم، ويؤدي إلى العديد من الاختلالات والاعوجاجات والإبهامات والالتباسات في الفهم والانفهام والإفهام أو التحليل التفسير والتأويل أو الاستنتاج والاستدلال، مما يؤول به الأمر إلى الاعتلال في التوازن والتعادل، والميل نحو الإفراط أو التفريط، والقبول أو الرفض التام، والإيمان أو الكفر، والحق أو الباطل.

وتجدر الإشارة إلى أن ترجيحنا للمنظومة المعيارية التراتبية على حساب النسق الثنائي الصارم والحاد، لا يعني ألبتة قطعاً تاماً وبيانياً حاداً مبيناً بين الحق والباطل أو الكذب والصدق أو الصحيح والفساد أو الحقيقة واللاحقيقة، كمعيار وميزان تمايزي ثنائي كلي للفصل والتعيين والحكم والبيان، وبالخصوص في منظوماتها النظرية، بل المقصود هنا أن لكل واحد من تلك المعايير والموازن أو المفاهيم والحقائق درجات ومدارج تراتبية تشكيكية، من حيث الشدة والضعف، أو الحضور والغياب، أو الكثافة والخفة، أو البسط والانقباض، وكذلك هناك درجات ومراتب في كل درجة ومرتبة من الدرجات والمراتب ذاتها، وخاصة في حال تموضوعاتها في التطبيق أو في تحققاتها الوجودية القيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، فهي ليست على شاكلة أنطولوجية جامدة وعلى درجة واحدة.

وخلاصة القول: ليست المفاهيم والأفكار والمرئيات والمنظورات المعرفية والوجودية الأحادية أو الثنائية الرتبة أو الدرجة، كالحق والباطل والصدق والكذب وغيرها على درجة أو مرتبة واحدة، بل إنها تتموضع وتتحقق معرفياً ووجودياً، مادياً ومعنوياً في صورة درجات ومراتب تصاعدية ايجابية تعاضدية أو تنازلية وتساقلية انحدارية، وكل درجة في منظومة الرتب التعاضدية أو التساقلية لها درجات ومراتب، من حيث القيمة المعنوية من الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب، وكذلك من حيث التأثير الأنطولوجي الوجودي إيجاباً وسلباً أو نفعاً وضراً. وبذلك تستوعب المنهجية المتبناة من قبلنا وعدساتها الرؤيوية المركبة الفطرية أو العرفانية المعقلنة أو العقلية المعرفنة «العرفان القلبي الفلسفي»، وإوالياتها وآلياتها وأدواتها وأساليبها واستراتيجياتها التحليلية والاستكشافية الاستشرافية المتعددة والمتنوعة، طبقاً لموضوعاتها وعوالمها المختلفة، ووفقاً لمستوياتها ودرجاتها ومراتبها المعرفية والوجودية، سواء في حقولها المتحاقتة أم المماسة أم المجاورة أم القريبة أم البعيدة، وفي جميع عوالمها الممكنة. وبتعبير آخر، في عين المعيار والدرجة والمفهوم الأحادي أو الثنائي هناك كثرة تراتبية تشكيكية متدرجة، وفي الكثرة المتدرجة توجد وحدة مفاهيمية ومعيارية. الخطاطة الموضحة أدناه، توضح لنا صورة وحقيقة النسق التراتبي لدرجات المعاني والحقائق المعرفية والوجودية الأحادية والثنائية المتكوترة، وتكوثراتها في ثنائيتها ووحدتها، وذلك على سبيل الإشارة هنا فقط، من دون الوقوع دائرة أو وحل سلسلة

المتواليات النسبية المطلقة، حيث هناك حدود وتقاطعات محكومة بالمطلقات والثوابت التي لا تبديل ولا تغير ولا تحويل لها ألبتة، وإن النسبية المنعكسة في التراتبية هي نسبية طولية تشكيكية تكاملية تدور في فلك المطلق، ومتغيرات تراتبية مشتقة من الأحكام والمفاهيم الثابتة لها، مما تزيل كل شوائب التناقض والتضاد أو الانفلات والتباعد عن بؤرتها المركزية ومجال جاذبيتها الخاصة بها.

فكيونات الحقائق والكلمات والمفاهيم الكونية التكوينية «في عالم الطبيعة الكبير» والملكوية الغيبية التدوينية «في عالم القرآن اللامتناهي»، وكيونة الإنسان ذلك العالم الأصغر الذي انطوى فيه عالم الطبيعة الأكبر، وعالم الملكوت الأعظم بالقوة في فطرته وبنيته الإنسانية، أي: عالم «الاسم الأعظم» أو عالم «خليفة الرحمن»، أو عالم «الإنسان الكامل»، لا تتحقق من القوة والإمكان والاحتمال إلى الفعل والوجود والتحقق والإثنية إلا بتدرج تكامل النفس من خلال حركتها الجوهرية من جهة، وأنّ يصاحبها بالتوازي والتماثل حركة جوهرية أخرى مفاهيمية متطابقة ومتماثلة مع تموقعات النفس البشرية في مراتب السلم التكاملي، وإنها تتبادل تموقعاتهما كرونولوجياً، أي: تزامنياً من حيث التقديم والتأخير الرتبي الوجودي تارة، وتتزوج في صورة تفاعلات دينامية وتعالقات جدلية ديمومة متعالية تارة أخرى. وبتعبير آخر، إنّ لكل مرتبة تكاملية وجودية للنفس أو العقل أو القلب أو الروح، تلازمها أو تصاحبها درجة ومرتبة معرفية متساوقة ومتماهية معها عمقاً وسعة وامتداداً.

لذا علينا أن نتجاوز الثنائية الحادة وأحكامها الصارمة كقاعدة عامة في القياس والتقدير والفهم والإفهام؛ لكونها تؤدي إلى الإفراط أو التفريط، وإخفاء الحقائق التي تتموضع بين طرفي الإفراط والتفريط، وهي حقائق كثيرة ودقيقة وفي غاية الأهمية والخطورة المعرفية والعملية التطبيقية التي تستقيم بها سيرورة حياة الإنسان... وهذا الأمر يستوجب التوسل والاستعانة باستراتيجيات القراءة التفسيرية والتأويلية الوجودية التدريجية، والتدرج في استكشاف المعاني والمضامين والفهوم المعرفية والوجودية وحمولاتها من قيم ودرجات الثواب والحسنات والجزاء أو الذنوب والمعاصي والعقاب، حتى نتمسك بما يجب التمسك بها، ونتجنب ما يجب تجنبها.

5.2 استراتيجيات قراءة وتأويل حمولات الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب

إذا تجاوزنا العمليات الاستدلالية البسيطة والعجولة، وتخطينا عادة الاستماع التلقائي، وتخلينا عن القراءات السطحية القشرية والساذجة، وتواصلنا مع المكونات اللاشعورية المضمرة في الكينونات اللاواعية في الإنسان وانكشفنا عليها واستظهرناها أمام كينونة الشعور والوعي، فإننا نستطيع في هذه الحال التعرف على حقيقة كينونة الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب وحمولاتهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وما يترتب عليها من تكاليف ومسؤوليات تجاهها. الأدبيات التراثية والحديثة تقدم لنا عدة استراتيجيات استدلالية للقراءة والتفسير والتأويل للمعاني والمصطلحات والمضامين المعرفية والوجودية، مما تمكننا من تقدير وتحسيب قيم حمولاتها من الذنوب والحسنات أو الثواب والعقاب، من أهمها ما يلي:

5.2.1 منظار القراءة الإستراتيجية التصاعدية

المقصود من منظار الإستراتيجية التصاعدية هو النظر إلى كينونات الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب، وفق عدسات رؤيوية استكشافية استرجاعية واستبصارية استشرافية تمكننا من التدرج السلمى من الخاص إلى العام، أي: البدء في فهم بنية وبنائات ودلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات كينونات الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب، وحضر جينولوجيتها الجذرية والبذرية والنوانية الأولى التي سوف تشكل وتنتج بناءها الشجري المعرفي والوجودي والقيمي الأخلاقي والجمالي الفني في الواقع الموضوعي البراني، وفي الواقع الذهني المعرفي، وفي الواقع الوجودي الأنطولوجي الجواني لكينونة النفس الإنسانية، وذلك على غرار القراءة التصاعدية لنصوص الكتاب التي تتدرج من قراءة حروفه إلى كلماته، ومن الكلمة إلى الجملة، ومن الجملة إلى الفقرة، ومن الفقرة إلى المقطع كاملاً وتاماً، ويكرر ذلك في المقاطع الأخرى حتى استقراء للفصل كله، ومن ثم من فصل إلى فصل إلى نهاية الخاتمة التي نربطها ببداية الفاتحة للكتاب. وبهذه الاستراتيجية القراءة لنصوص كينونات الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب تتمكن من صورته وعقلته وعرفته ووحية حقيقتها المعرفية والوجودية، والتعرف على بنيتها الجذرية التكوينية الحقيقية، وبناءاتها التركيبية والتراكبية، وسيرورتها التداولية والتواصلية مع بقية الحقائق في حقولها

المتحاولة والمتجاوزة والقريبة والمماسة والبعيدة، فنستكشف بذلك نسق العلائق التداخلية والتخارجية والروابط التشابكية وتفاعلاتها الدينامية، بغية استنتاج طبقاتها الأركيولوجية وأعماق مراتبها الجينيولوجية لقيم حمولات فعل النظر والعمل من الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب.

الأمر الذي يمكننا من الإحاطة بالإمساك بدلالاتها ووظائفها المحسوسية والمعقولة والعرفانية والوحيانية في عوالمها المختلفة الممكنة، وأخيراً وليس آخراً الظفر بمغازيها وأهدافها وغاياتها، التي تمكننا من معرفة حقيقة شجرة بذرة الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب. ونعتقد أنّ هذه الاستراتيجية جدّ صالحة ومفيدة من جانب، وجدّ متساوقة ومتماهية مع السير الارتقائي التكاملي التدريجي للإنسان والمجتمع، وهي استراتيجية طبيعية مدركة تمام الإدراك للعقل والذهن الواعي، وخاصة إذا ما تم تزاوجها وتصاهاها مع بقية الاستراتيجيات، حسب تموضعاتها في النسق العام للمنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية لمنظومة كيونات الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب.

5.2.2 منظار القراءة الاستراتيجية التنازلية

المقصود من منظار الاستراتيجية التنازلية هو النظر إلى كيونات الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب، وفق عدسات رؤيوية استكشافية استرجاعية واستبصارية استشرافية بشكل تنازلي تدرّجي من العام إلى الخاص أو من الكلي إلى الجزئي. حيث إنّ عدسة منظار البداية والفاتحة والمبتدأ تكشف لنا واقعية النهاية والخاتمة والخبر، والعكس صحيح، إذ تكشف لنا الخاتمة البداية أيضاً، وبين البداية والفاتحة والمبتدأ وبين الخاتمة والنهاية والخبر علاقة بنيوية وبنائية ودلالية وتداولية وتواصلية ووظيفية وغائية في صورة نسق جدلي مفتوح مغلق يأخذ صورة ديالكتيكية إلهية تكاملية بين درجات ومراتب كيونات الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب، فهي علاقة ديالكتيكية ليست على غرار ديالكتيك هيغل، هنا الموضوع والضد والمركب الشميلة من الموضوع ونقيضة ليس سالباً بالمعنى الحقيقي، بل سالب من حيث درجته ومرتبته التكاملية الطولية، أي: بين كيونة حسنة لها شحنة تكاملية عشر درجات، وكيونة من نفس الحسنات لها شحنة خمس درجات تتشكل كيونة مركبة

وشميلة من خمسة عشر درجة أو أكثر، فيدخل عنصر خارجي على هذا المركب أو بتفاعل داخلي مع كينونة حسنة لها شحنة عشرون درجة مثلاً، فتتفاعل مع كينونة حسنة حاملة خمس عشرة شحنة، فتتولد كينونة حسنة لها شحنة خمس وعشرين شحنة أو أكثر، وهكذا دواليك تتصاعد وترتقي شحنات الحسنات والثواب. إذن الديالكتيك هنا ليس بين حسنات وذنوب أو عقاب وجزاء، وقد يكون ذلك، ولكن ليس وفق التصور الهيجلي الصارم والحاد، ويتطلب منظار الاستراتيجية التنازلية عدسات مركبة صافية ونقية تقوم مقام عدساته الميكروسكوبية التي تكشف بوضوح وجلاء دقائق الأمور المتعلقة بموضوع الحسن والثواب أو الذنوب والعقاب، حيث تقوم مقام تثوير بنياتها الجوانية وتفصيل أجزائها وتصنيف مكوناتها وتعريف دلالاتها وتعيين تعالقاتها الجوانية من جهة، ومع حقول الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب المتحاولة والمتجاورة والقريبة والعماسمة والبعيدة. إذن هي عملية استكشافية وقرائية كلية، ولكن بعين بصيرة نافذة إلى مكوناتها الجزئية بناء علة الرؤية والقراءة الكلية أولاً، ثمَّ القراءة الجزئية والفرعية وفق القراءة الكلية ثانياً، وهذه القراءة الكلية هي التي تمكننا من التعرف على حقيقة الذنوب والحسنات أو الثواب والعقاب، من حيث الربط الإبستمولوجي المعرفي والأنطولوجي الوجودي بين جزئياتها وكياناتها، ونسبانياتها ومطلقاتها، ومتغيراتها وثوابتها، وظاهراتها وبواطنها، ومسكوتاتها ومعلناتها، ومكشوفاتها ومسكوتاتها، ومتشابهاتها ومحكماتها، وخصوصها وعمومها، ودنيويتها ودينيويتها، ومادياتها ومعنوياتها. القراءة الكلية الاختزالية الاستغرافية في غاية الأهمية والفائدة العملية لو أحسن الكائن الإنسان تحصيلها وتصنيعها. وهنا يقتضي الأمر تفعيل وتبنيه وإيقاظ العقل الحسي والمُلْكي التجريدي العلمي والعقل العرفاني المشرع عن المسدد، والوحي الإلهي المؤيد بالعقل الكلي أو الصادر الأول أو الروح والنور المحمدي الخاتمي ﷺ، فضلاً عن ذلك كله يتطلب الأمر وعي وبصيرة وذكر وشكر وحياء كمرحلة أولى لشهاداتها وولاياتها الاستخلافية الأستية والخاتمية المحمدية ﷺ والإمامية العلوية العصومية والانتظارية الفقهية التقوائية العامة الممهدة للولاية والشهادة العصومية الموعودة، ثمَّ تحصيل وتفعيل «وعي الوعي» و«بصيرة البصيرة» و«ذكر الذكر» و«شكر الشكر» و«حياء الحياء»، وهي حقائق ومناظير وعدسات بعدية ومابعدة ورائية وماورائية تكشف حقيقة الوعي والبصيرة والذكر والحياء التي بدورها تكشف لنا معقولاتها المجردة المسددة ومحسوساتها المادية الحية. هذه الأمور

أن يقيس ويؤول ويقدر ويحسب من الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب ما لم يعلم تأويله وتقديره وتحسيبه على ما علمه الأمر، فيمكنه من التوصل إلى مرتبة من مراتب حقائق ومفاهيم ومعاني وقيم وآثار الحسنات والثواب، أو الذنوب والعقاب المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، بمستوياتها التصاعدية الارتقائية أو التسافلية الانحدارية، بأقصر مجهود وبأقل تكلفة، ولكن السبيل ليس سويًا، بل محفوف بالمخاطر والانزلاقات، وخاصة في حال عدم التيقن أو الاطمئنان أو ضبابية والتباسية الصورة العلية المشتركة بين المعلوم والمجهول المراد استكشافه، حيث إن جوهر القياس كما هو معروف في علم الأصول والمنطق هو درجات القرب والبعد من منظومة التوازيات التالية: المشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة والمماثلة والمحاذاة والمناظرة والمطابقة والمساقفة لها، التي بمقتضاها يتم العقد والربط بين المعروف واللامعروف، وبين المرئي واللامرئي، والظاهر والباطن، وبين المصدر والهدف.

وتجدر الإشارة إلى أن القراءة الاستراتيجية التقييسية لكيونات الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب تصبح سهلة ميسرة في حال استخدامها في استدلال مفاهيم ومضامين ومعانٍ وحقائق معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية لها، في سياق كينوناتها المتحاكلة، أما فيما يتعلق بمفاهيم ومضامين أو معانٍ وحقائق تنتمي إلى كينونات متطابقة أو متفاعلة أو متداخلة أو متحاذية أو متباعدة أو متقاصية في حقولها المعرفية والوجودية المتماسية أو المتجاورة أو القريبة أو البعيدة، فالأمر ليس كذلك، بل هو أكثر صعوبة وتعقيدًا، الأمر الذي يستلزم البحث عن مخرج منطقي ومفاهيمي إلى مفهوم وحدة الوجود والوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة، كنموذج وخطاطة كلية عامة، تستوعب في كينونتها كافة الكينونات الصغيرة والفرعية في نسق تراتبي تكاملي وتوحيدي، يربط الصغائر بالكبير، والأطراف بالمركز، والمتغيرات بالثابت، والنسبانيات بالمطلق، والشهودات بالغيبية، والماديات بالمعنوي، والجزئيات بالكلية، والبعيد بالقرب، والأفقي بالشاقولي، والداني بالعالي، و... إلخ.

5.2.4 منظار القراءة الاستراتيجية الاستكشافية

هذه الاستراتيجية هي استراتيجية قرآنية أستمولوجية معرفية تركز على التوسل بمؤشرات ومعلمات معرفية أو وجودية أو قيمية أخلاقية أو جمالية فنية، تساهم في انبناء

فهوم ومفاهيم معينة بعد انقيادها وخضوعها لسلسلة متواليات من التجربة والخطأ، إلى حين التوصل للمنشود والظفر بالمبتغى، فإذا توصلنا إلى المراد والمبتغى تنتهي سلسلة حلقات متوالياتها التجريبية، وإذا لم نحقق المبتغى، فنعيد أو نستكمل حلقات سلسلة متوالياتها التجريبية إلى حين التوصل إلى حقيقة وماهية كينونة المفاهيم والمضامين والمعاني والحقائق المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، من خلال جمع قيم تراكماتها الاحتمالية الجزئية والفرعية، أو ما يعتقد ظناً احتمالياً قوياً، إلى أن نتوصل إلى أنها هي المعنى والمضمون الحقيقي والواقعي لها. هذه الاستراتيجية القرائية يمكن تطبيقها على منظومات وكينونات الحسنات والثواب بشيء من التحفظ أو الحيطة واليقظة، أما توظيفها لمنظومات وكينونات الذنوب والعقاب فهي ليست منطقية وعقلانية وشرعية، بأن يذنب الشخص ويريد أن يكتشف حقيقته وآثاره المعرفية والوجودية، ولكن يمكن أن يوظف هذه الاستراتيجية القرائية في حال وقوع الذنب أو العقاب، أو أن يستقرئ تاريخانية الذنوب والمعاصي والسيئات ومآلاتها من العقاب والجزاءات في التاريخ والمجتمع وفي حياة الفرد، أو أن يبني بارديماً «إبدالاً نظرياً» أو نموذجاً نظرياً في صورة شبكة عنكبوتية توضح العلاقات البيئية الداخلية والتخارجية والتفاعلية داخل هذا النسق العنكبوتي الذي يصور لنا تفاعلات ومآلات وركامات الذنوب والمعاصي والعقاب أو الحسنات والثواب، الأمر الذي يمتح منه قراءة استراتيجية جديدة نطلق عليها القراءة العنكبوتية لكشف معاني وحقائق وآثار ومآلات أفعال النظر والعمل وحمولاتهما من الحسنات والثواب أو الذنوب والسيئات والعقاب والجزاءات.

5.2.5 منظار الاستراتيجية الاستدوانية⁽¹⁾

المقصود من منظار القراءة الاستراتيجية الاستدوانية وعدساتها الرؤيوية هو النظر إلى كينونات الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب، وفق عدسات رؤيوية استكشافية استرجاعية واستبصارية استشرافية، بناءً على أن معرفة الحقيقة الأولية أو المنعنى النووي تستلزم معرفة معانٍ متفرعة عن المعنى النووي الذي تسير بشكل متساوق له ولا تتناقض معه.

(1) لقد استعرنا مصطلح الاستدوانية والاستطارية من تصنيفات محمد مفتاح، المفاهيم معالم - نحو تأويلي واقعي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، 1999، ص: 34.

وبهذا المعنى تتضمن هذه القراءة الاستراتيجية ومناظيرها وعدساتها الرؤيوية كلاً من عدسات ومناظير القراءة الاستراتيجية التصاعدية والاستراتيجية الاستكشافية معاً، فهذه الاستراتيجية التي يمكن تسميتها أيضاً بالاستراتيجية الاستلزامية، ويقصد من ذلك أن فهم نص الحسنة والثواب أو الذنب والعقاب يستوجب فهم جملة التي تستغرق فيها أعماقهما وأبعادهما وأطرافهما واستطالاتهما الممكنة، أي: أن فهم مفهوم ومصطلح الحسنة والثواب أو الذنب والعقاب كمصطلح علمي حقيقي وحقي يستلزم فهم كينوناتهما المتحاكلة والمتماسية والقريبة والبعيدة، وفهم جملة نصهما يتطلب فهم كلمتهما، وفهم كينونات مفهوم مصطلح الحسنة والثواب أو الذنب والعقاب يستلزم فهم كينوناتهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الجزئية والفرعية والتوسطية والقطاعية، بمستوياتها التزاوجية المحسوسية والمعقولية والعرفانية والوحيانية في عوالمهما الممكنة، ووفق شهاداتها وولاياتها الاستخلاصية الأستية والخاتمية المحمدية ﷺ والإمامية العلوية العصومية والانتظارية الفقهية التقوائية العامة الممهدة للولاية والشهادة العصومية الموعودة، التي تستوعي وتمتخ من كينوناتهما المعرفية والوجودية والقيمية المتموضعة في المنظومة التراتبية التناظرية لهما في سياقاتهما التساوقية أو التطابقية أو التناظرية أو التحاذية أو التماثلية أو التضاهية أو التضارعية أو التشاكلية أو التشابهية⁽¹⁾ للحسنات والثواب مع حقيقة الأسماء الحسنى

(1) وهناك منظور آخر ينظر من خلاله تراتبية المفاهيم من حيث تصنيف الأقوال إلى قول علمي وطبيعي واصطناعي، وقول فلسفي وعرفاني وأدبي، ويتم ترتيبها وتصنيفها وفقاً لدرجات الانكشاف والوضوح والإضمار والاشتباه كطرفين متباينين للأقوال الإنسانية: أحدهما يتموضع في أقصى اليمين، وهو القول العرفاني، والثاني يتموضع في أقصى اليسار ممثلاً بالقول المنطقي، بينهما مقاطع متباينة ومواقع ومختلفة تنزلها أقوال فيها من العبارة نصيب ومن الإشارة حظ. والعبارة هنا تتموضع مقام الند والخذ للإشارة، وبينهما من الفروق الأساسية، ولكل منهما خصائصهما وقواعدهما وبنياتهما الخاصة المتميزة بهما، حيث إن القول العباري يتضمن مبادئ أساسية تشكل من مبدأ الحقيقة ومبدأ الأحكام ومبدأ التصريح، في حين يحتوي القول الإشاري من المبادئ الثلاثة التالية: مبدأ المجاز ومبدأ الاشتباه ومبدأ الإضمار. وتشكل التدرجية أو التراتبية في هذه المنظومة أو النموذج شكلاً بحيث كلما انتقل القول درجة إلى اليسار، تناقص نصيبه العباري، والعكس بالعكس، وكلما انتقل القول درجة إلى اليمين، تزايد نصيبه الإشاري وتناقص نصيبه العباري، الأمر الذي يستلزم بموجبه تواسط القول الطبيعي في هذا النسق الترتيبي. وخلاصة القول أن الأفعال والأقوال هي كينونات مفاهيمية تراتبية، ولها مستويات تتعدد بتعدد تقلباتها بين مراتب الفعل ومراتب القول صعوداً ونزولاً، إذ كل حكم يدعو بعد التحقق به إلى حكم فيه يعلوه رتبة، والتحقق من هذا الحكم الثاني يدعو إلى ثالث فوقه، وهكذا دواليك. الأمر الذي يستلزم على كل باحث عن حقيقة وماهية أي قول أو فعل وحمولاتهما القيمية من الثواب والعقاب أو الحسنات والذنوب، القيام بحضر حضراتهما الأركيولوجية الطباقية وتقييم مكنوناتهما الجينيولوجية الوراثية والبنوية ونقر كينوناتهما الأكسيولوجية القيمة من جهة، وضرورة =

والصفات العليا الثاوية في بنياتها بالقوة والإمكان والاحتمال، وفي منظومة تراتبية تساقفية للذنوب والسيئات والعقاب لها في سياقاتها الاختلافية والتمايزية والتغايرية والتضادية والتقابلية والتطابقية السلبية والتناقضية والمزايلة والتعديمية الناتجة من عدمية الأسماء الحسنى والصفات العليا في بنيات الذنوب والسيئات والعقاب، الأمر الذي سيؤول في نهاية المطاف إلى الانكشاف على مراتب حقيقتهما، ومعرفة قيم حمولاتهما المعرفية والوجودية والقيمة الأخلاقية والجمالية الفنية من الحسنات والثواب أو الذنوب والجزاءات لها.

5.2.6 منظار القراءة الاستراتيجية الاستثنائية

للقراءة الاستراتيجية الاستثنائية منظار له عدسات مركبة ومستغرقة ومستجمعة في بؤرتها عدسات القراءة الاستراتيجية الاستقياسية والاستراتيجية التنازلية، فإنهما يشتركان في الاستراتيجية الاستنباطية، حيث تشرع مركبتها التحليلية والاستدلالية من المعروف من الحسنات والثواب أو السيئات والعقاب لفهم اللامعروف منها، أي: توظيف ما يعرف لإدراك ما جهل، وترد المجهول إلى المعلوم، والتوسل بالظاهر لاستكشاف الباطن، ومن التمسك بالمعلن والمكشوف والسافر لإسدال الستار عن المضمرة والمستتر والمسكوت عنها.

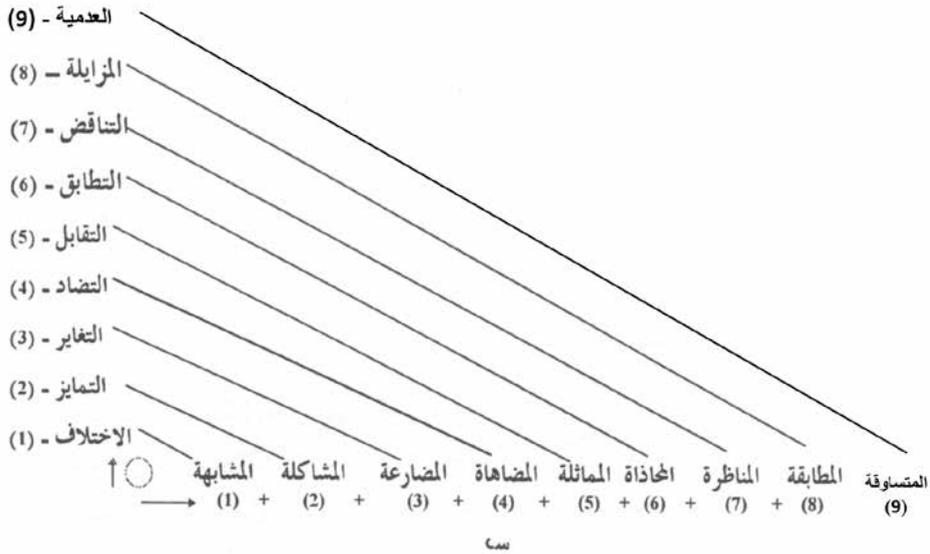
تلك استراتيجيات قرائية وتفسيرية وتأويلية للنصوص والكلمات والمصطلحات والمفاهيم العلمية والعقلية والعرفانية والوحي المعرفية والوجودية. وبغض النظر عن تباين آلياتها الاستدلالية الاستقرائية والاستنباطية والفرضية والاستكشافية، إلا أن هناك قاسماً مشتركاً بيناً وواضحاً بينها، وهو التوسل والارتكاز على المعروف والمعلوم والواضح والمكشوف والمعلن عنها، سبيلاً لمعرفة المجهول، وطريقاً لاستكشاف المضمرة، ووسيلة لاستعلام المستتر، وهدياً لاستنطاق المسكوت عنها.

وانطلاقاً من الرؤية الكونية القرآنية، ووحدة الوجود، والوحدة في الكثرة، والكثرة في

= الانشغال بتعيين رتبتهما، وتعقيب كفيئاتهما المتنقلة، ورصد علائقهما التداخلية، وتفاعلاتهما البرانية وتوالاتهما الذاتية فيما بين مكونات كينوناتهما المتحاولة، أو فيما بين حقولهما المتماسسة أو المجاورة أو القريبة أو البعيدة في أنساقهما مع كينوناتهما المطابقة والمناظرة والمحاذاة والمماثلة والمضاهاة والمضارعة والمشكلة والمشابهة في منظومتها التعضيدية، أو مع كينوناتهما المناقضة، حسب مراتب الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتقابل والتطابق والتناقض والمزايلة، وذلك في العوالم الممكنة من عالم الدنيا والبرزخ والآخرة.

الوحدة، تتشكل الكينونات المعرفية والوجودية للكون في منظومة تأخذ كينوناتها المختلفة شكلاً تشجيرياً، وعلائق نسقية تدرجية تراتبية، وماهيات وحقائق تراتبية تشكيفية، متجاوزة الثنائية الصارمة في الفهم والتفهم، والإفهام والانفهام، والتوظيف والاستثمار، والاستدلال والاستنتاج، فكما أنّ هناك نصوصاً وجمالاً ومقاطع وفصولاً لكينونات كتاب الكون، كذلك هناك كينونات لمفاهيم وحقائق وقيم وكينونات للحسنات والثواب أو السيئات والعقاب، متداخلة ومتخارجة، ومتفاعلة ومنفصلة، متعاقبة ومتراصلة، يعضد بعضها بعضاً، ويشيد بعضها على بعض، ويستتق ويستدل بعضها من بعض، ويفسر بعضها بعضاً، ويحيل بعضها إلى بعض، وذلك وفقاً لدرجات التناص أو التحاسن والثواب في صورة التطابق والتفاعل والتداخل والتحاذي والتباعد والتقاصي بين مكوناتها وكينوناتها المختلفة المتحاولة والمتجاوزة والمتقاربة والمماسة والمتباعدة عنها.

والمستقرى لأدبيات المنطق والفكر الفلسفي، وبالأخص فكر المنطق المتداخل، يستشف بجلاء ووضوح مدى التركيز الكبير والاهتمام والعناية البالغة للمناطق الجدد في توظيف واستثمار مبدأ (كل شيء قابل للتدرج) في حقول المعرفة والوجود العلمي والفكري والأخلاقي العملي في حدود طرفي مطلقاتها وثوابتها، وذلك في عدة سياقات أو أنساق، منها ما يتم الربط بين البداية والنهاية، أو الفاتحة والخاتمة، أو المبتدأ والخبر في صورنتها التراتبية والتدرجية، ففي منظومة النص والتناص أو الحسنات والتحاسن، أي: التداخل بين النصوص أو الحسنات وكينوناتها المختلفة، يتم تشييد مفهومين أحدهما: التعضيد والآخر المناقضة، وكل واحد منهما يتضمن درجات عديدة قمنا بتصنيفها في تسعة مقولات أو صناعات، كما هي موضحة في الخطاطة التالية، وهي بالنسبة لفهوم التعضيد ما يلي: المساوقة والمطابقة والمناظرة والمحاذاة والمماثلة والمضاهاة والمضارعة والمشاكلة والمشابهة، أما بالنسبة لمفهوم المناقضة، وهي أيضاً تسعة، منها: الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتقابل والتطابق والتناقض والمزايلة والتعديم، وفي حين تم رسم منطقة محايدة بينهما متمثلة في الصفر، منها ينطلق الارتقاء أو الإيجاب أو التعضيد، ومنها يبدأ السلب أو التسافل أو المناقضة، وذلك كما هي موضحة في الخطاطة الموضحة أدناه.



من خلال الخطاطة أعلاه يتبين أن علاقة نصوص الكون وحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية، وفي بحثنا هي كينونات أفعال النظر والتعقل والتوهم والتخيل، أو أفعال السكوت والصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع، وحمولاتها من الحسنات والثواب أو السيئات والذنوب والعقاب، تتفاعل وتتداخل وتتكامل وتتمو طبقاً لتكامل تصاعدي تعاضدي ارتقائي، أو تكامل انحداريّ تسافلي تناقضي وتناقضي دركي. لذا هي ليست على درجة ومرتبة واحدة⁽¹⁾، حيث إنّ النواة

(1) يتبين مما سبق أن هناك وجهتي نظر: وجهة النظر التقابلية الحادة التي قد لا تسعف كثيراً في تحليل الظواهر وإيجاد الحلول للمشاكل والعلائق بين ما في الكون، ووجهة النظر التدريجية التعقيدية التي تسمح بكل ما ذكر مع تحقيق التداخل والتناغم والتشابه، ووجهتا النظر عريقتان وتعايشان وتستندان إلى رؤى فلسفية للكون. وما يهمنا هنا هو الرؤية التي تقول بالتعقيد وبالانسجام والتناغم، وهي الرؤى التي يبشر بها كثير من الفيزيائيين والبيولوجيين المعاصرين، ومؤداها أن الكل منطوق في أجزائه، والأجزاء منتشرة في الكل، ورتب بعضهم عن هذا مبدأ «كل شيء ينسجم مع كل شيء» انظر إلى: (محمد مفتاح، مرجع سابق، ص:28). هذه الرؤية الشمولية انتقلت إلى الفكر الإسلامي قديماً، فاستوعبتها كثير من تياراته، ومن بين هذه التيارات بعض فلاسفة القرن الرابع، مثل أبي علي بن مسكويه، وأبي حيان التوحيدي وأضرابهم، فقد تصور هؤلاء الكون بمنزلة روح تفيض على كل أجزائه التي هي عديدة، منها الطبيعي ومنها الثقافي. وفي الجملة، أهم منطوق ترتكز عليه هذه المنهجية هو أنه لا بُدَّ من وجود منطوق تسري روحه في كل المكونات والعناصر المنتمية إليه؛ بناء على مبدأ «لا شيء يأتي من لا شيء»؛ ويؤدي هذا المبدأ إلى نتائج كثيرة، بعضها علمي وبعضها عملي. ومن النتائج العلمية أن المنهجية الشمولية إذا حلت عناصر كل بنية، وكشفت عن خصائصها، واهتدت إلى القوانين التي تحكمها، ثمَّ استخلصت الوظيفة الجامعة بينها =

يمكن أن تنمو إلى عناصر عديدة، وقد حصرناها إجرائياً في تسعة بنيات، لتكون بنية نموذجية بارداً مياً ومرجعاً للبنيات الأخرى. وعليه فإذا ما احتوت بنية فرعية على عنصر واحد (+1) أو على أربعة (+4) فإن نوع علاقتها بوالدها هي المشابهة والمضاهاة، وإذا نفي ذلك العنصر (-1) أو تلك العناصر (-4) فنوع العلاقة هو الاختلاف والتضاد، أما إذا نظرنا إلى العلاقة بين المحورين: (س. ص) فهي علاقة تناقض حين التطابق (+1-1)، أو (-5-5) .. أو علاقة تضاد (+2-1) أو (+6-4) حين اختلاف الرتبة... ويمكن تلخيص هذا في الشكل التالي:

س. س

س. ص

ص. س

ص. ص

كما أننا من خلال ذكر بعض عناصر النواة نستطيع أن نشيد بنية تتطابق مع البنية التي نخترناها في معارفنا الخلفية عبر ما يقدمه ذلك العنصر والعناصر من عمليات استدلالية واحتمالية وتنبؤية. وبهذا تتبين أهمية التدرج والتعميد، إذ لا يمكن القيام بهذه العمليات الذهنية لو اقتصر الأمر على ثنائية حادة، مثل: المطابقة/المزايلة. وعليه، فإن التدرج والتعميد لهما منافع علمية وعملية شاملة لكل مناحي الحياة، من تعدد القيم إلى الاختراعات العلمية، فالإيادي السياسية ومجال العلائق الفردية.

القراءة الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية والعقلية الكلية والقراءة التزاوجية

التصالحية

5.6 خلاصة

هذه المناظير وعدساتها القرائية الستة الاستراتيجية الاستدلالية التي تمكننا من تثوير

فإنها تؤدي إلى الكشف عن نظام العناصر وانتظامها، وإلى إحلال كل عنصر في مرتبته ودرجته ضمن النسق العام، وإلى تجنب المقاربة التجزيئية التي تهتم ببعض العناصر وتغفل أخرى، وتعتبرها لغواً زائداً، وحينما ننقل هذا المبدأ العام إلى مجال خاص، هو البنية الثقافية بالاعتراف بالمواد جميعها، من القرآن وعلومه إلى علم أسرار النجوم، واعتبارها متكاملة متفاعلة تبتغي تحقيق وظيفة ضرورية، فإننا نكون قد خطونا خطوة هامة في سبيل تكوين رؤية توحيدية للثقافة.

بنيات وبناءات وأنساق كينونات أفعال النظر والتعقل والتوهم والتخيل، وأفعال السكوت والصمت والصومته، وأفعال الإشارة والقول والكلام، وأفعال السير والسلوك والعمل والصنع، وحمولاتها من كينونات الحسنات والثواب والجزاء أو الذنوب والسيئات والمعاصي والعقاب والجزاءات، وملامسة محسوساتها العاقلة، وملابسة معقولاتها المجردة ومعانية عرفانياتها المسددة، وإحياء وحيانياتها المؤيدة من العقل الكلي والصادر الأول والروح والنور الخاتمي ﷺ، والانتقال والسفر عبر مركبة العقل الكلي في عوالمها المختلفة الممكنة، تحتاج إلى تأصيلها وتأييلها وفق منهجية شمولية كلية تكاملية تراتبية توحيدية، وفق عدساتها الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية المركبة تركيباً طويلاً تستكشف آفاق أعماقها الشاقولية حدّ نواتها وداخل نواتها، وامتداداتها الاستطالية الأفقية حدّ نهايات أطرافها وجوانبها وحوافها النهائية، وكشف شهاداتها وولاياتها الاستخلافية الألسنية والخاتمية المحمدية ﷺ والإمامية العلوية العصومية والانتظارية الفقهية التقوائية العامة الممهدة للولاية والشهادة العصومية الموعودة، وذلك وفق باردايم «إبدال» أو نموذج تنظيري في صورة بيت أو شبكة عنكبوتية البنية والبنيان والنسق والدلالة والتداول والتواصل والوظيفة والغاية. وعليه يصبح هذا الباردايم نموذجاً وملاحاً ورباناً يقود خريطة الحركة الجوهرية لكيونة النفس في سيرورتها نحو نهاياتها الكمالية الثاوية فيها بالقوة والإمكان والاحتمال، لتصبح صيرورة تحققية انوجادية فعلية إنّية في مجرى كينونة النفس الجوانية، وفي مجرى الحياة داخل مجرى العالم والكون والوجود.



الباب السادس

قُولبة ومَقُولة كينونات الذنوب والحسنات



6.1 تأصيل وتأثيل تصنيف الذنوب والحسنات

بعد تنظير لباردايم «إبدال» أو نموذج نظري لكيونات الذنوب والسيئات والعقوبات أو الحسنات والثواب لدوال أفعال التصور والنظر والتفكر والتعقل والتوهم والتخيل، أو أفعال السكوت والصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع من جهة، وبناء منهاجية علمية للبحث والتقصي عن حقائقها الثابوية والمضمرة أو المعلنة والظاهرة، وكذلك تركيب عدسات رؤيوية وقرائية استكشافية واستبصارية واستشرافية وتحليلية وتفسيرية وتأويلية لها من جهة أخرى، يستلزم بنا بادئ ذي بدء القيام بصنفة أو قولبة أو مقولة تكاثرات وتنوعات الذنوب والسيئات والعقوبات من جهة، وتكوثرات الحسنات والثواب من جهة ثانية، وذلك وفق مبادئ وأسس علمية منهجية معرفية تمكنا من معرفة مفاتيح وأقوال وموازين ومعايير وسنن وأحكام الذنوب والحسنات، ومن دون ذلك لا يمكن معرفة دوال كينونات الذنوب والحسنات، ومعرفة مصادرها وفيروساتها وأساليب معالجاتها.

فنحن أمام كينونات الذنوب والسيئات والحسنات والثواب متكررة ومتكوثرة، ومتنوعة ومتعددة، ومتفرعة ومتشعبة، ومتنفرة ومتشظية في مجرى حياة الإنسان، علينا وضع صنفات وقولبات ومقولات لها، أو أقسام ورتب ودرجات لها، تبعاً لغرض المصنف والمقسم من جهة، وتبعاً لطبيعة وماهية مادة وبنية وبناء الحسنات والذنوب التكوينية والتركيبية والتراكيبية، أو الاستدلالية والدلالية، أو التداولية والوظيفية والغائية لها، أو طبقاً لموضوعاتها وعواملها المختلفة والممكنة، وذلك وفقاً لأسس ومبادئ علمية معرفية إبستمولوجية، أو وجودياً أنطولوجياً، أو قيمياً أخلاقياً أكسيولوجياً، أو جمالية استيطيقياً، أو تبعاً للتأثير الأنطولوجي الوجودي الزمكاني، من حيث كون الحسنات أو الذنوب: (كونية حضارية تاريخية اجتماعية إنسانية فردية)، أو وفقاً لحمولاتها الحسية الكمية التي يذهب إليها الذهن عادة في تحسب قيمة الفعل من الربح والخسارة المادية الملموسية المحسوسة: (كبيرة أكبر كِبارة أو صغيرة أصغر صَغارة)، أو تبعاً للبيكولوجية النفسية للحسنات أو الذنوب: (ظاهرة أو باطنة،

مكشوفة أو مكسوفة، مباشرة أو غير مباشرة، معلنة أو مضمرة)، أو وفقاً للحقيقة المقامية للمحسن والمذنب، أي: مقامية بين المولى والعبد، والمالك والمملوك، والغني والفقير، والمعطي والسائل، والجواد والبخيل، والكبير والصغير، و... هذه المقامية التقابلية تجعل قيمة عمل الكائن الإنساني مهما بلغت عظمة وفخامة وجليلة ورفيعة وكبيرة، فإنها تبقى صغيرة وحقيرة وخصيسة ووضيعة.

وحيث نرى أن معيار وميزان المرتبة المقامية بين الفاعل المحسن والمعطي والعظيم وبين الفاعل السائل والعامل والحقير والضعيف، هو المعيار الرئيس في مقولة وقولية وصنفة الذنوب والحسنات، فإنه جدير بالإشارة إلى حقيقة، ولو باختصار شديد، إذ سنناقشها بالتفصيل في الفصول القادمة، لذا نقول: إنه مهما بلغت من قيمة حسناته وجزاءاته صغيرة وقليلة وزهيدة وضئيلة، فهي كبيرة وعظيمة وجليلة وكبارة إذا نظرنا إلى المعطي والجواد والكريم المطلق، والعكس مهما بلغت الذنوب والمعاصي من الصغر والوضوع والسفل والحقير والضعف، فإنها كبيرة وكبارة وعظيمة وجسيمة أمام العظيم والجبار والقوي والمالك والرب والخالق المطلق. لذا تصنيف الذنوب والحسنات يكون تصنيفاً ثنائياً صارماً حاداً مطلقاً، وهو أن جميع الحسنات والعطايات والفيوضات الربانية عظيمة وكبارة، مهما كانت صغيرة وصغيرة، وجميع الذنوب والمعاصي كبيرة وكبارة وعظيمة وجسيمة، مهما كانت صغيرة وصغيرة وحقيرة ووضيعة.

6.2 المنهاجية المعرفية والوجودية في تصنيف وتقسيم الحسنات والذنوب

الصنافات والتقسيمات السابقة وغيرها لكيونات الذنوب والحسنات وفق المنظور الإبستمولوجي المعرفية والأنطولوجي الوجودي والقيمي الأخلاقي الأكسيولوجي والجمالي الفني الإستطقي، تقتضي أوليات قبلية منطقية عقلية وأليات نفسية ذهنية⁽¹⁾، وآليات

(1) تتعلق الإليات بالحالات الذهنية والمعتقدات والرغبات التي تعمل في الذات أثناء تعاملها وتفاعلها وتزواجها مع كينونات الذنوب أو الحسنات بعضها ببعض، سواء المتحاولة والمتجاوزة أم القريبة والمماسة أم البعيدة، وتتحقق حسب مواقع الكائن الفاعل والناظر ومؤهلته ومقاماته ومراتبه الارتقائية والاكتمالية، ويمكننا حصر بعض الإليات في: القولية، والتمثل، والتكيف، والتحصن، والتطرف، والذوبان، والتحوط، بينما نقصد بالآليات تلك الاستراتيجيات العملية الموظفة في التعامل والتفاعل والمثاقفة والتعارف، وهي تقوم على: التتابع، والتفاعل، والتحرز، والقلب، بينما نقصد بالآليات توصيف ظاهرة التناص فيما بين النصوص وموضوعاتها وقيماتها وعلاقتها المتداخلة والمتشابكة والمتشابهة والمتشاكلة، وتشكل الآليات من: آلة التعضيد، والتخذيل، والتدخيل، والتمهيل. أما المقصود من الأليات المستغنية عن البيان تسمى (مبادئ =

وآلات وأدوات ووسائل علمية وتجريبيانية معرفية وعقلانية وعرفانية ووحّانية وشرعية وفقهية، تمكننا من عملية تتقير حضريات بِنَيَات كينونات الذنوب والحسنات الناتجة والممتوحة من أفعال التصور والنظر والتفكر والتعقل والتوهم والتخيل، أو أفعال السكوت والصمت والصومنة، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع، التكوينية والتركيبية والتراكبية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية، وتشريح أركيولوجيته التطورية والتكاملية الطبقيّة والتحاقليّة، وتحليل إيكولوجيتها البيئية المحيطة بها جوانياً وبرانياً، وتفكيك وتركيب نسق علائقتها التحاقليّة والتجاورية والتماسية فيما بينها، أي: تفتيت وتثوير نوات ذراتها وأجزائها وجسيماتها لمعرفة مادتها وبذرتها الأولى وجذورها وجذوعها وبداياتها الإنبائية البنائية من جهة، وتتبع توالياتها وتضريعاتها الشجرية، ومعرفة أغصانها وأفنانها وأزهارها من جهة ثانية، ومعرفة ماهية وطعم وحقيقة ثمارها وآثارها المادية والمعنوية. وهذا الأمر يتطلب منهجية شمولية تكاملية ترابعية توحيدية، ومناظير تلومايسكروسكريبية الثلاثية أو المتعددة الأبعاد والمتدرجة الأعماق الطولية الشاقولية والمتعددة الاستطالات والامتدادات العرضية الأفقية، وفق عدسات رؤيوية استكشافية واسترجاعية واستبصارية واستشرافية مركبة مندمجة متكاملة، ووفق منطق مندمج تكاملي ثنائي القيمة والمعنى متضمناً ومتوسطاً بين أقصى طرفيه المنطق المتعدد القيم والدرجات والمراتب. وبهذا يمكننا إسدال الستر والستار والاستتار عن الالتباسات والإبهامات والعججات التي تحيط بعالم الذنوب والحسنات، وإظهار وإبانة وإعراب وإفصاح عن إضماراتها واحتجاباتها وأسرارها ومسكوتاتها ولامرثياتها المحسوسة والمعنوية والعقلانية والعرفانية والوحّانية، التي تكشف لنا عن ماهيتهما وحقيقتهما المعرفية والوجودية النواتية والذرية والبذرية الجوانية المخفية، وما تدور حولها من شحنات إلكترونات سالبة، وبروتونات موجبة، ونيوترونات محايدة، وجسيمات وما بعد جسيمات التي تشكل مادة الحسنات والذنوب الأولى⁽¹⁾، وتفصّل عن تفاصيل شجرتيها البرانية المعلنة والصريحة.

= (المطالب) أو (مبادئ الأقيسة)، وهي ثمانية أصناف: يقينيات، ومظنونيات، ومشهورات، ووهميات، ومسلمات، ومقبولات، ومشبهات، ومخيلات.

(1) لمزيد من الشرح حول المنهاجية يمكنك مراجعة كتابنا: «فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التوحيدية» من منظور إسلامي الجزء 1 و2 و3، وكتابنا: «العدسات الرؤية الاستبصارية المركبة للمنظومة المعرفية». دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، 2012.

فالمناهجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية بعدساتها الرؤيوية المركبة قادرة على فهم وتفهيم وإفهام وانفهام حقيقة كينونات أفعال النظر والعمل وحمولاتهما من الذنوب والحسنات أو الثواب والعقاب، فهماً مندمجاً متراتباً متكاملًا، بحيث يمكننا إمساك عروتها الوثقى التي تربط أجزاءهما وأطرافهما وتشعبياتهما ومراتبهما ربطاً وثوقياً محكماً بجذوعهما وجذورهما، ثم بنواتهما وذراتهما ومادتهما الأساسية الأولى، التي تشكل ماهياتهما وحقيقتهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، بما تتضمن من حمولاتهما الموضوعية والذاتية، ومستوياتهما الحسية والعقلية والقلبية والوحيانية الغيبية، وعوالمهما المختلفة الممكنة.

إذ يعتمد هذا المنهج إلى تشكيل وحدة المعنى الذرية أو النواتية أو الجذرية الجينيولوجية التكوينية والجذعية لكينونات الحسنات والذنوب، دون إلغاء استقلالية خصوصياتهما الفردانية والتفريعية والتشعيبية في دوائرهما وحقولهما المختلفة، فكل فقرة أو وحدة من كينونات الحسنات والذنوب تمهد الطريق للسير الارتقائي أو التساقلي نحو حقائقهما الكلية المطلقة. وعليه، يبتعد المنهج التكاملية التراتبية كل البعد عن عمليات التقطيع والتجزؤ لشرائح كينونات الحسنات والذنوب دون الربط الدائم بالنواة والجذع.

وتتميز استراتيجيته والانبنائية أو المقولية والمقامية والموضوعية والذاتية بأنها تبدأ من لبنات أولية أو فردية لتنتهي إلى بناء شامخ وكلي، على عكس المنهجية التفكيكية والبنائية الغربية، وخاصة تلك ما بعد الحداثة، التي تبدأ من شيء وتنتهي إلى لا شيء، أو المنهج العدمي، الذي يبدأ من لا شيء لينتهي إلى لا شيء. إنما الوحدات المعرفية والوجودية لكينونات الذنوب والحسنات في المنهج التكاملية التراتبية تتموضع كفقرات أو مفردات في سلمهما ومنظومتها على أن الكل عنده ما كان مركباً جمعاً حسابياً للأجزاء والوحدات المستقلة، بل هو محل له ولوحدته التكاملية الارتقائية التعاضدية أو التساقلية الانحدارية.

فحينما نضع كافة مفردات كينونات الذنوب والحسنات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية على أرضية مسطحة مستطيلة، ونسلط بؤرة إشعاعات عدساتها الرؤيوية المركبة والمتدرجة أو المتشككة باتجاه مكوناتها وبنياتها المسطحة الظاهرة،

يمكننا من البحث عن معالمهما وخصائصهما المشتركة وعناصرهما المترابطة، والتمسك بوشائجهما وخيوطهما الناظمة لهما من جانب، ومن ثمّ تسليط بؤرة إضاءتهما المقطعية إلى بنياتهما العميقة الثاوية والمضمرة لاستكشاف جذورهما وبذرتهما المشتركة وعناصرهما ومكوناتهما المتحاكلة والمماسة والمجاورة، أو القريبة والبعيدة لهما، فحينما نقوم بعمليات تعرية تقعيداتهما الجينولوجية، وتشريح نسق علائقهما الإيكولوجية البيئية المحيطة بهما جوانياً وبرانياً، وكشف شبكات علائقهما العنكبوتية المترابطة والمتداخلة والمتخارجة والمتفاعلة المرئية واللامرئية، أو المنظورة واللامنظورة بين مكوناتهما المتحاكلة والمتجاورة والمماسة والقريبة والبعيدة، وتبيين درجات ومراتب طبقاتهما التطورية الأركيولوجية والجيولوجية، تصبح عملية التصنيف والقولبة والمقولة (Categorization) علمية موضوعية وواقعية حقيقية دقيقة ولطيفة ورقيقة لها درجة معنوية ومصداقية جدّ معتبرة وعالية.

فالمقولة هي عملية جمع كافة مفردات كينونات الذنوب والحسنات أو الثواب والعقاب، ثمّ ترتيب وتصنيف وقولبة مفرداتهما في شكل مجموعات متجانسة أو متشابهة أو متشاكلة أو متضارعة أو متضاهة أو متماثلة أو متحاذية أو متناظرة أو متطابقة أو متساوقة و... إلخ، بغية التعرف على كثرة وتكوثرات درجاتهما ومراتبهما المعرفية والوجودية في وحدتهما، وحدتهما في كثرتهما وتكوثراتهما⁽¹⁾، والتعرف على موازين ومفاتيح أقفال أبواب كينونات الذنوب والحسنات التي تفتح وتغلق بعضها على بعض، مما يسهل وييسر علينا متابعة حركة متوالياتهما المتنامية وضبطهما والتحكم بهما، تبعاً لتموضعاتهما ومستوياتهما وعواملهما الممكنة في السلم المعرفي والوجودي لهما، فالمقولة: إجراء ذهني دقيق، ذو فعالية دينامية عالية، ولها فوائد جدّ كبيرة في اقتصاديات بناء وإنتاج المعرفة.

وهي في غاية الأهمية بالنسبة للإنسان ومسيس الحاجة لها، وخاصة بعد متواليات توسع العلوم والمعرفة البشرية في عصرنا القائم، لما لها من دور جدّ كبير واختزال جدّ مفيد في عمليات الفهم والتفهيم والإفهام والانفهام والإدراك والتعلقل والتوهم والتخيل

(1) نستخدم هنا الكثرة لكينونات الذنوب والتكوثر لكينونات الحسنات، وذلك للخصوصية المعنوية التي يتميز بها التكوثر عن التكثر، كما بينا في تعريف التكوثر.

البشري، فمن السمات الأساسية لاقتصاديات معرفة العمل الصالح والفالح أو النظر المُعلّم والتعلّق المسدّد والتعرّفن المؤيّد والتوحيّن الغيبي، هي سرعة وكفاءة إنتاجية الاستدلال والاستكشاف المعرفي والوجودي، من خلال توظيف كامل لكافة مفردات المعرفة البشرية ومكونات ومكونات العمل الصالح، واختزالها بشكل جيد ومفيد وكفاء، بأقل تكلفة معرفية، وأعلى كفاءة في الجودة والفائدة ببعديها التنظيري والعملي، فعلى سبيل المثال، تشير الدراسات العلمية في حقل الضوء والألوان إلى أنّ هناك أكثر من سبعة ملايين لون مختلف، تحديدها يستلزم أعماراً بأكملها، والحل العملي والإبستيمي هو قَوْلبة ومقولة الألوان المختلفة في عدد متناسق منسجم مترابط ومتدرج من الألوان، تبعاً لمنهاجية تكاملية شمولية تبين كثرة الألوان في وحدتها، ووحدتها في كثرتها، وفق نظام طولي شاقولي مرّن وعملي لها.

ويلاحظ أنّ الموضوعانيين يتبنون مفهوم «المقولة المغلقة»، وذلك تأسيساً على مرثياتهم ومنظوراتهم الإبستيمية أو المعرفية القائمة على وجود اشتراك بين مقومات ما ينتمي إليها بشكل قبلي، فعلى سبيل المثال، عندهم النعامة تنتمي إلى «مقولة» الطيور، لكنها تمتلك مقومات مشتركة معها رغم كونها لا تطير. في حين هناك من شيّد انبئاته المعرفية على «المقولة النسقية المفتوحة»، كالتجربانيين أمثال لايكوف وجونسون وروش، ذلك بناء على مرثياتهم المعرفية القائمة بوجود درجة ما من العلائق المشيدة، ما دامت توظيفاته واستعمالاته «المقولة» غير خاضعة لجوهر ثابت ومحدد من وجهة نظرهم، وما دامت «المقولات» تتضمن بعضها بعضاً.⁽¹⁾

تأسيساً على النتائج العلمية التي توصلت إليها أبحاثهم المختلفة في هذا المجال، فالأحمر يتضمن الأحمر الفاقع والأقل حمرة، وهكذا، ومقولة أثاث قد تتضمن الكرسي والطاولة والمكتب والأريكة. وتجدر الإشارة هنا إلى ذكر بعض معايير وأسس وقواعد إبستيمية في عملية المقولة، وذلك دون شرح وتفسير موسع، حيث تم مناقشتها بإسهاب كافٍ في كتابنا المنهاجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية.

Rosch E. (1978) Principle and Categorization in Rosch E. and Liyod, B. eds: Cognition (1) and Categorization. Hills Date, New jersey.

6.3 الأبعاد الإبستيمية في القَوْلبة والمَقَوْلبة

الأبعاد الإبستيمية في المقولة هي: البعد الإدراكي المؤاسس على تصورات الشيء من خلال الجهاز الحسي لدى الإنسان، والبعد الوظيفي الاقتصادي لوظائف الشيء نظرياً، والبعد القصدي أو الغرضي المبني على بدائل التوظيفات، أو الاستخدامات الممكنة للشيء في تموضعاته المتعددة، وربما تضاف أبعاد أخرى تبعاً لطبيعة مفردات الموضوع، أو لمستوياتها وتكاملاتها البرزخية، بالنسبة لآثارها المتشابهة. ومن الأهمية بمكان أن نؤكد على أن حقلنة أو قولبة أو مقولة المفردات المفاهيمية الإنسانية ليست محددة ومتعينة بشكل حاد وصارم على أساس سمات وخصائص تلازمية الأشياء أو المفردات في ذاتها، حيث يذهب لايكوف إلى القول بأن انتقاء الشيء المهم باعتباره عنصراً من مقولة ما يرتبط بغرضنا من استعمال هذه المقولة.⁽¹⁾

وقد وظف محمد مفتاح بعض آليات واستراتيجيات أدبية وإبستيمية في تجنيس أو تصنيف أو تنوع ما تماثل أو تشابهه أو تجاور من الأشياء، بالمماثلة والمشابهة والمقابلة والمجاورة، حيث جنس الأشياء والكائنات والكيانات أو الكائنات، أو «أثاث العالم» تجنيساً دقيقاً أو متسامحاً بعض الشيء. وبالنظر إلى الدراسات الفلسفية الحديثة واللسانيات والسيميئات، نلاحظ العديد من المفاهيم والنظريات التي تتناول مسألة مرونة الحدود بين المقولات على أساس كونها مائعة وعلاقية وتراتبية، وأنها تخضع لنظام أو سياق سلمية مشكّلة من بعدين ومستويين⁽²⁾، بعد شاقولي عمودي يتضمن مستويات ثلاثة: مستوى أعلى، ومستوى قاعدي، ومستوى أدنى، يمثل المستوى الأول مقولات مجردة عامة تتضمن مقولات متعددة، فعلى سبيل المثال: مقولة «إنسان» تشمل عبد الله ومحمداً وعلياً وحسناً وحسيناً وخديجة وفاطمة وزينب والمرأة والرجل والطفل والرضيع والشاب والكهل والعجوز... إلخ، وهي بذلك إعادة تحديد «للجواهر» بالمعنى الأرسطي، وأما المستوى الثاني فإنه الإطار الذي تتحيز ضمنه

(1) لايكوف، جونسون (1996) الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال، ط: 1.

(2) انظر تفصيل ذلك في Cordier (1999)، ص: 64. جمال بندحمان (2009) أسس المشروع الفكري لمحمد مفتاح، الأنساق الدينامية وفلسفة انتظام الكون، الدار العربية للعلوم ناشرون، المغرب، ط: الأولى، ص: 59.

الموضوعات المجردة مثل: المرأة بالنسبة للإنسان، أو الأسد بالنسبة للحيوان⁽¹⁾. في حين يلعب المستوى الأدنى دور المخصص، بناء على صفات وخصائص ملحقة مثل: «المسنة» بالنسبة للمرأة، أو الأطلسي بالنسبة للأسد. لا شك أن المقولة إذا ما تمّ توظيفها وفق اقتصاديات إبستمية معرفية، ووجودية أنطولوجية منضبطة، وبكفاءة إنتاجية معرفية عالية، فإنها تسهم مساهمة حقيقية ومفيدة في تنمية الوعي والإدراك البشري كاستراتيجية فعالة في الفهم والتفهم والإدراك والتواصل المعرفي والوجودي. ويشير محمد مفتاح إلى أنه إذا كانت «القدرة حددت هذه المستويات والأبعاد من قبل (Rosch (1978)، كما وظفت هذه المفاهيم من طرف آخرين، كليير (1990) ولايكوف (1987) و (1988)، فالتسمية وإيجاد المقولات متوافرة في المستوى القاعدي أكثر من المستوى الأعلى والمستوى الأدنى؛ لأنّ المستوى الأعلى ليس غير تسمية مجردة، وأما المستويان الآخران فيمكن تسمية أفرادهما وإدراكهما بصورة تجريدية أو مجسمة، وإدراكهما بسرعة واستعمالهما⁽²⁾.

فتوظيف الحقلنة والمقولة توظيفاً حذراً ودقيقاً وكفاءة واعية ومدركة وفق اقتصاديات إبستمية للمستوى القاعدي يتطلب عناية ودقة؛ لما يعتره نوع من الصعوبة واحتمال الوقوع في بعض المحذورات المفاهيمية الإبستمية والوجودية، إلا أنه استراتيجية معرفية جيدة وجديرة بالاهتمام التوظيفي والغائي أو التعليمي البيداغوجي، في الفهم والتفهم والإفهام والانفهام وحل بعض الإشكالات الانبثائية للاستعارات التي هي موضع اختلاف القدماء حولها. أما توظيف هذه المفاهيم الإبستمية في مجال عمل وقول الإنسان في سياق مفهومي الذنب والحسنة، فيمكن أن يتم وفق استراتيجيات انبثائية أو تأسيسية معرفية على مستوى «قواعد كبرى» لها بؤر مركزية تتباور أو تستجمع حولها عدد كبير من شتات مفردات الذنوب أو الحسنات التي تبدو متفرقة ومتباعدة ظاهرياً في بنياتها السطحية، في حين أنها ذات جذور متداخلة ومتضمنة أو متماسة في بنياتها العميقة.

ونفس الأمر، نجد أنّ شتات ومتفرقات مفردات أو كينونات الذنوب والحسنات يتم ترتيبها وتضيدها وفق سلمها التدرجي التبايني والتضادي «السلب أو المناقضة» من حيث:

(1) نفس المرجع السابق.

(2) نفس المرجع السابق.

الاختلاف - التمايز - التغاير - التضاد - التقابل - التطابق - التناقض - المزابلة والعدمية في بنياتها السطحية أو الظاهرية أو المشهودة بالعين المجرة، أو تلك اللامرئية التي قد نشاهدها من خلال عدسات رؤيوية تكاملية وشمولية تراتبية توحيدية مركبة في مناظير تلومايسكترسكوبية، وهي في صورة جماع وقواسم مشتركة وانتظام وتساوق عام وترابط وتلاحم وانسجام متين بينها، وهي خيوط رفيعة لا مرئية بالعين المجردة أو بواسطة مناظير ذات عدسات رؤيوية تجزيئية؛ لدقة وكثافة شبكات الاتصال والترابط اللا منظورة فيما بينها، فضلاً عن علاقات صميمة، وتفاعلات حميمة خفية ولا منظورة في مستوى بنيتها السطحية. وهذه الحقيقة يمكن إيعازها إلى وجود ثمة مشتركات بينها من جهة، وقواسم مضمرة ثاوية بين مجموعات من مفردات الذنوب أو الحسنات من جهة ثانية، لا تكشفها إلا عدسات رؤيوية تكاملية شمولية تراتبية توحيدية، سواء لخصوصيات ذاتية متعلقة ببنية وماهية مفردات تلك الذنوب أو الحسنات، أم في غاياتها المشتركة والمتشابهة، أم لوظائفها التبليغية والانبائية، أم لخصائص آثارها ومنتجاتها النهائية المنتجة، أم بحكم تموضعاتها الوجودية الأنطولوجية أو المعرفية، من حيث القرب أو الجوار أو التماس أو البعد في درجات سلم عللها الطولية، أو بسبب تموقعاتها المستطيلة في سلمها العرضي أو توازياتها في سلم تمثلاتها التدريجية وتموضعاتها التراتبية من حيث: المشابهة - المشاكلة - المضارعة - المضاهاة - المماثلة - المحاذاة - المناظرة - المطابقة - المساوقة» الإيجابية أو التعضيدية»، المرتبطة بها بالاقتضاء أو التضمن أو الاستلزام.

إذ هي «سلسلة متواليات من مفردات الذنوب أو الحسنات المتعاقبة والمتفاعلة في حقولها المتحاولة أو المجاورة والممتاسة» لها، وفق الاعتبارات التي تم الإشارة إليها في الفقرات أعلاه، حيث تعبر كل مفردة من مفرداتها عن مظهر خاص من كل أو من شيء أو مفهوم أو وظيفة أو غاية أو اثر تعرضه المفردة الأولى من سلسلة الذنوب أو الحسنات، التي تعتبر بمنزلة النواة التي تنشظى منها، أو الأم التي تنضرع عنها، أو الجذر الذي تتجذر منه باقي مفردات الذنوب أو الحسنات، وتكون هذه النواة متضمنة أو حاملة لحمولاتها المشتركة، وهي متنوعة ومتشعبة متعددة، فعندما تخرج من حالات الإمكان والقوة إلى تمظهرات وتجليات فعلية لها تتموقعاتها في شتى تموضعات مجالات الحياة المعرفية والوجودية

والقيمة الأخلاقية والجمالية الفنية، فقد تبدو كينوناتها الظاهرية كأنها متناقضة متضادة أو متباعدة متفرقة، لا ناظم ولا حاكم ولا رابط ولا اتصال ولا تسوق وتماه بينها، في حين يمكننا رؤية حقيقتها المتماسكة وعلاقتها المتعاقبة وتواصلاتها المتماهية من خلال تلك العدسات الرؤيوية التشميلية التراتبية التكاملية التوحيدية.

وبتعبير تصاهري نسبي هي بمنزلة الأم التي هي أكثر نموذجية من الأبناء والبنات والأحفاد والحفيدات... إلخ، فتحديد المستوى القاعدي في ترسيم خطاطات جغرافية الذنوب والحسنات وحمولاتهما المعرفية والوجودية، كما ذكرنا سلفاً، هو في غاية الأهمية، ومسيس الحاجة للبشرية اليوم في إنتاج وإعادة إنتاج مفاهيمها وحقائقها، أو فهمها وتفهمها، أو إفهامها وانفهامها، أو إدراك وتعقيل كينوناتها المعرفية والوجودية؛ لكونها الأكثر تجذراً في التجربة البشرية، سواء عن طريق التجربة الحسية، أم الممارسات الاستدلالية العقلية، أم المجاهدات القلبية العرفانية، أم الإرشادات والتوجهات الإرادية الفطرية. وبغض النظر عما نطلق عليها من تسميات أو عناوين رئيسية، كمفهوم أو كينونة معرفية ووجودية قاعدية أو نواتية أو الأم أو بؤرة المركز، فإنها تبقى هي الركيزة والقاعدة التعميدية التي ينطلق منها في عمليات ضبط تعالقاتها الحميمة، وربط مكوناتها الانتظامية والنظامية فيما بينها، وكشف سبل وشبكات الاتصال والتواصلية، وتعيين وتقويم درجات انسجامها وتساوقها فيما بينها.

6.4 العناصر المحددة لتصنيف وتقسيم الذنوب والحسنات

يعتمد تقسيم وتصنيف كينونات الذنوب أو الحسنات، والتعرف على ماهيتهما وحقيقتهما المعرفية والوجودية، وتأثيراتهما وتفاعلاتهما على منهاج له عدة اعتبارات وعناصر أساسية منها ما يلي:

- 1- المنهج المتبع في التحليل والاستدلال والاستشراف لهما، من حيث كونه منهجية تجزيئية مادية أم منهجية شمولية تكاملية تراتبية.
- 2- العدسات الرؤيوية للمناظير الاستكشافية والتحليلية والاستشرافية التي بموجبها ينظر إلى طبيعة كينونات الحسنات والذنوب، من حيث أحادية البعد والنظر، أم ثنائية، أم تدرجية تراتبية تصاعدية وتنازلية متعددة.

3- طبيعة وماهية الأدوات والأساليب المستخدمة في تحليل وتحضير تأسيساتهما الأركيولوجية وتقرير بنياتهما الجينيولوجية ومسح مسارات ومعالم جغرافيتهما المعرفية والوجودية وتموقعاتهما في عوالمهما الممكنة، هل هي حسية أم عقلية أم عرفانية أم وحيانية، أم إنها مندمجة متكاملة بعضها في طول البعض الآخر، أم إنها مندمجة في عرض بعضها البعض الآخر؟

4- استراتيجياتهما القرائية في فهم وتفهم حقيقتهما ووظائفهما.

5- الأبعاد والجوانب التي ينظر إليهما من حيث البعد المادي، أم العقلي المجرد، أم القلب العرفاني الملكوتي، أم الغيبي الأسماوي، وتموقعاتهما في درجاتهما التكاملية وتتموضعاتهما في النظام العرضي والطولي في الكون، أو إنَّ القراءة الاستراتيجية لهما تصاعديّة أم تنازليّة أم استكشافية أم تقييسية أم استثنائية أم استدوائية.

6- زمكانياتهما من حيث تموقعاتهما في العوالم الممكنة كعالم الدنيا أو البرزخ أو الآخرة. مستوى الوعي ومراتب تكامل الإنسان الناظر إلى الذنوب والحسنات، هل هو في مستوى عبادة العبيد أم التجار أم الأحرار.

7- آثارهما وتداعياتهما المادية والمعنوية، وتفاعلاتهما وترابطاتهما وتبادلاتهما مع الكينونات المعرفية والوجودية المتحاكلة والمماسية والمجاورة لهما أو القريبة والبعيدة عنه.

6.5 معايير تقسيم الذنوب والحسنات في المنظور القرآني والعقل القضائي وميزان

العدالة المطلقة

6.5.1 الميزان والمعياري النمطي التقليدي:

المتأمل حق التأمل في أدبيات وموضوعات الموازين والمعايير التي بموجبها يتم تصنيف أو تقسيم أو مقولة أو قولبة كينونات الذنوب من حيث الكبر والصغر، يلاحظ بوضوح وجلاء، تبايناً بيناً واختلافاً مبيناً بين الفقهاء وعلماء الأخلاق والكلام والفلاسفة الإسلاميين، وفيما يلي إشارة سريعة إلى أهم معايير ومقاييس صنافه وتقسيم الذنوب:

1- كل ذنب وعد الله سبحانه وتعالى له في القرآن الكريم عذاباً.

- 2- كل ذنب عيّن له الشارع المقدس حدّاً معيناً (كشارب الخمر والزاني، والسارق، وأمثالها، فحدودها الجلد والقتل والرجم) وقد حذر منه القرآن الكريم.
- 3- كل ذنب يدل على الاستهانة بالدين واللامبالاة به.
- 4- كل ذنب ثبتت حرمة وأنه ذنب كبير بالأدلة القاطعة.
- 5- كل ذنب هدّد له القرآن والسنة بالعذاب الشديد لمرتكبه⁽¹⁾.
- أما حول عدد الذنوب الكبيرة فبعضهم قال: سبعة، والبعض الآخر قالوا: عشرة، وآخرون: عشرون، والبعض: أربعة وثلاثون، وبعض: أربعون أو أكثر.
- والجدير بالانتباه هو أنّ هذه الاختلافات في العدد قد جمعت واقتبست من الآيات والروايات المختلفة، ولأجل ذلك لا تكون الذنوب الكبيرة في مستوى واحد.

6.5.2 الموازين والمعايير المقترحة لتقسيم ومقولة الذنوب

من خلال النظرة التحليلية للنظام الكوني التراتبي من جهة، وتموضع الإنسان فيه كأشرف مخلوقات الله عزّ وجلّ، الذي انطوى في بنيته وفطرته الإنسانية الكون الأكبر، فأصبح رمزاً لاسم الله الأعظم، متجلياً صفاته وأسمائه الحسنى فيه من جهة ثانية، ومقاربتة بالأهداف والغايات العظمى التي ينشدها الإنسان، والتي مفادها التقرب إلى الله تعالى بواسطة العبادة التكاملية الشاملة من جهة أخرى، نستطيع أن نجتهد باستنتاج منظومة موازين ومعايير لتصنيف فعل الإنسان القولي والعملي والنظري والفكري ومكوناتها المضامنية الوجودية والأخلاقية والقيمية وحمولاتها من الحسنات والذنوب، وأفاقها الوظيفية والغائية والتداولية. وتأسيساً على ذلك، استدللنا واستنتجنا بعض الموازين والمعايير القياسية، وذلك على النحو التالي:

6.5.3 الميزان والمعياري الاقتصادي المادي الدنيوي:

يحدد الميزان المعياري الاقتصادي المكافئة الكمية التحسببية الملكية الملموسية لفعل

(1) نقلاً من العلامة المجلسي في شرح أصول الكافي، والتي نقلها بدوره عن الشيخ البهائي، ترجمة (أصول الكافي، ج:3، ص:392).

الإنسان القولي والعملي والنظري، وفقاً لقاعدة الفرصة البديلة، وتوظيف كامل للموارد والإمكانات والقدرات المتوفرة والكامنة الحقيقية لدى الإنسان وليس المفتعلة، واستغلالها تبعاً لقاعدة أقصى كفاءة إنتاجية وتوظيفية وتوزيعية ممكنة، فتأسيساً على ذلك، يتم تقييم نتاج أفعال التصور والنظر والفكر والتعقل، أو أفعال السكوت والصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع، وتحديد مسؤولياتها ومكافأتها من الثواب والعقاب، أو ممتوحاتها أو منتوجاتها من الذنوب والمعاصي، أو الحسنات والمحسنات.

دعونا نطبق هذه القاعدة أو الميزان الاقتصادي المقبول لدى رجال الأعمال العاملين في مجال التجارة والاقتصاد، والذي يعتبر ركيزة أساسية من ركائز النظام الرأسمالي الذي يتشدد به كل الحالمين في عالم الاقتصاد، ذلك في مجال التجارة مع الله، كما يتاجر الشخص في الاقتصاد، فلو وضعنا في إحدى كفتي الميزان كل الإمكانيات والقدرات الحقيقية التي سخرها الله للإنسان، سواء العقلية أم القلبية أم المادية أم الغيبية كراسمال استثماري تجاري، واستحضرنا قيم كل الأهداف والغايات التي ينشدها الإنسان في كفة، وفي الكفة الأخرى وضعنا كافة نتائج أفعال نظر أو عمل الكائن الإنساني من الثواب والجزاء والحسنات المحسوبة وفق قواعد ومبادئ الاقتصاد والاستثمار والتجارة، مقارنة ومقارنة بحجم رأس المال المعطى والمفاض علينا والمسخر لنا من قبل الله سبحانه وتعالى، لكانت ضئيلة وزهيدة وبخسة وحقيرة القيمة كماً ونوعاً، بل لا تستحق الذكر والإشارة إليها بتاتاً؛ لخفة موازينها من جانب، ولطالب صاحب رأسمال وعناصر الإنتاج مؤاخذته واقتضائه ومجازاته ومعاقبته أشد القصاص الاقتصادي على ما حققه فعل النظر أو العمل من نسبة فائدة ومنفعة متحصلة زهيدة وبخسة.

فالربح والفائدة الزهيدة والبخسة هنا تُعدّ بمنزلة خسارة وفقدان اقتصادي، وحتى محاسبي مقارنة بتكلفة رأسمال وعناصر الإنتاج البديلة، وبتعبير الحسنات والسيئات يعتبر ما نتج من حسنات زهيدة وحقيرة هو في الواقع سيئات وذنوب، كما نص الحديث الشريف: «حسنات الأبرار سيئات المقربين» اصطلاحاً استعمل في حق مَنْ مَنَّ اللهُ عليه بالإمكانات والفيوضات من الصحة والمال والقوة والسلطة المادية والمعنوية، أو بالدرجات العلى

والمقام الأسنى قرب مكانة من الحضرة الإلهية، فإنَّ مَنْ هذا شأنه من العظائم في حقه أن يلتفت إلى سوى تحقيق أقصى كمية من الربح والفائدة من استثمار أفعال النظر والعمل بها، أو أن لا يلتفت إلا إلى مولاه بعد أن وصل إلى شهود أنواره، فلو شغل قلبه بالفعل عن الفاعل عدَّ من الغافلين؛ لغفلته عن ما أوتي من فضل وعلوِّ مقام.

وعليه فيكون مشغولاً بسواه، ويكفي ذلك أن يكون سيئة في حقه، وهذا هو شأن أهل القرب، وأما غيرهم من أهل البر فشغلهم في شهود العمل وحسنه والسرور به لا يُعدُّ شغلاً أو غفلة، غير أن ما يجدر ذكره هو أن مَنْ يُحسِن العمل متطلعاً إلى الوصول تعرفاً على المعبود لا شك يصل إلى مقام القرب، وعندها يدرك أن العمل مجرد غاية لا وسيلة، وفرق كبير بين من يطلب الجنة لأجل الجنة، ومن يطلبها لأجل خالقها، وخذ هذا المثال اللطيف كمادة تبني عليه ما سبق من تفصيل في ممارساتنا وأفعالنا وأعمالنا وأنظارنا مع ما يقدمه الله لنا من رأسمال لا متناه، ولا يُعد ولا يُحصى ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّكَ الْإِنْسَانُ لَقَلِيلٌ مِّنْ كَفَّارٍ﴾⁽¹⁾؛ وعليه قسّم الربانيون الصوم إلى مراتب ثلاث، الأولى: صوم العامة وهو الكف عن شهوتي البطن والفرج. والثانية: صوم الخاصة وهو كف الجوارح عن المخالفات. والثالثة: صوم خاصة الخاصة، وهو الكف عما سوى الله تعالى، أي: صوم الجوارح والقلب عن أيِّ شاغل عن الله تعالى، فكلما كان ميزان الإنسان في قياس وتقدير نتائج أفعال نظره أو عمله دقيقاً وحساساً ورقيقاً ولطيفاً، مقارنة ومقارنة بمرتبة الناظر أو العامل الوجودية التكاملية ربما يصبح ما هو مباحاً أو مستحباً أو مكروهاً بالنسبة للغير، هو واجب أو محرّم لنفسه، فحسنت الأبرار سيئات المقرّبين.

6.5.4 المعيار والميزان العقلي

النظر إلى فعل القول والعمل أو النظر والتفكير الإنساني وحمولاتهما من الثواب والعقاب أو الحسنات والسيئات، من خلال عدسات مناظير العقل البشري، يحتم علينا أن يخضع القول أو الفعل أو النظر لقواعده الانبئائية وموازينه القياسية، التي تؤكد على القصدية والخيرية في تقييم وتقويم فعل النظر والعمل وحمولاتهما من الحسنات والسيئات، فمراتب

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة إبراهيم، الآية: 34.

القصدية المتدرجة تصاعدياً أو تنازلياً، ومستويات الخيرية الموسعة والممتدة مستطيلة أو المحدودة، وهما قيماً حساب تقديرات الحسنات والسيئات المحمولة على نتائج فعل النظر أو العمل الإنساني العاقل والمميز عن سائر الكائنات الأخرى، فإذا كان القصد النهائي هو التقرب إلى المثل الأعلى، أي: إلى الله تعالى المطلق والكامل التام بكل الصفات العليا والأسماء الحسنى، بالتوسل إلى الروح والنور الخاتمي المحمي ﷺ أو بالصادر الأول والعقل الكلي، فإنه كلما اقتربنا منه تعالى بالحسنات مهما كانت عظيمة ورفيعة، كلما تيقنا بضآلتها وصغرها أمام التام والمطلق، كذلك كلما ازداد الإنسان العاقل علماً ومعرفة اكتشف جهله، وتيقن محدودية علمه الذي كان كبيراً عنده يوماً ما، في حين أنه كلما تقربنا إلى الشيطان وهوى النفس الدنية، شاهدنا حقيقة النار والعذاب الأخرى، نتيجة العقوبات المحمولة على فعل نظر وعمل الإنسان، أو ما تجسد منهما تجسداً وجودياً أنطولوجياً، تيقناً بأنّ الذنب والمعصية مهما كانت صغيرة وصغارة، فهي عظيمة وكبيرة وكبارة، لا تتحملها الجبال فما بال لإنسان؟! أما مقارنة الخيرية من النعم والآلاء الدنيوية والأخرى اللامتناهية واللامحدودة الثاوية في بنية ونواة فعل نظر وعمل الخير مع ما تمّ إنجازها بأفضل ما يمكن وفق القاعدة الاقتصادية الموسعة، فإنها تبدو قليلة وزهيدة بخسة ومحدودة مقابل المطلق واللامتناهي، أو العذاب الأبدي والخلود في النار، أو حتى لفترة محدودة عند مقاربتها بالذنب الصغير فإنه حقاً كبير وعظيم وكبار مهما كان صغيراً وصغاراً.

6.5.5 المعيار والميزان القلبي العرفاني

إنّ العدسة الرؤيوية العرفانية أو الوجودية تمكننا من مشاهدة عيانية أنطولوجية وجودية للمكونات الأساسية الثلاثة في الكون، متمثلة في الكينونات الثلاثة المتوازية المتناظرة والمتطابقة، وهي كينونة الإنسان والقرآن وكينونة العالم الطبيعي، بينهما شبكات علائقية عنكبوتية وشيجة تصل حدّ التماهي والتطابق والتساوق. الإنسان هو ذلك المخلوق أو العالم الصغير الذي انطوت فيه كافة الحقائق المعرفية والوجودية على الاجتماع أو بالقوة بعد ما نفخ الله تعالى من روحه، فيما هي في الخارج متفرقة ومتشظية والعالم المادي ظاهرياً حيوان واقعي بدوره إنسان كبير، وعليه فإنّ حكمهما واحد. وهذا ما دعا ابن عربي أن يقول:

«فإنَّ العالمَ إنسانٌ كبيرٌ كاملٌ، فحكمه حكم الإنسان»⁽¹⁾. والقرآن رديف ثالث للإنسان والعالم الطبيعي، لا يشذ عنهما حقيقةً وحكماً، فكل الأحكام العامة التي تنطبق عليهما تنطبق عليه، فالإنسان جامع لحقائق الكون المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية من جهة، وحقائق القرآن المعرفية والوجودية من جانب آخر، والقرآن يختزل في بنيته وعمقه كل مكونات الإنسان وجميع مراتبه الكينونية الوجودية.

إذن هذه الرؤية الكونية تنظر إلى الكون كعالم الممكنات ما هي إلا كلمات الحق تعالى «الموجودات كلها كلمات الله»⁽²⁾ وتمظهرات وتجليات لأسمائه الحسنى وصفاته العليا التي تجسدت وتمثلت وتجلت بشكل كامل وتام في الصادر الأول أو الروح والنور الأول الخاتمي المحمدي ﷺ أو بالعقل الكلي. وتأسيساً على معادلة التوازي والتناظر والتطابق والتساوق بين القرآن والوجود والإنسان، يشكل القرآن الدال اللفوي والتعبير اللفظي والإشارة الرقمية والحقيقة الوجودية عن الوجود بكل مراتبه ومستوياته، فهو مواز للوجود وللإنسان في آن واحد، وعليه هناك قواسم مشتركة من الأحكام الحاكمة عليهما منتظمة انتظاماً إبستمولوجياً معرفياً، ومتساوقة لكينوانتها الوجودية الأنطولوجية، أبرزها أن لكل واحد منها ظهراً وبتناً وحداً ومطلعاً.

6.6 مقولة تصنيفات الذنوب والعقاب المحمولة على أفعال النظر والعمل

هناك عدة تصنيفات وأقسام للذنوب والعقاب تم مقولتها بعدة معايير وموازين مختلفة، وفيما يلي توضيح هذه التصنيفات مع الإشارة إلى التصنيف المتبنى في هذا الكتاب:

6.6.1 حقلنة ومقولة التصنيف الأحادي والثنائي والمتعدد للذنوب

التحليل المنظوري والأريكيولوجي لماهية الذنب والحسنة أو العقاب والثواب، والتفسير الجينيولوجي لبنيتها العميقة، والتشريح المعرفي والوجودي لمعالم جغرافية وسيكولوجية وعيانية حقيقة مكوناتها وتأثيراتها التراتبية المادية والمعنوية في جميع عوالمها الممكنة، تؤكد لنا أنهما أمران ليسا مطلقين بل نسبيين، وأنهما دالة في جملة من الاعتبارات

(1) ابن عربي، الفتوحات المكية، طبعة دار لتراث، ج: 4، ص: 141.

(2) الفتوحات المكية، ج: 4، ص: 65.

والعناصر المختلفة، من حيث الأهمية والتأثير أو التأسيس والانبناء، حيث يمكن اعتبار فعل نظر، أو قول جدّ بسيط، ولكن في سياقاته المقامية والقولية، أو تبعاً لظروفه الزمكانية يعتبر فعلاً جدّ قبيح أو جدّ حسن، وإنّ قيمة حمولات فعل كينونة النظر والعمل من الحسنات أو الذنوب لهما علاقة طردية مرهونة بأمر نسبية، وليست ذاتية مطلقة، أي: أنهما مرتبطتان بجوانبهما المتحركة من حيث ماهية سيرورة حركة الإنسان الجوهرية وتموقعاته التكاملية وتقربه إلى الله تعالى. وعليه، نستعرض هنا بقدر ما يسمح لنا المقام بعض التصنيفات أو التقسيمات المنهجية للذنوب حسب فهمنا للنصوص القرآنية والروائية من جهة، ومنظوراتنا الرؤيوية الإستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية الكونية وفلسفتها من جهة ثانية، وأيدولوجيتنا وعدسات منهاجيتنا الرؤيوية الشمولية التكاملية التراتبية التوحيدية من جهة ثالثة.

وفيما يلي أهم المحددات والعناصر المستخدمة في تصنيف وتقسيم الذنوب، وفق تعريف الذنب والحسنة اللذين تمت الإشارة إليهما سابقاً والمتبنى في هذا الكتاب.

6.6.2 تطبيق هذا التعريف على الأفعال والأقوال المسكوت عنها أو المرفوع منها

الذنب

وتجدر الإشارة إلى ملحوظة هامة، مفادها أنّ هناك مما اعتبرناها ذنباً ومعاصي قد أخرجها الله عزّ وجلّ من دائرة الحساب والعقاب، كالأحوال النفسية والذهنية والقلبية التي تطرأ على الإنسان بينة فينة وأخرى، مثل الخواطر والرغبات والأفكار والأمنيات والتصورات والميول التي مازالت هي في طور ما قبل الفعل والقول من جهة، والنسيان والاضطرار والجهل وغيرها من الأمور اللاإرادية من جهة ثانية، فكيف تم تضمينها هنا من ضمن الذنوب أو الحسنات بالرغم من عدم حملها من الذنوب والحسنات من جهة عدساتها الفقهية؟ نقول في الرد على هذا الأمر: إنّ عدم تعيين وتحديد إثم أو معصية أو ذنب على بعض القضايا والأمور المذكورة أعلاه، لا يعني ألْبَتة عدم حملها وتضمينها، ربما يكون ذلك من باب الرحمة الإلهية والعطف الرباني على عبده وتجاوز الله سبحانه وتعالى كما يتجاوز الإنسان مع فارق التشبيه عن بعض الأمور السيئة الصادر عن الآخرين تجاهه في هذه الدنيا، وربما يكون مسكوت عنها أو مضمرة وثاوية في بنياتها العميقة التي من الصعوبة

بمكان أن يشعر بها الإنسان في مرتبته التكاملية الحالية، أو أن تلتفت إليها فطرة الإنسان وقلبه وعقله بسبب الكدورات والذنوب والغشاوات المترامية على سطح عدستها الرؤيوية أو متوغلة في عمق سطحها أو مترسبة في بنياتها العميقة. ولكن حين تنقشع الغيوم وتزال الأتربة ويسدل الستار عنها من زاوية، وحين يلتفت الإنسان إلى حقيقة الله عزَّ وجلَّ، وتتبلور غاية غاياته، وتتكشف له فلسفة تجسيد وتجسيم الأعمال، وحين يتوسل ويتصل بعالم البرزخ والغيب والملكوت، فيشاهد مشاهدة عيانية لعملية سير وقطع الصراط المستقيم، ومعرفة حقيقة الجنة والنار من زاوية أخرى، فإنه بالتأكيد القاطع الذي لا يشوبه أيُّ شك أو ريب، ستنتطق تلك المسائل والأمور معلنة عن مسكوتاتها المضمرة، معرية ومعلنة عن حمولاتها من الذنوب والحسنات؛ لأنها مهورة بختم الفطرة المغروزة، ومؤيدة ببراهين وأدلة العقل الكلي، ومحسوسة بشعور القلب الحي المنفتح على برزخية تلك المسائل وعالمها الغيبي. وهذه الحالة الشعورية لها من الأدلة والشواهد الوجودية العيانية الملموسة في حياتنا اليومية، فكم من أمور وأقوال وأفعال وأنظار هي سليمة وصحيحة وشرعية وعقلانية حين أدائها من قبل الإنسان المؤمن، ولكن بعد تبيان نتائج خيريتها ومنفعتيها وخاصة إذا ما كان هناك احتمال عقلائي لزيادة خيريتها وتوسيع دائرة منفعيتها بمزيد من عناية واهتمام ورعاية لتلك المسائل والقضايا المسكوت عنها؛ وذلك بسبب النسيان أو الاضطراب، أو تلك المتعلقة بالخواطر والتصورات، فإنه بحكم الفطرة والعقل والقلب والحواس جميعاً تخضع تلك المسائل والأمور للمحاكمة والمحاسبة والجزاء والتوبيخ وجلد الذات وتأنيب الضمير؛ لعدم معاينة حمولات تلك المسائل والقضايا من الذنوب أو الحسنات المضمرة، وعدم محاولة استكشافها بسبب قصور في عدستها الرؤيوية ومرتبته التكاملية السابقة للعمل الخير مقارنة بالدرجة التكاملية اللاحقة بعد العمل.

وخلاصة القول: أن وعي وإدراك الإنسان بالدافع الفطري والعقلي التكاملي المقرون دوماً وأبداً في الوصول إلى كمال العلم والمعرفة والصحة والغنى، وإلى السعادة والراحة الأبدية من جانب، وأن كمال الكمال المطلق «ميتا كمال» وتمام السعادة التامة «ميتا سعادة» مرهونة ومحصورة فقط بالله عزَّ وجلَّ من جانب آخر. فيصل إلى حقيقة تامة أنهما العملان الرئيسيان في موضوعية واعتبارية جعل تلك المسائل والقضايا وحمولاتهما خاصة من

الذنوب أو الحسنات المسكوت عنهما أو غير المعلن لحملاتهما بشكل صريح ومباشر من الله تعالى، وذلك عناية ورحمة منه تعالى بالبشرية، على أن يكتشفها ويعيها الإنسان تلقائياً بفطرته وعقله بعد تدرجه التعالي في السلم التكاملي.

وربما يكون المنظور الآخر إلى هذه المسألة يتمثل في أن تلك القضايا والمسائل وإن لم يحملها الله تعالى ذنوباً ومعاصي وجزاءات، إلا أنها بالتأكيد هي مقدمات قد تتفاعل وتتبلور وتمهد لأفعال النظر والقول والعمل، فتصبح الوعاء أو البؤرة التي تستقطب حمولات الذنوب أو الحسنات لاحقاً، مما يجعل الوقاية خيراً من العلاج، والنهي عنها خيراً من النظر فيها من خلال عدسات تخيلات وتصورات الإنسان، وخاصة إذا ترسخت ودامت هذه الحالة، فتكون ملكة التوهم والتخيل مستقطبة لمثل هذه المسائل والأمور التي تصبح حافزة ومشجعة ومقدمة للذنوب، والعكس صحيح بالنسبة للتخيلات والتصورات الجمالية والإحسانية الإيجابية المؤدية أو الممهدة لملكة حسنات ومقدمة للعمل الصالح والقول الحق. النظر إلى ذلك وفق هذه العدسة الرؤيوية العميقة يمكننا من اختراق سطوح وقشور التوهيمات والتخيلات، وملامسة وملابسة بواطنها، والتمسك بنواتها لكيلا تصبح ملكة فيما بعد، ومقدمة لفعل نظر وعمل السيئات والمعاصي لاحقاً، ووعاءً للعقاب والجزاءات.

والشيء الملفت للنظر والجدير بالعناية والتأمل هو أنه كلما اقترب الإنسان من الدرجات العليا من مراتب التكامل التصاعدي التعاضدي، واقترب إلى مطلق المطلقات والذات الإلهية المقدسة، كلما أعطى قيمة وأهمية أكبر وأعظم لحمولات أفعال النظر والقول والعمل من الذنوب والمعاصي والمكرهات والمنكرات والشرور، أو الحسنات والصدقات والمعرفات والمحمودات، مما يوجد حالة من الخوف والأسى والشعور بالتقصير والذنب والعصيان والمعصية بالرغم من صغرها الذري من جهة. وكذلك حالة الشوق والحنين والرغبة والحرص والاهتمام والهيام والحب لها بالرغم من صغر وضآلة فعل النظر والقول والعمل. وهذا هو ديدن الإنسان الكامل والاسم الأعظم من الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام، وربما هو التفسير والتأويل لنوعية وطبيعة الذنوب والمعاصي والآثام التي تطلقها أسنتهم في أدعيتهن المعبرة عن حالاتهم الوجدانية الوجودية التكاملية التقريبية إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات التي كل شيء منها يعيق السير نحو الله هو عقبة وذنب ومعصية «موانع

وعقبات»، إذ يرون أيّ مانع اعتباري أو موضوعي، إرادي أو لا إرادي، سداً ومانعاً للاتصال والوصول والتقرب إلى الله تعالى ذنباً ومعصية وإثمًا من المنظور الوجودي التكاملي.

6.6.3 حَقْلَنَة ومَقُولَة الذنوب تبعاً لانتماءاتها الصفاتية

وهناك من ذهب إلى تصنيف ومَقُولَة كينونات الذنوب إلى عدة مقولات أو تصنيفات تمّ حصرها في أربع منها: صفات ربوبية، وشيطانية، وبهيمية، وسبعية؛ لكون طينة الإنسان معجونة من أخلاط مختلفة يقتضي كلُّ منها أثراً. لذا نشير هنا إلى ما يدور حول نواة ذرات هذه الصنافة من الذنوب بشكل مختصر وموجز على النحو التالي:

- حَقْلَنَة ومَقُولَة الربوبية: كالكبر والفخر والتجبر وحب المدح والثناء والعزّ ودوام البقاء وطلب الاستعلاء ونحوها، وهذه أم المهلكات.

- حَقْلَنَة ومَقُولَة الشيطانية: كالحسد والبغي والحيلة والخداع والأمر بالفساد والمنكر والغش والنفاق والدعوة إلى البدع والضلالة.

- حَقْلَنَة ومَقُولَة البهيمية: كالشره والتكالب والحرص والزنا واللواط والسرقعة وأكل مال الأيتام ونحوها، والسبعية يتعشب منها الغضب والحقد والتهجّم على الناس بالضرب والشتم والقتل واستهلاك الأموال ونحوها.

فهذه أمهات الذنوب ومنابعها، التي تتفجر منها روافد الذنوب والمعاصي تنفذ إلى الجوانح والجوارح، فبعضها ينفذ إلى القلب خاصة، كالكفر والدعة والنفاق وإضمار السوء، وبعضها ينفذ إلى العين والسمع، وبعضها ينفذ إلى اللسان، وبعضها إلى البطن والفرج، وبعضها إلى اليدين والرجلين، وبعضها ينفذ إلى جميع البدن. وتنقسم قسمة ثانية إلى ما بين العبد وبين الله، وإلى ما يتعلق بحقوق العباد. فما يتعلق بالعبد خاصة كتركه الصلاة والصوم ونحوهما، وما يتعلق بحقوق العباد، كتركه الزكاة وقتل النفس وغصب الأموال وشتم العرض. وبهذا الصدد قال العلامة الطباطبائي قُتِرْتُ: التوبة إما أن تكون من ذنب يتعلق به تعالى خاصة، أو يتعلق به حق الأدمي، والأول إما أن يكون عن فعل قبيح، كشرب الخمر والزنا، أو إخلالاً بواجب، كترك الزكاة والصلاة، فالأول يكفي في التوبة منه الندم عليه والعزم على ترك العود إليه، وأما الثاني فتختلف أحكامه بحسب القوانين الشرعية، فمنه ما

لا بُدَّ مع التوبة من فعله أداً كالزكاة، ومنه ما يجب معه القضاء كالصلاة، ومنه ما يسقطان عنه كالعيدين، وهذا الأخير يكفي فيه الندم والعزم على ترك المعاودة، كما في فعل القبيح، وإما ما يتعلق به حق الآدمي فيجب فيه الخروج إليهم منه، فإن كان أخذ مال وجب رده على مالكه أو ورثته إن مات، ولو لم يتمكن من ذلك وجب العزم عليه.

وكذلك إن كان حدَّ قذف، وإنَّ كان قصاصاً وجب الخروج إليهم منه بأن يسلم نفسه إلى أولياء المقتول، فإما أن يقتلوه أو يعفوا عنه بالدية أو بدونها، وإن كان في بعض الأعضاء وجب تسليم نفسه ليقبض منه في ذلك العضو إلى المستحق من المجني عليه أو الورثة، وإن كان إضلالاً وجب إرشاد من أضله ورجوعه مما اعتقد بسببه من الباطل إن أمكن ذلك. واعلم أنَّ هذه التوابع ليست أجزاءً من التوبة، فإنَّ العقاب سقط بالتوبة. ثمَّ إنَّ قام المكلف بالتبعات كان ذلك إتماماً للتوبة من جهة المعنى؛ لأنَّ ترك التبعات لا يمنع من سقوط العقاب للتوبة عما تاب منه، بل يسقط العقاب، ويكون ترك القيام بالتبعات بمنزلة ذنوب مستأنفة يلزمه التوبة منها. نعم، التائب إذا فعل التبعات بعد إظهار توبته كان ذلك دلالة على صدق الندم، وإن لم يقم بها أمكن جعله دلالة على عدم صحة الندم.

ثمَّ قال رحمه الله: المغتاب إما أن يكون قد بلغه اغتيابه أو لا، ويلزم الفاعل للغيبة في الأول الاعتذار منه إليه؛ لأنه أوصل إليه ضرر الغم، فوجب عليه الاعتذار منه والندم عليه، وفي الثاني لا يلزمه الاعتذار ولا الاستحلال منه؛ لأنه لم يفعل به ألماً، وفي كلا القسمين يجب الندم لله تعالى لمخالفة النهي والعزم على ترك المعاودة.

6.6.4 الحقلنة والمقولة الثنائية للذنوب

تتناول الكتب الفقهية والأخلاقية والروائية موضوع الذنوب بشيء من التفصيل، حيث تصنف الذنوب إلى مقولات وحقول على أساس ذنوب كبيرة وأخرى صغيرة، وفيها آراء مختلفة ووجهات نظر متباينة، نكتفي بما هو وارد في كتاب العروة الوثقى للسيد اليزدي قده في باب شرائط إمام الجماعة، حيث يقول: إنَّ هناك أربعة طرق لتشخيص المعصية أو الذنوب الكبيرة.

1- كل ذنب صرح بكونه كبيراً في القرآن والأحاديث (هذا القسم يتجاوز الأربعين معصية، وقد ورد في أخبار أهل البيت عليهم السلام، ونحن نتعرض له بحسب الروايات).

2- كل معصية وعد صاحبها بالنار في القرآن المجيد أو السنة المعتمدة.

أو كان ضمنياً، كقول الرسول ﷺ: «من ترك الصلاة متعمداً فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله»، فتوعد العذاب في هذه الرواية كناية وليس صريحاً. ودليل هذا المطلب روايات كثيرة، حيث قال الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام: «الكبائر كل ما أوعد الله عليه النار» وعن صحيحة عبد العظيم التي سنذكر فيما بعد يعلم أنه لا فرق في الوعيد بالعذاب بين القرآن أو السنة والأخبار.

3- كل معصية عبر عنها بالأكبر من أي معصية ذكرت في القرآن أو السنة وسلم كونها كبيرة اعتبرت هذه أيضاً كبيرة، مثلاً قتل النفس من جملة الذنوب التي تثبت كونها كبيرة من خلال الطريقتين السابقين، وقد صرح الحديث الصحيح لابن محبوب بكونها كبيرة، وقد ورد في الآية التي أشير إليها في القرآن الكريم وعيداً بالعذاب عليها. إذن إذا صرح في القرآن الكريم أو السنة المعتمدة أن المعصية الفلانية أكبر من قتل النفس أصبحت هذه المعصية كبيرة أيضاً، مثلاً الفتنة حيث يعتبرها الله أكبر من القتل: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾، إذن كون الفتنة أيضاً من الذنوب الكبيرة أمر قطعي.

4- كل معصية اعتبرت عند المتدينين والمتشرعين كبيرة بصورة يحصل اليقين معها أن كبرها يعود لزمان المعصوم، مثل تنجيس المسجد من علم وعمد، بقصد هتك احترام بيت الله، أو رمي القرآن الكريم لهتكه وغير ذلك.

إذن أول الذنوب الكبيرة هي التي صرح بكبرها في النص، وبعد ذلك تعرف الذنوب الكبيرة من خلال إحدى الطرق الثلاث، وهذا هو نص كلام السيد في العروة الوثقى: «المعصية الكبيرة، هي كل معصية ورد النص بكونها كبيرة كجملة من المعاصي المذكورة في محلها، أو ورد التوعد بالنار عليها في الكتاب أو السنة صريحاً أو ضمناً، أو ورد في الكتاب أو السنة أنها أعظم من إحدى الكبائر المنصوصة، أو الموعود عليها بالنار، أو كانت عظيمة عند أهل الشرع».

وفيما يلي ذكر بعض الروايات التي يستنتج منها مفهوم أو مقولة وتعيين الذنوب الكبيرة، وذلك دون تنقيب حضرياتها الأركيولوجية، أو تنقيح كينوناتها الجينيولوجية أو

مراتبها الأكسيولوجية، قال الصدوق في عيون الأخبار: عن عبد العظيم بن عبد الله الحسنى عليه السلام، قال: حدثني أبو جعفر الثاني، قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبي موسى بن جعفر عليه السلام يقول: دخل عمرو بن عبيد على أبي عبد الله عليه السلام، فلما سلم وجلس تلا هذه الآية: ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبْرَ الْأَثَمِ وَالْفَوَاحِشِ﴾ (1) ثُمَّ أَمْسَكَ، فقال له أبو عبد الله: ما أَمْسَكَ؟ قال: أحب أن أعرف الكبائر من كتاب الله تعالى، فقال: يا عمرو، أكبر الكبائر:

- 1- الاشتراك بالله تعالى: ﴿مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ (2).
- 2- وبعده اليأس من روح الله تعالى؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿لَا يَأْتِسُّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ (3).
- 3- ثُمَّ الْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿فَلَا يَأْمُنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (4).
- 4- ومنها عقوق الوالدين؛ لأنَّ الله سبحانه جعل العاق جباراً شقيماً.
- 5- وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿فَجَزَاءُهَا جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ (5).
- 6- وقذف المحصنات؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (6).
- 7- وأكل مال اليتيم؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (7).

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة النجم، الآية: 32.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 72.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة يوسف، الآية: 87.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأعراف، الآية: 99.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 93.

(6) المرجع: القرآن المجيد، سورة النور، الآية: 23.

(7) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 10.

- 8- والفرار من الزحف؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقِنَالٍ أَوْ مَتَحَرِّيًا إِلَى الْإِنْفِ فَقَدْ بَكَءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا وَنَهُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾⁽¹⁾.
- 9- وأكل الربا؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾⁽²⁾.
- 10- والسحر؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾⁽³⁾.
- 11- والزنا؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْكُذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُحْلَدُ فِيهِ مَهَانًا﴾⁽⁴⁾.
- 12- واليمين الغموس الفاجرة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾⁽⁵⁾.
- 13- والغلول؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾⁽⁶⁾.
- 14- ومنع الزكاة المفروضة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿فَتَكُونُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾⁽⁷⁾.
- 15- وشهادة الزور.
- 16- وكتمان الشهادة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾⁽⁸⁾.
- 17- وشرب الخمر؛ لأنَّ الله تعالى نهى عنها كما نهى عن عبادة الأوثان.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنفال، الآية: 16.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 275.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 102.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة الفرقان، الأيتان: 68 و 69.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 77.

(6) المرجع: القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 161.

(7) المرجع: القرآن المجيد، سورة التوبة، الآية: 35.

(8) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 283.

18- وترك الصلاة متمعداً.

19- أو شيء مما فرض الله عز وجل؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «من ترك الصلاة متمعداً فقد براء من ذمة الله وذمة الرسول».

20- ونقض العهد.

21- وقطيعة الرحم؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿هُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾⁽¹⁾ قال: فخرج عمرو وله صراخ من بكائه: هلك من قال برأيه ونازعكم في الفضل والعلم. انتهى.

وفي صحيح ابن محبوب قال: كتب معي بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الكبائر كم هي وما هي؟ فكتب عليه السلام: الكبائر من اجتنب ما وعد الله عليه النار كفر عنه سيئاته إذا كان مؤمناً، والسبع الموبقات: قتل النفس الحرام، وعقوق الوالدين، وأكل الربا، والتعرب⁽²⁾ بعد الهجرة، وقذف المحصنة، وأكل مال اليتيم، والفرار من الزحف. انتهى.

وفي رواية أبي الصامت عن أبي عبد الله عليه السلام، قال عليه السلام: أكبر الكبائر الشرك بالله العظيم، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل أموال اليتامى، وعقوق الوالدين، وقذف المحصنات، والفرار من الزحف، وإنكار ما أنزل الله عز وجل.

وفي رواية عبد الرحمن بن كثير عنه «وإنكار حقنا».

وفي رواية أبي خديجة عنه عليه السلام قال: الكذب على الله وعلى الرسول وعلى الأوصياء من الكبائر.

وفي مرسلة الصدوق عد منه الحيف في الوصية.

وفي مرسلة كنز الفوائد عد منها استحلال بيت الله الحرام.

وفي عيون الأخبار بأسانيد عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فيما كتب إلى المأمون، واجتتاب الكبائر، وهي:

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 25.

(2) يعني أن الإنسان كان في مكان محفوظ فيه دينه، ويهاجر إلى مكان يكون دينه في خطر، فيسمى ذلك (التعرب).

- 1- قتل النفس التي حرم الله تعالى 2 - والزنا 3 - والسرقه 4 - وشرب الخمر 5- وعقوق الوالدين 6- والفرار من الزحف 7- وأكل مال اليتيم ظلماً 8- وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به من غير ضرورة 9- وأكل الربا بعد البيئته 10 - والسحت 11 - والميسر، وهو القمار 12- والبخس في المكيال والميزان 13- وقذف المحصنات 14- واللواط 15- واليأس من روح الله 16- والأمن من مكر الله 17- والقنوط من رحمة الله 18- ومعونة الظالمين 19- والركون إليهم 20- واليمين الغموس 21- وحبس الحقوق من غير عسر 22 - والكذب 23- والكبر 24- الإسراف 25- والتبذير 26 - الخيانة 27- والاستخفاف بالحج 28- والمحارب لأولياء الله 29- والاشتغال بالملاهي 30- والإصرار على الذنب .

6.6.5 حَقْلَنَة وَمَقُولَة الذنوب الكبيرة في نظر الإمام الخميني قُدْسَتْ

جاء في كتاب تحرير الوسيلة للإمام الخميني قُدْسَتْ حول الذنوب الكبيرة ما يلي:

- 1- هي كل معصية توعد الله مرتكبها بنار جهنم، كما ورد في القرآن والروايات الإسلامية.
 - 2- أو نُهي عنها في الشريعة نهياً غليظاً.
 - 3- أو دل دليل على كونها أكبر من بعض الذنوب الكبيرة الأخرى أو أمثالها.
 - 4- أو حكم العقل بأنها كبيرة.
 - 5- أن يعد ذلك الذنب في ارتكاز المشرعة من الذنوب الكبيرة.
 - 6- أو ورود النص من الرسول ﷺ أو الأئمة عليهم السلام بكونها من الذنوب الكبيرة.
- ثم قال: الذنوب الكبيرة كثيرة بعضها عبارة عن:

- 7- اليأس من رحمة الله، والأمن من مكرهه، والكذب على الله تعالى ورسوله ﷺ وأوصيائه، وقتل النفس التي حرمها الله إلا بالحق، وعقوق الوالدين، وأكل مال اليتيم ظلماً، وقذف المحصنة، والفرار من الزحف، وقطيعة الرحم، والسحر والشعبذة، والزنا، واللواط، والسرقه، واليمين الغموس، وكتمان الشهادة في مورد تكون الشهادة عليه واجبة، وشهادة الزور، ونقض العهد، والحيف في الوصية، وشرب الخمر، والربا، وأكل السحت، والقمار، وأكل

الميتة والدم، وأكل لحم الخنزير، وما أهلّ لغير الله من غير ضرورة، والبخس في المكيال والميزان، والتعرب بعد الهجرة، ومعونة الظالمين، والركون إليهم (يعني الظالمين)، وحبس الحقوق من غير عذر، والكذب، والتكبر، والإسراف والتبذير، والخيانة، والغيبة، والنميمة، والاشتغال بالملاهي، والاستخفاف بالحج، وترك الصلاة، ومنع الزكاة، والإصرار على الصغائر من الذنوب. وأما الشرك بالله تعالى وإنكار ما أنزله ومحاربة أوليائه فهي من أكبر الكبائر⁽¹⁾.

وطبقاً لما ورد في رسالة الإمام الخميني (قدس سره) فإنّ الذنوب الكبيرة كثيرة، وما ذكر هو قسم منها، فمثلاً الاستهانة بالكعبة والقرآن والرسول والأئمة الطاهرين عليهم السلام أو سبهم أو البدعة... يعد من الذنوب الكبيرة.

6.6.6 حكمة عدم تحديد وتعيين واضح وقاطع للذنوب الكبيرة وعددها

الإشكاليات والتساؤلات التي تخطر في الأذهان هي: لماذا لم يبين الله عزّ وجلّ بشكل قاطع ومحدد منظومة الذنوب الكبيرة والصغيرة والتمييز بينهما بالرغم من أهمية هذا المطلب في القرآن الكريم؟ ولماذا لم يحدد عدد الذنوب الكبيرة؟ والشئ الآخر لماذا يختلف على هذا المسألة في الأخبار؟ فقد ذكر بعضها أن العدد خمسة وفي آخر سبعة، وفي غيره تسعة أو عشرون أو واحد وثلاثون، حتى إنه ورد في خبر عن ابن عباس أنها أقرب إلى السبعمئة منها إلى السبعة.

الفحص الجينيولوجي لكينونات نواة الذنوب وجذورها وجذوعها، والتشريح الأركيولوجي لتأسيسات بنيتها التطورية والركامية ومعالم خرائط جغرافيتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية في سياق جغرافية عوالمها الزمكانية المختلفة الممكنة من جهة، وقوتها الانشطارية لتشظياتها المدمرة في جميع الاتجاهات، وخاصة الخفية واللامرئية منها، وتفاعلاتها الدينامية المضمرة والثاوية في ثناياها مهما كانت صغيرة في البدء، إلا أنها بالتأكيد تحمل قوة انفجارية نووية تدميرية عظيمة، فبمجرد انطلاق الذنب مهما كان صغيراً وتمكنه في البقاء والاستمرار للحظات معينة، فإنه سرعان ما يتضخم

(1) الإمام الخميني، تحرير الوسيلة، ج: 1، ص: 274، 275.

حجمه مع سريانه شبيه سريان تضخم حجم كرة ثلج المتدحرجة، أو شبيه حركة الدومينو (الأخشاب المتراسة في منظومة تراتبية معينة، بحيث بمجرد حركة أول حجر أو خشب تداعت بالسقوط والانهيال بقية الأحجار والأخشاب في صورة متتاليات سريعة).

إذن حقيقة وماهية الذنب تتجاوز المعاينة الشكلية والظاهرية المنفردة لها، بل تقدر حقيقته تبعاً للإمكانات والكمونات التدميرية الهائلة الثاوية في بنية نواته التدميرية، التي لا تظهر إلا حين التفاعل والاتصال بالكينونات الأخرى المتحاكلة أو المماسمة أو المجاورة للذنب الصغير أو الكبير، فسرعة انتشار آثاره، وخاصة غير المباشرة واللامرئية قد تكون هي من الأسباب الرئيسة التي نظن أنها من وراء عدم تعيين وتحديد دقيق وتضيق وتمييز صارم وحاد بين الذنوب الكبيرة والصغيرة. العدسة الرؤيوية والتحليلية التكاملية والتراتبية كفيلة بأن تستكشف لنا أو تعيننا على استدلال بعض المقاصد الظاهرة والثاوية في حكمة عدم تعيين وتحديد الذنوب الكبيرة بدقة وصرامة، ذلك على النحو التالي:

إنَّ في إبهام الذنوب الكبيرة وعدم تعيينها في القرآن المجيد حكمة إلهية عظيمة ولطفاً كبيراً من خالق العالم لعباده، من باب الحرص الشديد والعناية الفائقة من قبله تعالى لعبده، لكيلا يقع في وهم وضلال ما يحمله العنوان الظاهري (الصغير) من حمولات وتداعيات؛ بسبب انشغال وانصراف الذهن إلى مقاربات ومقارنات بينها وبين الكبيرة، دون الالتفات إلى حمولاتها العميقة، وقوتها التدميرية التراكمية، أو التفاعلية والتواصلية الخفية والثاوية في بنياته؛ لأنه حين التحديد والتعيين لها عادة ما يسعى الإنسان إلى اجتنابها هي فقط دون غيرها، ونتيجة جهلهم واتباعهم لأهوائهم النفسية يتجرؤون على ارتكاب بقية المعاصي، مستصغرين آثارها الظاهرة، ويتجاهلون تداعياتها المضمرة، مما يوقعهم في وحل مفسد الذنوب إلى حدّ تصل بهم الجرأة إلى إتيان الذنوب الكبائر دون شعور وإدراك مع مرور الزمن، وتعود النفس عليها، هذه الجرأة على مخالفة النواهي الإلهية مهما كانت صغيرة، فإنها جدُّ سيئة؛ لكون هذه الجرأة وقلة الحياء هي التي تمكنه من تجاوز الصغائر والتساهل على الكبائر فيما بعد، فمن يخالف خالقه في الصغائر يتلوث شيئاً فشيئاً بالكبائر أيضاً.

6.6.7 الإصرار على الصغيرة كبيرة أيضاً

المعادلة الرياضية أو الحسابية واضحة، ولا تحتاج إلى كبير عقل وعظيم جهد للتحقق،

إذ إن تراكم الصغير مهما كان صغيراً وضئلاً وبخساً إلا أن ركاماته تجعل الصغير كبيراً وكباراً، حتى في حال فرضية اللاتفاعل واللاتداخل بين الصغائر بعضها مع بعض، إذا نظرنا إليها من زاوية وعدسة المقامية بين العبد والربّ والخالق والمخلوق والدائم والفاني، فكيف إذا كان هناك ترابط وتداخل حميمي، وتفاعل كيميائي دينامي صميمي بين صغائر الذنوب والمعاصي المتراكمة؟ فجميع الشواهد العينية والملموسة لدى الجميع تشهد بأنّ الابتلاء بتكرار الصغيرة يجعلها تصبح نواة وبذرة سيورورتها كبيرة، ومن ثمّ جذعها وفروعها وأغصانها الشجرية تصبح كبيرة أيضاً، ومن جملة تلك الابتلاءات تحقير صغائر الذنوب، مما يجعل ذلك كبيرة في سياق اعتبارات مقامية ومقالية، وتبعاً للمنظور العقلي والعرفاني والمنطقي والفطري والتجريبي الواقعي، كما سيتضح في الفصول القادمة. وعليه، ربما في إبهام الكبائر حكمة ورحمة إلهية، عسى أن يتجنب العباد ارتكاب سائر الذنوب بسبب إبهام وإجمال الكبائر؛ خوفاً من أن يقعوا في الكبيرة.؛ وقد يكون هذا الأمر شبيهاً تماماً بإخفاء يوم القيامة، أو موت الإنسان، أو ليلة القدر في شهر رمضان.

6.6.8 الوقوع في المفسدة والحرمان من الثواب

إنّ قلب وذهن الإنسان كالمرآة أو الصفحة البيضاء التي تملأ بالنقاط والحروف والكلمات والرسوم والأشكال النورانية والإصباحية والإشراقية والسنائية والبهائية أو الظلامية والغسقية والعمتية والقمامية والسوادية، فتراكم وتكرار النقاط السوداء الظلامية سوف يغطي سطح المرآة أو الصفحة البيضاء، بحيث تهمش أو تطرد أو تحجب الحسنات من جهة، وتحفز وتشجع إتيان الكبائر بسهولة ويسر، فمن المؤكد التراكم أو الوقوع في المفسدات الكثيرة الكامنة والثاوية في ثنايا الذنوب الصغيرة تثقل كفة الذنوب الصغيرة، وتخفف كفة الخيرات الكثيرة والثواب العظيم.

وبالنظر من خلال عدسة برهان الخلف، أي: ترك الذنوب الصغيرة، وما يترتب على ذلك من تصقيل الذهن، وتركيز النفس، واستجلاب الخيرات الكثيرة، والفوائد المعرفية والوجودية العملية العظيمة، لهو خير دليل وحجة ودافع وحافز مادي ومعنوي لترك الصغائر؛ لأنّ كل عمل نهى الله تعالى عنه هو بسبب مفسدة ظاهرة ومضمرة في بنياتها التي قد تبدو واضحة أحياناً، والأكثر والأغلب مضمرة ثاوية، وكلما ارتكب العبد معصية صغيرة وإن

كانت تغفر له بسبب بعده عن الكبائر، لكنه سيبتلى بمفسدة تلك المعصية، ويسود قلبه بهذا المقدار، إلا أن يعدل الأمر ويجبره فيما بعد، والشيء الآخر أنه إذا ترك الإنسان المعصية؛ لأنها مورد نهى الخالق استحق الثواب.

إذن اتضح لنا أن مرتكب المعصية الصغيرة يبتلى بمفسدة تلك المعصية ويحرم من ثواب تركها من جانب، وأن تفاعلاتها البنيوية والبنائية والنسقية التكوينية والتراكمية والتركيبية لها مع الكينونات المتحاولة والمجاورة والقريبة أو المماسسة أو البعيدة لها، ستجعلها حتماً كبيرة وعظيمة، ومن ثم كِبارة؛ بحكم تلك الطاقات والكمونات الكامنة في نواتها وجذورها وجذوعها إن تكررت ونمت. ويمكن أن يكون هذا المطلب مقصود ذلك العظيم في قوله: هب غفر الله ذنوب المسيئين، فقد فاتهم ثواب المحسنين.⁽¹⁾

وتشير الروايات إلى أن أئمة أهل البيت عليهم السلام كانوا في بعض الأحيان يجيبون السائل بذكر بعض الذنوب التي هي أكبر من سائر الذنوب، كما في رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «أكبر الكبائر الشرك بالله، وقتل النفس التي حرم الله». وأحياناً كانوا يبينون بعض الذنوب التي لم يكن يعرفها السائل كبيرة، متجنبين ذكر الكبائر التي يُسلم السائل بكونها كبيرة، وكانوا أحياناً يتجنبون ذكر بعض الذنوب الكبيرة؛ لأنها تقع في ضمن كبيرة أخرى وقد ذكروها، أو أن كونها كبيرة مُسلم، مثل رواية عبيد بن زرارة، فقال: هي في كتاب علي عليه السلام سبع: الكفر بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وأكل الربا بعد البيعة، وأكل مال اليتيم ظلماً، والفرار من الزحف، والتعرب بعد الهجرة، قال: قلت: فهذه أكبر المعاصي؟ قال: نعم، قلت: فأكل درهم من مال اليتيم ظلماً أكبر أم ترك الصلاة؟ قال عليه السلام: ترك الصلاة؟! قلت: فما عدت ترك الصلاة في الكبائر؟! فقال (أي: الصادق عليه السلام): شيء أول ما قلت لك قلت: الكفر، قال عليه السلام: فإن تارك الصلاة كافر، يعني في غير محله.⁽²⁾

وتأسيساً على ذلك، يتضح لنا أن الروايات والأخبار الواردة حول الذنوب ليست في مقام بيان كامل ومفصل الكبائر منها، ولا تفيد الحصر، أي: ليست في مقام نفي غيرها، بمعنى أن الكبائر هي هذه فقط، وأن سائر الذنوب التي لم يثبت كونها كبيرة بقيت في حالة الإبهام

(1) السيد عبدالحسين دستغيب، الذنوب الكبيرة، الجزء الأول، دار البلاغة، ص: 29-37.

(2) وسائل الشيعة كتاب الجهاد، ج: 11، ص: 254، ح: 4.

والإجمال، ولا يعني ذلك أنه لم يسلم أيضاً كونها صغيرة، ويجب على أهل التقوى اجتنابها كلها، فيمكن أن تكون كبيرة واقعاً ولم تثبت لنا.

هذا ما يذكره أهل العلم والفقه والأخلاق، فضلاً عن المتكلمين والفلاسفة والمفسرين الذين تناولوا موضوع الذنوب بحثاً وتحليلاً، فلا شك أن هناك حكمة عظيمة في هذا الإضمار والإجمال الواضح والإبهام الظاهر، يجيب الإمام الصادق عليه السلام حين يسأل عن الذنوب الكبيرة، فيقول عليه السلام: «الكبائر كل ما أوعد الله عليه النار»⁽¹⁾

6.6.9 حَقْلَنَة وَمَقُولَة الذنوب نبعاً للغفران والتقصاص

قال الإمام علي عليه السلام⁽²⁾. «إن الذنوب ثلاثة ... فذنب مغفور، وذنب غير مغفور، وذنب نرجو لصاحبه ونخاف عليه». قيل: يا أمير المؤمنين، فبينها لنا، قال عليه السلام: «نعم، أما الذنب المغفور، فعبد عاقبه الله تعالى على ذنبه في الدنيا، فالله أحكم وأكرم أن يعاقب عبده مرتين، وأما الذنب الذي لا يغفر، فظلم العباد بعضهم لبعض، إن الله تبارك وتعالى إذا برز لخلقه أقسم قسماً على نفسه، فقال: وعزتي وجلالي، لا يجوزني ظلم ظالم ولو كَفَّ بَكْفٍ، ولو مسح بكف ونطحه ما بين الشاة القرناء إلى الشاة الجماء، فيقتص الله للعباد بعضهم من بعض، حتى لا يبقى لأحد عند أحد مظلمة، ثم يبعثهم الله إلى الحساب، وأما الذنب الثالث فذنب ستره الله على عبده، ورزقه التوبة، فأصبح خاشعاً من ذنبه، راجياً لربه، فنحن له كما هو لنفسه، نرجوه الرحمة، ونخاف عليه العقاب».

6.6.10 مقولة استبدال الذنوب الصغيرة إلى الكبائر

تستبدل مكانة الذنوب من صغيرة إلى كبيرة تبعاً لعدة أسباب وعوامل، منها مقالية وأخرى مقامية.

الأول: الإصرار والمواظبة، ففي الكافي عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفار». وعن أبي بصير عنه عليه السلام قال: «لا والله لا يقبل الله شيئاً من طاعته على الإصرار على شيء من معاصيه». وعن السكوني عن

(1) الكافي: ج: 2، ص: 276، باب الكبائر، ح: 1.

(2) بحار الأنوار، ج: 6، ص: 30 29.

الصادق عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: من علامات الشقاء جمود العين، وقسوة القلب، وشدة الحرص في طلب الدنيا، والإصرار على الذنب». وعن جابر عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ قال: «الإصرار أن يذنب الذنب، فلا يستغفر الله ولا يحدث نفسه بالتوبة، فذلك الإصرار» وقد مثلوا لذلك بالقطرات من الماء، تقع علي الحجر متوالية، فتؤثر فيه أكثر مما لو صب عليه ذلك الماء دفعة.

الثاني: أن يستصغر الذنب ويستحقره، فإن استعظام الذنب يصدر عنه نفور القلب عنه وكرهته له، وذلك النفور يمنع من شدة تأثيره به، واستصغاره واستحقاره يصدر عن الألفة به، وذلك يوجب شدة الأثر في القلب، وهو المطلوب تنويره بالطاعات، والمحذور تسويده بالسيئات، ولذلك لا يؤاخذ بما يجري عليه في الغفلة. وقد روي أن المؤمن يرى ذنبه كالجبل فوقه، يخاف أن يقع عليه، والمنافق يرى ذنبه كذباب مر على أنفه فأطاره، ففي الكافي عن زيد الشحام، عن الصادق عليه السلام قال: «اتقوا المحقرات من الذنوب، فإنها لا تغفر». قلت: وما المحقرات؟ قال: «الرجل يذنب الذنب، فيقول: طوبى لي أن لم يكن لي غير ذلك». وعن سماعة، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «لا تستكثروا كثير الخير ولا تستقللوا قليل الذنوب، فإن قليل الذنوب تجمع حتى تكون كثيراً».

وعن الصادق عليه السلام: «إن رسول الله ﷺ نزل بأرض قرعاء، فقال لأصحابه: اتنوا بحطب، فقالوا: يا رسول الله، نحن بأرض قرعاء ما بها من حطب، فقال: فليأت كل إنسان بما قدر عليه، فجاءوا به حتى رموا بين يديه بعضه على بعض، فقال ﷺ: هكذا تجمع الذنوب». ثم قال: «إياكم والمحقرات من الذنوب، فإن لكل شيء طالباً، ألا وإن طالبها يكتب ﴿مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾⁽¹⁾. وعن أبي بصير، عن الباقر عليه السلام قال: «اتقوا المحقرات من الذنوب، فإن لها طالباً...» الحديث. وفي النهج عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «أشد الذنوب ما استهان به صاحبه».

وقال عليه السلام: «أشد الذنوب ما استخف به صاحبه».

الثالث: السرور بالصغيرة والفرح والتبجح بها واعتداد التمكن من ذلك نعمه والغفلة

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة يس، الآية: 12.

عن كونه سبب الشقاوة، وكما غلبت حلاوة الصغيرة كبرت وعظم أثرها في تسويد قلبه، حتى إن من المذنبين من يتمدح بذنبه ويتبجح، ويقول المناظر في مناظرته: أما رأيتني كيف فضحته. والذنوب مهلكات ينبغي أن يكون مرتكبها في حزن وتأسف بسبب غلبة عدوه الشيطان عليه، والمريض الذي يفرح بأن ينكسر إناءه الذي فيه دواؤه حتى يتخلص من ألم شربه لا يرجى شفاؤه، ففي عقاب الأعمال عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من أذنب ذنباً وهو ضاحك دخل النار وهو باك».

الرابع: أن يتهاون بستر الله عليه وحلمه عنه وإمهاله إياه، ولا يدري أنه إنما يمهل مقتاً ليزداد بالإمهال إثماً، يظن أن تمكنه من المعاصي عناية من الله تعالى، فيكون ذلك لأمنه من مكر الله وجهله بمكامن الغرور، كما قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَعْمَلُ حَسْبُكُمْ جَهَنَّمُ يَصَلُّونَهَا فِئْتَسُ الْمَصِيرُ ﴾ (1).

الخامس: أن يأتي بالذنب ويظهره، بأن يذكره بعد إتيانه، أو يأتي به في مشهد غيره، فإن ذلك جناية منه على ستر الله الذي أسدله عليه، وتحريك لرغبة الشر فيمن أسمعه ذنبه أو أشهده فعله، فهما جنايتان انضمتا إلى جنايته فتغلظت به، فإن انضاف إلى ذلك الترغيب للغير فيه وحمله عليه وتهيئة الأسباب له صارت جناية رابعة، وتفاحش الأمر؛ وذلك لأن من صفات الله ونعمه أنه يظهر الجميل ويستر القبيح ولا يهتك الستر، فالإظهار كفران لهذه النعمة. وفي الكافي عن الرضا عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: المستتر بالحسنة تعدل سبعين حسنة، والمذيع بالسيئة مخذول، والمستتر بها مغفور له». وقال الصادق عليه السلام: «من جاءنا يلتمس الفقه والقرآن وتفسيره فدعوه، ومن جاءنا بيدي عورة قد سترها الله عليه فنحوه».

السادس: أن يكون المذنب عالماً يقتدى به، فإذا فعله بحيث يرى ذلك منه كبر ذنبه، كلبس العالم الإبريسم والذهب، وركونه إلى الظالمين، وإطلاقه اللسان في الغيبة وأعراض الناس ونحو ذلك، فهذه ذنوب يتبع العالم فيها، فيموت ويبقى شره مستطيراً في العالم مدداً متطاولة، فطوبى لمن مات وماتت معه ذنوبه. وفي الخبر: «مَنْ سَنَّ سِيئَةً فَعَلِيَّةً وَزَرَّهَا وَوَزَرَ

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة المجادلة، الآية: 8.

من عمل بها، لا ينقص من أوزارهم شيئاً» وقال تعالى: ﴿وَنَكَتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاثَرَهُمْ﴾ قيل: الآثار ما تلحق الأعمال بعد انقضاء العمل والعامل، ولهذا قيل: مثل زلة العالم مثل انكسار السفينة، تغرق ويغرق أهلها.

6.6.11 الحقلنة والمقولة التدرجية التراتبية للذنوب

التقسيم الذي نتبناه في بحثنا عن الحسنات والذنوب، هو التقسيم ذو السلم التدرجي المتعالي كبراً، والتدرجي المتنازل صغراً، وأن كينونات الذنوب بالأساس جميعها كبيرة وكبارة مهما بلغ من الصغر والضآلة والحقارة والسفالة، فهي في الواقع كبيرة وكبارة وعظيمة جسيمة، وذلك وفق معايير عقلية، وموازين فطرية، ومساطر وتجربانية واقعية، ومعايير عرفانية معقلنة ومشرّعة، وتبعاً لموازين العدالة الإلهية المطلقة والعقل الكلي، وبالمقابل فإن الحسنات الممتوحة من فعل النظر والقول والعمل الإنساني بالأساس صغيرة وضئيلة وزهيدة، مهما كبرت وعظم ورفع شأنها ومقامها، وفقاً لمعايير حقلنة ومقولة الحسنات والذنوب المقامية الربوبية والمربوبية، أو الخالقية والمخلوقية، أو السيادة والعبودية، أو الرازقية والمرزوقية، أو الديمومية والزائلية التي تم تبينها فيما سبق، فوفقاً لنظرية وفرضية تدرجية وتشكيكية الحسنات والذنوب، سواء من حيث التشكيك والتدرج الثلاثي الكلي أم من حيث التشكيك والترج ضمن التشكيك والترج الثلاثي الكلي. التقسيم الثلاثي الكلي الذي يحمل في تقسيماته الكلية تقسيمات تدرجية لا متناهية، يمكن حقلنتها ومقولاتها على النحو التالي:

تقسيمات الذنوب إلى: ذنب كبير، كبير وكبير...، ذنب أكبر وأكبر وأكبر...، ذنب كَبَّار فكَبَّار فكَبَّار...

تقسيم الحسنات إلى: ثواب صغير وصغير وصغير...، وثواب أصغر وأصغر، وأصغر...، وثواب صَغَار وصَغَار، ووضَغَار...

6.6.12 حقلنة ومقولة الذنوب حسب تدرجها المضاميني والمفاهيمي للذنوب

المتتبع للآيات القرآنية المجيدة الوارد فيها مضامين ومعاني كينونة الذنوب، يستشف بوضوح وجلاء عدداً كبيراً من المترادفات التي تعبر عن مستوى أو درجة أو بعد أو أثر أو

ماهية من مراتب ودرجات ودوائر الذنوب، وباستقصاء مصطلح الذنب ومرادفاته وجدنا ما يلي:

- 1- الذنب: ومعناه التابع، وحيث إن كل عمل مخالف للشريعة يتبعه نوع من الجزاء الدنيوي أو الأخروي، فقد وردت هذه الكلمة خمساً وثلاثين مرة في القرآن الكريم.
- 2- المعصية: ومعناها التمرد والخروج عن الأوامر الإلهية، وتعبّر عن تعدي الإنسان لحدود العبودية، وقد وردت هذه الكلمة ثلاثاً وثلاثين مرة في القرآن الكريم.
- 3- الإثم: ومعناه الخمول، والبطء، والعجز، والحرمان من الأجر والثواب، وهو دلالة على أنّ الأثم شخص عاجز ومحروم، ولا ينبغي له أن يتوهم بأنه فطن، وهذه الكلمة ذكرت في القرآن الكريم ثماني وأربعين مرة.
- 4- السيئة: ومعناها العمل القبيح والسيئ الموجب للهم والذلة، وتقابلها «الحسنة» التي تعني السعادة والفلاح، ووردت هذه الكلمة في القرآن الكريم مئة وخمساً وستين مرة. وكلمة السوء مأخوذة من نفس المصطلح، وذكرت أربعاً وأربعين مرة في القرآن الكريم.
- 5- الجرم: ويعني في الأصل: انفصال الثمرة عن الشجرة، وكذلك تعني الانحطاط، والجريمة والجرائم اشتقت من نفس هذه المادة، والتلوث بالجرم يبعد الإنسان عن الحقيقة، والسعادة، والتكامل، والهدف، وقد وردت هذه الكلمة إحدى وستين مرة في القرآن الكريم.
- 6- الحرام: وتعني هذه الكلمة المنع والحظر، كلباس الإحرام الذي يرتديه الإنسان في الحج والعمرة، فيحرم عليه ممارسة عدة من الأعمال، والشهر الحرام هو الشهر الذي يحرم فيه القتال، والمسجد الحرام يعني المسجد الذي له قدسيّة وحرمة خاصة، ويحرم على المشركين الدخول فيه، وقد وردت هذه الكلمة خمساً وسبعين مرة في القرآن الكريم.
- 7- الخطيئة: وتعني الذنب غير المتعمد غالباً، وقد تعني أحياناً الذنب الكبير، كما أشير إليها في آيتين في القرآن الكريم: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾

فَأَوْلِيَّتِكَ أَصْحَابُ الْنَّكَارِ هُمْ فِيهَا ﴿١﴾، ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ ﴿٢﴾ إِنَّ ارتكاب الخطيئة يقطع على الإنسان طريق النجاة، ويمنع دخول الأنوار الإلهية إلى قلبه. هذا الاصطلاح في الأصل هو حالة تحصل للإنسان نتيجة اقترافه الذنب فتمنعه من بلوغ سبيل النجاة وتحجب نفوذ أنوار الهداية إلى قلبه، وقد وردت هذه الكلمة اثنتين وعشرين مرة في القرآن الكريم.

8- الفسق: ويعني في الأصل خروج نوى التمر عن قشوره، وهو كناية عن خروج المذنب عن طريق الطاعة والعبودية لله سبحانه وتعالى، أي: أنه بذنبه قد انتهك حرمة الأوامر الإلهية، وفي النتيجة بقي هذا المذنب عارياً وبدون حصن يحصنه وحافظ يحفظه، وقد ورد هذا الاصطلاح ثلاثاً وخمسين مرة في القرآن الكريم.

9- الفساد: ويعني الخروج عن حدِّ الاعتدال، ونتيجته الضياع وتبذير القوى، وقد ذكر هذا الاصطلاح خمسين مرة في القرآن الكريم.

10- الفجور: ومعناه تمزق ستار الحياء والسمعة والدين، وعاقبته الافتضاح، وجاء هذا الاصطلاح ست مرات في القرآن الكريم.

11- المنكر: وأصله من الإنكار، بمعنى غير المعروف؛ وذلك لكون الذنب غير مأنوس لدى الفطرة والعقل السليم، بل يعدانه قبيحاً أجنبياً، وقد ورد هذا الاصطلاح ست عشرة مرة في القرآن الكريم، وطرح أكثر الأحيان بعنوان النهي عن المنكر.

12- الفاحشة: هي الكلام والعمل القبيح الذي لا شك في قبحه، وفي بعض الأحيان تستعمل بمعنى العمل الشديد القبح والعار والتضجر. وقد ورد هذا الاصطلاح أربعاً وعشرين مرة في القرآن الكريم.

13- الفجور شق ستر الديانة⁽³⁾.

14- الخبط: ومعناه عدم التعادل والتوازن في القيام والقيود، وكأن المذنب يتحرك حركات غير موزونة ولا معقولة، يتبعها خمول وانحطاط.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 81.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحاقة، الآية: 37. الميزان، ج: 1، ص: 8.

(3) مفردات الراغب الإصفهاني: 73.

15- الشر: ومعناه كل شيء قبيح يرفضه الناس، وعلى العكس منه اصطلاح الخير، بمعنى العمل المحبوب لدى الناس، وكأن الذنب هو على خلاف الفطرة والإحساس الداخلي للبشر، وهذا الاصطلاح يستعمل غالباً في مورد البلاء والنوائب ويستعمل أحياناً في مورد الذنب حيث ورد قوله تعالى في سورة الزلزال بمعنى الذنب: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾⁽¹⁾.

16- اللطم: (وهو على وزن قلم) بمعنى التقرب إلى الذنب، وبمعنى الأشياء القليلة. ويستعمل في الذنوب الصغيرة، وورد هذا الاصطلاح مرة واحدة في القرآن الكريم، وذلك في الآية الثانية والثلاثين من سورة النجم.

17- الوزر: ومعناه الثقل، يأتي أكثر الأحيان بمعنى تحمل ذنوب الآخرين، فالوزير يطلق على من يتحمل عبء الحكومة الثقيل، والمذنب غافل عن أنه سيحمل على عاتقه حملاً ثقيلاً، وهذا الاصطلاح ذكر ستاً وعشرين مرة في القرآن الكريم. وفي بعض الأحيان ورد اصطلاح «الثقل» في القرآن الكريم في مورد الذنب، كما دلت عليه الآية الثالثة عشرة من سورة العنكبوت.

18- الحنث: «على وزن جنس» وأصله التمايل والانحراف نحو الباطل، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة للذنوب الناتجة من عدم الوفاء بالوعد، ونقض العهد بعد الالتزام به، التي تعد من الذنوب الكبيرة. وقد ورد هذا الاصطلاح مرتين في القرآن الكريم.

إن هذه الاصطلاحات الثمانية عشر يبيّن كل واحد منها جزءاً من الآثار الوخيمة للذنب ويجسد ألوانه، وكل واحد منها له أسلوب خاص في تحذير الناس من ارتكاب الذنوب.

6.6.13 حَقْلَنَة وَمَقُولَة الذنوب والحسنات تبعاً لموافقتهما مع الشهادات والولايات

الأربعة

بِمَكْنَتِنَا حَقْلَنَة وَمَقُولَة تصنيفات أفعال التصور والنظر والتفكير والتعقل والتوهم والتخيل، أو السكوت والصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والهمل والصنع، وحمولاتهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية، تبعاً لمدى

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الزلزال، الآية: 8.

موافقتها مع درجة من درجات السلمية الراتوبية، من حيث التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي، أو التماثل والتجاور والتناظر والتطابق والتساق، مع بنيات وبناءات وأنساق أفعال النظر والقول والعمل، المتبناة من قبل ما يشهدها من شاهدة وولاية التوحيد والنبوة والإمامة والولاية الانتزارية التقوائية الفقهية العامة والممهدة للولاية العصومية الموعودة، أو عدم توافقها معها، من حيث التخالف والتمايز والتغاير والتضاد، أو التقابل والتطابق السلبي، أو التناقض والمزيلة والعدمية، لموضوعاتها ودلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها وغاياتها ووظائفها الكبرى، التي هي عادة ذات أبعاد وأعماق واستطالات وامتدادات تتجاوز الواقع المعيش، والحياة اليومية الحسية الملموسية وإن كانت تأخذ بالاعتبار، ولكنها هي بالأصل لها أبعاد كونية أو حضارية أو تاريخية أو اجتماعية.

إذ حمولاتها من الحسنات والجزاء للأفراد والمؤسسات والمجتمع دالة تابعة لإحدى درجات التعاضد الإيجابي التوافقي معها، وحمولاتها من الذنوب والمعاصي حسب عدم موافقتها مع إحدى درجات التخالف التسعة. لذا على الإنسان المؤمن الذي يريد ضمان تعظيم دوال الحسنات والجزاء والعطاء والفيوضات الربانية لأفعال النظر والعمل والقول، عليه أن يمكنها بحيث تتشابه على الأقل أو تتجاور على الأوسط، والتناظر والتطابق على الأفضل والأكمل مع دوال أفعال نظر وقول وعمل وولاية وشهادة النبي ﷺ في زمانه، وشهادة وولاية الإمام علي عليه السلام في زمانه، وشهادة وولاية الفقيه التقوائية الانتزارية الممهدة للولاية العصومية الموعودة.

وبمكّنتنا أيضاً تخفيض وتقليل حمولات الذنوب والمعاصي المحمولة على دوال أفعال النظر والقول والعمل بالابتعاد عن درجات التخالف التسعة قدر الإمكان والاحتمال، وإلا التوقف عند نقطة الصفر بين التخالف والتشابه أفضل وأسلم وأصلح له من الإقدام على فعل نظر وعمل وقول مخالف أو تمايز أو متغاير أو متضاد أو متناقض مع فعل قول ونظر وعمل الولاية الانتزارية الفقهية التقوائية. لا شأن لنا هنا بأصحاب العقول الضيقة والشاردة عن الحق والحقيقة التي تعتبر التوافق مع الشهادة والولاية الانتزارية الفقهية التقوائية نوعاً من حجب حرية التفكير والتنظير والعمل، حيث مثل هذه العقول لا تميز بين الحرية الحقيقية، فعل الكائن الإنساني الذي يطلب دوماً وأبداً لأي شيء يشتريه بكتالوج إرشادي

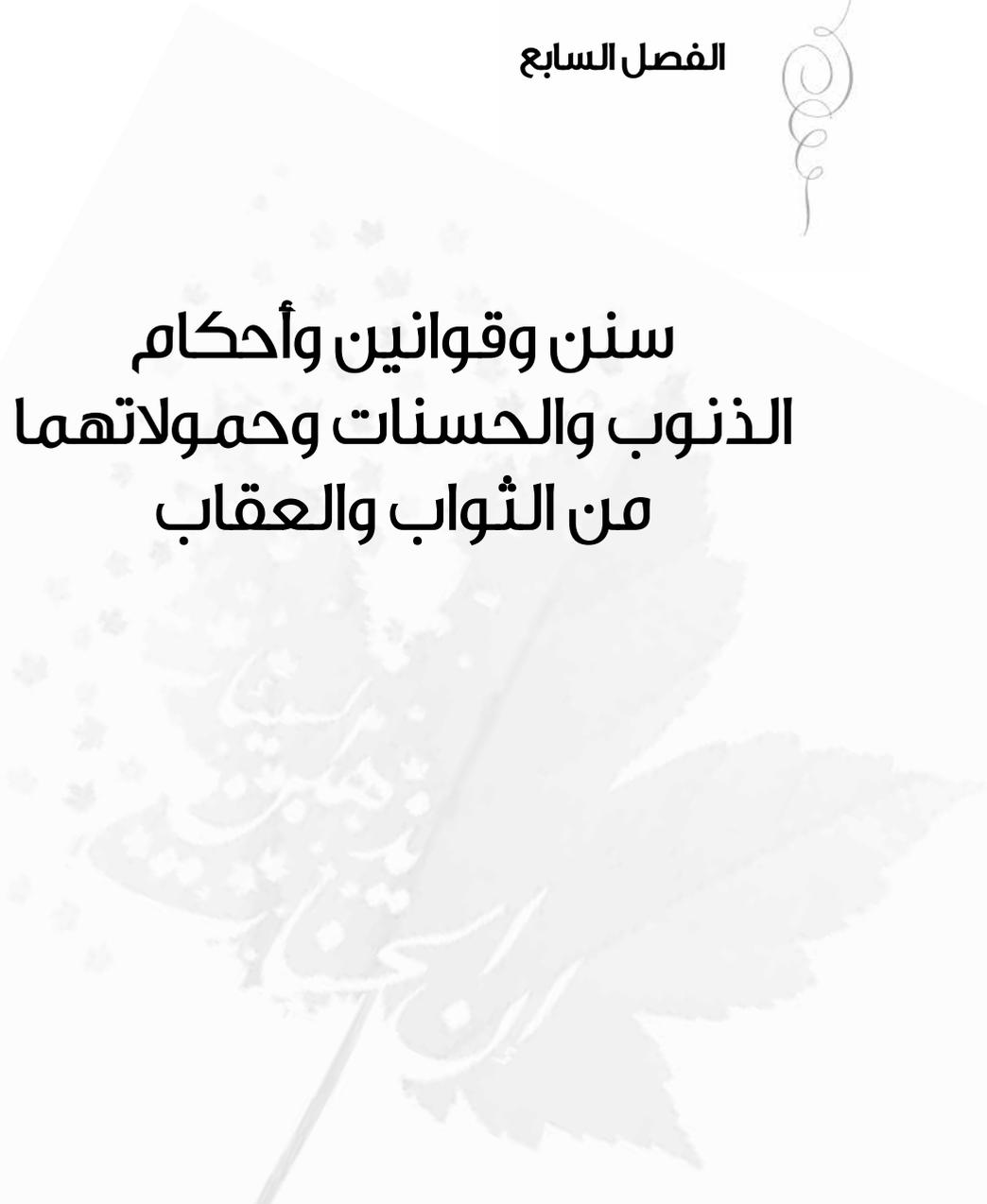
وتوجيه لكيفة التعامل مع الشيء المشتري من دون أن يتذمر من تدخل الصانع في منع حرته في توظيف واستخدام الشيء بالطريقة التي يرغبها المشتري. وكلما كان كتالوج يتضمن إرشادات وتوجيهات وممنوعات تفصيلية تنظم إدارة الشيء المشتري كان شكره وتقديره للصانع أكبر وأجل. ولكن حينما يأتي الأمر إلى شيء معقد متشابك ومتداخل وواسع ومستطيل وعميق بحجم فعل نظر وقول وعمل اجتماعي أو سياسي أو تاريخي أو حضاري أو كوني يعتبر كتالوج الولي الفقيه الانتظاري التقوائي حجباً وقيداً وتدخلًا في حرية النظر والقول والكلام والعمل.

والنتيجة النهائية هي إما على الفرد أن يتبنى كتالوج الولاية الانتظارية الفقهية التقوائية أو أن يبحث كل واحد في الشأن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتاريخي والحضاري والكوني عن كتالوج يتناسب مع رغباته وأهوائه وأنظاره وأفكاره الخاصة، أو أن يتبع كتالوج وولاية مؤسسة من المؤسسات المتعددة، الأمر الذي ينتج منه وجود عشرات الكتالوجات المختلفة والمتباينة والمتضادة والمتناقضة لفعل نظر أو قول أو عمل واحد، وبشكل عرضي وليس طويلاً حتى نقول: إن كل واحد منه مكمل ومتمم للآخر.



الفصل السابع

سنن وقوانين وأحكام
الذنوب والحسنات وحمولاتهما
من الثواب والعقاب



7.1 مقدمة

بعد وظيفة صنفة وقولبة ومقولة كينونات الذنوب والسيئات والعقوبات، أو الحسنات والثواب، علينا أن نسلط بؤرة عدساتنا الرؤيوية والقرائية والتحليلية والتفسيرية على سيرورات وصيرورات الذنوب والسيئات، أو الحسنات والثواب، بغية التعرف على السنن والقوانين والأحكام النفسية والفردية والعائلية والاجتماعية والتاريخية والحضارية والكونية الناظرة والحاكمة والقوامة والقيومة والمقومة لها في تجليات حياة الفرد والمجتمع في مجرى العالم والكون والوجود.

فعندما نتحدث عن سنن وقوانين وأحكام لأبي حدث أو فعل أو عمل أو قول في الكون، سواء كان حدثاً طبيعياً فيزيائياً أم حدثاً له طابع حضاري أم تاريخي أم اجتماعي أم إنساني فردي، بمعنى أننا نقر بوجود سبب أو علة أو دافع ومبرر أو مدعاة وموجب أو باعث ولزوم أو مبدأ ومصدر أو محرك ومسوغ أو واسطة ووسيلة، وعدم حدوث الحادث يشي إلى وجود مانع وحائل أو معيق ومعرقل أو سد وعائق منع حدوثه أو تحققه وانجاده، ومن دون البحث في البيّنونات المنطقية والفلسفية والتلولوجية الغائية لتلك المفاهيم والمصطلحات نقول: إنها جميعاً تستجمع أو تستغرق في العلة والسبب والمبدأ أو اللاعلة واللاسبب واللامبدأ، لذا حديثنا عن السنن والقوانين والأحكام الناظرة والحاكمة والقائمة والقوامة والإقامة والقومة والقيامه والمقومة لكيّنونات الحسنات والثواب، أو السيئات والذنوب والعقاب يفرض علينا البحث عن العلاقة السببية العلية والاحتمالية بينهما.

وفيما يلي تبين مختصر وموجز للسببية، وذلك قبل البحث في ماهية وطبيعة وهوية تلك السنن والقوانين والأحكام.

إن كينونات منظومات الكون والحياة وأنساقهما يحكمهما نظامان هما: النظام الطولي المتجسد في نسق العلة والمعلول والترتيب في خلق الأشياء تبعاً لنظام الترتيب في فاعلية الله عز وجل في سلسلة متعامدة شاقولية متساندة من العلل والمعلولات، من جانب، ونظام

عرضي حاكم على مجريات الأمور، وفقاً للشروط والمحددات المادية لعملية انبناء ظاهرة معينة من ظواهر الحياة الكونية والاجتماعية من جانب آخر. ونظام الكون والقوانين والسنن والأحكام والضوابط الحاكمة والناظمة والمقومة له، يمكن أن يتم تصنيفها ومقولتها بشكل عام إلى نظام اعتباري عرضي توافقي يتم الاتفاق عليه وفق عدة اعتبارات سياقية، تتبدل وتتغير قوانينه وسننه وأحكامه، أي: أنها دالة في سياقاتها المقامية والمقولية وتبعاً للظروف الزمكانية. فتضفي الشرعية والعقلانية والوجوبية واللزومية عليها، وتعين قيمة حمولاتها المعرفية والقيمية والأخلاقية تبعاً للعقد والاتفاق فيما بينهم، أو إلى أن نظاماً كونياً فيه قوانين وسنن وأحكام لها شأن آخر، لا ارتباط لها بالاتفاق والتوافق والاعتبار، فهو نظام ذاتي لا ينفك عن بنيته التركيبية والتكوينية، بحيث تكون كينونته الوجودية قائمة بذاتها، غير مشككة أو منفكة عنها، وإلا أدى إلى عدمها الأنطولوجي.

فالنظام الكوني الذي خلقه الله عزَّ وجلَّ المؤسس على العلل والمعلولات، والأسباب والمسببات، والمقدمات والنتائج، والمغيا والغاية تمَّ بإرادة إلهية واحدة ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجِدَةٌ﴾ وليست بعدة إرادات مختلفة كرونولوجياً «زمنياً». وتعبير آخر، لم يخلق تعالى نظام الكون من العلل والمعلولات أو الأسباب والمسببات بإرادة معينة أولاً، ثم بإرادة تكوينية أخرى أعطيت للكينونات الأنطولوجية الوجودية والمعرفية في الكون درجتها ورتبتها أو منزلتها وتموضعاتها وتموقعاتها. بل إن كينونتها الوجودية هي عين رتبتها ومنزلتها وتموضعاتها التي استقرت متزامنة وإرادة واحدة دون فصل وعزل كرونولوجي لها. إذن إن نظام كينونة الكائنات والموجودات هو عين وجودها الأنطولوجي الذي أفاضه الخالق والتقدير والعليم والحكيم سبحانه وتعالى عليها. وبمعنى أن سلب ذلك النظام من الكون يؤدي إلى أن تنتفي ماهية وحقيقة كينونات تلك المخلوقات والكائنات، حيث إن إرادة وجودها الأنطولوجي هي عين إرادة نظامها، وإرادة نظامها هي عين إرادة وجودها.

وعليه، فإنَّ إرادة الخالق سبحانه وتعالى بأيِّ شيء عن طريق إرادة وجودها الأنطولوجي، وإرادة السبب والعلة عن طرق إرادة سبب السبب وعلة العلل، وغير هذا مستحيل، فنظام الكون الطولي مآله في النهاية إلى سبب تتعلق به إرادة الخالق عزَّ وجلَّ مباشرة، فإرادة الله وجود ذلك هي عين إرادته وجود جميع الأشياء وجميع الأنظمة. وعليه، فإنَّ الحكمة

المتعالية التي يمكن أن تستوعب جانباً أساسياً من فلسفة الخلق الإلهية هي في توصيل الأشياء والكائنات إلى غاية غاياتها «ميتا غاية» وكمال كمالاتها «ميتا كمال» الأنطولوجية الوجودية والمعرفية الإبستمولوجية، في حين أن فلسفة وحكمة القول والفعل الإنساني وفق بنية ماهية وحقيقة كينونة الإنسان تقتضي العمل على ارتقاء وتكامل ذات أو نفس كينونة الإنسان من خلال سيرورة حركته الجوهرية من القوة والإمكان إلى الفعل والتمكين، للوصول إلى غاية غاياته وتكامل كمالاته التي تقربه إلى مثله الأعلى، وهو سبحانه وتعالى غاية الغايات المطلقة، وكمال الكمالات التامة.

وهناك علاقة طردية تصاعدية بين مسببات وجود الكينونات الأنطولوجية في الكون وأسبابها غير القابلة للإنفكاك والتفكيك؛ لكونها إرادة واحدة، حتى نصل إلى السبب الذي إرادته مساوية لارتباطه بذات الحق سبحانه، وإرادة الله هذه مساوية لإرادة جميع الأشياء وكافة الروابط وكل الأنظمة، وخلق الكون وكافة كينوناته الأنطولوجية بإرادة إلهية واحدة بسيطة غير قابلة للتفكيك، فأوجدت شيئاً لا يقبل النهاية، ولم يخلق كل شيء بإرادة خاصة، وهذا يصدقه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ * وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾⁽¹⁾. وعليه، نظام الأسباب والمسببات نظام قطعي ذاتي، وليس اعتبارياً توطائياً وتوافقياً.

وبهذا الفهم العام يمكننا أن نستنتج نظاماً وفلسفة أو قاعدة أنطولوجية وجودية من فلسفة نظام الكون التراتبي ووفق الأسباب والمسببات والعلل والمعلولات مفادها، نفي الترجيح وإثبات الاختلاف في النظام الكوني الإلهي، والترجيح هو التفرقة والتمايز بين الأشياء والكينونات المتساوية في الاستحقاق وفق سياق شروط واشتراطات موحدة أو واحدة، بينما التباين. والاختلاف هو التفرقة بين كينونات أو أشياء وجودية غير متساوية في الاستحقاق لتباين وتغاير سعتها وبنيتها التكوينية الاستعدادية والقابلية.

7.2 تناسبية عقاب وثواب القول أو العمل مع عوالمهما الممكنة وسننها الحاكمة

التدليل المنطقي والتحليل العرفاني الفلسفي من خلال العدسات الرئوية القرآنية، تكشف لنا بوضوح وجلاء تباين أشكال وأنواع الثواب والعقاب أو الحسنات والسيئات، تبعاً

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة القمر، الآيتان: 49 و50.

لتغاير نظم وماهية العوالم المختلفة. وبتعبير آخر، العقاب والثواب يتناسبان ويتماهيان طبقاً لماهية القوانين والسنن الحاكمة، والأحكام والضوابط السائدة فيها، وباستقصاء الحقائق المتعلقة بهذا الخصوص نستنتج ثلاثة أشكال من الجزاءات، هي ما يلي:

1- الجزاء الاعتباري:

يقصد بالجزاء الاعتباري تلك القوانين والأحكام والضوابط والقرارات واللوائح التي تقننها الدساتير الوضعية أو الإلهية، مستهدفة حفظ النظام والحقوق العامة للمجتمع، من خلال منع تكرار الأقوال والأفعال التي تنال من الحقوق أو تخل في الواجبات، كأسلوب ردع وتخويف وتحذير من المنتهكين لها من زاوية، وإشعار أفراد المجتمع بنوع من السكينة والطمأنينة، التي تجعل حياتهم اعتيادية، تأخذ بحقوقهم في حال انتهاكها من قبل المذنبين. إذن هي جزاءات رادعة لفساد محيط وفضاء الذهن والقلب، ومانعة للتفكيك والانحلال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي و... إلخ من جهة، وإزالة العقبات والسدود والموانع التي تقف حجر عثرة أمام السيرورة التكاملية الارتقائية للفرد والمجتمع، في تفعيل المكونات والكمونات المضمرة والكامنة بالقوة إلى حيز الواقع والوجود، المتمثل في الصرح الاجتماعي والإيماني الحضاري للبشرية.

وهنا لا بُدَّ من إيجاد توازن وتناسب بين كل ذنب وعقوبته، وتعادل بين كل عمل حسن ومكافئته، وفق نظام قيمى ونسق وظيفى، قاصداً تحقيق أهداف وغايات المجتمع في هذه الدنيا، التي يحكمها المطلق والنسبى، والثابت والمتغير، والمادى والروحى، والفردى والاجتماعى، والموت والحياة و... إلخ. ومن الطبيعى، إذا ما تغيرت ماهية وطبيعة الظروف الزمكانية في عالم الدنيا، قد تتغير أيضاً بموجبها بعض أنواع الجزاءات والمكافآت أو درجاتها وأشكالها لتناسب معها، فكيف إذا ما كان التغيّر تغيراً جذرياً لظروفها الزمكانية، وقوانينها وأحكامها الموضوعية، وماهياتها وغاياتها المتعالية في عالم الآخرة؟

2- الجزاءات التكوينية العلمية والاجتماعية الدنيوية:

لقد وصل الأمر في نهاية القرن المنصرم إلى رصد وتحليل ظاهرة التوسع الكونى واكتشاف بعض آلياتها، أي: إلى منقلب ينقلب الكون بين قطبي الانفجار الأعظم (Big

Bang) الذي ينتشر فلا يكاد يستقر، والثقوب السوداء (Black Holes)⁽¹⁾ التي هي عبارة عن هوات سحيقة فارغة تبتلع كل كتلت مادي إذا ما هو دخل إلى عرينها. وما دمنا نعيش على ذراع هامش من درب التبانة في كون مادي يتوسع ليعود إلى الانكماش (Big Crunsh) بين ذانك القطبين الكبيرين، فأياً نقطة في هذا الكون يمكنها أن تكون مركزة، كما أكد أحد أكبر علماء عصرنا البريطاني «ستيفن هوكنج»⁽²⁾. ولكون الزمن هو قياس حركة المادة، فالقياس المنطقي الناتج من هذه الحقيقية، فضلاً عن حقيقة التوسع الكوني هو أن التعاقب ما كان ليكون في الأشياء لولا حركة الكون نحو التوسع، باتجاه سهم الزمن الصاعد نحو قطب التحطم الأخير، أو بلغة لاهوتية دينية فناء الكون والبقاء للواحد القهار الصمد الأحد. فللتعاقب والتوالي معنيان: الأول، في حركة، حيث يظهر الزمن، والثاني من الظهور والاختفاء المصاحب أو المرافق للزمن، حيث الصيرورة.

ولما كانت الصيرورة تعبيراً عن التعاقب الزمني فينا وأماننا، فقانونها حتماً هو تتابع الأسباب بعد المسببات. وعليه، فإنَّ السببية حسب منظور هذه النظرية التوسعية الكونية هي وليدة شرعية وطبيعية من رحم حركة الكون التوسعي الاختباري، وترابطاتها العضوية، والتي تدل على سياقات باستطاعتنا أن نعقلها، فهي عاقلة من زاوية أو ميكانيكية أو نتيجة ميكانيكية من زاوية أخرى، مما يمكننا من إخفاء صنعة الأدائية الشكلية المنطقية (Formal Organon)، وما يعقب هذه الأدائية من وشائج أو روابط (Copula) بين الموضوعات والمحمولات المنطقية، موسومة بأنها مسوغة مبررة «Valid» أو غير مبررة «Invalid» منطقياً، وذلك تبعاً لقواعد المنطق المعروفة، ولكن علينا التأكد من أن هذه «الصلاحية» (Validity) الصورية قد جاءت من شكل ظاهر الموضوعات التي يعالجها المنطق، ومن التعاقب السببي الأساسي في كل منطق ناتج عن ظاهرة توسع الكون والحركة المستقيمة لسهم الزمن¹. وبناء على ذلك، تم تفسير السببية الآلية وتعليلها في صلب بنية المنطق الإنساني، بسبب تعاقب الزمن الذي يسمح لنا بأن نكون حيوانات عاقلة ناطقة مؤمنة ومفكرة، تتجه مع تسيحات منظومة الكائنات الوجودية

Hawking, Stephen (1994) «Black Hales and Baby» Ban taw Books , London. (1)

Hawking, Stephen (1997) «A Brief History of Time». Bantam Books, N.Y.P.153. (2)

في توسعها وحركتها الجوهرية، فتمهد معه أرضية وتحرك جذور التطور والتحول والنمو والموت والفناء.

وتشير الدراسات الفلسفية والعلمية التجريبية بحسب ما تشير إليها البحوث والدراسات المختلفة⁽¹⁾، إلى أن هذه الآلية التي تسكن في قلب بنية السببية، هي التي تسمح لنا أيضاً اليوم بتصنيع ذكاء آلي هو الكمبيوتر، لكنه يظل محكوماً بقاعدة «الصلاحية» أو «السلامة المنطقية» (Validity) أي: أسير تبريرات الاستقراء في مقدماته، التي تسمح لها أن تكون مبررة أو غير مبررة، وهذه التبريرات لا يمكن للسببية الآلية أن تصنعها تماماً، كما أن الذكاء الإنساني ليس رهن السببية وحدها، وإن كان بدونها لا يمكنه أن يعمل بصورة جيدة! حتى ولو كان بإمكانه أن يعمل بصورة ما مع سهم الزمن الراجع حسب «هوكنج»، وهو أمر نظري يمكن لأي واقعية تجريبية إنكاره اليوم، ككل إنكار لمفاهيم «العود الأبدي»، منذ ظهورها مع «الدهرية» الإغريقية حتى «نيتشه» بالأمس و«هوكنج» اليوم.

فالمنطق من نتائج السببية، والسبب حركة الكون التوسعية نحو قطب التحطم الأخير، حيث يظهر التعاقب بسبب هذه الحركة، والتعاقب أساس الصيرورة والتغير، وكل هذا يعني أن في المنطق آلية لاحظها «أرسطو» والمناطقة الأوائل دون أن يستطيعوا تفسيرها كما نفعل نحن اليوم مما دفعهم إلى اعتبار المنطق بكل قواعده عبارة عن قانون أو مجموعة قوانين المقدمات المبررة بأي صدق حسب التعبير العربي القديم، أي: أن المنطق هو: «Canon of Valid Thinking»، لذلك لا يمكننا أن نبني كل سياقات التفكير على هذا «القانون» أو «الناموس» «ناموس التفكير السليم» أو «مدونة التفكير القويم» Canon. فهناك الحدوس وهناك الوعي والعرفان والوحي بجانب العقل، كما سبق أن أشرنا، لكن فائدة هذه الصفة في المنطق في تشابهها الكبير مع كل آلة، جعل من السهل إدخال الصورية المنطقية في الآلة الحاسوبية أو «الكمبيوتر» لتطابق الجانب الأدائي الشكلي بينهما، وبذلك عبرت الدوائر الكمبيوترية «Circuits» بشكل دقيق عن الأدوات الحاسوبية المبررة «Validity»، وبسرعة تفوق سرعة الاستنتاجات العقلية «البيولوجية» الإنسانية في الدماغ»، وذلك هو البون بين «الذكاء الطبيعي» و«الذكاء الاصطناعي».

(1) يحيى هاني نصري في كتابه منهج البحث العلمي.

إن معرفة صلة المنطق بالآلية والآلة أمر إبستيمي معرفي على درجة عالية من التجريد، الذي لا يمكنه أن ينتج إلا عن معطيات يقينية من العقل العملي العلمي، وهي هنا تحديداً سبب السببية نتيجة توسع الكون⁽¹⁾. وقد دفع أصحاب «الموسوعة العالمية» إلى كتابة ما يلي: (إن ما يحصل في الدماغ الحي لا يختلف بصورة أساسية عما يحصل في الدماغ الآلي)⁽²⁾. وتذهب بعض الدراسات إلى أن منطقنا الفطري الذاتي الأصلي «Inner Logic»، بعد أن يشكل مفاهيمه الاستقرائية التي تعمل على صياغة المعرفة، يعمل بالطريقة ذاتها مثل وشائع الكمبيوتر بقياساته المنطقية، لذلك لا يركن المنهج العلمي إلى صحة القياسات الشكلية المنطقية كما في الأدب بل يتحرى استقرارات المفاهيم التي شكلتها عبر التجريد، كقدرة مستعصية على «الشكلية» و«الآلية المنطقية» سواء أكانت إنسانية سببية أم ميكانيكية آلية.

إن التبصر في أمر «السببية- العلية» - أو منظومة العلل والأسباب إلى مسبب الأسباب والعلل - من شأنه أن يلقي بالضوء على أمور دنيانا وديننا، وشؤون علمنا وإيماننا متجاوزين عمق سطح مفاهيمنا ومعتقداتنا إلى بنيتها العميقة. والحال أن هذه السببية «Causality»، التي تحكم الكون برمته، هي تخضعه لسلسلة من الترابطات المنطقية، فإذا كان القياس والاستقراء والاستنتاج والاستدلال تعبيراً عن ركائز المعرفة المنطقية مع عدم الحيادة طبعاً فضلاً عن أنها تعتمد كلها على السببية، فإن أهميتها تكمن في هذا الثابت الذي تستند إليه إزاء كل متغيرات مناهجها، واختلاف ظواهرها باختلاف مستويات المعرفة وفروعها التي تستند إليها. إن العقل الإنساني وبدافع من ظهور السببية عن حركة الزمن، عقل قياسي استدلال، وليس في هذا الأمر أي سبب للاستغراب، والمعلومات التي تتراكم في هذا العقل يمكن التنبيه والإشارة إليها بالآلية الرمزية التالية:

إذا كانت «ألف» سبباً لـ «باء» فإن «باء» شرط ضروري ينتج عن «ألف»، فإذا حصل بينهما أي انتقال بالمعلومات، فإن ما سيختزن في «باء» هو حتماً أكثر مما في «ألف». وهذا هو أساس الاعتقاد بتقدم المعرفة والحياة، القائم على مغالطة تبؤية «Mont Carlo» إذا أخذت بدون

(1) نصري، يحيى هاني (2004)، منهج البحث العلمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

(2) Encyclopedia International, Lexicon publication, 1977, Congress Library, vol 3, p215.

نسبية وبصورة مطلقة⁽¹⁾، غير أن هذا الأمر، وإن غلب عليه الطابع الآلي الصرف، فإنه يسمح أيضاً بصناعة الذكاء الآلي الكمبيوتر.

هكذا تعمل الحقيقة في ذهن الإنسان وتستقر. وبهذا يحاول الإنسان دوماً تفسير الوجود الذي هو فيه بتوسل تعبيرات لغوية مختلفة أساسها المعنى المنطقي الواحد. وحتى في اللغة نفسها إذا كان هناك تعبيران مختلفان عن حقيقة واحدة، فمعناهما يظل واحداً، والاختلاف في التسميات، أو في تراتب المضامين والمعاني الطولية وليست العرضية لها، إنَّ العلائق الحميمة التي تربط بين أجزاء الكون، سواء اتخذت هي صورة مبدية عن تلك العلاقات، أم صورة غير مرئية للفهم ولا مدركة للحس، دفعت الكثير من العلماء والحكماء إلى الاعتقاد بالوحدة العضوية بين عناصرها وأجزائها سواء بسواء. أو لم يذهب العالم الفيزيائي الشهير «هايزنبرج»⁽²⁾ إلى القول بأن كل مرحلة من مراحل العلم أو النظرية ليست إلا حلقة في سلسلة متواليات الحوار بين الإنسان والطبيعة؟

من شأن تقليب النظر في تساؤلات الإنسان المصيرية الكبرى أن يحملنا على إعمال فكرنا إعمالاً موضوعياً وعلمياً وحكيمياً، ولا يقتضي التفكير في مثل هذه المسائل سوى التمثل بروح الحكمة العالية، هذا مع تقدم العلم. إنَّ من أمر التأمل في هذه التساؤلات التطرق إلى نظام الوجود بأكمله، سواء من جهة الوجود أم المعرفة أم القيم، والحال أن من رام ذلك ما كان له بُدٌّ من أن يعرض إلى أمرين أساسيين: أولهما: معرفة ما سميناه «الرؤية الكونية الفطرية» التي تصدر عنها الإجابات عن هذه التساؤلات محالة إلى جذر جذورها الأصلية، تراتبية تكاملية كانت هي أم تجزيئية ابتسارية. وثانيهما: أيُّ السبل المتبعة في بناء هذه الرؤية أنهج وأوصل؟ الحق أن الجانب «الرؤيوي»، والجانب «المنهجي»، هما أمران متعلقان بأشدّ تعالق، فلا هما منفلتان بعضهما عن بعض، ولا هما منعزلان.

وإذا ما نحن قصرنا النظر، بدءاً على «الرؤية الكونية»، فإنَّ الحق أننا لا نقول بأية رؤية كيفما اتفق، وإنما نقول برؤية سمتاها الأساسيتان أنها رؤية «تراتبية» و«تكاملية». وما كانت

(1) هذا هو أساس خطأ النظريات التاريخية القائلة بحتمية التقدم على مرَّ العصور إلى حدِّ تسمية نفسها بالتقدمية!!

(2) هايزنبرج، فيرتر (1972) «المشاكل الفلسفية للعلوم النووية»، وترجمة د. أحمد مستجير، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

هذه الرؤية لتعدم الأصول التي تتأصل وتتأثر عليها، وإنما الأمر كان على الضد، أصولها أصلاً: «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً». فأمثل الكلام كلام الله، ثم كلام الرسول الكريم، ثم كلام أهل البيت، فكلام العلماء والفقهاء والحكماء المستخلفين أصحاب الولاية والمعرفة، والحق أن هذه الرؤية ما كانت عن مستجدات العلم المعاصر بمعزل ومنأى ومبعد، وإنما هي وثيقة الصلة به.

7.3 العلاقة بين قانون السببية ودوال أفعال النظر والعمل ودوال حمولات حسناتها

وسياتها

لتبيان العلاقة الموضوعية بين احتمالات قيمة الأعمال والأقوال وحمولاتها من الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب وربطهما بمفهوم وقانون العلية والسببية، نرى من المناسب أن نتناول قانون ومفهوم العلية والسببية من منظور احتمالات الحدوث وعلله، وذلك بغية فهم هذا القانون والسنة الكونية الفطرية الحاكمة والمنظمة والموجهة والمقومة للنظر والسلوك الإنساني الغائي، مما تساهم في عملية ترشيد القرارات، وتوجيه السلوكات، وتقييم الأفعال والأقوال، وتقويم مساراتها، وتعظيم خيريتها ومنفعتيها، وتحقيق غاية غاياتها وفق قانون اقتصاد العمل والجهد الذي ينص على أقل تكلفة مادية ومعنوية للأعمال والأقوال وأقصى قيمة خيرية ومنفعة لهما، وفقاً لمنظومة فرصهما البديلة.

النظرة الاستقرائية التحليلية والاستشرافية لسلسلة الأحداث والظواهر الكونية والاجتماعية تؤكد أن ارتباط احتمال حدوث ما باحتمالات أخرى يفيد أن أحد هذه الاحتمالات يجد صده الواقعي في احتمال آخر يصنف حسب توقعاته ومواقفه الانتشار كاحتمال بعدي، أو يشكل هو ذاته صدئاً لاحتمال قبلي، هذا التصادي هو ما يؤطر إجراءات ميتافيزيقية مثل التأثير والتأثر... التي تلغي التشتت باللغة الإحصائية، وإذا كان هذا التصادي يحاول إرساء وبناء شبكة تواصلية واتصالية ترابطية بين سلسلة احتمالات ما، تشكل مآلاتها حقيقة يصبح المابعد نتيجة أو دالة رياضية للماقبلي، ويردد أصداءه في علاقة سببية تجعل عملية إرجاع الاحتمالات المتعددة والمنتشرة انتشاراً طفرورياً إلى أصل موحد هو منبع هذا الصدئ، فإن مبدأ العلية شكل مرجع هذا التصادي ومركزه وسنده وبنيته الميتافيزيقية.

هذا المبدأ الفطري والعقلي ضمن منظومة من أشد وأبده البديهيات ترسيخاً وظهوراً وجلاءً، مؤسسة على أساس وضع لكل احتمال حدوث سبب وعلّة تبرر وجوده الأنطولوجي، وإنّ استقصاء واستشراف هذا السبب أو العلة لا يستحضر احتمال المابعد، بل يتوخى الماقبلي، أي: ذلك الذي يجعل إمكانية وجود كل احتمال حدوث إمكانية منتظرة من منظور موقع هذا الماقبلي، وهو موقع ما قد يعتبر كنقطة بداية مضمونة حددت هذا الحدوث وشكل تحققه، والمسلمة التي توجه كل هذه التصورات بطبيعة الحال هي ضرورة وجود علة لكل احتمال حدوث، يقبل أصداءها، أو يكررها كلياً أو جزئياً على أساس مركزية التصادي التي تفرض أن تكون الاحتمالات المابعدية مرددة لأصداء الاحتمالات الماقبلية⁽¹⁾. الرؤية الكونية «الكوزمولوجية» والفطرية والتجربانية الحسية الفيزيقية تملك إمكانات وكمونات بنيوية وجينولوجية وأركيولوجية قادرة على تفسير وتحليل التصور الأنطولوجي الوجودي لعلّة كل احتمال حدوث؛ وذلك لكونه مؤاسساً ومنطقاً من مسلمة أعم وأشمل عمقاً وامتداداً، محيطية ومؤطرة بها كل الإحاطة والتأطير.

فكينونة هذه المسلمة تتعاطى على أساس أنّ العالم بما هو احتمالات حدوث يمتلك من مقومات تكوينية ذاتية مسوغة، ينتج عنها معطيات ومقدمات منطقية يقينية تنفي عنه طابع الصدفة والعرضية، حيث إنّ كينونة العلة تستوجب نسقاً ونظاماً يتضمن استرسالاً علياً وسببياً يستجمع كل احتمالات حدوثه، ويجعل كل واحد متصلاً ومرتبطاً بالآخر في علاقة تصاد، مشكلاً إما علته أو نتيجته، وهذا التسليم يستوجب عقلياً ومنطقياً وفطرياً وتجريبياً رفض كافة المفاهيم الطفروية والصدفوية والعرضية والفجائية رفضاً كلياً تاماً من جهة، وتشبث مفاهيم الوجوبية والضرورية واللزومية، ومن ثمّ النظام والضرورة والانتظام والاتساق والانسجام والتواصل والارتباط من جهة ثانية، واستبعاد القطعية والانفصال والتشتت والتبعثر اللامترابط والفوضى والسديمية.

وعليه، فإنّ هذا النظام والنسق الكوني وحمولاته من السنن والقوانين والأحكام الذاتية والتكوينية والتشريعية بشتى أشكالها هو الحاكم والمنظم والقائم والقوام والموجه والمقوم لتبثت جميع كينوناته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية،

(1) عبد الصمد الكباي «المجرى الأنطولوجي» مركز الأبحاث الفلسفية بالمغرب، أفريقيا الشرق، المغرب: 2006، ص: 30.

وتموضوعاتها في شتى حقول ومجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية... إلخ.

وعليه، يتم اختزال المتشنت والمتعدد والمتنوع والمتشكل والمتدرج في صورة استراتيجية تبأورية ترده إلى الوحدة أو الأصل الواحد، تبعاً لحقيقة وحدة الوجود، والوحدة في الكثرة «التكوثرات» والكثرة في الوحدة.

هذا الاعتقاد بالنظام والوحدة والاتساق والترابط والترتيب والتدرج داخله الذي يوحد اختلافه وتعدده وتنوعه وتشكيلاته، مما يجعله محصوراً في حدوثه ومنطقاً مربوطة علله بنتائجه، محددة أنماط العلاقات التي تربط تراتبيته وتدرجته المتعددة في ثنائياته المعرفية والوجودية، موحداً أجزاءه، ومنسقاً في ظواهره، ومحدداً غاياته، ومتعينة مساراته، ومنسجمة عوالمه الفيزيقية والميتافيزيقية، ومعرّفاً تناقضاته الظاهرية، ومؤسساً معناه ومضامينه... إلخ. مما يؤكد أن كل ما هو محتمل حدوثه لا يتم بصورة عفوية وعبثية وفجائية وصدفية، وإنما يتم بإملاءات من قانون إلهي تكويني وتشريعي، وسنن وأحكام متعالية ومتسامية منظمة لكل ما يحدث، يتشكل تارة كقاعدة، وأخرى كنسق أو بنية، أو كاتجاه، أو كقانون صارم، وذلك استبعاداً للفوضى والصدفة والعبث، وذلك بتدبير وإدارة وإرادة وتنظيم وترتيب وتفعيل وتوجيه العقل الكلي أو الروح والنور الأول أو الصادر الأول.

وعليه، من يعتقد بالحدوث الصدفوي والفوضوي والفجائي لاحتمالات حدوث الحوادث التكوينية في الكون أو الحوادث السننية الحضارية والتاريخية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... إلخ يستتبع الاعتقاد بانتفاء أية روابط واتصالات تجمع بين الكينونات الأنطولوجية الوجودية لهذه الاحتمالات، مما يستوجب التشتت والتبعثر والتباعد والتنافر وإمكانية ظهور التريج بين احتمالات الكينونات الوجودية والمعرفية التكوينية والتشريعية الاجتماعية والتاريخية والإنسانية، وبذلك تصبح مآلات كل احتمال حدوث منفصلة عن باقي الاحتمالات الأخرى، ودون وجود أي رابط عليّ أو سببي بينهما⁽¹⁾. فتصبح النتيجة النهائية ومآلاتها النفي عن العالم امتلاءه الأنطولوجي الوجودي، أي: مطابقته لنفسه وحلوله فيها⁽²⁾.

(1) محمد فتحي عبد الله «معجم مصطلحات المنطق وفلسفة العلوم» دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط: 1، الإسكندرية، 2003.

(2) محمد فتحي عبد الله «قوانين الفكر بين أرسطو وهيغل»، دراسة مقارنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1988 م، ص: 4.

مما سيدخلنا في فضاء احتمالات حدوث لانهائية مشتتة مبعثرة ومتنفرة متبعدة متعددة، يخترق بنية كينوناتها الوجودية الاختلاف والتغاير والتباين، ويحكمها الانهيار المركزي للتحقق، مما يجعله ليس كتلة أو امتلاءً محددًا موقعه ونقيضه والعلاقة التي ستربطهما، ولكن سلسلة تدفقات من كينونات الاحتمالات تحدث بمحض الصدفة، وليست مصورة في انتشارها بين موقع «الهنأ» و«الهنأك»، والسلب والإيجاب، بل هي احتمالات حدوث طفروية فجائية عرضية، وما دور مبدأ عدم التناقض والثالث المرفوع⁽¹⁾ إلا إجراء لإبعاد المختلف وحماية الهوية من التهجين، وذلك حفظاً لوحدة الكون، وتمسكاً وتنظيماً واستجماعاً لتكوثراته في وحدة نواته المركزية، وصيانة لعمق التباينات وظاهرية الترجمات وفجوات الاختلافات التي تتجاوز احتمالات السلب والإيجاب، «الهنأ والهنأك».

وغير ذلك مآله هو انتفاء الوحدة في الكون وتهديد التطابق وتعريض الكون وكينوناته الوجودية الأنطولوجية والإبستمية المعرفية وتموضوعاتها، في شؤون الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتشريعية والعلمية، وجعل كلها في مهب رياح التشتت والتبعثر والانفلات، دون محور ومركز يجمع هذا الشتات والتباعد والتناظر في كينونات كونية وإنسانية واجتماعية ومعرفية لها قيمة ومعنى وهدف وغاية، وهي التي تسمح بوجود قانون كوني تكويني وتشريعي وطبيعي للعالم، التي على ضوءها تؤسس أنظمة وأنساق وهويات وبنيات ... وكلها كينونات وجودية أنطولوجية ومعرفية إبستمولوجية تشكل وحدة الكون والغاية والصراط المستقيم والمسير والفطرة والإنسانية، والعلاقات الترابطية الحميمة والاتصالات الصميمة بين كينونات الكون المختلفة هي الحقيقة والمبدأ العام للحصر والأنطولوجي بيد ميتافيزيقا الوحدة لاختزال التعدد وإبعاد التشتت، إلغاء الترجيح.

فمعرفة الكون وعوالمه المختلفة وكينوناته المعرفية والوجودية بكل تموضوعاتها

(1) قانون الهوية «الذاتية» Low of Identity: وينص على أن الشيء هو ذاته، وليس شيئاً آخر، وصورته الرمزية هي «أ» . انون عدم التناقض «Low of Contradiction»، وينص على أنه من المستحيل حمل صفة بالذات وعدم حملها على موضوع بعينه في آن واحد وصورته الرمزية «لا يمكن أن تكون أ هي ب و ب» في الآن عينه. قانون الثالث المرفوع أو الوسط الممتنع «Low of Excluded Middle»، وينص على أنه يمكنك أن تنسب لشيء صفة أو نقيضها، ولا توجد صفة ثالثة يوصف بها هذا الشيء، كأن نقول: السبورة إما سوداء أو لا سوداء، ولا يوجد لون ثالث، ونعلم أن لا أسود يتضمن كل الألوان ما عدا اللون الأسود، وصورته الرمزية «أ» إما أن تكون «ب» أو «لا ب» وهو أحد قوانين الفكر الأساسية عند أرسطو.

الطبيعية المادية والمعنوية الإنسانية وموضوعاتها الاجتماعية والسياسية الاقتصادية... إلخ، لا تتم إلا بالتعرف على حقيقة علاقة كينوناته المختلفة التكوينية والوجودية والمعنوية لجينولوجيتها وأركيولوجيتها وأكسيولوجيتها فيما بينها بالدرجة أولاً، وتصنيفاتها الكلية والتوسطية والفرعية ثانياً، وغاياتها وأهدافها وآلياتها واستراتيجياتها واقتصادياتها التوظيفية والانبثائية والتبليغية والقيمة ثالثاً، وضع برامج وخطط وسياسات للأعمال فعل التصور والتفكير والتعقل والتوهم والتخيل، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل السير والسلوك والعمل والصنع، وفق سلم تراتبي لأوليياتها وغاياتها ومقاصدها معطوفة بقيم أهميتها النسبية لزمكانياتها، حيث امتداد موضوعاتها واستطالة عوالمها الممكنة، وذلك بغية تحقيق أقصى درجات الثواب والحسنات بأقل جهد وتكلفة اقتصادية واجتماعية وتاريخية وفردية معرفية ووجودية، وهذا الأمر لا يتحقق إلا باستبعاد وإزالة كل العقبات والحواجز «الذنوب والمعاصي» من صراط التكامل والارتقاء المتعالي الموصل إلى غاية الغايات والمثل الأعلى ومطلق المطلقات عزَّ وجلَّ ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

وخلاصة القول: أن الاستفادة العملية من قانون العلية والسببية التكوينية والتشريعية أو الطبيعية والاجتماعية، ومتواليات أحكامها وأنظمتها وقواعدها ومعاييرها وموازينها وقيمها النظرية والتطبيقية، تقتضي توظيف الطاقات والإمكانات والكمونة المادية والمعنوية والظاهرية المكشوفة والمضمرة أو اللامرئية الكامنة في بنية الأنظار والأعمال والأقوال الإنسانية، وفق سنن وأحكام وقوانين هذا النظام من جهة، وتبعاً لقوانين وقواعد وأحكام اقتصاديات العمل والجهد التي تستوجب تشكيل وانبناء نية العمل والقول في أعلى درجاتها، وتحميل حمولاتها الخيرية والنفعية والتباركية الفردية والاجتماعية التاريخية الدنيوية والأخروية إلى أقصى حد ممكن، تبعاً لأقل جهد وتكلفة، وأعظم خيرية في أفقه الزمكاني.

7.4 تدرجية سيرورة تنامي العلة والمعلول التكاملية من خلال الحركة الجوهرية

للنفس.

إنَّ مآلات العلل أو الأسباب الفرعية ال جزئية «Micro Causes» المتعددة، تتفاعل وتندرج إلى العلل والأسباب ال توسطية «Sectoral Causes» التي بدورها تتكامل وترتقي

إلى العلل والأسباب الكلية «Macro Causes»، التي بدورها تسمو وترتقي لتصل إلى علة العلل وسبب الأسباب «ميتا علة وسبب» «Meta Cause»، وذلك من خلال الحركة الجوهرية للنفس التي هي خزنة الكنوز الإلهية والفيوضات الملكوتية التي نفخ الله عز وجل من روحه وأودعها بالقوة والإمكان في الفطرة الإنسانية والنفس والعقل الملكوتي له. والمطلوب من الكائن الإنساني أن يعرف السنن والقوانين والأحكام والأصول التي بموجبها يستنتقها لتخرج من حالتها بالقوة والإمكان إلى الفعل والتمكين الأنطولوجي الوجودي وتمظهراتها الوجودية الأنطولوجية والمعرفية الإبستمولوجية في شتى مجالات وتمثلات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية و... إلخ. الأمر الذي يحقق أصل «توحيد المبدأ» وحقيقة الارتباط اليقيني والعام بين كافة حوادث وظواهر الكون.

وعلى نفس المنوال، تجري سنن وقوانين وأحكام الدين والثواب والعقاب والحسنات والذنوب الجزئية والفرعية إلى قوانين، وسنن وأحكام توسطية حاكمة وناظمة للقوانين الجزئية، وإن القوانين والسنن التوسطية تستجمع وتتأور في وعاء ودائرة القوانين والسنن الكلية، التي لو تكاملت لتوصلنا إلى علة العلل، أي: «ميتا علة» وسنة السنن «ميتا سنة» وقانون القوانين «ميتا قانون». والوصول إلى «ميتا سنة» و «ميتا قانون» أي: أصل القانون وجوهره. وعليه، يقتضي الأمر أولاً تجاوز قشور أسباب وعلل القوانين والسنن السطحية الظاهرة التي تحكمها مقدمات مادية ضرورية ووجوبية، ومن ثم التوغل في عمق السطوح لها لتلمس تلك القوانين والسنن التوسطية الحاكمة والسائدة على القوانين والسنن القشرية، وذلك بالتعرف على مزيجها المادي والمعنوي والغيبوي. فبعد ما استطاع عقل وقلب الإنسان تجاوز عمق سطوح الحوادث والظواهر والتأور في أعماق بنيتها ونظامها ونسقتها العميق، وذلك بتوظيف إواليات وآليات وألات الحضر والتنقيب لحضرياتها الجينيولوجية ونقر أركيولوجيتها التطورية الركامية وتشريح بنيتها الأكسيولوجية القيمة، وتحليل بيئتها الإيكولوجية المحيطة بها، يمكننا تلمس وتلابس عللها وأسبابها الكلية المؤدية إلى معاينة ومشاهدة علة عللها وسبب أسبابها «ميتا علة» و «ميتا سبب» المنفتحة والمتعلقة بغيب الغيوب ومطلق المطلقات عز وجل، الذي يشكل الخطوة الرئيسية نحو الوصول إلى معرفة حقائق الأمور، المؤدية إلى معرفة التوحيد الذاتي الخالي من أي شرك وشراكة من العلل والأسباب المادية،

وحتى الغيبية التوسطية المرتبطة بتكوثر الأسماء الحسنى لله سبحانه، لتكون العلة الوحيدة هي واجب الوجود المطلق، ووحدة الوجود التامة.

وما يطلق على استثناءات القوانين والسنن، أو المعجزات التي تخرق القوانين، هي في واقع الأمر تلك القوانين والسنن التي تتجاوز سطوحها وعمق سطوحها الفيزيقية المادية والمرئية، أي: «ميتا قانون» الحاكم على قوانين عمق سطوحها، والذي هو علة العلل الميتافيزيقية اللامرئية والمسكوت عنها، التي تستنطق بلغة عرفانية ميتافيزيقية، يطلق عليها المعجزات التي هي خروق لقشور القوانين السطحية المادية لها، وبفضل اللغة العرفانية لروح الأنبياء والرسل المتصلة بالله عز وجل، أي: بعلة القوانين «ميتا علة»، التي تنشئ شروطاً جديدة، ومقدمات متعالية، نتيجتها النهائية هي تحقق ظواهر الإعجاز، من خلال التعامل مع العلل الكلية أو علة العلل، كمن يعالج مرضاً، أو يدفع بلاء بقانون الدعاء والصدقة. لقد ورد في الحديث المروي عن الرسول الأعظم ﷺ أنه سئل: كيف يؤثر الدعاء والدواء، والحال أن أية حادثة تقع في الكون فهي بتقدير الله وقضائه الحتمي؟ فأجاب ﷺ: «الدعاء أيضاً من قضاء الله وقدره».

إذن القوانين والسنن دالة في تغير شروطها ومقدماتها، أو أنها معلولة بتغير الشروط، فإحياء الموتى والولادة من غير أب أو شفاء المريض والأصم والأعمى والأبرص بلمس الدعاء الملكوتي، جميعها تخضع لقوانين وسنن يستلزم سريان مفعولها استيفاء شروطها وتوفير مقدماتها الضرورية والوجوبية التي هي علل وأسباب غير مادية اعتيادية. ولا تعتبر هذه القوانين والسنن نسخاً أو نقضاً للقوانين الحقيقية الأنطولوجية الواقعية، بل يمكن اعتبارها خرقاً أو نقضاً لقشور وسطوح القوانين والسنن، وليس لأصل ماهية وحقيقة القانون أو «ميتا قانون».

هناك ثمة نظام ونسق، وقوانين وسنن وأحكام، طبيعية تكوينية موضوعية وإنسانية اجتماعية، أو مذهبية وعلمية، أو تكوينية ذاتية واعتبارية اتقاقية، تم مقولتها في مقولتي النظام الطولي والنظام العرضي، ولهما عدة صيغ منها: القضية الشرطية، والقضية الوجودية الناجزة، والاتجاه الطبيعي للسنن والقوانين الإنسانية، ويمكن مقولتها أيضاً على شاكلة أفضال ومفاتيح، وظاهرة ومعلنة مكشوفة وأخرى مضمرة ثابوية لا مرئية، أو إلى قشور

ولب، أو إلى علل وأسباب وعلّة العلل «ميثا علة» وسبب الأسباب «ميثا سبب». وهناك ثمة تصنيفات مختلفة، تصنف فيها القوانين العامة، فهناك من يصنف هذه القوانين إلى: قوانين سببية، «Causal Laws» وقوانين قرينية أو تركيبية «Concomitance Laws» أو «Structural Laws»، وقوانين دالية. «Function-al Laws». وإنّ القوانين السببية هي ذات الأهمية الأساسية من بين الأنواع الثلاثة⁽¹⁾.

لقد بيّنا ولو بشكل مقتضب وموجز النظام الطولي وفلسفة وطبيعة القوانين والسنن الحاكمة والناظمة للكون، وسيرورة كينوناته الوجودية الأنطولوجية، مع بعض الإشارات الهامة وعلاقتها الموضوعية في كتابنا «فقه فلسفة المنهاجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية»، ونحاول هنا الاستشهاد ببعض الآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة التي تصور لنا العلاقة بين أفعال النظر والقول والعمل وحمولاتها من الحسنات والذنوب، وتداعياتها ومآلاتها المادية والمعنوية في حياة الإنسان الدنيوية والدينية.

المستتق للآيات القرآنية الشريفة يستخلص أشكالاً وأنواعاً وصيغاً مختلفة من السنن والقوانين والأحكام والضوابط الطبيعية الموضوعية ذات علاقة بأفعال النظر والقول والعمل وحمولاتها من الحسنات أو السيئات، التي لها آثار وأبعاد عميقة تمس أو تترك بصماتها الكونية والحضارية والتأريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية و... إلخ في إطار وعمق العلاقات الإنسانية المختلفة عبر المسيرة التكاملية الشاملة للفرد والمجتمع. سنذكر هنا بشكل موجز ومختصر بعض هذه الأشكال والصيغ المختلفة للقوانين والسنن الطبيعية الموضوعية، التي تقيدها في هذا المبحث.

7.5 أشكال وأنواع السنن والقوانين والأحكام الحاكمة على الذنوب والحسنات

وفقاً لقانون العلية والسببية الحاكم والقائم في النظام الطولي والعرضي في الكون، تصبح كافة أفعال التصور والنظر والتفكر والتعقل والتوهم والتخيل، أو أفعال السكوت والصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع، وحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية من الحسنات

(1) Oskar Lange, Political Economy No. General Problems, 1963, PP, 109, 141

والثواب، أو السيئات والذنوب والعقوبات تكون هي أيضاً خاضعة ومحكومة ومرهونة ودالة تابعة لتلك السنن والقوانين والأحكام الإلهية الربانية، فهي تشمل كافة أفعال الإنسان وما تمتح منها من نتائج حسنة أو سيئة، فتكون محيطية بنا ومهيمنة علينا، لذا معرفتها تمكننا التعامل والتوسل بها، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

7.5.1 نتيجة التصدي والتحدي للقوانين والسنن الطبيعية

الآيات القرآنية المجيدة تستعرض للبشرية محصلة النتائج المتمخضة من تصدي وتحدي الأمم للقوانين والسنن والأحكام والضوابط الإلهية والطبيعية الموضوعية، وذلك بغض النظر عن حجم وقوة وتطور الحضارات والإنجازات الكمية والنوعية للأمم التي تصدت لتلك السنن والقوانين، فيقول عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَانَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَكَفَرُوا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ إِنَّهُ قَوِيٌّ سَدِيدٌ الْعِقَابِ ﴿⁽¹⁾. ويقول تعالى: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾⁽²⁾.

7.5.2 علاقة المحتوى الداخلي بالمحتوى والمضمون الخارجي للفرد والمجتمع

وفي العلاقة البنيوية بين المحتوى الجواني للكائن الإنساني وبين انعكاساته ومآلاته في الواقع الموضوعي البراني، إذ يقول عز وجل في محكم كتابه المقدس: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽³⁾، تتطرق هذه الآية الشريفة إلى موضوع ذي أهمية بالغة الأثر والامتداد في حياة الفرد والمجتمع، سواء في علاقاته الاجتماعية أم الاقتصادية أم التاريخية أم النفسية، فهذه السنة الإلهية الطبيعية والموضوعية تعتبر محوراً وقطباً رئيسياً تتمحور وتستقطب العديد من سلوكيات وأفعال الأفراد والأمة في حالة نهوضها وتكاملها، أو في حالة سقوطها عبر المسيرة التكاملية لهما.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة غافر، الآيتان: 21 و 22.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة فصلت، الآية: 15.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 11.

فهذه الآية الشريفة، تؤكد لنا مدى الارتباط العضوي الوثيق بين البنية والقاعدة الفوقية للفرد والمجتمع شكلاً ومحتوى، واتساعاً وامتداداً بالمحتوى والكيان الداخلي للإنسان والأمة، أي: ربط مصير واتجاه الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي والتاريخي و... إلخ للأمة والفرد مع المحتوى والمضمون الشعوري النفسي والروحي والفكري لهما، وبتعبير آخر، إن المحتوى الخارجي للفرد والأمة يصنعه المحتوى الداخلي لهما، والتغيير الخارجي للوضع السياسي الاجتماعي الاقتصادي لا يتأتى إلا من خلال التغيير الداخلي لهما، والمحتوى الخارجي أيضاً له تأثير، ولكن الأصل هو المحتوى الجواني ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽¹⁾.

وخلاصة القول: أننا نستلهم من هذه الآية الشريفة معاني ومضامين حقيقية لمقدمات المقدمات، ومعرفة العلل والأسباب، والتمسك بالأسس والركائز الموضوعية التي تتبثق أساساً من المحتوى الداخلي للإنسان والأمة.

7.5.3 علاقة النصر الإلهي بالأسباب والظروف الموضوعية له:

تبين الآيات القرآنية المجيد علاقة طردية بين فعل نظر وعمل وقول الإنسان والنتيجة ممتوحة منه، إذ يقول سبحانه وتعالى في كتابه المقدس: ﴿إِن نُّصِرُوا اللَّهُ يَصْرِكُم وَيُثِّبَ أَقْدَامَكُمْ﴾⁽²⁾. وكذلك بين الله بين شروط النصر وفعل النظر والعمل، إذ يقول تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾⁽³⁾. إذ تشير هذه الآية الشريفة إلى علاقة عضوية ارتباطية بين النصر الإلهي في الحياة، وتوفر أسبابه ومقدماته، فتؤكد لنا هذه الآية الكريمة أن النصر ليس أمراً عشوائياً احتمالياً يتحكم فيه قانون وسنة المصادفة والاتفاق، بل هو وضع يستلزم توفر واستكمال شروطه الموضوعية، والاهتداء إلى سبله وطرقه التي تسهل وتوصل الأمة إلى النصر الحقيقي، وذلك من خلال استقراء واستبيان أو استكشاف واستيعاب لتلك القوانين والسنن والأحكام والضوابط التي تتحكم وتسرع ظاهرة النصر والهزيمة.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنفال، الآية: 53.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة محمد، الآية: 7.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 214.

7.5.4 علاقة النبوة مع طبقة المترفين والمسررفين

يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴾ * وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴿١﴾، توضح لنا هذه الآية القرآنية الشريفة سنة أو قانوناً طبيعياً موضوعياً، تترجم العلاقة الارتباطية العضوية بين سلوكيات وردود فعل طبقة المترفين والمسررفين والرسالة الإنسانية الإلهية المتمثلة بالدعوات التي يحملها الأنبياء ﷺ، وتؤكد لنا كذلك أن العقبة والحاجز الكبير المتمثل بالموقف السلبي العدائي الذي كان يقف دائماً على مرّ التاريخ تجاه البرامج الإصلاحية.

7.5.5 العلاقة بين دمار وهلاك الأمة وموقف الطبقة المترفة والمسررفة

المتتبع للآيات القرآنية الشريفة، يلاحظ وجود العديد من الآيات الكريمة التي تؤكد لنا وجود علاقة موضوعية طبيعية وطردية مطردة بين وقوع وانتشار الظلم والفساد الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع ما، وبين هلاك ودمار واضمحلال الأمم عبر مسيرتها التاريخية التكاملية، فيقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ * وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِن بَعْدِ نُوحٍ وَكُنَّ بِرَبِّكَ بِذُنُوبٍ عِمَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴿٢﴾.

فهذه الآية الشريفة تؤكد لنا أن تصرفات وسلوكيات الطبقة المسررفة والمترفة، التي تتحكم فيها النظرة المادية المنفعية والشخصية الضيقة تؤدي إلى تفشي الفساد والظلم، وانتشار الفقر والبؤس، وهدر الأموال والطاقات الإنتاجية، فيترتب على ذلك انهيار وتدهور الكيان الاقتصادي بسبب تكديس الأموال والثروات في أيدي غير أمينة، وتبذيرها في سبل وطرق غير إنتاجية أو عميقة، مما يؤدي ذلك إلى تفكك البنية الاجتماعية والاقتصادية بسبب تفشي وانتشار ظاهرة الفساد الخلقى، والانحطاط الروحي، فالتمسك بالقيم والأفكار المنافية للظفرة الإنسانية، يفضي إلى نسف وتدمير أركان وركائز البنية أو القاعدة التحتية، والمحتوى الشعوري الإيماني الروحي للإنسان، أي: المحتوى الداخلي مما يسبب تدمير وهلاك المجتمع بكامله.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة سبأ، الآيتان: 34 و 35.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الإسراء، الآيتان: 16 و 17.

7.5.6 العلاقة الموضوعية بين استقامة الأمة والوضع الاقتصادي لها

يقول عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾⁽¹⁾. ويقول تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَنَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽²⁾. المستنطق والمتبع للنماذج القرآنية الثلاثة السابقة، يلاحظ بشكل واضح وجلي وجود علائق وروابط عضوية موضوعية وشرطية مطردة بين مستوى ودرجة استقامة الأمة من حيث تطبيق الأحكام والتشريعات الإلهية، ودرجة وفرة الخيرات وكثرة الإنتاج وازدهار ورخاء الأمة. وبتعبير آخر، تؤكد لنا العلاقة العضوية الطردية بين عدالة التوزيع ووفرة وازدهار الإنتاج والوضع الاقتصادي في المجتمع بشكل عام. المتمتع والمتأمل حق التأمل والتمعن في أعماق وأبعاد هذه الآية الشريفة يستشف بكل وضوح وجلاء حاكمية ومصداقية قانون التقوى والتوكل على الله في حياة البشرية.

إذ نستخلص من الآية الكريمة أن التقوى والتوكل على الله بشكلهما الواقعي والحقيقي لا بد أن تعقبها سلسلة من الآثار المباشرة وغير المباشرة، وتترك بصماتها في شتى مجالات، إذ يقول عز وجل: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِغٌ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾⁽³⁾. والملاحظ أن هذا التأييد والعناية والتسديد الإلهي هو بذاته سنة وقانون رباني طبيعي موضوعي يتشكل من سلسلة من العلل والمعلولات، والأسباب والمسببات لو أنها توفرت بشكلها الطبيعي، لأمكن التطبيق والاستفادة من هذا القانون في الحياة الاجتماعية والاقتصادية و... إلخ. وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون يعتبر من القوانين والسنن العامة والشاملة لجميع القوانين والسنن الفرعية الأخرى.

7.6 الخصائص الرئيسية للسنن والقوانين الطبيعية في القرآن:

المتفحص والمتبع لأشكال وأنواع وطبيعة وماهية السنن والقوانين والأحكام والضوابط

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 66.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأعراف، الآية: 96.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الطلاق، الآيتان: 2 و 3.

الاجتماعية والتأريخية والاقتصادية في القرآن الكريم، يستخلص السمات والخصائص التالية لها:

7.6.1 الاطراد والقيومية، أي: أن العلاقات التي تربط الأحداث والظواهر الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية... إلخ، ليست عشوائية اعتباطية تستند على أساس قانون الصدفة والاتفاق، بل إنها علائق وارتباطات عضوية ذات طابع موضوعي علمي لا تختلف عن الأحداث والظواهر الكونية التي تحدث في الكون. فهي شبيهة بتلك العلاقات التي تربط بين التفاعلات الكيميائية، وشبيهة بقوانين الحركة والجاذبية الطبيعية. ويستهدف من وراء سمة الاطراد والاستمرارية في العلاقات بين الأحداث والظواهر وعللها وأسبابها، إيجاد نظام ونسق منتظم ومتكامل من القوانين والسنن الثابتة بحيث يمكن بواسطة الإحساس والشعور بها، وإدراكها وفهمها فهماً موضوعياً علمياً إخضاعها لسيطرة الإنسان والاستفادة من آثارها في مسيرته التكاملية عبر التاريخ الإنساني. والآيات القرآنية التي تؤكد على ثبات واطراد وقيومية هذه القوانين عديدة، منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾⁽¹⁾. وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾⁽²⁾ وقوله عز وجل: ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾⁽³⁾، فهذه الآيات تؤكد أن قوانين وسنن الله لا تتبدل إلى سنن وقوانين أخرى، كما تتسخ القوانين الوضعية وتحل مكانها قوانين وضعية أخرى. وهي لا تتحول كما تحدث في القوانين الاعتبارية التي تضاف إليها الملحقات، أو يلغي فيها شيء ويصحح ذلك القسم دون إلغاء أصل القانون.

أما إذا لا حظنا بعض التغيرات في سنن وقوانين الكون، فهذا يرجع بالدرجة الأولى والنهائية إلى تغير في معلومات وشروط ذلك القانون. وعليه، فمن المؤكد أن الاستمرارية ومصداقية أية سنة هي ضمن إطار وشروط خاصة بها، فإذا تغيرت هذه الشروط فإن سنة أخرى تصبح نافذة، وهذه أيضاً مقيدة بشروط خاصة، بناء على ذلك يتغير القانون بحكم قانون آخر، لا بحكم أن هناك قانوناً آخر نسخ وحل محل القانون القديم، ومعنى

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأحزاب، الآية: 62.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة فاطر، الآية: 43.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنعام، الآية: 34.

ذلك أنَّ الشروط والعلل قد تغيرت وظهرت شروط جديدة مهدت العمل لقانون جديد آخر⁽¹⁾.

المستنطق للآيات القرآنية يلاحظ وجود مجموعة كبيرة من السنن والقوانين والأحكام والضوابط الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، مصاغة على أساس صورة اتجاه طبيعي في المسيرة التكاملية لحياة الإنسان والأمة، لا على صورة قانون جدِّي صارم⁽²⁾.

7.6.2 السنن والقوانين الإلهية والقضية الشرطية⁽³⁾

هناك مجموعة كبيرة من القوانين والسنن الاجتماعية والاقتصادية تتخذ شكل القضية الشرطية، أي: أنها تربط بين حادثتين أو مجموعة من الحوادث والظواهر على الساحة الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية بشكل عام، مؤكدة علائق موضوعية علمية بين الشرط والجزاء، أي: متى ما تحقق الشرط تحقق الجزاء، كقوله تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾⁽⁴⁾ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾⁽⁵⁾. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽⁶⁾

7.6.3 السنن والقوانين والقضية الوجودية الناجزة

هناك مجموعة أخرى من العلائق صيغت بشكل قضية وجودية ناجزة محققة، فعلى سبيل المثال تخبرنا التجارب والقوانين العلمية المتعلقة بالأحوال الجوية بأنَّ المطر سوف ينهمر على مكان معين، أو أنَّ الكسوف والخسوف سيحدثان في الزمان والمكان المعينين.

(1) الشهيد مرتضى المطهري، العدل الإلهي، ص: 145، 1981م.

(2) جعفر عباس حاجي، المذهب الاقتصادي في الإسلام: دراسة مذهبية مقارنة للرأسمالية والاشتراكية والإسلام، الجزء الأول، مكتبة الألفين، الكويت، 87، ص: 97 و 98.

(3) الإمام محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، دار المعارف للطبوعات بيروت لبنان 1400 هـ، 1980 م، ص: 116.101

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة الجن، الآية: 16.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة الإسراء، الآية: 16.

(6) المرجع: القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 11.

7.6.4 السنن والقوانين والاتجاه الطبيعي

من المعروف أن القانون العلمي الشرطي لا يقبل أي نوع من التحدي من قبل الإنسان؛ لأنه قانون من قوانين الكون والطبيعة، فلا يمكن للإنسان أن يتحداها أو ينقضها، أما الاتجاه الطبيعي، فإنه قانون وإن كان يقبل التحدي وعدم طاعته من قبل الإنسان في الأمد القصير، إلا أن طبيعة وفعالية نفس القانون سوف تترك آثاراً، وتحدث ظواهر، وتؤدي في أغلب الأحيان إلى موت ودمار واضمحلال الفرد أو المجتمع في الأمد الطويل، فالإنسان يستطيع ألا يطبق الشريعة الإسلامية إذا ما طلبت منه إقامة الصلاة مثلاً؛ نظراً لكون إقامة الصلاة حكماً تشريعياً وليس قانوناً تكوينياً، وكذلك مثل شرب الخمر والزنا ولعب القمار والميسر وأمثال ذلك، فإن الإنسان أو المجتمع يستطيع أن يتحدى قوانين تشريعية، ولكنه لا يمكنه أن يتحدى السنن والقوانين الكونية الموضوعية، فقوم لوط خالفوا الاتجاه العام الطبيعي لسنة الزواج، ولكن في الأمد الطويل جاءت النتيجة كما تشير إليها الآية: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأنتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ * أَيْنَكُمْ لَأنتُونَ الرِّجَالَ وَتَقَاطِعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَتَيْنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾⁽¹⁾، إلى أن يقول سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾⁽²⁾.

7.7 السببية والعلية وعلاقتها بالجزاءات والمكافآت التكوينية الدنيوية

النظرة الاستقرائية والمنطق الاستنطاقي للآيات القرآنية المجيدة، والروايات النبوية الشريفة، وخاصة إذا ما كانت عدستهما الرئوية موجهة إلى أعماق بنياتها الجينيولوجية والأركيولوجية، بأبعادها الفردية والاجتماعية والتاريخية، سواء الميتافيزيقية أم الفيزيقية منها، وبمستوياتها المعرفية أم الوجودية تؤكد لنا بوضوح وجلاء أن للأعمال والأقوال الإنسانية تأثيرات معنوية ومادية عيانية ومعرفية سيكولوجية، وأنطولوجية وجودية، في جميع العوالم الممكنة من عوالم الدنيا والبرزخ والآخرة، من حيث العقاب أو الثواب، والفرق

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة العنكبوت، الآيات: 28 و 29.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة العنكبوت، الآية: 34.

بين جزاءات ومكافآت الأعمال والأقوال الأخروية شاسع وكبير من جهة الشكل، وجوهري وبنوي من جهة المضمون والمحتوى، وإنَّ العلاقة الارتباطية والبنوية بين العمل والجزاء في الآخرة، ليست هي من قبيل العلاقة الاعتبارية كما هي في حال النوع الأول، وكذلك ليست من حيث علاقة العلة بالمعول، أو السبب بالمسبب، كما هي في وضع النوع الثاني، وإنما هي علاقة عضوية جوهرية ووجودية تجسدية، وبتعبير آخر، هي علاقة بنوية عضوية من قبيل رابطة «الاتحاد» و«العينية» التي لا تنفك عن ماهيتها الوجودية. وبلغت الفلاسفة، هي علاقة تجسيم وتجسيد أنطولوجي وجودي للأعمال والأقوال وحمولاتها من الثواب والعقاب، أو الحسنات والسيئات، التي تخضع لعمليات الاستبدال التام والاستحالة الكلية لماهيتها وجوهرها، مشكلة بذلك نوعاً من كينونات وجودية من الجزاء «العذاب» أو المكافئة «السكينة والراحة»، تتناسب مع طبيعة الأعمال والأقوال الدنيوية من جهة، وتتساق مع طبيعة وقوانين وأحكام عالم الآخرة.

7.8 الأبعاد والحقائق الأنطولوجية الوجودية أو التجسدية للذنوب وتموضعاتها

هناك شواهد ودلالات وبراهين فلسفية عميقة تسندها آيات قرآنية كثيرة وروايات متعددة، تدل على تجسيد أو تجسيم الأعمال، أو أنطولوجية وجودية للأعمال بلغة الفلاسفة وأهل العرفان الفلسفي، سواء في عالم الدنيا أم البرزخ أم الآخرة، وذلك حسب تناسب وتماهي فعل القول أو العمل من جانب، وطبيعة وماهية وسنن وأحكام ذلك العالم المتعين من جانب آخر.

وبعيداً عن تفاصيل تلك الأدلة والبراهين، وهي في غاية الأهمية والفائدة النظرية والعملية، والتي تحتاج إلى بحث مفصل سوف نشير إليها إن شاء الله في كتاب اقتصاديات العمل الإسلامي مستقبلاً، لأسباب منهجية سنشير هنا فقط إلى بعض الآيات القرآنية التي يستنتق ويستدل منها فلسفة وحقيقة تجسيد الأعمال والأقوال في العوالم الممكنة، يقول عز وجل في محكم كتابه المقدس في سورة الحشر: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾⁽¹⁾.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحشر، الآية: 18.

هناك عدة احتمالات ومراتب تفسيرية لهذه الآية منها: ﴿وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ منها تحذيراً من تبعات أعمالنا، والشاهد على ذلك أن ما نقوم به من أعمال سترد علينا بنفسها بصورة وماهية تناسبها في النشأة الأخرى، وقد وردت في هذا المعنى آيات وأخبار كثيرة، ومن الآيات الدالة على ذلك قوله سبحانه: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى * وَسَوْفَ يُرَى * يَوْمَ يَمِيزُ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَلَهُمْ * فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾⁽⁴⁾.

تؤكد هذه الآية أن أكل مال اليتيم هو عين أكل النار الآن في هذه الدنيا التي له تقدير معين من الآثار المادية الدنيوية الاقتصادية والنفسية والاجتماعية، إما يشعر بها حالاً أو بعد فترة زمنية، ولكنها متناسبة مع طبيعة عالم الدنيا، وتقدير وتجسيد آخر له، متجسدة في أكل النار فعلاً في عالم الآخرة، وهو ذنب يتساقق ويتماهى مع طبيعة عالم الآخرة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾⁽⁵⁾، تفسيرها واضح وجلي، وخاصة إذا كانت مقرونة بالحديث النبوي الشريف، الذي يروي قصة معروفة لتلك المرأة التي كانت جالسة عند الرسول ﷺ واغتابت امرأة أخرى، فقال لها الرسول ﷺ: قومي وخلي أسنانك، فقالت هل أكلت شيئاً، ثم قامت وخلت أسنانها فسقطت من فمها قطعة لحم، فهناك العديد من الروايات النبوية الشريفة التي تحاكي تجسم الأعمال وتجسد الأقوال، وهي كثيرة يمكن مراجعتها في المجاميع الروائية.

أبرز الآثار الأخروية للذنوب استحقاق العقوبة والدخول إلى النار، هذا فضلاً عن العذاب

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الكهف، الآية: 49.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 30.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة النجم، الآيتان: 39 و 40.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة الزلزلة، الآيات: 6-8.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 10.

(6) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 12.

الدينيوي، قال تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذَلُّوا نَارًا﴾⁽¹⁾. حيث إنَّ لبعض الذنوب أثراً في تطويل مدة العذاب واستحقاق ألوان أخرى منه، كالعذاب المعنوي القائم على الندم والتحسر: عن النبي ﷺ: «واعلموا إنَّ العبد ليحبس على ذنب من ذنوبه مئة عام، وإنه لينظر إلى أزواجه في الجنة يتنعمن».

وقد يستوجب الذنب فوق ذلك غضب الله تعالى والخلود في النار، قال عز وجل: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾⁽²⁾. فحريٌّ بالعاقل الذي يجنب جسمه مضار الأطعمة أن يجنب نفسه مضار الذنوب، وعن الإمام الحسين: «عجبت لمن يحتمي عن الطعام لمضرتة، ولا يحتمي من الذنب لمعرفته».

إذن من الواضح أن كل ما يناله الإنسان في عالم الآخرة من أنواع النعم والسعادة أو أشكال العذاب والبؤس والشقاء إنما بما كسبت يده من أقوال وأعمال في عالم الدنيا، فهو صنيعها ومنتجها ومعدها في مصنع عالم الدنيا، ولكن حصاد ثمارها في الآخرة. الإنسان الغافل والجاهل والمقصر في فهمها في هذه الدنيا، سوف يذكره عز وجل بتلك الآيات المجيدة التي تليت عليه مراراً وتكراراً في عالم الدنيا، دون أن يلتفت إلى معانيها التي تعلن صراحة أنكم سوف ينبئكم الله تعالى بكل ما كسبت أيديكم من صغيرة أو كبيرة، وأنكم سوف تشهدون نتاج أعمالكم، حيث يقول عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ أَلَمَوتَ الَّذِي تَفْرُوتُ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلَاقِ الْعِيَابِ وَالشَّهَدَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽³⁾.

وخلاصة القول: أن الأقوال والأفعال الصادرة عن الإنسان قد تم تشكيل بنيتها الجينيولوجية والأركيولوجية في صورة لها وجهان، الأول هو الوجه المرئي والظاهري الأرضي، وهو فان ومؤقت ينتهي حسب طبيعته، إما بفناء الإنسان أو بفناء امتداداته وتكوثراته عبر أفق زمكانيته، والوجه الثاني هو غيبي أخروي، أو بتعبير آخر مضمرة ومسكوت عنه في هذا العالم، وسوف يبقى في صورته الأنطولوجية الوجودية، أو التجسيدية

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة نوح، الآية: 25.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 93.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الجمعة، الآية: 8.

والتجسيمية لتشكل طبيعة وماهية حياتنا الأخروية، «حياة نعيم وسعادة، أو حياة عذاب وشقاء».

1.7.8 الآثار الأنطولوجية الوجودية الفورية للذنوب في عالم الدنيا

هناك آثار وجودية وضعية مباشرة لبعض الأعمال والأقوال الصادرة عن الإنسان في عالم الدنيا، وذلك تبعاً لقانون العلية والسببية، فشراب السم والخمر والزنا والقتل والتعدي على الآخرين، لها تداعيات جزائية فورية اجتماعية ونفسية ومادية جسدية، كذهاب العقل والشعور لشاربي الخمر، أو الموت لأخذي السم والمخدرات، واختلال الأعصاب وتصلب الشريان والاضطرابات الكبدية والقلبية والسيلان والسلفس والإيدز... إلخ. هذه آثار وجودية وضعية وذاتية عيانية للذنوب، ولا علاقة لها بالتداعيات والجزاءات الاعتبارية والقانونية الحاكمة في المجتمع. المسألة هنا هي العلة والمعلول أو السبب والمسبب، دون البحث عن تناسبية الذنب والعقاب، التي هي من طبيعة القوانين والأحكام الاعتبارية التي يتم الاتفاق عليها، وليست الذاتية العيانية أو الواقعية والعلية، وما أكثر الناس وهم غارقون في الغفلة وغاطسون في وحل الوهم والنسيان عن الآثار الدنيوية للذنوب، ويتخيلون أن معصية الله تعالى لا أثر لها سوى العقاب الأخروي، وبما أنه مؤجل فإنهم يتهاونون به، ولكنهم لا يدرون أن لها أثراً دنيوية عيانية ووضعية على حياتهم مباشرة قد بينها النبي وآله ﷺ في كثير من الروايات التي ذكرناها سلفاً، وكذلك التجربة والواقع، ولو أن الناس التفتوا إلى هذه الآثار الدنيوية وأيقنوا بها لما تورطوا في ارتكاب شيء منها.

إذن للذنوب حقائق معرفية ومضامينية، أو لغوية واضحة بجانب حقائق أنطولوجية وجودية متوازية ومتناسبة لها في جميع العوالم الممكنة، فلها كينونات وجودية فعالة ودينامية في عالم الحواس والذهن والقلب، وفي عالم الكينونات المادية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفي عالم البرزخ وعالم الآخرة، وهذا الموضوع قد تم بحثه بحثاً تفصيلياً في أدبيات الفلسفة الإسلامية والعرفان الفلسفي تحت عنوان تجسيد أو تجسيم الأعمال، وإن الجنة والنار ما هما إلا انبئات وتقييدات لفعل قول وعمل الإنسان في عالم الدنيا. الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت ﷺ، وكذلك الأدعية، وخاصة دعاء الإمام

علي عليه السلام الذي رواه كميل ابن زياد (رض)، تبين لنا بعض الأبعاد الأنطولوجية الوجودية لبعض الذنوب، والتي نستقصي منها ما يلي:

- أنها تورث الفقر: قال الإمام جعفر بن محمد الصادق: «إن الذنب يحرم العبد الرزق».

- المرض والمصيبة: عن الإمام الصادق أيضاً: «أما إنه ليس من عرق يضرب، ولا نكبة ولا صداع ولا مرض إلا بذنب»، وذلك قول الله عز وجل في كتابه: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾⁽¹⁾، ثم قال: «وما يعفو الله أكثر ما يؤاخذ به».

- وفوات الغرض الذي عصى من أجله، عن الصادق: «كتب رجل إلى الحسين صلوات الله عليه: عظمي بحرفين، فكتب إليه: من حاول أمراً بمعصية الله كان أفوت لما يرجو، وأسرع لمجيء ما يحذر».

- وخسارة العمر: عن الصادق عليه السلام: «من يموت بالذنوب أكثر ممن يعيش بالأعمار».

- وخسارة عناية الله: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «قال الله جلّ جلاله: أيما عبد أطاعني لم أكله إلى غيري، وأيما عبد عصاني وكلته إلى نفسه، ثم لم أبال في أيّ وادٍ هلك».

- عدم استجابة الدعاء: عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «إن العبد يسأل الله الحاجة فيكون من شأنه قضاؤها إلى أجل قريب أو إلى وقت بطيء، فيُذنب العبد ذنباً، فيقول الله تبارك وتعالى للملك: لا تقض حاجته واحرمه إياها، فإنه تعرّض لسخطي، واستوجب الحرمان مني».

- عدم التوفيق للعبادة خصوصاً لصلاة الليل: عن الإمام الصادق عليه السلام أيضاً أنه قال: «إن الرجل ليذنب الذنب فيحرم صلاة الليل، وإن العمل السيئ أسرع في صاحبه من السكين في اللحم».

- ونسيان العلم: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «اتقوا الذنوب، فإنها محققات للخير، إن العبد ليذنب الذنب، فينسى به العلم الذي كان قد علمه، وإن العبد ليذنب الذنب، فيمنع به من قيام الليل،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الشورى، الآية: 30.

وَأَنَّ الْعَبْدَ لِيَذُوبَ الذَّنْبَ، فَيَحْرَمَ بِهِ الرِّزْقَ، وَقَدْ كَانَ هَنِيئًا لَهُ»، ثم تلا: ﴿إِنَّا بَلَوْنَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ (1).

– موت القلب: عن الصادق عن أبيه عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: أربع يمتن القلب: الذنب على الذنب، وكثرة مناقشة النساء، وممارسة الأحمق، تقول ويقول، ولا يرجع إلى خير أبداً، ومجالسة الموتى. فقيل: يا رسول الله، وما الموتى؟ قال: كل غني مترف». قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (2). عن علي: «ما جفَّتْ الدموع إلا لقسوة القلوب وما قست القلوب إلا لكثرة الذنوب».

– لكل ذنب جديد أثر جديد: قال الإمام الرضا عليه السلام: «كلما أحدث العباد من الذنوب ما لم يكونوا يعملون أحدث الله لهم من البلاء ما لم يكونوا يعرفون». ولعل هذا ما يفسر حدوث بعض الأمراض المستعصية المنتشرة اليوم وفي عصر العلم والتكنولوجيا.

والنظر إلى معاني ومضامين دعاء كميل بن زياد المروي عن الإمام علي عليه السلام أدناه، تؤكد لنا حقيقة تجسيد وتأثير عياني ووضعي للذنوب في عالم الدنيا:

أولاً: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تَهْتِكُ الْعِصْمَ: قوله عليه السلام (تَهْتِكُ الْعِصْمَ) والعصمة: المنع، والمراد بها هنا: إِمَّا منع نزول المكروه ورفع ما يدفع العقاب، وفتح باب الخسران والخذلان، وإيجاب الفضاحة والفظاعة في الدنيا والآخرة، والذنوب التي توجب ذلك على ما روي عن الصادق عليه السلام: شرب الخمر، واللعب، والقمار وفعل ما يضحك الناس من اللهو، وذكر عيوب الناس، ومجالسة أهل الريب.

ثانياً: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تُنْزِلُ النَّقْمَ: النقم: جمع النقمة، وهي ضد النعمة، ويعبر عنها بالعقوبة والخيبة والخسران، والذنوب التي تنزلها على ما روي عن الصادق عليه السلام: هي العصيان، والاستهزاء بالناس، والسخرية منهم. وفي الوافي عنه عليه السلام: إِنَّ الذُّنُوبَ الَّتِي تُنْزِلُ النَّقْمَ: الظلم، والمراد بالظلم منع كل ذي حقِّ حقه، سواء كان إنساناً أم حيواناً أم نباتاً أم جماداً، وسواء كان في حقِّ نفسه أم غيره، في دين أم دنيا، ومن المعلوم

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة القلم، الآية: 17.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة المطففين، الآية: 14.

أَنَّ الْمَظْلُومَ كُلَّمَا كَانَ أَشْرَفَ كَانَ الظُّلْمُ أَقْبَحَ وَأَشَدَّ.

ثالثاً: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تُغَيِّرُ النُّعْمَ: النعمة في الأصل: الحالة التي يستلذُّ بها الإنسان من النعمة بالفتح، وهي اللين، ثم أطلقت لغة على ما يستلذُّ بها الإنسان من طيبات الدنيا، ﴿وَإِنْ نَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْنَ﴾. والذنوب التي تغيّرها على ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام: البغي على الناس، والردّ على العالم، وكفران النعمة والشرك بالله.

رابعاً: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تَحْبِسُ الدُّعَاءَ. وحبسُ الدعاء رده وعدم إجابته، والذنوب الموجبة لذلك على ما روي عن الصادق عليه السلام: سوء النية والسريرة، وترك التصديق بالإجابة، والنفاق مع الإخوان، وتأخير الصلاة عن وقتها.

خامساً: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تَنْزِلُ الْبَلَاءَ: أي: المكروه وخلاف العافية. والذنوب التي تنزلها على ما روي عن سيّد العابدين: ترك إغاثة الملهوف، وترك معاونة المظلوم، وتضييع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

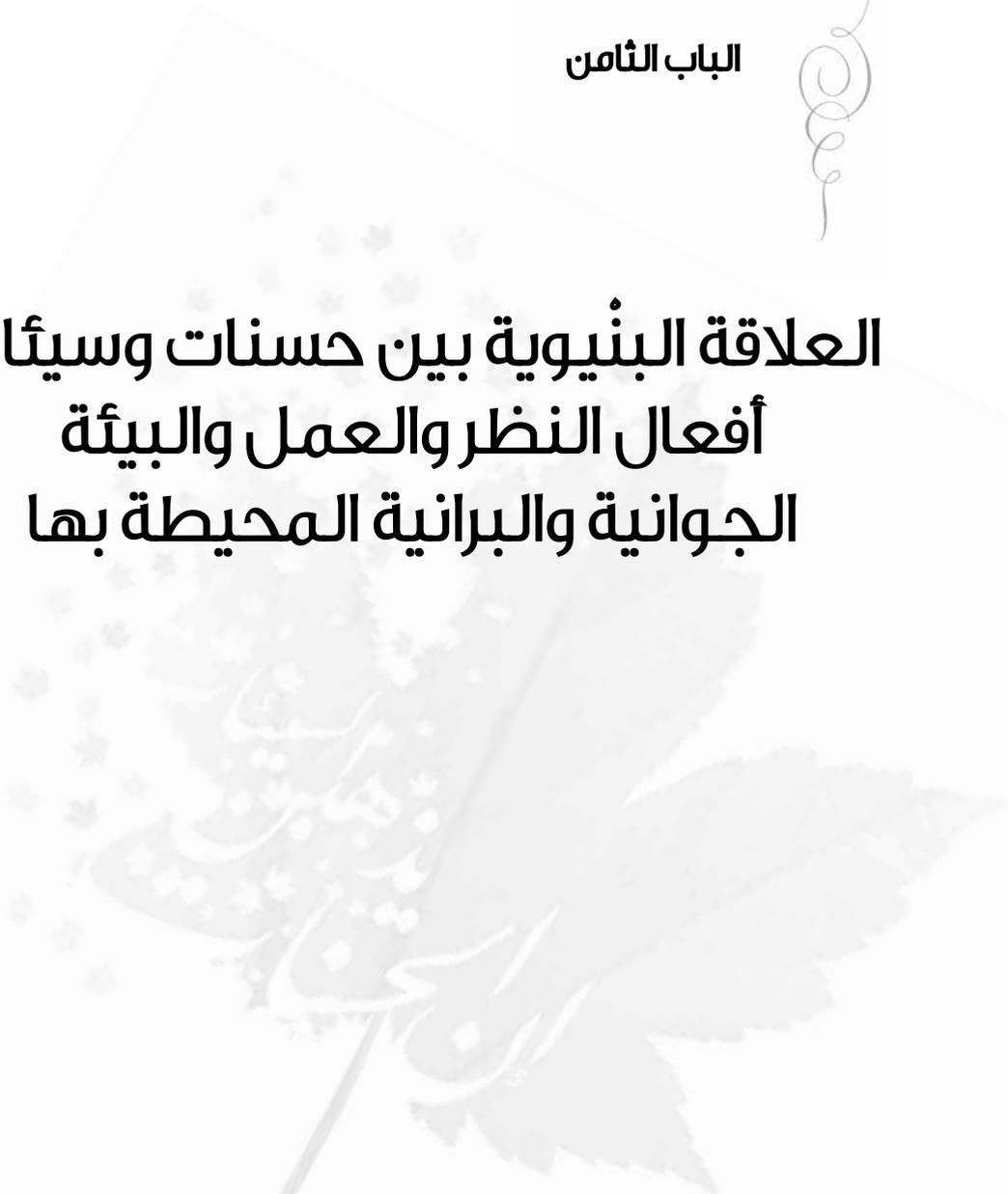
سادساً: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي الذُّنُوبَ الَّتِي تَقَطُّعُ الرَّجَاءَ: الرجاء ممدوداً الأمل وتوقع حصول المطلب بعد تحقق الأسباب لحصوله. والذنوب التي تقطعه على ما روي عن الصادق عليه السلام: اليأس من روح الله، والقنوط من رحمة الله، والثقة بغير الله، والتكذيب بوعده.

ونكتفي بهذا القدر من الآثار الدنيوية للذنوب، وإن كان هناك أضعاف ما ذكرنا منها، لا يتسع المجال لذكرها.



الباب الثامن

العلاقة البنوية بين حسنات وسيئات
أفعال النظر والعمل والبيئة
الجوانية والبرانية المحيطة بها



8.1 سيرورة الحسنات والسيئات في عوالم أفعال النظر والعمل الممكنة

تتفاعل كينونات أفعال النظر والعمل وحمولات حسناتها وسيئاتها مع البيئة الجوانية والبرانية المحيطة بها من جهة، ومع كينونات أفعال النظر والعمل وحسناتها وسيئاتها المتحاكلة والمتجاوزة والقريبة معها، أو المماسة والبعيدة عنها. لذا معرفة البيئة المحيطة لسيرورة أفعال النظر والعمل تمكننا من معرفة درجات الحسنات أو السيئات الممتوحة أو الناتجة من أفعال نظر وعمل الإنسان، ومن أهم محددات قيمة حسنات أو سيئات أفعال النظر والعمل هي توجهاتها ونياتها وقصودها وغاياتها في عوالمها الممكنة، حيث كل عوالمها الممكنة لها موازينها، ومقاييسها وقصودها ونواياها، وجهودها واجتهاداتها ومجاهداتها، ولها خيريتها ونفعيتها الخاصة بها. عندما نتحدث عن العوالم الممكنة عادة يرد إلى ذهننا ثلاثة عوالم، هي عالم الدنيا والشهود «عالم المادة»، وعالم البرزخ «عالم المجرّد»، وعالم الآخرة «عالم الملكوت». وهناك تقسيم ثنائي أكثر دقة، يقسم العالم إلى عالم الدنيا وعالم الآخرة وبينهما برزخ «حجاب وحاجز».

التحليل البنوي لماهية هذه العوالم الثلاثة يشير إلى أن لكل منها قوانين وسنن وأحكاماً متميزة، ولها ماهية وطبيعة متغايرة وأزمنة وسيرورة مختلفة، ولكنها متساوقة ومنسجمة ومتماهية من جهة، ومتداخلة ومتشابكة من جهة ثانية، ويحكمها قانون وحدة الوجود، أو الكثرة في الوحدة، والوحدة في الكثرة، أو تخضع لقانون تفعيل دينامي تكاملي لكينوناتها وكموناتها المعرفية والوجودية المفطورة والمغروزة بالقوة، إلى تحقق وجودي فعلي في جميع العوالم الممكنة، كل حسب طبيعتها ومراتبها الطولية في نظام الخلقة والكون، من خلال توظيف آليات واستراتيجيات شرعية وعقلانية فطرية، لتقريب الهوامش والأطراف والتكوثرات المعرفية والوجودية المتعددة والمتنوعة إلى بؤرة مركز وحدة الوجود، من خلال الحركة الجوهرية للنفس البشرية. وهذا الصعود العمودي المتعالي يستوجب توفر مزيج متزاوج من عنصر النية والقصدية والإيمان والاعتقاد من جهة، وعنصر اقتصاديات الخيرية والنفعية من جهة ثانية، وعنصر طبيعة وماهية الفعل القولّي والعملّي من جهة ثالثة.

وهذا التزاوج والتصاهر الشرعي العقلاني هو الذي يشكل عدسات رؤيوية مركبة، ومناظير شهودية تلومايستروسكوبية، تمكن الإنسان من إسدال الستار، ورفع الحجب، وتبديد الغيوم السوداء الكثيفة، وتمزيق غشاء البرزخ أمام حواس وعقل وقلب الإنسان في الدنيا، الأمر الذي يمكننا من مشاهدة عيانية لحقيقة عالمي الدنيا والآخرة في آنٍ وأفقٍ زمكاني واحد، يصبح عالم الآخرة حاضراً وشاهداً بصورة دائمة. دعونا نتحدث عن هذين العالمين بشكل مفصّل من باب التحليل والشرح المعرفي المدرسي أو التعليمي، حيث من الناحية الوجودية الفعلية لا يوجد برزخ أو حاجز وفاصل بينهما، بل نحن الذين نبني بما كسبت أيدينا الحواجز وسدود مانعة لرؤية حقيقتها الوجودية. وفيما يلي، شرح لهذين العالمين وعلاقتها بطبيعة الجزاء والمكافئة، وذلك على النحو التالي:

1- عالم الشهادة والدنيا: وهو عالم يتكون أو يحصره ثلاثة عناصر أو أضلاع، هي الكينونات المادية الكونية التي تحكمها قوانين وأحكام الطبيعة، وهي مسخرة بالكامل للإنسان، شريطة أن يقوم جينيولوجيتها، ونقر أركيولوجيتها، وكشف طبقاتها الجيولوجية لاكتشاف قوانينها العلمية الحاكمة عليها، وتوظيفها توظيفاً وفق قواعد ومبادئ وقوانين اقتصاديات العمل الصالح العقلاني، والضع الثاني هو الكينونات المعرفية والوجودية التدوينية التي أنزلها الله عزّ وجلّ في كتابه المقدس، دليلاً ومرشداً ومعيناً وهداياً للبريرية، وذلك من خلال استنطاقها استنطاقاً حسيّاً وعقليّاً وقلبيّاً وغيبياً، لكشف مكوناتها المضمرة، ومكوناتها المسكوت عنها، وقوانينها وأحكامها الدينامية وسننها ونواميسها الثاوية في بنيتها العميقة، وأما الضلع الثالث من عالم الدنيا والشهود فهو الإنسان المستخلف والاسم الأعظم الذي انطوى فيه العالم الأكبر، أي: عالم التكوين وعالم التدوين، وذلك من خلال معرفة الإنسان نفسه وروحه وحقيقته المعرفية والوجودية، وتموقعه فيما بين جميع الكينونات والمخلوقات التي منّ الله عليها بالخلق والإيجاد، بغية توظيف ما سخره تعالى له من عالمي التكوين والتدوين، للوصول إلى غاية غاياته، ومنتهى آماله ومبتغياته المتمثلة في معرفة حقيقة الحقائق والرضا والتقرب إليها، من خلال رجوع الجسد إلى موطنه الأصلي، والروح إلى بارئها الواحد القهار، وذلك مصداقاً لقوله تعالى:

﴿إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

وعلينا النظر إلى عالم الشهود والشهادة وبقية العوالم الممكنة، لا لكونه عالماً متشابهاً ومتطابقاً تمام التشابه والتطابق مع عالم الآخرة، بل إنَّ بينهما بعض التشابه، ولكن الاختلاف والتغاير هو السمة والصفة الغالبة والحاكمة من جهة، وإنهما نشأتان وعالمان ولونان من الحياة لهما أحكامهما وسننهما وقوانينهما الحاكمة عليهما من جهة ثانية، فضلاً عن تباين واختلاف غاياتهما الوظيفية والتكليفية والقيمية، بالرغم من أنهما يمثلان وحدة وجودية واحدة وعالم واحد، ولكنهما يتموضعان تراتبياً تقديمياً وتأخيراً من حيث درجات ومراتب القرب والبعد عن بؤرة مركز تجاذب الحقيقة المطلقة، في حين الفاصل بينهما فقط هو أفق زمكانية اقتصاديات العمل الصالح في نظام الكون الإلهي الطولي.

ولتقريب الصورة والمضمون إلى الذهن الذي عادة ما يستأنس من التمثيل والتشبيه، نستشهد بصورة التمايز والتشابه بين عالم الجنين وعالم الطفل المولود. ومن ثمَّ تلمس بعض حقائقهما المستتبطة من استنطاق بعض الآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة. الإنسان الجنيني الذي عالمه رحم الأم تحكمه قوانين وسنن وأحكام، تتناسب مع طبيعة المحيط والفضاء الجنيني الرحمي، وتتساقق وتتماهى مع ماهية الكينونة الجنينية لها.

وتأسيساً على ذلك، تنظم الحياة الجنينية، وترسم لها مساراتها، وتعين لها وظائفها، وتحدد لها زمكانياتها، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، تتم عملية التغذية والتنفس من دم الأم ومن خلال الحبل السري، كما تتغذى النباتات من جذورها في باطن الأرض، وكذلك تتباين حركتها الانتقالية من خلال السباحة في فضاء وبحر رحم الأم، وبمجرد قرب المخاض واستعداد الجنين للخروج من عالم الرحم إلى عالم الدنيا، تستعد أجهزة التغذية والتنفس والحركة له، لحياة جديدة ومن نوع آخر، تحكمه قوانين وأحكام جديدة ومتغايرة عن تلك التي تعود عليها في عالم الرحم.

إذن فهو يسير في نظام طولي تكاملي وجودي ومعرفي، ينتقل فيه الإنسان تدريجياً من درجات حقول شهودية فيزيقية إلى مراتب تصاعدية تدريجية في مراحل ميتافيزيقة غيبية، بعد أن اخترق برزخها المعرفي والوجودي، تبتعد أو تقترب المسافات، وتطول أو تقصر الأزمنة بين عالمي الدنيا والآخرة، أو تتجاور وتتماس معها، أو تتحاقل بينهما، تبعاً لدالة اقتصاديات

العمل العقلاني الصالح «النية والإيمان والإخلاص والاعتقاد، والخيرية والنفعية» التي تقرب الإنسان إلى الحقيقة المطلقة، وغاية غاياته، ومنتهى آماله ومبتغياته، أو تبعده عنها، فالذين تمكنوا من إسدال الستار وإزالة الحواجز الفاصلة بين العوالم الممكنة، هم أصحاب الإيمان من خواص أهل المعرفة واليقين، والولهُون بمقام الربوبية وعاشقو جمال الجميل «سبحانه وتعالى»، الذين يشاهدون كافة الكينونات المعرفية والوجودية كتمظهرات وتموضعات للحق والحقيقة المطلقة، وذلك بنور القلب وعدسة المعرفة العرفانية الباطنية التي بؤرتها الرؤيوية، هي عين الفطرة التي فطرها الله عليها الإنسان الاستخلافي والاسم الأعظم له تعالى.

فهنا معاينة نور الله في كافة الكينونات والمرئيات التكوينية الأفاقية التدوينية المقدسة والمجردة الأنفسية، لما تيقنوا حق اليقين والإدراك للمعاني والحقائق الثاوية في بنية قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽¹⁾. وتجسد كينونته الوجودية والقلبية، تلك المعاني والمضامين المتعالية الثاوية في أعماق قول الإمام علي عليه السلام: «ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله قبله ومعه وبعده»⁽²⁾.

وكذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽³⁾. ثم تأتي مرحلة تجاوز وطى هذه المراتب التكاملية والارتقائية التصاعدية إلى الملكوت الأعلى، لتتموضع في رؤية الحق في الخلق، ورؤية جمال حضرة الوحدة في الكثرة الفعلية، فلا أثر لغبار الخلق على عدسات مناظير أو مرآة مشاهداتهم، وذلك تجاوزاً وخلصاً للشرك الخفي، الذي يدب ديبب النمل في بنية عقولهم وقلوبهم من دون شعور، ليسلموا جوارحهم وجوانحهم لتجليات أسماء الحق، فصاروا عشاقاً ولهين بحضرة الأسماء، أفتتهم التجليات الأسمائية عن مشاهدة الغير.

8.2 سمات أفعال النظر والعمل الدنيوي وحمولات الحسنات والسيئات

فيما يلي عرض موجز لأهم السمات والخصائص الدنيوية لأفعال النظر والعمل

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة النور، الآية: 35.

(2) علم اليقين في أصول الدين، ج: 1، المقصد الأول، ص: 49.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنعام، الآية: 79.

وحمولاتها من الحسنات والثواب أو السيئات والعقوبات الملازمة لعالم الحس الدنيوي، وهي على النحو التالي:

1- عالم الدنيا، عالم الثبات والتغير، والمطلق والنسبي، والصراع والتنافس والتضاد، وعالم النمو والاضمحلال، والقديم والجديد، في حين عالم الآخرة هو عالم السكينة والثبات والاستقرار، الذي يزول فيه الاضطراب ويختفي فيه الصراع والتنافس.

2- عالم الدنيا، عالم الحياة المؤقتة والمضطربة، عالم الموت والفناء والمرض والشقاء والعمل والجد والتعب، بينما عالم الآخرة هو عالم الحيوان والحياة الأبدية الخالصة، التي لا تشوبها مرض ولا موت، عالم تتبدل فيه كافة الكينونات الوجودية من الجمادات والنباتات وأعضاء جسد الإنسان إلى كينونات حية، تحكي عن حالها، فتنتطق الجمادات والنباتات والحيوانات وكل أعضاء جسم الإنسان، من اليد والشعر والرجل والجلد و... إلخ عن منطوقاتها، وتعبّر عن مكوناتها الشعورية. حيث، يقول عز وجل في محكم كتابه المقدس: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَشَهِدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽²⁾. وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَجُودِهِمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾⁽³⁾. فعالم الدنيا هو عالم التخطيط والإنتاج والزراعة والبناء والتشييد والنشاط والعمل والامتحان والدراسة، بينما عالم الآخرة، هو عالم الحصاد والاستهلاك وتحصيل النتيجة والمحصول، فهو عالم التساكن والسكينة والراحة الأبدية. وبهذا الصدد، يقول الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة: «إن اليوم عمل بلا حساب، وغدا حساب بل عمل»⁽⁴⁾، ويقول عليه السلام في موضع آخر: «عباد الله، الآن فاعملوا والألسن مطلقه، والأبدان صحيحة، والأعضاء كدنة، والمنقلب فسيح»⁽⁵⁾، وكذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة العنكبوت، الآية: 64.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة يس، الآية: 65.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة فصلت، الآية: 21.

(4) نهج البلاغة، الخطبة: 42.

(5) نهج البلاغة، الخطبة: 187.

أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١﴾.

المستنطق للآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة، بخصوص ما يتعلق بماهية عالم الآخرة وطبيعة الحياة فيها، يستشف بوضوح وجلاء بعض معالمها المضمرة والمسكوت عنها، نستعرض جانباً منها بما يفي الغرض في هذا الموضوع. وفيما يلي بعض المسائل التي تتباين وتتمايز فيها النشاطان.

8.3 الفضاء الذهني القلبي وأفعال النظر والعمل وحمولاتهما من الذنوب أو الحسنات

قد يتساءل سائل عن العلاقة بين حمولات الثواب أو العقاب أو الحسنات والسيئات من جهة، وطبيعة الفضاء الإيكولوجي المحيط برانياً وجوانياً بدوال أفعال النظر والعمل، وبطبيعة الروابط التشابكية ونوعية العلاقات التبادلية، وكيفية التفاعلات الدينامية بين كينونتها والكينونات المتحاكمة معها، أو تلك المماسسة والمجاورة لها أو القريبة أو البعيدة عنها، سواء في عالمها الدنيوي أم البرزخي الأخروي من جهة ثانية، إذا كانت كينونة فعل النظر أو العمل هي كينونة حية دينامية متفاعلة ومترابطة مع بقية كينونات الأقوال والأعمال والأنظار كل حسب مداراتها ومراتبها وتموضوعاتها في سلمها التراتبي وتموقعاتها في نظامها العرضي والطولي، وإن لها استراتيجياتها وقوانينها الاقتصادية المعرفية والعقلية المستنبطة والمستقاة من بنية وماهية فطرة الإنسان وحمولاتها التوظيفية والغائية، وإنّ هناك شوائب وفيروسات وأمراضاً وملوثات عالقة في فضاءها ومحيطها الجواني والبراني، تلوث أجواءها ورثتها التي تتنفس بها، فتصيبها حالة خمول وعجز، وتناقل وتقاعد، وتواكل وتوان، وتباطؤ وتراخ، وتقصير وتقاوس في دوال أفعال النظر والعمل وحمولاتها من الحسنات والسيئات.

8.3.1 ماهية وطبيعة فضاء ومحيط عالمنا المعيش «مجتمع الفرجة أم مجتمع

المبدع»

التحليل البنيوي السطحي والعميق للفضاءات والمحيطات الجوانية لعالم الذهن والقلب والحواس «المحتوى الداخلي للإنسان والمجتمع» من جهة، وتحليل بنية المحيطات

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة المؤمنون، الآيتان: 99 و 100.

والفضاءات البرانية بشتى تموضعاتها المادية والمعنوية وجميع تمفصلاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإعلامية والتربوية والعلمية والأدبية المتلبسة والمتلحفة بنا «المحتوى الخارجي» من جهة ثانية، وذلك من خلال توظيف اقتصادي لأدوات واستراتيجيات عمليات التحضير الجينولوجي والأكسيولوجي لتأسيساتها التعقيدية، والتنقير الأركيولوجي والجيولوجي لتراكمات طبقاتها المعرفية والوجودية من جهة ثالثة، تؤكد لنا أن هناك علاقة حميمة، وارتباطاً صميمياً لم نخطئ أو نجانب الصواب إن قلنا: علاقة شبه عضوية دون وجوبية وقطعية تامة، بين الفضاء والبيئة البرانية والجوانية وسيرورة أفعال النظر والعمل وحمولاتهما من الحسنات والسيئات.

8.3.2 الواقع الموضوعي للمحتوى الخارجي المحيط بالإنسان والمجتمع

إنّ التحليل والتشريح الإيكولوجي البيئي الجواني والبراني المحيط بدوال أفعال النظر والعمل لكيونة الإنسان يكشف لنا بوضوح وجلاء ثمة وجود مشاكل تاريخية حقيقية مزمنة ومتجذرة، تتخذ من الذهن والقلب والجسد وطناً ومحمية تعشش في بنيتها وبنائها ودلالاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها، فتستقر في بنية بحرهما الشعوري واللاشعوري، وفضائها الذهني، وقالبها الفكري، ومحيطها القلبي، ووعائها الإلهامي الغيبي المحيط بها من جهة، وتتفاعل بدينامية حيوية فعّالة مع كافة كينونات الأفعال والأقوال والأنظار الأخرى، سواء في حقولها المتحاولة أم المماسّة أم المجاورة أم القريبة أم البعيدة عنها وفي جميع عوالمها الممكنة.

إنّ وضعية دوال أفعال النظر والعمل اليوم هي في غاية التعقيد والتناقض والعمى والفوضى والاستلاب والاستغراب من ماهية الإنسان ومن ذاته وفطرته ودينه وعقله ومحسوساته الأخروية وحتى الدنيوية، حيث أصبح فيه المعنى الأصيل الأولي مفعولاً للمعاني الثانوية الهامشية، والفطرة الإلهية المقدسة مفعولاً بها، مستبدلة بالفطرة المحجوبة أو بالأهواء والشهوات والطمع والحرص والنزعة الذاتية المادية الآنية، واستبدلت فيه الواقعية المثالية الحقيقية لتحل مثالية لا حدود لها، تمكن وجودها الدائم، وتسجل حضورها المستمر بكثافة واسعة في كافة تمركزات وتموضعات الحياة، من خلال مفردات متواليات الدلالات والمعاني والمضامين التأويلية التضادية والتناقضية والتقابلية اللامتناهية، حيث إنّ الدال عندما

يحيل لا يرد إلى واقعه الحقيقي والأصلي، وإنما إلى دال آخر، وهكذا دواليك في متواليات لامتناهية، وفي هذا المعنى يقول نيتشه: «إنَّ ما يهمنا هو معرفة الكيفية التي تسمى بها الأشياء، لا معرفة ماهيتها، فما يشتهر به شيء ما، أكان اسمه أو مظهره أو قيمته أو قياسه أو وزنه، كل هذه الأمور التي تتضاف إلى الشيء بمحض الصدفة والخطأ، يشجعنا على ذلك تناقلها من جيل إلى آخر، تصبح بالتدرج لحمة الشيء، ويتحول ما كان مظهراً في البداية إلى جوهر، ثم يأخذ في العمل كماهية»⁽¹⁾.

فالوجود مفعول للمظهر وليس فاعلاً له، والواقع مفعول للمعيش، والحقيقة مفعولة للمجاز، والعالم البشري هو عالم المظاهر والمعاني الثانوية والظرة المحجوبة أو المصطنعة، من قبل كينونة المخبرات المركزية العالمية وأجهزتها السلطوية الفرعونية والهامانية، ووسائلها الإعلامية والاقتصادية، ومؤسساتها السياسية المختلفة. أما الظرة المغروزة، والروح الإلهية المنفوخة، ونبوة العقل المشرعن، وعرقان القلب المعقلن، والواقع الحقيقي التأثيلي، والمعاني والمضامين والحقيقة والحق، كلها أصبحت مفعولاً بها وليست فاعلة، وبلغت الرياضيات والدوال أصبحت متغيرات تابعة لمتغيرات الذاتية والأهواء والشهوات والنزوات الشيطانية والحيوانية البهيمية، وتعبير آخر، استبدلت الدوال بالمدلولات، والمتغيرات المستقلة بالمتغيرات التابعة، والعلل بالمعلولات، والأسباب بالمسببات، والحقائق بالمظاهر، والميتافيزيقا بالفيزيقيات، والمطلق بالنسبي، والثابت بالمتغير، والمعنوي بالمادي، والأخروي بالدنيوي، أي: قلب وإبدال وتحول واستحالة لماهيتها وهويتها الحقيقية. وبذلك أصبح واقعنا وعقولنا وأحاسيسنا ومشاعرنا ومجتمعنا وتاريخنا وحياتنا الأبدية، هي أقرب إلى مرايا تعكس الأذواق والمطامع والرغبات والميول والأهواء والشهوات والمظاهر السطحية القشرية. هذا هو الواقع والفضاء والمحيط الذي يشكله ويشاكل إنسان فيه حضارته المادية اليوم، حيث أصبح الواقع مفعولاً للخبر، والإخبار متقدماً عما يخبر عنه، ومن سوء عاقبة الإنسان وحضارته العريقة أن تختم حياته بكل ما يحملها الإنسان من حمولات معرفية ووجودية تكاملية متعالية مقدسة كامنة بالقوة، إلى فعل ونتائج هابطة منحطة، تصنع كل الحواجز والعقبات والسدود المانعة لتكامل وارتقاء الإنسان والمجتمع،

(1) عبد السلام بن عبد العالي، ميتولوجيا الواقع، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب 1999، ص: 15.

وتهدم كل الجسور والروابط الواصلة مع المطلق والغيب والمثل الأعلى، أو مع فطرته المغرورة وإنسانيته وعقله المتعالي وقلبه المكاشف.

وعليه، أصبحت حياة الإنسان وعقله وقلبه وسيروته وصيرورته مرهونة بما تعكسها نتائج لعبة المرايا المحدبة والمقعرة، التي تعكس عن الإنسان والمجتمع صورة تدفعه إلى أن يستسخنها، فيحاول أن يتشبه ويتمثل بالصورة التي تعكس عنه، وهو منطوق عجيب وغريب بألياته واستراتيجياته المعرفية والوجودية، التي تخلط الحابل بالنابل، وتمزج الحلم بالواقع، وتستبدل الحق بالباطل، والحقيقة بالزيف، وتمزج بين النبوءة والتنبؤ، وله من سلطة حكمية قضائية وتقييمية وتقويمية عليا، تنصدر القضايا والمسائل المعيشية والمعرفية المطروحة، فهي في الواقع كما أشرنا سابقاً لا تخبر عن الواقع والفطرة والعقل والحقيقة والحق، بل تصنع وتركب كينونة الواقع، التي تتنبأ بها فتنبئ عنها. والمتأمل حق التأمل، يتشف بوضوح وجلاء غياب منطق البرهان والاستدلال والاستنباط والاستقصاء والحجج والبيان، ولا نجد أيضاً موقعاً لمنطق إيديولوجي خاص، يستهدف قلب واستبدال الوقائع المعرفية والوجودية، أو تشويه وتحريف أفكارها، أو إيجاد وخلق صور وحقائق وهمية مزيفة، بل تجاوز الأمر إلى مشروع اقتصادي معرفي، يمتلك كل عناصر وإمكانات وكمونات الإنتاج، وتكنولوجياته وآلياته وأدواته واستراتيجياته الإنتاجية والتسويقية والإعلامية والإعلانية والتنظيمية والتقييمية والتقييمية جعل الإخبار متقدماً عما يخبر عنه.

هذا الواقع المعرفي والوجودي المأساوي اليوم لا يفيد معه منطق العقل والحكمة وآليات الضبط والاحتكام للمفاهيم والمضامين والحقائق الموضوعية والذاتية، ولا يجدي معه منطق ومعيير الصواب والخطأ، ولا موضع حتى لمنطق الوهم واللاوهم. حيث إننا نواجه واقعاً لا وجود لموضوعاته ومنظوماته المعرفية والوجودية حتى نشغل عليها بحثاً وتحليلاً واستدلالاً، بل إننا أمام دلائل وعلامات ورموز وإشارات سديمية وسرابية لا يحكمها أي منطق سوى منطق العلوم أو منطق الإيدولوجيا، وإن المنطق الوحيد الحاكم عليه هو منطق السيميولوجيا، وهذا ما دفع جون بودريار إلى مناقشة استراتيجيات وآليات صيرورة الحراك الاجتماعي المعاصر، الذي وقع تحت براثن سلطة جبارة ناعمة، وهيمنة ملساء موهومة، فرضتها ميتا قوة خفية لا مرئية، تمرست خلف ثلوث الإعلام والموضة واستطلاع الآراء

الجاثم على صدر المجتمع. يقول: علينا أن نرفع عن ذلك الثالوث الفعال كل طابع «واقعي» وننظر إلى الإعلام أو الإشهار فيما وراء الصواب والخطأ، وإلى ضلع الموضة فيما وراء الجمال والقبح، والضلع الثالث، أي: استطلاع الآراء فيما وراء الصدق والكذب، وبصفة أعم الأشياء في وظيفتها كدلائل، ما وراء النفع والضرر.

ليس الإشهار واستطلاع الرأي ولا الموضة إخباراً واستدلالاً أو إقناعاً أو برهنة، صحيح أن كل هاته الفعاليات هي أقرب إلى المرآة التي تعكس الأذواق والمطامع والرغبات والميول، ولكنها مرآة فعالة، إذ تعكس عن المجتمع صورة تدفعه إلى أن يستسخها، فيحاول أن يتشبه بالصور التي تعكس عنه، ويقول: إنه في لعبة المرايا هذه من الصعب الحديث عن علة ومعلول، قل: إنها لعبة دائرية انعكاسية يغدو فيها المعلول علة، على هذا النحو وحده يمكن أن نفهم دور الإشهار واستطلاع الآراء والموضة في مجتمعاتنا المعاصرة، فكل هذه الفعاليات التي لم يعد بإمكان المجتمع المعاصر أن يحيا من دونها، تصنع واقعها الذي «تخبر عنه» وتتطلع إليه عندما تستطلع⁽¹⁾.

ولو نظرنا إلى مشهد آخر من مشاهد حياة مجتمعاتنا المعاصرة، كالرياضة ومحيطها الإيكولوجي، وظروفها وقيمها الاقتصادية والسياسية نظرة تشميلية دقيقة بواسطة مناظيرها التلومايسكرو سكوبية، لوجدنا أن ما يجري فيها من أمور غير رياضية ميتافيزيقية وماورائية مستترة ومضمرة خطيرة، تستهدف غايات بعيدة عن غاياتها الأصلية المعلنة، وأول سؤال يتبادر إلى أذهاننا ماذا وراء كل هذه الخطط والسياسات والاستراتيجيات والأموال والجهود والحروب الاقتصادية والنفسية والسياسية الناعمة، وفي بعض الأحيان الخسنة من وراء الرياضة؟ ولماذا هذا الإصرار الحثيث والجهد الدؤوب على خلق وإيجاد الفروق الدقيقة والتميز الزمني الذري بين المتنافسين الذين أشركوهم في لعبة قيمها وهمية سديمية، واستغلوها كأحجار الشطرنج، تحركها عقول ظاهرية مرئية، ولكن خلفها «ميتا عقل» خفي ثاوي ولا مرئي حتى للعقل نفسه؟ ولماذا هذا الإلحاح الشديد على خلق الأبطال وشحن الانفعالات وإذكاء الحماسة؟ وبكلمة واحدة، خلق جو الفرجة.

(1) عبد السلام بن عبد العالي، ميتولوجيا الواقع، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب: 99، ص: 15.

طبعاً قد نجد الإجابة على تلك التساؤلات المشروعة التي تفرض نفسها بالقوة في أي مكان أو حقل أو مجال، ما عدا حقل ومجال الرياضة نفسها! المتتبع لشأن الرياضة، وخاصة الأولمبياد والمباريات الكبرى في كل ميادين الرياضة، يستشف بوضوح وجلاء أن الأنظار والعقول موجهة ومرهونة دوماً وأبداً إلى شيء آخر سوى الرياضة، وهذا «الشيء الآخر» له جذور تاريخية ضاربة في عمق أركيولوجيات تاريخ الألعاب الأولمبية، وممتدة في جينولوجيتها الجذرية والجذعية منذ ميلادها عند الإغريق. إن أدبيات التاريخ الرياضي تشير إلى أن هذه الألعاب كانت بمنزلة حرب بلا حرب، وحرب سلمية، وسلم حربي، وسلم ما يزال يحتفظ ببقايا الحروب من رمي للرماح والمصارعة والعدو، الأمر الذي غدا عند الرومان «فرجة حربية» شبه حقيقية، تنتهي بما تنتهي به الحروب عادة من قتلى وضحايا.

إن ميثا السلطة والقوة المدبرة اليوم وراء المهرجانات الرياضة هي السياسة والاقتصاد والإعلام بالدرجة الأولى، ولا يستبعد ألبتة أن يكون محركها الثاوي اللامرئي عقول استشعارية مسبارية، لا تتمركز في سراديب أجهزة الاستخبارات العالمية فقط، كما كان حالها في السابق، بل هي منتشرة وممتدة أفقياً وشاقولياً وبصورة علنية في كافة مؤسسات السلطة المركزية، حيث تحولت إلى ميثا كيان سياسي واقتصادي وإعلامي وسيكولوجي ومعرفي وأكاديمي، تخصص له ميزانيات خيالية تعادل أو أكبر من ميزانيات الدول الفقيرة بكاملها.

وليس غريباً توظيف الرياضة وجميع توابعها منذ نشأة الأنظمة الديكتاتورية لتثبيت أهمية فرجة الرياضة، كعنصر جدّ فعال ومنتج ذي قوة دعائية وتضليلية وتهميشية للمركز على حساب الأطراف، كاستراتيجية للهيمنة والاستمرارية لأنظمتها الفاشية، ولا غرابة في أن تقام بطولة العالم الأولى لكرة القدم كحدث عالمي عظيم لإرساء تقعيدات وتأسيسات الفاشية الإيطالية، وما اهتمام رؤساء الدول، وعزف الأناشيد القومية، ورفع الأعلام، وتخصيص أموال ضخمة ترهق ميزانيات الدول، إلا خير دليل وشاهد على عملية القلب والاستبدال والاستغراب واللاماهية واللاهوية واللاتاريخ واللايديولوجيا واللادين واللاأخلاق... إلخ، حيث أصبحت الرياضة اليوم بـ «أبطالها» وفنونها وألعابها ومؤسساتها ومشاريعها ومهرجاناتها المختلفة، أمراً مفعولاً بها، وأداة مسخرة، ومسرح فرجة لمن يقطع

مسافة ما بجزء من الثانية أقل من الآخرين، لتصب في النهاية لخدمة مصالح المجموعات والشركات المالية الكبرى بكل تمظهراتها من صناعة إعلامية ومنتجات رياضية وإعلانات، الأمر الذي آلت إليه الرياضة اليوم هو سوق تعقد فيها كافة الصفقات التجارية والاقتصادية السياسية والإعلامية والنفسية، فالرياضة بكل ما يفترض أن تحمل حمولات معرفية ووجودية وأخلاقية وجمالية فنية وروحية للسمو والارتقاء والتكامل الروحي، أمست في النهاية «شيء» سلعة استهلاكية على غرار السلع والمنتجات الصناعية، تباع وتشتري وتسوق وتروح لها.

ونفس الأمر بالنسبة لظاهرة الموضة التي ليست بعيدة عن الرياضة، إذ أصبحت قيمة الموضة لا تعد على أساس التغيير الطبيعي في الشكل واللون والمظهر، بل قيمتها ووظيفتها تجسدت في سيرورتها التغييرية الدائمة، سواء شهرياً أم فصلياً أم موسمياً أم سنوياً. والملاحظ أن سيرورة التغير الدائم والمستمر للموضة لا علاقة لها ألبتة لا من قريب ولا من بعيد بكفاءة أداء المنتجات، أو تقادم أعمارها الاستهلاكية، أو انخفاض جودتها، أو نقص وخلل فني فيها، بل هي خاضعة لقواعد لعبة التغيير من أجل التغيير المدفوع بالربح السريع، والتنافس الشديد، وخلق ثقافة اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية ومعرفية استهلاكية سريعة العطب والاستخدام والاستهلاك القابل للتصرف Disposable في أقصر مدة ممكنة، وهذا ما نلاحظه بوضوح وجلاء في مجال الأجهزة الالكترونية التي بمجرد إنتاجها وعرضها في الأسواق، أو حتى قبل إنتاجها، هناك خط إنتاجي آخر بديل لنفس المنتجات، لكن في شكل وثوب آخر، من دون تغيير جوهري في جودتها أو وظيفتها، أو تخفيض في تكلفتها، يبر ذلك ويستحق في استبدال القديم، بالرغم من عدم انتهاء صلاحيته الاستهلاكية والاستعمالية والغائية.

هذه الصفة التغييرية لدينامية سريعة ومتجددة بشكل دائم ومستمر للموضة، التي تجاوزت حدود المنتجات السلعية والخدمية المختلفة، لتتضمن منتجات معرفية وثقافية وأخلاقية واجتماعية قابلة للتصريف والاستبدال السريع، فغدت بطبيعتها كائنات «ظرفية» مؤقتة، لا توجد إلا في أفق الانتظار في محطة قطار للآتي من منتجات سلعية ومعرفية.

إذن الكائن الحديث هو كائن موضة التغيير والاستقرار واللاثبات، تطبعت فيه ظرفية بمفهوم الزمان ذاته. وبهذا دخلنا في لعبة المرايا المقعرة والمحدبة التي تقدم لنا عالماً

لا مركز له، ولا بؤرة جاذبية له، ولا تضمه وحدة، بل بدأ يغدو لنا كما عبر عنه «بلانشو» ومضات لا تنتهي يحتجب فيها، في إشراقه اللف والدوران «غياب الأصل»، يتمخض عن ذلك أن العالم الذي يسكن فيه الآخر الذات، ولا يكون إلا بعد الذات عن نفسها، هو عالم التغيير اللا متناهي في السير نحو عالم البدائل والنظائر للقضاء على موارده الطبيعية، وتشويه وتحريف بيئة وبنية فضاءاته الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والوجودية، وهو عالم ممل، يقصر عمره على غرار تقصير عمر وزمن «موضة» المنتجات السلعية فيه، فأمست حياة الفرد في مجتمع الموضة والإعلام واستطلاعات الرأي تتطبع بصورها ومعانيها السيمولاكيرية Simulacre في ديناميتها عن فعالية متجددة للذات والماهية، الدالة والتابعة للصور التكرارية المستسخة التي تتبع فيها العلل معلولاتها، والأسباب مسبباتها، والأصول فروعها، والجواهر أعراضه، والثواب متغيراتها، والروحانية ماديتها، والأخوية دنيويتها ومركزية أطرافها ... إلخ.

أما المنظومة الإعلامية والاشهارية فقد أصبحت هي أيضاً تخاطب عموم الناس بلغة واحدة، تحمل حمولات معرفية وثقافية ووجودية متنوعة ومختلفة ذات سلطة إجبارية وقوة دينامية فعالة، تجعل الذات ملهثة منتظرة بفارق الصبر والشوق لاستقبالها واحتضانها دون تحفظ ولا جدال، وهي إذ تخاطب جميع أفراد المجتمع جمعاً كلياً إلى درجة أن مفردة إعلامية واحدة لمنتج نسائي جدّ خاص لمدة خمس ثوانٍ فقط، تعد في مصانع فبركة وقولبة ومقولة الحقائق والمعارف وفق ما تتطلبه الظروف وتمليه الملبسات السياسية والاقتصادية والمعرفية، كضيلة بأن تلفت المشاعر القلبية والأفكار الذهنية كافة الأطفال والمميزين والشباب والكهول والعجائز بمختلف طبقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وبتعبير آخر، تذوب فيها كافة الفروقات الشخصية والعلمية والاجتماعية، بغية تحقيق أوسع أثر وأقصى ربح بأقل تكلفة. إنها غدت مسرحاً عمومياً سواء تتعلق بالأسواق العربية أم الأجورا اليونانية أم الفوروم اللاتيني، تخترق جميع الفضاءات، وتسلك كافة السبل والطرق الملتوية والناعمة والخفية، مستهدفة غاية واحدة، مفادها مهر ختم الحقيقة والخيرية والنفعية والضرورة الحتمية لكافة المنتجات السلعية والخدمية المنتجة، بمستلزماتها وكموناتها المعرفية الثاوية والأخلاقية المضمرة والثقافية المستترة والنفسية اللا منظورة،

المستوطنة في بنياتها العميقة التي سرعان ما تظهر على السطح بمجرد الإعلان عنها قبل اغتائها واستعمالها، جاعلة المستهلك عالماً دائماً ودوماً بمركز نواتها المعرفية والوجودية المغمورة في بنيتها، تدور حول فلكها ما دامت هي قائمة، وبمجرد أن تتغير وتستبدل بغيرها، فإنّ الذات «الموضوعة» مهيئة ومستعدة لها لاستنساخ حالة التمركز والدوران حوله.

المستقرئ حق الاستقراء يكتشف أنّ المنطق الوحيد الحاكم والقائم على الواقع الإعلامي والموضوعة واستطلاعات الرأي وما تروّج لمنتجات مادية ومعرفية ووجودية، هو المنطق السيمولوجي الذي يجعل كل علامة تتطوي على مفاهيم ومعانٍ على عكس ما تظهرها، وفي صورة بمجرد ما يتم كشفها وفضح حقيقتها الكامنة، تتستر عليها مفاهيم وحقائق مبرمجة تخفي وتستر عورتها، مقابل ذات مستعدة سلفاً لقبول التحولات السريعة للمتقابلات والمتضادات، وحتى المتناقضات بعنوان منطق النسبية المطلقة، وهذا هو عين لعبة الخفاء والتستر والظهور والانكشاف، التي يمارسها المنطق السيمولوجي باستراتيجياته وأساليبه الملتوية والخبثية، سواء على المستوى السيمولوجي البنيوي، الذي مجاله السطوح والأعماق، وهذا يكفي لتحقيق الأهداف المنشودة دون الذهاب إلى مجال الخبث الأنطولوجي، الذي محط جدل وخلاف مفاهيمي، وخاصة أنّ لعبة التستر والخفاء هي من صميم حياة العلامة، فهي ليست بحاجة إلى مدبر كوني يحيك المفاهيم، ويخفي البواطن، ويضمّر النوايا والمعاني الحقيقية ليظهر غيرها.

إذن هذا المنطق يقدم بذاته خدمة جليلة، يسهل على منتجي الثقافة والمعرفة السوقية والمسرحية التي تتستر وتخفي نواياها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية والدينية في بنية منتوجاته المادية والمعرفية، من تزريقها وتسويقها في مجتمع الفرجة الذي طال انتظاره ونفذ صبره لاحتضانها بكل شوق وسرور.

اليوم أصبحت الصور الكاريكاتورية Caricature»، هي التي تؤسس البنية التحتية للمنظورات والمرئيات والمفاهيم والمضامين المعرفية والوجودية للإنسان، وهي التي تمر من خلال قنوات ومؤسسات الإعلام والفكر والأدب والدين والعلم والرياضة... إلخ لتستوطن في لب البنية العقلية والروحية والحسية، لتنخر فيما بعد فطرة الإنسان الأصلية المغروزة، وتستبدل هويته الإنسانية المتعالية، وتتحكم في منهجيته وعدساته الرثوية، ومعايير وموازن

التقييم والتقويم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والسيكولوجية، ومنظوماته المعرفية والعقائدية والوجودية، واختياراته وأذواقه وميوله ورغباته المختلفة. وعليه، أصبح هذا الواقع المعرفي والوجودي، والذي تمّ انبناؤه وترسميه ثمّ تزريقه في صور حقن ناعمة لا مرئية ولا محسوسة في شتى أوردة بنيات وشرابين معالم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعقائدية، هو الفضاء ومكوناته التي تشكل وتتشاكل ماهية وحقيقة الإنسان وعقله وقلبه وأحاسيسه.

وبتعبير آخر، أصبحت هويته وماهيته وعلته ودالته هي وجوده المتغير والمتحور دوماً وأبداً باتجاه وزاوية ذلك الواقع المرسوم سلفاً خلف كواليس الاقتصاد والسياسة والموضة والإعلام الزاهي شكلاً، والمشوق صورة، فتفصل الذاتي عن الموضوعي، والباطني عن الخارجي، والأخلاقي عن السياسي، والخيري والنفعي عن الاقتصادي من جهة، وتستبدل أحدهما محل الآخر، والأسباب والعلل محل المسببات والعلل في مجتمع الفرجة أو المجتمع الإسفنجي الذي يمتص ما يقدم له من السوائل التي يتلون بها شكله الخارجي بعد تشرب كل مسامات جسمه وبنيته التحتية العميقة. وبهذا يستفسر جان بيار فرنان: ألسنا نعمل صباح مساء على التشبه بالصور التي ما تفتأ مرايا الوجود تعكسها عنا، والتي ما تنفك وسائل الإعلام تصنعها لنا؟ أليس الوجود اليوم هو مظهر الوجود وصورته؟ ألسنا نكون بقدر ما لا نكون؟

فالمجتمع الإسفنجي المخملي هو مجتمع الفرجة والمشاهدة، الفاقد للهوية والفطرة الإنسانية والمستقبل للآتي من الخارج بكل ترحاب وسرور دون تفحص وإدراك. ونعتقد أنّ اختيار جان بيار فرنان للفظ الفرنسي Spectacle الذي ترجم إلى العربية بلفظ «فرجة» يغيب بعض الشيء تلك المعاني الأولى أو الأنطولوجية الثاوية والمقصودة في أصلها المنشود بالرؤية والنظر. فال Spectacle هو ما يجلب النظر وال Spectator اللاتيني هو ما يرى ومن يرى.⁽¹⁾

والمتمأمل حق التأمل، في بنية لفظ الفرجة ومقصود قصيدته المعرفية الإبتيمية

(1) طريقة في تصوير ورسم الواقع الذهني والموضوعي الخارجي على نحو ساخر في إظهار خصائص «شخص أو شيء» أو نقائصه فيه تشويه مغال.

والأنطولوجية يستدل بجلاء ووضوح أن المعنى الثاوي والمنطوق، هو حالة الانفراج والابتعاد والانكشاف عن ماهية وحقيقة الإنسان والمجتمعات المعاصرة، واستقبالها وتقبلها وتطبعها بكل ما يعاش على نحو غير مباشر، مبتعداً متجولاً إلى تمثيل Representation في مجتمع الفرجة تستقيل الذات مبكرة، وهي في سن مبكرة وصحة جيدة، أو في أحسن تقدير يمهر على شهادة الوكالة العامة مفوضاً بديله وصورة عنه، ليستبدل فيه العالم المحسوس بمتفرقات ومقتطفات من الصور الكاريكاتورية «Caricature» التي تبثها وسائل الإعلام نيابة عن القوى الخفية والأيدي اللامرئية المحركة لها، والتي تقدم نفسها في أزهى صورها كحقائق ووقائع محسوسة من دون شك أو ريب.

فالفرجة، هي تلك الحركات والاستراتيجيات والآليات والعمليات الدينامية التي توظفها القوى الخفية لتطبع النفس بصور معينة، وتختم العقل بمفاهيم تلك الصور، وتمهر الممارسات المعرفية والوجودية بمطابقتها، تحت ضغط ووصاية الوسائل المتعددة والمتنوعة من الدعايات والإعلانات المفبركة والملطخة بدماء أيدي رجال الاقتصاد والسياسيين والإعلاميين، وبدعم ضمني وصريح من علماء النفس والطب والاقتصاد والعلوم المختلفة، بغية جعل مرئيات العالم الخارجي بمنظوماته المعرفية والوجودية تحت أنظار العيون التي أصابها العمى والحول، أو في أحسن الأحوال عمى الألوان، فأصبحت فقط هي المرئية والمنظورة، وما عداها أوهام وسراب، وذلك بسبب انحصار الذهن، وشدة الضغط، وكثافة البث والإرسال غير المنقطع من جهة، وتقلباتها وتحولاتها الدينامية الدائمة التغير، حتى يتماهى المجتمع الفرجة مع الموضة، وعدم إتاحة فرصة للتأمل والتفكير فيها خوفاً من زعزعة تلك الصور المنطبعة في ذهنه.

وبهذا المنظور ليس غريباً ما ذهب إليه ديور من القول بأن النظر «هو الحاسة الإنسانية الممتازة التي كأنها اللمس فيما سلف». وتجدر الإشارة إلى القول بأن حياة الفرجة هي حياة واهمة موهومة بالمظاهر فقط، بل هي «الفرجة» واقع دينامي متغير باستمرار، تتحول فيه كل حياة إنسانية إلى مظهر، وإنَّ الثنائية المتحركة في المعيش اليومي للإنسان، هي ثنائية الوجود والمظهر، الأمر الذي تجاوز فيه كون الفرجة مظهراً ديكوراً يضاف للعالم الواقعي شكلاً وزينة ووظيفة وقيمة، ليشكل حقيقة بنيوية ونسقية تتجذر عروقها في بنية

العلاقات الاجتماعية والنفسية والسياسية والاقتصادية، من خلال توسطات الصور، إنها لبّ «لا واقعية المجتمع الواقعي» محاصرة من الخلف والأمام، وفي كل الاتجاهات من قبل القوي الخفية والسلطة الناعمة اللامرئية والموائد الشهية من السلع والخدمات المادية والمعرفية والأخلاقية والدينية، التي أمست اليوم تباع وتشترى كأبي سلع استهلاكية سريعة الاستهلاك أو التلف أو التقادم.

وعليه، يمكن النظر حقاً إلى الفرجة وفق هذا المنظور الدينامي المتحول دائماً، كبرهة لحظية زمنية تحقق فيها المنتجات السلعية والخدمية الاقتصادية وكيوناتها وكائناتها المعرفية العنيفة الثاوية والمضمرة فيها، من خلال تزريق أو حقن حمولاتها الثقافية، ومرئياتها المختلفة بشكل ناعم ورقيق ولميس ولطيف وأسيل، أي: كافة مرادفات النعومة والرفقة، وبأبعادها وتموضعاتها السياسية والنفسية والإبستيمية والأخلاقية والوجودية في الحياة الاجتماعية والفردية والعائلية، كامل هيمنتها وسلطاتها وإرادتها وإدارتها. وبهذا المنظور يصعب حصر الرابطة بين المنتجات السلعية والخدمية والمستهلك كعلاقة منفعة اقتصادية صرفة، بل هي علاقة عضوية حميمة، لا تتجاوز قشور تغليفها الخارجي الجميل وألوانها الزاهية وكلماتها ولغتها الحاكية، المعبرة عن النزوات البهيمية المادية والأهواء والشهوات الحيوانية، التي تستأنس لها النفوس كسلعة أو خدمة استهلاكية مرئية، بينما حقيقتها الواقعية تتموضع في بنيتها العميقة وكيوناتها السيكلوجية والاجتماعية والمعرفية والوجودية، الموجهة لأهدافها الأساسية التي من أجلها تم إنتاجها في مصانع إنتاج المعرفة الخفية والمضمرة، وتسويقها بعد إطفاء الأنوار العقلية، أو تركيب عدسات رثوية لا ترى أبعد من قشورها أو عمقها السطحي أو سطحها العميق.

فالعالم الذي يراها هو عالمها، والحقيقة التي يشاهدها هي حقيقتها، اللون والذوق والطعم الذي تميل إليه هو لونها وذوقها وطعمها فقط، حيث إن مأكولات ماكدونل وكوكاكولا، وملبوسات أديداس ونايك، وسيارات كاديلاك وفورد، وعطورات باكوريان وشانیه، وسجائر روثمان وكنت، هي ليست منتجات فحسب، بل هي صور لمنتجات حمولات معرفية ووجودية وأخلاقية وسيكلوجية أقل ما يقال عنها ثقافية، تلبست وتغلقت بلباس تلك المنتجات المادية التي حاضرة صورها دوماً وأبداً بشكل لا يمكن الاستغناء عنها؛ لكونها سلبت إرادتنا،

وجذبت أنظارنا، واحتلت عقولنا ومشاعرنا، فأصبحت بؤرة عدسة مناظيرنا الرئوية ونافذتنا الوحيدة المطللة إلى العوالم الخارجية من جهة، وأصبحنا كأحجار الشطرنج تحركنا أيدي ظاهرة، يقف خلفها عقل مدبر ومبرمج، أو ككرة بنج بونج تضرب بنا يميناً وشمالاً دون استقرار ودراية بأي اتجاه ستكون الضربة التالية.

وبشكل موجز ومختصر، إن الواقعية المفبركة، والحقيقة المصنّعة، والقوى الخافية المستترة، التي تجثم على صدر المجتمعات والأفراد والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والقانونية والإعلامية والتعليمية... تنوي وتختفي وراء ميثاق بنّياتها وبنائها ودلالاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها وأهدافها، وتتستر على استراتيجيتها وآلياتها، وتلوي عنق حقائقها، وتنوي علامات وتشكيلات إعراب جملها، وتشكيل كلماتها، وتلحين أفاضها النحوية المستوطنة بعيدة عن عمق سطحها، والتمركزة في عمق أعماق بنيتها الدفينة، لتصبح هي روحها وحياتها وجذر جذورها التي تغذي جذعها وساقها وفروعها وأغصانها وأوراقها وأزهارها وثمارها، وتشكل مآلاتها الاستهلاكية، ومسارات تداعياتها المستقبلية في سياق فضائها المعد، ومحيطها المرسوم سلفاً، للتوطن والتموضع في شتى مجالاتها الوجودية في الحياة المعيشة، سواء السياسية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية أم في منظومته المعرفية الإستيمية، أم في منظومته القيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، لتشكل هي الواقع الحقيقي والعملية والعقلاني والتجريبي العلمي والعرفاني القلبي.

أي: أولاً تقوم تلك العقول الخفية والمضمرة بإنتاج منتجات سلعية ومعرفية وثقافية ودينية وأخلاقية تتلاءم وتتسجم مع غاية غاياتها اللامرئية، ثمّ توظيف كافة الإمكانيات والكمونات المادية والمعرفية الإعلامية المضللة، والسياسية الموهومة والاقتصادية المغرية والمعايير والموازن المنحرفة والمشوهة في تصريفها وولوجها بشكل ناعم وراقي وأسيل في بناءاتها الفوقية ومعالمها الظاهرية، فضلاً عن التوسل بجميع الوسائل والأدوات والاستراتيجيات الشرعية والعقلية، وتلك المخالفة والمتضادة لهما من جهة، وللمنطق الواقعي والحقيقي من جهة ثانية، لتصبح واقعاً حقيقياً شكلاً وعمقاً وجزءاً منها ولفظاً ومعنى، وبشكل لا يجد المرء ولا يشاهد ولا يسمع ولا يتذوق ولا يتلمس ولا يفكر إلا بسواه، وبدون الاندماج الكامل والكلي لا نمتلك مقومات الحياة والتقدم والتطور، حيث أصبح

وضعنا الحالي شبيه مصانع وصيادلة ماهرين في علوم الأدوية، يتم استثمارهم من قبل تلك العقول والأيدي الخفية، بغية إنتاج وتطوير نوع من الأدوية لا علاقة لها ألبتة بالأمراض السارية في المجتمع حالياً، ثمَّ هناك من يوظف أطباء وأهل الاختصاص في الأمراض لينتجوا فيروسات الأوبئة والأمراض، التي علاجها الناجع هو تلك الأدوية والمضادات المصنوعة والمبتكرة سلفاً، وذلك قبل إبداع وتطوير فيروسات المرض نفسه، ليصبح هذا الواقع المصطنع هو الواقع الحقيقي والمنطقي الذي ليس مفاده غيره، وهنا مدعاة الحذر الشديد واليقظة الكاملة من جهة، والتأمل والإدراك حق التأمل والإدراك من جهة ثانية، لكي نونة هذا الواقع المصنَّع والمصنَّع، من خلال تقشير قشورها السطحية، وتجاوز عمقها السطحي أو سطحها العميق، وتحفيز جينولوجيتها التأسيسية وقواعدها التعقيدية، وتقدير طبقاتها وتراكماتها الأركيولوجية والجيولوجية المترسبة، وتعرية إيكولوجيتها البيئية المحيطة بها والمصطنعة، أي: الاتصال والتماس بنواتها وتثويرها من الداخل، للكشف عن خلفياتها الجينولوجية الجذرية والجذعية لها، وأركيولوجيتها التطورية التاريخية التي نمت وترعرعت فيها تك الأمور الثاوية في بنية بنيتها العميقة، وقاعدة قواعدها، وأساسها، ومن ثمَّ دراسة جدوى فعل النظر والقول أو العمل الوجودي والمعرفي، وترتيب الاختيارات المتعددة لهما ودرجاتهما من الثواب والحسنات أو العقاب والسيئات.

8.3.3 فضاء ومحيط المجتمع والدولة الإسلامية والعمل وحمولاته من الحسنات

والسيئات

الحقيقة الموضوعية، والنتائج التجريبية العلمية، والاستدلالات العقلية، والبراهين والشواهد العرفانية كلها تؤكد لنا بشكل لا ريب ولا شك فيه أن معرفة الواقع المعيش وفضائه المحيط بفعالية فعل القول أو العمل في عالمنا المعاصر، كما تبين لنا أعلاه أمراً في غاية الأهمية والخطورة، لحمولات هذا الواقع من مفاهيم وأفكار وفلسفات ومعان وأفكار خفية، وتأسيس موازين ومقاييس مضمرة، وتشكيل استراتيجيات وأساليب غير منظورة، وتعيين أهداف وغايات غير صريحة، وتوجيه مقاصد ونوايا غير معلنة، وإدارة تفاعلاتها الدينامية، وارتباطاتها التشابكية مع مختلف الحقول المعرفية والوجودية في عوالمها المتعددة، وأخيراً وليس آخراً كثافة وحجم الإمكانيات والكمونات الضخمة والقوى الكبيرة اللامرئية سلباً أو

إيجاباً التي توطنها وتسكنها بشكلٍ ثاوٍ وخفيٍ مضمّر في بنياتها السطحية، أو في تمفصلات وتموقعات عمق أعماقها الدفينة، مستغلقة ومغلّفة بأغلفة ولحاف لولبي الشكل، يخفي كل أهدافها وحقيقتها الأصلية، ويستر وراءها جميع استراتيجياتها وأساليبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والمعرفية والأخلاقية، وبشكل يستحيل أو يستصعب اختراق حجب جدران أغلفتها المتراسة.

وأهمية معرفة ذلك تكمن في تمكين القول أو العمل، ليكون هو الفاعل وليس المفعول به، وهو العلة وليس المعلول له من جانب، وتمكينه في دقة تعيين وترتيب سلم أولويات الأعمال والأقوال المختارة، وفقاً لدرجات تأثيراته، وقدرة اتصالاته، وسعة انتشاراته، وحجم إمكانات تحقيق الانسجام والتماهي بين كافة كينوناته المعرفية والوجودية، سواء تلك المتحافلة أو المماسسة أو المجاورة لها، أو تلك القريبة أو البعيدة منها، وفي جميع عوالمها الممكنة في الدنيا وعالمي البرزخ والآخرة، بغية تحقيق أحسن وأفضل وأكبر قدر ممكن من حمولات معرفية لبنية وماهية صدق القول، وإخلاص العمل والإيمان بالتوحيد الفعلي والذاتي لواجب الوجود من جانب، وانباء بنية وماهية القصدية والخيرية والحسنات والثواب، أو تجنب العقاب والسيئات.

وعليه، فكلما زادت معرفتنا الدقيقة بمناخ ومحيط فعل القول والعمل، سواء التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية أم مناخ منافعها وفوائدها الظاهرية المعلنة أم المتخفية أم الدنيوية والدينية، فتزيد درجة تمكيننا من ترتيب سلم أولويات القول والعمل بتفضيل وتحسين اختياراتنا بشكل أفضل وأكثر كفاءة، وتمكيننا من أن نكسب أقصى درجات القصدية والخيرية والنفعية والتباركية المحمولة في بنية الفعل أو القول الصالح، وتحصيل أعلى درجات الثواب والحسنات، أو تكميش وتقليل السيئات والعقاب إلى أدنى حدٍّ ودرجة ممكنة.

إذن هناك علاقة تبادلية وتلازمية طردية بين معرفة واقع فضاء ومحيط فعل القول والعمل، ودرجات انبناء بنية وماهية النية والقصدية والمقاصدية والخيرية والمنفعية، وتعظيم بنية وماهية الثواب والحسنات، أو تقليل حجم السيئات والذنوب المتلازمة مع القول أو الفعل.

ويمكننا تبيان وقياس شكلي وتوضيحي لتأثير كل واحد من متغيرات دوال الحسنات والسيئات على حدة، إذا ما استخدمنا المعادلة الدالية الرياضية المستخدمة في نماذج الاقتصاد الرياضي، التي تقيس تأثير كل عامل أو متغير على حدة، بافتراض ثبات جميع العوامل والعناصر المستقلة الأخرى ثابتة، وفي كل مرة نغير عاملاً واحداً، مثل النية أو الغايات أو الإمكانيات والقدرات الشخصية أو الظروف الزمكانية أو السياقات القولية والمقامية، وبتعبير اقتصادي رياضي تطبيق حالة وشرط «Cetris Parbus» التحليلية.

8.3.4 أمثلة واقعية لتكوثرات فعل القول والعمل وحمولاتهما من الحسنات أو

السيئات

الشواهد البيولوجية في عالم النبات تبين لنا أن بذرة النبات الحسنة أو السيئة تنمو وتتكاثر وتنتشر ظلالتها وثمارها وعطرها بسهولة ويسر، وتمتد مدياتها الشاقولية والأفقية بكثافة وسرعة كبيرة، تبعاً لطبيعة الأرض المستتبّة والمستزرعة فيها البذرة. وكذلك الحال بالنسبة للعمل الصالح أو الطالح والحسن أو القبيح، مرهون بالفضاء والأرضية التي تستتب وتستزرع فيها بذرته وعليه، بقدر ما تكون حمولات القول أو العمل بأي شكل من الأشكال وبأي قدر ومهما كان ضئيلاً أو بسيطاً من حيث الحجم أو الوزن، فإن له تأثيراً واثراً كبيرين وسريعين بماهية الفضاء وطبيعة الأرضية من جهة، وبحجم وسرعة تنامي وتكوثر درجات الحسنات والسيئات المستخلصة من متوالياتها الهندسية لسلسلة أسها العشري من جهة ثانية، الأمر الذي يؤثر في أفق ارتباطاتها وتفاعلاتها مع حسنات وسيئات الكينونات الأخرى المتحاكلة والمماسمة والمتجاورة لها، أو تلك القريبة والبعيدة عنها، والتي لكل واحدة منها درجات تكوثرية تعمل ضمن معادلة الأس العشري «على الأقل» لسلسلة متوالياتها الهندسية.

وقد ينتج من عمل جد بسيط، بحيث يبدو أن لا قيمة له، سواء حسناً كان أم سيئاً من المنظور الشخصي، ولكن لكونه يتموضع في فضاء وبيئة الدولة والمجتمع الإسلامي فإنه «مهما كان فيهما من الأخطاء والسلبيات الشكلية والهامشية»، إلا أن له أثراً وتأثيراً كبيرين سلباً أو إيجاباً، يتجاوزان حدود ومنطقة ذلك العمل أو القول البسيط جداً؛ لأنه بمجرد وفور صدور القول أو العمل سيقوم علاقات دبلومعرفية ووجودية «دبلوماسية المعرفة» واجتصادية «اجتماعي - اقتصادي» وسيكومعرفي مع الكينونات الأنطولوجية الوجودية والإبستمية

المعرفية المتحاولة والمماسمة والمجاورة لها، ومن ثمَّ تشييد علاقات وتفاعلات دينامية مع الكينونات القريبة والبعيدة، وعليه ستكون مآلات ذلك القول أو العمل البسيط جداً تكوثرات لا متناهية لحسنات أو سيئات حمولاته من ثواب أو عقاب، ومن أثر وتأثير، ومن انتشار واتساع، ومن عمق وتجدير، وذلك كله بسبب الأرضية والفضاءات التي استزرعنا واستتبنا فيها تلك البذرة الأولى للعمل أو القول الحسن أو القبيح جداً من جهة، ولبنية كينونات العمل والقول نفسه، وطبيعة الكينونات الوجودية والمعرفية، وماهية نظامها الكوني، وبحكم آليات واستراتيجيات ارتباطات ديمومتها العضوية والذاتية، وبسبب تفاعلاتها الدينامية المتسارعة، وبمقتضى نموذج معادلات تنامي وانتشار واتساع وتكوثر قيم سلسلة متوالياتها الهندسية العشرية من الحسنات أو السيئات والثواب أو العقاب، الأمر الذي يترك تأثيرات وتأثيرات سلبية أو إيجابية متنامية من جهة ثانية.

ومن هنا يستوجب أن ندق أجراس ناقوس الخطر بأعلى درجاته الصوتية، وذبذباته الرنينية، ومدويات مديات أصدائه في شتى اتجاهاتها، لتخترق الآذان القريبة والبعيدة لكافة طبقات المجتمع الجنينية والشبابية والكهولية والعجائزية، ولكل من يلقي كينونة فعله القولى أو العملي في المجتمع والدولة الإسلامية، القول والتأكيد المطلق بأن الاستهانة والتقصير أو الإهمال واللامبالاة، أو التهميش والتكميش لحمولات وزن وحجم أو قوة وتأثير وتأثر أي فعل أو قول أو حركة، مهما كان جَدَّ بسيط وجدَّ ضئيل في فضاء الدولة الإسلامية، لها تداعيات خطيرة وكبيرة سلباً وإيجاباً في شتى مناحي الحياة وتمفصلاتها وتشعبياتها وتموضعاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسيكولوجية والتربوية والثقافية والأخلاقية، وفي جميع أبعادها وأجيالها وأماها وعوالمها الدنيوية والدينية والبرزخية والأخروية، كتداعيات تساقط أحجار لعبة الدومينو «Domino».

فعلينا أن لا ننظر فقط إلى صغر حجم البذرة، سواء كانت سليمة أم فاسدة أم القوة الدافعة في لعبة أحجار الدومينو، بل علينا أن نتأمل حق التأمل، ونخترق حجب ميتافيزيقة البذرة لنرى حمولاتها الكمونة والثاوية في بنية نواتها الجنينية بأبعادها المعرفية والوجودية، وآليات تناميتها وتكوثراتها التي تخترق جميع كينونات الكون وعوالمها الممكنة بدرجات متباينة متفاوتة تبعاً لتموقعاتها في نظام الكون العرضي والطولي.

فبذرة الإيمان والحقيقة والأخلاق والعمل والعلم وغيرها من الأفعال والأقوال، هي رهينة لذلك الفضاء والبيئة إلى حد كبير، فبذرة العلم تنمو وتتكوثر وتنتشر وتوسع ثمارها ونتائجها المعرفية والوجودية بشكل سريع وكبير في الجامعات والهيئات الأكاديمية ومؤسسات البحث والعلم، وليس في الأسواق وملاعب اللهو والترفيه. فأي عمل أو قول علمي له صدى جد كبير وجد سريع وجد مثمر، سواء كان قولاً سديداً أم خرافة أم فاسداً، فإن منتجاتها الإيجابية والسلبية تنتشر كانتشار النار في الهشيم، ولكن تبعاً لطبيعتها الناعمة وآماد تفاعلاتها البطيئة واللامرئية في الأمد القصير. ونفس الحال بالنسبة لجميع القيم والأعمال والأقوال والمواقف والأقلام والكلمات الحسنة أو السيئة والصالحة أو الطالحة والصحيحة أو الفاسدة. وعليه، فإن المنطق والعقل يفرضان علينا النظر التأملي والعميق إلى بنياتها العميقة وحمولاتها الكمونية والثاوية، وآليات تفاعلاتها وارتباطاتها التشابكية والعضوية.

وعليه، نعتقد اعتقاداً جازماً وفق النظرية التي شيّدنا بنيتها، وبيّنا معالمها، ووضّحنا آلياتها واستراتيجياتها التوظيفية والانبنائية والتبليغية والقيمية، ورسمنا معادلات متواليات سلسلتها التكوثرية والتكاثرية في هذا الكتاب، أن من كباثر الذنوب «كبار» وليس فقط كبيراً أو أكبر، هو أيّ ذنب مهما كانت درجته من الصغر، أي: «صغار» وليس صغيراً أو أصغر، يقترفه أو يلقي كينونته الشخص في فضاء وبنية المجتمع والدولة الإسلامية، سوف تتداخل وتتشابك وتتفاعل في هذا الفضاء، فتتصاعد درجاته التراتبية من ذنب «صغار» إلى «كبار»، ثمّ يتنامى تصاعدياً درجة ذنب «كبار» بعد ما كان ذنباً «صغار» إلى مستوياتها العليا، كلما كان الذنب أو مخالفة الأوامر والنواهي في الدولة الإسلامية متحاولة أو مماسة أو متجاوزة لدائرة سلطة وميتا سلطة الولاية العامة للفقهاء الحاكم في الدولة، ثمّ تأتي فيما بعد مخالفة السلطات الولائية المفوضة للسلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية من جهة، وتتصاعد أيضاً تبعاً للسياقات المقامية للأشخاص في المجتمع والمقامات القولية والمقبولية وفي سياق زمكانياتها من جهة أخرى، فأيّ فعل أو قول أو نظر حسن يقوم به الشخص في الدولة الإسلامية مهما كان صغيراً أو أصغر أو ضغّاراً سيرتقي إلى درجة كبار، ثمّ تتدرج درجة كينونة الذنب أو المخالفة إلى مرتبة «كبار» تصاعدياً تبعاً لسلسلة متوالياتها الهندسية.

وحقيق هنا أن نلفت الانتباه إلى الفرق الكبير بين عنصري المخالفة والذنب الفردي

أو الاجتماعي أو التاريخي للسلطات الولائية والتشريعية والقضائية والتنفيذية في الدولة الإسلامية، وبين ممارسات النقد الموضوعي أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لجميع السلطات في الدولة، التي هي تكليف شرعي وعقلي وفطري، وأيُّ تقصير وتهاون واستصغار، أو تهميش وتكميش، أو تضخيم وتهويل، أو إفراط وتفريط بأي مرحلة أو أسلوب يعتبر يحد ذاته معصية أو ذنباً كَبَّاراً؛ لأنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو بمصاف الأركان والركائز الرئيسة لاستقامة نظام الحكم الإسلامي وحيوية المجتمع، أما ماهية شروطه وبنية التحتية وجينولوجيتها لتأسيسية وأركيولوجيته وأكسيولوجيته وجغرافيته المعرفية والوجودية وأدواته واستراتيجياته، فهي خارج نطاق هذا الكتاب، ولقد تم بحثها تفصيلاً وتحليلاً جينولوجياً وأركيولوجياً وفطرياً وعقلية وتجربانياً، وخاصة لسلطات ولاية الفقيه العامة في كتابنا القادم «النظرية الفطرية والوالد الذاتي لولاية الفقيه العامة».

ربما ينظر القارئ إلى هذه المقولة بعدسة رؤيوية ضيقة ومتجزئة، ولكن الرؤية الكونية التي طرحناها في هذا الكتاب بجانب المنظار التلومايسكتروسكوبي الشمولي والتراتبى الاستخلافي توضح كل الاستفسارات والتساؤلات الحاضرة والدائرة في الذهن حول هذه النظرية أو المقولة التي قد تبدو عند البعض أنها مثالية أو جدُّ مبالغ فيها. ولتبيان بعض معالم بنيتها العميقة، نرى أنه من المستحسن أن نستشهد ببعض المفاهيم القرآنية التي تدعم هذه المقولة.

أولاً: الآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة، والتي أشرنا إليها عند الحديث عن أنطولوجية وتجسيد أو تجسيم الأعمال وأثار الذنوب، تؤكد لنا أنَّ الأعمال والأقوال الحسنة والسيئة جميعاً، ومهما كانت درجتها «صغارة أو كَبَّارة» تخترق حجب الشهود والغيب، أي: ميتافيزيقا المعرفة الإبستمية والوجود الأنطولوجي، لتشكل تأسيسات البنية التحتية لكيونة جنة أو جحيم الإنسان، ولمعالمها الفوقية في جميع عوالمها الممكنة: عالم الدنيا والبرزخ والآخرة.

إذن حينما تتطلق رصاصة الفعل أو القول فسوف تأخذ مجراها الطبيعي وفق سنن وقوانين وأحكام الكون دون أيِّ توقف، ما لم يخضع لقانون أشمل أو للب وجوهر القانون الكلي، وفي أسمى مراتبها قانون الرحمة الإلهية، الذي كتب الله على نفسه الرحمة.

ثانياً: ألم يُشِرِ اللهُ عزَّ وجلَّ في محكم كتابه وكلماته المقدسة إلى أن من قتل نفساً بغير حق كأنما قتل الناس جميعاً، كما جاء في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلٍ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾⁽¹⁾، إذ يستفاد من هذه الآية الشريفة عدة مفاهيم قرآنية تخدم مقولة الذنوب في نظريتنا، منها ما يلي:

- أن هناك بعض الأعمال والأقوال التي لها علاقة تشابكية وتفاعلية مع نواة وبني المجتمع والدولة التحتية، وعند المساس بها يهتز الكيان بأكمله، وتضطرب الكينونات المعرفية والوجودية ليس في المجتمع والدولة الإسلامية، بل في الأرض أو الكون كافة فحسب، بل وأكثر من ذلك يهتز بها عرش الرحمن. أما بالنسبة للبعض الآخر، وخاصة من لهم منظورات مؤاسسة على تصنيف الذنوب إلى صغيرة وكبيرة (والذي يخالف تماماً نظريتنا المتبناة كبيرة وأكبر وكبارة)، مما ينظر إلى بعض الذنوب الصغيرة بمحدودية آثارها، وضعف تفاعلاتها، وخفة حمولاتها من الذنوب والسيئات، وبالتالي تهميش وتكميش آثارها الأنطولوجية والمعرفية ببعديها المادي والمعنوي أو الشهودي والغيبوي. هذه النظرة التجزيئية والأنبوية لماهية الأعمال والأقوال التي لا ترى إلا سطحها، وفي أحسن الأحوال عمق سطحها، متجاهلة أو متناسية درجات أعماق بنياتها الجينيولوجية والأركيولوجية والأكسيولوجيوية العميقة، واستراتيجياتها التوظيفية والانبنائية والقيمية وأنظمتها التواصلية، وعلاقاتها التفاعلية الدينامية التي تربط جميع أجزاء الكون في نسيج متماسك واحد وغاية واحدة وطريق واحد له سلم تدرجي تراتبي يستجمع جميعها في تمرکزات وتمفصلات مترابطة في نظامه الكوني. وحتى لو نظرنا إلى الموضوع وفق المنظور الثنائي للذنوب على أسس كبيرة وصغيرة، فإنَّ الذنب الصغير تبعاً لسيكولوجية التصنيف والمذنب، يشكل قاعدة وهمية، من خلالها يتم الإصرار عليه، فيصبح بحكم منطق الذنب الصغير ذاته ذنباً كبيراً لتغير وتبدل بنيته وماهيته إلى بنية أخرى تمتلك مقومات وقوى تفجيرية مدمرة بعد تفاعلاتها الدينامية مع كينونات الذنوب الأخرى.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 32.

ويمكننا تقريب آلية ارتباطات فعل القول أو العمل وتفاعلاته الدينامية وتعالقاته التشابكية في عوالمها وحقولها المختلفة، بتشبيه ذلك بحركة انتشار واتساع دوائر الموجات الكهرومغناطيسية أو موجات تيارات حركة البحار والمحيطات المتداخلة والمترابطة لجميع أجزائها، بالرغم من أن المرئي والظاهر لها هي تلك الموجات المتحاكلة أو المماسية والمجاورة، أما القريبة والبعيدة جداً غير مرئية، ولكنها ثابوية ومضمرة للعين المجردة أو للأجهزة القياسية البسيطة، أما بالنسبة للأجهزة القياسية الدقيقة الذرية فتستطيع متابعة تموضعاتها وتموقعاتها وقياس آثارها وتفاعلاتها الدينامية في تلك الحقول البعيدة أيضاً، ونفس الحال فيما يتعلق بموجات الراديو والتلفاز التي تنقل الأصوات والصور من القمر والمريخ وغيرها من الكواكب إلى غرفة نوم الإنسان في أية بقعة من الأرض. وكذلك القول أو العمل الصالح أو الطالح يرسل موجات تحمل حمولات معرفية ووجودية من الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب في الفضاء، فتتربط وتتفاعل كينوناته مع بقية الكينونات المعرفية والوجودية حسب تموقعاتها وتموضعاتها في درجات سلم نظام الكون العرضي والطولي، فتتعاضم قيمتها وتتكاثر خيريتها ومنفعيتها أو سلباتها وأضرارها، مهما كان الفعل أو القول صغاراً، ألم يقل عز وجل في محكم كتابه المقدس: إِنَّ الَّذِينَ عَقَرُوا نَاقَةَ صَالِحٍ هُمْ ثَلَاثَةٌ جُدُّ قَلِيلَةٍ بَاشَرُوا ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْعَذَابَ الْإِلَهِيِّ شَمَلَ الْجَمِيعَ! ﴿فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا يُصَلِّحُ أَخِينَا يَمَّا تَعَدْنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ * فَأَخَذْتَهُمُ الرَّجْفَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جِثْمِينَ﴾ (1)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا بُيُوتَهُمْ لِاتِّخَاذِ الذِّكْرِ إِنَّ مِنْكُمْ لَأُنثَىٰ تَبَعًا وَأَقْبَلُوا مَا كُنْتُمْ لَهَا كَاذِبِينَ﴾ (2). وهنا يكشف لنا عز وجل ستار الغيب عن ماهية الذنب وموجات آثارها وتداعياتها القصيرة والمتوسطة والطويلة، الوجودية والواقعية الذاتية والموضوعية له مهما كان الذنب صغاراً، وبغض النظر عن صدر، سواء أكان شخصاً واحداً أو ثلثة أو مجموعة، وسواء أكانوا كفاراً أم مسلمين أم مؤمنين، وهذا هو الوضع الطبيعي والموضوعي لفعل القول أو العمل في نظام الكون حسب سننه وقوانينه وأحكامه الإلهية، وفي كل الآماد والأبعاد والأمكنة، ولكن شاءت حكمة الله تعالى أن تسبق رحمته في جميع الأحوال عدله،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأعراف، الآيتان: 77 و 78.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنفال، الآية: 25.

وفقط في حالات جدّ محدودة ومعينة يسبق عدله رحمته؛ لحكمة رحمانية أيضاً وتربوية ربوية، وذلك للتذكير والتنبيه بأصل ماهية وحقيقية بنية الذنب وآثاره ومدياته الواقعية والشمولية، ولكن حينما ينكشف الغطاء لبعض الأبرار والمقربين في الدنيا، فإنهم يشاهدون عين وحق اليقين لذرات الذنب وبنيته العميقة ونواته وقوته النووية العظيمة، وتكشف هذه الحقائق في عالم البرزخ وبصورة حق وعين اليقين في عالم الحساب والقيامة والآخرة، حقيقة واحدة تؤكد نظرية الذنوب الكبيرة «الكبّارة» وهي أنّ الذنب مهما كان صغّاراً، فإنه يخل بنظام الكون الذري الدقيق، كما يخل أي خطأ مهما كان صغّاراً في عالم الذرة في تركيبه بنيتها ونظامها الذري، وهذا المفهوم هو أحد أركان نظريتنا في الذنوب الكبّارة، ويمكننا تصوير حقيقة تنامي الذنب «الصغّار» أو القوة «الصغّار» وآثارها الكبيرة والمدمرة من خلال النظر إلى كيفية وآلية تساقط وانهيار ملايين بل بلايين من القطع الخشبية أو الحجرية المتراسة في منظومة أو سلسلة متواليات لعبة الدومينو «Domino» بحركة وقوة جدّ بسيطة، فتحدث سلسلة متواليات من القوة والآثار الترابطية والتشابكية تدرجياً بصورتها الدينامية الناعمة التي لا يشعر بحركتها وقوتها المتموضعون بعيداً عن مرمى نظرهم، إلا حينما تتساقط قطع الحجر أو الخشب أمامهم، علماً بأن مصدره هو حركة «صغّار» على بعد بلايين الأميال، لم يتوقعها بتاتاً، ولكن لو كان لديه جهاز دقيق لقياس ذبذباتها لتوقع حدوث آثارها، وأعلن حالة الطوارئ وتجييش الجيش وتسليحه بأشد الأسلحة الفتاكة للوقوف أمام تلك الحركة البسيطة اللا مرئية أو القوة الضئيلة الناعمة التي أقدمت وسببت تساقط وتدمير جميع القطع الحجرية في سلسلة متواليات لعبة الدومينو، ألم يقل لنا عز وجل: إِنَّ الْجِبَالَ تَمُرُّ مَرًّا السَّحَابِ وَنَحْنُ نَشَاهِدُهَا جَامِدَةً تَابِتَةً: ﴿وَرَوَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرًّا السَّحَابِ صُغَّرَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (1).

الأكثر أهمية والأشد خطورة، هو حينما نمارس نشاطنا الفكري والتبليغي والانبنائي في ضوء تلك الواقعيّات المصنّعة، والحقائق المصطنعة، والمرثيات المستوردة، والموازن والمعايير المعيّرة بدرجات مغايرة لأهدافها، ومتضادة لموضوعاتها، دون وعي وإدراك بحقيقتها وماهيتها الأصلية، التي من أجلها تم تصنيعها وترويجها، الأمر الذي يؤدي

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة النمل، الآية: 88.

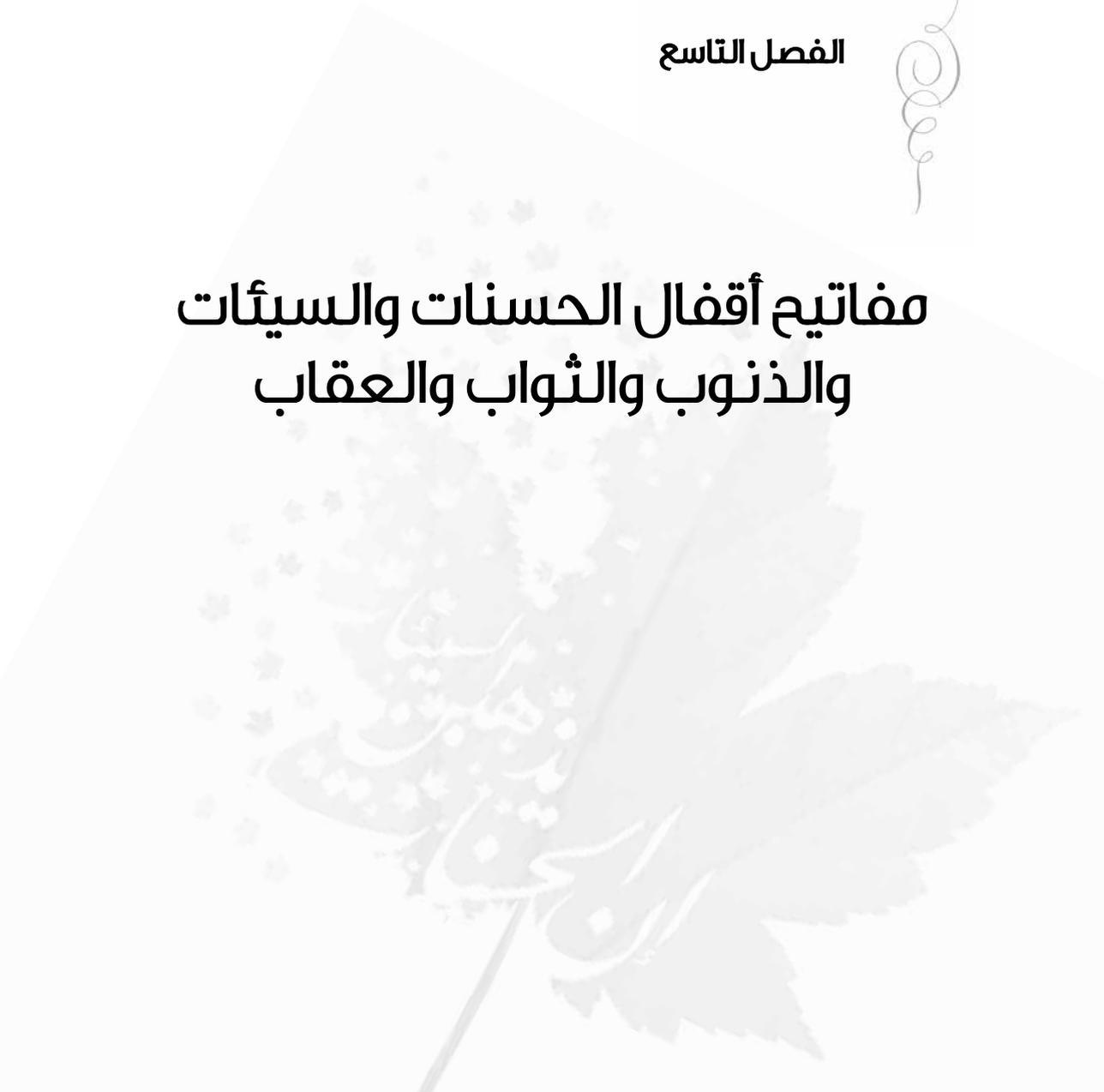
إلى تهميش وتكميش ليس فقط الذنوب والقوى الصغيرة أو «الصغيرة» بل حتى الذنوب الكبيرة أو «الكبارة»، فضلاً على ذلك تمركزها في منطقة اللاشعور، فتصبح هي المهيمنة والموجهة للممارسات النظرية والعملية في حياة الإنسان، وتزداد سيطرة وتحكم اللاشعور مع النسيان والغفلة في محطة الشعور من جانب، والتمركز الشديد بسبب كثافة الضغط والإرهاب الإعلامي المدجج بسلاح العلم والمعرفة والمنفعة والبرجماتية والتطور والتقدم، التي تقدمها وسائل ميّتا الإعلام وأدوات واستراتيجيات السياسة والاقتصاد من جانب آخر، الأمر الذي مآله إلى تهميش وتصغير تام للمخالفات والذنوب الكبيرة «الكبارة»، وبناء حواجز عالية وسدود منيعة تعيق الإنسان من إمكانية البحث عن منظومة الحقيقة والواقعية المتعالية والمثالية العملية، واستبعادها عن ساحة الفكر والعمل، واستبدالها بالحقائق والواقعية المصطنعة والمفبركة بواسطة عقول، همها وغايتها الأساسية هي إرادة القوة والسيطرة الاقتصادية والسياسية والإعلامية، وأخيراً العقائدية المتمثلة في إيديولوجية ذاتية موهومة، تؤدي إلى حالة العصيان وإعلان الحرب على الدولة الإسلامية.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن ترتيب ومدارج الأفضلية وأوزان الأهمية النسبية والتفاضلية للأقوال والأفعال والأنظار، هي نسبية ودالة في متغيرات وعناصر متعددة ومتنوعة، منها مناخ وفضاء العمل نفسه، وهي بذلك دالة في تعيين درجات الحسنات والذنوب، وبالتالي دالة في مسافات القرب أو البعد عن غاية غاياتنا، ومبتغى أهدافنا، ومثلنا الأعلى الذي نتشد ونعد الرحيل إليه صباح مساء.



الفصل التاسع

مفاتيح أقفال الحسنات والسيئات والذنوب والثواب والعقاب



9.1 مفاتيح وعدسات الكفر والإلحاد والاستخلاف والإيمان

البشرية منذ أن وطدت قدمها الأولى على هذه الأرض، أي: منذ زمن النبي آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، كان مفتاح أبواب أقفالها أو عدستها الرؤيوية، ومناظيرها الاستكشافية تكمن في مفتاح وعدسة الفطرة الإنسانية التي تم تعضيدها وتسنيدها بالإرشادات والأوامر والنواهي الإلهية الكلية، وقبل هذا العهد الآدمي كان هناك عهد أستي عقلي كلي الذي شهد ولاية إلا إله إلا الله، أي: شهادة وولاية التوحيد النقي، والتي استغرقت واستجمعت في شكل وبنية، سميت الفطرة الإنسانية، وظهرت فيما بعد لاحقاً ولاية وشهادة مفتاح وعدسة جديدة منافية ومضادة لعدسة وولاية الفطرة الإنسانية، وهي ولاية شيطانية إبسية تشيطن كينونة الإنسان وتلبسها باللبسة إبسية تتلبس حول الفطرة، فتمنعها من الظهور والحضور أمام كينونة النفس والذات الإنسانية، وبعد ذلك بدأت يد الإنسان الإبلسية تتبدع وتخترع أنواعاً من المفاتيح والأقفال، حتى الشيطان أو إبليس وقف عاجزين عن تصورهما، ناهيك عن تصنيعهما، حيث أصبح الإنسان متجاوزاً قدرات وإمكانيات إبليس في النظر والفعل والعمل.

وعليه، تم صناعة مفتاح وأبواب وأقفال وعدسات ومناظير مركبة ومعقدة ومتطورة للكفر والإلحاد والشرك والنفاق والمروق والفسوق والجحود والضلالة، لتضرب طوقاً، وتبني حاجزاً، وترفع سداً أمام مفاتيح وعدسات الفطرة الطبيعية والدين الاستخلافي والتوحيد الأستي، وما صراع الأنبياء والمرسلين والأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ والصالحين والمجاهدين عبر التاريخ الإنساني إلا لإحياء وإظهار وتذكير وتبنيه البشرية إلى تلك المفاتيح والعدسات الإيمانية الولائية والانقيادية التصديقية والخشوعية لمفتاح المفاتيح «ميتا مفتاح» من جهة إعلام وإبلاغ وتخويف وتحذير وتهديد ووعيد من الإنكار والإلحاد والشرك والجحود، وقد تمازجت واختلطت مفاتيح وأقفال هذين الصنفين المتضادين والمتناقضين في أوربا فهيمنت مفاتيح وعدسات مشوهة ومنحرفة وضالة، وخاصة في العصور الوسطى «عصر الظلمات» لقد كانت السيطرة والولاية العامة للكنيسة في جميع شؤون الحياة، وكانت جميع مفاتيح الأقفال والعدسات الرؤيوية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية بكل مستوياتها الكلية

والتوسطية والتشعبية الفرعية تقريباً كلها بيدها، ولم يستطع المناهضون والمخالفون للدين الكنيسي أن يقارعوا وينتقدوا هذه المفاتيح والعدسات الرؤيوية الاستكشافية والاستبصارية والاستشراقية خوفاً من اتهامهم بالكفر والإلحاد والزندقة والخروج عن الدين والملة.

9.1.1 مفاتيح العقل والعقلانية والتعقيلية الغربية المادية

لقد صنعوا مفتاح وعدسة العقل المجرد الاستدلالي المُلْكِي المادي، وفيما بعد استمر هذا الصراع في عصر التنور والحداثة وما بعد الحداثة، وبنوا إلهاً مقابل إله الكنسية وأمام الله ورسالاته المقدسة، وسموه العقل أو العلم أو الإنسان أو التاريخ أو الاقتصاد، فظهرت مصطلحات مفاهيمية مفتاحية وعدساتية رؤيوية، مثل عقلنة وأرخنة وأنسنة وعلمنة وعلمنة وسُلمنة وبُضْعنة الكون والإنسان والعلاقات البيئية بين الكينونات الإنسانية بعضهم ببعض من جهة، وبين الكينونات الطبيعية والملكوتية من جهة ثانية، وبينهما وبين الله والإله من جهة ثالثة، ومنحوه السلطة التامة والولاية العامة في كافة شؤون الحياة المادية والمعنوية للعلم والعقل المجرد والنسبية والجزئية والمادية والشكلانية والتعددية التغيرية من جانب، وإقصاء الكلل والثابت والمطلق والباطن والعمق والسببية والحتمية والتوحيدية، وإخراجها مع الدين والقيم الأخلاقية والجمالية المطلقة من الحياة الجوانية للإنسان وحياته البرانية معاً، وذلك باسم أصالة العقل والعلم والإنسان والتاريخ كمصدر وحيد للمعرفة والحقيقة.

وبعد سيطرة مفتاح العقل كمفتاح المفاتيح «ميثا مفتاح» وإقصاء أو تهميش باب ومفتاح الدين واستبعاده من الرؤية الكونية والفلسفية والأخلاقية والتاريخية وإقصائه من الحياة الاجتماعية وحصره في دائرة الفرد وعلاقته الفردية بالرب، وحصر نشاطه وفاعليته بين الجدران الأربعة في الكنيسة أو المسجد، وحبسه مشوهاً ومنقوصاً في قلوب الأفراد وسلوكياتهم الفردية، رأت السلطة الحقيقية «ميثا حقيقة» الثاوية والمضمرة في بنية الولاية العامة الخفية «ميثا سلطة» المدبرة والموجهة والمنظمة لدفة شؤون الحياة الثقافية والعلمية والأدبية والقيمية الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية... إلخ بشكل مباشر أو غير مباشر، أن منظومة مفتاح وباب وقفل وعدسة العقل والعلم والمعرفة والحقيقة والعلية والسببية والكلية والثوابت والمطلقات والغائية والوحدة مفاهيم ومفاتيح وعدسات رؤيوية

إما خاطئة ووهمية غير واقعية وحقيقة، أو أنها ملتبسة ومعقدة وغامضة مموهة، أو أنها تقف حجر عثرة أمام أهداف وغايات وطموحات ونظريات وأفاق «ميتا السلطات» الثلاث أو الأربع من «ميتا سياسة» و«ميتا اقتصاد» و«ميتا إعلام»، وأخيراً أضيف «ميتا علم» التي هي فعلاً أصبحت تمثل وتجسد «ميتا إرادة السلطة والقوة» التي أكد عليها وتبأ بها الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه قبل أكثر من قرن ونصف، وهي الآن ميتا القوة والسلطة الحاكمة والناظرة والمؤتمنة والقائمة والقوامة والقيامة والقومة والمقومة لسيرورة التاريخ وصيرورة الكائن الإنساني.

9.1.2 مفتاح إرادة السلطة والقوة

شكلت «ميتا إرادة السلطة والقوة» على أساس العقل والعلم والمنطق والأخلاق والمعنى والمعرفة والكاتب والنص والقول والكلام والصمت والإشارة والنظر والعمل والحقيقة والإله، في صورتها التشبيئية الخاضعة لقوانين وأحكام السوق والسلعة والطلب والعرض، التي تتحكم فيها «ميتا القوة الرباعية السياسة والاقتصاد والإعلام والعلم»، فأصبح العالم وكل شيء فيه نسبياً ومتغيراً وجزئياً وشكلياً وظاهرياً وفردانياً ونفعياً وذاتياً وأناوياً، سيالة سائلة بنياتها ودلالاتها وتداولاتها وغاياتها ووظائفها النسقية، وإنها مفتوحة على كل الاحتمالات المتصورة وغير المتصورة ما دامت تتناسب وتتطابق مع متطلبات سيرورة التسويق والتسليع.

لذا أصبحت الحقيقة والمعنى والوجود والمصلحة الوحيدة هي اللاحقيقة واللامعنى واللائق واللامؤلف واللاعقل واللاوجود، إلا ما تتفق عليها «ميتا إرادة القوى الثلاث»، وتقرها قوانين التشيُّ والتسليع والتسويق السوقي، التي أيضاً تقرها تلك «ميتا إرادة القوى الثلاث أو الأربع». وأصبحوا يتكلمون عن الحقيقة الفلسفية والعلمية والعقلية والأخلاقية والأدبية والرياضية والتسولية المصطنعة والمصنوعة والمنتجة المتفق عليها بين «ميتا إرادات السلطة والقوة الأربعة» التي صيغت باسم التجريبانية العلمية الواقعية البرغماتية المنفعية، كمصدر وحيد لمنتجات المعرفة، وبوصلة الحياة ومفاتيحها وأقفالها وأبوابها، وذلك بعد ما قامت هذه «ميتا القوى الثلاث» باستغلال العلوم ونتائجها في تعزيز مكانة «ميتا إرادة قوتها وسلطتها» لمصلحتها الذاتية والنفعية الفردية.

9.1.3 مفتاح البرغماتية والليبرالية والضرمانية

عندما خف بريق العلم، وانتشرت نتائجه وأصبحت في متداول بعض الدول والشعوب، وتبناها بعض الشيء إلى الأساليب والاستراتيجيات التي كانت توظف لمصلحة «ميتا إرادة السلطة والقوة» داخياً في الغرب وخارجياً، اخترعوا في مصانع الإنتاج عندهم نظريات ومفاهيم صيغت بمقولة مفتاحية وقظلية وبابية، تبلورت في الإيديولوجية الليبرالية والبرغماتية النفعية الفردية كعدسة رؤيوية كلية، ومفتاح عام، وقاعدة تأسيسية لبنياتها التحتية وسلطتها الولائية النهائية لجميع السلطات «ميتا ولاية وسلطة»، وعندما شعرت الليبرالية ببروز إيديولوجية الاشتراكية واليسارية وانحصر الإيديولوجية الرأسمالية والليبرالية في الستينيات من القرن المنصرم في المؤسسات التعليمية في الجامعات الأوروبية، وهيمنت التنظيمات الطلابية اليسارية والاشتراكية فيها من جهة، وسيطرت المنظمات والتنظيمات العمالية في المؤسسات الاقتصادية في كثير من الدول الأوروبية الرأسمالية، وخاصة في بريطانيا وفرنسا وصلت أحزاب اشتراكية ويسارية إلى سدة الحكم، فضلاً عن انتشار الدول الشيوعية أو الاشتراكية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية من جهة أخرى، فدقت «ميتا ولاية السلطة وإرادة القوة» ناقوس الخطر على وجودها، فاخترعت مفتاح وعدسة رؤيوية أخرى أطلقت عليها الديمقراطية الأكثرية، وحكم الشعب بالشعب لمواجهة ومحاربة الإيديولوجية اليسارية والاشتراكية «الحرب الباردة»، والتي كانت رائدة في صناعتها في محاربة منظومة العقل والعقلانية والأخلاقية والمبدئية والكلية والمطلقية.

9.1.4 مفتاح حكم وسيادة القانون

مرة أخرى وجدت «ميتا إرادة القوة والسلطة» أن مفتاح وباب وقفل وعدسة الديمقراطية المرتكزة على رأي الأغلبية غير مجدية لخدمة «ميتا إرادات القوة والسلطة»؛ نظراً لظهور دكتاتوريات وفاشستيات من رحمها المقدس من جهة، وانتشار الوعي الانتخابي بحيث يصعب توظيف متوازن للأكثرية التي بدأت تمنح الثقة والصوت لآخرين، بعيداً عن سيطرتهم التامة، فضعفت رويداً رويداً «ميتا إرادة القوة» و«ميتا إرادة السلطة» أو «ميتا إرادة الولاية المطلقة»، فضعفت إمكانية السيطرة الكاملة والتمسك بخيوط الولاية العامة المطلقة، فقامت مرة أخرى بابتكار وصناعة مفتاح وعدسة أخرى جديدة، تمكنها من السيطرة على الأكثرية أو

تقليبها وتضعيفها وتهميشها، ومن ثمَّ السيطرة عليها وعلى إدارتها بالشكل الذي يخدم ميثاق الولايات الثلاث العامة المطلقة، فأطلق عليها عدسة أو مفتاح حكم القانون، الذي من خلاله استطاعت «ميثاق إيرادات القوة والسلطة الثلاث» من أن تزيح مركزية حكم الأكثرية من قلب وفلسفة الديمقراطية وحياتها السياسية والاجتماعية، لتتموضع في مواقع هامشية داخل دائرة الديمقراطية السائلة، وتدفع بالقانون المرن والسائل ليحتل مكانها الاستراتيجي في بؤرة مركزية دائرتها.

حيث إنَّ حكم القانون وعملية التنظير والتدوين والتشريع والتقنين هي في الواقع ممكن حصره في يد الأقلية الخاصة التي بسهولة تخضع لإرادات ميثاق القوى والسلطة الثلاث بدعم من نتائج علمية تجريبانية مسيطرة عليها سلفاً تلك «ميثاق إيرادات القوى». وخاصة عندما وجدوا أنَّ ماهية مفتاح وعدسة القانون وطبيعة البنيوية التكوينية والتركيبية والتراكمية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية سهلة التشكيل والتغيير والتبديل ما دام هناك زواج رباعي مصلي بين ميثاق إيرادات السياسة والاقتصاد والإعلام والعلم. وعليه، تم توظيف كافة الكمونات والإمكانات الاقتصادية والسياسية والإعلامية والعلمية في ترسيخ مفتاح حكم القانون وتشبيد أضخم مطابخ للقانون والتشريع، وتلميع وتشهير وتعيين أشخاص معينين، كطبائخين ماهرين لكتابة وصف طبخ، وتقديم القوانين والتشريعات واللوائح والأحكام التي تخدم «ميثاق الولايات الأربع»، وتغليظها بأفضل أوراق التغليظ المزيّنة والمزركشة، وتقديمها في جريدة إعلامية مدفوعة الثمن بأضعاف مضاعفة في أطباق من ذهب بأزهى صورها، فعملية إنتاج منتوجات قانونية تحت إدارة وإشراف مباشر من «ميثاق الولايات الأربع» وخاصة إمكانية الاختيار والتعيين والتدوير والتبديل والتأثير والهيمنة والتوجيه والإشراف على مطابخ ومصانع القانون والتشريع أسهل بكثير وأقلَّ قليلاً ووطأً من عملية الإدارة والسيطرة على الانتخابات وضمن الأكثرية الديمقراطية.

وعليه، تمَّ تأسيس أرضية وتقعيد قواعد نظام الحكم والاقتصاد والسياسة والاجتماع والإعلام... إلخ على تقعيدات حكم القانون المؤاسس على ثلة من الطبائخين الماهرين تحت إشراف «ميثاق اقتصاد» و«ميثاق السياسة» وبإخراج «ميثاق إعلام» وبتأييد «ميثاق علم»، وخير شاهد حي معاصر هو عملية قولبة وقلب الكثير من الحقائق العلمية والموضوعية، والشواهد

الحسية باسم حكم القانون مئة وثمانين درجة أو إلى حدّ الشك والريبة فيها، أو التأكيد على عدم براغماتيتها ونفعيتها للفرد والمجتمع. وحرب أفغانستان والعراق وسوريا والحروب الاستباقية خير دليل على ذلك، حيث تم إصدار حكم حرب شبه عالمية على العراق وسوريا من قبل الغالبية العظمى من المؤسسات التشريعية والقانونية في الدول الديمقراطية والمؤسسات الدولية «الأمم المتحدة» وخاصة في أمريكا، كأحدث وأوسع وأكثر تطوراً ومثالاً ورمزاً للحريات والديمقراطيات، وبريطانيا كأعرق ديمقراطيات في العالم الغربي، وذلك من خلال الترغيب والترهيب والعصا والجزر لدول العالم في الأمم المتحدة.

هذا المنبر الذي أوجد لغرض السلام ومنع الحروب، فإذا هو الذي يسن قانون الحرب دون أي مبرر قانوني وموضوعي وحقيقي وواقعي، بل يتم تزوير الحقائق علناً وصراحة من أجل تدمير العالم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط لإعادة التقسيم والتخصيص الإمبريالي الاستعماري بثوبه الجديد، اقتصادياً وعقائدياً وإعلامياً وثقافياً واجتماعياً ورياضياً وتسليحياً، بغية بناء شرق أوسطية جديدة، تهيمن على مقدرات شعوب المنطقة، وتستولي على منابع النفط، وتعزز قوة دولة الصهاينة، مستترين زوراً وكذباً بورقة احتمال وجود أسلحة دمار شامل، أو خطر الدين وخطر الانفلات من سيطرتهم، بسبب وعي بعض شعوب المنطقة لحقيقة مفهوم الحرية والاستقلالية والوطنية وحقيقة الدين والعقيدة .

ولم تشن حروب لكون تلك الدول يحكمها نظام دكتاتوري فاسد ضد حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات الإنسانية، وحينما شعرت الديمقراطيات المبنية على حكم القانون بشتى أثارها وأثوابها من لباس حقوق الإنسان والحيوان والبيئة والأقليات العرقية والحريات أن الديمقراطية ذاتها بدأت تضعف ميتا إرادة القوى والسلطة الثلاث المطلقة في السيطرة والهيمنة على مقدرات العالم الاقتصادية بالدرجة الأولى، نزع ثوبها الديمقراطي وحرية الإنسان، وخاصة بعد ما شعرت أن غالبية المجتمعات الإسلامية سيكون الحكم فيها من نصيب الإسلاميين، أو في الدول المستضعفة من نصيب الفقراء والمستضعفين فيها، استخدمت سلاح الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في محاربة ما تطالب تلك الدول الديمقراطيات وحكم القانون والحريات التي كانوا يدفعون الشعوب بالتمسك بها تارة، وبإجهاض حكم الأغلبية الديمقراطية والحرية والحقوق المدنية والقانون تارة أخرى، كما

حدث ذلك في الجزائر التي تنازلت تماماً عن كل قيمها الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان وحكم القانون و... إلخ.

9.1.5 مفتاح وهمي أو مختلق ومصطنع

عندما وجدوا أن القانون له استحقاقات لك وعليك، وأنه من غير الممكن تبويض حكم القانون في جميع الأحوال، وفي كافة الأمكنة، وفي جميع الآماد إلا في بعض الأحيان والأحوال، ولذا تم تفكير جدي في التخلص من هذه المعضلة العويصة، فتم اختراع وابتكار منتج معرفي آخر، تبرر فيه كافة منظوراتهم المعرفية والأخلاقية والإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وذلك لمواجهة عدو مفترض ووهمي «Dummy Variable» تم اختراعه وتصنيعه في مؤسسات «ميتا ولايات إرادة القوة والسلطة» لمحاربته، وهو الإسلام المحمدي والأصيل، ولكن لبسوه بلباس الإرهاب والتحجر والبداءة والتطرف، بعدما أوجدوا مثل هذا الإسلام الأمريكي والبريطاني وبرزوه في الإعلام له ممثلون واقعيون مثل الكثير من الحكومات الإسلامية ومنظمات إرهابية كداعش وغيرها، فأصبحت مادة لمكونات البنية التأسيسية لمنظومتهم المعرفية والوجودية التي تصوغ لهم باتخاذ أي شكل من أشكال القرارات والأحكام والقوانين والقيم والممارسات لمواجهة، دفاعاً عن «ميتا إرادات القوى والسلطات الثلاث» الحقيقة، وظاهرياً عن وجود حياة شعوبهم وديمقراطياتهم وحرياتهم وحقوقهم الإنسانية، وإن حكم القانون والاقتصاد والمجتمع معرض لخطر عظيم سيكون كالنار في الهشيم، إذا ما تتحد كل القوى، وخاصة بعض الدول الإسلامية التي تدور في فلكهم بشكل عام، وبعض الدول العربية التي تدار وتوجه بواسطة «ميتا ولاية عامة ومطلقة» مع محور «الصيهوأمريكي» بشكل خاص، وذلك من خلال الترغيب والترهيب بزعة عروشهم الكرتونية الهشة.

وحيثما عجزوا عن ذلك، تم اختراع مفتاح وعدسة استباق أو احتمال وإمكانية ظهور الإرهاب بمفهومهم ومنطقهم الخاص، وذلك من خلال تسليط هذا المفتاح المعرفي وعدسته الرؤيوية في التحليل الأركيولوجي والأكسيولوجي والجينيولوجي لمكونات جينات أجداد وآباء الأجنة والأطفال حديثي الولادة وبالترتيب للكهول والعجائز والمعوقين وغيرهم، لمعرفة درجة حملاتها من الفكر الإرهابي، أي: «الإسلام القويم والأصيل» من جانب،

واختراع دمية وهمية أخرى «Dummy Variable» لتشويه الإسلام المحمدي الأصيل، وضربه من الداخل بدعم مباشر وغير مباشر من بعض الدول الإسلامية والعربية، خاصة المتحزبة والمتورطة إلى النخاع مع ميتا ولاية وسلطة أمريكا، وذلك بمؤسساتهم الاقتصادية والإعلامية والدينية.

وتم تنظير تأسيساتها ومرثياتها ومنظوراتها القانونية والتشريعية والمعرفية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال مفتاح وعدسة القطبية الواحدة ونهاية التاريخ وإيدولوجيات موت المؤلف والمعنى والنص والحقيقة والدين والإله، وإحياء نظام الفوضى المنظم لضرب حكم القانون من خلال إطلاق النسبية والنفعية المطلقة، وإقصاء فكرة اللزومية والوجوبية والمطلقية بتاتاً، وإلغاء القطعية والثبوتية والحقيقة والحق في جميع تموضعاتها الاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية... إلخ، لتحل محلها النسبية المطلقة المعرّفة والمحددة من قبل «ميتا الولاية العامة والمطلقة الأمريكية» في ساحة التنظير والتأسيس الفكري، وفي ميادين وحقول العمل، وذلك بعد تزوير أو تغيير ماهية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والحقيقة والدين والمذهب والفلسفة والفكر، تبعاً لما يحدد الرئيس الأمريكي «جورج بوش وحزب المحافظين الجدد»، مستلهمين ذلك كله من وهم وخيال الوحي الإلهي المزيّف، الذي يخبره دوماً وأبداً فيما يصنع وما يقول وما يفعل، وذلك ليس شريعة ومنهاجاً للوصول إلى الحق وإحقاقه، أو التمسك بالحقيقة وتوظيفها، بل مجرد مقاربة وطريق لحل عرضي اضطراري يخدم مصالح ومنافع «ميتا سلطة وميتا ولاية عامة»، دون تنظير لتأسيسات بنياتها التحتية، أو تعقيداتها العقلية والمنطقية والعلمية والإنسانية.

أليس هو صاحب مقولة لم يقلها ولم يتجرأ أحد ألبتة الإعلان والإفصاح عنها من قبل! «إما أن تكون معنا أو ضدنا»، يعني: من لا يقف مع قرارات الحرب والدمار والنهب والتعذيب والسجون السرية والعلنية «غوانتانامو Guantanamo» وسياسات الاختطاف والاحتجاز لسنوات دون محاكمة ومحاسبة، ونهب ثروات الأمم ومحاكمة النوايا، فهو ضدنا، أي: ضد الحرية والحقوق الإنسانية، وضد الديمقراطية، ومع الطاغوت والإرهاب والدكتاتورية، وضد القانون الدولي والحضارة الإنسانية قاطبة».

وتجدر الإشارة إلى أن منظومة القفل والمفتاح والخزائن والمكونات لها حضور وتموضعات في قلب كل حقل، سواء السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي أم التربوي أم الرياضي... إلخ، محورها وغاياتها هي التمسك بخيط ميثا السلطة والولاية المطلقة.

وحقيق أن نستشهد بمثال في حقل الاقتصاد التنموي، حيث وظفت القوى العظمى في الاقتصاد العالمي بقيادة أمريكا كافة ميثا سلطاتها وولاياتها في جميع المحافل الدولية ومؤسساتها الاقتصادية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، كما تم في السابق بأساليب وأدوات مختلفة في صناعة وترويج وتوظيف مفاتيح وعدسات الكفر والإلحاد والعقل والعلم والتجربة والإيدولوجيا والديمقراطية الأكثرية وحكم القانون في مواجهة منظومة الفطرة الإنسانية والدين الإلهي القويم.

وهكذا كانت مآلات أكبر عدستين أو مفتاحين للمنظومة المعرفية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في القرن المنصرم إلى التهميش والتكميش، ثم الانحصار والانهيال، وأخيراً وليس آخراً، الانقلاب على الأسس والقواعد التقعيدية للبنية التحتية لهما والعمل على تقويضها، وكان نصيب الشيوعية والاشتراكية هو الأوسع والأسرع من نظيرها المنظومة الديمقراطية والليبرالية الغربية التي هي قد تجاوزت منتصف طريق الأفول والانهيال، وذلك عند أول اختبار حقيقي وواقعي يمس أسسها وقواعدهما البنيوية والتهئية، حيث منظومة الشيوعية والاشتراكية ومفاتيحها وعدستها الرئوية التركيز على تأسيس مجتمع عالمي من دون دولة وسلطة ولاية، وقدمت كل طاقاتها وإمكاناتها الشرعية والقانونية والعقلية والإنسانية من منظورات عدستها الرؤيوية كذلك وظفت أضدادها، وبعد كل هذه التضحيات والقتل والحروب الخفية والناعمة والخشنة، كانت الحصيلة هي تأسيس أقوى وأشد وأوسع جذور وبنية تهئية لسلطة وولاية عامة ومطلقة ومركزية للدولة في التأريخ المعاصر، وفي أول اختبار حقيقي لأسسها الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، آلت إلى السقوط كأحجار لعبة الدومينو «Domino».

أما مفتاح وعدسة منظومة الديمقراطية والليبرالية الرأسمالية المؤسسة على الحريات الشخصية والاقتصادية والسياسية وحق الأكثرية وحقوق الإنسان والبيئة، فقد أخذت تعاني تأسيساتها التقعيدية من العجز والشرح والتكميش منذ أن شرعت في تهيميش مبدأ

الأكثرية، وإحلال محلها مبدأ حكم القانون القابل للسيطرة والهيمنة، من قبل ميتا سلطة على تمفصلاته الرئيسة بعدما استصعب الأمر بالنسبة لحكم الأكثرية. وفي أول اختبار حقيقي لهذا المبدأ كما أشرنا فيما سبق بدأ العد التنازلي لإقصاء مبدأ حكم القانون ساري المفعول لتضعيف تعديده البنوية، وذلك بعد ما تعارض هذا المبدأ مع المصالح الذاتية والآنية الفردية والحزبية، وبالخصوص في أمريكا وبريطانيا.

9.1.6 مفتاح القضاء على الإرهاب المصطنع في مصانع الاستخبارات

بعد جهد جهيد، احتل ميتا مبدأ «القضاء على الأديان والفلسفات والإيديولوجيات» الملبوسة بشعار محاربة الإرهاب، ولما ظهرت هشاشة العمود الفقري للنظام المستور تحت عباءة محاربة الإرهاب، اقترح مبدأ الاستباقية الجنينية للإرهاب؛ حفظاً لميتا السلطة والولاية العامة والمطلقة للمصالح الاقتصادية والسياسية، بالتعاون المعلن والصريح مع ميتا الإعلام، وغير الصريح مع ميتا التقنيات «التكنولوجية»، وذلك على حساب المبادئ الرئيسة والأسس والقواعد البنوية التحتية لنظام الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، فأضحت تسير في اتجاه التكميش والتهميش والانحسار والموت البطيء، بدءاً على مستوى كوني بالإعلان عن القطبية الواحدة وموت الإيديولوجيات والأديان والحضارات، وانتهاءً بخطاب جورج بوش «الابن» التاريخي الفريد والجريء «إما معنا أو ضدنا»، في حين على مستوى الحياة المعيشية اليومية ضاق الحصار على عنق الحريات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال تطبيق نظام الرقابة الشديدة والتنصت الواسع والمعلن على كافة مخاطبات الأفراد، وتصوير كافة حركاتهم وصورهم، واستخدام الماسح الضوئي الذي يكشف جسم المسافر عارياً، والحجز القانوني للمشتبهين والتعذيب، دون تعيين مدة زمنية، كما حصل في «غوانتانامو Guantanamo» و«السجون السرية في العالم» وما خفي أدهى وأمر.

ونلاحظ بوضوح وجلاء، ومن الناحية السياسية نشاهد تراجع مستمر عن دعم شعارات حقوق الإنسان والديمقراطيات التي كانت تنادي بها شعوب العالم بعد ما ساهمت هي باشتغالها في البداية ثم التنازل عنها، ومن ثمّ مساندة الأنظمة الديكتاتورية حسب قاموسهم، والدفاع عنها قبل أن تؤول إلى السقوط، وعلى المستوى الاقتصادي لم يقف قطار

الحريات الاقتصادية فقط، بل تراجع إلى الوراء من خلال التدخلات الصارخة للدولة في الاقتصاد، ورواج فكر كارل ماركس الاقتصادي والاقتصاد الإسلامي في أكبر وأقوى وأوسع دولة تدعي الديمقراطية والحريات والليبرالية.

وعليه، كما بدأت الشيوعية والاشتراكية بشعار ومبدأ أو عدسة ومفتاح محو سلطة وكيونة الدولة تماماً من الوجود الأنطولوجي لها، وانتهت إلى تأسيس أكبر وأوسع وأشد سلطة وولاية عامة مطلقة تضرب جذورها في عمق المجتمع الشاقولي، وتمتد وتستطيل مدياتها الأفقية إلى أقصى اليمين واليسار، كذلك تمخضت من الديمقراطية والليبرالية والحرية المطلقة إلى نظام دكتاتوري شعاره «إما معنا أو ضدنا»، حيث إن تلك الشعارات والخطابات والأعلام المرفوعة ما هي إلا قشور يثوي في بنية عمق سطحها لبُّ أوسطي ظاهر لقليل من المثقفين والمفكرين وميتا لبّ، وهو «ميتا سلطة وولاية مطلقة» مغروز في عمق أعماق تلك المبادئ والشعارات المعلنة، وهي الغاية والمبدأ الثابت والمطلق، وهي مخفية ومضمرة وغامضة مستعصية للغالبية العظمى من الناس، إلا للذين يتموضعون في الدائرة نفسها أو المماسة لها، والقراءة الجينولوجية والأركيولوجية لهذه المنظومات المعرفية والوجودية، يستشف بوضوح وجلاء التماهي والتناظر الكبير بين خطابات وشعارات أودلف هتلر وموسوليني وستالين، وأنّ التبيان والتغاير هو فقط في الحروف والكلمات والألفاظ.

وليس بعيداً أن نشاهد خلال ربع قرن من الآن انهيار بقية قواعد وأسس نظم الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية، حيث لا تصيد الترميمات والإصلاحات البنوية لجوانية النظام؛ لفقدان قوته الذاتية التي تركز على عوامل ومرتكزات خارجية متعددة بالقهر والسلطة والقوة الخشنة والخفية والناعمة التي بدأت تنفلت من مخالفه، حيث إنّ العامل المشترك للبنية التحتية وجذورها المتشعبة هي «ميتا سلطة وميتا ولاية عامة ومطلقة» ثابتة ومطلقة لا تمسها يد التبدل والتحول، وإنما التغيير والتبديل هو في أدبياتهما وشعاراتهما وألفاظهما الخطابية، التي تتلون بألوان الطيف، وتتبدل ببرودة وحرارة الفضاء، وتتسع وتضغّر حجماً بسعة الوعاء فقط.

وفي تاريخ البشرية ظهرت مفاتيح كلية وعدسات رؤيوية شمولية عامة متحافلة ومتجاورة لتلك المفاتيح والأفعال وعدسات والمناظير، إلا أنها كانت محصورة في حقول أكاديمية

بالدرجة الأولى من جهة، ومستخدمه في بعض الأحيان كعدسات ومفاتيح تخدم مصالح وحقوق وغايات «ميتا سلطة» و«ميتا ولاية عامة»، ومن أهم تلك المفاتيح الكلية والعدسات الشمولية ذات البعد الواحد هي: مفاتيح إبستمولوجية معرفية متمثلة في مفتاح أو قفل أو باب أو عدسة حسية علمية تجريبانية، أو عدسة عقلية فلسفية تجريدية استدلالية، أو عدسة عرفانية صوفية قلبية، أو عدسة وحيانية دينية غيبية، والصنف الثاني من المفاتيح والعدسات الكلية العامة والأساسية هي مفاتيح وأقفال ذات أبعاد إنسانية وعملائية ونفسانية وتاريخانية واقتصادانية وجغرافينوية، أي: عامل ومفتاح وعدسة العرق أو عامل الجغرافيا أو دافع اللاشعور أو الجنس أو العامل الاقتصادي وغيرها من العدسات الرؤيوية والمفاتيح الكلية «ماستر كي Master Key» التي بموجبها كانت تنظر وتفتح أقفال أبواب الموضوعات والأحداث وسيرورة الحياة والتاريخ، وتؤسس على ضوءها تقعيدات بنيوية وتحتية لجينولوجية وأركيولوجية وأكسيولوجية المنظومات المعرفية والوجودية والقيمة الأخلاقية والجمالية الفنية، بشتى تموضعاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية والسيكولوجية والتشريعية والقانونية والعلمية والتربوية والأدبية والرياضية والتسلوية، لكافة مرثياتها ومنظوراتها التوسطية والفرعية التشعبية في الحياة البشرية.

وخلاصة القول: العدسات الرؤيوية والمفاتيح والأبواب والأقفال الكلية ذات البعد الواحد والزاوية الأنبوية الضيقة الواحدة، كانت تعتبر هي «مفتاح المفاتيح» «ميتا مفتاح» أو نافذة النوافذ «ميتا نافذة» أو عدسة العدسات «ميتا عدسة» الرؤيوية المفتاحية والقظلية والعساتية والأبوابية الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية الوحيدة التي بموجبها تُنظر من خلالها أو تفتح بواسطتها جميع أقفال أبواب خزائن معارف وحقائق وأفكار الموضوعات التوسطية ومرثياتها، ومنها صنعت مناظير وعدسات ومفاتيح توسطية تتكون من نفس مادتها ومحتوها وجيناتها، منسجمة ومتساوقة تمام الانسجام والاتساق معها لتُفتح بمقتضاها العلوم والمعارف العلمية والإنسانية والاجتماعية، ومنها أيضاً صنعت عدسات ومفاتيح فرعية جزئية تُفتح بحكمها أقفال أبواب ونوافذ غرف موضوعاتها التشعبية، وحقائقها الفرعية التي تتساوق وتتماهى مع العدسات الرؤيوية والمفاتيح التوسطية والكلية معاً.

وتعتبر العدسات والمفاتيح والأقفال والأبواب الكلية حاکمة وناظمة وقيومة وقومة ومقومة للمفاتيح والأبواب والأقفال والعدسات التوسطية التي هي حاکمة ومقومة للأبواب والأقفال والمفاتيح والعدسات الفرعية الجزئية لكافة نظرياتها ومنظوراتها ومرئياتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية، ولكافة موضوعاتها الحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والرياضية والتسلوية... إلخ، لكافة عوالمها المتعددة المختلفة الممكنة.

نعتقد أنّ المفتاح والقفل والباب والعدسة الحقيقة الواقعية، وكذلك «مفتاح المفاتيح» و«عدسة العدسات» و«قفل الأفعال» و«باب الأبواب» و«خزينة الخزائن»، هي ذلك المفتاح والقفل والعدسة والخزينة الذي يحتوي ويتضمن كافة تلك العدسات والمفاتيح والأقفال والخزائن الكلية جميعها في صورة بؤرة لها عدسات مركبة من تلك العدسات الكلية، ومفتاح لكل المفاتيح الكلية، وقفل لكل الأفعال الكلية، وباب لكل الأبواب الكلية وخزينة لكل الخزائن الكلية، جميعها في عدسة ومفتاح وقفل وباب وخزينة تشكيفية تراتبية متداخلة ومتشابكة ومتخارجة ومتسقة ومنسجمة، بحيث نرى ونفتح كل الأبواب والمشاهدات دفعة واحدة من جهة، وكل مفتاح وقفل وباب وخزينة بما فيها حقائق ومعارف وأفكار وموضوعات جزئية فرعية وتوسطية على حدة من جهة ثانية، وفي صور علاقات بنيوية وبنائية كونية وتركيبية وتراكبية ودلالية وتداولية وتواصلية ووظيفية وغائية لكل واحدة على حدة، وللجميع في صورة جوهرية كلية مطلقة ثابتة ديمومية وحيوية دائمية من جهة ثالثة.

وهي التي سميناها في كتابنا: المنهاجية التشميلية الكلية التراتبية التكاملية التوحيدية، وفي الكتاب الثاني بالعدسات الرؤيوية التكاملية التراتبية التوحيدية من منظور إسلامي، التي تنظر إلى المنظومات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية من حيث التصالح والتناسب أو التزاوج والتناكح بين محسوساتها العلمية الواقعية التجريبانية ومعقولاتها العقلية الفلسفية التجريدية المسددة والمؤيدة وعرفانياتها المعقلنة والمشرّعة ووحّانياتها الإخبارية والإنبائية المتصلة بالعقل الكلي والصادر الأول أو الروح والنور الأول الخاتم ﷺ، وذلك بمستوياتها الكونية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... إلخ، وبكافة عوالمها المتعددة والمختلفة الممكنة.

بينما في العقل والحضارة الغربية الحديثة خاصة ما بعد الحداثة تمّ اختصار واختزال مسيرة حركة العدسات الرؤيوية أو المناظير الشاملة أو الأفعال والأبواب والمفاتيح الكلية، التي تم صناعة قواعدها وأسسها ومنتجاتها في مطابخ «ميثا سلطة» و«ميثا ولاية عامة ومطلقة»، وذلك بعد حفل ذلك الاحتفال الرهيب لكتابة عقد مصاهرة وزواج متعدد الزيجات «اللا شرعية واللا قانونية واللا أخلاقية واللا إنسانية» المعلن المضمّر والمكسوف المكشوف بين «ميثا إرادة وولاية وسلطة ثلاثية القوى السياسية والاقتصاد والإعلام» أي: «ميثا سلطة وولاية سياسة» و«ميثا سلطة وولاية اقتصاد» «رجال الأعمال» و«ميثا سلطة وولاية إعلام» وأخيراً أضيفت قوى وسلطة أخرى لدعم وتأييد السلطات والإرادات والولايات الثلاث السابقة، وهي سلطة وإرادة العلم، أي: «ميثا سلطة تقنيات إنتاج المعرفة والبرامج».

9.2 نظرة شمولية إلى بنية مفهوم المفتاح والقفل الإبستيمي المعرفي الأنطولوجي

لكي ندخل إلى حقل وحوزة منظومة المفاهيم والمعاني والأفكار والحقائق المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية لكيثونة الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب، لا بُدّ من معرفة أفعالها ومفاتيحها من جهة، وقفل أفعالها «ميثا قفل» جوهر القفل أو القفل الماوراء القفل الظاهري والصورى، وكذلك مفتاح المفتاح «ميثا مفتاح»، أو ماوراء المفتاح أو جوهر المفتاح الظاهري المادي، وبتعبير آخر، معرفة ميثا أسس وميثا أحكام وميثا قوانين وميثا حقائق القفل والمفتاح، والتي هي الحاكمة والناظرة والمؤتمنة عليها، أو القائمة والقيامة والقومة والإقامة والمقومة لها، وخير مثال لتقريب الصورة إلى الذهن إلى حدّ كبير، هو معنى وجود المفتاح العام أو المفتاح السيد Master Key»، فكما البيت باب له مفتاح خاص، وكذلك لكل غرفة مفتاح خاص بها من جهة، وهناك مفتاح واحد عام يفتح كل الأبواب بهذا المفتاح السيد أو العام، كذلك للحسنات والسيئات أو للذنوب أو للثواب والعقاب مفتاح يفتح كل باب من أبوابها، ومفتاح عام تفتح كل الأبواب به.

9.2.1 المفتاح الثنائي المزدوج

وربما المفتاح المزدوج الذي تفتح به الخزائن التي تتواجد فيها ممتلكات الشخص الثمينة، كما هي مخازن أو صناديق الأمانات في المصارف التي تعطي مفتاحاً للشخص المشترك أو العميل، ومفتاح عند أمين الصندوق أو الخزينة، ولا تفتح الخزينة إلا بوجود

العميل وإعمال وتفعل المفتاحين معاً، وذلك لكيلا تتحمل المصارف مسؤولية فقدان موجودات الشخص في الخزينة، حيث لا تفتح إلا بوجود المفتاح الذي عند العميل، ولكن عند المصارف مفتاح عام واحد تفتح به كافة الخزائن والصناديق الأخرى؛ لأنها هي المالكة المؤتمنة والقائمة والقوامة والقيومة الحقيقية للخزائن أو الصناديق جميعاً، والشخص إذا أراد أن يفتح كافة الخزائن ويقتني كافة المجوهرات الثمينة في الخزائن عليه أن يمتلك المفتاح العام مع المفاتيح الخاصة لكل خزينة على حدة، وربما هناك خزينة داخل خزينة أخرى الأولى لها مفتاحان، واحد عند أمين الصندوق والآخر عند العميل، بينما الخزينة الثانية داخل الخزينة الكبيرة التي تحتوي على مجوهراته وأشياءه الثمينة لها مفتاح واحد عند العميل فقط، وهو الوحيد الذي يفتح الخزينة، فهو مفتاح خاص وعام واحد؛ لأنه يفتح الخزينة الرئيسة بواسطته مع المفتاح العام عند أمين الخزينة، وهو مفتاح عام؛ لأنه يفتح أيضاً الخزينة الجوانبية من دون مفتاح أمين الخزينة.

تأسيساً على الرؤية الكونية والنظام الكوني الطولي والعرضي، وعلى التفاعلات البيئية بين الكينونات والأفعال والأعمال والأنظار والتداخلات والتخارجات والتشابكات البنيوية والبنائية والتداولية والوظيفية والغائية بينها من جهة، وبين مآلاتها وتداعياتها المتداخلة والمتشابكة والمتفاعلة لنتائجها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وتأثيراتها المحسوسة والمعقولة والعرفانية والوحيانية فيما بينها، وتداخلاتها وتشابكاتها الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... إلخ، الأمر الذي يماسس ويؤصل لفكرة وجود كينونة وحدة وأساس وكل وواقعية وجودية واحدة ثابتة مطلقة تجمع تكوثراتها وتفرعاتها وتعددها وتشظياتها وصيروراتها، سواء من حيث البنية والدلالة أم الوظيفة والغاية أم النظام والنسق أم الباب والمفتاح والقفل.

إذن لا بُدُّ للأبواب والمفاتيح والأقفال المتعددة والمتكوثرة والمتفرعة لكافة الكينونات والكائنات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية مفاتيح وأقفال للنظر والعمل ومآلاتهما من الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب على حدة، وإنها متعددة ومتنوعة ومتكوثرة بتعدد وتنوع وتراتب وتدرج هذه الكينونات والكائنات من جهة، ومفتاح وقفل واحد عام، وكبار كلي، وأساس جوهري، يتميز بقدرة فتح وغلق كافة أقفال أبواب

تلك الكينونات والكائنات بمفرده أو بمعية مفاتيح أقفال الأبواب الكبيرة والصغيرة والصغارة.

هذه الرؤية لفقه فلسفة مفاتيح أقفال أبواب الأعمال والأنظار وحسناتهما وسيئاتهما أو ثوابهما وعقابهما تفرض علينا حقيقة مفهوم المفتاح والقفل والباب العام الكلي أو الكبار الجوهري، ومفهوم مفاتيح وأقفال وأبواب توسطية كبيرة وأخرى صغيرة صغارة، تتجمع وتشكل في نسق كلي مفتوح على البعض، ومتفاعل ومتداخل فيما بينها، وإنها تتسم بالتراتبية التدريجية أو السلمية الراتوبية تعمل في صورة كرونولوجية تزامنية وفعلية وجودية، مفاتيح أقفالها التوسطية والفرعية متصلة ومتوافقة غير منقطعة مع المفتاح الكلي الجوهري الأساسي والموحد المطلق الثابت، الذي هو مصدر جميع الأبواب والأقفال والمفاتيح، أي: مفتاح المفاتيح «ميثا مفتاح» الذي بموجبه تفتح جميع أقفال أبواب الخزائن المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية وموضوعاتها المتعددة ومستوياتها المتنوعة وعوالمها المختلفة، وهو مفتاح «لا إله إلا الله ومحمد الخاتم رسول الله» أو مفتاح شهادة وولاية «لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله».

وبهذا الصدد يقول الإمام علي عليه السلام في خطبة الوسيلة: «إنّ الشهادتين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، شهادتان ترفعان القول وتضاعفان العمل، خفّ ميزان ترفعان منه، وثقل ميزان توضعان فيه، وبهما الفوز بالجنة، والنجاة من النار، والجواز على الصراط، وبالشهادة تدخلون الجنة وبالصلاة تنالون الرحمة، أكثروا من الصلاة على نبيكم «إنّ الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً» صلى الله عليه وآله تسليماً»⁽¹⁾.

9.2.2 مفتاح المفاتيح «ميثا مفتاح»

ومفتاح المفاتيح هو مفتاح السلطة والإرادة الإلهية الذي من دونه لا يمكن التعرف على بقية المفاتيح التوسطية والصغيرة والصغارة بالشكل المطلوب، لاستخراج الجواهر المعرفية والوجودية الثمينة من خزائن أسمائه الحسنى وصفاته العليا، فبقدر امتلاكنا لحقيقة هذا

(1) نهج البلاغة، خطبة الوسيلة للإمام علي عليه السلام.

الباب ومفتاحه وقفله، وقدرتنا على توظيفه وفقاً لكتيبات «كتالوجات» Catalogu التعليمات والإرشادات والأوامر والنواهي الصادرة عن صانع الأبواب المفاتيح والأفعال، تستطيع المخلوقات الفطرية والغريزية والتكوينية «الإنسان والحيوانات والنباتات والجمادات» بما تملك من مقومات وإمكانات ذاتية تكوينية مبطورة ومغروزة في بنية تكويناتها، أو تلك المكتسبة من جهودها المرتكزة على مقوماتها الذاتية بمعية وعندية وتوكلية ميتا مفتاح أو «مفتاح المفاتيح» (العقل الكلي والصادر الأول والروح والنور الخاتم) المرتكز والممتوح من مفتاح «ميتا مفتاح» «خالق وواجد الصادر الأول والعقل الكلي والنور المحمدي الخاتم ﷺ»، من معرفة مفاتيح الأبواب وأفعالها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية التوسيطية التي تفتح بموجبها أفعال أبواب المنظومات المعرفية والوجودية أو العلوم المختلفة، التي بدورها تحتاج إلى مفاتيح جزئية أو فرعية صغيرة وصغيرة، تفتح بمقتضاها أفعال أبواب موضوعاتها الفرعية المختلفة داخل الحقل المعرفي أو العلمي الواحد.

إنّ فرضية وحدة الوجود ووحدة الكون المعرفي والوجودي، والتكوثرات في الوحدة، والوحدة في التكوثرات أو الكثرة، فضلاً عن الانتظام والنظام والنسق والتنسيق والترابط والتفاعل، تستوجب تناسبية وتلازمية وتراتبية الأبواب والمفاتيح والأفعال، تبعاً لتناسبية وتراتبية الكينونات المعرفية والوجودية في الكون. وعليه نعتقد بتدرجية وترابية مفاتيح المنظومة المعرفية والوجودية «للحسنة والسيئات والثواب والعقاب في سياقاتها الوجودية العملية والتطبيقية، وفي سياقات ثنائيتها النظرية والمنطقية كحدود لها»، التي بموجبها تفتح بها أفعال أبواب الخزائن الكبيرة والكبارة والصغيرة والصغيرة أيضاً. ويمكننا من أجل التبسيط والاختزال أن نقترح ثلاثة أبواب مفاتيحها أفعالها، تفتح بها كافة أبواب المنظومات المعرفية والوجودية الإنسانية، وذلك بشكل تزامني تنازلي، أي: اندماج في أو مؤسسة المفاتيح التوسيطية على المفاتيح الكلية التوحيدية بشكل كرونولوجي «زمني» وموضوعي وجودي، وكذلك مؤسسة المفاتيح الفرعية على مفاتيح توسيطية الموصلة بالمفاتيح الكلية.

ويمكننا أن نتردد في كل نوع من المفاتيح الثلاثة تدرجاً تنازلياً أو تصاعدياً بشكل استيعابي واحتوائى ومحايثي أو تضايحي وجودي، بحيث لا يمكن فتح أفعال الموضوعات الفرعية في

المنظومات المعرفية والوجودية بصورة كاملة وتامة بكل تفرعاتها السفلية والعلوية إلا بتوظيف المفتاح الكلي العام «ماستر كي - والمفتاح التوسطي «Master Key» كرونولوجياً «تزامناً» مع المفاتيح الجزئية والفرعية، وكذلك لا يمكن فتح خزائن المنظومة المعرفية والوجودية التوسطية بكل أعماقها الشاقولية ومديات أبعادها المستطيلة فقط بالمفاتيح التوسطية إلا في سياق ومنظور المفاتيح الكلية كرونولوجياً وموضوعياً وجودياً، وإلا نقع في الدور أو الحلقة المفرغة، أو القول بالفصل والعزل التام بين الأفضال والأبواب والمفاتيح والموضوعات والوجودات والكيانات الكلية والتوسطية والفرعية، ومحو التدرج والترتب الوجودي والمعرفي، في حين نعتقد بفلسفة وحدة الوجود، والوحدة في التكوثراتها، وتكوثراتها في وحدتها، ووحدة الكون وانتظامه واتساقه وتفاعله وارتباطه المعرفي والوجودي ذاتياً. والخطاطة التالية تبين لنا تراتبية مفاتيح كلية وتوسطية وفرعية، دون تدرج في كل مفتاح على حده.

1- مفتاح القول والعمل بالشهادة والولاية الأستية الأولى ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا...﴾

2- مفتاح القول والعمل بالشهادة والولاية الخاتمية المحمدية ﷺ أو ولاية العقل الكلي والروح والنور الخاتمي، الذي يتنزل إلى العقل الوحياني والعقل العرفاني والعقل الاستدلالي التجريدي والعقل الحسي الإدراكي.

3- مفتاح القول والعمل بالشهادة والولاية الإمامية العلوية ﷺ. جاء في صحيح مسلم⁽¹⁾ قال النبي ﷺ: «وأنا تارك فيكم الثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي».

4- مفتاح القول والعمل بالشهادة والولاية الانتظارية الفقهية النقوائية العامة الممهدة للولاية والشهادة العصومية الموعودة.

هذه المفاتيح تُقَوِّب وتُصنّف الشهادات والولايات المفتاحية لمفتاح وميتا مفتاح مفاتيح وأفضال أبواب المعرفة الوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية بكل موضوعاتها الحضارية

(1) صحيح مسلم، ج: 2، ص: 238. والترمذي: ج: 2، ص: 308.

والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية و... إلخ الفلسفية والعقلية والعرفانية والوحيانية في عوالمها المختلفة الممكنة كافة، وهي أيضاً مفاتيح تفتح أفعال العلم والحكمة والفهم والحصافة والبصيرة، مما يؤدي إلى فتح أبواب الحسنات والثواب وركاماتهما واستطالاتهما في الحياة الدنيوية والدينية في حال توظيفها توظيفاً معرفياً ووجودياً نظرياً وعملياً، وفي حال تضعيفها وتقديرها أو تحيئتها وإقصائها تغلق أبواب المعرفة وتفتح أبواب الجهل والسفاهة والإبهام والطيش والحماقة، وقد فسرنا المفاتيح في الخطاطة بمفاتيح وأبواب وأفعال الولاية التكوينية والتشريعية الكبرى والأصيلة لله عز وجل، والولاية التوسطية النبوية للنبي ﷺ وأهل البيت الأئمة عليهم السلام، ولاية الانتظارية الفقيه التقوائية العامة المشرفة على الولايات التوسطية بالطول في كل ما يتعلق بشؤون القضايا والمسائل الكلية والعامة في إدارة شؤون الدولة والأمة الإسلامية من جهة، والتنسيق والتعاون والاستشارة مع الولايات التوسطية الأخرى التي هي من صلاحية وولاية أهل العلم والتخصص في مختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية التخصصية، والتي تتموضع في عرض ولاية الفقيه على المستوى التنظيري فقط، أما الجانب الأنطولوجي الوجودي والتطبيقي، فهي تتموضع في طول الولاية الانتظارية الفقيه العامة الممهدة للولاية العصبوية الموعودة، وتخضع لمعطياته ورؤيته الشمولية والكلية، في حين تخضع الموضوعات التخصصية الدقيقة لمسائل الحياة الطبيعية التفصيلية والتشعبية لولاية أهل التخصص والعلم كل في مجالاته وحقوقه الخاصة بتطبيقاتها المعرفية الفلسفية العقلية المسددة والمؤيدة وتطبيقاتها التجريبانية العملية التفصيلية في حال عدم تعارضها مع الخطوط الجوهرية الكلية العامة التي ترسمها مؤسسات ولاية الفقيه الانتظاري التشريعية والتنفيذية والقضائية⁽¹⁾.

ومن المستلزمات الفعلية والفاعلية للشهادات والولايات الأربع التي تشكل البنية البيوية التكوينية والتركيبية والتراكمية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية لمفتاح و«مفتاح المفاتيح» أي: «ميتا مفتاح» هي النية الصالحة والصادقة والواعية والبصيرة التي هي خير من النظر والعمل نفسه، بل هي الضامنة والناظرة والمؤتمنة والقائمة والقيومة والقيامة

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى كتابنا: «فقه فلسفة ولاية الفقيه الانتظاري التقوائي العام» سوف يطبع قريباً إن شاء الله.

والقوِّمة والمقوِّمة لأفعال النظر والعمل، وللحسَنات والثواب أو السيئات والعقاب الملازمة والممتوحة منها. لذا النِّية تشكّل أساس وجوهر المفاتيح التوسّطية والفرعية والمفتاح العام أو الماسِتر «Master Key» لكيّنونات الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب؛ لكون النِّية هي بنية كينونية معرفية وجودية متعالية ممتلئة صمدية؛ لكونها لبنات تكوينية وتركيبية وتركيبة معرفية وجودية خالصة مشرّعة، وواعية معقّنة، وبصيرة معرّفة، ووحّانية متصلة بالعقل الكلي والروح والنور الخاتمي ﷺ، فالوعي والبصيرة والعقلانية المسددة والمؤيدة والموحّنة لموضوعاتها وغاياتها تمكّنها من استحضار حقيقتها ورؤيتها الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية و... إلخ، وفي صورتها التزاوجية والتناسبية النسقية والبنّوية والدلالية والوظيفية والغائية بين محسوساتها ومعقولاتها وعرفانياتها ووحّانياتها، في سياق عوامها المختلفة الممكنة التي تتساق مع حقيقة العقل الكلي والنور الأول الخاتمي ﷺ.

إذن المفتاح الحقيقي هو هذا المفتاح الإلهي المفطرن بالقوة في فطرة كينونة الإنسان وعقله الكلي، وما على الإنسان الناظر والعامل أن يجعل مفتاحه طبقاً لذلك المفتاح حتى يتمكن من استخراج ما بالقوة والإمكان والاحتمال إلى الفعل والتمكين، بمعية وعنديّة وتوكلية صاحب ومالك خزائن الكون والعالم والوجود من جهة، وبالعقل الصالح والفالح المقرون وبحرية الاختيار والوعي والإدراك والمعرفة اليقينية، في سياق الرؤية الكونية وحقيقة الاستخلاف والشهادات والولايات الأربع «شهادة وولاية الخاتم ﷺ، والإمامة العصومية ﷺ»، والعقل المسدّد والمؤيد، والشاهدة والولاية الرابعة الانتظارية الفقهية التقوائية الممهدة للولاية العصومية الموعودة والمنتظرة، هذا المفتاح العام والماسِتر بمعية وعنديّة وتوكلية مفاتيح خزائن أبواب الحقول أو الحسنات والثواب تمكّنا من فتح أبواب ونوافذ الحقول المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية للحسَنات والثواب، البعيدة والمماسّة والقريبة والمجاورة والمتحاولة لخزائن السماوات، تبعاً لعمومية وشمولية المفاتيح نفسها ودقة أسنانها التي تتركب على أقفالها بيسر وسهولة. لذا سوف نخصّص فيما بعد جزءاً يليق بكينونة النِّية وأهميتها ووظيفتها الجوهرية في حياة الكائن الإنساني وتجلياتها في مجاري الحياة والكون والوجود.

9.2.3 شروط ومتطلبات المفتاح العام أو «ميتا مفتاح»

من الشروط والمتطلبات البنّوية والبنائية والنسقية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية للزومية والسببية والحتمية والوجودية لحقيقة المفتاح الأساس والجوهري أو الكلي العام أو مفتاح المفاتيح جميعها «ميتا مفتاح» أي: ما بعد وما وراء المفاتيح التوسيطية والفرعية الجزئية لكافة أنواع وأشكال الحسنات والفضائل والمحاسن والثواب والأجر والإثابة أو الذنوب والسيئات والعقاب والقصاص والحساب هي:

- أن يكون المفتاح العام أو «ميتا مفتاح» له مدخلة وفاعلية أساسية حقيقة، وله قابلية وإمكانية وجودية فتح أقفال أبواب كافة أفعال النظر والتعقيل والتخييل والتوهيم، أو الصمت والصومته، أو الإشارة والقول والكلام، أو السير والسلوك والعمل والصنع، الحسن والجميل والمعروف والصالح والفالح والمستحب، وفضل وقيد أقفال كافة السيئات والشُرور والقبح والسوء والمكروه، وذلك من حيث مرتبة أو درجة من مراتب ودرجات الحسنات أو السيئات أو الثواب والعقاب.

- أن تكون مفاتيح أقفال كينونات الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب التوسيطية والفرعية الثانوية مستغرقة ومستجمعة ومحايثة ومضايقة للمفتاح العام والكلي أو «ميتا مفتاح»، بحيث لا تفتح ولا تغلق أقفال أبواب الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب المتوسطة والفرعية إلا بمعية وعندية المفتاح العام أو مفتاح المفاتيح «ميتا مفتاح»، بحيث لو فتح أو أغلق قفل باب أي من أبواب الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب من دون مفتاح المفاتيح «ميتا مفتاح» فلا نجد في خزينة الحسنات والثواب سوى مجوهرات (معروف وفضائل ومحاسن) تقليدية شكلية زائفة غير دائمة وإن كانت حسنة وفضيلة وصالحة وجميلة ظاهرياً، إلا أنها سرعان ما تتكشف حقيقتها في أول اختبار حقيقي لها، ولا نجد في صندوق أو سلة السيئات والعقاب إلا مضاعفات السوء والإثم والقبح والمعاصي والمناكر، وإن ظهرت في بادئ الأمر حسنة ومعرفة وفضيلة وجميلة، إلا سرعان ما تتساقط أوراق التوت وتتشقق الغيوم، فيظهر وجهها القبيح والسيئ، وريحها النتنة، وبذورها وجذوعها وأوراقها وأزهارها وثمارها الخبيثة الملعونة التي تفك وتذهب حتى الحسنات والثواب الظاهرة منها أو من غيرها المحاقلة أو المجاورة أو القريبة أو المماسية لها وحتى البعيدة منها.

- المفتاح العام «ميتا مفتاح» للحسنات والثواب إن وُجد بمعنية وعندية المفاتيح المتوسطة والفرعية للسيئات والعقاب أفضل حالاً واحتمالاً عند مقارنتها ومقاربتها بمفاتيح أفعال الحسنات والمعروف والفضائل في حال فقدان المفتاح العام «ميتا مفتاح» الحسنات والثواب، وبتعبير آخر، السيئة والخطيئة والذنب والمعصية والإثم خير مع وجود المفتاح العام «ميتا مفتاح» الذي هو التوحيد والدين والإيمان من الحسنات والبراءة والفضيلة والمكرمة من دونه، ففي قول عظيم نقله محمد بن يعقوب الكليني قدس الله نفسه، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن محمد بن الريان بن الصلت رفعه عن أبي عبد الله (الامام الصادق جعفر بن محمد) عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) عليه السلام كثيراً ما⁽¹⁾ يقول في خطبه: «أيها الناس دينكم دينكم⁽²⁾، فإن السيئة فيه خير من الحسنات في غيره⁽³⁾، والسيئة فيه تغفر، والحسنة في غيره لا تقبل»⁽⁴⁾. ومما يؤيد مضمون هذا الحديث أو الخطبة ما يشير إليه القرآن المجيد، وهذا مما يدل عليه أيضاً قوله تعالى في الآية: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾⁽⁵⁾، ويقول العلامة الطباطبائي ثُمَّ نَسَبَ: «المراد بعدم قبول الحسنات في غيره عدم الثواب بإزائه في الآخرة، أو عدم الأثر الجميل المحمود عند الله في الدنيا بسعادة الحياة، وفي الآخرة بنعيم الجنة، فلا ينافي ما ورد أن الكفار يُؤجرون في مقابل حسناتهم بشيء من حسنات الدنيا»، إذ قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾⁽⁶⁾.

حقيق وجدير بنا أن نؤكد على ضرورة التمييز بين الباب والمفتاح والفضل من جهة، والخزائن ومكوناتها الثمينة من جهة ثانية، وبين الأهداف والغايات والأساليب والاستراتيجيات لها من جهة ثالثة، والتفريق بين أهمية مقولاتها في مراتبها ومدارجها الدقيقة والموضوعية من جهة رابعة، ومن الأهمية بمكان أن نشير في هذا الصدد إلى بعض

(1) كلمة: (ما) هنا لتأكيد معنى الكثرة، أي: في أوقات كثيرة.

(2) لفظاً: (دينكم دينكم) منصوبان على الإغراء، أي: الزموا دينكم، أو احفظوا دينكم، أو أكملوا دينكم، ونحوها.

(3) المراد من السيئة - هنا - المغفورة، والفقرة التالية كالتفسير لهذه الفقرة

(4) الحديث الأخير من كتاب الإيمان والكفر من أصول الكافي، ج: 2، ص: 464، ط: 2.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 85.

(6) المرجع: القرآن المجيد، سورة الزلزال، الآية: 7.

معالمها، وذلك استكمالاً لتأسيس وتبيان صورتها البارانومية الشمولية التناسبية في فقه فلسفة كينونة الحسنات والسيئات والثواب والعقاب المتساوقة مع فقه فلسفة كينونة النظر والعمل الفلسفة، وفق الرؤية الكونية وعدساتها ومناظيرها التلومايسكروسكوبية التشكيكية المركبة والمتدرجة، وذلك باختصار شديد؛ لكونها موضوعاً دقيقاً وكبيراً يبحث بصورة مفصلة وبتحليل شامل في نظرية المعرفة «إبستمولوجيا»، وعلم النفس المعرفي، وفلسفة تجسيد وتمثيل الأعمال والحسنات والسيئات والثواب والعقاب، وهذا ليس مقامه هنا، ولكن سنشير إلى بعضها في صور مختلفة ومتفرقة في فصول الكتاب.

9.3 خلاصة سمات مآلات العدسات الرؤيوية ومفاتيح الأفعال النظر والعمل

فيما يلي تلخيص لبعض الملاحظات والسمات والخصائص العامة لمسيرة العدسات التحليلية العامة ومناظيرها الرؤيوية ومفاتيح أفعال أبوابها ونوافذها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، والتي تمّ مناقشتها بشيء من الشرح والتحليل المستفيض في كتابنا، فقه فلسفة المنهاجية الشمولية التراتبية التكاملية التوحيدية» وكتاب «العدسات الرؤيوية المعرفية من منظور إسلامي»، وذلك على نحو الإيجاز والاختصار:

- 1- تتأسس العدسات والمفاتيح والأفعال والأبواب والخزائن من مجريات الحياة المعيشية المصنعة والمفتعلة التي تتحكم فيها الأحداث اليومية المنتجة سلفاً بشكل عام.
- 2- تأسيساتها وتعيداتها البنيوية والهيكلية غير ثابتة ومتغيرة ونسبية وجزئية تتغير وتتبدل بسهولة ويسر.
- 3- منشأها ومؤسسها أيدي خفية تتستر وراء «ميثاق قوة» أو «ميثاق سلطة» أو «ميثاق ولاية عامة مطلقة».
- 4- تفتقد إلى اللزومية والوجوبية والمطلقية والقطعية المنطقية والعقلية والشرعية والإنسانية الفطرية، وخاصة في المنظومات المعرفية والوجودية ما بعد الإيديولوجيات.
- 5- استغلت استغلالاً في غاية السوء بواسطة «ميثاق السلطة والولاية المطلقة» من خلال توظيف تأسيساتها ومضامينها ومعانيها العلمية والعقلية والأخلاقية التي تحدثت عنها قول وبحوث الفلاسفة والمفكرين، وأخذتها غطاءً ولباساً؛ لتوري عورتها عن الأنظار، وتتحكم في

أنظار الناس دعماً وتأسيساً لمكانة ومقام «ميتا إرادة القوة والسطة السياسية والاقتصادية والإعلامية» بدعم وتأييد «ميتا علم وميتا علماء» الذين يزينون ويغطون أخطاء وممارسات ونوايا وغايات «ميتا السلطات الثلاث» بعنوانين الواقعية والمصلحية والبراغماتية والضرورة والمنفعة والظاهرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان و... .

6- إقصاء تام وإبعاد كلي للدين والأخلاق، والتمسك بنسبية الحقيقة والعقل والواقع.

7- التطرف والتعصب والنظرة الأحادية.

8- استخدام أسلوب الترغيب المزيف والتهديد المضخم وبشتى تموضعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والعسكرية والقانونية و... إلخ، أي: سمتها التنفيذية هي سلطة وقوة ولاية الاقتصاد والسياسة والإعلام والعنف والقوة الناعمة.

9- التناقض المنطقي والعقلي والوقوع في الدور على المستوى التنظيري الفلسفي، وازدواجية القول والمواقف العملية والنسبية المطلقة، فبدلاً من تأسيس قواعد وقوانين وأحكام الإيديولوجية أو الديمقراطية، أو حكم القانون أو النسبية والمنفعة المطلقة، على قواعد العقل وأسس المنطق، أو مرتكزات الدين، أو حقائق الواقع الموضوعي المعقلن، تقوم بعكس ذلك تماماً، حيث تؤسس أولاً بنية ونواة وهيكل العقل والمنطق والدين والأخلاق على أساس مرثيات ومنظورات «ميتا سلطة» الديمقراطية والليبرالية والمنفعة، وحين استنطاقهم على أي أساس تم بناء تلك المرثيات والمنظورات الديمقراطية والليبرالية والمنفعة، يقعون في حيرة عجماء، إن قالوا: على أساس معطيات ومثبنيات العقل أو مرتكزات الدين أو نتائج التجربة المعقلنة والموضوعية، وهي بالأساس تم استبعادها وإقصاؤها كلياً عند تأسيس وانباء هذه العدسات والمفاتيح والمناظير الكلية، إن قالوا: تم ذلك على ذات بنية الديمقراطية والليبرالية والمنفعة فقد وقعوا في الدور والحلقة المفرغة.

10- جميع المفاتيح والعدسات أو النظريات الكلية كانت تعتبر من وجهة نظر الأنظمة السياسية والمدارس والمذاهب المعرفية السائدة آنذاك في تموضعاتها الزمكانية، هي مفتاح مفاتيح الحل «ميتا مفتاح» و«Master Key» لجميع الأقفال وموضوعاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية و... إلخ، إنها صالحة وقادرة لأن تؤسس على ضوئها

جميع الأنظمة والبنى الفوقية لها، وإنها تمتلك أصالة نظرية فلسفية ومنطقاً استدلالياً قوياً صالحاً للتعميم والتدويل والعالمية الكوكبية، ولكنها سرعان ما تتراجع وتتهشم وتزوي عملياً، وتدون في سجلات تاريخ وأدبيات النظريات والمذاهب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسيكولوجية والعلمية. نحن لا نرفض جميع المنظورات والأفكار والمضامين التي تمتلكها وتدعو لها تلك النظريات والمفاتيح والعدسات الرؤيوية الكلية بتاتاً وكلياً، بل نرفضها من حيث إن كل واحدة منها لا تصلح بحد ذاتها أن تكون كعدسة شمولية كافية، أو أن ترتقي وإلى مستوى مفاتيح «ميتا مفتاح» «Master Key» لحل وفك جميع أقفال أبواب ونوافذ صناديق الموضوعات بمستوياتها ومراتبها وعناوينها وعوالمها المتعددة والمختلفة والممكنة، ونعتقد بأنها تحمل حمولات معرفية جد مهمة، وجد صالحة لمعالجة بعض القضايا وفي تموضعات وتموقعات مهمة؛ لما تملكه من بعض الحقائق لتفسير وحل لبعض قضايا أو بعض جوانب من قضايا ومسائل الحياة، أو بتعاون وعطف هذا المفتاح مع المفاتيح والعدسات الأخرى، مما تمكننا من مشاهدة أبعاد بعيدة مضمرة وعميقة مخفية، وتلك المماسة والقريبة والمجاورة والمحاولة التي لا تسمح لنا أية واحدة منها على حدة.

11- الغالبية العظمى من هذه العدسات والمناظير «ميتا عدسة» أو المفاتيح والأقفال و«ميتا مفتاح» لم تكن نتيجة تراوج وتصاهر شرعي وطبيعي بين كينوناتها في رحم الواقع، بل هي كانت نتيجة وقائع وحقائق مصطنعة أولاً، ثم البحث عن مفاتيح وعدسات، أو إنها نتيجة صناعة المناظير والعدسات أو المفاتيح الأقفال أولاً، ثم الأبواب أو المناظير والعدسات، لتشاهد وتفتح بواسطتها تلك الأشياء والموضوعات أو أبواب الخزائن وأثاثها ومحتوياتها، وبتعبير آخر، تصنع أولاً عدسات رؤية، ثم تعد العين لتتناسب مع تحذب أو تقعر أو قوة درجتها، وتصنع الأقفال والأبواب أولاً ثم البحث عن المفتاح الذي يفتح قفل الباب وليس العكس، أي: يتم صناعة المفتاح أولاً، ثم القفل ثم باب الصندوق، وأخيراً الصندوق أو الخزينة، وأخيراً بدأوا يصنعون وينتجون من الحقائق والمعارف والأفكار والقيم التي توضع في الخزينة التي نريد استخراجها وفق سنن وقوانين السوق وتشيو كل الأمور والموضوعات والحقائق المادية والمعنوية بما فيها الإنسان ذاته ونفسه وأهدافه وغاياته وطموحاته وحياته الدنيوية والدينية، أي: تبتكر وتنتج أولاً القرارات والسياسات والاستراتيجيات

المناسبة مع الأهداف والغايات المؤسسة على المنفعة الذاتية الدنيوية المتغيرة النسبية الزائلة والخاضعة لقوانين الاستهلاك السوقي في مصنع الذهن، ثم تُؤسس لها نظريات وتقعّد استدلالات منطقية وعقلية، ثمَّ صوّرنها في الذهن واستزراعها في الواقع الخارجي، منسجماً مع أهدافه وغاياته وطموحاته التي رسمت له سلفاً بواسطة نفس القوى والإرادات والسلطات «ميتا سياسة وميتا اقتصاد وميتا إعلام وميتا علم». ويتعبّر آخر، ببتكر دواءً وعلاجاً وأدوية أولاً في المصانع، ثمَّ يوجد فيروسات وأمراضاً في المختبرات، ثمَّ يستزرعها في الواقع المصنوع لتعالج بواسطة تلك الأدوية والمضادات الحيوية المبتكرة سلفاً العلل والظواهر المرضية، حيث إنَّ الغرض الأساسي والغاية الرئيسة هي توظيف وتصريف الأدوية بالدرجة الأولى، والاستفادة منها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، أي: تجذير وتجسيد «إرادة القوة والسلطة»، فلولا الأدوية المصنعة سلفاً في صورتها وصورتها النظرية، لما أوجد تلك الفيروسات المرضية والميكروبات الوبائية، وما استتبتها في الأرض الواقع، ومن الطبيعي أن هذه العملية ليست بهذه الآلية والسذاجة والبساطة بصورتها المنظمة وخطتها المبرمجة بدقة وعناية تامة، بل إنَّ روح هذه الفلسفة هي السائدة، وتوظيفها بقدر الإمكان وتمهيد أرضية وتأسيسات نظرية وعملية لها بشكل وآخر في جميع تموضعات الحياة؛ لأنَّ غاية الغايات هي التمسك بـ «ميتا السلطة والولاية العامة المطلقة» في الكون بالنسبة لهم.

12- إنَّ القيمة العلمية النظرية والمعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، ومنافعها وفوائدها العملية الميدانية المملوسة والعملية للعدسات الرؤيوية الكلية والتوسطية والفرعية، أو المفاتيح الجامعة والشاملة والتوسطية والتشيعبية، أو المناظير التلومايسكتروسكوبية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، دالة تابعة بالدرجة الأولى إن لم تكن الوحيدة في تحقيق غاية الغايات «ميتا غاية» وهدف الأهداف «ميتا هدف»، لبناء وتعظيم وتثبيت واستمرارية «ميتا إرادة قوة أو سلطة كوكبية»، أي: «ميتا الولاية العامة والمطلقة» التشريعية والمعرفية الإبتيمولوجية والوجودية الأنطولوجية والأكسيولوجية القيمة الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية الفنية في الكون أو الطبيعة وكياناتها المادية والحيوانية والنباتية والإنسانية، وحتى التصرف بالكيونات الميتافيزيقية «ما وراء الطبيعة» التي لا تؤمن بها بالأساس، أي: امتلاك ولاية وسلطة تشريعية وتكوينية سليمانية معطوفة إلى ولاية

النبي سليمان عليه السلام التشريعية والتكوينية التي منحها الله عز وجل له في الطبيعة وخاصة في تسخير الحيوانات لسلطته وولايته، فالغاية هي ميتا إرادة ولاية وقوة وسلطة للميتات الثلاثة بمعية وتأييد «ميتا علم» لتحقيق منافع ومصالح مادية شخصية وحزبية وقومية عاجلة لها على حساب منافعها ومصالحها الآجلة من جهة، وعلى حساب منافع ومصالح شعوب العالم، وعلى حساب شعار المبادئ والأخلاق والقيم والديمقراطية والعدالة والحرية وحقوق الإنسان والطبيعة التي جميعها لم تؤمن بها حقيقة واقعية مطلقة وثابتة، بل ما هي إلا أواليات وآليات وسائل وأدوات وأهداف وغايات ثانوية وفرعية أو توسعية مادية صرفة، ولكنها اصطفت بقيم معنوية وأخلاقية وجمالية بقدر ما تحقق لهم من «ميتا ولاية وإرادة سلطة وقوة عامة ومطلقة وكوكبية وسليمانية»، وبتعبير آخر، ما هي إلا البحث الدؤوب عن استراتيجيات وأليات وآليات السلطة والقوة والهيمنة، وأنه لا يرى في ذلك إلا لعبة إرادات وقوى، ولا يرى إلا إخضاعاً وقهراً وصراعاً وهيمنة، ولا يرى إلا قوة وسلطة وولاية، والتاريخ ليس تقدماً لعقل وروح كوني مدبر للكون والعالم والوجود، وإنما لعبة الانتقال من سيطرة وهيمنة ولاية إلى ولاية وسلطة وإرادة قوة متنامية ومطلقة وسليمانية، وليس همهم الجينيولوجي الجوهري والجذري تاريخ الحقيقة وقوانين وسنن التكامل والتقرب إلى المثل الأعلى، وإنما تاريخ إرادات السلطة والقوة والهيمنة البشرية لميتا السياسة والاقتصاد والإعلام بدعم وتأييد ميتا علم.

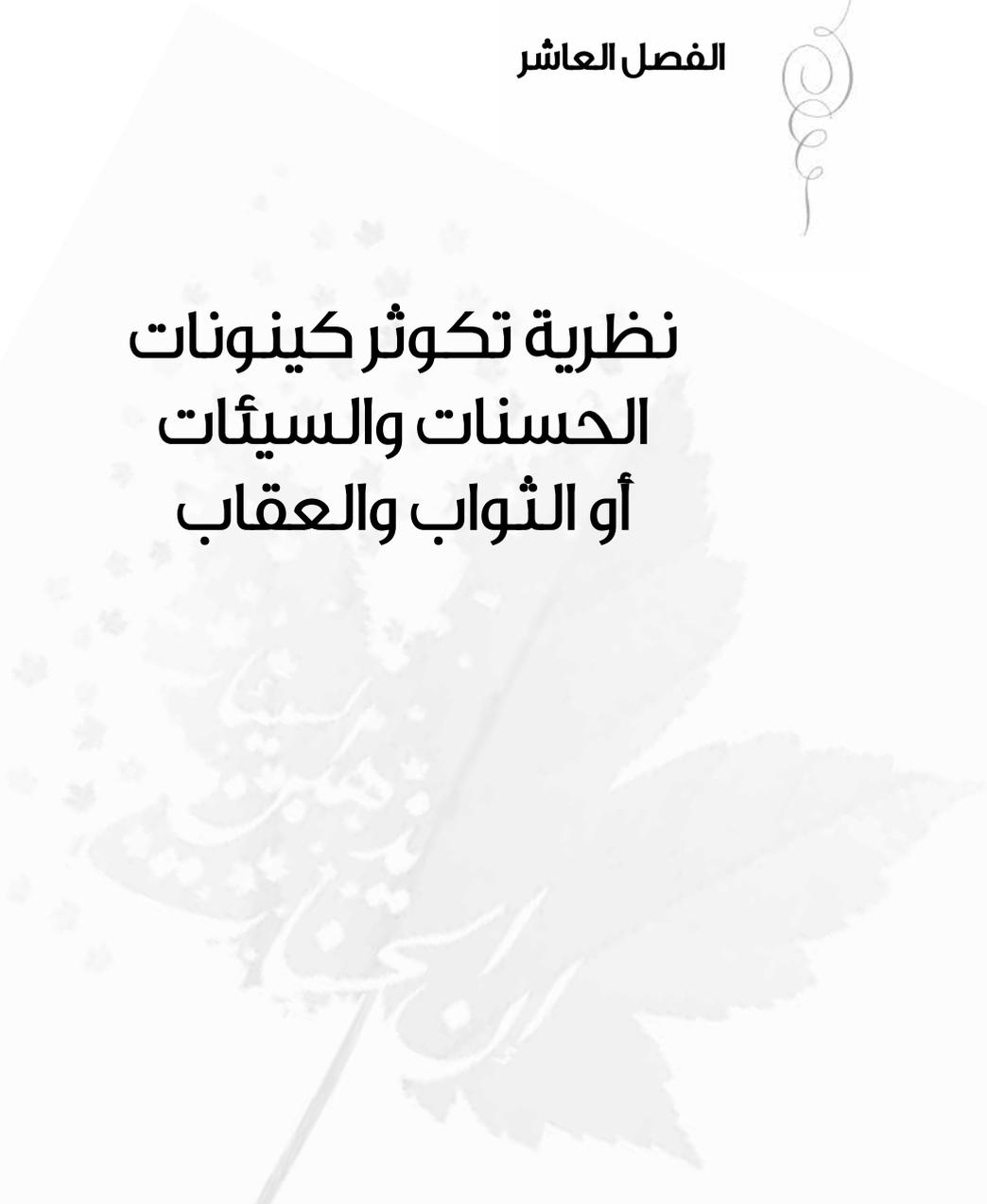
13- المسار التاريخي التطوري لمضامين ومفاهيم العدسات الرؤيوية أو المفاتيح الكلية الغربية يشي إلى انزياح كينوناتها عن المركز: من المتعالي إلى الداني، من الأعلى إلى الأسفل، من الأخرويات إلى التاريخية، من الروح إلى الغرائز أو من روحانية النفس إلى روحانية الجسد واللحم، ومن المعنويات إلى الماديات، من المطلقات والثبوتات والوجوبات والعليات والسببيات، إلى النسبانيات والمتغيرات والم احتملات والفوضويات، من تأملات الذات المتلاشية في المطلقات، وإلى التوكيدات المتنامية لأننا المضطرة في أنوياتها المنتفخة والمتورمة في مواجهة الله، كما في مواجهة الطبيعة والذات الإنسانية الحقيقية وفطرتها المفطور عليها، وكذلك نرى انزياحها من الأشكال الجوهرية إلى المفاهيم الميكانيكية الرياضية اللاغائية واللاهدفية واللامعنوية واللاعقلانية، ومن الغيبات والملكوتيات إلى

الظاهراتيات والمُلْكيات، ومن العرفانيات والعقلانيات الملايسية إلى الحسيات الملموسية، ومن المحكمات إلى المتشابهات، ومن الكل إلى الجزئيات، ومن الواقعيات إلى الوهميات، ومن النظرة التكاملية إلى الفكر التقني وتعزيز «ميتا الولاية والسلطة للقوة الثلاثة»، ومن جعل العضلات في خدمة العقول، إلى خضوع العقول إلى البطون وما دون البطون؛ ومن إبقاء الرؤوس فوق الأكتاف والسير على الأرجل، إلى رفع الأرجل فوق الأكتاف والسير على الرؤوس أو الزحف على البطون، ومن التضحية بالاستثناء من أجل القاعدة، إلى التضحية بالقاعدة من أجل الاستثناء، ومن إخضاع الأفراد للقوانين والسنن والأحكام الإلهية الفطرية العقلانية والعرفانية، إلى إخضاع كل القوانين والسنن لمتطلبات الحواس واللذة والمنافع الذاتية الأنوية لبعض الأفراد بشكل عام، ولبعض البعض بشكل خاص، الذين هم أصحاب «ميتا إرادة القوة والسلطة الولاية السياسية والاقتصادية والإعلامية»، ومن توحد الشتات وتقرب البعاد وتجذب التنافر، إلى تدمير الوحدات الطبيعية للشعوب ووحدة الكون والارتباط الوثيق، ونشئت وتبعثر وتفتتت الوحدات، وبث عوامل الاختلاف لتكريس الخلاف وتقوية «ميتا الولاية والسلطة والقوة»! وأخيراً وليس آخراً، من تحنيط الأموات من أجل الأحياء، إلى تحنيط الأحياء من أجل الأموات.



الفصل العاشر

نظرية تكوثر كينونات
الحسنات والسيئات
أو الثواب والعقاب



حينما نسلط عدسات النظرة الاستقرائية الرؤيوية الاستكشافية والاستنباطية والاستشرافية المركبة على منظرها التلومايسكتروسكوبي الثلاثي الأبعاد والأزمنة والأمكنة إلى البنيات التكوينية والبناءات التركيبية والأنساق التراكمية لكيونات أفعال النظر والعمل، وما يمتح منها من حسنات أو سيئات أو ما يُضاف إليها من ثواب أو عقاب، ونشاهد ما تحمل الأفعال والأقوال والأنظار والأعمال من حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية، نكتشف عمق أعماقها، وجذر جذورها الجينولوجية، واستطالات تداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها مع الكينونات المعرفية والوجودية المحاقلة والمجاورة والقريبة والمماسية والبعيدة لها، نجد أنّ هناك قواعد وأسساً ومبادئ تحكمها وتمذجها بنموذج خاص وفق نظريات وباردايمات ونماذج نظرية يمكن فهمها وإفهامها وانفهامها في تحليل وتفسير وتقييم وتقويم وتقدير واستشرف دلالاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها وقيمتها المحسوسية والمعقولة والعرفانية والوحيانية التي تنتج مضاعفات ومثلثات ومربعات لأس دوال الحسنات والثواب والسيئات والعقاب، المتداخلة والمتفاعلة والمتزاوجة فيما بين نظائرها وتمائلاتها حسب تموضوعاتها في السلم التدريجي التقابلي والتمائلي التصاعدي، من حيث المتشابهة أو المشاكلة أو المضارعة أو المضاهاة أو المماثلة أو المحاذاة أو المناظرة أو المطابقة أو المساوقة لها، أو التساقي التنازلي من حيث الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتقابل والتطابق السلبي والتناقض والمزايلة والعدمية مع الحقول المعرفية النظرية والعملية، سواء المتحاكلة معهما أم المماسية والمجاورة أم تلك الحقول القريبة والبعيدة منها.

10.1 المعنى والمفهوم اللغوي والإبستمولوجي المعرفي لفضة «التكوثر»

النظرة الاستقرائية لماهية مفهوم المادة اللغوية المتكونة من (ك، ث، ر)، ومشتقات نظائرها المستخرجة من مادتها الأولى، تكشف لنا عدة مفاهيم ومعانٍ دالية متقاربة، إلى حدّ التطابق والتماثل والتشابه أو التعالق والتعاقد والتواطؤ، وهي (التكاثر) والتكثر والكوثر والإكثار والاستكثار والكثر والتكوثر، وإنّ اختيار كلمة التكوثر من بين جميع نظائرها المختلفة ناتج عن كون التكوثر أخصّ، مقابل نظائرها المختلفة الموسومة بالأعم، فمثلاً

كل تكوثر تكاثر، في حين ليس كل تكاثر تكوثرًا. وبيان ذلك: أن متعلقات الكثرة في التكاثر هي كل شيء، كائنة ما كانت صفاته وخصائصه مادية أو معنوية، ظاهرة أو مخفية، منطوقة أو مسكوتاً عنها، وسواء محمودة أو مذمومة، حسنة أو سيئة. وتأسيساً على ذلك، فقد تتكاثر المنظومات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، كما يتكاثر النسل والمال والمباني والثروات الطبيعية ومنتجاتها كالمحاصيل الزراعية والصناعية، وهكذا دواليك.

10.2 الصفات الجوهرية البنيوية والبنائية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكبية «للتكوثر»

تشير المراجع العلمية اللغوية والمصطلحية أن هناك عدة صفات بَنِيوية أساسية جوهرية يتصف بها «التكوثر»، ومن هذه الإشارات ما أشار إليها طه عبد الرحمن⁽¹⁾ في بحثه، وهي ثلاث صفات جوهرية:

10.2.1 التكوثر فعل عقلي

إنّ الفعل العقلي هو الذي يخضع لظاهرة وحقيقة التكوثر، إذ لا يتكوثر إلا العقل، والمقصود بذلك أن العقل لا يقيم على حال، وإنما هو في صيرورة دينامية دائمة، يتجدد في الدوام وينقلب باستمرار دون انقطاع وتوقف، وهذه الرؤية تتفاير عن الرؤية الموروثة عن فلاسفة وحكماء اليونان، إذ العقل ليس جوهرًا مستقلاً قائمًا بذات ونفس الإنسان، وإنما هو أصلاً فاعلية وقوة كمونة بالقوة، تتضمن فعالية دينامية قابلة للتغير والتبدل التحول على الدوام، حيث إن مقتضى قوة الفعل أن تتقلب وتتحوّل إلى فعل، وكل ما يفعل يوجد بوجود أثره وينتفي بانتفائه، وليس العقل قوة فعالية كمونة فقط، بل هي في الواقع حقيقة وماهية في أسمى آيات الفعاليات الإستمولوجية المعرفية والتحققات الأنطولوجية الوجودية وأقواها وأشدها عمقاً وامتداداً وسعة، وحق الفاعلية الأسمى والأقوى أن تتغير على مقتضى الزيادة وأن تبقى على هذه الزيادة ما بقي العاقل.

ورب قائل أو سائل يثير سؤالاً مشروعاً، مفاده: ما هي الشواهد المادية والصورية التي

(1) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي المركز الثقافي العربي، ص: 22، الدار البيضاء المغرب 1998.

تكشف لنا أن العقل قد ينقص وقد يجمد؛ الإجابة على هذا التساؤل المركز في أذهانا وتصوراتنا بشكل دائم ومستمر، هي أن النقصان ما هو إلا التسامي باستمرار والتقوى على الدوام على ما عداها، ولما كانت العاقلية لا توجد إلا مع وجود الفاعلية المتزايدة، فإن الواقع في هذا النقصان، نرى أن الحالات التي تصف العقل بالنقصان والجمود، بالتبعية الدالية أيضاً تصف صاحبه بنقصان المروءة وتسمه بالسفاهة ومع شهرة النقصان والتجمد في عقله ينزع لباس المروءة والعدالة والعلم، وتعطل بوصلة حياته المعرفية والوجودية، ومآله أن يصبح أضل سبيلاً ورشداً من البهائم وسائر الحيوانات، بل حتى دكة الأموات أكثر حيواناً وشعوراً وإدراكاً.

وعليه، فإن فاعلية تفاعل العقول المتناقضة والمتجمدة لها نشاط وأثار عكسية وسلبية، حين تتعالق كينوناتها وتتفاعل ماهيتها مع عقول وأفكار ومفاهيم وموضوعات أو كينونات مادية ومعنوية في حقلها، أو مع حقولها المتجاورة المماسية أو القريبة والبعيدة عنها، لتشكل بذلك سلسلة متواليات هندسية من التفاعلات السلبية التكاثرية وليس التكوثرية، أما في حال تكامل العقل من الحسي والتعقلي الاستدلالي والعرفاني والوحياني، وتزايد فعل نشاطه الإستيمولوجي المعرفي وتحققاته الأنطولوجية الوجودية المتصلة بالعقل الكلي والروح والنور المحمدي الخاتمي ﷺ، له أيضاً نفس خاصية التعالق والتفاعل الديناميكي الإيجابي المتعالي المثمر في صورة مستمرة ومتناهية، في شكل سلسلة متواليات هندسية تتعالق وتتفاعل بقوة وشدة مع الكينونات المعرفية والوجودية المادية والمعنوية المتحاولة في حقله الخاص، ومع الحقول المتجاورة والمماسية وحتى القريبة والبعيدة منها.

الأمر الذي يؤول إليه في النهاية إلى تعاضم وتكوثر غايات وآثار نتائج فعل النظر والتعقل والتوهم والتخيل، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل السير والسلوك والعمل والصنع، فضلاً عن حسناتها وثوابها، أو سيئاتها وجزاءاتها المتلازمة معها، وذلك في منظومة تكوثرية، وليست تكاثرية مع الكينونات المعرفية الإستيمولوجية والوجودية الأنطولوجية حسب تموضعاتها في سلسلة تدرجية تراتبية اخترنا منها الصورة التالية: المساوقة والمطابقة والمناظرة والمحاذاة والمماثلة والمضاهاة والمتضارعة والمشاكله والمشابهة لها، لتشكل منظومة دينامية تكوثرية متنامية، تستوعب كافة القضايا

والمسائل والأفعال والأقوال والمفاهيم الفرعية والجزئية في الحقول المعرفية والوجودية، لتقوم هذه المنظومة المعرفية والوجودية الوسيطة وفق آليات واستراتيجيات إستمولوجية بالتعاقب والتفاعل الدينامي مع المنظومات الوسيطة في الحقول الثمانية أعلاه، كما حصل على المستوى الجزئي الفرعي في حقلها الخاص لتشكل منظومة معرفية ووجودية شمولية كلية تدرج تكاملياً وارتقائياً لتقترب من المثل الأعلى والوجود المطلق عزَّ وجلَّ.

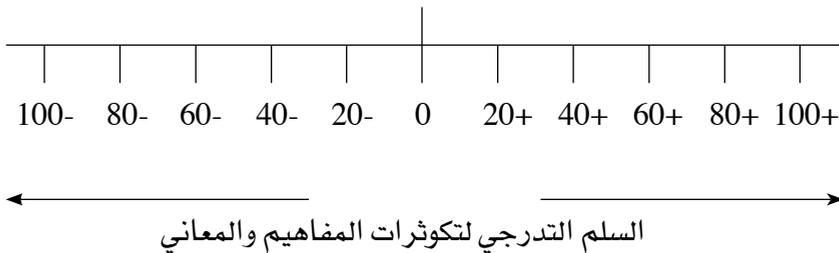
بدءاً من حالات التشاكل والتضارع والتضاهي للأسماء الحسنى والصفات الكمالية الإلهية، مروراً بمآلاتها التكاملية في صورتها المماثلة والمحاذاة والمناظرة، وانتهاءً بالمطابقة والمساوقة التي تؤهل عقل الإنسان وكيونته المعرفية والوجودية القلبية لكشف الحجاب وإسدال الستار أمام عقل وروح الإنسان، ليدنو ويتقرب روحياً أولاً إلى حقائق كينونته الفطرية التي فطرها الله عليها، وثانياً يتقرب وجودياً وفق سلسلة تراتبية من القرب إلى الله الواحد الأحد حتى الوصول إلى مرتبة قاب قوسين أو أدنى، كما حصل لأشرف خلقه وخاتم أنبيائه النبي محمد ﷺ، ومن بعده مقامات متدرجة للأنبياء ﷺ وأهل البيت المعصومين ﷺ والفقهاء والعلماء والمجاهدين، كل حسب دنوه القرباني والتقربي العقلي والقلبي والنظري والعملية من الرسول الأكرم ﷺ، كميزان ومفتاح وعدسة ومسطرة قياس ووزن وتقويم وتقييم للبشرية كافة، وأما تكوثرات كينونات السيئات والجزاءات فلها سُلْمية تكاملية تراتبية تساقلية وتنازلية ودركية، تبدأ من الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد مع حقيقة الأسماء الحسنى والصفات العليا، مروراً بالتقابل والتطابق السلبي ومنتهية بالتناقض والمزايلة والعدمية.

10.2.2 الصفة القصدية أو الغائية للتكوثر

التكوثر فعل قصدي لا تتحقق كينونته إلا بعد سلسلة أعمال إرادية انبنائية، وتعبير آخر، إنَّ القصدية أو النية هي القوة المحركة والطاقة الموجهة لبوصلة اتجاهات حركة الفعل أو القول، وهي مفتاح وميزان ثقل حمولاته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية التكوثرية من الحسنات أو السيئات أو السيئات والعقاب، ومسطرة قياس امتدادات علائقهما التفاعلية الأفقية، ومقياس سعته وعمقهما الشاقولي، وهي أس تأسيساته وتقعيداته البنيوية والتحتية لهما. وعليه، فإنَّ القصدية والنية في فعل النظر

والعمل التكوثرى تساهم في النماء والزيادة والتكامل والتسامي والتكوثر في تأسيساتهما وتعميداهما البنوية التحتية من جهة، وحمولاتهما المعرفية والوجودية بشتى تموضعاتهما الانبائية في صورتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية و... إلخ في المجتمع من جهة ثانية، وحمولاتها من الحسنات والثواب أو العقاب والسيئات من جهة أخرى، وهي تخضع لدينامية معادلة سلسلة متواليات هندسية متزايدة دالتها الآسية عشرية على أقل تقدير ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا﴾⁽¹⁾ أو أكثر ﴿وَاللَّهُ يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾⁽²⁾.

في حين، القصدية السلبية أو السيئة أيضاً تتكاثر، ولكنها في صورة سلسلة متواليات هندسية متنامية التناقص، ودالتها الآسية أحادي ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾⁽³⁾. وعليه، تصبح محصلة أفق تفاعلاتها التشابكية التداخلية مع يقيه الكينونات المتطابقة تدريجياً وتراتبياً بصورة متناقصة لتصل إلى الرقم الصفر، ثم تتوالى درجاتها القيمة المناقصة إلى ما دون الصفر، أي: رقم سالبى متعاضم، وذلك كما هو مبين في الشكل التالي:



10.2.3 الصفة النفعية أو الخيرية لفعل التكوثر

إذا كانت السعادة من المساعدة التي تأتينا عفواً، فإنَّ لين الناس والأشياء وضعفها أمامنا عامل سعادة، ومعنى الخير من ذلك؛ لأنه من فعل: خار أخي خراً وخضر وخبر وصار، ومقلوب رخي، والخير صوت سقوط الماء، وهو من أسباب الحياة والرزق. ومنه الخير، وهو اسم جامع للأشياء المفيدة والنافعة؛ لأنه من معنيي اللين والضعف في الموضوع

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنعام، الآية: 160.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 261.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنعام، الآية: 160.

في مقابلة الذات، بحيث تستطيع أن تأخذ منه ما تختبره مفيداً ونافعاً، «وامرأة خيرها في جمالها وميسمها»⁽¹⁾، و«الخيرة من النساء الكريمة النسب، الشريفة الحسب، الحسنة الخلق، الكثيرة المال التي إذا ولدت أنجبت»⁽²⁾ وقد عبرت كلمة الخير، بكسر الخاء، عن معنى العطاء والخير بالكسر: الكرم. أما الخير بمعنى الشرف، فقد يكون نتيجة للخير بمعنى العطاء، والخير بمعنى الأصل⁽³⁾ سبب له. وارتباط معنى الخير بالمنفعة، وفيها معنى الكمال، يجعل فيه معنى الهيئة ومنه قولهم «والخير: الهيئة»⁽⁴⁾، وهو من معنى أخيه صار ومنه الصورة.

وهذا المعنى يجعل الخير في المفهوم العربي شاملاً لجميع المعطيات الموضوعية المؤدية للكمال البشري، وأخوه خار لخبر تبقى هذه المعطيات في منأى عن الضرر الذي ينتج عما نظنه خيراً، وهو ليس كذلك، أي: تجعله من نوع الخير السقراطي القائم على المعرفة، بل هو أعمق منه أثراً في التصرف؛ لأنَّ الخبرة أشد ارتباطاً بذلك من المعرفة، ثمَّ إنَّ معنى الخبرة في الخير يضبط الأخذ ضمن حدود المنفعة؛ لأنَّ النفع ضد الضرر، وفي الضرر معنى الانتقاص، ففي النفع معنيا الكفاية والكمال، وهما من معني أخويه نفع ونجع، وضدان لمعنى مقلوبه عفن، وفي تفسير قول أبي ذؤيب «ومثل مالك ينفع»

قيل: «أي: اتخذ من يكفيك»⁽⁵⁾، حيث جعل النفع بمعنى الكفاية، ولذلك كانت الفضيلة من الفضل، أي: مما زاد عن الكفاية.⁽⁶⁾

إنَّ الصفة الخيرية والخاصية النفعية تكمل أوجه الكمال المتعالي المجرد والروحي الغيبي والكمال الواقعي الفطري المادي والمعنوي – المدعوي – مما تضي معالِم وجودية وواقعية

(1) اللسان، ج: 4، ص: 264.

(2) اللسان، ج: 4، ص: 264.

(3) اللسان، ج: 4، ص: 267.

(4) اللسان، ج: 4، ص: 267.

(5) راجع بشأن علاقة الخير بالسعادة توفيق الطويل، مذهب المنفعة العامة في فلسفة الأخلاق، نشر مكتبة النهضة المصرية: 1953، ص: 88.

(6) بالنسبة للمعاني اللغوية والفلسفية، اعتمدنا بشكل أساسي وكي على كتاب ميشال إسحق: «المعاني الفلسفية في لسان العرب».

لفعل أو قول العقل التكوثري، وتعطي معنى وحافزاً ودافعاً لشحذ الذهن وإعمال اليقظة وانبناء وشائج الروابط والعلاقات الواقعية المثالية المتماهية مع فطرة الإنسان وأبعادها الجسدية والروحية أو الملكية والملكوئية أو الدنيوية والبرزخية والأخروية. وعليه، تؤسس قاعدته التعقيدية والتأسيسية على ماهية النفع، وبالأحرى الخير المادي والمعنوي ببعديه الفردي والمجتمعي، وبالعالمية الدنيوية والأخروي، وبطبيعته النسبي والمطلق، وبتمظهراته الشهودي والغيبى، وبتمثلاته المثالي والواقعي.

فالعقل حينما يريد أن يخرج من قوته الكمونة إلى فعليته الوجودية، لا بُدَّ أن يكون فعل العقل مبنياً أو مؤسس على القصدية أو النية والخيرية، فانتفاء القصدية الخيرية، منتهاه تعطيل وتجميد العقل، ومنشأ الخمول والكسل، ومصدر الانطواء والانزواء، ومنشأ الاستضعاف والهروب من حمل رسالة الاستخلاف وقبول الأمانة التي لم تستطع كافة الكينونات والمخلوقات الكونية تحملها، ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾⁽¹⁾ فالخيرية في صورة سلسلة متوالية هندسية طردية، وفي صورة سلسلة متوالية، وهناك علاقة دالية ترابية بين ارتفاع العقل وتكامله ومصداقية القصدية هندسية عكسية في حال سوء القصدية أو النية.

وتأسيساً على ذلك، فمن واجبات العقل المنطقية والفطرية والعملية هي تساوقه مع حقيقة جوهره، وتماهيه مع قدسيته ونورانيته، وأن يؤسس قاعدته التعقيدية والتأسيسية على أساس القصدية الخيرية والنفعية، بجميع أبعادها الفردية والمجتمعية والمادية والمعنوية والدنيوية والبرزخية والأخروية، مع التأكيد التام والإيمان المطلق بأن تحقيق ذلك هو بمنزلة عين تحقق مصالحه وخيريته ومنفعته الفردية الدنيوية المادية دون أية نقيصة، بل تضاف إليها حمولات منفعية وخيرية مضاعفة في الدنيا والآخرة، مقارنة لإعمال فعل العقل الخيري أو النفعي الذاتي والدنيوي فقط، في حين أن فعل وقول اللاعقلي واللاشرعي يتكاثر كما ذكرنا سلفاً، وفقاً لسلسلة متواليات هندسية متناقصة من خلال كينونته المتفاعلة والمتشابكة المتعاقبة مع أفعال وأقوال أو موضوعات ومفاهيم في حقول معرفية ووجودية أخرى، سواء تلك المتحاولة منها أم المتجاوزة أم المماسة أم البعيدة أم القريبة منها،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأحزاب، الآية: 72.

في صورتها المختلفة والتمايزة والمتغايرة والمتضادة والمتقابلة والمطابقة والمتناقضة والمزايلة، وذلك حسب سلسلة درجات المناقضة الثمانية أو التسعة أعلاه.

تجاوزاً وتجنباً لفلسفة وقول الثنائية الحادة، كالمطابقة والمزايلة في حالات التكاثر من الانحدار والانحطاط، أو المطابقة والمشابهاة في حالات التكوثر والتكامل، أو التسامي والتعالي، أو تبعاً لسلسلة العلاقات الخطية واللاخطية بين الكينونات المعرفية والوجودية، كالتطابق والتفاعل والتداخل والتحاذي والتباعد والتقاص في هيئتها الخطية، أو الجمع والتفاعل بين الكينونات المعرفية والوجودية حينما نجمع بين الأشباه والنظائر، وذلك في هيئة تشمل على بنية سداسية المراتب والعناصر تشكل ماهية التطابق، لتصبح ماهية وبنية تقاس على ضوئها بقية الماهيات والبنىات حسب احتوائها لعدد من تلك العناصر، بحيث إذا ما احتوى المقيس على ستة عناصر، كان متطابقاً، أو على خمسة كان متماثلاً، أو على أربع كان متشابهاً، أو على ثلاثة كان متحاذاً، أو على اثنين كان مشاكلاً، أو على واحد كان مضاهياً⁽¹⁾، وذلك في جميع العوالم الممكنة، سواء في تكامل عناصر عالم الدنيا بمحسوساته ومعقولاته وعرفانياته، أم بتكامل وتناظر عالم الكون المادي وعالم الكلمات التدويني «القرآن» وعالم الإنسان الأنفسي، وذلك انطلاقاً من مقولة تطابق العوالم الثلاثة بعناصرها وقوانينها وأحكامها وضوابطها التوظيفية والغائية العامة، وفق سنن وأحكام ذكرها القرآن الكريم، وإشارت إليها الأحاديث النبوية الشريفة، أو بتفاعلاتها وتشابكاتها الوشائجية، وارتباطاتها المتداخلة والمماسية بعضها لبعض، أو القربية والبعيدة.

الأمر الذي يمكن الإنسان تبعاً لمراتبه ودرجاته التكاملية في هذه الدنيا من مشاهدة معالم عالم البرزخ والآخرة في هذه الدنيا، والتفاعل معها عقلياً وعرفانياً ومادياً محسوساً، فتضيف إليها حقائق منظورات ومرئيات الإنسان آفاقاً عميقة، وتمدها مدى جددٍ وواسعٍ لعدساتها الرئوية، فتجعل عمليات التفاعل مع منظومة الحياة المعرفية والوجودية أكثر دينامية وجدية وسعة وانتشاراً وأقرب واقعية وأشد إيماناً واعتقاداً، وأكمل تماهياً مع حقيقة الفطرة البشرية. ومآلات ذلك كلها، إما تبدل ماهيتها وحقائقها المعرفية والوجودية، أو

(1) محمد مفتاح، التشابه والاختلاف نحو منهجية شموليته، ص: 27، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب. وكذلك محمد مفتاح، المفاهيم معالم نحو تأويل واقعي، ص: 143، 147، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب: 1999.

على الأقل تنكشف حقيقة ماهيتها وتستظهر مظهراتها، وتستبان مسكوتاتها، وتتفتح حالاتها الضبابية لتزيل الأتربة والأوساخ من على سطوحها الظاهرة وبنياتها الخفية، فضلاً عن استكشاف واستنارة نسيج شبكات علائقها الثاوية، وذلك إعراباً لمنظومة تفاعلاتها المستترة مع كافة عناصرها المتحاولة، أو مع عناصر حقولها المتجاورة والمماسة والقريبة والبعيدة منها في جميع عوالمها الممكنة.

10.3 فلسفة تكوثرات حسنات وثواب أو سيئات وعقاب أفعال النظر والعمل

يبدو للوهلة الأولى أن كينونات أفعال النظر والعمل المختلفة والمتعددة، وحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وموضعاتها الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والإنسانية الفردية، ومستوياتها الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية، وما تحمل حمولات الحسنات والثواب والجزاء أو السيئات والذنوب والعقاب والجزاءات، تتموضع في شكل جزر معرفية ووجودية مستقلة معزولة، تتخللها فواصل ومسافات حقيقية، وتتشاكل في صور مبعثرة مشتتة لا تماس ولا تحاقل ولا تجاور بينها، في حين بمجرد ما نتجاوز عمقها السطحي أو سطحها العميق، نجد أن بينها علائق ووشائج وتواصلات تشابكياً، وارتباطاً وثيقاً، وتفاعلاً دينامياً واسعاً، بشكل محكم يتوقف بعضها على بعض بإحكام، تستمد معانيها العيانية المعرفية، وكينونات الوجودية من نظام طولي وعرضي مستحكم، وذلك إما في مستويات النواة والجذور العميقة، أو في مستويات الجذوع أو الأغصان والفروع، سواء على مستوى أفراد العينة أم الأجناس أم النوع أم المجموعات أم الحقول، وفي مستوى عرضي أو طولي وفقاً للمراتب والدرجات الوجودية والمعرفية لها.

وبتعبير آخر، إنها تشكل بين أنفسها مجموعات متنوعة ومتعددة، تأخذ أحجاماً ومساحات مختلفة، تبدو أنها كينونات مستقلة، ولكنها تتشابك وتتعلق فيما بينها في تموضعات معينة، وتتحد وتندمج في حقول معرفية ووجودية لها تموقعات محددة، سواء أفقياً أم شاقولياً في عمق مستوياتها أو عمق سطوحها أو ظاهر سطوحها حسب مراتبها التكاملية، مما تشكل في نهاية المطاف مجموعاً كلياً منظماً، وبنية متماسكة، ونواة موحدة تربطها شبكة معرفية ووجودية مرئية ولامرئية غاية التركيب والتعقيد النظرة الاستقرائية للآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة، تؤكد لنا حقيقة انتظام ودقة هذا النظام المفاهيمي

والوجودي المفاتيحي للأقوال والأفعال الإنسانية، فالنظرية الإستمولوجية والأنطولوجية الإسلامية مستندة على مرتكزات منها أن الجزء من الكل، والكل متشكل من الأجزاء، أي: اعتبار الجزء من البنية العامة أو «الكل الموحد» «Gestalt» من جانب، ومؤاسس على الترابط العضوي الوثيق بين المركز والأطراف.

وعليه، فإن حقيقة فهمنا للإسلام الواقعي المحمدي، وعظمة الإنسان كأفضل مخلوق في هذا الكون، تتجلى في رؤيته الكونية الشمولية التراتبية الاستخلافية للأقوال والأعمال التي يصطفيها الإنسان في سياق منظومته المعرفية والوجودية، التي تجمع شتات الأفعال والأقوال ومفرداتها المفاهيمية والأنطولوجية في جزر تصوراته الذهنية، لضمها في شبكة مفاهيمية ووجودية جديدة حقولية وكلية تعطي قيمة معرفية ووجودية متجانسة ومتساوقة متعالية.

وبتعبير آخر، إن جزر الكلمات أو المفاهيم أو الأفكار أو الأفعال أو الأقوال المستقلة ذاتيا أو ذات علائق لا تتجاوز سطحها العميق، إذا ما نزعنا من تراكيبها التقليدية أو جزائريتها المستقلة وتحاقلها، لتستوطن وتتساكن في حقول متحاقللة أو متماسة أو متجاورة لها، تشكل في سياق الرؤية الكونية الشمولية الاستخلافية والبنية الكلية حقلًا كلياً عاماً، يميل إلى التأثير والتفاعل الدينامي والارتقاء المتعالي جوهرى، تتعدى الفروقات المعنوية والعيانية الظاهرية سواء الذهنية أم الواقعية الوجودية لها، لتحقق تغيرات بنوية عنيفة في بنية معاني الكلمات والمفاهيم أو الأعمال والأقوال المنتخبة مع الاحتفاظ بمعانيها الأساسية أو التقليدية المستقلة.

لو أخذنا على سبيل المثال، وليس الحصر المفهوم الإستميمي المعرفي والأنطولوجي الوجودي لكلمة الجهاد في الإسلام كمفهوم مستقل منفرد، فإنه بالتأكيد له قيمة عظيمة وأثر كبير في حياة الإنسان، ولكن حينما يوضع هذا المفهوم في نموذج معرفي ووجودي خاص وفق سياقه الكوني الشمولي والتراشيبي الاستخلافي، يحدث تغيراً نوعياً وجوهرياً في بنيته المعرفية والوجودية يتجلى بوضوح وجلاء في عدة مواقع منها:

أولاً: في فهم وتفهيم معانيه الحقيقية ومضامينه العميقة الثاوية في بنية نواته التي لا ترى إلا في وضعها الاندماجي الشمولي.

ثانياً: يتجلى في اصطفاء الأقوال وانتقاء الأفعال من حيث تسلسل أهميتها التراتبية وفعالية استراتيجياتها القولية اللسانية أو الذهنية الفكرية أو التصورية التخيلية أو الشعورية القلبية، وتموضعاتها في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والأخلاقية، تبعاً لأهميتها الزمكانية، وفقاً لقيمتها الاستخلافية في تحقيق غاياتها العظمى.

ثالثاً: يتجلى في انبناء نسق منظومة الجهاد وعلاقات كينوناته المعرفية والوجودية والتوسلية والتواصلية، والغائية والتوظيفية، والعيانية والقيمية، سواء المتحاولة أم المماسمة والمجاورة لها، أم القربية والبعيدة عنها، وذلك في سياق تعالقاته في عوالمه المختلفة الممكنة في الدنيا والبرزخ والآخرة.

إذن هناك ضرورة عقلية، وفرض منطقي، ووجوب شرعي، وحاجة عملية، واعتبارات أخلاقية، ومنافع خيرية توظيفية، وحقيقة قصدية ومقاصدية، تستوجب بناء منظومة متكاملة وشاملة لمفاتيح الأعمال والأقوال أو الجهاد في مثالنا هذا، وذلك قبل البدء في الاصطفاء والاختيار، إذا ما أردنا توظيف كافة إمكاناتنا وكموناتنا الثاوية والمغروزة بالقوة في أنفسنا وفي الكون، والتي منحها وسخرها لنا الله عز وجل، من أجل تحقيق أقصى درجات رضا الله سبحانه، وإنجاز أفضل الثواب وأحسن الأعمال التي تقرب إلى مطلق المطلقات والمثل الأعلى وغاية الغايات من جهة، وتحقق الخيرية الفردية التامة والنفعية الاجتماعية الكاملة في سياقها الاستخلافي والتاريخي المرتبط باليوم الموعود عجل الله تعالى فرجه الشريف من جانب، واليوم الموعود الأخرى من جهة ثانية. وهذا هو الأسلوب العقلاني الوحيد والمنطق الاقتصادي الأمثل، والإستراتيجية العملية الأدق، والمفهوم الفطري الطبيعي، لتعظيم القصدية والخيرية والنفعية والتكاملية للقول أو العمل الصالح.

وعليه، فإنَّ تبيان وبناء منظومة شمولية وكلية لمفاتيح الأعمال والأقوال، ومفاتيح مفاتيحها المعرفية والوجودية، وآلياتها وأساليبها وأدواتها واستراتيجياتها الكلية التبليغية والتوظيفية والقيمية لها، وترتيب سلم أولوياتها حسب معطياتها وفضاءتها الزمكانية، تقع مسؤوليتها على عاتق أعلى سلطة ولائحة دينية حاكمة في العالم الإسلامي، وتقوم الكينونات المعرفية والوجودية المتوسطة بتفصيل وشرح ماهيات واستراتيجيات وسياسات منظومة أولويات الأعمال والأقوال وفلسفتها النظرية والعملية من جانب، وتوضيح شبكات وعلاقتها

وارتباطاتها النظرية المعرفية والأنطولوجية الوجودية المرئية واللامرئية منها، سواء في حقلها المتحاليق أم حقولها المماسية والمجاورة منها، أم القريبة والبعيدة عنها، وفي عوالمها الدنيوية والبرزخية والأخروية.

هذه هي خارطة الطريق المستقيم ومنظومة العمل الصالح التي ينادي بها القرآن المجيد، والتي تقع مسؤولية تعييدها وانبائها على رسل وكتب السماء والأئمة عليهم السلام والولاية العامة المتمثلة في الفقهاء المجاهدين والمستخلفين في الأرض، ويأتي دور الفرد والمؤسسات الاجتماعية كل حسب إمكاناته وكموناته المعرفية والوجودية أولاً في التعاون الدؤوب والمساهمة الفعالة الواعية في دعم عملية التقعيد والتأسيس البنائي لها، وثانياً في عملية اصطفاء أفضل التكتيكات والأساليب وأحسن الطرق والسبل، وأنسب الزمان والمكان في التنفيذ، وفق خطط تنفيذية وبرامج رقابية وإشرافية ونماذج تقويمية وتقييمية، وتبعاً لمعادلات اقتصاديات تعظيم الخيرية والقصديّة والنفعيّة التي تم شرحها بالتفصيل في صفحات الكتاب.

10.3.1 حقيقة الدالة الأسيّة اللوغاريتمية لمضاعفات دوال الحسنات والثواب

إنّ حقيقة الدالة الأسيّة اللوغاريتمية المضاعفة والعشرية والمئوية والمالانهاية التي يشير إليها القرآن المجيد في مواضع مختلفة، هي ناتجة عن قوة الطاقة التفاعلية والتواصلية بين دوال الخيرات بعضها ببعض، التي تمتع منها طاقة مستديمة وحركة دائمة مستمرة لسلسلة متواليات دوال الخير والحسنة والثواب اللا متناهية، وهذا ما تؤكد الآيات القرآنية المجيدة كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾⁽¹⁾، وذلك لترابط عروته الوثقى وحبلة المتين ومساره المستقيم باللّه سبحانه وتعالى غيب الغيوب ومطلق المطلقات والمثل الأعلى والذات المقدسة التي لا علو ولا ارتضاع بعدها تعالى، ولا تنزيه ولا قدسية لغيرها سبحانه، فالمتصل بالكامل والعظيم والحكيم والرحمن والرحيم والغني والعلي، لا يصدر عنه أيُّ شيء إلا وهو عظيم وغني، وعلي ورفيع، وواسع وكثير، وجواد وكريم، وهذه هي المقومات البنيوية لنواة الفعل التكوّثري الذي يرزق بغير حساب من يشاء.

(1) المرجع: القرآن المجيد، البقرة، الآية: 261.

وحيث إنها تجاوزت مرحلة التكاثر، ومن مرتبة التقسيم والترتيب إلى منزلة ورتبة متعالية تعلوها، وهي مرتبة «التوليد» التكوثري بحمولاتها الفعلية الوجودية، متجاوزة تركيب ومضامين القول في حد ذاته، أي: الفعل الذي يوضع به هذا التركيب الصوري، والفعل الذي ينقل به هذا المضمون. ويتعبير آخر، المعنى هنا بالذات العملية التوالدية التي تتولد بها صيغة القول، ويتولد بها فحواه ومضامينه الظاهرة والخفية، والمنطوقة والمسكوت عنها، لا من جهة صورته اللفظية أو مضامينه الظاهرة أو المنطوقة، وإنما من جهة صورته الأنطولوجية الوجودية، الأمر الذي يحتم علينا صرف مفهوم القول عن دلالاته على اسم الذات، إلى دلالاته على اسم المصدر؛ لكون المقام مقام الفعل والتفعيل، وليس مجرد مقام القول والتقول، وذلك سواء ضمن حقله الخاص أم عند تعالقاته وتفاعلاته الدينامية المستمرة مع أقوال مطابقة أو مناظرة أو محاذاة أو مماثلة أو مضاهاة أو مشاكله أو مشابهة في حقول متجاوزة أو مماسة أو قريبة أو بعيدة عنها.

وحيث إنها تجاوزت مرحلة التكاثر، ومن مرتبة التقسيم والترتيب إلى منزلة ورتبة متعالية تعلوها، وهي مرتبة «التوليد» التكوثري بحمولاتها الفعلية الوجودية، متجاوزة تركيب ومضامين القول في حد ذاتها، أي: الفعل الذي يوضع به هذا التركيب الصوري، والفعل الذي ينقل به هذا المضمون، ويتعبير آخر، المعنى هنا بالذات العملية التوالدية التي تتولد بها صيغة القول، ويتولد بها فحواه ومضامينه الظاهرة والخفية، والمنطوقة والمسكوت عنها، لا من جهة صورته اللفظية أو مضامينه الظاهرة أو المنطوقة، وإنما من جهة صورته الأنطولوجية الوجودية.

الأمر الذي يحتم علينا صرف مفهوم القول عن دلالاته على اسم الذات، إلى دلالاته على اسم المصدر؛ لكون المقام مقام الفعل والتفعيل، وليس مجرد مقام القول والتقول، وذلك سواء ضمن حقله الخاص أم عند تعالقاته وتفاعلاته الدينامية المستمرة مع أقوال مطابقة أو مناظرة أو محاذاة أو مماثلة أو مضاهاة أو مشاكله أو مشابهة في حقول متجاوزة أو مماسة أو قريبة أو بعيدة عنها، حيث إن حقيقة كينونات القول والفعل المبني على العقل أو القلب العرفاني الفلسفي، هي ذات قصدية وغائية خيرية، وذات طبيعة وماهية تكوثرية متعاقلة ومتفاعلة مع عناصرها المتحاولة وغير المتحاولة في مراتب تكاملية مختلفة، وهي

بالتالي منشأ استكشاف واستظهار وشائج وشبكات العلائق الخفية المضمرة بين جميع ماهيات الحقائق وجذورها المتعددة، لتحقيق أمامنا وحدتها المعرفية والوجودية في كثرتها المتكثرة، لتمهد لنا سواء السبيل ورشد الطريق لتشغيل عدسات رؤية كمونة بالقوة في لبّ العقل المتعالي، وفي الفطرة المخمورة والمعجونة في نواة القلب السليم، لرؤية ماهيات وحقائق الأشياء المادية والمعنوية في عوالمها المختلفة بنور وضياء الحق والقلب السليم.

حيث إنها في الواقع موجودات تظهت فيها مظهر الحق تجسيدا لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ...﴾⁽¹⁾، وذلك كمرحلة تمهيدية لمراتب التكامل الأعلى ومرتبته الأعلى مقاماً ودرجة، ألا وهي مرحلة رؤية الحق في الخلق، ورؤية جمال حضرة الوحدة في الكثرة الفعلية، فلا أثر لغير الخلق في مرآة مشاهداتنا بعد انمحاء كافة أنواع الشرك، وتجاوزنا مرحلة رؤية التكثرات الأسمائية، وتكوثرات مظاهر الرحمانية والرحيمية وكافة صفاته وأسمائه الحسنى، المتجلية في وحدة واحدة أحادية صمدية قاهرة لكل شيء دونه عز وجل. وتصديقا لقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾.

ولتوضيح الفكرة أو النموذج المطروح في حقلنة ومقولة أو قولبة المفاهيم وتوحيد جذورها وتشبيك فروعها، دعونا نستعين بمثال معرفي إستيمى لمفهوم الكتاب، فنقول بادئ ذي بدء: إن كل كلمة أو مفهوم أو قول أو فعل، لها معنى أساسي وخاص بها، ولها محتوى مفهومي معرفي ووجودي ثاو محتقظة به حتى لو اقتطعناها وعزلناها من سياقها المخصص بها، فكلمة كتاب على سبيل المثال، ترمز إلى شيء وحقيقة معينة، وتعني بصورة أساسية الشيء الذي يجمع بين دفتيه حروف وكلمات وجمل وفقرات وأبواب وفصول، وله عنوان ومقدمة وموضوع وخاتمة، سواء أوجد في كتاب مدرسي أم قصصي أم علمي أم كتاب ديني سماوي، يبقى معناه العرفي العام المتفق عليه كما هو دون أيّ مساس به حيثما وجد، سواء استعمل كمصطلح مفتاحي في نظام مفاهيم محدد أم خارج هذا النظام بصورة أعم. وعليه فإنّ المعنى الأساسي العام والعنصر الدلالي الثابت الملازم والثاوي لمعنى

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة النور، الآية: 35.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحديد، الآية: 3.

كلمة الكتاب في أي حقل معرفي أو اجتماعي أو علمي محفوظ وثابت، وذلك من دون أن يحصر ويضيق على منظومة معانيه الباطنة والمضمرة أو المستتقة في سياقاته المقولية والمقامية، فكلمة «كتاب» في سياقها القرآني والسمائي حين تتضاف إلى نظام معرفي ووجودي خاص، لها بنية وجوهر متميز، ولها أهمية وموقع غير عادي، ترمز إلى إيقونة دينية مقدسة خاصة، لها علاقة مباشرة بالسماء والوحي الإلهي، تكتسب عدة عناصر دلالية جديدة مستقاة من تفاعل وترابط وتداخل وانسجام وتساوق بين كينوناتها المختلفة في عوالمها المتعددة، فتحمل على معانيها الأساسية مضامين ومعاني ودلالات تبليغية وتوظيفية وقيمية وجمالية لا تؤثر فقط في معانيها السطحية، بل تتجاوز عمقها السطحي لتغير بنيتها الجوهرية، واتجاه مساراتها التوظيفية، ومعايير موازينها القيمية، حيث ارتبطت وتفاعلت مع كينونات معرفية ووجودية متحاكلة ومماسمة ومجاورة معها، وحتى تلك القريبة والبعيدة عنها في مراتب نظامها العرضي أو الطولي، والزمكاني الدنيوي أو البرزخي أو الآخروي.

فعلى سبيل المثال، يتم تصور مفهوم الكتاب القرآني المجيد في سياق جملة من مفاهيم مفاتيحية كبرى وأخرى متوسطة وصغرى مثل الله عز وجل والنبوة والإمامة والولاية والوحي والقيامة والأمة والناس والكائنات الأخرى، متضامنة ومتداخلة بشكل اتساق ونسجي تتماهى وتتعاقل وتتباور تكوثراتها في بؤرة وحدة الوجود للأسماء الحسنى والصفات العليا المتجلية في الصادر الأول أو الروح والنور المحمدي الخاتمي الأول أو العقل الكلي «أول ما خلق الله نوري ثم الأنوار الأخرى، أو أول ما خلق الله العقل الكلي الذي تنزل أو انبسط أو تجلى في العقل الوحياني والعرفاني والعقلي الاستدلالي التجريدي والعقل الحسي».

وتأسيساً على ذلك، يتم فهم وتفهيم الكتاب من خلال هذه العدسة الرثوية المركبة من عناصر ومفاهيم كلية ومفاتيحية على غرار ما أوردناها في الخطاطة الدائرية أعلاه، وهي في حالة التفاعل الدينامي والتواصل الوشائجي والارتباط الوثيق والارتقاء التكاملي بينها، بغية تحقق الزلفى والتقرب الوجودي إلى الله عز وجل، هذا المعنى الجوهرية العلائقي التكوثري الذي يجسد وحدة الموضوع والمفهوم في تكوثراتها المتعددة، وكثرتها في وحدتها المتأصلة، وتبعاً لهذه الخطاطة الدائرية المقترحة ممثلة لمعجم أو موسوعة أو عدسة رثوية قرآنية وفطرية، يمكننا تأسيس وبناء خطاطات جزئية وصغيرة، أو حقول معرفية ووجودية،

ونظام دلالي، وشبكة مفاهيمية وعلائقية لكل مفهوم ومضمون، أو مفتاح معرفي ووجودي، يتم تركيبها وتضمينها في دائرة كبيرة تستوعب وتتضمن جميعها.

أو بتعبير آخر، النظر وفق عدسة رؤيوية مركبة شمولية وتراتبية استخلافية للأقوال والأعمال والأهداف والغايات والأساليب والاستراتيجيات والمعايير والموازن المعيارية والقيمية، التي تخترق عمق سطوحها، ولتكشف لنا شبكتها التواصلية والترابطية والتفاعلية المتجذرة في عمق أعماقها وبنيتها الداخلية، متشكلة بذلك وحدة معرفية ووجودية لكيانوية متكاملة متسقة ومنسجمة، تمكن الإنسان من طي مسافات شاقولية ارتقائية للتقرب إلى مبتغاه ومنتهاه المتجلي في تحقيق فعلي وجودي ومعرفي لكل من تكوثرات الصفات الكمالية المطبوعة، والأسماء الحسنى الممهورة، والكون الأكبر المغزورة بالقوة في بنية نواة فطرته التي فطرها الله عز وجل التي لا تخضع لتغيير وتحويل أو استبدال واستحالة مهما تغير عنصر الزمكان.

ويمكننا تمثيل مفتاح المفاتيح الكلية والشمولية في خطاطة بسيطة مكونة من الله عز وجل والمثل الأعلى وغاية غايات الإنسان والكون بما فيه الكائنات الأخرى، وبينهما حجاب الغيب الذي على الإنسان أن يسدل الستار عما وراء الشهود ليكشف الغيب بإرادته الحرة وعقله النير وفطرته الإلهية السليمة أولاً، ثم يتدرج بالولوج من طبقاته السطحية إلى تموضعات مراتبه في سطحها العميق أو عمق سطحها ليمسك بتلابيب جواهره الملكوتية، وذلك من خلال تحفير جيولوجيته، وتقدير أركيولوجيته، وكشف تركيبات طبقاته الجيولوجية، وتشوير نواته، لفهم وتفهم تكوثراته الأسمائية وصفاته الكمالية، بغية استجماعها في نواة وحدتها الواحدية الأحدية، وهذا لا يتم إلا من خلال اصطفاء منظومة الأعمال والأفعال وفق منهجية متميزة وخاصة حاولنا في هذا الكتاب كشف بعض معالمها الأساسية.

10.3.2 صورة مضاعفات الدوال اللوغاريتمية لحمولات الحسنات والثواب أو

السيئات والذنوب

الشرح الكمي الرياضي لدوال مضاعفات حمولات الثواب والحسنات أو السيئات والذنوب والعقاب لأفعال التصور والنظر والتفكير أو أفعال السكوت والصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والنصنصة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع، يتطلب القيام

بعمل صورتها رياضياً أو هندسياً، حيث تختزل لنا الكثير من الكلام والشرح من جهة، وتجسد لنا تجسيداً رياضياً يسهل عملية التصور والاستيعاب والفهم والإفهام والانفهام لحقيقة مضاعفات الثواب والحسنات أو السيئات والعقاب في دوال أفعال النظر والقول والعمل.

نصوّرن فعل الحسنة على النحو التالي: (فعل الحسنة) فح¹⁰ و(فعل السيئة) فس¹. إذ نفترض أنّ (فح) تعبر عن فعل عمل ما والرقم العشري الأسّي له يمثل شحنة أو درجة الثواب كحد أدنى، ويضاعف الله ما يشاء منها، و(فس) تعبر عن فعل السيئة أو الذنب، والرقم الفردي الواحد لأسه يشير إلى شحنته البدئية الأولية كحد أقصى، ويغفر ما يشاء من الذنوب ويستبدل ما يشاء منها إلى حسنات، كما قال سبحانه وتعالى الحسنة تعادل عشرة أمثالها والسيئة بوحدة فقط، ﴿يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾⁽¹⁾

إذن يبدأ فعل الحسنة (فح¹) ويتضاعف أسه إلى عشر شحنات أو درجات من الثواب والحسنات بمجرد إتيان فعل الخير أو الحسنة، ثمّ تبدأ مضاعفات الأس العشري تتضاعف وفق سلسلة متواليات هندسية على النحو التالي: فح¹⁰ فح¹⁰⁰ فح¹⁰⁰⁰⁰ فح^{.....} فح⁰⁰ كمية شحنات أو درجات الحسنات والثواب تتضاعف وفق أسسها اللوغاريتمية تبعاً لطبيعة فعل النظر أو القول أو العمل من حيث مقولته أو حقلته صغاراً وأصغر وصغير، أو كبير وأكبر وكبار كالعمل الفردي الأنأوي التذوياتي أو العمل الغيري التذواتي أو العمل الاجتماعي أو العمل التاريخي أو الحضاري أو الكوني أو الأخرى، إذ نفس فعل نظر أو قول أو عمل حق أو انفاق مبلغ (دينار واحد) على سبيل المثال عندما يحمل على دالة فعل خير فردي أو غيري أو اجتماعي أو تاريخي أو حضاري أو كوني أو أخروي تتضاعف شحناته ودرجاته من الثواب والحسنات بمقدار عشرة أضعاف أو مئة ضعف أو بشحنة لامتناهية أو بما يشاء الله عز وجل، وتعبير آخر، يتم تقدير قيمة مضاعفات أس دوال الحسنات والثواب تبعاً لطول وسعة وامتداد واستطالة وعمق متواليات سلسلتها الانتشارية والانبساطية والتجلياتية لسيرورة فعل النظر والقول والعمل.

وعليه، نجد أنّ فعل نظر وقول وعمل الأنبياء والأئمة عليهم السلام وأولياء الله وإنّ تعلق بالحاضر

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الفرقان، الآية: ٧٠.

أو بالفرد أو بموضوع محدد إلا أن البعد الأخروي والحضاري والتاريخي والاجتماعي هو أساس الفعل، لذا درجات حسناتهم متضاعفة بشكل لامتناه، فضلاً عن بنية النية والقصد من حيث الصفاء والنقاء والصدق والإخلاص. لذا إذا توافق فعل نظر وقول وعمل الإنسان مع هؤلاء الأولياء تضاعفت شحنت ودرجات الثواب والحسنات له أيضاً، وهذا ما كنا نقصده من قولنا: إن الإنسان الذي يريد مضاعفة ثواب وحسنات عمل ما ولو إنفاق دينار واحد عليه أن يؤصله ويؤثله وفق حمولات دوال أفعال نظر وقول وعمل الشهادات والولايات الأربعة (الله والنبوة والإمامة والولاية الفقهية التقوائية) التي هي شهادات وولايات حمولاتها حضارية وتاريخية واجتماعية، وإلا يسقط التمايز بين فعل الأولياء وعمامة الناس، وتتغير شحنت ودرجات فعل النظر والقول والعمل أيضاً تبعاً لطبيعة بنية كينونة القصد والنية والهدف والغاية المحولة على دوالها، بحيث كلما كانت النية صافية نقية وخالصة للقيم الإنسانية والفطرية ولله سبحانه وتعالى تتضاعف شحنتها ودرجاتها من الحسنات والثواب بأرقام فلكية ولامتناهية.

أما فعل السيئة (فس¹) فيبقى أسه واحداً ربما في البداية والفاتحة أو المبتدأ، ولكن في النهاية والخاتمة أو الخبر قد يتغير أسه تبعاً لدالته إذا ما كانت فردية أو غيرية أو اجتماعية أو تاريخية أو حضارية أو كونية أو أخروية، فالقتل شخص قتل حمولته معروفة ومحددة، ولكن نفس فعل القتل إذا كان مادته أو موضوعه فرداً كافراً أو مسلماً أو مؤمناً أو وصياً أو نبياً حمولاته من السيئات والعقاب مختلفة تبعاً للمعادلة المقامية التي شرحناها سابقاً، وكذلك تتباين تبعاً لبنية النية والقصد والغرض والهدف والغاية وراء هذا الفعل من الناحية الأنطولوجية الوجودية للفعل.

أما من الناحية الإستمولوجية فنجد أن الله سبحانه وتعالى جعل أس السيئة والذنب واحداً لحكمة متعالية قد لا ندرك حقيقتها، وربما يكون وراء ذلك هو فسخ المجال أمام المذنب للتوبة وعدم اليأس من رحمة الله، مع الإشارة إلى أن عدم التوبة والغفران سيكون سبباً لمكر الله سبحانه وتعالى، بأن يرفع القيد على فاعلية مضاعفة الفعل تبعاً لسلسلة متوالياته الطبيعية التي لا تقتك بالفرد والغير فحسب، بل تتعدى آثاره، ويتجاوز مداها، وتتسع استطلااته لتشمل المجتمع والتاريخ والحضارة والآخرة أيضاً من جهة، وربما لحفظ توازن

ميزان العدالة عند تحويل السيئات إلى الحسنات في حال التوبة النصوح، وذلك للتمييز بين المحسن بداية وخاتمة وبين المذنب بداية والمحسن خاتمة، وربما لحكمة أخرى مخفية عنا والله هو العالم.

10.3.3 النمذجة الشطرنجية لتضاعف وتكاثر الحسنات أو السيئات

لتبيان كيفية مضاعفة وتكاثر حسنات واثواب الأعمال والأنظار والأقوال، أو مضاعفة وتكثر السيئات والذنوب والعقاب، نتيجة الاتصال والتواصل والترابط والتفاعل الدينامي بين القول أو النظر أو العمل الأصلي الأولي أو البدائي، أو الخانة أو المربع الأول في الشطرنج أو الخشبة الأولى في خشبات لعبة الدومينو، إذ سرعان ما تتضاعف الأعداد والقيم فيها، وتبسيط فكرة الاتصال والانفصال والتعاقب والارتباط ومكيازم آليات تضاعف وتكاثر الحسنات والثواب أو السيئات والذنوب، نستعير بنموذج لعبة الشطرنج ونظمه ونسقه المعرفي وقواعده وآلياته واستراتيجياته. إذ معروف تاريخياً أن لعبة الشطرنج تم اختراعها بواسطة الهنود منذ زمن قديم، ومن الأوائل الذين استعملوا واستعاروا لعبة الشطرنج عند الحديث عن اللغة هو العالم واللساني السويسري فردينا لدي سوسير «De Saussure» في أوائل القرن العشرين.

ونشاهد هذه الاستعارة أيضاً عند همبولدت «Humboldt» في قوله عن إمكانيات الاستعمال اللامتناهية للغة انطلاقاً من العناصر القليلة التي تكوّن أفاظ اللغة، مستعملاً قصة الهندي مخترع اللعبة الذي طلب بوضع في كلّ خانة أو مربع من خانات أو مربعات الشطرنج ضعف العدد الموجود في المربع الذي قبله. وكذلك نشاهد استعمال لعبة الشطرنج عند فتغنشتاين «Ludwig Wittgenstein» في «نصّ مصّنف» 918. وقد سمحت فكرة الشطرنج واستعارته من قبل «سوسير» بتفسير نظريته التي عرفت فيما بعد بالبنوية، وكيف أنّ قيمة «Value» الرمز اللغوي تكمن في قيمة الرموز المتجاورة داخل نظام اللعبة - حيث يستعمل عبارة «نحو اللعبة» «Grammar Game»⁽¹⁾ - ويعتبر «سوسير» أنّ طبيعة الرمز ثانوية أو هامشية «Marginal» كما أنّ ماهية وطبيعة المادة المصنوعة منها قطع الشطرنج

(1) لودفيك فتغنشتاين «تحقيقات فلسفية» ترجمة عبدالرزاق بنّور، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2007، ص: 56 و 57.

(خشباً أكانت أم عاجاً أم ذهباً)، ونفس الحال فيما يتعلق بأشكالها وألوانها وأحجامها وزخرفتها ما دامت قواعد اللعبة هي نفسها. وقد وظفها فتغنشتاين بنفس المنوال والسياق بغية التوصل إلى نفس الاستنتاجات⁽¹⁾.

وباعتقادنا أننا نستطيع إلى حدٍ كبير الاستعارة بنظام ونسق وقواعد لعبة الشطرنج في توضيح فكرتنا أو نموذجنا الإبستمولوجي والأنطولوجي حول العمل وقيم حمولاته من الحسنات أو السيئات من المنظور الإسلامي، نقول: إن دالة قيم فعل القول أو العمل أو النية سواء قبلنا بالقول الذي يعتقد أن لا قيمة ذاتية مستقلة ومنفصلة لها عن منظومة الأفعال والأقوال ككل، أم أن لها قيمة مستقلة وإن كانت محدودة في بداية الأمر، ثم تحمّل عليها سلسلة متوالية من القيم بقدر الاتصال والانفصال بينها وبين بقية عناصر منظومة الأقوال والأفعال.

وعليه، كما أشرنا مراراً وتكراراً في عدة مواضع من الكتاب أن أهمية الأقوال أو الأعمال أو النية، بحدّ ذاتها وبصورة مجردة ومنفصلة معزولة عن موضوعاتها في النسق العام أو المنظومة الشمولية، سواء لعالم الشخص وزمكانيته الذاتية الفردية أم عالم الأسرة أم المجتمع أم عالم الدنيا بأكمله أم جميع العوالم الممكنة، قد تكون قيم حمولاته من الحسنات أو السيئات ضئيلة ومحدودة جداً، ولكن حينما نشاهد موضوعاتها وتفاعلاتها وتعالقاتها مع الأفعال والأنظار والأقوال والنوايا المتحاولة أو المتماسية أو المجاورة أو القريبة أو البعيدة، تضاف لها قيم تتجاوز قيمتها الأولية أو الابتدائية بعد ولوجها في سلسلة مضاعف متوالياتها الهندسية، كما هي حال تموقعات أحجار الشطرنج في اللعبة، وقيم مضاعفة عدد $2^2 3^2 4^2 5^2 \dots 2^2$ وذلك في خانات أو مربعات لعبة الشطرنج التي تتضاعف قيمة العدد «السيئة أو الثواب» في كل مربع مقارنة بالمربع الذي يسبقه، حيث تقدر قيمة الفعل أو القول وفقاً لسلسلة متوالية هندسية قد تصل قيمة أو رقم «2» في نهاية السلسلة إلى رقم يتجاوز البلايين أو بلغة الرياضيات إلى ما لانهاية.

وعليه، إذا أردنا أن نقوم بتقدير وتحسيب قيمة أفعال أنظارنا أو أقوالنا أو أعمالنا

(1) نفس المرجع السابق، ص: 57.

النهائية والخاتمية، سواء الحسنة أو السيئة منها علينا أن نتعرف أولاً على تموقعاتها وعلى قيمة الأس المحمولة عليها من النية والمعرفة وطبيعة امتدادات واستطلاقات ارتباطاتها وتواصلاتها وتفاعلاتها وتعالقاتها وتداولاتها وتأثيراتها أولاً من حيث فردانيتها، أو الاجتماعية أو التاريخية أو الحضارية أو الكونية أو الأخروية، وثانياً تفاعلاتها مع كينوناتها المتحاكلة والمتجاورة والقريبة أو المماسمة والبعيدة عنها، سواء من خلال صورنتها في صورة الشبكة العنكبوتية أو الشطرنجية أو الدومينوّة. ونفس الأمر إذا ما أراد المذنب أن يتوب إلى الله من ذنب اقترفه، عليه أن يقوم ويقدر أو يحسب القيمة الحقيقية ليس للذنب في صورته الأولية أو الابتدائية فحسب، بل قيم جميع تداعيات متوالياته الحسائية في جميع عوالمه الممكنة، إذا ما أردنا أن نطبق معادلات العدالة والإنصاف والحق في سياق المنطق والعقل والحكمة والفطرة الإنسانية، وعلينا أن نستحضر هذه القيمة الحقيقية في أذهاننا قبل أن نشرع في بناء نية التوبة وأثناء صيرورة فعل نية التوبة، بغية إمكان تصحيح الوضع وجبر الخطأ وتداعيات الذنب في جميع عوالمه الممكنة.

التوبة النصوح والنية الصالحة والحقيقية دالة في معادلة قيم الذنب في مضاعفات متوالياتها الحسائية، وليست في قيمتها الأولية، أما إذا ما كانت التوبة والنية دالة في قيم معادلات لقلقة اللسان أو توارد الخواطر والندم السطحي والقشري أو حتى في تمام وكمال قيمته الأولية، فإن الاختلال في معادلة كفتي الميزان يبقى قائماً، فإذا ما كانت قيمة الذنب الكلية بلغة الحساب تعادل مئة درجة في حين قيمتها التصورية والتقديرية أو الأولية التي تم اعتمادها وإقرارها من قبل المذنب هي خمسة فقط، فإن قاعدة بناء نية التوبة لا تتوقع ولا تتحمل فعل أو قول التوبة إلا بمقدار خمس درجات أو أثنال، وبتعبير آخر، إذا قام إنسان بفعل ذنب تسبب خسارة ألف دينار من مبلغ سرقة ومقداره مئة دينار، أو سرق ديناراً واحداً وبعد مئة سنة يريد أن يتوب ويجبر هذا الذنب ويسترجع المبلغ ديناراً إلى صاحبه، هل يدفع له مبلغ دينار بغض النظر أن قوته الشرائية الآن وبغض النظر عن الفرص الاقتصادية له؟ أم عليه أن يأخذ بالاعتبار كل تلك المعطيات والمتغيرات التي قد يقدر المبلغ بعدة آلاف من الدينانير؟ هذا إذا ما أردنا أن نطبق قاعدة العدالة والإنصاف والحكمة والعقل بعيدين عن قانون ومعادلة الرحمة الإلهية.

10.3.4 نمذجة وهندسة الموجات الدائرية في البحر

حركة انتشار واتساع أو استطالة وامتداد أفعال النظر والقول والعمل في الوجود هي حركة توسعية وتمددية انتشارية، تتحدد سرعة وسعة وامتداد موجات حركة فعل القول والنظر والعمل تبعاً لموضوعاتها وقيماتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية، ووفقاً لنيتها وقصدها وغايتها وهدفها، التي تشكل قيمة أس لغوراتها التفاعلية وقيم مضاعفات ارتباطاتها مع كينونات متحاكلة أو متجاوزة معها أو مماسة بها أو بعيدة منها، فامتداداتها واستطالاتها وتداعياتها ومآلاتها هي شبيهة بفعل رمي حجر صغير في البحر، فإذا نرى ثلاثة أشكال من متتاليات الموجات الدائرية، أحدها واضح وكثيف وكلي سرعان ما يتسع قطرها وتختفي نسبياً كثافتها وكلياتها في حلقات دائرية تتوسط بين كلياتها وحلقاتها الدائرية الجزئية، حدّاً تصبح كلياتها أو موجاتها الحلقاتية الأولى ثابوية مضمرة تختفي في مرئيات أفق الإنسان، وذلك قد انزاحت في صورة دوائر متحركة يمتد قطرها ليستوعب ويتماس سائر الأفاق والاتجاهات البعيدة في البحر، فتزول أمام العين المجردة فقط مع استمرار تفاعلاتها وتعالقاتها المستترة واللامرية، التي لا تظهر للعيان إلا من خلال عدسات مركبة تكاملية تلو ماسترو سكوبية.

وهذا هو عين ما يحصل لأثر فعل أو قول الإنسان، تتسع دوائره التأثيرية حدّاً يستوعب كافة الكينونات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية المتحاكلة معه، وتلك المماسية والمجاورة في صورة حلقات تأثيرية توسطية بينها وبين الكينونات المعرفية والوجودية في الحقول القريبة والبعيدة في عوالمه الدنيوية والبرزخية والملكوتية الأخروية، وذلك حسب تموضعاته في السلم التراتبي المعرفي والوجودي للفعل وتدرجاته، بدءاً من المشابهة والمشكلة والمضارعة والمضاهاة، مروراً بالمماثلة والمحاذاة والمناظرة، وانتهاء بالمطابقة والمساوقة مع حقيقتها الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا، وهكذا من يسن سنة حسنة أو سيئة يتجاوز أثرها البينة والمضمرة دوائرها المرئية والقريبة، لتتموضع في بنيات كل كينونات الدوائر أو الموجات والحلقات المتصلة بها مباشرة أو غير مباشرة مرئية أو لا مرئية، مما يحمل الفعل أو القول حمولات حسنات وأوزار كل الدوائر القريبة والبعيدة إلى يوم الدين. ويقول المصطفى ﷺ: «لا يتكلم الرجل بكلمة حق يؤخذ

بها إلا كان عليه أخذ بها، ولا يتكلم بكلمة ضلال يؤخذ بها إلا كان عليه مثل وزر من أخذ بها»⁽¹⁾.

هذه الحقيقة الدامغة عادة هي غائبة تماماً أو في أحسن الأحوال مهمشة في منظومة سلسلة عمليات فعل أو قول الإنسان. وبعترادنا أن أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى حصول خروقات واختلالات بنيوية وهيكلية ووظيفية في القاعدة الاقتصادية الأصولية والفطرية في تعظيم الخيرية والنفعية من الحسنات والثواب لفعل الإنسان المعقلن والمشرعن، هي مؤاسسة فعل القول والعمل على تشييدات وتقييدات معرفية ووجودية لقاعدة أو نظرية الحكم الشرعي القائم على مرتيئات ومنظورات خطاب التكليف.

في حين أن النظرة الرؤيوية التكاملية الشاملة، تؤكد تجاوز تعلق خطاب فعل القول أو العمل تخوم حدود الاقتضاء والتخيير والوضع التي بنى الكثير من الأصوليين مرتيئاتهم ونظرياتهم العامة عليها، حيث ربطت هذه النظرية سائر الأحكام بالتكليف بمفهومه الضيق ومنظوره الاستخلافي المحدود، مشمولاً للمجال الاعتقادي والعملي معاً، دون وضع حدود ومعايير واضحة للفروقات البينة بينهما من حيث بنيتهما ووظائفهما ووسائلهما واستراتيجياتهما الانبنائية، ونعتقد أن مفهوم وحقيقة بنية التكليف في المجال الاعتقادي تتضمن في طياتها المعلنة والثاوية الأخذ بالحكم في أبعد حدود مقاصدها المتمثلة في العبودية والخضوع والتوحيد المطلق لله عز وجل حتى في حال جهل الإنسان لعله أو حكمة ذلك الحكم الشرعي، في حين أن مقاصد فعل القول أو العمل الشرعي الاستخلافي في مجالات المفاضلة والاختيار تستوجب إتباع قاعدة عقلنة وفطرنه المقاصد بجانب شرعنته، وهذه القاعدة يتم تقييدها على قاعدة اقتصادية فعل القول أو العمل في تعظيم الخيرية والنفعية الشاملة منطلقة من نواته الفطرية، مستوعبة كل تكوثراته المادية والمعنوية المتحافلة معها، وتلك الحقول القريبة والبعيدة منه وفي جميع عوالمه الممكنة.

وتجدر الإشارة إلى أن البحث في ماهية الحكم الشرعي ذي الطابع الاجتهادي النظري أو العملي في حدوده الضيقة عن أفاقه ومدياته الاجتماعية والسياسية والتاريخية للأمم، قد

(1) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج: 2، ص: 19

يكون أسهل وأيسر من البحث والاستقراء في ماهية الفعل الاستخلافي الإنساني ومتواليات تبعاته ودوافعه وأثاره المعرفية والوجودية في كينوناته الاجتماعية المختلفة من جهة، وماهية الواقع نفسه في سيرورته الدينامية المتطورة في كل أن وزمان ومكان.

وتأسيساً على ذلك، نعتقد أن هناك قصوراً وتهميشاً لفعل القول والعمل الاستخلافي بمنظوره الإسلامي التكاملي الشامل، في الأخذ بالاعتبار ماهية وحقيقة أثر الزمكان، وحقيقة المقاصد والآثار الظاهرة والمعلنة بشكل عام، وتلك المضمرة أو المسكوت عنها التي تنتظر من يستنطقها ويثور نواتها للتشظى وتلفظ بمكوناته التكوثرية الغنية الثاوية فيه.

وعليه، يستوجب علينا أن نعيد النظر في منظوراتنا ومرئياتنا حول ماهية وحقيقة مفهوم خطاب التكليف أو الوضع أو الفعل في الفكر الأصولي الفقهي، اللذين كثيراً ما يختزلان سلسلة عمليات التنقيب في التأسيسات الجينولوجية للفعل أو الحضر في بنيته الأركيولوجية ومراتب طبقاته الأكسيولوجية الأخلاقية، أو تتبع كينونات خطاطته المعرفية والوجودية التشجيرية وتموضعاته في شتى مجالات الحياة الاجتماعية الاستخلافية، الأمر الذي يترتب عليه القفز فوق معظم حلقات سلسلته الاستدلالية والاستقرائية، أو حلقاته الاستنطاقية والاستكشافية لمكوناته الدفينة والمضمرة في بنياته وهياكله ووظائفه. انطلاقاً من إيماننا بأسهل الطرق وأقل الجهد.

وتركيز جلّ اهتمامنا في الوصول إلى حالة الإحساس والرضا النفسي أو الشعور بالاطمئنان بأيّ دليل أو قرينة أو وسيلة شرعية، حتى وإن كان ظنياً، قاصدين استفراغ الذمة، والتخلص من ثقل عهدة التكليف، بصرف النظر عن القاعدة الاقتصادية للعمل المبنية على الفطرة والعقل والشرع والواقع المحسوس، أي: تعظيم الحسنات والإيجابيات، أو تقليل السيئات والسلبيات منه، وتبرز هذه الحالة لدى المكلف نتيجة استبدال الواقع العقلاني المثالي العملي، أو كما هو في نفس الأمر المرسوم من قبل الفطرة الإنسانية، بواقع الذهن الذي رسمه وشكله الفقيه حسب منظوراته الفقهية وآفاق مديات عدسات رؤيته الكونية الاستخلافية، أو تبعاً لمرئيات وتصورات المكلف نفسه لفعل القول أو العمل التي ترجح في الأغلب الاختيار السهل والسريع، الذي لا يستلزم جدّ الجهد والبحث والمعاناة.

وعليه، فبمجرد حصوله على ظن غالب بأن الدليل الشرعي قد دل على أن مخرجاً له من عهدة التكليف، وشعر برضا النفس واطمئنان الحال، استسلم لأمر واقعته الذهني، في حين الآية معكوسة تماماً عندما يتعلق الأمر بمصلحته الشخصية الضيقة والتافهة في بعض الأحيان، حيث يلاحظ كم من جهد وعناء يتحملة لو أراد أن يشتري حذاءً أو قطعة قماش ليخيط لباساً له، فيراعي الشكل واللون والسماكة والنعومة والسعر وبلد المنشأ والسعر ودخله وذوقه وأسعار السلع البديلة والمكملة وعامل الوقت والزمان والمكان وعمرها الاستهلاكي وقدرة تحملها للبرودة أو الحرارة وعشرات أخرى من الاعتبارات، بينما لا يتجشم عناء 5% عند اصطفائه قولاً أو عملاً قد يكون له آثار وخيمة وخطرة على مجتمع بكامله أو تأثيراً كبيراً على حياته الأخروية.

10.4 فرضيات منشأ تكوثرات الخيرية والنفعية أو الثواب والحسنات أو الشرور والسيئات والعقاب

هناك عدة عناصر وعوامل تساهم في حقيقة تكوثرات أفعال النظر والعمل وحمولاتهما من الثواب والحسنات أو العقاب والسيئات، سوف نشير إلى بعضها بشكل مختصر وموجز هنا، على أن تبحث بعمق وتفصيل في تموضعات الكتاب حسب مراتبها وتموقعاتها في منظومة الفعل وحمولاته القيمة المختلفة، وذلك على النحو التالي:

10.4.1 فرضية امتلاء الفطرة الإنسانية

إن جذر جذور تكوثرات أفعال النظر والعمل، ومنشأ إنشاءات وانبناءات قيمهما وحمولاتهما من الحسنات والثواب أو العقاب والسيئات، هي وحدة الفطرة الممتلئة والغنية بتكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا في وحدتها وفرديتها وواحديتها وتمظهراتها وتجلياتها التكوثرية المخزنة في نواتها الجينيولوجية المتكورة فيها بالقوة والنفخ الإلهي، التي تنتظر من يستنطقها ليستخرجها من القوة والإمكان والاحتمال، إلى الفعل والتحقق والانوجاد والإنية في ألف ألف عين، ومنها تتفجر وتنبثق عنها روافد متعددة، وتتولد منها طاقة نووية إلهية أسمائية حسنى وصفاتية عليا مضمرة فيها، لتعمر ما في الكون خير إعمار وإقامة وتشبيد، وحال طمسها وتحريفها تنتج عنها طاقة تدميرية وتخريبية وتقويضية جبارة مستطيلة وممتدة في الأبعاد والأعماق والآماد.

إن إحياء الفطرة وتثوير نواتها واستخراج طاقاتها هو الذي يربط الجذور الفرعية لأفعال النظر والعمل وملازماتها من الحسنات والثواب بجذر الفطرة الأصلية أو في حال السيئات والعقاب بجذر الفطرة الموهومة أو المحجوبة، لتصبح جذر جذور كل كينونات الحياة الإنسانية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية هي الفطرة ولو بشكل إجمالي وبالقوة والإمكان والاحتمال، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ولا يفقهون. وبالتبعية للزومية المعرفية والمنطقية تشمل الفطرة الدين كله، بما فيه من مبدأ التوحيد للذات الإلهية المستجمعة لكل الكمالات المطلقة، والنبوة والإمامة والعدل والقيامة والإيمان بالغيب والملائكة والكتب والرسول، وعشق الكمال والعلم والجمال المطلق والحياة الأبدية، التي تعتبر إما من أحكام الفطرة أو من ضرورياتها وأساسياتها التي تشكل بدورها البنية التحتية التعقيدية لنية النية «ميتا النية» أو قصد القصد «ميتا القصد»، وتشعبياتها التكوينية الوجودية والمعرفية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، بمختلف درجات سُلّميتها التراتبية التشكيكية التصاعدية الارتقائية أو التسافلية التنازلية، فضلاً عن تداعياتها الوجودية والمعرفية والقيمية والجمالية في صور أفعال الأنظار والأعمال وبنياتها وبناءاتها المؤسسة القانونية والتشريعية، والإدارية التنظيمية، والإنتاجية الاقتصادية، والتعليمية التربوية، و... إلخ.

وهناك ثمة تصنيفات وتقسيمات لجذورها المتفرعة وجذرها الأصلي، ويصنف الإمام الخميني قده الفطرة تصنيفاً موضوعياً عقلياً عرفانياً إلى: فطرة أصلية وفطرة تبعية، تتفرع عنهما جميع ضروب وتشعبيات الفطرة الأخرى الموصولة بأصل جذرها الأولي⁽¹⁾، حيث تتجسد الفطرة الأصلية في تمثلات حب الكمال المطلق، وتمظهرات عشق الخير والسعادة المطلقين، المعجونة والمركوزة بالقوة في كل فرد من أفراد النوع الإنساني، بصرف النظر عن جنسيته الجغرافية من بدوي أو حضري، عربي أو أعجمي، وبغض النظر عن ماهيته المعرفية من عالم أو جاهل، ومهما كانت مقاماته الاجتماعية من شريف عظيم أو وضيع حقير، الكل متساوٍ أمام أصل ماهية وحقيقة الفطرة الإنسانية، وإن تباينت درجاتها ومراتبها الانكشافية والوضوحية بين البشر، أما الفطرة التبعية أو الفرعية التي

(1) الإمام روح الله الخميني، شرح حديث جنود العقل والجهل، ص: 67.

يسمىها الإمام الخميني **فُطْرَةُ التَّنْفَرِ** من النقص والأذى من الشرور والعذاب والشقاء، هذه الفطرة بحسب مصطلحات الإمام مخمورة بالعرض، وسميت تابعة لكونها تأتي متلازمة ومرتبطة على الفطرة الأصلية الأولى، أي: فطرة حب الكمال والميل والتوجه إلى العشق والخير والسعادة المطلقة.

1- الفطرة الفرعية أو التابعة:

أما الفطرة الثانية وفق مرئيات ومنظورات الإمام الخميني **فُطْرَةُ العِرْفَانِيَةِ** المعقلنة، فهي الفطرة التابعة أو الفرعية، وتفسر على أساس أنها حالة شعورية نفسية مخاضها التنفر والانزعاج والاضطراب والقلق الدائم من النقص والأذى من الشر والشقاء، وهذه الفطرة معجونة ومخمورة بالعرض، والتسمية الاصطلاحية التبعية قد تم اشتقاقها من نفس الفطرة الأصلية؛ لكونها مرتبطة عليها، وتظهر وهي في حالة نقصان أو عدم تمامية فطرة حب الكمال وتعشق الخير والسعادة.

2- الفطرة المخمورة والمحجوبة:

نستنتج من مرئيات ومنظورات الإمام الخميني **فُطْرَةُ التَّنْفَرِ** أنَّ هناك تصنيفات أخرى يمكن تعيينها عند تحليل بنية نية الإنسان أو عالمه العرفاني الجواني، وهي جدُّ مفيدة في تحليل نية النية أو قصد القصد التي تشكل قاعدة القواعد وأُس التأسيسات البنيوية التحتية لكافة أفعال وأقوال الإنسان وحمولاتها المعرفية والوجودية من انبئات فوقية وتضميناتها من الثواب والحسنات أو العقاب والسيئات، الفطرة المخمورة هي تلك القوى والدوافع والجاذبية الجوانية المتماهية مع عالمها الملكوتي التكويني الأصلي، وتتساقق مع مظهراتها الروحانية وتتلاءم مع تشكيلاتها النورانية، لتصبح منشأ الخير والسعادة الأبدية ومصدر الانفتاح والتعلق مع الكينونات المعرفية والوجودية في عالم البرزخ والآخرة، في حين تشكل الفطرة المحجوبة والمطموسة بنية التفكير والشعور المادي والمنجذب بعالم الطبيعة، وهي تدور في فلك قوانينها وسننها وتخضع لأحكامها المادية وضوابطها الشهوانية وموازينها ومساطرها قصيرة الأمد، وأخيراً وليس آخراً تسلك منهجاً وفق عدساته الرثوية التجزيئية والتفكيكية.

10.4.2 فرضية النية أو القصدية المستندة على الفطرة

إنّ من شأن صدور الأعمال الصالحة عن نية خالصة صادقة أن يؤدي إلى تغير كلي وأصيل في قيم تلك الأعمال من جهة، وإلى امتداد أبعادها وأعماقها من جانب ثانٍ، وتوسع تثمير نتائجها من جانب ثالث، بحيث تتجاوز أزمنة وأمكنة صدورها لتستوعب حياة الإنسان وتاريخ المجتمع الدنيوي، فضلاً عن إزهارها في الدار الآخرة، مما يفترض أن نبحت عن معادلة تعظيم قيمة العمل بمتغيراتها البيئية والخفية، والمادية والمعنوية، والفردية والاجتماعية، والبرزخية والأخروية، والتي تتجاوز قيمها الكلية بكل تأكيد حاصل جمع أفرادها، وذلك لارتباط تلك القيم بالأساس غير المتناهي وبالمطلق عزّ وجلّ. وبالمثل قد تنخفض قيمة الأعمال الكلية، في حال غياب الرؤية التكاملية الشمولية التوحيدية للعمل، وذلك على الرغم من دوافعه النبيلة ونواياه المخلصة وبواعثه الشريفة.

وعليه، فإنّ قيمة فعل النظر أو العمل وقيمة حمولاتهما من الحسنات أو السيئات مرهونة أو دالة في درجات ومراتب النية الكمونة والثاوية في بنياتهما، وهي بذلك مقرونة أو دالة على صورة التابع «بالمفهوم الرياضي» في بنيتها التقعيدية والتأسيسية لفعل النية أو القصدية نفسها، أي: «نية النية» «ميتا النية» و«قصد القصدية» «ميتا القصد»، من حيث درجاتها التراتبية التصاعدية، بدءاً في الخوف من النار أو الطمع في الجنة أو الأهلية العبودية لله عزّ وجلّ، ومنتهاً بمراتب العبودية الخالصة التي تنتهي قبل تخوم عبودية خير البشرية وأشرف الأنبياء والمرسلين عليه وعلى أهله أفضل الصلاة والسلام. فقاعدة الثواب والحسنات تعمل وفق «من عمل للناس فثوابه على الناس، ومن عمل لله كان ثوابه على الله»⁽¹⁾. فالميزان الحقيقي والمفتاح الأصلي لفائدة وخيرية فعل النظر والعمل هو صحة النية والقصدية، وميزان صحة النية هو الإخلاص.

يقول الإمام عليّ عليه السلام: «تصفية العمل أشد من العمل، وتخليص النية من الفساد أشد على العاملين من طول الجهاد»⁽²⁾ إنّ نية فعل النظر والعمل خير منهما، وإنّ الرياء ما

(1) أصول الكافي، كتاب الإيمان والكفر - الرياء.

(2) نهج البلاغة، خطبة الوسيلة.

هو إلا السوس أو الأرضة التي تهدم كيانهما وأركان بنيتهما التكوينية والتركيبية والتراكمية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية لهما، وتخر في بنية قصد قصديتها أو نية نيتها، أي: «ميتا قصد وميتا نية»، لذا من اللزوم الكشف عن بعض خصائصه الجينولوجية التأسيسية ومعالمه الأركيولوجية التراتبية وفضائلها الأكسيولوجية الأخلاقية ومميزاتها والاستطبيقية الجمالية، وذلك بقدر ما يتسع مقام البحث وعلاقته بصلب الموضوع، على أن نترك تفاصيل الشرح والتحليل والتفسير لموضوع ماهية النية وبنياتها التأسيسية.

هذا التنامي والتكامل في فعل نية النية أو قصد القصدية أو نواة النية، وقيم حمولات أفعال النظر والعمل وملازمتها من الثواب والحسنات أو السيئات والعقاب، هي منشأ التكوثرات الحقيقية اللامتناهية للثواب والحسنات؛ لكونها متوسلة بالإخلاص والعبودية التامة والعبودة الكاملة والأهلية التامة لمطلق المطلقات، التي تقرب الكائن الإنساني إلى ما تدعوه فطرته الأصلية إلى التزلف والتقرب نحو المطلق التام ورب الأرباب، في حين الإنكار والرياء والنفاق المصاحب للنية والقصد هو الذي يذهب بالحسنات والثواب، ويفتح باب السيئات والعقاب، ويجعلها تتفاعل وتؤثر سلباً على فعل الأنظار والأعمال المحاقلة والمجاورة والقريبة والمماسة وحتى البعيدة منهما، فتتضاعف السيئات والعقاب في الدنيا وفي الآخرة.

10.4.3 فرضية الإرادة المنبثقة عن النية

الإرادة المنبثقة عن النية الخالصة والمؤاسسة على الفطرة المغروزة الأصلية، تحمل في طياتها قوة نووية جبارة كمونة، بمجرد ما يتم انبناؤها بشكل صحيح، تتشكل كينونتها الوجودية والمعرفية والقيمية والجمالية التي تتبثق عنها قوة جبارة وطاقة تفجيرية هائلة تزود كينونات أفعال الأنظار والأعمال حيوية دائمة وديمومة مستمرة، تمكنها من التفاعل والاتصال والتعلق مع الكينونات المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية المتحاقلة أو مع الحقول المماسة والمجاورة أو القريبة والبعيدة منها، التي تشكل بدورها سلسلة متواليات مضاعفة لحمولات وقيم من الحسنات والثواب والحسنات أو العقاب والسيئات، فتداخل وتتفاعل الفطرة والنية والإرادة، مجتمعة هي مصدر تلك التكوثرات في وحدتها.

10.4.4 فرضية تعالي وتسافل أهداف وغايات فعل النظر والعمل

هناك علاقة دالية بين غايات أو أهداف فعل النظر والعمل، وتكوثرات المفاهيم المعرفية والحقائق الوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية المنبثقة عنه، فكلما كان فعل النظر أو العمل عظيماً وكبيراً لما يحمل في بنياته ودلالته ووظائفه وغاياته حمولات معرفية ووجودية وقيمية وجمالية، كلما اشتدت قوة واتسعت مدى قابليته للتكاثر والتكوثر، أما الأهداف التي تبدو صغيرة أو صغارة، فسوف تكبر وتتعاظم بمجرد ما تدخل عليها الإرادة والنية الخالصة المستندة على الفطرة المغروزة في لبّ قلب الإنسان، ومن ثمّ تتواصل وتتفاعل مع الأهداف الأخرى التي تضيف قيماً ووظائف وحمولات معرفية ووجودية متضاعفة، بسبب استجماع التكوثرات المنبثقة عنها في بؤرتها، فتتعاظم قيمها، فكلما تعاظم هدف الإنسان، وتدرج من درجاته الدنيا والفرعية إلى حقل ومستوى درجاته المتوسطة التي تتكثف وتتكور في كينوناتها العديد من المجالات والأهداف الفرعية والجزئية في نسق دالي، ونسيج علائقي متين، وارتباط وشائجي متجانس مع تلك المتحاكلة والمتماسة والمتجاورة والقريبة والبعيدة منها، الأمر الذي مآله تشكل ماهية متجانسة أكثر تماسكاً، وأعمق عمقاً، وأوسع قاعدة، وأشد بنية عن سابقتها، الأمر الذي يفرض بدوره وظائف أكبر، وتمتد مجالاته بشكل أوسع، ويمنح قيمة أعظم وأكبر من قيمتها السابقة، حيث تتبدل أو بالأحرى تتكامل ماهية الهدف من خلال تدرجها التكاملي المتعالي، فتجعل قيمة الفعل والقول الصالح أو الطالح تتعاظم وتمتد وتكبر وتتوسع بشكل متساق ومتماهٍ مع ماهية الأهداف والغايات الجديدة.

10.4.5 فرضية عظمة وإمكانات الإنسان المسخرة له وحمولاتها من الحسنات والسيئات

ترتكز هذه النظرية إلى أنّ هناك علاقة دالية طردية وتبعية بين مقدار حمولات فعل نظر أو قول أو عمل الإنسان من الحسنات والثواب أو الذنوب والسيئات تبعاً لسعة القدرات وحجم الإمكانيات والطاقات المرئية واللامرئية المسخرة أو المعطاة له أو الكامنة والمخترنة له، أو بلغة الفلاسفة ما توفرت له بالقوة وما بالفعل. فالشواهد الفطرية والقرائن العقلية والعرفانية والأدلة الحسية المادية لحقيقة وماهية الإنسان تشير إلى أنّ كينونة الإنسان هي مظهر من مظهرات أسماء الله الحسنى عزّ وجلّ، وأفضل الكينونات الوجودية وأشرفها وأكرمها، وحامل رسالتها الاستخلافية من بين جميع الكائنات الأخرى، ومسخر لها كافة

الموجودات الشهودية والملكوية الغيبية وحاضرة في خدمتها، وهذه الكينونة متلقية نفخ روحه سبحانه وتعالى والنور الأول والعقل الكلي، وخازنة أسمائه وصفاته الحسنى بالقوة في صورتها المخمورة في فطرتها والمعجونة في بنية روحها الملكوية، وذلك كلها من أجل تمكين هذه الكينونة لاستجابة دعوته عز وجلً للتقرب منه والرجوع إلى حقيقتها الملكوية، وذلك تصديقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

وتأسيساً على ذلك، خلق الله الإنسان في أحسن تقويم، وزوده بكافة الإمكانيات والقدرات المادية والروحية بالقوة، وأعطاه كل ما سأل وطلب، ليرتقي مراتب مقامية تكاملية رفيعة بالفعل الاختياري الحر، ليتجاوز تدريجياً بموجبها كافة الكينونات الوجودية في الأرض، وكافة الموجودات الملكوية في السماء، متقرباً زلفاً زلفاً حتى سدرة المنتهى أو قاب قوسين أو أدنى، كما هو حال أشرف مخلوقاته قاطبة حبيب رب الأرباب الرسول الأعظم عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى آله الطيبين الطاهرين.

تبعاً لميزان العدالة والقواعد المحاسبية والنظرية الاقتصادية المعرفية والوجودية، أن ربحية (حسنة و ثواب) أو خسارة (سيئات وذنوب وعقاب) أي عمل أو مشروع (فعل) نظر وتعقل وتخيل وتوهم، أو فعل صمت وصومته، أو فعل إشارة وقول وكلام، أو فعل سير وسلوك وفعل وصنع)، يعتمد على أو دالة في مقدار توفر عناصر الإنتاج المختلفة (العلم والمعرفة والوعي واليقظة والذكر والنية والقصد...) وتكلفة الفرصة البديلة لها، وإذا ما أردنا التوسل بهذه النظرية أو القاعدة المنطقية والعقلانية الاقتصادية، للاستفادة منها في موضوع بحثنا، فنقول: إن مقدار استحصال أو جني ثمار الأعمال والأقوال من الحسنات والثواب، هو دالة في مقدار توفر الإمكانيات والقدرات وسعتها الظاهرة والباطنة من جهة، وكيفية توظيفها بشكل كامل حسب خيريتها ونفعيتها في جميع عوالمها المختلفة الممكنة، وتكلفة خيريتها الحدية والفرص الخيرية الأخرى البديلة لها من جهة ثانية، وكذلك وفقاً لكفاءتها الإنتاجية والتوزيعية والتداولية والاستهلاكية الخيرية لأكثر عدد ممكن ولأطول زمن ممكن ولأعوج وأكثر الناس حاجة وطلباً ممكن، ولأقصى هدف وأسمى غاية ممكنة، وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى التي تساهم في تنمية ونماء ثمار الأعمال والأقوال ثابتة، أي: تطبيق حالة وشرط «Setris Parabus».

وبتعبير آخر، لو كان لدينا 1000 د. ك، وأردنا أن نوظفه بشكل يحقق لنا أكبر كمية ممكنة من الربح وبأقل تكلفة، فما علينا إلا أن ندرس تكلفة كل فرص الاستثمار المناسبة حسب ما هي متوفرة من الإمكانيات، وهنا 1000 د. ك في مثالنا، بحيث نختار أقل الفرص تكلفة وأكثرها ربحاً. وهذا ما لا يتحقق إلا بتوظيف المبلغ بشكل كامل أولاً، وبكفاءة إنتاجية وتوزيعية أكبر ما يمكن تحقيقها ثانياً، وبتعبير آخر، تعظيم الربح أو الخيرية أو الثواب أو الحسنات من الفعل أو القول الإنساني إلى أكبر حدٍ وقدر ممكن، وذلك من خلال دراسة كل فرص الإنفاق الخيري والفعل الصالح، وقياس تكلفتها وخيريتها ومضاعفاته التكوثرية من الثواب، ومن ثمَّ اختيار البديل الذي له أعلى قيمة لمضاعفات تكوثراته، وتحقيق أقصى خيرية ممكنة، ثمَّ الحرص على تنفيذها بكفاءة إنتاجية وتوزيعية جدُّ عالية.

فإذا ما تحقق من قول أو فعل أو لنقل: مشروع خيري معين ربح أو ثواب قدرناه على سبيل الافتراض بكذا دينار أو درجة من الحسنات لنقل 2 مليون د. ك أو حسنة، ربما توحى لنا النظرة السطحية والمباشرة صورة لحقيقة قد نشعر من أول وهلة بالفخر والاعتزاز على ما حققنا من نتائج إيجابية وربح وخيرية عظيمة، وهذا قد يكون صحيحاً من المنظور المالي والمحاسبي، ولكن قد يكون هذا المشروع أو الفعل مشروعاً خاسراً وفاشلاً في واقع الحال، إذا ما نظرنا إلى نتائجه من منظور تكلفة الفرصة البديلة الذي يأخذ بالاعتبار الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لكافة البدائل الأخرى، أي: النظر إلى الإمكانيات الظاهرة والكمونة أو المكشوفة والثاوية واللامرئية أو غير المباشرة لها، فإذا ما تبين من دراسة الجدوى بأنَّ هناك مشروعاً آخر لو وظفنا نفس الموارد والإمكانيات مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، لأمكننا أن نحقق ربحاً أو خيراً أو حسنة تعادل عشرة أضعاف المشروع الذي تم اختياره في بادئ الأمر.

فبالرغم من كبر وعظمة الربح في المشروع أو الفعل الأولي، إلا أنه حين المقارنة والمقاربة والمفاضلة بين الفرص البديلة الأخرى، يصبح مبلغاً أو ثواباً أو حسنة بسيطة وصغيرة، ومن جانب آخر، لو كان بإمكاننا توظيف مبلغ 100 مليون د. ك، وحققنا ربحاً بمليون د. ك، قد ينظر إلى هذا الربح بعين الرضا والقبول مقارنة ومقاربة بخسارة معينة، ولكن مقارنة بضخامة رأس المال فإنَّ نسبة الربح أو الخير الكلي (1%) جدُّ ضئيلة

وحقيرة. وعليه، إنَّ تقويم وتقييم نتائج أيِّ فعل أو قول أو مشروع مهما بلغ من الحجم صغيراً أو كبيراً، علينا أن نحسبها ونقومها تبعاً لمقدار رأس المال أو الإمكانيات والقدرات الظاهرة والثاوية، والفرص والبدائل المتعددة المتوفرة، وقيمته الآنية والمستقبلية، حيث إنَّ الأرباح أو الحسنات المقدره مهما تبدو أنها كبيرة، قد تكون في الواقع الحال وتبعاً للتقديرات الواقعية الاقتصادية، ووفقاً لنسبتها التناسبية مع الإمكانيات والقدرات المتوفرة ستبدو جدَّ صغيرة، إن لم تكن سالبة القيمة والمقدار في بعض الأحيان.

وتأسيساً على ذلك نقول: إنه مهما تراكمت حسنات وثواب أعمال وأفعال الإنسان، ووفقاً لقانون مضاعفات سلسلة متواليات هندسية متعاظمة لرقم عشرة حسنات (10¹) على أقل تقدير لكل فعل أو قول، فإنَّ مقدار وقيمة حمولاته من الثواب والحسنات ستكون جدَّ ضئيلة وجدَّ صغيرة، مقارنة ومقاربة بالإمكانيات والطاقات والمزايا والقدرات المادية والعقلية والعلمية والقلبية المسخرة للإنسان من قبل الله سبحانه وتعالى، سواء تلك المتاحة أو الممكنة أو الكامنة بالقوة، إضافة إلى فاعلية تراكمات مزايا متواليات مضاعف عشرة أمثال المانحة مجاناً من الله عزَّ وجلَّ.

إذن ليس على الإنسان إلا الحرص والجدية في توظيف الإمكانيات والطاقات وتسخيرها بأعلى كفاءة اقتصادية ممكنة، واستغلال ثمارها وحسناتها بأقصى حدٍّ ممكن.

ولكن لسوء حظ الإنسان وتقديراته الخاطئة الناتجة عن الغفلة والجري وراء أرباح سريعة وقصيرة الأمد من جانب، وجهله وتقصيره في استغلال الفرص المتاحة، فضلاً عن فهمه الخاطئ لنظرية ومفهوم إبراء الذمة وإسقاط التكليف بدلاً من انبناء وإقامة التكليف، مما يجعل تلك الحسنات من منظوراته الواهية والقصيرة الأمد جدَّ كبيرة وضخمة، في حين عند كشف الغطاء وإسدال الستار عنها أمام تلك الإمكانيات الظاهرة والمضمرة التي سخرها الله له، تتكشف حقيقة بخسها وحقارتها وصغرها، مقارنة ومقاربة بما هي مضمرة وثاوية، تنتظر من يوظفها ويجني ثمارها، ليضيف إلى غلاتها الظاهرة.

دعونا نتصور كفتي ميزان العدل والقسطاط المستقيم، ونستطرق حكمه القويم، ثمَّ نعرضه على العقل البشري ليقول كلمته فيما بعد، لنضع في كفة الميزان مضامين وحمولات الآية القرآنية الكريمة في سورة الجاثية: ﴿ وَسَخَّرْ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ

فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١﴾. وكذلك الآيات المجيدة في سورة لقمان: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ﴿٢﴾. وفي سورة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ * وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمْ أَيْلَ وَالنَّهَارَ * وَآتَاكُمْ مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾.

إذ تشير الآيات السالف ذكرها إلى أن الله عز وجل سخر كل ما في الأرض والسموات جميعاً للإنسان، فضلاً عن ذلك، يعلن بصريح العبارة تحقق الاستجابة لكل ما سألتناه وسنسأله، ولو أردنا أن نعد النعم الإلهية والفيوضات والآلاء الربانية لما وجدنا رقماً من ضمن سلسلة الأعداد الحسابية القابلة للإحصاء والعد أن تحصيلها؛ لكونها لا متناهية العدد، وذلك مصداقاً لقوله في سورة لقمان: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤﴾، وفي كفة ثانية، نضع كل حسنات أعمالنا الخيرة بمضاعفاتها العشرية أو الأكثر وفق سلسلة متوالياتها الهندسية المتعاطمة والمتزايدة في أقصى عددها وسعتها وحجمها، لما تحركت ومالت كفة الميزان من قلة وخفة ثقلها، ولا استطاع أكبر جهاز كشف وحساب الأعداد من تبين مقدارها من شدة صغرها وحجمها الضئيل، مقابل كل تلك الإمكانيات والقدرات والفيوضات الربانية. وبهذا تتحقق قاعدة تصاغر الحسنات الكبيرة في ميزان الواقع التكويني والعقلي، أو في ميزان الحق والعدالة المرجحة للإنسان بحكم قانون مضاعف العشر أو الأكثر درجات متوالياته.

وإذا ما أردنا أن نلتزم بقاعدة العدالة الاقتصادية، أو حتى بقانون العمل التجاري المادي من دون الالتزام بالموازين الدقيقة للعدالة، نقول: إن نتاج العمل التجاري صحيح هو كله

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الجاثية، الآية: 13.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة لقمان، الآية: 20.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة إبراهيم، الآيات: 32-34.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة لقمان، الآية: 27.

ملك واجده وفاعله، ولكن هذا مشروط بأن تؤوّل كافة عناصر الإنتاج من الرأسمال وقوة العمل والأرض والمنظم إلى التاجر نفسه، ولكن إذا كانت جميع تلك العناصر لغيره، فعليه أولاً دفع أجور العمال وتكلفة رأس المال وريع الأرض لمالكها، وما تبقى بعد ذلك يعد من نصيبه من الربح الذي إما أن يكون أقل بكثير، وقد لا يتجاوز ما بين 20% و 30% في أحسن الأحوال وفق العرف التجاري المعتدل من جانب، وعليه أن يدفع من هذه النسبة مستحقات الضرائب على الأرباح أو الدخل لنفرض بالمتوسط 5%، مما يصفوله ما بين 15% و 25% في أحسن تقدير، ناهيك عن احتمالات الخسارة أو تعادل رأس المال فقط.

تعالوا لنسدل الستار عن وهم وزيف الشعور عندما نقوم بعمل خيري، ونشعر بالنشوة والانشراح والفرح والسرور والسعادة، وهو حق لا ننكره على فاعله بحسن النية وصدق المقصد، ولكن قولنا هنا في تضخيم الذات والشعور بهذه الحالة المنتفخة، حيث بالتأكيد العقلي والدليل الحسي المادي والشعور القلبي الشهودي نشاهد وهم وزيف تضخيم حمولات الفعل الخيري من الثواب والحسنات، إذا ما التفتنا إلى من هو المالك الحقيقي لمقومات وعناصر إيجاد الفعل الخيري، ولوجد أن جميعها بما فيها الإنسان نفسه ملك الله تعالى، وأن رأس المال الحقيقي هو فقط نيته وقصدته الصادقة والخالصة، والتي هي أيضاً مدينة للتوفيق الإلهي، وكذلك مقدار حمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية التي اكتسبها الإنسان، صحيح أنها بجهد واجتهاده ومجاهداته الذاتية، ولكن لولا عناية ولطف ورحمة وعطاء من الله ومعيته وعنديته لما اكتسبها أيضاً، حيث يجد الإنسان بعد حين من التقرب والتكامل والوعي أن تلك المعارف والعلوم والحقائق أو النية الخالصة هي ملك لله عز وجل وحده، مما يدرج هذا العمل ضمن دائرة عبادة الأحرار التي تنطلق من صفرية الثواب والحسنات إلى أهلية وأحقية الله للعبادة فحسب، دون النظر إلى الثواب والعقاب.

10.4.6 فرضية الوحدات المنسجمة من أفعال النظر والقول والعمل وحمولات

الحسنات والسيئات

من الأمور التي عادة ما يغفل عنها الإنسان في اختيار أفعال أنظاره وأقواله وأفعاله هي التوليفات المختلفة أو المتمايضة أو المتغايرة أو المتضادة أو المقابلة أو المتناقضة أو

المزايلة من أفعال النظر والقول والعمل، بحيث يلغي أو يضعف أو يقلب أو يستبدل ببعضها بعضاً، أو بعضها لها شحنتات ودرجات ثواب وحسنات وأخرى شحنتات سالبة من سيئات وذنوب، الأمر الذي يمتح في نهاية المطاف مضاعفات منخفضة القيمة إن لم تكن سالبة في الخاتمة والنهائية، بالرغم من كون بداياتها فعلَ نظر وقولاً أو عملاً حسناً مثاباً عليه، ولكن دخلت عليه أفعال أنظار وأقوال وأعمال فرعية أو مكملة أو متممة مجموع فاعلياتها أو شحنتاتها سالبة أو جدٌ منخفضة. لذا وضع حدود وفواصل وقواطع لسيرورة تفاعلات وانفتحات وتعالقات كينونة فعل النظر أو القول أو العمل المختار مع كينونات أفعال الأنظار والأقوال والأعمال الأخرى المتحاكلة والمتجاورة والقريبة معها أو تلك المماسة والبعيدة عنها. فإذا اختار لأفعال النظر والقول والعمل نسقاً مغلقاً ومبنياً على أساس أن له خصوصيته البنيوية والغائية والوظيفية والقيمية، فإنه من الطبيعي أن تترشح عنه ثمة حدود وفواصل تمنع التفاعلات الدينامية، وتنظيم تبادل التأثيرات المتداخلة بشمولية وتراتبية بين مختلف الأنساق والكينونات المعرفية والوجودية في الكون.

تقع النظرية أو الفلسفة الهرمسية على طرف آخر من القاعدة الأرسطية، حيث تؤمن بأن الكون موحد ومنسجم في بنياتها العميقة والسطحية الفوقية، وذلك من خلال شبكة خيوط رفيعة مرئية ومضمره ثاوية تربط أجزاءه بعضها ببعض، وتقيم بينها علائق دبلومعرفية ودبلووجودية، وتقيم بينها علاقات تصاهرية وتزاوجية وتفاعلات حميمة تعد نواة قانونه المحوري المتحكم في مختلف كينونات العلوم المختلفة مثل «الكيمياء» التي بلورها المبدأ الإستمولوجي المستند إلى العبارة الهرمسية «ما من طبيعة إلا وهي مجذوبة بطبيعة أخرى»، و«ما من طبيعة إلا وهي مقصورة لطبيعة أخرى»⁽¹⁾. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفلسفة الوضعية تشيد مرثياتها على ضرورة انبناء «وحدة تركيبية» بين جميع العلوم، وخاصة تلك التي تتميز بالطابع الوصفي، أو التي توجد الوصف، مثل: الرياضيات والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، وذلك بغية التوصل إلى التعميمات العلمية الداعية إلى عدم التقيد بتخصص محدد، لاستكشاف المبادئ العامة المشتركة بينها⁽²⁾، وذلك على غرار فلسفات انتظام الكون الداعية إلى تداخل الأنظمة واتحادها وانسجام عناصرها وتشابه بعضها واختلاف بعضها.

(1) Tournader (1988)، ص: 38.

وعليه، يصبح مبدأ التداخل والتشارك والانسجام والتفاعل والترابط بين الأنظمة والأنساق المختلفة هو الحاكم على كينونات الكون رغم تباين واختلاف سياقات ومقاصد النظريتين أو التحديدين السابقين، فإنهما تقومان على الإيمان بإمكان «الانتقال القانوني من نسق أو نظام إلى آخر»⁽¹⁾، بناء على قاعدة «العناصر المشتركة».

وتأسيساً على فلسفة هذه القاعدة العلمية وبنية ونواة الفلسفة العرفانية الوجودية المتمثلة في وحدة الوجود، والوحدة في الكثرة، والكثرة في الوحدة، والتطابق والتشابه والتشاكل بين الكينونات المعرفية والوجودية في عالم الكون التكويني وعالم القرآن التدويني وعالم الإنسان الملكوتي المتكامل. فهذه الأسس والثوابت المشتركة هي التي تسمح بالتطابق والتشاكل والتوازي، كما تسمح بإقامة علاقات وشيجة دبلومعرفية ودبلووجودية تمكن بتعايش الهويات ولا استقلالية الأنساق والأنظمة، وما يترشح منها: «كل شيء يشبه كل شيء» و«كل نسق يتفاعل مع نسق آخر»، و«كل نسق يتأخم نسقاً آخر»⁽²⁾.

10.4.7 فرضية التفاعل الدينامي بين كينونات أفعال النظر والعمل وحمولاتها من

الذنوب والحسنات

في دراستنا هذه نستعير مفهوم التفاعل الدينامي لحمولات كينونات أفعال النظر والقول والعمل المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية وحمولاتها من الحسنات والثواب أو السيئات والعقاب، فهي كينونات حيّة لها النمو والتنمية والتصاهر والتزاوج والتناسل والحوار والصراع والتنافس والحركة والديمومة والتكامل والسيرورة والانسجام والترابط، يمكن مقولتها وتأطيرها في حقل بيولوجية المعرفة الإنسانية وكينونته الوجودية.

وجذور وتأسيسات التفاعل الإبيستيمولوجي المعرفي والأنطولوجي الوجودي تمتد إلى جذر جذورها الكامنة في الفطرة الإنسانية المستوطنة والمغروزة، التي فطرها الله تعالى عليها، التي لا تبديل ولا تحوير ولا تغيير لها من جهة، وإلى ثمارها وأزهارها الموصولة بفطرتها مثل وحدة الوجود، والكثرة في الوحدة، والوحدة في الكثرة، وتكاملية العوالم الممكنة واتصالها

(1) نفس المرجع السابق.

(2) محمد الجابري، تكوين العقل العربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب (2000)، ط: 3، ص: 177.

وانسجامها وترباطها في صورتها التراتبية والتدرجية وفق نظامها العرضي والطولي، ويمكن توظيفها في التعرف مصدر إقامة وتشبيد النواظم المعرفية والوجودية للكينونات الإنسانية والكون وعوالمهما الممكنة، متجاوزين النظريات والمنهاجيات التي تدعي لنفسها الكمال والتمام، في الوقت الذي لن تخفق فقط في إقامة منظومة الروابط والعلائق بينها، بل ساهمت وعززت مفاهيم القطيعة والانفصال والإقصاء والاستبعاد برسم حدود وهمية، وتشبيد تخوم شكلية وإقامة حواجز تخيلية، مما عمقت التباين والخلاف بينها، فأُمسّت كأنها في حلبة مصارعة تتصارع فيها النظريات والمنهاجيات.

لذا شبه البعض هذه الحالة بحالة «بابل المنهجيات والمناهج» التي أوجدت حالات من الاضطراب والبلبلة والتشويه غير المجدية، فأصبح جلّ اهتماماتها البحث وراء استراتيجيات تسويقها وتزويقها في فضاء المعرفة البشرية مدعية بالكمال والتمام، كما يتم ترويج السلع والمنتجات الصناعية في الأسواق الرأسمالية الحرة، وعلينا أن نقوم بتغيير مواقعنا في قلاع النظريات والمنهاجيات بشكل مفارق لأبراج بابل، وذلك بالتمرس في مناراتها المطلة عليها من أعلى مقاماتها التي تسمح لنا برؤيتها في صورتها الشمولية البارانومية، أي: النظر إلى الغاية من الأعلى حتى يتسنى لنا رؤية كل أشجارها وثمارها، لتتم عملية التمييز والتمحيص والاصطفاء بموضوعية وفق معادلة تكلفة الفرصة البديلة لاقتصادياتها المعرفية، وتوظيف كامل وكفاءة استدلالية واستقصائية عالية، هدفها الوحيد هو تحقيق أقصى ما يمكن من التوصل إلى حقائق منسجمة مع الإنسان والكون وخالقهما، فالمفاهيم معالم ومنارات ومشكاة تهدي الإنسان الباحث عن الحقيقة والحق إلى سواء السبيل، من حيث الدقة في الاستقصاء والاستدلال والاستشراف، والدقة في الوصف والصحة في التأويل، والكفاءة في التبليغ والانباء والتشبيد، والوضوح في الغايات والأهداف الفرعية والتوسطية والكلية «ميتا غاية وهدف»، وكذلك الاصطفاء الخير والمتساقق للأساليب والوسائل التنفيذية، واختيار الاستراتيجيات التوظيفية، وتعيين معاييرها وموازينها التقييمية والتقويمية⁽¹⁾.

إذن، فمفهوم التفاعل له موقعية إستراتيجية في عمليات إنتاج حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية لأفعال النظر والقول والعمل من جهة، وحمولات الحسنات والثواب أو السيئات والعقاب الملازم والمصاحبة للأفعال والأعمال. لذا يفترض أن يحظى هذا

الموضوع عناية واهتمام الكائن في اختيار أفعال أنظاره وأعماله وأقواله إذا ما أراد أن يعظم دوالها وحسناتها ويقلل من سيئاتها، فعندما نتعرف على سيرورة التفاعلات الدينامية السطحية والعميقة الثاوية في بناءات النصوص والمعارف والحقائق والأفعال والأعمال الوجودية وفي بنياتها ودلالاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها نتمكن من تعظيم دوال الحسنات والثواب، فمعرفة الأنساق المعرفية والوجودية والمفتوحة والمغلقة، ومفاهيم الانتظام والعماء والتشعب والخطية واللاخطية والانسجام والاتساق والترابط والأيقون والتماسك والتلاحم والتنضيد والتنسيق وغيرها.

المفاهيم المتعلقة بدنامية التفاعل في المنظومات المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية لماهيات الأعمال والأنظار مثل: النمو، الحوارية، النسل، السيرورة، الصراع، الانسجام، المقصدية، التفاعل، ومفاهيم المنظومة الوجودية كوحدة الوجود، والوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة، والذاتية والاسمائية، والظاهر والباطن والتجلي، والسببية والعلية، الخالقية والمخلوقية، الربط بين الحق والخلق، العوالم المغلقة والمنفتحة والمتقطعة ... إلخ. والنسق الدينامي، هو النسق المعرفي والوجودي الذي ينطلق من بنية ثابتة تتوالد منها بنيات صغرى هي من بنات البنية الوالدة، وتتسم هي أيضاً بالدينامية، والدينامية تحتكم إلى مراحل ثلاث: أولاً: إقامة أو إيجاد المفاهيم، ثانياً: تنظيمها، وثالثاً: صياغتها في قوانين تبين كيفية حصول التطور والتكامل، فمرجعيتها الذاتية، وكذا تنظيمها الذاتي تنتقل من حال إلى آخر، في سياق التناسل، والصراع، والحوارية، وانسجام، والسيرورة ...

وتتفاعل حمولات أفعال النظر والقول والعمل مع محيطها وبيئتها ومع حقلها الخاص والحقول القريبة والعماسمة والمجاورة والبعيد، تبعاً لقوة وسعة ودينامية التفاعل. فإذا كانت حمولات أفعال النظر والفكر والمعرفة متعالية ومتفاعلة مع الزمكان المحيط بها، ومتضمنة لثوابتها ومتغيراتها، مطلقيتها ونسبيتها، وماديتها ومعنوياتها، وذلك في نسق تكاملي تراتبي يدفع الواقع باتجاه درجاته المتعالية ليسمو بالواقع إلى مراتب تتشاكل وتتماثل مع مستويات التكامل في النص أو مفردات المفاهيم أو الحقائق، كما هو الحال لو تم فهم وتطبيق النصوص الدينية الإلهية ومفردات مفاهيمها وحقائقها ومرئياتها ومنظوراتها المعرفية والوجودية التي منشأها من لدن علم مطلق وحكيم وعليم وقادر تام، فكلما كان منتج

النص أو المعرفة قريباً من الله تعالى، كانت نصوصه المعرفية قريبة منها أيضاً. وعليه، فكما كان الإنسان متفاعلاً مع محيطه وملماً بالظروف الزمكانية، استطاع أن يفهم الواقع وتفهيمه، ومن ثمَّ التحكم فيه وإدارته باتجاه تحقيق ما فيه من المقومات المستوطنة فيه بالقوة، وخير مثال فيزيقي يستشهد به في علاقة الموجود بالمحيط، هو العلائق البيولوجية للكائنات الحية المتفاعلة مع بيئتها وبحر محيطها السطحي والعميق، وذلك من خلال التوغل والاحتكاك بمحيط أيدولوجيتها وبحر جينيولوجيتها وفضاء جغرافيتها المعرفية والوجودية، ومن أشد وأكبر الفقهاء المسلمين المعاصرين الذين أكدوا مراراً وتكراراً في بحوثهم الفقهية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية على أهمية ولزومية الأخذ بالاعتبار عاملي الزمان والمكان في سياق الرؤية الشمولية والتكاملية التوحيدية للكون والإنسان والنصوص الدينية هو الإمام الخميني قُدس سرّه.

ومن ثمَّ تنطلق في الإبحار في بحار المعرفة والوجود⁽¹⁾.

10.4.8 فرضية ماهية الذنوب والحسنات الكبيرة والصغيرة

تفترض هذه الفرضية أنّ تحليل وتصنيف الذنوب والحسنات أو الذنوب والسيئات والعقاب يتم على أساس أنّ هناك أعمالاً وأنظراً بطبيعتها تحمل حمولات مقدرة بقيم ودرجات محددة من الذنوب والحسنات أو العقاب والثواب في علم وتقدير الله عزَّ وجلَّ، وذلك وفق سلسلة متوالية من القيم والدرجات في صورة متساوقة ومتناسبة تناسباً وتساقاً طردياً، بحيث كلما كبر الفعل أو القول السيئ والمعصية من الإنسان كبر وعظم أيضاً ذنبه وعقابه والعكس صحيح، وكلما عظم وكبر الفعل أو النظر الحسن، عظمت وكبرت حسناته وثوابه والعكس صحيح أيضاً.

إذن بالأساس هناك عقاب وثواب أو ذنوب وحسنات كبيرة وعظيمة متناسبة ومتماهية مع طبيعة وماهية أفعال الأعمال والأنظار، وهي ثابتة وغير قابلة للتحويل والتبدل. وعليه، نعتقد إذا لم يكن من المستحيل ذلك فعلى الأقل يصعب الدفاع عن هذه النظرية بأدلة وبراهين مقنعة عقلياً وشرعياً، فضلاً عن صورتها الواقعية والقوانين الوضعية في العالم.

(1) لمزيد من التفصيل بمكّنة القارئ الرجوع إلى كتابنا «فقه فلسفة العمل» من منظور إسلامي، دار الولاء، بيروت، 2016.

10.4.9 فرضية التبديل الطردي للذنوب والحسنات أو العقاب والثواب

هي فرضية تفسر العلاقة الطردية بين كبر وعظمة قيم ودرجات الذنوب والحسنات، وكبر وعظمة ماهية فعل النظر والعمل وسياقاتهما المقامية والقولية، فإذا ما حصل تحول زيادة أو نقصان لقيم ودرجات الثواب والعقاب أو الحسنات والذنوب لنفس العمل أو النظر، فهو بسبب تغير أو تبدل في السياقات القولية أو المقامية أو التبديل في المقامات التكاملية أو الظروف الزمكانية لهما، حيث يخضع هذا التبديل والتغير لقانون أو قاعدة التساوق بين مرتبة فعل النظر أو العمل في سياقاتهما المتعددة وتناسب حمولاتهما من الذنوب والمعاصي أو الحسنات. وعليه قد تتبدل الذنوب والحسنات الصغيرة إلى كبيرة وعظيمة أو العكس، ولكن يظل هناك نمط وتصنيف للذنوب والمعاصي أو الحسنات في منظومة أفعال الأنظار والأعمال الإنسانية، وهي دوماً ودائماً تخضع لقاعدة ومعيار الكبر والصغر النسبيين والتناسبيين، قد تتغير وتتبدل قيم ودرجات كبر وصغر ذنب وعقاب نفس العمل أو النظر بين أفراد مختلفين، وذلك تبعاً لمقاماتهم ومكانتهم في السلم التكاملي، أو تبعاً للظروف الزمكانية لهم. فقيمة ودرجة ذنب أو حسنة نفس العمل أو النظر تتباين بين الجاهل والمتعلم والفقير والفيلسوف والعارف والولي والإمام لنفس الأفراد في حال تباين الظروف الزمكانية لهم، ولكن تبقى هناك ذنوب وحسنات كبيرة وصغيرة في صورتها التناسبية مع فرض تبديل وتغير قيمها ودرجاتها.

10.4.10 فرضية تعاضم الذنوب الصغيرة وتعاضم الحسنات الصغيرة

إن فرضية تعاضم الذنوب الصغيرة وتعاضم الحسنات الصغيرة تنظر إلى فهوم ومرثيات الأعمال والأنظار الإنسانية وحمولاتهما من الثواب أو العقاب أو الذنوب والحسنات الصادرة عنهما، على أساس بالأصل توجد ذنوب صغيرة من حيث قيمتها الأولية أو درجتها الابتدائية المحمولة على العمل أو النظر عند صدورهما، ثمَّ يشرع ذلك العمل أو النظر وفق منظومة دينامية بالتواصل والتوسل والتفاعل ومن ثمَّ بالاندماج والتزاوج والتوالد التشجيري مع كينونات معرفية مفاهيمية وانبنائية وجودية للأعمال والأنظار المتشاركة أو المتماثلة لهما في حقلها الخاص أو الحقول المعرفية والوجودية المتماسة أو المجاورة معهما أو القريبة أو البعيدة منهما، تبعاً لتموضعاتها التناظرية وتموقعاتها التراتبية التصاعدية،

بدءاً من متشابهاتهما أو مشاكلاتهما ومضارعاتهما ومضاهاتهما ومماثلاتهما ومحاذاتهما ومناظراتهما ومطابقتهما التقابلية، وذلك من حيث الشدة والضعف أو الضيق والتكميش أو الانتشار والتوسع، هذه التشاركات والاندماجات والتزاوجات المتشابكة وتفاعلاتها الدينامية المتفاعلة تتكوثر وتتوالد مضاعفاتها، وفق قانون سلسلة متواليات هندسية متنامية، من حيث أفق مدياتها المستطيلة ووشاقولية أعماقها العمودية لها. قد يصدر من الإنسان فعل أو قول يعتقد أنه بسيط أو صغير، من حيث حمولاته من الذنوب أو العقاب كالنظر إلى الأجنبي غير المحارم بنظرة مشوبة بالشهوة أو بزنا النظر على سبيل المثال وليس الحصر، فهو فعل يحمل حمولات من ذنب بحجم كرة ثلج صغيرة الحجم ومحدودة القطر، ولكنها بمجرد أن تشرع بالتدحرج والحركة نجد أنها سرعان ما يمتد قطرها ويكبر حجمها مع كل حركة تدرجية وبشكل سلسلة متواليات هندسية متنامية، تبدأ بالاضطراب النفسي والاختلال العقلي في موازين تقويماته وتقديراته للأمور، ومن ثمَّ الشروع بتمهيد السبل وتوفير كافة المستلزمات المحرمة من الكذب والاحتيال والسرقة والظلم والاعتداء وحتى القتل، من أجل تحقيق المآرب الخفية والمفاعيل المضمرة والقوة الكمونة والغايات الثاوية في عمق بنيات تلك النظرة المحرمة، التي استصغر صاحبها صغر حجمها، واستهان أو غفل عن مكنوناتها الكمونة واللامرئية، والأمر الذي لا يتوقف عند هذه الحال فحسب، بل إن كل فعل أو قول ترتب على تلك النظرة المحرمة الأولى من دون محوها من الذهن أو مسحها من مرآة القلب، كالكذب والسرقة والظلم وغيرها من تداعياتها ومستلزماتها المصاحبة لها، يشكل كل واحد منها كرة ثلج متدرجة محمولة بتقديرات من الذنب، يتضاعف ويكبر حجمها ويستطيل ويمتد قطرها في صورة سلسلة متواليات هندسية متنامية، إلى درجة التماس والتفاعل والتواصل ثمَّ التصاهر والتزاوج والتوالد فيما بينها، بدءاً مع مكنونات كينوناتها المتحاولة أو بصورة متزامنة مع تلك الأفعال والأقوال وكنوناتها المتماسمة والمتجاورة والقريبة والبعيدة منهما من جهة، ووفق استراتيجيات واليات علائقتها التداخلية وتفاعلاتها التشابكية مع مكنونات كينوناتها المتشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة والمماثلة والمحاذاة والمناظرة والمطابقة والمتساوقة لهما، في منظومتها أو حقولها المعرفية والوجودية الأخرى من جهة ثانية، إضافة إلى تواصل واتصال الكرات الثلجية الكبيرة والمتعددة الماهية والمختلفة الأطوار، التي اندمجت وتوحدت في كرة ثلج عظيمة الحجم

ومستطيلة القطر مع كينونات عالم البرزخ والآخرة، التي بدورها أصبحت الرحم البرزخي والأخروي لتلك الكرات الفيروسية المحمولة بالذنوب والمعاصي الدنيوية، لتتعاظم فيها في صورتها المتساوقة والمتماهية مع طبيعتها وماهيتها الملكوتية وقوانينها وأحكامها من جهة ثالثة، الأمر الذي ينتهي إليه هو كبر وعظمة الذنب الصغير، ليشكل حجماً خارج تصور ذهن الإنسان المستصغر له في البدء.

10.4.11 فرضية فرضية تعاضم كينونات الحسنات الصغيرة

بمكّنتنا تفسير تعاضم كينونات الحسنات الصغيرة بناء على عدة منظورات عقلية ومرثيات شرعية من أهمها: أن قانون مضاعفات الحسنات الواردة في القرآن الكريم هو أن الحسنة الواحدة عند الله عز وجل تعادل عشر حسنات، وذلك منّا وتكرماً من المنان المفضل والكريم المحسن والسخي الجواد والمعطي الوهاب، أما المنظور الآخر فهو قانون أو قاعدة سلسلة المتواليات الهندسية في نمو وتعاضم الأعداد في صورتها التشجيرية المتفرعة من الأصل، فلو أقدم إنساناً ما على فعل نظر أو عمل حسن، كهداية شخص أو إحسان إليه بتربيته أو تعليمه لعلم أو تأهيله لمهنة وصناعة معينة، يصبح هذا المحسن مشاركاً له في الثواب والحسنات بالإضافة إلى مشاركته في ثواب وحسنات فعل نظر أو عمل لكل من اهتدى وتعلم وتأهل على يد المحسن إليه أو ذلك المهتدي والمتعلم والمتأهل الأول، وهكذا دواليك وفق سلسلة متواليات هندسية، تبدأ بالرقم عشرة على أقل تقدير لكل فعل أو قول حسن إلى لا مانهية، فعلى سبيل المثال لو قام شخص بكفالة تعليم طبيب معين، فكل حسنة يحصل عليها الطبيب تتضاعف عشر مرات ويصبح للكفيل نصيب له مثله، وكل من أحسن إليه الطبيب من رفع هم أو غم أو ألم له نصيب فيه، أو له نصيب في حسنات كل من يتخرج على يد الطبيب من أطباء ومهنيين آخرين، فهو شريك في تلك الحسنات أيضاً. وعليه، قد يتبادر من الإنسان قول أو فعل أو نظر جد صغير وبسيط في البدء، ثم يبدأ بالتفاعل والتواصل والاندماج والتصاهر والتزاوج مع مكونات كينونات الأفعال والأقوال والأنظار والأفعال المتحاولة معها أو الحقول المتماسسة أو المتجاورة أو القريبة أو البعيدة من منظومتها من جهة ثانية، وتواصلاتها وتزاوجاتها مع كينوناتها المتشابهة والمشكلة والمضارعة والمضاهاة والمماثلة والمحاذاة والمناظرة والمطابقة لها، في الحقول

المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الأخرى من جهة ثانية، إضافة إلى التواصل والاتصال مع كينونات عالم البرزخ والآخرة، اللذين بدورهما يقومان بإجراء تعظيم الحسنات بصورتها البرزخية والأخرية الملكوتية من جهة ثالثة، الأمر الذي ينتهي إليه هو كبر وعظمة الفعل أو القول أو النظر الحسن الصغير، ليشكل حجماً خارج تصور ذهن الإنسان المستصغر له في البدء.

10.5 محدودات ومنتاهيات سلسلة متواليات تكوثر حمولات السيئات والذنوب

على نفس منوال تكوثر الفعل أو القول العقلي الخيري والقصدي الحسن، يمكننا تفسير حالات التكاثر أو التوالد المحدود للتفاعلات السلبية المتناقضة أو المنحطة الفاقدة للقوى الشهوانية والغضبية والحيوانية والشيطانية، ويرجع ذلك إلى عدة أمور، منها النظر للقصدية الخيرية والعقلانية العرفانية والمنسلخة عن فعل أو قول الحق، والمؤاسسة على القوى الشهوانية والغضبية والحيوانية والشيطانية، ويترجم ذلك إلى عدة أمور، منها النظر إلى الأفعال والأقوال والأنظار من خلال عدسات رؤيوية مادية صرفة، أو منفعية فردية أناوية أو دنيوية مادية بحتة، الأمر الذي لا تتشكل بمقتضاه بنية الفعل أو القول أو النظر المنحط والمنحدر، وكذلك تتشكل على ضوئها بنية النية والقصدية للعمل والنظر فحسب، بل تتجاوز وتتعدى إلى جوهر أو «قصد القصد» أي: «ميتا القصد» أو «نية النية» أي: «ميتا النية» الثاوية في كمونات نواة الفعل والنظر المنحط والسافل.

وعليه، تؤسس تكاثر حالات الانفعال والتفاعل والاتصال والتواصل والترابط والتعلق بين عناصرها الداخلة في حقلها الخاص، أو مع عناصر وكينونات حقولها المعرفية والوجودية المتجاورة والمماسية أو القريبة والبعيدة عنها، في شكل سلسلة متواليات هندسية متناقضة أحادي الأس، ذات علائق عكسية ودينامية لا خطية مستمرة وممتدة، تنتهي عند مواضع وحدود محددة متخلفة بمقدار قيمة الأس العشري عن الفعل الحسن المتضاعف عشرة أمثالها؛ وذلك لكونها مرتبطة بالقوى الشيطانية والشهوانية والغضبية والحيوانية والسلطانية، التي تتضاعف بمتواليات هندسية أسها أحادي الدرجة، أو لكون منشئها هو العدم، كالعَمى والصم والبكم.

لو أننا أنعمنا النظر بدقة متناهية من خلال مناظير تلو ماسكرو سكوبية ذات عدسات مركبة تكاملية وترايبية الصورة والمضامين، لماهية وبنية الأفعال والأقوال والأنظار التي

جذورها متصلة بجذر القوى الشيطانية والحيوانية الثلاث، ولو توسلنا بمشروط التشريح والتحليل وتوظيف آتاه في حفر حضرياتها الأركيولوجية الطبقاتية، أو تنقيح وتنقيب بنية جنيولوجياتها التعبيدية الثاوية في لب كينوناتها، لتوصلنا إلى حقيقة، مفادها أن تكاثرها محدود؛ لكون جذورها مقلوعة عن كينونة العقل والقلب، ومقطوعة الارتباط والتعلق بجوهرها أو حقيقة ماهيتها الظاهرة أو للمضمرة، حيث إنها متعلقة بعرض من أعراضها أو بمظهر من مظهراتها، وهي غير متعلقة ولا مرتبطة بجذور متأصلة راسخة ولا لها من قرار، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن السنن والنواميس التاريخية والاجتماعية تؤكد بشكل قاطع لا ريب فيه أن البقاء والاستمرارية والديمومة والنماء والتكوثر هي فقط للأعمال والأقوال الخيرية والقصدية النفعية، وأن ما دون ذلك يذهب هباءً منثوراً مهما طال به الأمد أو طال الزمن، وتأكيذاً لذلك يقول عز وجل في محكم كتابه المجيد: ﴿... فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيدَّهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾⁽²⁾.

وخاصة أن الشرور والآفات والأمراض البدنية والنفسية هي نتاج نقص الكمال والتمام، وهي دالة تابعة لها بلغة الرياضيات، وأنها نتيجة إضمار واحتجاب الفطرة المغروزة والمعجونة في الإنسان، إذ الأصل هو الفطرة المغروزة التي تصدر عنها الخيرات والمعتقدات السليمة والصحيحة المتعلقة بمطلق الخير والعلم والجمال والكرم والقوة والحياة، التي هي فقط من نصيب الموجود الواجب الوجود والمطلق سبحانه وتعالى.

إن تصويب شعاع بؤرة عدسات المناظير الرؤيوية التكاملية لكل الكينونات المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية، بشتى مظهراتها وبمختلف تموقعاتها الدالة على أسماء الله الحسنى وكلماته التامة، المصنفة والمعنونة في القرآن الكريم والعالم التكويني والإنساني، تكشف لنا بوضوح وجلاء مدى دقة التناسق والانسجام الكامل من جهة، والتساوق والتماهي التام بين مراتب ومدارج هذه الكينونات الثلاث، من حيث منظومتها المفاهيمية والمعرفية

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة إبراهيم، الآية: 26.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 17.

وحقائقها الوجودية المتبصرة في تأسيساتها الجينولوجية الجذرية والنواتية، أو فيما بين تقعيدات مراتب طبقاتها الأركيولوجية التطورية التراكمية، أو بين قيمها التدريجية الأكسيولوجية الأخلاقية، أو في تراتب سلمها الاستطقي الجمالي. هذه الحقيقة بالإضافة إلى مرثيات قرآنية وكونية واضحة البيان والدلالة العقلية والعرفانية، تدعونا إلى القول بكل تأكيد واطمئنان: إنَّ قلب وعقل الإنسان الكامل يحمل بين دفتيه أو جنبه كل الحقائق المعرفية والوجودية التراتبية في القرآن والكون، والإنسان ما هو إلا ذلك الكون الأصغر الذي انطوى فيه الكون الأكبر، وكل ما في الكون والقرآن والإنسان تمَّ خلقها بتراتبية وتدرجية في منتهى الدقة والتمام والتوازي والتطابق المتماثل بينها.

وتأسيساً على ذلك تتعدد مراتب المعرفة والوجود، وبالتعبية أيضاً تتعدد مراتب الفهم والإدراك البشري بوجهيها الوجودي والمعرفي والقيمي الأخلاقي والجمالي الفني، وفقاً لمستويات الظهور والإضمار أو الإعلان والسكوت، أو الباطن والظاهر منها. وبهذا الصد، يقول الرسول الأكرم عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام: «إنَّ للقرآن ظاهراً وباطناً وحداً ومطلقاً». وعن الإمام علي عليه السلام: «ما من آية إلا ولها أربعة معان: ظاهر وباطن وحدٌ ومطلع، فالظاهر التلاوة، والباطن الفهم، والحدُّ هو أحكام الحلال والحرام، والمطلع هو مراد الله من العبد منها».

إذن فإنَّ كل ما في القرآن والكون والإنسان لها بطن وظهر، وعمق وسطح، وقشر ولب، ومطلق ونسبي، وشهودي وغيبى، ودنيوي وأخروي، وفردى واجتماعي، وعام وخاص، لهما سلم تراتبى تدرجي تتصاعد وتسمو معانيهما ومضامينهما المعرفية والوجودية وحمولاتها من الحسنات والثواب، حتى تقابل أسماء الله الحسنى وصفاته المتعالية التكوثرية المتكثرة في وحدتها وحدتها في كثرتها التكوثرية. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه التكوثرات التراتبية الظاهرة والباطنة، والمنطوقة أو المسكوت عنها، والمرئية أو اللامرية، هي ليست من سنخ المعاني الذهنية والمفاهيم النظرية في منظومات الألفاظ فقط، بل إنَّ وراء الألفاظ حقائق وجودية لها مراتب كينونية توازي وتناظر مراتبها اللفظية، فتصبح الألفاظ تعبيرات تحكي عن أنطولوجية وجودية كينوناتها.

وعليه، فإنَّ أعماق وبطون آيات الكون الكلامية القرآنية وآيات العالم المادي السببية أو

العلية التكوينية، وآيات الإنسان الأنفسية العرفانية بتدرجها وتراتبها الظاهرية والباطنية، المعبرة عنها في صورة أفاض وكلمات، ما هي إلا تعبير عن حقائقها الأنطولوجية الوجودية في العوالم الخارجية الممكنة، سواء بصورتها الدنيوية أم البرزخية أو الملكوتية المتعالية، حسب تموقعاتها من حيث القرب والبعد عن المطلق والمثل الأعلى تعالى.

وللإمام الغزالي⁽¹⁾ عدة مقولات فلسفية وعرفانية تبين حقيقة ما ذكرناها سابقاً، كلها تحوم حول تراتبية الظاهر والباطن، منها ما يلي: يقول إنَّ الله جَلَّ وَعَلَا تجلَّى في القرآن، والمفروض أنَّ هناك ملازمة بين المتجلِّي «الله» والمتجلَّى به «القرآن» في العمق، مما يؤدي إلى أن يكون المتجلَّى به ممثلاً للمتجلَّى في عمقه⁽²⁾. وتبعاً لمنظور التطابق والتوازي بين ثلاثي مضلع تجليات⁽³⁾ الله في عوالم الوجود، من فلسفة وحكمة أو مقصد، وسرِّ الظواهر والبطون التراتبية المتعددة لها، وعدم نفاذ معانيها وحقائقها الوجودية وحمولاتها من الحسنات والثواب، كما يشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾⁽⁴⁾، ويقول الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «والله لقد تجلَّى الله عزَّ وجلَّ لخلقه في كلامه ولكنهم لا يبصرون». يبدو أنَّ هذا الحديث المنقول عن الإمام الصادق عليه السلام في كتاب إحياء العلوم للإمام الغزالي، هو منشأ فكره في التجلي الذي بنى عليه ابن عربي بعد مئة عام في أطروحته المعروفة بوحدة الوجود، أما ابن عربي، فقد ذهب وفق مرثياته وعدساته الرؤيوية الوجودية إلى حدِّ القول بأنَّ كلَّ شيء في العالم الحي⁽⁵⁾، يسبح بحمد ربه⁽⁶⁾؛ لأنه تجليات للأسماء الحسنى، وهذه الأسماء هي المؤثرة في العالم⁽⁷⁾، وهي وجوده، والعالم مجال فسيح لظهور سلطانها.

(1) الإمام الغزالي: إحياء علوم الدين، ج: 1، ص: 99.

(2) تفسير الصافي، ج: 1، المقدمة، ص: 31.

(3) انظر إلى كتابنا جينيولوجية كينونة الإنسان الكامل، دار الولاء، بيروت، لبنان 2014.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة لقمان، الآية: 27.

(5) جواد علي كسار، فهم القرآن: دراسة شاملة في رؤى الإمام الخميني المنهجية في فهم وتفسير القرآن، الجزء الثاني، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، سلسلة الدراسات القرآنية، بيروت: 2008، ص: 34.

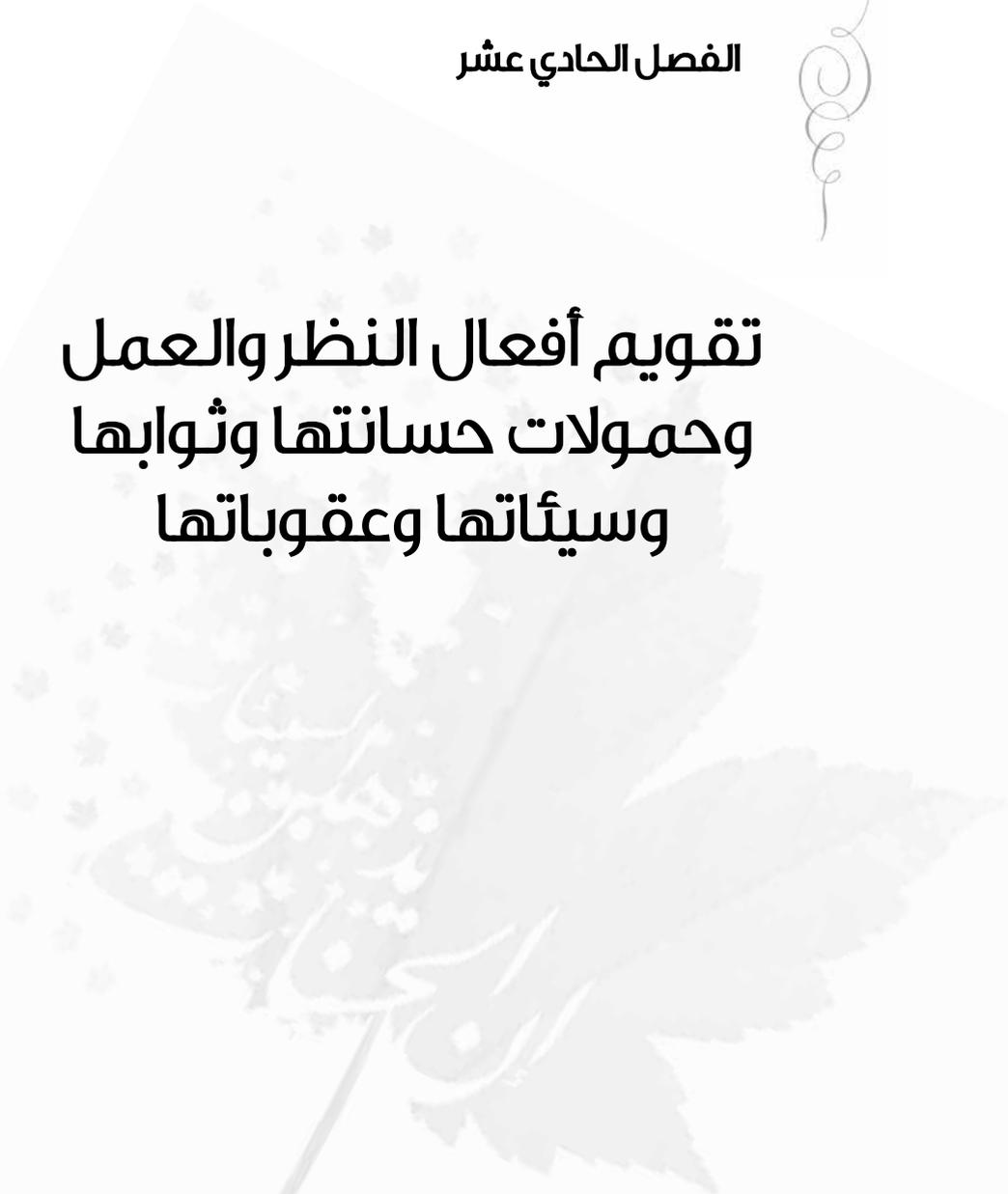
(6) الإمام الخميني، شرح دعاء السحر، ص: 264.

(7) الفتوحات المكية، طبعة دار التراث، ج: 4، ص: 141.



الفصل الحادي عشر

تقويم أفعال النظر والعمل
وحمولات حسانتها وثوابها
وسيئاتها وعقوباتها



11.1 مقدمة

من التعريفات السائدة عند الفلاسفة والمفكرين لكيونة الإنسان هي: الإنسان كائن أو حيوان ناطق ومفكر ومؤمن ومقوم، وعملية التقويم والتقييم تتمركز حول القياس والتوزين والتقدير والتممين والتحسيب، سواء من حيث الحجم والمقادير والأوزان والأطوال أم الأعداد والأرقام والحسابات، المفاهيم والمعاني والمنظورات والمرثيات والتصورات والتخيلات والمقولات والمقولات، أو أفعال التصور والنظر والتفكر والتعقل والتوهم والتخيل، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع، جميعها لها قيم تقديرية وموازن ومعايير تقاس وتقدر وتقوم. وغاية التقييم والتقويم والتقدير والتحسيب هي مطابقة ومقارنة ومقابلة بين القيمة الواقعية الموضوعية والسيروية المتحققة في الواقع البراني داخل مجاري الحياة والعالم والكون والوجود، والقيم الاحتمالية والمثالية والقابلية والذاتية الثاوية بالقوة والإمكان الجوانية في كينونة النفس الإنسانية والفطرية الحاكية عن وما يجب أن تكون عليها. القيمة دائماً حاضرة عند القيام بفعل نظر أو عمل، سواء بشكل واع أو غير واع أم مباشر أو غير مباشر أم مسبقاً أو لاحقاً، إذ يبحث عن قيم كمالية ومثالية تحقق حالة الكمال والحرية والسعادة والجمال التي يبحث عنها في أفعال النظر والعمل، وهي حالات حاضرة على مستوى الثبوت، ولكن في الأغلب الأعم يخطئ في الإثبات والتحقق الموضوعي البراني، وفي الأغلب الأعم أيضاً يعتقد الهدف أن سهم النظر والعمل الذي أصابه هو غايته المثالية والأسمى.

11.2 تعريف مفهومي أو مصطلحي «التقويم» و«التقييم»

الملاحظ أن هناك خلطاً ومزجاً لدى الكثيرين بين مصطلحي «التقويم» و«التقييم»، ويعتقد البعض منهم بأن المفهومين يعطيان المعنى ذاته، خاصة إذا كانت أطروحاتهم تتعلق بتقويم أفعال الأعمال الاجتماعية والإنسانية والتاريخية والحضارية، بينما الأعمال الاقتصادية والتجارية عادة ما يستخدم معنى ومصطلح التقييم كتعبير عن سعر وثمان

الشيء، فبالرغم من تشابه وتداخل وتشاكل تداولاتهما الدلالية التي تفيد في بيان قيمة الشيء، فإن كلمة «التقويم» صحيحة لغوياً، كما أنها تعني بالإضافة إلى بيان قيمة الشيء، تعديل أو تصحيح ما أَعْوَجَّ منه، أما كلمة «التقييم»، فتدل على إعطاء قيمة للشيء فقط، ومن هنا نجد أن كلمة «التقويم» أعم وأشمل من كلمة «التقييم»؛ حيث لا يقف «التقويم» عند حد بيان قيمة شيء ما، بل لا بُدَّ كذلك من محاولة إصلاحه وتعديله بعد الحكم عليه. ويرى بعض النحاة أن كلمة «التقييم» خطأ، ويوجبون استعمال «تقويم» بدلاً منها، والواقع هو أن «التقييم» منسق من القيمة، و«التقويم» من القوام، ومعنى الأول التقدير والتثمين، ومعنى الثاني التعديل.

التقويم لغة: قَيِّمَ أو قَوِّمَ، يُقَيِّمُ أو يَقَوِّمُ؛ إذا أعطى قيمة للشيء، ومنه «التقويم»، وهو مشتق من الفعل (قَوِّمَ)، فيقال: قَوِّمَ المعوج بمعنى: عدَّله وأزال اعوجاجه، وقوم الشيء بمعنى قدره ووزنه، وحكم على قيمته، واستقام اعتدل واستوى، وقد وردت عدة مشتقات للفعل (قَوِّمَ) في القرآن، منها: لفظة أقوم، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾⁽¹⁾.

ويذكر الطبري أن (أقوم) تعني أصوب، ومنها أيضاً لفظة (تقويم) التي وردت في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾⁽²⁾، فالتقويم يعني أعدل ما يكون، ومن هنا يمكن القول: إن التقويم يعني الاستقامة، قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾⁽³⁾، أي: قائمون عليهن بالأمر والنهي والحفظ والرعاية، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُفُؤًا قَوَّامِينَ بِإِلْقَاسِ﴾⁽⁴⁾ أي: كونوا مجتهدين في إقامة العدل والاستقامة، هذا وقد أجاز مجمع اللغة العربية «التقييم» لبيان القيمة، وأورده في المعجم الوسيط، وفيه: قَيِّمَ الشيءَ تقييماً: قَدَّرَ قيمته، وعليه يكون الفرق بين الكلمتين هو أن «التقويم» لتعديل الشيء، أما «التقييم»، فليبيان القيمة.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الإسراء، الآية: 9.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة التين، الآية: 4.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 34.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 135.

التقويم اصطلاحاً: عرفه بعض الباحثين بأنه هو: «عملية منظمة تتضمن جمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة، وتحليلها لتحديد درجة تحقيق الأهداف، واتخاذ القرارات من أجل التصحيح والتصويب في ضوء الأحكام التي تمّ إطلاقها». وعرفه آخرون بأنه: تقدير قيمة نشاط أو شيء ما، «وجاء تعريفه في قاموس MICRO ROBERT»: بأنه الحكم على قيمة الشيء وتقديره لتقويمه.

11.3 التقويم في المنظور الإبستمولوجي المعرفي والأنطولوجي الوجودي

«التقويم» في المنظور المعرفي والوجودي يشي إلى قياس وتقدير وتحسيب مدى صحة وسلامة فعل التصور والنظر والتفكر والتعقل والتوهم والتخيل، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل السير والسلوك والعمل والصنع، من حيث مقارنتها ومقاربتها بما يجب أن تكون حالها طبقاً لغاياتها المنشودة وأهدافها المقصودة، وتعبير عام مدى مطابقتها ومساوقتها أو تضادها وتناقضها مقارنة ومقارنة بقيم الأسماء الحسنى والصفات العليا الثابته بالقوة والإمكان والاحتمال مع تلك بالفعل والتحقق والتثبت والانوجاد والإينية في الواقع الجواني والبراني لكيونة النفس الإنسانية، وهي تأخذ درجات تقويمية تصاعدية ارتقائية إيجابية تبدأ بدرجة التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي، مروراً بدرجة التماثل والتحاذي والتطابق والتناظر، منتهية بدرجة التطابق والتساوق بينهما، ولها مراتب ودرجات تنازلية تسافلية سلبية تبدأ من درجة الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد، مروراً بالتطابق السالب والتقابل منتهية إلى درجة التناقض والمزايلة والتعدمية بينهما، فالتقويم عملية تقدير وتثمين وتحسيب أفعال النظر والعمل في مجرى العالم والكون والوجود، وفق ميزان وأوزان ومعايير درجات القرب أو البعد عن الكمال والجمال والمثل الأعلى المطلق وفوق المطلق.

ويستخدم مفهوم «التقويم» كهدف في حد ذاته أو كعملية، فهو كهدف يحدد العائد أو الفائدة أو الخيرية أو البركة أو السعادة أو الدنو القرباني أو الدناوة التقريبية، مما يؤدي إلى تصحيح وتعديل أو تثبيت وتمكين أفعال النظر والعمل، ولا بُدّ لعملية التقويم من منهجية تشميلية تكاملية تراتبية توحيدية من جهة، ومنظار تلومايسكتروسكوبي عدساته مركبة ومتعددة المستويات والأبعاد والاستطالات والأعماق والأزمنة، فالتقويم «Appreciation»

أيضاً عملية عقلية متعلقة لا بإثبات أو تعيين شيء أو فكرة في الواقع الخارجي أو العقلي أو العرفاني أو الغيبي، بل وظيفته الأساسية هي تعيين وتقدير أو تقويم قيمتها، أي: درجة كمالها وتامها منسوبة ومتضمنة لغايات معينة، وخاصة الحقيقة والجمال والأخلاق والخيرية واللذة والجدوى والمنفعة. وقوم معناه إما حكم «على شيء أو قول أو عمل بأنه حسن أو قبيح»⁽¹⁾. ويقابل التقويم التوصيف أو التفسير، مثلما يتعارض القانون والواقع وما ينبغي أن يكون، وما هو كائن، والعلم الذي يبحث في القيمة يطلق عليه علم القيم «Axiology».

والتقويم هو عملية حسابية تقديرية تمنح بموجبها قيمة واعتباراً لمختلف مدركاتنا الحسية والعقلية والعرفانية، وذلك سواء كانت في نظرنا حق أم باطل، جميل أم قبيح، مجل أم محتقر، خالص أم مشوب، رفيع أو وضعيف، نافع أم ضار، خير أم شر، مرغوب أم مردول، سعد أم نحس. وعليه، هناك من يشعر بأن الواقع المعيش أقوم من صيرورة الواقع القائم، أو أن الأمر الثابت أسعد من المتغير، أو أن التلون بألوان الطيف والمتشكّل بأشكال سريالية، والمتنوع بأقنعة متعددة متنوعة أبعد عن الحق والحقيقة من الأمر الثابت الرواقي الراسخ، وأن اليقين أرفع شأنًا وقيمة من اللايقين، وأن الجوهر أقوم من المظهر، وأن ما تدرك علته وسببه أفضل من مجهول العلة والسبب، وأن المدركات والمقولات العقلية أرفع من المدركات الحسية. وأن المدركات العرفانية القلبية المعقلنة أرسخ ثبوتاً من المدركات العقلية، وأن المدركات والمفاهيم الصادرة عن الوحي أبعد غوراً وأكثر تجديراً من المدركات القلبية، و... إلخ.

إذن أن نقوم «الشيء» هو أن نحكم عليه. فبعد حكم الإنسان بالاعتقاد بالواقع والأشياء الخارجة عن الذات الإنسانية، يأتي دور الإيمان والإيقان بقيمة الأشياء. فالحكم إيمان واعتقاد، بل هو الاعتقاد والإيمان الأقدم والإلزام الذي مداره اعتبار هذا الأمر كذا أو كذا. فالحكم تقدير وتحسيب وتقويم وتقييم، وأن لهذا التقييم والتقويم أسساً ومبادئ واستراتيجيات، وأنساقاً ومنظومات، وبنية وقواعد، وهو ضرورة حيوية وحاجة ماسة لا تستقيم الحياة من دونها، مهما كان مصدره، الإنسان نفسه أو يفرض عليه من الخارج، أو كان مصدره ربّانياً غيبياً، سواء كان متغيراً أم ثابتاً، دينية أم دنيوية. فمسألة الحكم

(1) موسوعة لاند الفلسفية. معجم مصطلحات الفلسفة النقدية والتقنية، عويدات للنشر، المجلد الثالث، ص 1521-1527.

والتقويم هي مسألة ديمومة الحياة واستقرارها وتعادلها وتوازنها وديناميتها وصيرورتها التكاملية، والحال أن لا حكم إلا وفقاً لتحسيب محدد وتقدير معين، أو فهم خاص وتأويل متميز، أو إيمان وإيقان مخصوص. وأن آليات الحكم والتقويم تنطلق من منظومة مرثيات ومنظورات ومفاهيم واعتبارات مركزة على عدة أمور وقواعد ومبادئ قبلية عقلية وفطرية وغيبية، هي بمنزلة بنية التقويم أو تقويم التقويم «ميتا تقويم» أو قيمة القيمة «ميتا قيمة».

وعليه، نقول: إن قيمة الأشياء والأقوال والأفعال دالة في عدة متغيرات وعناصر منها: مادية وأخرى معنوية، ومنها فردية وسيكولوجية وأخرى اجتماعية تاريخية، ومنها ذاتية طبيعية وأخرى مكتسبة مصطنعة، مثل الخصائص الفيزيائية والكيميائية والهندسية، أي: سمة الأشياء التي تشبع غرضاً معيناً وقابلاً للتداول، ومنها حسية وأخرى عقلية وعرفانية غيبية، مثل السعادة والجمال والكمال، ومنها دنيوية، وأخرى دينية. وبلغة الاقتصاد منها تبادلية وأخرى استعمالية، كالمنفعة والخيرية التي تتطابق لشيء ما مع الحالة التي يحددها الفرد لهذا الشيء، ويمكن أن تكون شيئاً مختلفاً عن الجدوى في آفاقهما الزمكانية، ومنها تتعلق بالعرض والطلب والندرة ورغبات وحاجات الإنسان المختلفة، سواء المادية أم المعنوية منها، وبمختلف مستوياتها ومراتبها المقاصدية من الواجب والمندوب أو المستحب والمباح أو الحرام والمكروه والمباح تركه، أو في صورته حفظ الدين والنفوس والمال والنسب والعقل، ومنها كمية ونوعية عناصر الانتهاج المكونة منها الأشياء المصنوعة أو الأفعال والأقوال المنتجة، مثل العمل ورأس المال والأرض والتنظيم والمعرفة التي أضيفت أخيراً إلى العناصر التقليدية الرابعة، هذه جملة من العوامل والعناصر الكمية والنوعية التي قد تتداخل بعضها مع بعض، وتشكل بنية قيمة الأشياء والأفعال والأقوال.

إذن نستنتج أن مكونات وعناصر القيمة «Value»، وكذلك عملية التقويم نفسها «Valuation»، أي: اكتساب قيمة أو إكساب قيمة، عملية مركبة ومعقدة، وديمومة دينامية متحركة، ونسبية متغيرة، وشمولية كلية، ولها آفاق شاقولية عميقة وعرضية ممتدة في صورنتها الزمكانية، الأمر الذي يستلزم أن يتم تبيان بنيتها التحتية والفوقية في صور خطاطات نسقيه أو شجرية أو عنكبوتية «كواين» متكاملة تتضح ترسيماتها ومساراتها

وسماتها وعلاقتها وتفاعلاتها، سواء في دائرتها الخاصة أم المتحاكلة أو المتماسمة أم المجاورة أم القريبة أو البعيدة منها وفي جميع عوالمها الممكنة.

11.4 مبادئ وأسس وقوانين وأحكام وأساليب ومنهجية تقويم الأعمال والأقوال

سوف نجتهد بطرح عدة قواعد ومبادئ تقييم وتقدير أو تقويم فعل القول والعمل والنية، إضافة إلى تبين الأساليب والأدوات والمنهجية المستخدمة في عملية التقويم، فضلاً عن توضيح الإطار العام والمحيط الخاص الذي يؤطر التقويم في حياة الإنسان، وذلك في سياق تعريفنا الخاص بالإنسان ككائن أو حيوان ناطق، أي: عاقل ومؤمن، أي: مقوم لما ينطق أو يفكر أو يدرك من المدركات الحسية والعقلية والعرفانية والغيبية. وفيما يلي تبيان لأهم المكونات والعناصر الداخلة والضرورة في التقويم الإنساني للأشياء والأعمال والأقوال، بل جميع شؤون حياته في العوالم الممكنة:

- 1- أهداف وغايات الإنسان.
- 2- فلسفته ورؤيته الكونية.
- 3- إيديولوجيته في الحياة.
- 4- منهجيته في التقويم.
- 5- غايات وأهداف ذات التقويم.
- 6- فلسفة وماهية التقويم.
- 7- استراتيجياته وأساليبه وآلياته التقويمية.
- 8- معايير شرعنة وعقلنة وعرفنة التقويم.
- 9- تاريخانية أو جينيولوجية التقويم.
- 10- المدى الزمني للتقويم.

11.4.1 جينيولوجية التقويم والقيمة

عندما نمسك مشرط التشريح ونحضر حفريات كينونة التقويم الجينيولوجية وجذر

جذورها وجذع جذوعها، نستكشف أن أصل كينونة التقويم ونشأتها وبذرتها الأولى مرتبطة ارتباطاً عضوياً، من حيث أهميتها وقيمتها ووظائفها وديمومتها وديناميتها بقيمة الإنسان وتموقعه في الكون، كخليفة للخالق المطلق، وكمسؤول في صناعة نفسه وعوالمه الممكنة، في سياق مبادئ الكمال والتمام والسعادة والجمال والأخلاق. وتتوازي اتجاهات ومسارات صيرورة الإنسان والمجتمع مع صيرورة واتجاهات التقويم التي بدورها تتوازي مع صيرورة المدركات الحسية والعقلية والعرفانية والغيبية لدى الإنسان والمجتمع.

فمنشأ جذر جذور «ميتا جذر» أو بذرة بذور «ميتا بذرة» كينونة القيمة هي الجذر الفطري للتكامل والسعادة والخير والجمال والحرية المطلقة التي غرسها عز وجل بالقوة في عالم الإنسان الجواني وصورها تعالى بأسمائه الحسنى في عالمه البراني. ولا تحقق كينونة الإنسان الأنطولوجية «الوجودية» والإبستمولوجية «المعرفية» الكاملة والأكسيولوجية القيمة «الأخلاقية» والإستيطيقية «الجمالية الفنية»، إلا بواسطة إخراج واستظهار كينونة الصفات والخصائص المغرورة في كينونة النفس الإنسانية التي نفخ فيها من روحه تعالى، والمعجونة في الفطرة التي لا تغيير ولا تحويل ولا تبديل لها، وذلك من حالتها كقوة وإمكانات واحتمالات وقابليات إلى كينونة وجودية ومعرفية حقيقية واقعية متحققة، بواسطة فعل النظر والعمل الإرادي الحر، أي: من خلال العمل العقلاني الصالح المقرون بالإيمان والإيقان، وكيميائهما هو القيمة التي نمنحها لكل منهما.

حيث لولا وجود قيمة للمبادئ وقيم للحياة والأعمال والأقوال والنية لأصبحت الحياة من دون روح ومعنى، ومن دون حركة هادفة وصيرورة تكاملية غائية.

إذن، إذا ما أردنا أن نعرف تاريخانية أو جينيولوجية قيمة مدركاتنا الحسية والعقلية والعرفانية والغيبية علينا أن نوزن قيمتها بمقدار قيمة ووزن السعادة والخير والكمال والجمال المطلق المتحققة أنطولوجياً «وجودياً» وإبستمولوجياً «معرفياً»، فهناك علاقة دالية طردية بين قيمة الأعمال والأقوال والنية، وقيم أو درجات السعادة والخير والكمال والجمال أو اللذة والألم المادية والمعنوية الحقيقية بصورتها المطلقة والنسبية أو الثابتة والمتغيرة، ولا ضير باعتبارهما بنية القيمة إذا ما كانتا مكسوتين وملبوستين بالسعادة والخير والكمال والجمال المطلق، فكلما انعدمت أو انخفضت قيمتهما، انخفضت القيمة

التي تمنح لأعمالنا وأقوالنا في الحياة، وإذا ما بحثنا وتعمقنا أكثر في جينولوجية أصل قيمنا وتقديراتها للأشياء والأفعال والأقوال لتدرجنا من رحم ومعيار اللذة والألم والسعادة كما يعتقد به فلاسفة الأخلاق إلى رحم مكامن ومنظومة القوة حركة جوهر ونفس الإنسان الغائية الارتقائية باتجاه الكامل المطلق، وما اللذة والألم والسعادة إلا هي عرض للإحساس بالقوة أو تمظهرات لها.

11.4.2 فلسفة وكنه القيمة ومنشأها

انطلاقاً من فلسفة خلق الكون بشكل عام، والإنسان بشكل خاص، وتأسيساً لحقيقة وماهية الفطرة الإنسانية، وتماهياً مع غايات الإنسان، وتساوقاً مع نسق الكون وصيرورته، التي لا تتحقق إلا باستخراج واستظهار وجودي ومعرفي للحقائق والصفات والخصائص الكمالية المغروزة والمعجونة بالقوة إلى الفعل والوجود، وهذه العملية تتطلب وقوداً وقوة محرّكة ذاتية جوانية وموضوعية برانية لديمومة صيرورتها الارتقائية والتكاملية، وهي قوة ثاوية وظاهرة «ميتا قوة» في نفس قوى عملية حركة الاستخراج والانتزاع والاستظهار الفعلي الوجودي لتلك الصفات الكمالية في الإنسان، ويمكننا اعتبار قيم فعل القول والعمل والنية هي تلك القوة.

فالسعادة والكمال والخير والجمال والعلم، وكذلك جميع الصفات والخصائص الكمالية الأخرى، التي تعكس أسماء الله الحسنى، هي عين القوة والحياة والإرادة والولاية الحقّة، التي تمنحها التقويم الصحيح، فالسعادة والخير والكمال والجمال هي تمظهرات الإحساس الحقيقي بالقوة الثاوية في الفطرة أو المضمرة في ماهية وجود الإنسان، والقوة والولاية والاستخلاف هي الفعل الأصلي المحرك، وإنها لهي أكسير الحياة وكنه الوجود الأكثر حميمية، حيث يختزل الإنسان وماهيته في تلك الإمكانيات والقوة الكامنة الثاوية في مضمرة الفطرة الإنسانية التي تدرج تمظهراتها التقويمية بدءاً بالمنفعة والمصلحة واللذة والخيرية، لتشكل تمظهرات أرقى وأكمل، تتجسد في السعادة والكمال والجمال والعلم وسائر الصفات الكمالية المخبوءة والمستترة أو المعجونة في الفطرة، ثم لتشكل هي بدورها تمظهرات متعالية ميتافيزيقية، تتجسد في القوة والولاية والحياة الحقيقية، لتدفعه إلى السير الارتقائي نحو مطلق المطلقات و«قوة القوة» و«غيب الغيوب» والفناء الكامل في نور

الأنوار الإلهية. فغاية التقويم تتدرج إلى أن تصل إلى القوة اللامتناهية والمتوازية للصفات الكمالية اللامتناهية في سلسلة سياق التكامل الإنساني النسبي المرتبط بالمطلق الغيبي، وما للذة والسعادة والمصلحة والخيرية إلا مقدمات لاستخراج الخبء من القوة المخبوءة والمستورة.

وعليه، فإن القيمة منوطة بازدياد مكان من القوة الفعلية والحقيقية التي منبعها هي القوة الثاوية والمضمرة في الفطرة الإنسانية، وإن استخراج الخبء من القوة المخبوءة والمستورة في غير ذلك، هو ضرب من اللامعنى واللاقوة واللاحقيقة، بل هي شائبة ومظاهر قوة قشرية زيلولة، ولا ديمومة لها ولا تشكل حالة دينامية ارتقائية تكاملية لها.

11.4.3 بنية القيم أو قيمة القيم «ميتا القيم»

فيما سبق بيّنا البنية التحتية لمنظومة أو نسق نظامنا القيمي، وفيما يلي نشير إلى «بنية البنية» أو «ميتا بنية» أو «قيمة القيم» «ميتا القيمة». نحن نقوم ونقدر قيم الأعمال والأقوال والنوايا والحسنات والسيئات والثواب والعقوبات، وكذلك بنياتها التحتية، تأسيساً على مقدار مكان من القوة والإرادة والولاية الكامنة فيها، والتي تخبرنا مدركاتنا الحسية والعقلية والعرفانية والفطرية والغيبية كل حسب طبيعتها وماهيتها. وليست القيم دالة في حاجات فيزيائية وسيكولوجية وفسيولوجية وسوسولوجية فقط، كما تعتقد المذاهب المادية والوضعية، حيث نعتقد أن تلك الحاجات ما هي إلا دالة أولية ظاهرية للقيم، وهي دالة في اللذة والألم، والمصلحة والمفسدة، والحيوي والمميت، والخير والشر، والجميل والذميم، التي بدورها دالة في السعادة والخير والجمال كبنية تأثيلية لها، والتي هي أيضاً بدورها دالة في بنية بنيتها ومستملاة من إرادة القوة والحياة التكاملية الارتقائية والحق والولاية، تبعاً لدرجة القرب والبعد الروحي والملكوتي من خالق الإنسان والكون والقيم عز وجل، وبهذا نكون قد أشرنا إلى بيان منشأ القيمة كقوة وجذر جذورها وأصل أصولها وكيفية اشتغالها أو بتعبير آخر «تقويم القيم» أو «تقويم التقويم».

وخلاصة القول: يمكننا اختزال دالة القيم في سلطة متعالية أو ولاية إلهية أو قوة تكاملية ارتقائية مزدهرة متنامية متعالية ومتصلة بمطلق المطلقات وغيب الغيوب، أو قوة ظاهرية مدجّنة هامشية، وظلّية ندلة رذلة، تخبوي بنياتها بذور الضعف والعجز، وتثوي في طياتها

مكامن الاستكبار والانحطاط والتدهور، وهي قيم معادية وضدية لحقيقة وغاية الإنسان والحياة.

11.4.4 آليات تحسبب وتقدير قيمة الأشياء والأفعال والأقوال

هناك أشياء وأقوال وأفعال لها خواص ذاتية تحمّل عليها حمولات القيمة، ويتعبير آخر، لها قيمة الحسن والقبح الذاتيين قائمة بذاتها ومطلقة وثابتة، كقبح الظلم وحسن العدالة، وذلك من حيث قيمتهما الأولية أو الابتدائية، ثم تبدأ عملية تعيين تموقعاتهما وتعالقاتهما في المنظومة العامة والنسق الكلي لهما، ثمّ تقدير وتحسبب قيم ديمومة ودينامية تفاعلاتهما مع بقية الأشياء والأفعال والأقوال المتحاكلة والمجايلة والمنتزامة والمماسمة والمجاورة والقريبة والبعيدة لها في جميع عوالمها الممكنة، وذلك تبعاً لمعادلة مضاعفات سلسلة متوالياتهما الهندسية الموجبة المتنامية أو السالبة أو المنحطة والمتنازلة لهما. أما قيمة الحسن والقبح النسبيين أو المنظورين للأفعال والأقوال العقلانية فيتم تحديدهما كدالة في مجموعة من العناصر والمتغيرات المستقلة، أولاً كحاجات فيزيائية وسيكولوجية وفسولوجية وسوسولوجية وعقائدية، وثانياً كالخير والشر، والمصالح والمفاسد، واللذة والألم، والسعادة والشقاء، والقبح والحسن والجمال، والكمال والنقص، والنفع والضرر، والمرغوب والمرذول، ثالثاً يمكن اختزالهما في عنصري القوة والضعف أو الحياة والممات الحقيقيين كقيمة أولية موجبة أو سالبة من جهة، يضاف إليهما إجمالي القيم التراكمية الناتجة عن تموقعاتها في المنظومة الكلية وتموضعاتها في نسق العلاقات العامة وتفاعلاتها مع العناصر المتحقلة والمماسمة والمجاورة والقريبة والبعيدة في جميع عوالمها الممكنة، والتي يمكن اختزالها في القوة الحقيقية لجوهر الإنسان ومقدار القرب والبعد عن غاية غايات الإنسان الواقعية والمتعالية المتمثلة في القرب والبعد عن مطلق المطلقات وغيب الغيوب وكمال الكمال وتمام التمام الله عز وجل.

والملاحظ أنّ مأساة البشرية كرونولوجياً، وكذلك اليوم والمستقبل تكمن في اختلال وقلب معادلة دالة القيم باستبدال عناصرها ومتغيراتها الحسية الواقعية والفطرية والعقلانية والعرفانية والغيبية كمصدر أولي ومنبع لروافد القيم، وباتكال الإنسان على ذاته التي شكلها الواقع المادي المعيش والمهجور والمقطوع عن جذر جذروه وأصل أصوله، فاقداً جوهره

وهويته الكامنة بالقوة في فطرته، ضالاً اتجاه بوصلة مسار وحركة وغاية سيرورته الحقيقية الارتقائية، أو استسلامه واحتذائه لقيم الهوى والنزعات والغرائز الشيطانية، أو للعرف والتقاليد والعقل الجمعي وروح العصر والتاريخ المتوارثة والحاكمة لقوانينها ونواميسها القيمية، وأخطر ما في الأمر هو تموضع واستحكام هذه الحالة في عالم اللاشعور ليتحكم عن بعد في منظومة القيم بصورة مقلوبة ولاواعية، لتصبح ضرباً من «العادة المنشئية» قد لا تعبر حتى عن الظروف الزمكانية المادية الواجدة لها، وذلك لكون الإنسان قد استن بها كسنة استمرأها وتوارثها كرونولوجياً، حتى أمست ضرباً من العادة العفوية التلقائية الجبلية، للتحول فيما بعد إلى ميل طبيعي ونازع، وترسيخ هذه الحالة مآله أن يفضل أو يتغافل الإنسان حتى عن منشأ ومصدر نسق ومنظومة قيمه وتقديراته للأشياء والأفعال والأقوال.

11.4.5 أمراض وأوبئة القيم

تأسيساً على ما ذكرنا أعلاه، أن كينونة القيم ومنظومتها وأنساقها عادة ما تصاب بفيروسات وبائية حسية، ولها أفخاخ ومكر وحيل عقلية وقلبية ووحْيانية، إذا ما انضبط عقد القيم واختلت موازينها واستبدلت تموضعاتها في النسق القيمي العام، ومنشأً مصدرية هذه الأوبئة وفيروساتها تكمن في عدة أمور منها: ضعف مادة عدساتنا الرؤيوية، وضيق سعة بؤرتها وأفاقها، ومنها منهجية النظر والبحث، ومنها المنظومة الإستمولوجية والأنطولوجية متمثلة في الرؤية الكونية للإنسان ومكونات مفاهيمية لفلسفة الكون وإيديولوجية الحياة، التي تجعل الثنائية المفرطة والصارمة لها في التصور والممارسة والتصديق، فتجعل إما أن يكون مركز الكون الله عزّ وجلّ أو الإنسان، والأصالة إما للروح أو المادة، والحقيقة إما للجواهر أو للظواهر، والأصالة إما للفرد أو للمجتمع، والأصالة للثبات أو للتغير، أو للإطلاق أو النسبية، أو للآخرة أو للدنيا، مقابل منظومة ونسق آخر يجعل مركزية الكون والحياة متبأورة في الله عزّ وجلّ دون تهميش وإقصاء دور الإنسان المحوري الاستخلافي في الكون والحياة كتجليات وتمظهرات لاسمائه الحسنى وكلماته العليا، وكذلك تأثيل وتأصيل الدنيا والمادة والحركة والنسبية والتغير والتحول والفردية والجزئية، كبنية فوقية تتأصل على أصول وقواعد تعقيدية وكقطب الرchy لها، و«بنية بنياتها» أي: «ميتا بنيتها» متمثلة في الآخرة والروح والحركة الجوهرية والمطلق والثبات والكلّي والاجتماعي والتاريخي، تتزواج

وتتصالح وتتناسب بينهما ووفق نسق تدرجي تكاملي إبستمولوجي وأنطولوجي، تنضد كلاً من مصادر المعرفة الحسية والعقلية والعرفانية المعقلنة والغيب، وتتظم أدواتها وأساليبها واستراتيجياتها ومعاييرها وموازينها، حسب طبيعة وماهية ووظائف وإمكانات كل منها على حدة، أو في صورة التزاوج والتمازج والتكامل بينها، فعلياً أن نعي كل الوعي والإدراك لطبيعة وأنواع فيروسات الأوبئة، التي تتخلل مظاهر وبنية النسق والنظام القيمي وبنية بنيته «قيمة القيمة» أو «ميتا قيمة»، وخاصة حينما تتسرطن وتستحكم في بنية بنيته أو في بنية عالم اللاشعور بالدرجة الأولى، وكذلك حينما تشكل بنية العادة المنشئية والعقل الجمعي وروح العصر والتاريخ للقيم، فتتهض منظومة ونسق القيم على انحطاط النوازع وبيدودتها ووهنها وهوانها وتعبها.

والحق أن هذه القيم هي التي سادت وسيطرة عبر التاريخ البشري - اللهم - إلا في فترات وجيزة ونادرة، وهذا الأمر يستدعي أن لا نخضع فقط منظومة ونسق القيم للنقد والتحليل والفحص الجينيولوجي الجذري والجيني والجدعي والأركيولوجي التطوري التاريخي والأكسيولوجي القيمي الأخلاقي والإبستمولوجي المعرفي والأنطولوجي الوجودي، بله أن نخضع أيضاً قيمة أحكامنا القيمية، أي: قيمة القيمة «ميتا القيمة» و«بنية بنيته»، كاللذة والمنفعة والخير والسعادة والجمال والحق، وذلك لكشف الخبء المخبوء والستر المستتر والضمير المضمحل للقوة الفعلية والحقيقة الحققة التي تتوازي وتتماهى مع القوة الكامنة والمضمرة في الفطرة الإنسانية من جهة، وتتساق مع غاية غايات الإنسان وفلسفة خلقه ووجوده الأنطولوجي والمعرفي.

إنّ مآلات ونتائج اختلال موازين القيم، أو تداخل مقاييسها، أو تبدل ألوانها، أو تشابك كلماتها، أو تصادم أصواتها، هي عمادة حسية أو عمى الألوان: فقدان الشعور الحسي وعدم التمييز بين أطياف الألوان المختلفة، وعمادة عقلية: عدم التعرف على الصور المعقولة مهما كانت مألوفة، وصمم ذهني: العجز العام عن تفكيك الرموز المتعلقة بدلالة الأصوات، حتى الأصوات الأخرى غير أصوات الكلمات، وصمم موسيقي أو صمم صوتي: العجز عن معرفة طبقة الأصوات وعلاقاتها وموقعها على السلم الموسيقي، وعمادة لفظية: العجز عن التعرف إلى معنى الكلمات المكتوبة والمطبوعة، وصمم لفظي: العجز عن فهم معنى الكلمات

المسموعة على الرغم من كون السماع طبيعياً على الصعيد المادي، وعماهة أخلاقية: انعدام الشعور الأخلاقي وعدم القدرة على التمييز بين الخير والشر، وصمم وعماهة ذوقية: فقدان الحس والشعور الجمالي للتمييز بين الجميل والقبيح والذميم، وبالتالي صمم وشلل وجمود وبكم وعماهة تشمل شتى مجالات الحياة والوجود والغاية والمبدأ والمنتهى.

11.4.6 قلب القيم

نحن أمام واقع حضاري تاريخي تحكمه المفارقات والتناقضات والتضادات والازدواجية والنفاق والمكر والخديعة والتضليل والتشويه من جهة، وامتداد سعة أفق وعمق الانقلابات الإبتيمولوجية والأنطولوجية على أعقابها والتي لم تنحصر وتتمركز فقط في بؤرتها المركزية، بله أخذت تموقعات استراتيجية في شتى تموضعات الحياة الفردية والاجتماعية وبشعبياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية والبيداغوجية والاعلامية والثقافية والمعرفية، وأخذت في الانتشار والتوسع والتعمق والامتداد والوضوح والكشف والضيء والبيان والظهور، إلى درجة اختفاء وإضمار واستتار كينوناتها المعرفية والوجودية، وإصابتنا بالعمى والصمم والبكم واللاحس واللاشعور من شدة نور وضوحها وبيانها وامتزاجها مع مدركاتنا الحسية والعقلية والعرفانية من جانب، وتزاوجها اللاشعري مع الواقع من جانب آخر. أن الدلائل والشواهد والمؤشرات المستنتجة من التحليل الجينيولوجي والأركيولوجي والأكسيولوجي والكوزمولوجي والبنوي لروح وقيم عصرنا وتاريخنا وخاصة الحدائي وما بعد الحدائة، تشير إلى مقارنة عدة أمور وسمات وخصائص، منها ما يلي:

- تجعل العضلات في خدمة العقل، وتخضع العقول وتبأورها في البطون وما دون البطون.
- تكمل المعقد «المشلول» بالضرير، وتقعّد الضرير وتشل البصير.
- تقدّس قيم الذات والفردية والمادة والانتماء الحزبي والإيديولوجي.
- ترفع الأرجل فوق الأكتاف وتسير على الرؤوس أو البطون.
- تستبدل الاستثناءات إلى القواعد والأصول والقواعد والأصول إلى الاستثناءات.
- تحنط المجتمعات من أجل الأفراد.

- الوقوع في وهم الحواس ومكر العقول وهيام القلوب وموت المعنى والنص والإله ونهاية التاريخ والميتافيزيقا والإيديولوجيا و... إلخ.
- الاتجاه من الجوهر إلى الصيرورة، ومن الكينونة إلى التحولية.
- الفردانية، مقابل حلولية الفرد في الجماعة «Holism».
- أولوية العلاقات مع الأشياء، مقابل أولوية العلاقات بين البشر.
- فصل القيم عن الوقائع والأفكار.
- مركزية البشر في كل شيء واختزال الفلسفة في الأنثروبولوجيا، وإحلال الفكر العلمي - التقني - المتحدر من علوم الطبيعة، محل الأشكال التأملية من المعرفة.
- التحول من سلطة عسكرية خشنّة إلى سلطة المال والعلم، ثمّ إلى سلطة المعرفة والتقنية والإعلام والمعلومات «عسكرية ناعمة».
- التقنية هي سيد العالم ونمط تفكير وتفسير وتأويل العالم، والتحول من النظرة التأملية إلى الفكر التقني. قطع الإنسان عن جذور ذاكرته الأصلية، ويبقى ذاتاً مستلبة، ويستبدل الكائن ككائن بالكائن كأداة، الإنسان مادة أولى للإنتاج والاستهلاك.
- التحول من الأشكال الجوهرية إلى المفاهيم الميكانيكية الرياضية، أي: تزمين العالم وعلمنته ومكننته واختزاله في مفهوم فيزيائي رياضي.
- التحول من الروحية إلى الميول والغرائز البدائية. أي: نفي لكل انفتاح وتواصل وارتباط روحي وغيبى لدى الإنسان، ولا يوجد اختلاف بين الإنسان والحيوان سوى في الدرجة، والعقل انعكاس مرأوي للظواهر الطبيعية، والغرائز الحاكمة والموجهة للتاريخ فهي إما ميول جنسية، الليبيدو «فرويد»، وإما ميول القوة وتوكيد الإرادة «شوبنهاور، نيتشه، أدلر»، وإما ميول إنتاجية «ماركس».
- الحساسية الجسدية هي أهم سمات عصر الحداثة، الحداثة مركزة حول الجسد. وروحانية الإنسان في هذا العصر هي روحانية الجسد «دور التجميل للنساء والرجال» وقيم الاستهلاك المادي.

- المركزية لعائلة نووية أو ثنائية بدلاً من أبوية ممتدة.

- ظلامية العالم، وهروب الآلهة، وتحطيم الأرض، وتحول الإنسان إلى قطع، والتشكل الحاقق تجاه ما هو أخلاقي وغيبوي وديني.

فيما سبق رصد لجملة من التحولات والانقلابات المفاهيمية والقيمية التي تشكل انعكاساً مرأياً لبنية ومظاهر المفاهيم والقيم ونمط السلوك والحياة الإستيمولوجية والأنطولوجية لروح عصرنا وواقعنا المعيش.

فقلب القيم واختلال ترابطيتها وموازينها ومقاييسها واستبدال قواعدها، وتعشش فيروسات مختلف الأوبئة، وانتشار الأمراض الحسية والعقلية والقلبية والغيبوية، تجعل البشرية اليوم بأمس الحاجة إلى فقيه القيمة، وعالم ومجرب القيمة، وممرض وطبيب القيمة، وعالم نفس واجتماع ولغة وقانون القيمة، وفيلسوف ومفكر القيمة، وذلك لتشخيص وتحليل وتطبيب الجسد الحضاري، والروح الإنساني، والتقنين التشريعي، وذلك لكشف الأمراض والوهن والضعف والانحراف والتدهور والانحطاط التي تصيب منظومة ونسق القيم واشفائها؛ أي: تشخيص الأدواء ووصف الأدوية لها، مع التنبيه والتوكيد أن أصل وجذر الداء في القيم وبنيتها وقيمة القيم «ميثا القيمة»، أي: بنية بنياتها التأسيسية التحتية والتعديدية، والإتصح الشرور والمفاسد والشهوة الحيوانية، وفي أحسن الأحوال حاكمية المصالح الذاتية والآنية هي السائدة، وهي دالة القيم التي دالة دالاتها وقيمة قيمتها هي إرادة الجهل، وإرادة اللاحق واللايقين واللاعدل وإرادة القبح واللاعتماد وإرادة القسوة والفساد وإرادة الخديعة والمكر والهدم والإفساد، وخلاصة القول: إرادة اللامعنى واللامفهوم واللادين واللإله، أي: إرادة الشيطان وتأليه وعبادته والتقرب إليه، هذا هو الإنسان المقوم في عصر ما بعد الحداثة.

11.4.7 عمليات وآليات وانباء وإنتاج القيم

إنَّ أيَّ فعلٍ أو قولٍ عقليٍّ أو شرعيٍّ صادرٍ عن نيةٍ واعيةٍ وإرادةٍ حرةٍ مدركةٍ وغايةٍ منشودةٍ، يستدعي بحكم منطق وفلسفة العقل والشرع تحقيق أقصى درجات حمولات غاية الفعل الممكنة من الخيرية، أي: الثواب والحسنات، أو تجنب أقصى درجة ممكنة من الشر والسيئات، وذلك وفق اقتصاديات المعرفة لفعل النظر والعمل والقول العقلاني في سياق

كفاءة إنتاجية اقتصادية معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية «Productive or Economic Efficiency» وكفاءة توزيعية وتداولية وتواصلية «Distribution Efficiency»، وذلك إما باستخدام أقل «Minimum» ما يمكن من الموارد المعرفية والوجودية من نظر وعمل ومال وجهد لإنتاج أكثر وأجود كمية أو عدد من المنتجات الإبتيمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية الأخلاقية والإستيطيقية الجمالية، سواء المادية من السلع والخدمات أم المعرفية والمعنوية منها، وذلك بغية تحقيق أقصى مراتب ودرجات وقيم الحسنات والثواب، أو توظيف كل ما هو متوفر من المال والجهد والعلم والمعرفة وبشكل عام أقصى وجميع الإمكانيات المادية والمعرفية والمعنوية «Maximum» لإنتاج أكبر وأجود كمية أو عدد من المنتجات المادية والمعرفية والمعنوية، وذلك بغية تحقيق أقصى درجات ومراتب قيم الحسنات والثواب الممكنة، وقد تم تبيان آليات ومنهجية تحقيق اختيار الأفعال والأقوال والنوايا، ذلك بشيء من التفصيل في مواضع أخرى من الكتاب، وما يفيد موضوعنا في هذا الصدد هو ما تم الإشارة إليها أعلاه، والتركيز ليس على اختيارات الأفعال والأقوال، بل قيمتها وحمولاتها من الثواب والحسنات أو العقاب والسيئات.

الحديث عن أقصى وأكثر وأجود وأفضل وأحسن... إلخ من مرادفات التفضيل والتحسين والتكميل والتجويد الأفعال والأقوال وقيمهما، فهو يستدعي حضوراً واضحاً، وبياناً بيتناً، وأفقاً واسعاً، وتأملاً شديداً، ورؤية ناقبة، ومقاييس وموازن دقيقة، لمسألة المراتب أو والمدارج، والأنساق والمنظومات، والمنهجيات والعدسات وحمولاتها الإبتيمولوجية والأنطولوجية، التي بموجبها نستطيع تقييم وتقويم أو تقدير وتحسب درجات التفاضل والتراتب لقيم قيمة الأفعال والأقوال في الخطاطة العامة أو الترسيمة الكلية الأعمال والأقوال.

وعليه، يمكننا الاستفادة من خلال التحليلات الأكسيولوجية والكوزمولوجية والجينيولوجية لجوهر تأسيسات المفاهيم والأفعال والأقوال وأريكيولوجيتها الفضائية والسياقية، والنظر والتأمل إلى الاقتراض بعدسة رؤيوية مركبة متكاملة تكشف وتبين الرحم الكبير الذي يتعايش فيه أكثر من مفهوم أو فعل أو قول إبداعي في سياق نسق ونظام تراتبي، تتدرج فيه المضامين والمنظومات والمرئيات المعرفية والوجودية في شكل حلقات تدرجية قوة وضعفاً، وتزايداً وتناقصاً، حسب تموضوعاتها وتموقعاتها في مكيال التدرج، وثقل ميزان، وكثافة المعنى،

وقوته الدينامية والبنوية في التأثير والتفاعل في حقولها المتحاكلة أو مع الحقول المماسية والمجاورة والقريبة والبعيدة، حسب تموضعاتها في النظام العرضي للمنظومة المعرفية من جانب، وتبعاً لتموقعاتها في نظامها الطولي وحمولاتها من الحسنات والسيئات من جهة أخرى. وهذا النسق هو الذي يرسم لنا ترسيمة أو خطاطة راتوية وتدرجية من فعل السرقة على سبيل المثال، إلى «التأثير والتأثر» إلى «المعارضة» إلى توظيف التراث» إلى «النص الغائب» إلى «التفاعل القيمي».

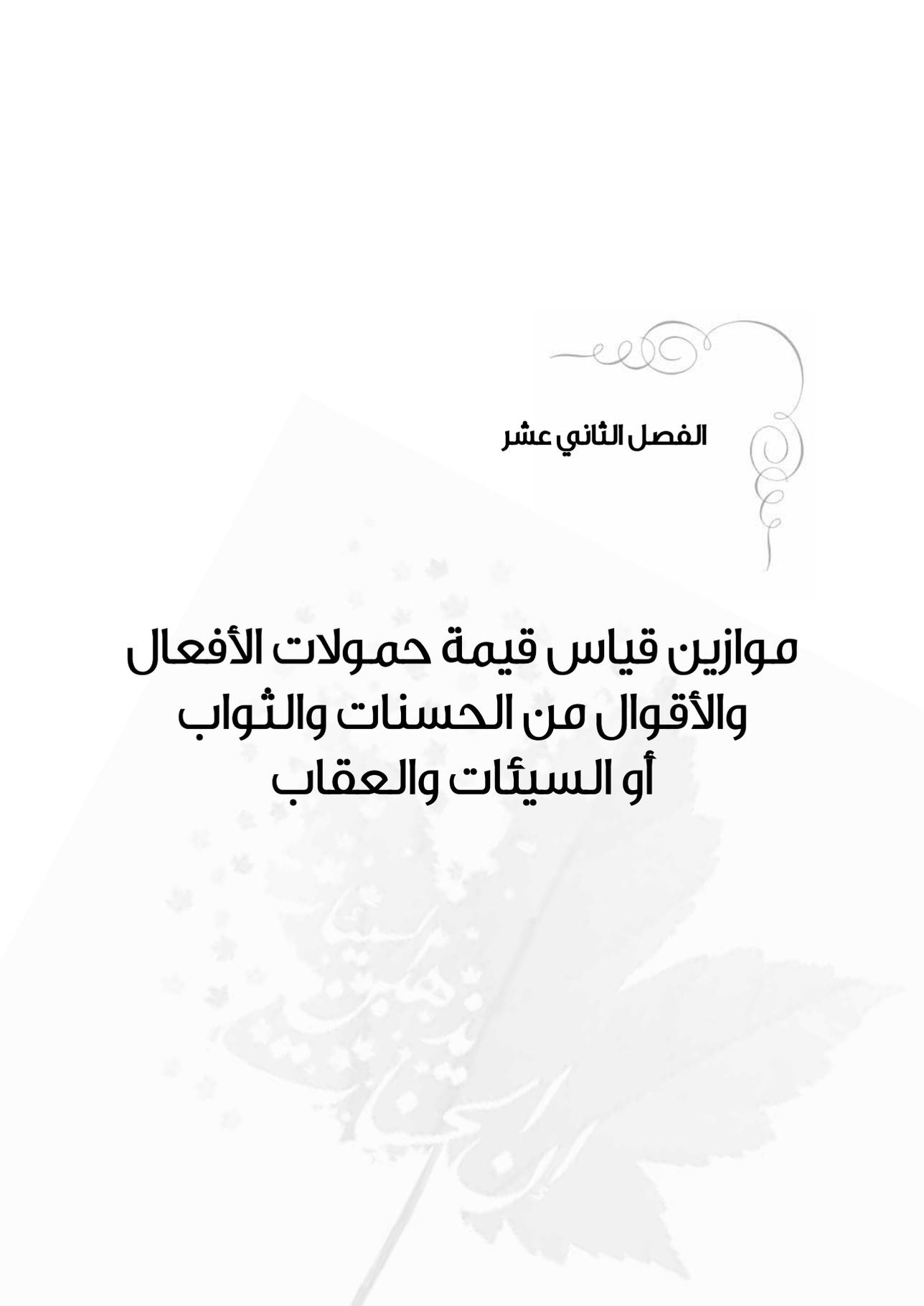
11.4.8 القيمة ومداهما الزمكاني

إنّ مدى واستطالة وامتداد وعمق الزمان والمكان الثابيين في بنية كينونة أفعال التصور والنظر والتفكير والتعقل والتوهم والتخيل، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع، لهما تأثير كبير في تقديرات وتحسيبات وتثمينات وتسعيرات قيمها المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية الفنية أفعال النظر والعمل من جهة، ولقيمها المادية والمعنوية من الحسنات والثواب والأجر أو السيئات والذنوب والعقوبات، إذ زمن فعل النظر والعمل الماضي له قيمة معينة، والزمن الحاضر له قيمة مختلفة، والمستقبلية له قيمة أخرى، وكذلك قيم زمانه الدنيوي غير الديني البرزخي والأخروي مختلفة، وقيم زمانه الكوني والحضاري والتاريخي مختلفة عن زمانه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والأصل أنه كلما استطالت وامتدت وتعمقت زمكانية أفعال النظر والعمل تعاضمت قيمتها المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية، وتعاضمت قيمها المادية والمعنوية لحسناتها وثوابها أو لسيئاتها وذنوبها وعقوباتها، والعكس صحيح أيضاً.



الفصل الثاني عشر

موازن قياس قيمة حمولات الأفعال
والأقوال من الحسنات والثواب
أو السيئات والعقاب



12.1 طبيعة وماهية الميزان أو المسطرة التي بها تقاس وتوزن الأعمال والأفعال

وحمولاتهما

إن دقة الميزان أو المسطرة التي بموجبها تقاس وتوزن بها قيم ودرجات الأعمال والأفعال وما ينتج عنها من حسنات وثواب أو سيئات وذنوب وجزاء وعقاب لها تأثير كبير في التوصل إلى القيم الحقيقية الثابتة في بنيات ماهيات أفعال النظر والتعلل والتوهم والتخيل، أو أفعال السكوت والصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع الصادرة عن وعي وإرادة الإنسان. هناك موازين وأدوات قياسية تصلح فقط لقياس وتقدير الأشياء والأفعال والأفكار والمضامين والمعاني الكبيرة في الحجم والوزن، كالحديد والفحم والمعادن الثقيلة، أو من حيث المسافات الطويلة كالأميال والكيلومترات، بحيث لو حصل اختلال أو اعوجاج بعدد كبير نسبياً من الجرامات والكيلوجرامات أو سنتيمترات أو كيلومترات في التقدير والحساب لا يضر ألبتة أو يكون ضرره محدوداً جداً. وهناك موازين ومساطر ومعايير أكثر دقة وحساسية، بحيث لو حصل اختلال أو اعوجاج ولو بمقدار بسيط جداً كعدة جرامات أو سنتيمترات له آثار كبيرة ووخيمة، بل خسارة كبيرة أيضاً، كموازن تقدير الذهب والمعادن الثمينة.

وهناك موازين ومقاييس في غاية الدقة ومنتهى الخطورة، بحيث لو يحصل اختلال أو اعوجاج ولو بقدر ذرة أو جزء من ألف مليمتر أو مليجرام لأدى إلى اعوجاج كبير واختلال عظيم في قيمتها وتقديراتها، كالميزان الذري الذي يقيس حجم ووزن الذرات والالكترونات والبروتونات والنيوترونات والجسيمات... وعليه، فهناك من الأعمال والأفعال والأنظار ذات حساسية فائقة وقيمة في منتهى الدقة، يستوجب قياس وتقدير وتثمين مقاديرها وأوزانها وأطوالها وأثقالها وأثمانها وأثارها، حتى تتمكن من استشراف وتقدير قيم حساناتها وثوابها أو سيئاتها وذنوبها وجزائها وعقابها. وهذا التنوع والتعدد في الموازين والمقاييس والمساطر والبوصلات والمميلات والمنقلات القياسية والتوزينية والاتجاهية والأحادية هو نتيجة ما تحمل بنيات وبناءات وأساق الأنظار والأعمال من حمولات معرفية ووجودية وقيمية

أخلاقية وجمالية فنية أسمائية حسنى وصفاتية عليا ثابوية فيها بالقوة والإمكان والاحتمال، التي بمقتضى هذه الموازين والمقاييس تكشف لنا حقيقتها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ طبيعة إدراج وتضمين النية والقصد والشهادات والولايات الأربعة، ومعيار تكلفة الفرصة البديلة ومعيار وميزان الهدفية والغائية، وأخيراً وليس آخراً ميزان ومعيار السياقات المقامية والمقولية، جميعها تجعل من العمل والنظر البسيط والمحدود ذي بنية تكوينية وتركيبية واسعة وعميقة ورصينة، وبناء تراكمي كبير ضخم وجليل، ونسق مفتوح عظيم ورفيع، وتداولات وتواصلات متعالية متسامية، ووظائف وغايات شريفة ومجيدة، بالرغم من ضغر ومحدودية العمل كإنفاق دينار واحد أو شطرة حبة عنب أو شقة تمرّة، والعكس في حال الذنب الصغير المحدود الذي لو تكرر أو تضاعف سوء النية والشرك والجهل والحقد والدناءة لتوسعة بنيته البنيوية والبنائية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، فتعاطم الذنوب والسيئات والجزاءات والعقاب، كما في حال الذنوب الكبيرة التي ربما هي أهون وأقل سوءاً وضرراً إذا كانت مرة واحدة أو محدودة، مقارنة ومقاربة للذنوب الصغيرة التكرارية التي تمأسس للإصرار والعناد والشكاسة والإلحاح والتصميم والمواظبة التي قد تصعب أو تغلق باب التوبة لنسيان المذنب أنه ذنب ومعصية من كثرة التكرار والإصرار والمواظبة، حتى يبدأ المذنب ينسى نسيانه للذنب الذي هو نسيان لله ونسيان الله له، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (1).

ويمكننا تلخيص فكرة التوالد والتفاعل أو التعالق الذاتي بالقول: إن قيمة أي فعل أو قول عقلائي إنساني مرهونة أو دالة تابعة بتعبير رياضي في مجموعة قيم عناصر أو متغيرات محمولة في بنية ودلالة ونسق فعل النظر والتعلل والتوهم والتخيل، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل السير والسلوك والعمل والصنع في تداولته ووظائفه وغاياته، وما تحمل من حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية متعالية أو متساولة، وما تتضمن من مستويات معرفية كونية وحضارية وتاريخية واجتماعية وفردية وأناوية ذاتية، وما تتأسس على نيات وقصود متعالية مخصصة ونقية

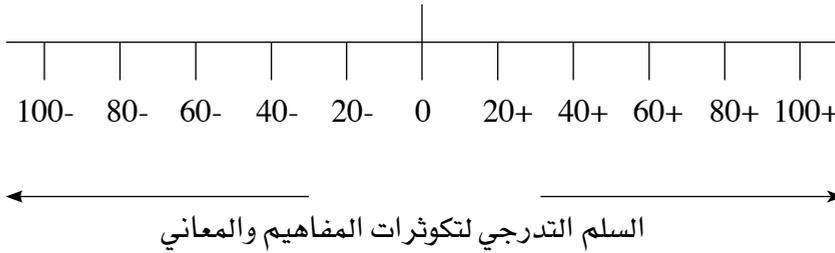
(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحشر، الآية: 19.

صافية أو شائبة مربية مشكوكة منكورة، وبقدر تفاعلاته وتواصلاته التداولية والوظيفية مع الكينونات المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية المتحافل والمتجاورة والقريبة والمماسة والبعيدة، أو فقط مع ذاته أو مع حقول متضادة ومتناقضة ومتقابلة له، وذلك نموذج توالد ذاتي وقانون سلسلة متواليات هندسية متنامية تصاعدياً ارتقائية أو تنازلية تسافلية، مع مكونات الكينونات الإنسانية والطبيعية والملكوتية، وتبعاً لنسق أو نظام التناص أو التداخل بين الأفعال والأقوال (التفاعل والتناول) شدة وضعفاً في التواصل والتلاقح أو التزاوج والتصاهر بين مكونات كينونات أفعال النظر والعمل المتوازية أو المتناظرة أو المتقابلة فيما بينها في جميع العوالم الممكنة كعالم الدنيا والبرزخ والآخرة.

وعليه، إنَّ فعل النظر والعمل العقلاني الإرادي الحر للكائن الإنساني بكل ما يحمل من حمولات إبستمولوجية معرفية، وتحققات أنطولوجية وجودية، وقيم أخلاقية أكسيولوجية، وقيم جمالية فنية استيطيقية، وموروثات وراثية جنيولوجية، ومراتب أركيولوجية ذاتية مستقلة، إضافة إلى مضاعفاته التوالدية الناتجة عن عمليات التواصل والاتصال الاستيعابي والتفاعلي، والتداخل والاندماج الجزئي أو الكلي، والتصاهر والتزاوج الحميمي بين مكوناته وكينوناته المتحاولة أو في الحقول الأخرى، هو تعبير وتجسيد ودلالة ليس فقط على حقيقته، بل وعلى سلسلة احتمالاته وممكناته، أو ما يمكن التعبير عنه بـ (حمقلة) وهي نحت من كلمتي الحقيقة والاحتمال، وهذا القول يشي إلى أنَّ ذات الفعل أو النظر أو العمل، وحتى بالنسبة لنصوصه ومفاهيمه وحقائقه الثاوية في بنيته وبنائه وأنساقة ودلالته قد لا تعبر عن الحقيقة وحدها، وإنما يمكن أن تمتد مدياتها لتشمل مجالات الاحتمال والممكن والمستحيل، إذا ما أردنا استطلاة مدياتها وأعماقها وأفاقها لا بدَّ من أن نذهب في الاستدلال إلى أبعد مداها. وعليه بمكنتنا تجنب وتحاشي أحادية أو ثنائية المعنى والمضمون والحقيقة للفعل والقول والنظر والعمل أو للنص أو للمفهوم، الأمر الذي يمكننا من التعامل مع منطقتي المراتب (المنطق التشكيكي التراتبي التدريجي).

وهذا التواصل والتزاوج يتم من خلال نموذج نسقي تتعدد فيه المراتب والدرجات التجاذبية والتنافرية أو الإيجابية والسلبية أو التصاعدية والتسافلية والتنازلية بين مكونات وعناصر بنيّة وماهية ودلالة وتداولات ووظائف وغايات كينونات أفعال النظر والعمل

المختلفة، تبعاً لنموذج وخطاطة التعضيد والمناقضة أو التعالي والتداني، وذلك تجاوزاً للتقسيمات والتصنيفات الثنائية الصارمة، وهناك صنفات متعددة للسُّلمية الراتوية منها ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية وثمانية، وقد أضفنا عنصراً تاسعاً على السُّلمية الثمانية الدرجات، وذلك كما هو مبين في الخطاطة التالية، والتي أشرنا إليها عدة مرات في الفصول السابقة واللاحقة.



وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن من خلال بعض عناصر أو مكونات النواة انبناء وتشيد بنية تتطابق مع البنية التي نخزنها في معارفنا الخلفية عبر ما يقدمه ذلك العنصر والعناصر من عمليات استدلالية واحتمالية وتنبئية، وبذلك نستطيع تبيان أهمية التدرج والتعقيد، الأمر الذي يستعصي القيام بهذه العمليات الذهنية لو اقتصرنا فقط على نسق أو نموذج التقسيم الثنائي الصارم؛ مثل: المطابقة / المزايلة أو المساوقة / والعدمية. وعليه، فإنَّ التدرج والتعقيد لهما فوائد ومنافع عظيمة علمية وعملية، ومعرفية ووجودية، ومادية ومعنوية، وعقلية وعرفانية، ولها من آفاق ومديات ممتدة وأعماق شاقولية متمعة تستوعب كافة مناحي الحياة ببعديها المعرفي والوجودي، والديني والبرزخي والأخروي باعتباراتها الوظيفية والتبليغية والوجودية وحمولاتها القيمية والأخلاقية من الثواب والعقاب أو الحسنات والسيئات.

12.2 ماهيات وأنواع المعايير والموازن القياسية لأفعال النظر والعمل وحمولاتهما

من الحسنات والسيئات

ثمة موازين ومكاييل توزن وتُقاس بموجبها أوزان وأثقال حمولات أفعال النظر والتعقل والتوهم والتخيل، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع، بحيث تعتبر دالة تابعة لقيم الحسنات والثواب أو السيئات

والعقاب، فكما الموازين والمكاييل مختلفة ومتعددة من حيث دقة القياس والتقدير تبعاً لطبيعة وماهية أفعال النظر والعمل، كذلك تعدد وتتباين قيم الحسنات والثواب أو السيئات والعقاب، حيث موازين ومكاييل وقيم أفعال العبادات تختلف عن موازين ومكاييل وقيم المعاملات، وكذلك تتباين تبعاً لحمولات بنية أفعال النظر والعمل من حيث إذا كانت فردية ذاتية أم عائلية أم اجتماعية أم تاريخية أم كونية. وفيما يلي نستعرض بشكل مختصر وموجز بعض هذه الموازين والمكاييل، وذلك على النحو التالي:

12.2.1 معيار وميزان وعدسة الشهادة والولاية الأولى والثانية

المعيار والميزان الكلي والأساسي الجوهرى لحمولات أفعال النظر والعمل من حسنات وثواب أو سيئات وعقاب هو الشهادة بالإيمان أو عدم الإيمان بالله الواحد الأحد القهار، وذلك لقبول العمل وحمولاته من الثواب والحسنات، ويتضاعف الثواب والحسنات أو السيئات والذنوب والعقاب تبعاً لمراتب الإيمان والكفر بالله سبحانه وتعالى من جهة، وبإضافة الشهادة الثانية أن محمداً عبده ورسوله، وذلك تبعاً لمراتب هذه الشهادة الإيمانية بالخاتم ﷺ. وبهذا الصدد يقول الإمام علي عليه السلام: «إنَّ الشَّهادتين «وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»، شهادتان ترفعان القول وتضاعفان العمل، خف ميزان ترفعان منه، وثقل ميزان توضعان فيه، وبهما الفوز بالجنة والنجاة من النار والجواز على الصراط، وبالشهادة تدخلون الجنة، وبالصلاة تتألون الرحمة، أكثروا من الصلاة على نبيكم ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ صلى الله عليه وآله تسليمًا»⁽¹⁾ يقول الإمام علي عليه السلام في خطبه: «أيها الناس دينكم دينكم⁽²⁾، فإنَّ السيئة فيه خير من الحسنة في غيره⁽³⁾، والسيئة فيه تغفر، والحسنة في غيره لا تقبل»⁽⁴⁾.

12.2.2 معيار وميزان وعدسة الشهادة والولاية الثالثة

ترفع دالة حسنات وثواب أو سيئات وجزاءات أفعال النظر والعمل إلى دالة ثلاثية الأس

(1) نهج البلاغة، خطبة الوسيلة.

(2) لفظاً: (دينكم دينكم) منصوبان على الإغراء، أي: الزموا دينكم، أو احفظوا دينكم، أو أكملوا دينكم، ونحوها.

(3) المراد من السيئة - هنا - المغفورة، والفقرة التالية كالتفسير لهذه الفقرة.

(4) الحديث الأخير من كتاب الإيمان والكفر من أصول الكافي، ج: 2، ص: 464، ط: 2.

في حالة إضافة شهادة وولاية الأئمة الاثني عشر المعصومين إلى الدالة الثنائية الأس، الأمر الذي يثقل زيادة الحسنات والثواب عند الشيعة عامة. وهذه الشهادة والولاية هي: «أَنَّ عَلِيًّا وَأَوْلَادَهُ الْمَعْصُومِينَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ» بالحق من قبل الله على لسان وفي حديث رسول الله ﷺ إذ جاء في صحيح مسلم⁽¹⁾: قال النبي ﷺ: «وأنا تارك فيكم الثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به»، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: «وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» ونعني هنا الإقرار والإيمان بالشهادة الثالثة ليس الإقرار والإيمان النظري القلبي فحسب، وإن كان مهماً ومقدمة تمهيدية، إلا أنَّ الالتزام والتبعية الوجودية والعملية والممارسة السلوكية هي الأساس والجوهر في مضاعفة الحسنات والثواب، وذلك بتطابق السلوك مع القول مع الإيمان مع الدين مع إرشادتهم وتوجيهاتهم وأقوالهم وأفعالهم ﷺ، يقول الإمام جعفر بن محمد الصادق ﷺ: «كونوا دعاة لنا بغير أسنتكم» أو «كونوا دعاة لنا صامتين».

12.2.3 معيار وميزان وعدسة الشهادة والولاية الرابعة

ترفع دالة حسنات وثواب أو سيئات وجزاءات فعل النظر والعمل إلى دالة رباعية الأس في حال إضافة الشهادة والولاية الرابعة: الشهادة والولاية الانتظارية العامة للفقهاء التقوائى الجامع لشرائط، والممهدة للولاية العصومية الموعودة، وذلك وفقاً لمراتب الإيمان بالشهادة والولاية الطولية الرابعة والعمل بها، وذلك إلى الشهادة والولاية الثالثة، وبهذه الشهادة تربح أس مضاعفات الحسنات والثواب أو السيئات والجزاءات في دوال أفعال النظر والعمل، إذ يقول عز وجل في محكم كتابه المقدس: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِنَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِنُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾⁽²⁾، فهذه الآية الكريمة تدل على وجوب أن تذهب فرقة من المؤمنين للتخصّص والتفقه بالدين، حتّى إذا رجعوا إلى قومهم أنذروهم، وهذا الوجوب يلازمه أن على المؤمنين الآخرين أن يستمعوا لهم ويطيعوهم. وفي الرواية عن الإمام الحسن العسكري ﷺ: «فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلّدوه،

(1) صحيح مسلم، ج: 2، ص: 238. والترمذي، ج: 2، ص: 308.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة التوبة، الآية: 122.

وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا كلهم»⁽¹⁾، ويقول المحقق النجفي تدريسه: «لولا عموم الولاية لبقى كثير من الأمور المتعلقة بشيعتهم معطلة، فمن الغريب وسوسة بعض الناس في ذلك، بل كأنه ما ذاق من طعم الفقه شيئاً، ولا فهم من لحن قولهم ورموزهم أمراً، ولا تأمل المراد من قولهم: «إني جعلته عليهم حاكماً وقاضياً وحجة وخليفة، ونحو ذلك مما يظهر منه إرادة نظم زمان الغيبة لشيعتهم في كثير من الأمور الراجعة إليهم»⁽²⁾.

12.2.4 ماهية وخاصة الشهادة والولاية الرابعة

ونعتقد أنّ هذه الشهادة الولائية الرابعة تتطلب وعياً وإيماناً وعقيدة وبصيرة من جهة، وجهداً وجهاداً واجتهاداً ومجاهدة تتفوق وتزيد على الوعي والبصيرة والجهد والمجاهدة، مقاربة ومقارنة بالشهادات الثلاث السابقة، وخاصة في زمن الغيبة والانتظار، وذلك لطبيعة الأدلة والبراهين والحجج ومصادرها ومراجعتها من جهة، وكون من يعتقد ويؤمن ويقر بالشهادة الأولى احتمال الإيمان بالشهادة الثانية أكبر وأسهل من حيث الإيمان بها، ولكن من حيث الدليل والحجة أصعب وأكثر تعقيداً، وكذلك بالنسبة إلى من يؤمن ويقر بالشهادة الثانية يصبح الإيمان بالشهادة الثالثة أسهل وأقرب، بالرغم من حاجتها إلى أدلة وبراهين أصعب وأدق من الشهادة الثانية، ونفس الأمر بالنسبة للإيمان والإقرار بالشهادة والولاية الرابعة التي لا تتطلب جهداً وجهاداً واجتهاداً ومجاهدة فحسب، بل تتطلب «جهد الجهد» و«جهاد الجهاد» و«اجتهاد الاجتهاد» و«مجاهدة المجاهدة»، أي: معرفة الأسس والمبادئ والحقائق والمفاهيم ما بعد وما وراء الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة المعرفية الولائية، وهي عسيرة وعسيرة على بعض الفقهاء والعلماء ناهيك عن المقلدين؛ لكونها تتطلب وعي الوعي «ميتا وعي» وبصيرة البصيرة «ميتا بصيرة» وعلم العلم «ميتا علم»، فضلاً عما يترتب عليها الالتزام بالتعهد والوجوب والميثاق والذمة والمسؤولية والتضحية الآنية؛ لكونها مشهودة وحيّة ملموسة، ويقع المؤمن بها على وجه التفعيل والفاعلية والمفاعلة الحيّة.

لذا نعتقد أنّ تربيعة نفس النظر والعمل، أي: «الأسس أربعة» في دالة فعل النظر والعمل

(1) الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، مؤسسة أهل البيت، الطبعة الثانية: 1414هـ، ج: 27، ص: 131.

(2) النجفي، محمد حسن، جواهر الكلام، دار الكتب الإسلامي، طهران/ج: 12، ص: 397.

ودالة حسناتهما وثوابهما لا يتحقق ذلك إلا بتضمين الشهادة والولاية الانتظارية الرابعة في تلك الدوال، فضلاً عن ذلك يتضاعف الأس أرباعاً في دوال أفعال النظر والعمل والحسنات والثواب تبعاً لمراتب الإيمان والعمل بهذه الشهادة من خلال تضمين المفاهيم والمعاني والحقائق والقيم والتصورات والأفكار والقرارات والتوجيهات الولائية في دوال أفعال النظر والعمل التي بدورها تضاعف مربعات الحسنات والثواب.

12.2.5 ميزان النية والقصدية للفاعل ولفعل النظر والعمل

كلما تعالت وتسامت النية والقصد لأفعال النظر والعمل خلوصاً لله، وصفاءً ونقاوة وطهارة من الأنوية والذاتية والذنيوية، وكذلك كلما تحققت السلامة والصحة واليقين والصدق والأمانة والاستقامة، يثقل وزنها وتزداد قيمتها وترتفع وتتعاظم قيمة النظر والعمل الدلالية والتداولية والوظيفية والتبليغية والغائية بشقيها الإستيمولوجي المعرفي والأنطولوجي الوجودي، فضلاً عن شقيها الأكسيولوجي القيمي الأخلاقي والإستيمولوجي الجمالي الفني، الأمر الذي يترتب عليه مضاعفة حمولاتهما من الثواب والحسنات، وذلك تبعاً لمراتب خلوص وصفاء النية والقصدية التصاعديّة الارتقائية، وتخف موازين أفعال النظر والعمل كلما فسدت النية والقصدية بسبب النفاق والرياء أو المكر والمخالطة أو الظن والشك، وتتضاعف خفة الموازين تبعاً لمراتب فساد النية والرياء والنفاق والمكر والخداع، فتقل كفة ميزان الذنوب والعقاب والسيئات، والعكس صحيح أيضاً.

12.2.6 ميزان ومقياس الهدف والغاية من فعل أو قول أو نظر الإنسان

كلما كان الهدف أو الغاية نبيلة ومحمودة، وتتجاوز الذاتية الأنوية إلى الغيرية التداوتية تتسع سعة وعاء ومدار وقطب دائرة الهدف والغاية، فتتمدد امتداداتها، وتتسع آفاقها وتستطيل مستطيلاتها وتتعمق أعماقها، الأمر الذي يستوعب الفيوضات والآلاء الربانية من الحسنات والثواب والأجر من جهة، ويمكن كينونة النفس من تحقيق ذاتها الوجودية جوانية والتي ستعكس مرئياً على دوال أفعال النظر والعمل أولاً وعلى دوال حسناتها وثوابها من جهة ثانياً، وتتسع وتستطيل وضائرها التبليغية والتعليمية والتربوية والإنتاجية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، والتواصل والتعلق والتفاعل مع ثيمات موضوعاتها الفردية والاجتماعية والتاريخية والكونية، وتتواصل مع كافة عواملها المختلفة الممكنة.

وهذه الأمور هي مدعاة تضاعف ثقل الأعمال وما يمتح منها الثواب والحسنات والأجر، والعكس صحيح بالنسبة للغايات والأهداف الفاسدة والماكرة والمخاتلة والأنوية أو المادية الضيقة أو المنفعية الآنية، التي تؤدي إلى مضاعفة خفة الموازين بسبب ثقل العقاب والجزاء والسيئات، وذلك وفقاً لمراتبها السلمية الراتوبية التساقفية الانحدارية، التي تتعارض وتتضاد مع قيم الأسماء الحسنى والصفات العليا الثابوية بالقوة والإمكان في كينونة الذات الإنسانية، الأمر الذي يحقق الذات الوهمية المصطنعة والفترة الموهومة في مجاري حياة الكائن.

12.2.7 مكيال السياقات المقامية والمقولية لفاعل فعل النظر والعمل

كلما كان مقام فاعل النظر والعمل رفيعاً وعالياً، سواء من الناحية العلمية أو الاجتماعية فإن ثقل وخفة موازين الأعمال والحسنات والثواب أو السيئات والعقاب تتضاعف بمضاعفة مراتب السلمية الراتوبية التصاعدية الارتقائية أو التساقفية الانحدارية لنفس فعل النظر والعمل، وذلك تبعاً لحمولات مقام الفاعل العامل والناظر من معارف وحقائق ومفاهيم وتجارب وخبرات تعمل كعامل مضاعف ومحرك ومعجل لتوالد الحسنات والثواب أو السيئات والعقاب، وبتعبير آخر، نفس العمل وفي نفس الظروف المقالية لو قام به جاهل ونصف متعلم وعالم وفقه ومرجع لوجدنا أن ميزان حسناتهما وثوابهما أو ميزان سيئاتهما وعقابهما متباين إلى حد بعيد جداً. وهذا الاستحسان والاستهجان قاعدة دنيوية وعرفية معمولة في جميع أنحاء العالم، وحتى في المحاكم القضائية، حيث حكم كل واحد منهم مختلف، وإن كان العمل نفسه في حال بقاء جميع العوامل والظروف الأخرى ثابتة. وعليه، فالسياق المقامي والمقالي لهما وظائف تؤدي إلى مضاعفة الحسنات والثواب أو مضاعفة السيئات والعقاب، لذا على فاعل النظر والعمل أن يراعي هذا الميزان والمعياري في ممارسته لفعل النظر والتعقل والتوهم والتخيل، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل السير والسلوك والعمل والصنع.

المقامية الحقيقية تضيف لكيونة الكائن الإنساني حقيقة وصفة أنطولوجية وجودية تجعل بنية كينونات فعل نظره وقوله وعمله تتسع وتستطيل وتتعمق لتضمين حسنات وثواب أو ذنوب وسيئات وعقاب بشكل أكبر وأعظم من فاقد هذه المقامية، سواء كانت علمية أم اجتماعية

أم تاريخية أم حضارية أم كونية، فصاحب هذه المقامات تتدرج سيئات وذنوب وعقوبات، أو حسنات وثواب وأجر فعل نظره وتعقله وتوهمه وتخيله، أو فعل صمته وصومته، أو فعل إشاراته وأقواله وكلامه، أو فعل سيره وسلوكه وعمله وصنعه، تبعاً لهذه السُّلمية الراتوبية الترجية المقامية. فعلى سبيل المثال لو ارتكب ذنباً أو معصية ما - وكانت من الصفائر- فبالنسبة لشخصه فإنها تُعتبر صغيرة، وأمّا بالنسبة إلى بُعد الاجتماعى أو حمولات الذنب والمعصية من تأثيرات تاريخية وحضارية... فإنها تُعدّ كبيرة؛ لأنها سوف تتفاعل وتتربط وتتعاقل وتتجاوز وتتماس وتتقارب وتتداخل في حقل وجذع وجذر ونواة الذنب الصغير والحقير، الأمر الذي يجعل نفس الذنب يتعاظم ويتضاعف بسبب قبحة وفساده من جهة، ويتعاظم ويتضاعف في أذهان ونفوس المجتمع بحكم مقام الشخص الكبير في المجتمع، فهي مضاعفة بمضاعفة أسها اللوغاريتمي من جهة ثانية، وإنها توفر الأرضية الخصبة وتمهيد البيئة الإيكولوجية المحيطة بها، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة انتشارها واحرافها وإغوائها في وسط عوام الناس، والعكس صحيح إذا كان فعل النظر والقول والعمل حسناً وإحساناً أو صالحاً وسوياً أو طيباً وجميلاً. لذا يقول الإمام علي عليه السلام: «كلام العلماء أو الحكماء إذا كان صحيحاً فهو دواء، وإذا كان خطأً فهو داء».

12.2.8 ميزان ومعيّار تكلفة الفرصة البديلة⁽¹⁾ لفعل النظر والعمل

يعتبر ميزان ومعيّار تكلفة الفرصة البديلة من الموازين والمقاييس ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة في الاقتصاد، إذ يتم توظيفه بشكل أساسي وجوهري في مجال

(1) ينص هذا المعيار الاقتصادي التجاري على أن الإنسان العاقل والهادف يسعى دوماً وأبداً إلى تعظيم أرباحه وتقليل خسارته الاقتصادية من كل قرار أو فعل أو قول، وذلك من خلال تحديد وتعيين ثم اختيار رشيد للبدائل المتعددة والاحتمالات المختلفة لكافة قراراته وأفعاله وأقواله، وفق معايير وموازين دقيقة وشاملة محمولة بأوزان قيمية، تبعاً لأهمية وشان كل واحد منها، وتبعاً لتحقيق أهدافه المتعالية وغاياته المنشودة أولاً، وثانياً تبني استراتيجيات وأساليب متعددة وإعداد خطط ورسم سياسات متنوعة، بغية تحقيق هدف تعظيم الربح أو الخير أو الحسنات، وتقليل الخسارة أو الذنوب والمعاصي. فعلى سبيل المثال الرقمي، إذا كان أمام الإنسان عشرة أعمال أو أقوال كلها خيرة وحسنة، وأراد أن يتفق أو يساهم بمبلغ دينار واحد، عليه أن يدرس ويفحص بعناية بالغة مردود الدينار من الحسنات والثواب لكل بديل من البدائل العشرة على حده، ومن ثم يختار الأكثر قيمة والأعظم فائدة وربحاً ومكسباً، وإذا ما اختار الأقل ثواباً وحسنة فهو حسب قاعدة التكلفة البديلة غير رشيد اقتصادياً في تفكيره وقراراته، بل إنه خالف أحكام وقوانين الاقتصاد أو تعظيم الربح وتقليل الخسارة. وبتعبير آخر فقد ضحى بربح أو ثواب قدره 1000 دينار أو درجة من أجل كسب 100 دينار أو ثواب.

الآثار والنفائذ والتكاليف والآثار المحاسبية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، التي تترك آثاراً على الأفعال والوظائف والقرارات ذات العلاقة المباشرة لذات فعل النظر والعمل من جهة، وعلى الآثار الناتجة من تفاعلاته وتدخلاته وتخارجاته مع كل الأمور التي لها تكلفة وإيراد، سواء في الحقل المتحاقل أم الحقول المجاورة أم القريبة أم المماسمة أم البعيدة لأصل الفعل والقرار من جهة ثانية، وفي الأزمنة القريبة والمتوسطة والبعيدة. ربما يكون عمل ما جَدَّ مربحاً محاسبياً ومالياً، ولكنه على المستوى الاقتصادي (الذي يأخذ بالاعتبار التكاليف المباشرة وغير المباشرة) يحقق خسارة، والعكس يمكن أن يكون المشروع أو العمل يحقق خسارة مالية ومحاسبية، ولكنه يحقق ربحاً اقتصادياً، وكذلك يمكن أن يحقق ربحاً أو خسارة على المستوى الزمني القصير والمتوسط، في حين يحقق عكس هذه النتائج في الأمد البعيد.

فبالرغم من التسمية الاقتصادية لهذا الميزان وتوظيفاته في مجال الاقتصاد، إلا أنه في الحقيقة ميزان ومقياس عام وكلي يوظف دائماً في القرارات الرشيدة التي تأخذ بالاعتبار الآثار الكلية المباشرة وغير المباشرة وفي الزمن القريب والبعيد، سواء كان المشروع أو الموضوع أو النظر والعمل الاقتصادي أم سياسي أم اجتماعي أم تربوي أم عمل خير وإحسان وصدقة أو عبادة أو معاملة فقهية شرعية تخضع للاختيار والتفضيل والاصطفاء، حيث جميع الأعمال والأنظار بشكل عام، والأنظار والأعمال الخيرية والعبادية والمعاملاتية الفقهية الشرعية تقدر حمولاتها من الحسنات والثواب أو من السيئات والعقاب، بقدر ما تحمل من حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية من جهة، وآثارها المباشرة وغير المباشرة من حيث كونها فردية ذاتية أناوية أو غيرية تذاوتية أو اجتماعية أو تاريخية أو حضارية أو كونية من جهة ثانية، وإذا كانت هذه الآثار المباشرة وغير المباشرة امتداداتها واستطالاتها وأعماقها وآفاقها الزمنية دنيوية أم دينية برزخية أو أخروية تمتد إلى حسابات القيامة وتجاوز الصراط وما بعد الصراط من جنة النعيم ومراتبها المتعالية من جهة ثالثة.

هذا بافتراض ثبات العوامل الأخرى والموازن والمقاييس السابقة التي لو تضمنت في بنيات وبناءات ودلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات فعل النظر والتعقل والتوهم

والتخيل، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل السير والسلوك والعمل والصنع، كانت دالتهما الأسية لا تتضاعف عشرات المرات أو مئات المرات، بل لا متناهياً؛ لكون المعطى والمحسن لا متناهياً. ونعتقد بأهمية هذا الميزان والمعيار المكي لقياس الربح والخسارة الاقتصادية في العبادات والمعاملات الشرعية. إذ ذهنية المسلم أو المؤمن عادة وفي بدء أي عمل ونظر تستحضر الأمور المادية المحسوسة التجريبية الفردية، أو الاجتماعية التي تنظر إليها بعدسة منظار وميزان العقل الحسي، وهو ما نسمية ميزان التكلفة والربح المباشر الحسي المادي الآني، لو تأملنا إلى نفس فعل النظر أو العمل العبادي والمعاملاتي بمعيار وعدسة العقل المُلْكِي التجريد المادي المحسوب على أساس حساب الجنة أو النار، وهو الميزان الدائم الحضور لدى المؤمنين بشكل عام.

ولكن لو تأملنا في نفس النظر والعمل العبادي أو المعاملاتي بمناظير وعدسات رؤيوية تتجاوز عدسات وموازن العقل المُلْكِي التجريدي، أي: بمناظير وموازن العقل المسدد العرفاني المعقلن والمشرعن الذي يتجاوز رسوم وحدود الأشياء والأفعال والأنظار، ويبحث عما وراءها وما بعدها، أي: إلى بواطن وأعماق فعل النظر والعمل، لوجدنا صوراً مختلفة من التكاليف والأرباح، أو من الحسنات والثواب، أو من السيئات والعقاب، وبنفس المنطق والقاعدة لو تأملنا فيها بمناظير وعدسات وموازن العقل الوحياني المؤيد والمتصل بالعقل الكلي أو الصادر الأول أو الروح والنور المحمدي الخاتمي ﷺ لشاهدنا باطن بواطنها وحقيقة حقيقتها التي تتماس أو تقترب أو تتجاوز أو تتحافل مع حقل تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا في وحدتها، ووحدتها في تكوثراتها والتي تخترق آفاق الزمان والمكان.

12.2.9 ميزان جسامه فعل نظر وقول وعمل الذنب وحمولات العقاب مهما كانت

صغيرة وحقيرة

صحيح أنّ الخطر الأكبر على المؤمن يكمن في ارتكابه الكبائر من الذنوب التي تُشكّل أزمة حقيقية في سلوكه إلى الله، ومدعاة لمضاعفة الذنوب والعقاب، ولكن الصغائر أو اللطم - التي قد يتجاوز الله عنها - ربما تُوهِمُ بعض الناس أنّ المساحة بينها وبين الكبائر شاسعة جداً، فهو حين ارتكابه للصغيرة سيكون في مأمن من ارتكابه للكبيرة، وهذا خطأ

من تسويات النفس الأمارة بالسوء ووسوسة الشيطان، ذلك أنه ثمة تجاذب وتبادل بين الكبائر والصغائر يسقط فيها الغافلون، ويتهشم في إطارها ذلك الفاصل الزجاجي الرقيق بين صغائر الذنوب وكبائرها، فلا يصحو أولئك الغافلون عن خطر بعض الصغائر إلا وقد تلبسوا بالكبائر، فالصغائر مهّدات للكبائر وخطوات على طريق الوقوع فيها، ولعلّ أبلغ تعبير في القرآن في هذا المجال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾⁽¹⁾، فعلى المؤمن أن يتجنب الصغائر، وأن يلتفت إلى الموارد التي تنقلب فيها هذه الصغائر إلى كبائر، كما يُستفاد من بعض الروايات، إذ ورد عن الإمام الرضا عليه السلام: «الصغائر من الذنوب طرق إلى الكبائر، ومن لم يخف الله في القليل لم يخفه في الكثير...».

تشير هذه النظرية إلى أنّ أصل الذنب مهما كان مقداره وحجمه صغيراً وحقيراً إلا أنه كبير وعظيم، عند مقارنته ومقارنته المقامية والحاكمية والسيادية والمالكية والربوبية المطلقة، فصدور أيّ سيئة أو ذنب أو معصية مهما كانت صغيرة وحقيرة من قبل كائن ضعيف ومسكين وفقير، وعبد ومربوب ومخلوق، ولا يملك لنفسه شيئاً بتاتاً، لا ضرراً ولا نفعاً ولا حياة ولا نشوراً ولا أيّ شيء بتاتاً، أمام عظمة الله وخالقه وربّه وسيدّه ورازقه ومالّكه ومولاه، فإنها عظيمة وكبيرة، ويجري نفس المفهوم ولو بشكل آخر على الذنوب الصغيرة جداً، فإنها تتعاضم وتكبر وتصبح كِبارة في استصغارها واستخفافها أو استحقارها وانتقاصها واستهانته بها، فينبغي على المؤمن ألا يلتفت إلى قدر المعصية وحجمها، ولكن إلى قدر من عصى، فلا ينتهك حرّمات الله تعالى، ومن الحالات والمواضع التي تنقلب فيها الذنوب الصغيرة إلى ذنوب كبيرة وكِبارة هي:

1- الإصرار على الذنب:

عندما نستقرئ ونستنطق جملة من الآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة نجد أنها تؤكد على أنّ ممارسة ومُعَاودة الذنب وتكراره لعدّة مرّات وعدم المبادرة إلى التوبة يُعدّ إصراراً على الذنب الذي هو عين المعصية لله تعالى، فقد روي عن الإمام علي عليه السلام قوله: «إياك والإصرار، فإنّه من أكبر الكبائر، وأعظم الجرائم»⁽²⁾ ويقول عزّ وجلّ:

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 208.

(2) وسائل الشيعة، ج: 11، ص: 368.

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ ذُنُوبَهُ إِلَّا اللَّهُ وَكَمْ يُصِرُّوْنَ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾⁽¹⁾ إن دلالات الآية واضحة وبيّنة في أنّ التوبة لا تصح ولا يُغفر الذنب إلا إذا ترك الإنسان الإصرار عليه⁽²⁾، فالإصرار على الذنب يستوجب الاستهانة بأمر الله تعالى وعدم رعاية مقامه تعالى، سواءً أكان الذنب المذكور من الصغائر أم من الكبائر⁽³⁾. فالإصرار لا يبقى الصغيرة على حالها؛ لأنّ الإصرار عليها معصيةً أخرى تتضمّن إلى الأولى، فما دام مصراً على ما يفعله توالى المعاصي وتكاثرت وتراكت حتى تغدو كبيرةً، ولا سيّما إذا كان الإصرار يتضمّن الاستهانة بالله تعالى وأوامره. والسبب في تحويل الصغيرة إلى كبيرة هو تراكم الظلمة على القلب الذي هو أشبه بالصدأ الذي يصيب الحديد، وينتشر فيه شيئاً فشيئاً، ويشتدّ كلّما تراكم الصدأ عليه فيؤدّي إلى تلفه، وهكذا ارتكاب الصغائر والإصرار عليها⁽⁴⁾.

والمحصّلة التربوية من فكرة الإصرار على الذنب أنّ الاستغفار لا ينفع مع الإصرار على الذنب المتكرّر منه مهما كان الذنب صغيراً، وهذا معنى قولهم: «لا كبيرة مع الاستغفار» (طبقاً لشروط الاستغفار)! كما أنّ من يكرّر الصغيرة ولا يتبعها استغفاراً فإنّ ذلك يحولها إلى كبيرة، وهو معنى قولهم: «لا صغيرة مع الإصرار».

2- الاستهانة بالذنب

هناك الكثير من الأحاديث الشريفة التي تم حقلنتها ومقولتها في حقول ومقولات المحقّرات من الذنوب، إذ قد يقتل الإنسان إنساناً ما ويُغفر له ذنبه، ولكن قد يرمي حصوة أو مسمار صغير بشكل تكراري تعمدى، ولم يندم أو يعتذر ارتكازاً على أنه فعل بسيط وأمر

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 135.

(2) مثاله: العين بحسب الروايات قد تزني، وزناها النظر، ولكن زنا النظر أصغر من الزنا المصطلح، فمع الإصرار والمواظبة على هذا النظر يصبح هذا النوع من الزنا كبيرة. روي عن الإمام الصادق عليه السلام: «لا صغيرة مع الإصرار، ولا كبيرة مع الاستغفار». [أصول الكافي، ج: 2، ص: 288]. وروي عن الإمام علي عليه السلام: «من أصرّ على ذنبه اجترأ على ربه». [وسائل الشيعة، ج: 11، ص: 368].

(3) العلامة الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج: 4، ص: 21.

(4) معاني وأوجه الإصرار: ذكّر للإصرار عدة أوجه منها: أن يذنب الذنب فلا يستغفر منه أصلاً، وأن لا يحدث نفسه بتوبة، فذلك إصرار أيضاً، والإكثار من الذنوب، سواء أكانت من نوع واحد أم أكثر، والمداومة على نوع واحد منها.

حقير لا يستحق الاعتذار، وحتى الالتفات إلى أهميته وأضراره التي قد تؤدي إلى هلاك المتضرر في حالات خاصة، فهذا الاستخفاف والاستهانة والاستصغار منبعا الاستكبار والاستعلاء والاستحمار للناس، وهذه الأمور الممتوحة من ذنب صغير يتحول إلى ذنب كبير عندما يدخل عليه الاستكبار والاستعلاء من جهة، وعندما يتفاعل ويتواصل مع كينونات أفعال أخرى سواء صغيرة أم كبيرة يؤدي إلى تعاطف ذلك الذنب الصغير. وقد روي عن سماعة، أنه قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: «لا تستكثروا كثير الخير، ولا تستقلوا قليل الذنوب؛ فإن قليل الذنوب يجتمع حتى يكون كثيراً، وخافوا الله في السر حتى تقطعوا من أنفسكم النصف»⁽¹⁾.

3- الابتهاج والسُرور واللذة عند الابتلاء بالذنب

إن حالة الابتهاج هو الإحساس باللذة والسُرور عند اقتراح ذنب مهما كان صغيراً وحقيراً، إلا إذا تولد منه حالة لامبالاة أو الشعور بالراحة والانفراج لما يمتح منه بعض المزايا والفوائد الوهمية والسديمية، تستبدل قيمتها الأسيية المحدودة والصغيرة لحمولات الذنب والعقاب إلى قيمة أسيية مضاعفة وكبيرة تضاف إلى حمولات الذنوب والسيئات والعقاب أحمالها الثقيلة والعظيمة التي قد تقصم ظهر العاصي والمذنب. فالمعصية - وإن كانت صغيرة - قد تتحوّل إلى كبيرة بسبب الابتهاج بها، فبعضهم يقع في المعصية فيسعد بها أو يتظاهر بالسعادة أمام الآخرين، فهذا السُرور بالذنب أكبر من الذنب نفسه، فقد روي عن الإمام علي عليه السلام: «شرُّ الأشرار من يتبجج بالشر»⁽²⁾، وعنه عليه السلام أيضاً: «من تلذذ بمعاصي الله أورثه الله ذل»⁽³⁾، وروي عن الإمام زين العابدين عليه السلام: «إياك والابتهاج بالذنب؛ فإن الابتهاج به أعظم من ركوبه»⁽⁴⁾، وعنه عليه السلام أيضاً: «حلاوة المعصية يفسدُها أليم العقوبة»⁽⁵⁾.

(1) النصف والنصف (بفتحتين): اسم من الإنصاف، وهو لزوم العدل في المعاملات مع الله تعالى وغيره. أصول الكافي، ج: 2، ص: 287.

(2) غرر الحكم، ص: 462.

(3) غرر الحكم، ص: 186.

(4) بحار الأنوار، ج: 75، ص: 159.

(5) غرر الحكم، ص: 186.

4- اقرار الذنب عند الطغيان

من الحالات التي تتقلب وتستبدل دوال وبنيات أفعال النظر والقول والعمل الصغيرة والحقيرة أو الصغارة إلى بنيات ودلالات كبيرة وعظيمة، هي حال ممارسة الكائن الإنساني الذنب والمعصية وهو في حالة طغيان وتعسف واستبداد، والطغيان والاستبداد والتعسف والإجحاف يشي إلى تجاوز وتعدي الحد والطرّف والمفرق. فتهاون الإنسان وارتكابه للصغيرة من غير أن يعبأ بأمرها هو مصداق للطغيان والاستهانة بأمر الله تعالى؛ فقد قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى * وَءَاثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * إِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾⁽¹⁾، وبالمقابل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ * وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾⁽²⁾، فالطغيان، إذن له بنية ونواة لا تحرق كينونات الحسنات والثواب المتحافلة والمتجاوزة أو القريبة والمماسة لفعل الذنب والمعصية المتلبسة والمشحونة بأس الطغيان فحسب، بل حتى السحنات البعيدة من جهة، وأن يجعل بنية الذنب الصغير تتسع وتستطيل، لتتكاثر وتتوالد ذنوب ومعاص توليداً ذاتياً أو توليداً عنقودياً، ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى * وَءَاثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾⁽³⁾ و ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا * لِلطَّغْيِينِ مَتَابًا﴾⁽⁴⁾.

5- التّجاهر بالمعصية

إنّ بنية تجاهر فعل نظر وقول وعمل محمول بشحنات ذنب ومعصية وإن كانت صغيرة وحقيرة، إلا أنّ خروجه من حالة الكتمان والإضمار والاستتار والاسترار إلى حالة الإشهار والإشاعة والإفشاء والإذاعة والإعلان، يجعل له سوقاً رائجاً لانتشاره وتشظيه، فتتضاعف قيمتها وتكبر قيمة أسها اللوغوراثيمية له، فتتولد من نواة وبذرة ذلك الذنب الصغير والحقير ذنوب ومعاص تدخل في سلسلة متوالياتها الهندسية التضاعفية بشكل ينمو ويتسع الذنب من جهة، ويدمر ويقضي أو يمنع أو يقلل من توسيع واستطالة جذور وجذوع فعل النظر والقول والعمل الحسن والجمالي من جهة ثانية، والإشكالية الكبيرة والكبارة أنّ الجرأة على الذنوب الصغيرة مقدمة للجرأة على الذنوب المتوسطة والكبيرة والأكبر والكبارة إذا استطالت

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة النازعات، الآيات: 37-39.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة النازعات، الآيات: 40 و 41.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة النازعات، الآيات: 37 و 38. مكارم الأخلاق، ص: 455.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة النبأ، الآيات: 21 و 22.

ودامت فعالية مضاعفات سلسلة متوالياتها وأسها اللوغاريتمية المتنامية في صورة قد تصل إلى ما لانهاية. والإشكالية الكبارة هي التجرؤ على خالقه وربّه وصاحب نعمه ورزقه وحياته وبقائه ومماته. فقد روي عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: «المستتر بالحسنة يعدل سبعين حسنة، والمذيع بالسيئة مخذولٌ، والمستتر بالسيئة مغفورٌ له»⁽¹⁾.

فالمذيع بالسيئة مخذولٌ؛ لأنّ في إذاعتها استخفافاً بالدين، واستهانةً بالذنب، وتبجحاً به، واستحساناً له، وترويجاً له بين العوام، وهتكاً لما ستره الله عليه بفضله، وكلُّ ذلك مذموم عقلاً ونقلاً، وفضلاً عن ذلك أنّه يقرب من الكفر، وقد روي عن الإمام علي عليه السلام: «إياك والمجاهرة بالفجور؛ فإنّه من أشدّ المآثم»⁽²⁾، وعن رسول الله صلى الله عليه وآله: «كلّ أمّتي معافى إلا المجاهرين الذين يعملون العمل بالليل فيستره ربه، ثمّ يصبح فيقول: يا فلان، إنّي عملت البارحة كذا وكذا، فيكشف ستر الله عزّ وجلّ»⁽³⁾، وروي عن الإمام الصادق عليه السلام: «إنّي لأرجو النجاة لهذه الأمة لمن عرف حقنا منهم، إلا لأحد ثلاثة: صاحب سلطان جائر، وصاحب هوى، أو الفاسق المعلن»⁽⁴⁾.

12.2.10 ميزان ومقياس الوسيلة المبتغية لدوال أفعال النظر والعمل وحمولاتهما

من الحسنات والسيئات

إنّ لمبدأ وقاعدة ابتغاء الوسيلة دوال أفعال النظر والعمل دور واضح وجلي في مضاعف أو مناقصة دوال الحسنات والثواب أو دوال الذنوب والسيئات والعقاب والجزاءات، حيث لكل فعل نظر وعمل مفتاح ووسيلة ابتغائية كلية عامة وتوسطية متميزة وتخصّصية فاعلة في تفعيل وتنشيط وتوليد الحسنات والثواب أو السيئات والعقاب الثاوية في بنيات وبناءات ودلالات أفعال النظر والعمل، ولا يوجد أيُّ فعل نظر أو عمل مهما كان من دون وسيلة يبتغيها الإنسان، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر أم بوعي وشعور أم بدون وعي وشعور، أقل ما يبتغيه الإنسان من وسيلة هي الاتكال والاستناد أو الركون واللجوء أو الاعتماد والثوق بعقله أو بقدراته وخبراته

(1) أصول الكافي، ج: 2، ص: 428.

(2) مستدرک الوسائل، ج: 11، ص: 368.

(3) كنز العمال، ج: 4، ص: 239.

(4) الكافي، ج: 8، ص: 128.

الذاتية، أو بصديق أو خبير أو بصاحب أو بأي شخص أو شيء خارجي براني.

لكل باب قفل ومفتاح، ولكل مشكلة وإشكالية قفل ومفتاح حل، ولكل سفر جواز مرور ووسيلة عبور، ولكل تعقيد وغموض وإبهام مفتاح حلحلة وجلاء وتوضيح وتبسيط، وله محطة تأمل وتوقف يتزود منها الطاقة والمؤمن من الذكر والمناجاة والدعاء، وله مسار وسيرورة، وخط وسير مستقيم واحد وخطوط منحنية ولولبية ومقعرة ومحدوبة، ولكل فعل نظر وعمل قفل ومفتاح، وله فاتحة وبادية يبدأ بـ ﴿إِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وله خاتمة ينتهي بـ «الشكر والحمد»، ولكل فعل نظر وعمل طريق، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾⁽¹⁾، وله مرفأ ومرسى يرسو ليختم فيه الشكر والحمد والثناء، وله وسيلة وسبيل يبتغيه إليه ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾⁽²⁾.

هذه المقدمات والتمهيدات يستكمل فعل نظر وعمل الكائن الإنساني رحلته وأسفاره الأربعة في البحث عن الحقيقة المطلقة والحق المطلق، وأداء وحفظ وصيانة الأمانة المعروضة والمؤتمن عليها، والوفاء بالعهد المعهود، وإقامة الخلافة الاستخلافية والدين الخاتمي ﷺ، وإقرار الشهادات الخمسة وطاعة الولايات الخمسية الإلهية والنبوية والإمامية العصومية والانتظارية الفقهية التقوائية والإنبائية الفطرية والعقلية الإنسانية الباطنية، وذلك في إطار نسق علائقي مفتوح على المطلق والغيب والمثل الأعلى وقدس الأقداس، وفي سياق العلاقة الثنائية التداولية والتواصلية والوظيفية والغائية بين الكائن أو الموجود الناظر والعامل الإنساني الجزئي والنسبي والمتغير، وبين الله عز وجل المطلق والكلي والثابت، وبرابطة وعروة متينة وثوقة بين المربوب والرب، والمخلوق والخالق، والمرزوق والرازق، والفقير والغني، والمملوك والمالك، والزائل والباقي، والضال والهادي، والسائل والمعطي، والبخيل والجواد، والممكن الوجود والواجب الوجود⁽³⁾،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنعام، الآية: 153.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 153.

(3) هذه كلمات من مناجاة الإمام علي عليه السلام استفدنا منها في تبيان العلاقة بين الممكن الوجود والواجب الوجود، وبين النسبي والمتغير والمطلق والثابت تعالى.

وبإيجاز واختزال شديد العلاقة البينية بين واجب الوجود وممكن الوجود أو المطلق والنسبي.

لقد جرت سنة الله وحكمته وعلمه وقضاؤه وقدره أن لا تتم هذه العلاقة الثنائية إلا بتوسط وسيط وموسوط سماه الوسيلة، كما يقول عز وجل في محكم كتابه المقدس. وعليه، فإن دوال فعل النظر والتعقل والتوهم والتخيل، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل السير والسلوك والعمل والصنع، وفق المنظور الإسلامي القرآني لا يستحق توصيفها بدالة حقيقية وحققة، أو أنها متعالية ومنفتحة على الغيب ومتسامية إلى المثل الأعلى، إلا بتعدي أنساقها المغلقة وتجاوز ظروفها وشروطها وقيمها المحيطة بها، والتعالي على حدود نزعتها التاريخية (التاريخانية)، والاجتماعية (الاجتماعوية)، والإنسانية (الإنسانية)، والاقتصادية (الاقتصادية)، والثقافية (الثقافية)، والعلمية (العلمانية)، والتجريبية (التجربانية)، والذاتية (الذاتوية)، والأنا (الأناوية) والغير (الغيرية)، التي تحد أفعال النظر والعمل وتطوقها من جميع حدودها وجوانبها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الوضعوية والمادية المُلْكِيَّة المحسوسية، وفي أحسن الأحوال العقلانية المجردة، التي تنقذ إلى عقلانية معقلنة مسددة ومؤيدة ومنفتحة على الدين والوحي والغيب والمتعالي والمثل الأعلى، أي: عقلانية معقلنة بالعقل الكلي أو المتصلة بالروح والنور الخاتمي والصادر الأول.

وتأسيساً على ذلك، يُفترض على الفاعل الناظر والعامل أن يشرع في تعيين الوسائط والموسوطات والوسائل المتناسخة والمتساوقة، التي تربط بين الذات والموضوع من جهة، وبين مثله الأعلى والمطلق من جهة ثانية، في دوال فعل النظر والتوهم والتخيل والتعقل والتعرفن والتوحيين، أو الصمت والصومته، أو الإشارة والقول والكلام، أو فعل السلوك والعمل والصنع، في نسق علائقي عام ينظم ويدير ويدبر ويحيل ويربط ويوفق ويؤول ويفسر بين ما هو وجود وصيرورة، وواقع ومحتمل، وبشكل عام بين الواقع والمثال، والكلي والجزئي، والمتغير والثابت، والنسبي والمطلق، والمتشابه والمحكم، والظاهر والباطن، والمعلن والمضمر، والمكشوف والمكسوف، والمادي والروحي، والدنيوي والديني، والمحسوس والمعقول، والعرفاني والوحياني، والكوني والحضاري، والتاريخي

والاجتماعي، والفردية التذوياتي والغيري التذاوتي، داخل مجاري دوال عوالمها المختلفة الممكنة.

ولكن الحقيقة المجهولة أو المتجاهلة والمنسية أو المتناسية والغافلة أو المتغافلة عنها الكائن الإنساني، وفق المنظور القرآني هي قبل التفكير في فعل النظر والعمل والصنع عليه، بدءاً وأصلاً وقبلاً وسلفاً، الاستحضار والتفكير في الوسيلة والوسيط والموسوط من جهة، وأن يكون هذا الموسوط أو الوسيلة من نفس سنخ وجنس دوال فعل النظر والعمل، وأن تكون متشاكلة ومتناظرة ومتساوقة معها، وأن يستمر ويدوم حضورها المعرفي والوجودي والقيم الأخلاقي والجمالي الفني بدنامية ديمومية من جهة ثانية، وبكل مستوياتها العلمية والفقهية والفلسفية والعرفانية والوحيانية من جهة ثالثة، وبكل موضوعاتها الحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية... إلخ من جهة رابعة، وبكافة عوالمها الممكنة من جهة خامسة، وذلك في صورة ديمومية حيّة ودينامية مستمرة ونسق منفتح على الغيب والمطلق والمثل الأعلى وقدس الأقداس، بغية ضمان دينامية استمرارية حاكميتها وناظريتها وقيوميتها وقوامها وقيامتها ومقوميتها حتى خاتمية فعل النظر والعمل، إضافة إلى ذلك ديمومتها البعدية إلى أن تدخل في دوال فعل نظر وعمل جديد آخر الذي قد يتطلب ويبتغي وسيلة موسوطة من نوع وسنخ وجنس آخر مختلف من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وهكذا دواليك.

لذا قيل: إنه من آداب الإسلام التي يتأدب بها المسلم هي التسمية بيسم الله الرحمن الرحيم قبل الشروع بأي فعل نظر وعمل، وأن يتوسطه الذكر، وينتهي بالشكر والثناء، ويختمه بالحمد لله. هذا صحيح ولا غبار عليه من جهة الآداب الإسلامية، ولكن فقه فلسفة دوال النظر والعمل الذي سعينا إلى تأسيسه وتأصيله وتأثيله يتجاوز ويتعدى مسألة الآداب، ليؤكد على أهميتها وحقيقتها الأنطولوجية الوجودية والمعرفية الإبيستمولوجية والقيمية الأخلاقية الأكسيولوجية والجمالية الفنية الاستطبيقية، التي من دونها، يكون حضور الموسوط أو الوسيلة حضوراً شكلياً ولفظياً باهتاً يفتقد إلى حضور وجداني وجودي في النفس العاقلة عقلاً حسيّاً واستدلاليّاً تجريديّاً وعرفانياً قلبياً مسدداً بالوحي، ووحيانياً مؤيداً بالعقل الكلي، بينما دوال النظر والعمل والصنع تحتاج إلى وجودها الأنطولوجي؛ لكونها وسيطاً

وموسوفاً أو وسيلة تحمل في طياتها الكثير من المعاني والحقائق، فضلاً عن مخزون طاقة ووقود لدوال النظر والعمل، وخيطٌ هادٍ رابطٌ بينها وبين الغيب والمطلق والمثل الأعلى، الذي ينشده الكائن، ويبتغي من خلال هذه الدوال التنظيرية والعملانية الوصول إلى الصلاح الدنيوي والصلاح الديني والسعادة الأبدية والإنابة التوابية والدنو القرباني والدناوة التقريبية، إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات ومطلق المطلقات الله عز وجل.

فسفينة دوال النظر والعمل تحتاج إلى هادٍ ومرشد، ومميلة وبوصلة، ومنقلة وميزان في إبحارها في بحر الأظفار والأعمال الذي تتلاطم وتتضارب فيه الأفكار والمعاني والمفاهيم، وتحتاج إلى مرفأ تشرع وتبحر منه سفينته، ومرسئ ترسو فيه عند التوقف والاستراحة للسير في رحلتها القادمة، فلكل دالة فعل نظر وعمل سفينة وموسوط ووسيلة تركبها وتتوسل بها، ولها مرفأ ومرسى مميز ومناسب لها، وكذلك لها خط سير ومدار سيرورة خاصة بها تتلاءم وتتناسب مع حمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية، ومع حمولاتها العلمية والفقهية والفلسفية والعرفانية والوحيانية، وتتناسب مع بنياتها وبنائها التكوينية والتركيبية والتراكبية، ومع دلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها، ومع وظائفها وغاياتها المتعالية، ومع تحيناتها وتزمناتها وتأياناتها في عوالمها الممكنة. إذن الموسوط والوسيط أو الوسيلة ليست وسيلة واحدة، بل هي وسائل وموسوطات متعددة ومتنوعة ومتراكبة ومتشككة لها سلمية راتوبية متعددة ومتدرجة تتعالى وتتسافل تبعاً لتناسباتها وتناسخاتها مع غايات دوال فعل النظر والعمل.

وكل موسوط من الموسوطات ووسيلة من الوسائل لها قيمة أسية مضاعفة مختلفة ومتعددة لحسنات وثواب أو سيئات وعقاب فعل النظر والعمل، تبعاً لمراتبها الوجودية التكاملية وعلاقتها الصميمية التناسبية مع بنية وبناء ودلالة ووظيفية وغاية فعل النظر والعمل، حيث إن أسماء الله الحسنی وصفاته العليا المعرفية أو التجسيدية الشخصية الوجودية بأولياء الله لها مراتب وجودية متعددة ومختلفة، أو متناسبة ومتوافقة مع طبيعة وماهية وغاية فعل النظر والعمل، أو قد تكون متنافرة متناقضة أو متضادة متعاكسة، لذا في الدعاء لا بُدَّ من ذكر أسماء الله الحسنی وصفاته العليا بشكل يتناسب مع حاجة الذاكر والداعي، أي: يستحضر ويستذكر الرحمن والرحيم والغني والرازق والمحي لطلب

الرحمة ورفع الفقر وزيادة الرزق والحياة، وأن لا يستذكر شديد العقاب والعذاب والمميت والقابض.

12.2.11 معيار وميزان استبدال السيئات إلى الحسنات

قد ذكرنا أن الحمولات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية بموضعاتها الحضارية والتاريخية والاجتماعية والفردية الإنسانية، وبتكويناتها الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية المتصلة بعواملها المختلفة الممكنة، هي التي تولد وتنشئ أس مضاعفات دوال حسانات وثواب أو سيئات وعقاب أفعال النظر والعمل، حيث إنها ثاوية في بنيتها وبنائهااتها ودلالاتها، والتي لها قابليات وإمكانات مكنونة بالقوة والإمكان والاحتمال، لها قدرة الامتداد والاستطالة جوانية تفجر طاقات تتواصل مع كينونات طبيعية وإنسانية وملكويتية متحاكلة في حقلها وتتفاعل مع كينونات في حقول متجاوزة وقريبة ومماسة وحتى البعيدة عن نواتها وحقلها الأصلي، الأمر الذي يؤد حسانات مضاعفة متكوثرة في صورة لاختية وسيرورة متواليات هندسية متنامية تحمل دوالها أساً لوغاريتيمياً عشرياً على الأقل، وقد تزيد إلى أس مئوي أو حتى ما لانهاية.

والأعظم من ذلك كله هو استبدال وانقلاب الأس الواحد السلبى للسيئات والذنوب إلى الأس العشري والمالانهاية الإيجابى إلى الحسنات والثواب، حيث شاءت قدرة وقضاء وقدر الكريم والرحيم والرحمن والغنى والمحسن المطلق وفوق المطلق، أن يجعل من الكلمة الطيبة أو الاستغفار قوة وسلطة خيرة بمجرد أن يتم الاتصال والتماس والتفاعل مع الكلمات السيئة أو الذنوب والسيئات تقوم بإزالتها ومسحها عن بكرة أبيها، وتحويلها بشكل مضاعف إلى حسنات وثواب وأجر، وهذا يتم أولاً بإزالة الشوائب والدنس والأوساخ، فتتغير بنية نواتها الفاسدة والخبثية والسيئة إلى بنية حسنة وخيرة وصالحة تضاعف الخيرات والحسنات عند تفعيلها في مجرى دوال أفعال النظر والعمل مرة ثانية، وهذا الأمر الذي يجعل حياة الكائن الإنساني لا وجود فيها لليأس والقنوط، بل رجاء وأمل، إذ يقول عز وجل: ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾⁽¹⁾.

(1) المرجع: القرآن المجيد، الزمر، الآية: 53.

ومصدافاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلَّذِينَ فِيهِ﴾ (1)، وقوله تعالى: ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (2).

12.2.12 وسيلة الوسائل «ميثا وسيلة» أفعال النظر والعمل

صحيح أنّ هناك وسائل وموسومات ووسائل متعددة ومتنوعة، ولكن هناك أيضاً وسيط أو موسوم أو وسيلة كلية عامة شمولية توحيدية تستغرق فيها كافة الوسائل الأخرى المشروعة، فالتسمية بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في البدء، والذكر والثناء في الوسط والأثناء، والشكر والحمد في الخاتمة، هي مفاهيم ومعانٍ وحقائق معرفية ووجودية كلية شمولية تستغرق في بورتها وبنيتها ونساقها كافة معاني ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وفي الذكر والثناء كل أنواع ومراقى الذكر والثناء، وفي الشكر والحمد كل أشكال ومراتب الشكر ودرجات الحمد، إلا أنّ نسبة دوال فعل النظر والعمل والصنع، ونسبية دوال كينونة النفس الإنسانية، ونسبية أدواتها ووسائلها الإدراكية المعرفية لها من حواس وعقل وقلب ووحى إنباي وإخباري، تفرض على الكائن الإنساني أنّ يصطفي ويختار المعاني والمفاهيم والحقائق المتساوقة والمتناسخة الثاوية بالقوة والإمكان في بنية وبناء ونسق وبؤرة التسمية والذكر والثناء والشكر والحمد التبثيرية والتمركزية، إلى حيز الوجود والفعل والانوجد والتحقق والإنية، بحيث يصلح أنّ يكون عنواناً ورمزاً ودلالة وعلامة وإشارة لمكونات ومضمرات ومستترات الرسالة أو الكتاب أو دوال أفعال النظر والعمل، التي من مهامها الرئيسة الكشف والإعلان والإظهار والاستحضار لها بوضوح وجلاء في دوال أنظارها وأفعالها، بغية اتحادها اتحاداً وجودياً مع كينونتها النفسية أو الذاتية أو الروحية المتشكلة من نتاج تلك الدوال، وعليه تترتب أسس دوال مضاعفات الحسنات والثواب أو الذنوب والعقاب لأفعال النظر والعمل.

فهي وسائل للتوسيط مختلفة تفتح وتتوسط وتختم بها دوال أفعال النظر والعمل والصنع، لذا لكل فعل نظر وعمل وسيلة خاصة ومميزة به، ولكن هذا التعدد والتنوع والتشكل لوسائل الأنظار والأعمال التوسيطية لا ينفي ألبتة وجود وسيلة عامة شمولية كلية وثابتة ودائمة

(1) المرجع: القرآن المجيد، هود، الآية: 114.

(2) المرجع: القرآن المجيد، الأحزاب، الآية: 71.

يتوسل بها كل الأنظار والأعمال؛ لكونها قد استغرقت واستجمعت وتراكبت فيها كافة الوسائل التوسطية الفرعية والجزئية، يمكن توسيطها لكافة مغالق أقفال الأنظار والأعمال، لكن المشكلة والإشكالية هي في مَنْ يمتلك هذا المفتاح أو الوسيلة الكلية التشميلية العامة؟ وكيف نمتلكها؟ أي: كيف نصنعها من خلال أنظارنا وأعمالنا المتعالية والمتسامية التي تتعالى على وتتسامى إلى الأنظار والأفعال الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا، المتجلية لمطلق المطلقات وللمثل الأعلى وفوق الأعلى سبحانه وتعالى.

وعليه نعتقد أنّ من اعتبر أنّ آية ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية مستقلة وواحدة من آيات كل سورة على حدة، ربما كان منطقها ومفهومه ورؤيته إليها من هذه الزاوية والرؤية، واللّه سبحانه وتعالى العالم.

12.3 تناسبية و نسخية الوسيلة مع ماهية وغائية فعل النظر والعمل

هذه السنخية والتناسبية بين الوسيلة ودوال فعل النظر والعمل يؤكدتها ويقرها القرآن المجيد، حيث تبدأ كل سورة له بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، الذي هو آية من آيات السورة، بل ربما هو آية الآيات كلها، ولن يجانبنا الصواب إنّ قلنا: إنه آية القرآن والوجود والكون والعالم كله، ففي رواية للإمام عليّ عليه السلام ما مضمونه أنّ كافة سور القرآن قد استجمعت معانيها وحقائقها وسننها وقوانينها في سورة الحمد الفاتحة، وأنّ آيات سورة الفاتحة قد استغرقت واستجمعت معانيها وحقائقها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية في آية ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾⁽¹⁾، وإنها استجمعت في حرف الباء، والباء هي الروح والحقيقة المحمدية والعلوية التي من أجلها خلق الله الكون والعالم والوجودات الممكنة كافة.

وتأسيساً على ذلك لا يجانبنا الصواب إنّ قلنا: أن ليس كل سورة تحتاج إلى مفتاحها

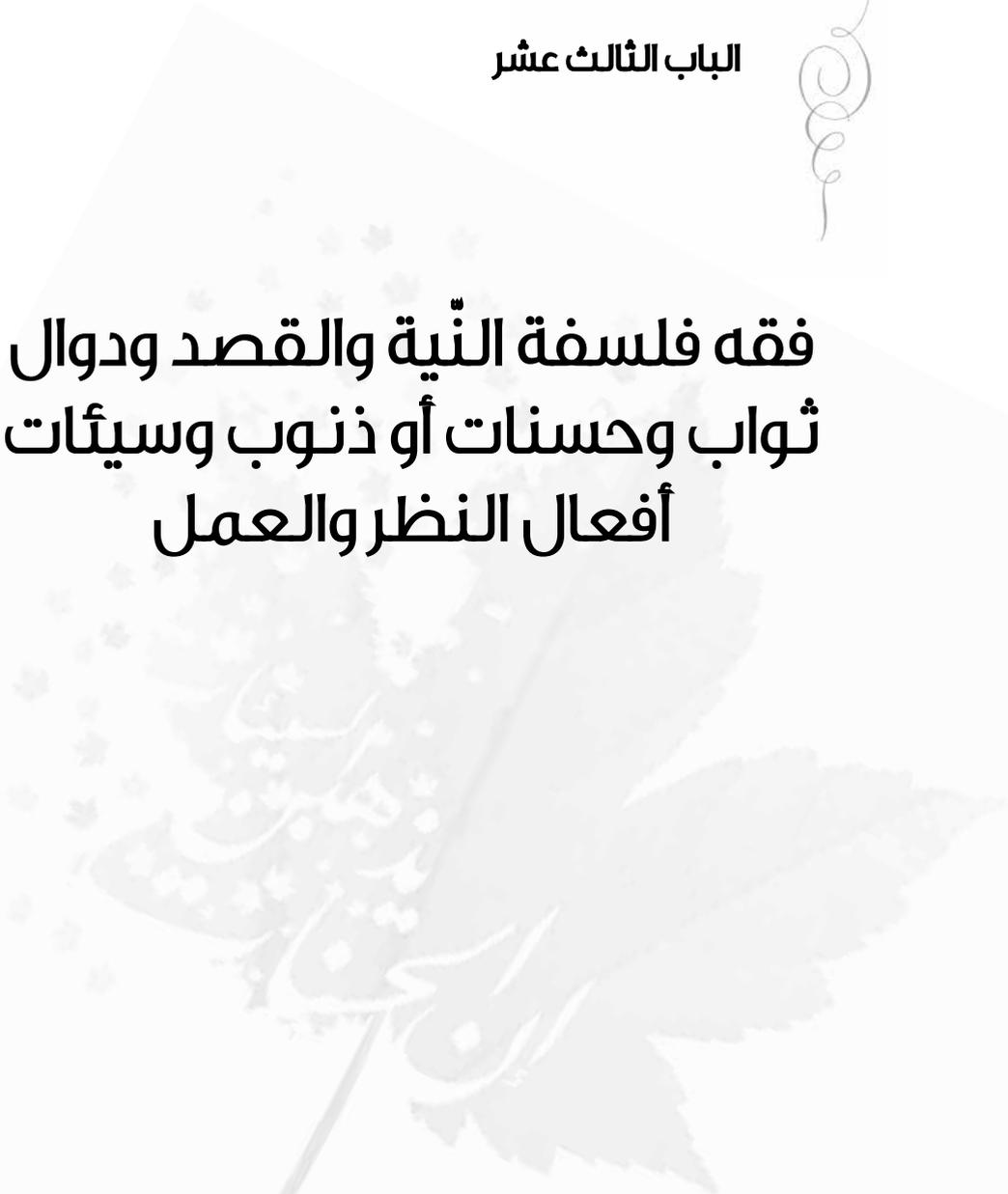
(1) نقول: ربما إنّ كلمة الرحيم مستغرقة في كلمة الرحمن، وكلمة الرحمن مستغرقة في كلمة اسم، وهو الله سبحانه وتعالى، وحرف الباء هو ذلك المجهول المطلق والغيب المطلق، أي: غيب الغيوب العناء الذي لا يعرفه إلا الله نفسه فحسب. كما تشير الرويات المروية عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام، فضلاً عن القرآن المجيد في أنّ بالصلاة على محمد وآله تشارك الرحمة، والرحمة يعني المودة والمحبة والشفقة والإحسان والرفقة والحنان والرفق والعطف والمرحمة والإشفاق من جهة، وتطرّد الإجحاف والاستبداد والاستعباد، والبغي والتعسف، والجور والظلم، والنفق والقسوة والقهر، من دوال أفعال النظر والعمل لدى الكائن الإنساني.

المتمثل في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فحسب، بل كل آية من آيات سورتها وكل حرف من حروف كلمات آياتها، فضلاً عن كلمة وآية الذكر مفتاحها الموسوط بينها، وكلمة وآية الشكر والحمد المختومة لها بابها الذي يفتح على أبوابها الأخرى، وذلك بعد تملكها بصك آية ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فهذه الآية وإن تشابهت وتشاكلت حروفها وكلماتها الظاهرية، إلا أنها تتباين كل التباين، من حيث مراتب ودرجات وامتدادات واستطلاقات وأعماق وعوالم معانيها وحقائقها الطولية لتشمل كافة حقائق ومعاني سورتها. فهذه الكلمات أو الحروف أو الآيات هي في الواقع آيات وكلمات مفتاحية افتتاحية واستحواذية تفتح بواسطتها مغاليق أقفال الأبواب المؤصدة والمقفلة إبستولوجياً معرفياً ووجودياً أنطولوجياً وقيماً أخلاقياً أكسيولوجياً وجمالياً استطيقياً؛ لكونها تمتلك على ثروة غنيمة وعظيمة من معاني وحقائق الوجود الثاوية في الآيات والكلمات والحروف القرآنية الإنسانية الأنفسية والطبيعية الأفاقية والإلهية الملكوتية من جهة، وتمتلك من القوة والطاقة تزود الكائن الإنساني وتعينه في ديمومة ودينامية استمرارية سيرورة الفكر والنظر والعمل والسلوك في مجاري عوالم معاني كلماتها الملكوتية والمُلْكِيَّة، فضلاً عن امتلاكها خرائط موائى ومراسي رسو سفينتها المعرفية والوجودية إلى بر الأمان لتستقر برهة



الباب الثالث عشر

فقه فلسفة النية والقصد ودوال
ثواب وحسنات أو ذنوب وسيئات
أفعال النظر والعمل



13.1 مقدمة

هناك ثمة مفاهيم وأفعال مقلوبة في حياة الإنسان، إذ تتقدم النهايات على البدايات، والخبر على المبتدأ، والخاتمة على المقدمة، والعربة على الحصان، والجواب على السؤال، النية على مقدماتها ومستلزماتها، فما لم نضمن سلامة وصحة وصدق مقدمات كينونة النية والقصدية، تكون بنيتها وبنائها وأناسقتها البنيوية التكوينية والتركيبية والتراكمية أجوف وخواراً وهباءً، ودلالاتها الاستدلالية ضعيفة فقيرة، وعلائقها التداولية والتواصلية سائلة مائعة وهشة ورخوة، وطبيعتها وظائفها وغاياتها حقيرة ووضعية وسافلة. فالنية لا تتشكل ولا تُبنى نواتها وجذورها وجذوعها إلا بعد تضبيب وتحديد تصورات منافع وفوائد فعل القول أو العمل وتصديقها تصديقاً حقيقياً علمياً واضحاً ودقيقاً، ومن ثمَّ الشوق لها لسد الحاجة والفقر والعوز لها، وبعد ذلك الحب لها؛ لكونها تفيد الكمال الإنساني والتقرب إلى الله، ومن ثمَّ الرغبة لها والطلب والإرادة، وهنا يأتي وضع تشكل النية بعد استجماع تلك المقدمات المعرفية والوجودية لفعل القول والعمل، أما من ينوي أولاً ثمَّ يرغب ويحب ويتشوق إلى عمل أو شرب أو أكل شيء ما من دون تصور منافعه وفوائده ومضاره وخطورته والتأكد والتصديق بها، يعني أن النية كانت خالية وخاوية وجوفاء من أية معرفة تصورية وتصديقية للقول أو للعمل، أو أن النية قد تشكلت على تأسيسات وتقيدات أو أرضية موهومة سرايية سديمية. وفي أحسن الأحوال مبنية ومعمرة على أرضية مغتصبة إما قريبة أو بعيدة عن حقيقتها، كأرضية الخواطر الشاردة أو الرغبات الواهية أو الميول الجانحة أو الشوق والحب الطارئ أو النزوات الأهواء النفسية المتقلبة أو الغرائز الحيوانية والشهوانية، وذلك إما جهلاً منه أو عمدًا، وشعوراً أو لاشعوراً. فهي في الحقيقة حقل أو أرض لا تؤول ملكيتها إلى كينونة النية والقصدية المعقلنة والمشرعنة للعمل أو القول الصالح والحسن.

والأكثر أهمية وخطورة هي الأعمال والأقوال المبنية على نيات وقصود بنياتها مضمرة وثاوية في عمق لاشعور الإنسان، أو غير صريحة ومعلنة للشعور أو العقل أو القلب؛ لكونها محجوبة غير مرئية متمسرة وراء ألف ساتر وألف حجاب. وخير دليل وشاهد نستعيه

هو ما أشار إليه عز وجل في محكم كتابه المقدس دون تحليل وشرح؛ لكونه موضع بحث وتفصيل لموضوع اللاشعور وعلاقته بجمولات الأعمال والأقوال من الحسنات والسيئات، فيقول تعالى: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾⁽¹⁾، وقوله عز وجل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾⁽²⁾ قد توحى لنا الآية الشريفة أنّ الإنسان قد ينوي نيته ويقصد قصديته على أساس ما لا تتطابق مع فعل العمل الذي يقوم به، أي: هناك تضاد وتناقض بين النية المعلنة وحتى المضمرة وبين سيرورة السير والسلوك والعمل والصنع، إذ الأنا الظاهرة والحاضرة والشاعرة لا تدرك ولا تعرف حقيقة وأساس النية المبتنية؛ لكونها مرتكزة على فكرة وأساس وحالة مستترة مضمرة متموضعة في اللاشعور واللاوعي للإنسان.

ويستفاد من الآية الكريمة وغيرها أنّ الإنسان في بعض الأحيان لا يجانبه الصواب في اختيار موضوعات الحياة وغاياتها وأساليبها وأدواتها واستراتيجياتها فقط، بل إنه يزرع أرضاً مغايرة تمام التغاير، ويسقي زرعاً متبايناً كل التباين والاختلاف عن الحقيقة الواقعية المكونة في بنية قصديته ونيته المعلنة، فيفسد في الأرض فساداً فاحشاً معتقداً بتوهم صلاح وصحة وخيرية عمله وقوله، إما بجهالة الجهلاء أو بلا شعور عميق وبلا وعي دفين، أي: بقصد وبنية مستوطنة في الطبقات السفلى من عالم اللاوعي واللاشعور، وهي في غاية الإضممار والإخفاء عن عالم الوعي والشعور الإنساني، وذلك بسبب تراكمات الذنوب وركامات المعاصي، وترسبات النسيان ومكرورات اللامبالاة والغفلة، أو شدة الانغماس التام في ملذات الدنيا من جهة، وغياب المراجعة الدورية والرقابة المستمرة والتقييم الدقيق والتقويم الصحيح للأفكار والمفاهيم والكلمات المخزونة في عالم الشعور والإدراك قبل أن تستوطن في عالم اللاشعور.

وعليه أنه في أحسن الأحوال، يبني أبنية وطوابق فوقية إما تجارية ضعيفة هشّة، أو بناءً فوقياً مخالفاً لأصول وقواعد هندسة البناء المعماري، أو وفقاً لقواعد الهندسة المعمارية، ولكنه بنيان لا تتحمّله التأسيسات التحتية للنية والقصديّة، فتصبح مآلاتها إلى الانهيار

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 9.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآيتان: 11 و12.

والسقوط إن عاجلاً أو آجلاً مهما كان البنيان شامخاً وعالياً في السماء. والنتيجة هي الدمار والهلاك والضرر والفساد والشر، بعد ما كان يتوقع منه فعله الخير والفائدة والبركة والاعتماد.

وتأسيساً على ذلك، نقول: إن هناك ثمة مستندات ومدونات أساسية للجزاء على فعل تصور ونظر وتفكر وتعقل وتوهم وتخيل، أو فعل سكوت وصمت وصومته، أو فعل إشارة وقول ونصنعة وكلام، أو فعل سير وسلوك وعمل وصنع إرادي حر، الذي بمقتضاه يستحق قيمة مادية ومعنوية موجبة كالثواب والحسنة والأجر، أو سالبة كالسيئة والذنب والعقاب.

إن التمييز والتفريق بين سلسلة مقدمات واشترطات متواليات أفعال النظر والقول والعمل المماسسة والمتجاوزة والقريبة والمتحاكلة أو البعيدة أو اللامباشرة ضرورية وأساسية يستلزم توفرها عند بناء كينونة النية والقصدية، حيث إنها تشكل بنية كينونة بينيتها وماهيتها البنيوية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية التكوينية والتركيبية والتراكبية الحقيقية الوجودية؛ لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على جوهر ونواة وجذر وجذع بنية النية والقصدية، إذ تتشكل معالمها وتثبت جذورها في فضاء القلب ومحيطه، وتتداخل وتتشابك فيما بينها وفق سلسلة متوالية تراتبية تعمل في تصفية وتنقية النية من الشوب والروب، فتصبح مرآة النية مصقولة شفافة لمساء تنعكس فيها وتتجلى كافة متعلقات فعل النظر أو القول أو العمل في صورة استجماعية استغراقية في نواتها وبنياتها التي تصبح هي موضع حمولات الثواب والحسنات بدلاً من ذات العمل البراني الذي قد يتحقق وقد لا يتحقق.

وتأسيساً على حقيقة حاكمة وناظرية العقل الكلي على النظام الكوني وإدراته وتوجيهه وترشيده وتنظيمه وتقويمه نحو أهداف محددة وغايات متعينة مركوزة ومندكة في بنية كينونته وفطرته الإنسانية، وهذه الغاية من دون استحضار ديمومي معرفي ووجودي دائمى لكيونونة النية والتوجه نحوها بوسيلة استوائية وطريقة استقامية مستقيمة، داخل بنيات وبناءات ودلالات واستدلالات وتداولات وتواصلات ووظائف دوال أفعال النظر والقول والعمل، تفقد دوال النظر والقول والعمل سيرورة اتجاهاتها وميلها وموازينها ومقاييسها وتسلب وتفرغ غاياتها وأهدافها من المعنى وتدور في حلقة دائرية مفرغة.

13.2 بناء بنية كينونة النية وحضور صورتها وحقيقتها لدى الذات في دوال النظر

والعمل

بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أن القصدية أو النية في العمل أو القول لا علاقة لها بالنطق اللساني أو توارد الخواطر القلبية اللاإرادية، بل هي حالة شعورية إرادية، وانباء أنطولوجي وجودي في عالم النفس أو الروح، أطلق عليها النية سواء قصد الخير أو الشر، وهناك ارتباط تلازمي وعلاقة دالية بين قيمة الثواب والحسنات وعظمة القصدية الخيرية أو النية المنشود تحققها، وإن قيمة النية أو القصدية هي نفسها دالة في عظمة المقصود النهائي المراد الوصول إليه والتقرب منه لنيل مرضاته واستحسان قبوله من العمل أو القول بغية استجلاب الخيرات والثواب منه. جميع الشواهد الحسية والعقلية والشهودية القلبية تؤكد بشكل قاطع ويقيني أن الموجود الوحيد ذا الصفات الذاتية العظيمة المطلقة والقادر على تحقيق أقصى مقاصد ومطالب وغايات المحمولة في بنية وجوهر النية، هو الله سبحانه وتعالى، وهو الموجود الوحيد الأحدهم الجدير بالتوجه والتقصّد والميل والخضوع والعبادة من دون غيره. وعليه، فإن التزلف والتقرب إلى مطلق المطلقات والمثل الأعلى ومنتهى الغايات في العلم والحياة والقدرة والكرم والرحمة والحكمة... إلخ من خلال مسلك العبادة الخالصة، أي: العمل والقول المؤدي إلى التكامل والارتقاء الفردي والاجتماعي والمادي والمعنوي التدرجي الصعودي في سلم تلك الصفات ببعديه المعرفي والوجودي، هو الذي يحقق غايات الفعل والقول بمكوناتهما العقلية والقصدية والخيرية النفعية.

ومن الجدير بالذكر والتنويه أن الحديث عن القصدية والنية غالباً لا يخلو من تناقضات ظاهرية وحقيقية خطيرة، تتشكل على ضوءها مفاهيم فاسدة، وتؤسس ممارسات نفسية وعقلية وعملية مشوهة تفرغ في حقيقة الأمر، مضمون ووظيفية القصدية أو النية من محتواها وجوهرها الذي يجعل النية أفضل وأعظم من الفعل أو القول نفسه. إن انبناء الشيء العظيم والكبير يستوجب مقدمات وجهوداً عظيمة، وعناية وحرص كبيرين، بينما في واقع الحال، نشاهد أن الغالبية العظمى من البشر يتعاملون مع كينونة انبناء القصدية أو النية بطريقة استصغار قيمتها الحقيقية، واستسهال عملياتها التأسيسية، واستغفال وظيفتها وقيمتها الارتقائية، ناسين أو متناسين أن النية والقصدية في واقع الحال هي عملية معرفية

إبستمولوجية ووجودية أنطولوجية في غاية الأهمية والدقة، وتستلزم بالغ العناية والحرص، وذلك لعدة اعتبارات عقلية وشرعية وفطرية:

أولها: ضرورة توفير وتهيئة مقدماتها النفسية والعقلية، وهي ليست سهلة المنال في زحمة الخواطر والتصورات المتناقضة والمتنافسة.

وثانيها: تستلزم القصدية أو النية بنية تعقيدية متينة وصلبة تتحمل أعباء الأبنية الفوقية لها، وتتطلب جوهرًا حقيقياً متعالياً متوسلاً وموصولاً بجوهر الجواهر ومطلق المطلقات والمثل الأعلى.

وثالثها: أنها تستوجب عمليات حسابية دقيقة واقتصادية ومعقدة في تقدير أثارها المباشرة وغير المباشرة وتكلفتها الصريحة المعلنه والضمنية المسكوت عنها لجميع البدائل المتاحة، وذلك وفق قواعد اقتصادية معروفة مثل: تكلفة الفرصة البديلة، والمنفعة والتكلفة الحدية، سواء في صورتها المادية أم المعنوية، وذلك إذا ما أردنا تحقيق تعظيم هدف الخيرية والنفعية من الأفعال والأقوال البرانية ونيتهما الجوانية.

ورابعها: بحاجة إلى متابعة مستمرة ومراقبة دائمة وإعادة التقييم وتقويمها من الفساد والاعوجاج لضمان استمرارية بقاء صحة مقوماتها التأسيسية لبنيتها التحتية وشموخ شأن كينوناتها الانبئائية من أبنيتها الفوقية المتمثلة في كينونات وجودية من أنظمة ومؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية وتربوية... إلخ في الواقع المعيش من جهة، وارتقاء بقيمة القصدية أو النية بتسقيطها وتقويتها وإتمامها وإكمالها تدريجياً حتى تكون خالصة تامة لله عزَّ وجلَّ، مما تمكن التقييدات البنيوية التحتية لنية الفعل والقول مؤاسسة على أساس قاعدة لا خوفاً من العقاب والنار، ولا طمعاً في الثواب والجنة، بل عرفاناً برب الأرباب وخالق الكون والإنسان، واستحقاقاً للنعم والآلاء الربانية والفيوضات الإلهية التي أنعمها الله على الإنسان وفضله على كافة الكائنات، وذلك ضماناً لتحقيق عنصر تعظيم الخيرية والنفعية كركن ثالث من أركان الفعل أو القول الإنساني العقلاني.

إذن السؤال الجوهرية الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل النية هي مجرد قلقلة أو لقلقة اللسان، أو مجرد فكرة أو شعور أو خاطر عابر سبيل، أو حالة قلبية تنبثق مباغتة ومُبادهة

وفجأة، أو إنها ضيف يدخل على حين غرة ومن دون سابق إنذار ومقدمات، أم إنها حالة انتظار وترقب واستعداد، أو حالة تكون وتحقق عن سابق تصور ومعرفة وعلم، أم إنها سيرورة ديمومية دينامية واعية ومدركة وعالمة وعارفة تُرسم تأسيساتها وتقيدها، وتُعدّ خرائطها الهندسية البنيوية والبنائية، وفق سلسلة مقدمات تمهيدية تصديرية متدرجة ومتراتية ترتيباً إستيمولوجياً معرفياً وأنطولوجياً وجودياً، تتشكل وتتكون كينونتها وبنيتها البنائية التكوينية والتركيبية والتراكبية وفق نسق ونظام حيّ، تنمو وتتكامل فيه وهي متموضعة بين حالات تكون الإرادة والطلب، وبين حالات تحقق العزم والأداء والعمل، أي: هي نتيجة إرادة وطلب حقيقي وفق دوال عناصره ومقوماته التي تؤهل الرغبة أن ترتقي إلى كينونة طلب وإرادة.

لذا نعتقد أن النية ليست كينونة جاهزة أو ممكنة الاستيراد والتصدير أو التقليد والمحاكاة متى ما شاء الكائن استحضارها تكون تحت إمرته وسلطته وإرادته، فهي كينونة بنائية لها بنية تكوينية وتركيبية وتراكبية في غاية الدقة ومنتهى الخطورة، ولها دلالات واستدلالات هندسية معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية في غاية اللطافة والبساطة والظرافة والرقّة والإحكام والإتقان، ولها وظائف وغايات متعالية متسامية أو العكس تبعاً لكيونة «نية النية» الحاكمة والناظرة والقائمة والقوامة والقيومة والمقومة لكيونة نفس النية، فهناك فرق بين بناء كينونة النية وحضورها في دوال أفعال النظر والعمل للكائن الإنساني، فالشيء بادئ ذي بدء، لا بُدَّ من وجوده الأنطولوجي ثمَّ حضوره الفعّال والديمومي الدينامي في دوال وفي بنيات وبناءات ودلالات واستدلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات أفعال النظر والعمل.

إنَّ لحضور صورة وكينونة النية في الذات شروطاً واشتراطات متعددة، منها: حسية وعقلية ومنها قلبية روحية ووحّانية، وإنه حضور كياني ووجودي أنطولوجي بجانب حضوري ماهوي وصوري، وهو حضور إرادي قصدي إلى نفس ذات الكيان الذاتي من جهة، وحضور باتجاه الكيانات الذاتية الأخرى وإلى الواقعيات بمعناها المادي المحسوس واللامادي الميتافيزيق، وعلينا أن ندرك أن هذا الحضور القصدي هو حضور مزدوج أو مثلث أو مربع التركيب في بنية فعل الحضور؛ لكونه يشمل في طيات فعله الواحد حضور الذات إلى ذاتها، وحضورها إلى غيرها من الذوات المشابهة لها من البشر صاحب الوعي والإدراك والقصد والعقل، وحضورها إلى ماهية وحقائق الكينونات الحيوانية والنباتية من جهة ثالثة، وحضورها إلى

حقائق وماهيات الكينونات المادية الطبيعية، فضلاً عن حضورها الملكوتي إلى الملكوت الأعلى ومطلق المطلقات وكمال الكمالات الواجبة الوجود مقابل إمكانات الوجود، ولكنها لا تحضر إلى غيرها في محو كامل وغياب وتام لذاتها، ولا تصبح في وضع نسيان وغفلة تامة وكاملة لذاتها.

13.3 استراتيجية استبدال وقلب معادلة اختيار وتفاضل الفعل أو القول أو النية

في الأغلب، وخاصة عند العوام من الناس يحصل قلب عملية اختيار فعل القول أو العمل أو النية وحمولاتها من الحسنات أو السيئات، حيث يتم تعيين أو اختيار الفعل أو القول أو النية قبل معرفة دوالها أو متغيرات وعناصر تعيينها وماهيتها وحقيقتها أو قبل تقدير وتقويم قيم حمولاتها من الثواب والحسنات أو العقاب والسيئات، كما هو حال من يعين ويختار أو يشتري بضاعة أو خدمة ما أو لا، سواء بصورة عشوائية، أم ساذجة وبسيطة، أم من دون وعي وشعور، أم قبول ما يفرض عليه فرضاً، «وبتعبير يتخذ قرارات ارتجالية عفوية فردية منفعية ذاتية، لا على نظام ونسق قائم على الصلاح والخيرية فتفقد الحجية المعيارية وضرورة التناسب» ثم بعد ما يدفع الثمن ويقتني ويملك الشيء، يقوم بتقدير وتقويم متغيرات وعناصر دوال قيمته، وفي حالات أخرى يقوم بالتكيف والانسجام والتساق مع المنافع والخيرية والسعادة والأخلاق والجمال، أو قيمته التبادلية والاستعمالية، أو قيمته الاجتماعية والسيكولوجية. وبالتالي قمنا بقلب معادلة الاختيار والتفاضل، حيث كان يفترض قبل تعيين واختيار الشيء أو القول والفعل والنية، معرفة قيم متغيرات دوال قيمها المختلفة والمتعددة، ثم التعيين والاختيار والتفاضل، وشبيه هذه الحالة هو كمن يقوم باختيار اللباس أولاً ثم يقوم بتقييم وتقويم الجسد حتى يناسب طول وعرض وحجم اللباس، في حين كان يفترض أن يحدد طوله وعرضه وحجمه واحتياجاته ومنافعه التبادلية والاستعمالية... إلخ، ثم يقيم قيمته التي على ضوءها يختار المناسب والأفضل من حيث الغاية المنشودة من شراء أو اختيار اللباس المعين.

13.4 مستويات حضور النية إلى الذات نفسها وإلى غيرها

بادئ ذي بدء، من المناسب جداً أن نشير إلى ماهية الحضور والمقصود الأنطولوجي والإبستمولوجي له، هناك مقصود ومعنى عام متعارف ومتداول بين الناس، مفاده أن ماهية

الحضور هي ما تعبر عنها ألفاظ للمجيء والظهور والانكشاف والبيان والوضوح وغيرها من مرادفات الألفاظ لها في مكان معين، كحضور الأستاذ في القاعة التدريسية، أو كحضور الممثل على مسرح التمثيل، هذا الحضور فقط يسجل لأثبات ظاهرة الحضور، وهناك معنى خاص للحضور يتعدى المعنى اللفظي ويسكن في بنية حقيقة وماهية فعل الحضور، كاشفاً حمولاته الإستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية الأخلاقية والإستطبيقية الجمالية والكرونولوجية الزمانية، بشتى تموضعاته وبمختلف تشعباته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية والفيزيائية والسيكولوجية وغيرها، وكذلك حاملاً حمولاته من العلاقات الذاتية والبيئية والغيرية المتحاولة والمماسمة والمجاورة والقريبة والبعيدة، كما أن الأستاذ المحاضر يحمل في طيات وجوده وحضوره الظاهري في القاعة كما هائلاً من الأهداف والغايات والمعرفة والمشاعر والأمنيات والرغبات الذاتية في علائق إستمولوجية وأنطولوجية مع الغير، ليشكل ظاهرة أنطولوجية وجودية على نحو ما، شاهداً، أو مشهوداً، أو شاهداً ومشهوداً، وذلك دون الانغلاق والانسداد أو التوقع والكهف في كهف وقوقعة ذاته فقط.

وهذه الظاهرة والحقيقة هي التي تنشئ التراتبية والتدرجية في مستويات الوعي والعقل والقصد والحضور الإستمولوجي والأنطولوجي لكيونة النية والذات، وعليه تتباين مستويات حضور النية والقصدية المعقلنة إلى الكيان الذاتي أو إلى كينونة الإنسان والكيانات الأخرى بمختلف تشعباتها وتنويعاتها في دوال أفعال النظر والعمل، وذلك تبعاً لعناصر ومتغيرات العلاقة الدالية الطردية الخاصة القائمة بين الذات والنية من زاوية، وماهية الكينونات الأخرى الحاضرة إليه. فمستوى حضور النية مرتبط بمستويات النية نفسها ومستويات حضور الكيان الذاتي من جهة، ومستويات حضور الكينونات الأخرى من جهة ثانية، وذلك وفقاً لمستوياتها الإستمولوجية والأنطولوجية الأفقية والشاقولية العمودية من جانب، وبامتداداتها الكرونولوجية المتعددة وبراتوبية أكسيولوجيتها القيمية من جانب آخر.

فعملية حضور النية أو القصدية المعقلنة والمشرّعة والمعرفنة والموحّنة ليست عملية إجرائية آلية روتينية بسيطة، كما تبدو للغالبية العظمى من الناس حين يتحدثون عن نية العمل بالقول واللفظ المتداول التالي: ما عليك إلا أن تنوي، أو ليس القصد ذلك، بل كان

القصد أو النية كذا وكذا، عليك أن تغير وتعديل نيتك الآن حتى نقبل منك كذا وكذا، وغيرها من المرادفات اللفظية والتعبيرية الأخرى ذات الصيت الشائع بين الناس.

إن إنشاء وانبناء النية واستحضارها عملية معقدة ومركبة، ويتطلب جهداً جهيداً، واجتهاداً وجهاداً ومجاهدة من جانب، وعملية تأسيسية وتعميدية وتأصيلية وتأثيلية لبنية تحتية أساسية لحمل فعل وقيمة العمل وما يترتب عليه من الثواب والعقاب. فالحضور المعقلن بالعقل الكلياني هو فعل أصيل وأثيل من أفعال الذات الكيانية والكينونية داخل دائرة الذات نفسها، وداخل دوائر الحضور المختلفة في الكيانات الأخرى، سواء كانت مادية فيزيائية محسوسة أم معنوية ميتافيزيقية، في علاقة حميمية ارتباطية صميمية مزدوجة أو ثلاثية أو رباعية مع الغير، أيّاً كان. وهي بحاجة إلى جهد جهيد، ورؤية أفقية وشاقولية، وظاهرية وباطنية، وغيبية وشهودية، واستراتيجيات وأهداف شاملة وغايات متعالية، وذهن حاذق، وقلب صافٍ وسليم، وحس متيقظ، وارتباط بالشريعة والوحي والعقل الكلي، وشعور واع مدرك، ونسق ونموذج إستيمولوجي وأنطولوجي واضح، ومنظومة أكسيولوجية قيمية متعالية وجمالية فنية، فضلاً عن إحساس كرونولوجي بأبعاد وقيم زمكانية حضور النية في كينونة الذات الكيانية الإنسانية، وبجميع متعلقاتها وعلاقاتها وعملياتها الكينونية مع الكيانات الغيرية الأخرى.

هذا هو المقصود الأنطولوجي والإبستمولوجي لحضور النية المعقلنة وحمولاتها الغائية التكاملية وعلاقتها العينية والميتافيزيقية مع مطلق الوجود والكمال، الله عز وجل، أما غير ذلك، فهو إما أدنى درجة راتوبية النية وقيمتها من الثواب والعقاب، أو إنها كينونة تتموقع في موضع العادة الرتبية ذات مستوى جدّ متدنٍ من الوعي والإدراك الحسي والعقلي والشعور القلبي البعيد عن آليات السير التكاملي، أو تتموقع على تخوم بناء هوية إنسانية تتطابق مع ماهيته الفطرية الداعية إلى البحث والتعلق والتحقق من كمالات الكرامة والعدل والخير والعمل والصحة والحقيقة والمحبة والجمال والإيمان والتقرب إلى مطلق المطلقات وكمال الكمالات المطلقة.

13.5 التفقه والتفلسف في منظومة المفاهيم المتحاكلة مع كينونة النية

تأسيساً على ما قلناه أعلاه، نرى من الأهمية بمكان أن نستعرض جملة من الكينونات الفعلية القلبية المتحاكلة والمتجاورة والمتفاعلة والمرتبطة مع كينونة النية أو القصدية،

والتي تدور في فلكها قبل انبثاقها أو تعييدها، سواء تلك المتعلقة بسلسلة مقدمات متوالياتها الكرونولوجية «زمنياً» أم موضوعياً أم بنيوياً أم هيكلية، وذلك على النحو الذي يسمح لنا بمقام البحث وأغراضه.

1 - تفقه مفهوم الإرادة لغة ومعنى

بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة هنا إلى أنّ القصدية أو النية ليست نية أو قصدية واحدة، بل هي نيات وقصود تراتبية تشكيفية من حيث الشدة والضعف، أو الصفاء والشوب، أو النقاء والخلوص، أو الروب والشك، أو القوة والضعف، أو الامتلاء والخواء، أو الخصوبة والعقم، أو الصلب والصد، أو الهباء والسيولة من جهة، أو كلية عامة أو جزئية خاصة بفعل النظر والقول والعمل المنشود، وعلينا أنّ ندرك أنّ لكل تقسيمة أو صنافه من المقصود والنوايا المذكورة أعلاه لها دوال كلية عامة مشتركة بينها جميعاً، ودوال جزئية فرعية خاصة بطبيعة وماهية فعل النظر والقول والعمل المنشود وظروفه الزمكانية ودلالاته الوظيفية والغائية في سياق عوالمه المختلفة الممكنة.

إذا كان الطلب أو الإرادة الحقيقية تسبق النية الحقيقية الحقة أو لنقل: إنّ النية والقصد دالة تابعة ومتغيرة ومتعلقة علاقة طردية مع دالة الطلب أو الإرادة، وهي متغير مستقل مؤثر ومحدد لقيمة النية والقصد، أو إنّ كينونة النية والقصدية منبثقة وناجئة ومتموحد من كينونة الطلب والإرادة. والشئ الآخر الذي ينبغي معرفته قبل البدء والتمهيد لعملية بناء وتشيد كينونة النية ومكوناتها التكوينية والتركيبية والتراكبية، أو دلالاتها الاستدلالية أو أنساق علائقها التداولية والتواصلية مع الكينونات المتحاولة والقريبة والمجاورة والمماسة أو البعيدة عن حقلها الخاص، أو طبيعة وظائفها الغائية، هو دلالة الإرادة ومعناها الخاص والحقيقي الذي يفترض أنّ يكون حاضراً قبل وأثناء وبعد تشكل الإرادة الممهدة التي تشكل النية والقصد.

تشير المعاجم اللغوية والمعنوية الفلسفية إلى أنّ راد أخو أخو رام ورصد وعاد وساد وقاد ورشد، ومقلوب دار وورد ودرى، ومنه الرائد، وهو الذي « يرسل في التماس النجعة

وطالب الكلاً⁽¹⁾، ففي الريادة معاني الطلب والحركة والتقدم والتطلع والاختيار، وأصل الرائد الذي يتقدم القوم يبصر لهم الكلاً ومساقت الغيث⁽²⁾، حيث يبرز معيناً التقدم والتطلع، ويشي أيضاً إلى معنى الاختيار ويقال: «بعثنا رائداً يرود لنا الكلاً والمنزل ويرتاد، والمعنى واحد، أي: ينظر ويطلب ويختار أفضله»⁽³⁾. وأراد من راد، ففي الإرادة العربية معنى النظر والاختيار، وهي متصلة بمعنى الفعل⁽⁴⁾. وقد فسرت على أنها مشيئة، ولكن المشيئة مطلقة، والإرادة مقيدة، ولذلك يقال: إرادة سلطانية ولا يقال: مشيئة سلطانية، أي: أنها ليست متعلقة بصاحبها فحسب، بل بمصلحة المحكومين أيضاً، ولذلك فهي تقتضي التروي والنظر، والإدارة ذات صلة اشتقاقية بالإرادة؛ لأن راد مقلوب دار، والرائد يدير دفة القوم في التوجه، والرائد: العود الذي يقبض عليه الطاحن إذا أداره⁽⁵⁾ وأراده على الشيء كإدارة⁽⁶⁾، ثم إن راد مقلوب درى، وفي الإرادة معنى الدراية، وهي من موجبات المسؤولية⁽⁷⁾.

2 - الإرادة والمشيئة

شاء أخوها وشار وشاد ومقلوب آش، وإذا كانت في أصلها من الريادة، وهي السعي في اكتشاف مناطق الكلاً والخصب، أي: أنها طلب خاص، فإن المشيئة ذات صفة عامة، تشمل أي شيء كان، والشيء « يقع على كل ما أخبر عنه»⁽⁸⁾، وفي ذلك يقول العسكري: «إن الشيء: ما يرسم به بأن يجوز أن يعلم ويخبر عنه، والجسم هو الطويل العريض العميق»⁽⁹⁾، ففي المشيئة معنى تصور الشيء المشاء، أما التشيؤ ففيه معنى الإيجاب. وشيأت الرجل على

(1) اللسان، ج: 3، ص: 187.

(2) اللسان، ج: 3، ص: 187.

(3) اللسان، ج: 3، ص: 187.

(4) راجع: أبو مدين الشافعي، الفعل الإرادي، ص: 4 و 5.

(5) اللسان، ج: 3، ص: 191.

(6) اللسان، ج: 3، ص: 189.

(7) ميشال إسحق، المعاني الفلسفية في لسان العرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 1984، ص: 345.

(8) اللسان، ج: 1، ص: 104.

(9) الفروق في اللغة، ص: 152.

الأمر: حملته عليه⁽¹⁾ ولهذا كان المشيياً هو: المختلف الخلق القبيح⁽²⁾، ومنه قولهم: «وأشاءه لغة في إجادة أي: ألجأه»⁽³⁾، ومنه كذلك قول ابن ذؤيب العدوي: فيقال: تميم صابروا، وللشبه بين المشيئة والإرادة، فقد قيل: «المشيئة: الإرادة»⁽⁴⁾، إلا أن المشيئة مطلقة من القيود، ولذلك فقد اختصت بالله، والله مطلق وخارج عن نطاق المسؤولية.

3 - معنى الاختيار

الاختيار من فعل خار الذي منه الخير، فهو إرادة الخير وفي الآية: ﴿وَإِخْرَاقَ مَوْسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾⁽⁵⁾: مأخوذ من قولك: هؤلاء خير القوم وخير من القوم⁽⁶⁾، وعليه فإن الاختيار بحسب أصله اللغوي مقيد بالخير، وليس فيه معنى الإطلاق، وفي تفسير الآية: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾⁽⁷⁾، قال الزجاج: «المعنى ربك يخلق ما يشاء وربك يختار، وليس لهم الخيرة، أي: ليس لهم أن يختاروا على الله» قال: «ويجوز أن يكون ما في معنى الذي، فيكون المعنى: ويختار الذي كان لهم فيه الخيرة»⁽⁸⁾، ومسألة التقيد ليست مطروحة بالنسبة لله؛ وذلك لأن ما يختاره يفترض أن يكون هو الخير، ولكنها مطروحة بالنسبة للإنسان، وتعنى اختيار الخير. وفي الحديث: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا»، الخيار «الاسم من الاختيار وهو طلب خير الأمرين»⁽⁹⁾، وقد رأينا أن الخير الإنساني مرتبط بمعنى الخيرة، وخار أخو خبر. وفي الخبرة معنى المعرفة، فالاختيار يقتضي المعرفة، ولذلك يفترض أن يكون بالحق، ولا يخرج الاختيار بمعنى الاصطفاء عن هذا المعنى؛ لأن الاصطفاء من صفا ومنه الصفوة، أي: ما صفا وخلص، والاختيار الذي أشار إليه ابن سينا في تعريف العقل،

(1) اللسان، ج: 1، ص: 106.

(2) اللسان، ج: 1، ص: 106.

(3) اللسان، ج: 1، ص: 107.

(4) اللسان، ج: 1، ص: 103.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأعراف، الآية: 155.

(6) اللسان، ج: 4، ص: 265.

(7) المرجع: القرآن المجيد، سورة القصص، الآية: 68.

(8) اللسان، ج: 4، ص: 66.

(9) اللسان، ج: 4، ص: 267.

بقوله: «من جهة ما يدرك المعقولات ويفعل الأفعال الكائنة بالتروي والاختيار»⁽¹⁾، مقيد باختيار الخير، وذلك بدليل كلمة التروي، وإلا لم يكن اختياراً. ومعنى ذلك أن في الاختيار حكماً عقلياً بخيرية الشيء المختار، وهو حكم صادر بعد تروٍّ، فهو من موجبات المسؤولية.

13.6 تناسبية قصديه وغاية فعل النية وعلاقته بتعاظم وتصاغر الذنوب والحسنات

الفعل الإنساني لا بُدَّ أن يكون مؤسساً على النية والقصد وصادراً عنهما، وإنَّ قيمة النية وحمولاتها المعرفية والوجودية الوظيفية والتبليغية والأخلاقية، وما يترتب عليها من مسؤوليات وأهداف وغايات وتفاعلات ومشاعر، كلها دالة تابعة لتعالقات النية والقصد موضوعاً وغاية ودلالة وتعالقاً وترابطاً وتراتباً، فإما أن تكون مؤساسة على الأنا والهوى وحب الدنيا بممدوحاتها أو مذموماتها، أو متعالقة بالله عزَّ وجلَّ بتراتبية وجودية معينة، تتصاعد قيمتها ومنزلتها بدءاً من الخوف من النار والعقاب، أو طمعاً في الثواب والجنة، أو استحقاقاً تاماً وأهلية ومطلقة للكمال المطلق تعالى، التي غايتها التقرب إلى الله تعالى، تعبيراً عن توحيده الخالص والتعبد المطلق له سبحانه وتعالى. واستحضار النية أو حضور القصدية ركن أساسي ركين من أركان اعتبار الفعل العقلاني الغائي، وترتب أثره عليه، والمقاصد الشرعية وضعت كأساس تعبيدي واستراتيجية لإخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً خالصاً لله اختياراً، كما هو بالأساس عبداً لله اضطراراً، وهذا هو مصداق لقول رسوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به»⁽²⁾.

ونظراً لأهمية موضوع القصدية أو الغائية أو الهدفية في فعل وقول الإنسان التكاملي الارتقائي، وخاصة في أبعاده العرفانية والنفسية والسيكولوجية، وبمقتضياته ومشروطاته الفردية والاجتماعية من جهة، وبتعالقاته وتبعياته وارتباطاته بكيونات عالم الملك والدينا، وانفتاحه واتصالاته بعالم البرزخ وعالم الملكوت والآخرة من جهة ثانية، يستوجب علينا مناقشة موضوع النية والقصدية بشيء من التفصيل المناسب لهذا المقام. وباعتقادنا أن فعل انبناء النية أو إقامة القصدية لدى الإنسان هو من أدق الأمور وأكثرها لطفاً وشفافية، وأخطرها حدة، وأوسعها أثراً، وأعظمها عمقاً، وأطولها امتداداً، وأفضلها ثماراً، حيث إنها

(1) عبده الحلو، ابن سينا فيلسوف النفس البشرية، ط: 1، بيت الحكمة، بيروت: 1976، ص: 35.

(2) الحديث أخرجه الحسن بن سفيان، وصححه النووي في الأربعين.

قاعدة القواعد التعيدية «ميتا قاعدة»، وأس أسسها التأسيسية «ميتا أس»، لانباء وإقامة الفعل أو القول القلبي الجواني من جهة، وإنها دالة الدوال «ميتا دالة»، ومعنى المعنى «ميتا معنى» وجوهرة ومضمون المضمون «ميتا جوهر ومضمون» لمعالم انتبائها وآثار مقاماتها البرانية من جهة ثانية، وهي العروة الوثقى والحبل المتين والطريق المستقيم والمنهج القويم، في تجسير وربط وتواصل واتصال بين مراتب ودرجات القصدية والغائية في عالمها الدنيا بعوالمها الدنيوية والبرزخية الملكوتية الأخروية. فحقيقة قصديه وغائية الفعل أو القول العرفاني العقلاني تكمن في ماهية تكوثراتها العقلية والقلبية وشدة قنواتها الاتصالية، ووثوق علاقاتها التجسيدية، وقوة متانة عروثها الوثقى مع كينونات عالم البرزخ وعالم الملكوت والآخرة، ولكن قبل البحث في كينونة النية والقصدية علينا أن نبحث في بعض المفاهيم المتحاكلة والمتعامدة عليها كينونة النية والقصدية التي تحمل عليها حمولات الثواب والحسنات أو السيئات والذنوب والعقاب.

13.7 الخاصية اللغوية والنظرية لإقامة القصدية وانباء النية

نوى أخو حوى وثوى ونما ونشا وناه ومقلوب أنى ونأى، وفيها معاني الحدوث والاحتواء والنكوث، ثمَّ النمو والنهوض وبلوغ النهاية فالانقلاب والبعد. والنواة، من كل هذه المعاني، وهي «عجمة التمر والزبيب وغيرها»⁽¹⁾ إذ في أن هذه العجمة معاني الحدوث والانعتاد على مكنون محفوظ يتفتح متجهاً إلى غاية محددة هي صورة النبات، حيث يصير بعدها إلى الحور فالزوال، وهما من معنى المقلوب نأى. وقد أخذت كلمة النية مثل هذه المعاني، باستثناء الحور والزوال. ونواه الله: حفظه⁽²⁾، ونوى الشيء نية ونية، بالتخفيف ... قصده واعتقده⁽³⁾، والنية والنوى: الوجه الذي يقصده المسافر من قرب أو بعد⁽⁴⁾، والنوى: الدار، والنوى التحول من مكان إلى آخر⁽⁵⁾، وكله يقتضي القصد، وذلك متضمن في كون النية عملاً

(1) اللسان، ج: 15، ص: 349.

(2) اللسان، ج: 15، ص: 348.

(3) اللسان، ج: 15، ص: 347.

(4) اللسان، ج: 3، ص: 303.

(5) اللسان، ج: 3، ص: 353.

عقلياً، وعلاقة القلب بين نوى وأنى تدل على أن في النية معنى الأجل، ففيها معنى القرار، وهو يقتضي الإرادة، فالنية من مستندات المسؤولية، والقصد من معنى الاستقامة في السير، إلا أن كونه تنفيذاً للنية، جعله يأخذ شيئاً من معانيها: وقصد أخو قصر وقص، ويعني الاستقامة في السير، والقصد: استقامة الطريق.⁽¹⁾

13.7.1 معنى العمد والقصد:

1- معنى العمد:

عمد أخو عضد وصمد وعقد وعمر، ومقلوب دعم. والعمد من معنى النية في العربية: لأن فيه معنيي العقد والقصد. «والعمود: الخشبة القائمة في وسط الخباء»⁽²⁾. وهي موضوعة لغاية محددة، هي إقامة الخيمة بالاعتماد عليها، ومنه العمدة واعتمد على الشيء: «توكأ»⁽³⁾ ومعنى النية فيه من معنى أخية عقد، ولذلك كان ضداً للخطأ «في القتل وسائر الجنائيات»⁽⁴⁾، ففيه معنى القصد إذن، «وتعمده واعتمده، أي: قصده»⁽⁵⁾. وفعل التعميد بمعنى منح سر المعمودية، من معنيي العقد والقصد، أما معنى التغطيس بالماء، فمن معنى أخيه عمد أخى غمر، وهو المعنى الآرامي لعمد، فيكون المعنى العربي أعمق دلالة منه.

1- معنى القصد:

القصد له معنى نووي ومعنى كلي ظاهري، فهو من معنى الاستقامة في السير، إلا أن كونه تنفيذاً للنية Intention «جعله يأخذ شيئاً من كينونة معانيها: وقصد أخو قصر وقص، ويعني الاستقامة في السير، والقصد: استقامة الطريق»⁽⁶⁾، وسفر قاصد: سهل قريب⁽⁷⁾، ومن ذلك قصد بمعنى قص، وهو معنى أخيه قصر، وهذا المعنى النووي يعبر أيضاً ما ورد

(1) اللسان، ج: 3، ص: 353.

(2) اللسان، ج: 3، ص: 303.

(3) اللسان، ج: 3، ص: 303.

(4) اللسان، ج: 3، ص: 302.

(5) اللسان، ج: 3، ص: 302.

(6) اللسان، ج: 3، ص: 353.

(7) اللسان، ج: 3، ص: 353.

عن أولية إقليدس القائلة: إن الخط المستقيم هو أقصر مسافة بين نقطتين. وعليه، فإن ما يفعل قصداً يعني أن الفاعل قد توجه إليه توّاً، والتو هو الفرد، والفردية هنا تعني فردية المتوجه إليه، ولذلك قيل: هو إذا جاء قاصداً لا يعرجه شيء»، والقصد: الاعتماد والام⁽¹⁾، وذكر الاعتماد يدل على معنى النية في القصد، وعندئذ لا يبقى من لزوم لاستقامة الطريق؛ لأن استقامة النية قد حلت محلها، يقول ابن جني: «ق ص د ومواقعها في كلام العرب، الاعتزام والتوجه والنهوض والنهوض نحو الشيء على اعتدال كان ذلك أو جور»⁽²⁾. ودخول معنى النية فيه يجعله أساساً لقيام المسؤولية كالعمد. جاء في ترجمة الدفاع، لسقراط: «فإن كانت جريمتي بغير قصد، فلا يحاسب عليها القانون»⁽³⁾، ولذلك فإن ما قام به الدكتور محمد الفاضل الجمع بين القصد والعمد للدلالة على وجود النية الجرمية⁽⁴⁾، واكتفى محمود. وفي اللاتينية تعتبر كلمة «Inentio» القصد، نواة لاشتقاق مصطلح «Intentionality» المقصدية، ومعنى اللفظتين هو تمثل الذات للأهداف والمقاصد والدوافع الكامنة وراء الأعمال «Action» التي تقوم بها أو تنوي القيام بها.

والمستقرئ لأدبيات المقصود والمقصدية في الفكر البشري يلاحظ بوضوح وجلاء مدى تنوع وتعدد الزوايا والعدسات الرئوية التي تنظر إليها، أو تبني على ضوءها استراتيجيات إيستيمية ووجودية في انبناء بنيات الأفعال والأقوال، وتقييم حمولاتها القانونية والأخلاقية وتقويم وظائفها وتفاعلاتها حين تحقق تواصلاتها مع الأفعال والأقوال المتحاولة والمماسية والمجاورة لها، أو تلك القريبة والبعيدة عنها في بحر محيطها المعرفي والوجودي ومستوياتها التراتبية المختلفة، فهناك العديد من المفاهيم والنظريات والمنظورات المعرفية في أدبيات الفلسفة وعلوم الإدراك والمنطق والدراسات اللسانية والسيمائية. بؤرة العدسات الرئوية للظاهرتين تتوجه بكثافة وتركيز نجيب حسني بالقصد وحده⁽⁵⁾ إلى بنية المقصدية كخاصية للتجارب المعيشية لوعي الفاعل والمفعول به والنص أو المرسل

(1) اللسان، ج: 3، ص: 353.

(2) اللسان، ج: 3، ص: 355.

(3) محاورات أفلاطون، الدفاع، ترجمة زكي نجيب محمود، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر: 195، ص: 88.

(4) محمد الفاضل، المبادئ العامة في قانون العقوبات، ص: 488.

(5) محمد نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني، بيروت: 1968، ص: 373-376.

والملتقي والنص، وفي هذا الصدد نشاهد أن هسرل ربط المقصدية بالصور العقلية وبالتجربة الواعية، ثمّ تامت المنظورات والأطروحات بشكل اتجهت نحو الربط مفهوم المقصدية بالمعنى وفق مرثيات خاصة في إطار «علم دلالة العوالم الممكنة» «هينتيكا 1975، 1962.1172»، فمقصدية المفهوم «Intention» من منظور هذا الفيلسوف مرتبطة بالأوضاع، إذ يصبح العلم الخاص بالعوالم الممكنة بمنزلة منطلق للمقصدية، في حين ترى النظرية السيميوطيقية الكريماصية أن المقصدية هي تحرك الذات نحو موضوعها حواراً أو صراعاً.

ومعنى قاصد: سهل قريب⁽¹⁾، وعليه، فإنّ ما يفعل قصداً، يعني أنّ الفاعل قد توجه إليه تَوّاً، والتوّ هو الفرد، والفردية هنا تعني فردية المتوجه إليه، ولذلك قيل: هو إذا جاء قاصداً لا يعرجه شيء، والقصد: الاعتماد⁽²⁾، وذكر الاعتماد يدل على معنى النية في القصد، وعندئذٍ لا يبقى من لزوم لاستقامة الطريق؛ لأنّ استقامة النية قد حلت محلها، ودخول معنى النية فيه يجعله أساساً لقيام المسؤولية كالعمد⁽³⁾ و⁽⁴⁾

إنّ قصدية أو نية الفعل أو القول العقلاني الإنساني، لا تتحقق ماهيتها، ولا تتبني حقيقتها، ولا تحصل جوهر كينونتها الوجودية والمعرفية بالإدراك الضروري، ولا الإدراك البديهي، ولا واقع العادة، ولا سلطة القوة، وإن جاز أن تجتمع فيها هذه العناصر، إلا أنها ليست هي جوهرها وقاعدة قاعدتها التأسيسية والتقصدية.

فإدراك مضمون وماهية القصدية أو النية النظرية، يختلف عن المدركات البديهية والضرورية التي تشترك في كونها تقع في منظومة ووعاء العقل ابتداءً، أي: دون توسل بجسور وخطوط توسطة، فالتباين بين المدركات البديهية والضرورية يتمثل في كونها قابلة للتحصيل والإدراك من قبل الإنسان، إذ تدرك بأول العقل، في حين أنّ الثانية خارج مقدور الإنسان التحصيلية؛ لكونها مثبتة في عقله بتأً، أما المدركات النظرية للمقصدية أو النية،

(1) اللسان، ج: 3، ص: 353.

(2) اللسان، ج: 3، ص: 353.

(3) ميشال إسحق، المعاني الفلسفية في لسان العرب، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق 1984، ص: 244.

(4) ميشال إسحق، المعاني الفلسفية في لسان العرب، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق: 1984، ص: 344-349.

فهي على خلاف كل من المدركات البديهية والضرورية؛ لكونها لا تتموقع في العقل ابتداءً، لا بأول الإدراك ولا براسخ البث، وإنما يتموضع فيه بواسطة عنصرها التوسلي من توظيف واستعمال بكل الوسائل العقلية والحسية والعرفانية والغيبية المتيسرة، في صورتها التكوثرية الدينامية، وفي هيئة علاقاتها الترابطية الترايبية بين كينوناتها المختلفة والعنصر التوسلي المحقق لمراد المطلوب.

وتجدر الإشارة إلى ملحوظة هامة، مفادها أن الفعل الإقامي الانبنائي الذي هو فعل توسط صريح بماهيته، وقاعدة قواعده، وأس تأسيساته التحتية البنوية، أو بمتعلقاته وتمظراته البرانية، أو بتموضعاته وتمركزاته في شتى منظومات الحياة الفردية والاجتماعية والمؤسسية، بعيداً عن متعلقات الضرورة والبديهية المنقوشة في العقل أو المضروبة سكة في الفطرة، حيث إن متعلقات الفعل النظري للقصدية والغائية وتأسيساته البنوية، قد تكون عناصر مبنية أو عناصر غير مبنية ضرورية كانت أم بديهية.

وعليه، يمكننا صياغة هذا الفعل على صورة التابع بلغة الرياضيات، واعتبار متبوعاته تشكل في العناصر الداخلة عليها والمتضمنة فيها والتي هي بمنزلة مصدره، ويمكننا أن نطلق عليها مصطلح مقامات فعل الإقامة والإنشاء أو الانبناء القصدي والغائي، وكذلك اعتبار مستتبعاته بفتح الباء تشكل من عناصر إثمار هذا الانضمام والدخول والتي تجسد حقيقة وماهية مقصده، وقد نسميها كذلك قيم فعل الإقامة والانبناء القصدي أو نية الفعل أو القول العقلي العرفاني.

وعليه، تتموضع العناصر الضرورية أو البديهية في منظومة متبوعاته التي تتولد منها عن طريقة عناصر غيرها تكون ذات صبغة نظرية، وهي مستتبعات هذا الفعل أو القول العرفاني العقلاني القصدي أو الغائي، وإنَّ أسبقية وأولية المفاهيم والمبادئ والقضايا والغايات الضرورية والبديهية وانتشاعها واستتباتها في الذهن، هي نتاج بساطة وشفافية ماهيتها، وظهور حقيقتها، وانكشاف معناها، ووضوح ومرئياتها أو حتى لدوام وصيرورة الاستئناس بها، مما تستوجب عقلاً وعرفاناً الأسبقية والتقدم على غيرها من المفاهيم والمبادئ والقضايا التي يبقى جزء منها ثاوياً وخافياً في بنياتها التحتية المضمرة، والحاجة عن مرئياتها والساترة عن عناصرها الجوانية.

فحقيقة أسبقيتها وماهية تقدمها هي التي تجوز لها الأولية والأسبقية من سواها في أن تتموقع وتتمركز في مصدر فعل الإقامة أو الانبناء القصدي أو الغائي العقلاني العرفاني. وعليه، يفترض أنْ خلو فعل إقامي بعينه منه، فلا يمكن أن يخلو منه فعل إقامي غيره يتفرع عليه هذا الفعل تفرعاً قريباً أو بعيداً، إذ لا بدُّ من فعل إقامي أول تبتني عليه باقي الأفعال، وهو لا انفكاك له عن الضروري والبديهي في مصدره، وإلا لزم التسلسل⁽¹⁾.

وهناك زاوية أو عدسة رؤيوية أخرى، يمكن أن ننظر من خلالها إلى تموضعات القضايا وتمركزات المسائل أو المبادئ والأفكار أو الدوافع والمسببات الضرورية والبديهية أو الفطرية، في لبِّ وبنية الفعل أو القول الإقامي الانبنائي القصدي والخيري، إلا وهي التموضع في مقاصده باعتبارها قيمةً لغيرها من العناصر، إضافة إلى ذلك، يمكننا إقامة منظومة تراتبية تدرجية لمنازل نفس الضروريات ومراتب البديهيات شدة وضعفاً، وفق استراتيجيات تنازلية أو تصاعدية، تبعاً لاستراتيجياتها التشييدية، وتجاوزاً للثنائية الحادة في الترتيب والتصنيف ما بين مبادئ وأفكار ضرورية وبديهية، وشفافة كل الشافية والوضوح والبيان وأخرى معتمة كل الإعتام. المطلوب هو إقامة منظومة تراتبية متعددة تتخذ من مدارج ومراتب الوضوح والبيان المبين درجاتها الوضوحية والبيانية التالية: الواضحات والبيانات والظواهرات والمحتملات والممكنات والعميات، ما تناسب حقيقة وماهية البديهيات والضرورات والمشهورات والمتواترات والمسلمات والفرضيات والأعراف والاستناسات والعادات والمقبولات وغيرها.

وتأسيساً على النظام التراتبي والتدرجي باتجاهاته التصاعدية أو التنازلية، يمكننا ترتيب بعضها على بعض، حيث ما كان منها في أدنى الدرجات مترتباً على ما كان من جنسها في أعلاها الأمر الذي يترتب عليه.

وبالنظر إلى منظومة البديهيات والضروريات وأخواتها من زاوية ماهية وقانون الهوية، نستنتج عن إمكانية تشكل أفق تراتبي تسلسلي للقول أو الفعل الضروري والبديهي العقلي والعرفاني العقلاني على ذاته بمقتضى قانون الهوية، فيصبح كل منهما واسطة إلى ذاته

(1) طه عبدالرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر الفعلي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب: 1998، ص: 49-52.

ونفسه، الأمر الذي يستلزم الواحد منهما أن يكون نظرياً وغير نظري معاً؛ لكونه موسوطاً إليه وفي ذات الوقت لغيره، أي: ابتدائي الأمر الذي يؤول إليه في زيادة الدلالة على بنائية فعل الإقامة، إذ تجتمع وتتوحد كل من الضرورة والبدهة في القول والفعل الإقامي الابتدائي دون الانفصال والانفكاك عن النظر، فكل قول أو فعل يخلو من اعتقاد صاحبه له مآله الحتمي هو اللغو، واللغو ما هو إلا علامة واضحة ودليل مستند على اعوجاج القول أو الفعل. وتأسيساً على ذلك، نستنتج أن كل قول أو فعل لم يؤسس أو يقعد على قاعدة الاعتقاد القلبي، فهو فعل وقول معوج، يفتقد إلى الاستقامة والخيرية والتوسلية والتوصلية بين مكونات وعناصر الفعل أو القول نفسه وبين كينوناتهما المعرفية القولية وكينوناتهما الفعلية الوجودية في الحقول المعرفية والوجودية لمنظوماتهما القريبة أو البعيدة أو المتجاورة أو المماسية لهما من جهة، وتعالقاتهما وتوصلاتهما مع عناصر المنظومات الأخرى في عوالم البرزخ والآخرة من جهة ثانية.

وعليه، فإن كل قول أو فعل تأسس على قاعدة الاعتقاد والإيمان القلبي، هو قول أو فعل مستقيم لا اعوجاج معه، ويترتب على هذا الاعتقاد القلبي ماهية التصدية وحقيقة الغائية التي يفترض أن يتم تعييدها وإقامتها على أساس الخيرية والنفعية بأوسع سعتها ومدياتها الفردية والمجتمعة، والمادية والروحية، والقريبة والبعيدة، أي: على أساس التوسلية والتوصلية في جميع العوالم الثلاثة الدنيوية والبرزخية والأخروية.

فالاعتقادات هي أس الأساس، وجذر الجذور، وقاعدة القواعد، بالنسبة للأفعال والأقوال المستقيمة الخالية من الاعوجاج واللهو واللغو والعبثية واللاهافية واللاغائية، وذلك بعض النظر عن ماهية وحقيقة هذه الاعتقادات، سواء كانت كاذبة أم صادقة، بالرغم من أن الكذب أحد أهم عناصر تشكل الاعوجاج ومتبعااته وتداعياته، بل إنه غاية في الاعوجاج، ومنتهى العبثية واللاغائية في القول أو الفعل العقلي المستقيم. وقد يسأل سائل: هل من الممكن أن تعتبر كل قول أو فعل مستقيم مبني على الاعتقاد، هو قول وفعل مستقيم سليم وخالٍ من الاعوجاج، بغض النظر عن صحة وسلامة، أو صدق وكذب، أو سمو وارتفاع،

انحطاط أو انحدار قيمته؟⁽¹⁾، دون أن نخوض في التفاصيل الكلامية والعقلية والمنطقية والشرعية والعرفانية، فضلاً عن الجوانب اللغوية لتلك المقولة، نلقي الضوء على بعض موارد ماهية هذه المقولة وبنيتها الجوانبية التي تبدو أنها غائبة أو مشوهة أو منقوصة في أذهان الكثيرين، مما أوقعهم في مفارقات نظرية متناقضة، وممارسات عملية خاطئة، وذلك على النحو التالي:

نقول: إن مقولة الصدق والكذب بالأساس متلازمتان وتابعتان في صورتها وحقيقتها الدالية المعرفية والوجودية لمقولة الاعتقاد، حيث إن انتفاء القول أو خلو وإفراغ الفعل من الاعتقاد هو الذي يجعل صاحبه غير معتقد لقوله أو فعله، مما يوسم الحكم بالصدق أو الكذب، فالقول ليس صدقاً ولا كذباً، حيث إن الصدق في الحقيقة ما هو إلا مطابفة وموافقة الاعتقاد المكنون في ذهن وقلب الإنسان للواقع، والكذب ما هو إلا مخالفة ومعارضة ذلك الاعتقاد المكنون أو المعلن بالواقع، وتأكيداً لذلك نستشهد بأدلة أهل اللغة واللسان بخصوص الأقوال الاعتبارية، وإلا لكانت الأقوال المجازية كاذبة باستمرار؛ لكون مضامينها ومعانيها دوماً مغايرة ومخالفة لظاهرها، كقولنا: علي أسد، وإن كان شجاعاً وقوياً، ونظراً لكون الغالب على الخطاب والكلام الطبيعي هو القول المجازي فإن التفاهم والتفاعل والتعاقد والتواصل تصبح مبنية ومؤسسة على القول والفعل مهرها الكاذب والتكاذب من جهة، ويوسم بختو المخاتلة والتخاتل، والواقع ليس كذلك مطلقاً، حيث إن الأصل في تصديق القول أو تكذيبه هو بنيته التحيتة المضمرة أو المعلنة أو المسكوت عنها من الاعتقادات. والدليل الآخر الذي يمكننا أن نستدل ونستشهد به على لزومية الصدق والكذب للاعتقاد نفسه دون سواه من الأقوال، هو كون القول الواحد قد يجري عليه حكم الصدق في سياقات مقامية وقولية معينة، وحكم الكذب في اعتبارات أخرى، وهذا الترجيح والتردد والتحول ما بين الاعتبارين لا يخرج القول من حالة الاستقامة إلى اللغو واللغو أو العبثية، حيث يمكننا تعيين أحد الاعتبارين تبعاً لماهية وحقيقة اعتقاد القائل المتساوقة والمتناهية مع السياقات المقامية والقولية المستدل عليها بالقرائن والأدلة والشواهد الملازمة لها.

وتأسيساً على ذلك نقول: لولا البنية التحتية والقاعدة التعميدية المتمثلة بالاعتقاد المبني

(1) طه عبدالرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر الفعلي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب: 1998، ص: 49-52.

عليه القول، لما صار القول أولى بالصدق منه بالكذب، فيتموضع أو يتركز في مكنوناته فيروسات الاعوجاج والعبثية. وعليه، نستنتج أن المطلوب ليس هو صدق القول، إنما مجرد اعتقاده يرفع احتمال الاعوجاج المنطقي والعقلي، ويزيل اللغو والعبثية واللاغائية عنه، وإذا ما ظهر صدق القول ومطابقتها للواقع، فإنه يضيف درجة على المطلوب، وأما إذا ما تبين مخالفته للواقع وانكشف كذبه، يصبح ذلك مدعاة مؤكدة، وإرادة قائمة تحمل على العقل والمنطق ضرورة إقامة مصالحة وتسوية واستبدال لإزالة الاعوجاج ومحو العبثية وإلغاء اللغو أو اللغو واللاغائية عنه.

التأمل في أدبيات الفكر العربي وحتى الإسلامي يرشدنا إلى القول بأن هناك مقولات وأقوالاً لها علائق معينة ببعض جوانب القصدية والاعتقاد وارتباطاتها باستقامة وصحة القول والفعل الإنساني، ومن أمثال هذه المقولات المنسوبة مع الأسف الشديد إلى الإمام الحسين عليه السلام مفادها: أن الحياة عقيدة وجهاد، علينا أن ندرك أن هناك فرقاً كبيراً وبنواً شاسعاً بين مقولة تحقق الاستقامة في القول أو الفعل بمجرد تضمنها الاعتقاد، بغض النظر عن صدقه أو كذبه، وبين مضمون القول بأن الحياة عقيدة وجهاد، إذ مفاده أن الإنسان بمجرد أن يتبنى ويحمل عقيدة، عليه أن يقدم الغالي والنفيس، وأن يجاهد ويحارب من أجلها وفي سبيلها، هذا قول قد ينسجم مع منظومات الفكر العربي، وليس الإسلامي المستند إلى حقائق القرآن الكريم وآياته البينات، التي تؤكد على أن الاعتقادات والقصد تتوّم بالأساس بميزان الحق وقسطاط الحقيقة، بشكل تصبح كينونة الجهاد كحقيقة انبثائية، مؤسّسة على قواعد وأسس مآلاتها سبيل الرشاد والحق في سبيل الله ولا في سبيل العقيدة.

والمقصود بالاستقامة في المنظور المنطقي والعقلاني الذي تم تبيانه وتفسيره، هو ميزان ومسطرة الفهم والتفهم والتعامل معه في سياق القول والفعل المقارن أو المقارب مع مفهوم العبثية واللغو واللغو، الذي يرفضه القول أو الفعل العقلاني الهادف والغائي دائماً وأبداً، وإلا يخرج عن مقولة العقل المتعالي، فالعقيدة إما أن تكون واضحة حقة أو باطلة مشوهة، إما مجرد حمل القول أو الفعل أو تأسيسهما على تعديدات وتأسيسات اعتقادية معينة محفوفة ومتلبسة بمنظومات الطموح أو المثل الأعلى أيّاً كان، ومن ثمّ توظيف كافة الإمكانيات والطاقت في سبيل تحقيقها، دون التحقق العقلي والقلبي المعقلن والفطري لمدى

صحة كينوناته ومصداقيتها وحقيقتها، أمر لا يتماهى مع حقيقة العقل وماهية الفطرة البشرية، المطلوب عقلاً ومنطقاً هو الجهاد والعمل والقول في سبيل الحقيقة ومن أجل الحق، لا في سبيل العقيدة، وإذا كان الجهاد في سبيل العقيدة، فإن منطق العقل والفطرة يؤكد بادئ ذي بدء أن يقوم الإنسان بتقويم وتقييم العقيدة نفسها وتصحيح اعوجاجها، وإزالة شوائبها العالقة على سطوحها وأعماق سطوحها، وتقرير وتنظيف ترسباتها السامة في بيناتها العميقة، ومحو الغموض المتلحف حولها، واللبس الملبوس بها العقيدة نفسها، قبل تأسيس أبنيتها الفوقية ومآلات أعمالها وأقوالها المتلازمة بها.

إذ يستوجب الأمر في هذه الحال أولاً إشهار وإعلان الجهاد على العقيدة نفسها، للتأكد من أنها مؤسسة على تأسيسات بنية وقواعد وحقيقة الحق نفسه، ليؤسس بذلك بنية وأسس ومضامين وفلسفة الجهاد المتماهية تمام التماهي مع تلك التتبعيات النبوية والتأسيسات التحتية، محققة أهداف وغايات الجهاد المؤسسة على الحق المبين، الذي يشكل جهاد الجهاد «ميثا جهاد» أي: بنيته التحتية. وهذا ما كان القصد منه أن استقامة القول أو الفعل بمجرد مؤاسستها على الاعتقاد تتحقق الاستقامة، بغض النظر عن صدق أو كذب القول أو الفعل الصادر، وأن مفهوم الصدق والكذب مرتبطان بالأساس بمنظومة الاعتقاد والعقيدة نفسها، وليس بالقول أو الفعل نفسه، إذا ما تطابق القول مع الواقع الخارجي وتم تحقق الصدق له، يصبح الأمر زيادة على المطلوب درجة⁽¹⁾، وأما إذا ما ظهر كذبه فإن ذلك مدعاة لإيجاد إرادة التسوية والتعديل والتصحيح له من خلال إزالة الاعوجاج ومحو الأوهام والخرافات وتنظيف الشوائب والمتعلقات والقضاء على فيروساتها الفتاكة.

وتأسيساً على ذلك يمكننا القول بأن كل قول معتقد مستقيماً منطقياً وعقلياً، سواء صدق أم لم يصدق، حيث إن ماهية وحقيقة مقولة الصدق هي مطابقة الاعتقاد للخارج، ومقولة الكذب مخالفة ومفارقة الاعتقاد للخارج، فضلاً عن كون الكذب مدعاة لإرادة التسوية والاعتدال والتصحيح للاعتقاد، وعليه يستقيم المقول ولا يخرج إلى اللغو أو اللهو والعبثية. وبهذا يسدل الستار وتتقشع الغيوم وتزول غشاوة الاعتراض والرفض عن مقولة محو الاستقامة عن القول متى ما اختراق فيروس الخطأ وتموضع في لب مضمونه.

(1) طه عبدالرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر الفعلي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب: 1998، ص: 52 و 53.

ولابن سيبويه العالم اللغوي واللساني المعروف قول في باب الاستقامة من الكلام والإحالة، نرى أنه من الجدير الإشارة إليه في هذا المقام لتقريب الصورة إلى الأذهان، حيث يقول: هناك كلام وقول منه مستقيم حسن، كقولنا: أتيتك أمس، وسأتيك غداً، ومنه محال، الذي ينقض أول الكلام بآخره، كقولنا: أتيتك غداً أو سأتيك أمس، ومنه قول مستقيم كاذب، كقولنا: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه، ومنه قول مستقيم قبيح الذي نضع اللفظ في غير محله وموضعه، نحو قولنا: قد زيداً رأيت وكى زيداً بأتيتك! وأشبه هذا، ومنه قول محال وكذب، كقولنا: سوف أشرب ماء البحر أمس⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بصحة وفساد القول وعلاقته بالاعتقاد والمتعلق بجانب التديل والبرهان منه، فنقول: إن كل قول خلا عن الدليل المرجح أو المثبت له يصبح مصدر ركيخته الاستدلال، ومنشأ منطق التشييدي الانبثائي فقط القوة والسلطة والسلطان البعيد عن المنطق والاستدلال والبرهاني العقلي، حيث يخضع القول لقاعدة الاستبدال والانتفاء أو الاستحالة في حالة خلوه من البرهان الاستدلالي، مما يتيح الفرصة لاحتلال جنود السلطان وزوار بعد منتصف الليل وأدوات القوة وإرهاب السلطة محله، وسواء كان هذا السلطان هو النفس الفردي الشعوري أم سلطاتها الثاوية واللامرئية في بنياتها الشعورية أو اللاشعورية، أم سلطان وقوة القوانين والتشريعات المؤسسية المختلفة والقائمة في المجتمع، فالقول الذي يفتقر إلى برهان ينصب السلطان أو القوة نفسها محله، والقول أو الفعل المبني على أساس وقاعدة القوة والسلطان دون البرهان فهو قول أو فعل يفتقر إلى الاستقامة والعدالة، وكل قول قائم ومشيد على قاعدة الدليل والبرهان العقلي المنطقي والعرفاني فهو قول مستقيم، وصراط معتدل، وسبيل قويم لا تدخل عليه فيروسات الاعوجاج.

وعليه أن مقولة أن تضمين الدليل يورث الاستقامة للمدلول بغض النظر عما إذا كانت أدلته فاسدة أو صحيحة، وأن فساد الأدلة هو غاية ومنتهى في الاعوجاج، بحاجة إلى إضاءات توضيحية لإزالة اللبس والغموض فيها.

نقول: إن مقولتي الصحة والفساد ليستا مطلقتين، بل إنهما أضافيتان، وذلك لكون تعيين

(1) ابن سيبويه، الكتاب، الجزء الأول المطبقة الكبرى الأميرية ببلاط مصر 13، 6، هـ..

وتحديد صحة وفساد الدليل ملازم وتابع لماهية النسق المتضمن فيه الدليل؛ لارتباطه به تركيباً ودلالة. وعليه، حيث يصبح نفس الدليل صحيحاً إذا ما أضيف وأدخل على نسق معين، وفساداً بالإضافة والتضمين إلى غيره وبالرغم منه قيمة الدليل وتباينها واختلافها من نسق إلى نسق آخر، إلا أن المدلول يظل في كل الأنساق المختلفة مؤاسسة ومشيدة التدليل والبرهان وحده دون تقريره على أساس السلطان والقوة، الأمر الذي يفضي إليه حقاً الاستقامة والاعتدال، ويزيل عنه الاعوجاج والانحراف. فضلاً عن ذلك، أنه ما دامت الأدلة والبراهين المضمرة والمستترة أو المسكوت عنها والثاوية في بنية النسق الواحد، لم تكشف عنه بعد ولم تبت فيه، لا يمكن الحكم عليها بالصحة أو الفساد أو إسناد القوة والسلطان إلى مدلولاتها؛ لأن مجرد احتمال تحقيق الأدلة الكمونة في الأنساق المختلفة كفيلاً بتحقيق إرادة التدليل وإمكانية التثبيت والبرهنة عليها، الأمر الذي يدعو إلى صرف دليل القوة والسلطان عنها بتحقيق هذه الإرادة المشيدة على الأدلة الكمونة وغير المبتوت فيها بعد.

وتأسيساً على هذه المقولة، فإن المطلوب هو مجرد تحقق الدليل وليس صحته أو فساده، فإن ثبتت صحته زاد على المطلوب درجة، وفي حال ثبوت فساده فذلك دعوى قائمة لإرادة إزالة الاعوجاج عنه؛ لكونه حاملاً على طلب غيره. ويستنتج من ذلك أن كل قول مدلل ومبرهن مستقيماً معتدلاً، سواء صح دليله أم لم يصح «فسد دليله»، وذلك تبعاً لقاعدة استبدال وتحول الصحة طبقاً لاستبدال وتغير النسق، أو تظل غير محددة داخل النسق الواحد، إضافة إلى أن ثبوت الفساد مدعاة عقلاً ومنطقاً لتصحيح وتسوية حاله بطلب أدلة جديدة مؤاسسة على معايير الصحة والاعتدال والاستقامة، الأمر الذي يحقق للقول خلوه من التدليل السلطوي أو التوسل بدليل القوة والسلطان⁽¹⁾، وبهذا تزول غشاوة القول، وفساد الدليل يعرض القول للاعوجاج والخروج عن الاعتدال والاستقامة.

وخلاصة القول: يمكننا التسليم بأن الكثرة الوافرة في قيم القول ليست حقيقة أو ظاهرة تعكس شتاتاً وتفرعات وتشعيبات لا جامع يجمعه ولا ناظم ينظمه ولا ضابط يضبطه من جهة، والاعتماد على أن القيم تتباين وتختلف على القول بتباين وظائفه وتغاير أطواره واختلاف إدارة وتعدد جوانبه وتنوع جهاته، وإن هذا التباين والاختلاف ليس حدثاً طارئاً

(1) طه عبدالرحمن، مرجع سابق، ص: 52

يطراً على القول من الخارج، بل هو أمر ملازم له يأتيه من الداخل، ولا هو عرض سابق وحدث سائح، لا قيد يحدده ولا قاعدة تقعده، ولا ضابط يضبطه، ولا حكم يحيطه، ولا ميزان يعيره، ولا مسطرة تقيس أبعاده، بل هو في واقع الحال أمر محكم ومتقن ومنتظم ومنضبط لا تحكّم فيه.

13.7.2 المقاصد الشرعية والعقلية والعرفانية وعلاقتها ببنية النية والإرادة والعمل

وحمولاته

بادئ ذي بدء، نود التنبيه إلى ملحوظة في غاية الأهمية والخطورة، مفادها أن بحثنا حول المقاصد الشرعية هنا ليس المقصود بها كما هي مبحوثة في بحوث الفقه والأصول لمعرفة علة أو ملاك الحكم الشرعي من المصالح والمقاصد الكمونة والثاوية في النصوص والأحكام الشرعية، بغية استنباط أحكامها من حيث الحلال والحرام أو المستحب والمكروه أو المباح، حيث إنّ البحث في هذا المجال خارج عن مجال موضوعنا تماماً، وهو بحث في غاية الدقة والخطورة والأهمية، وبالرغم من البحوث الفقهية والأصولية منذ القدم التي تناولت هذا الموضوع بحثاً وتنظيراً وتطبيقاً، إلا أنّ البحث وخاصة في الفقه الشيعي الاثني عشري بشكل خاص، وفي فقه أهل السنة بعد إقفال باب الاجتهاد عندهم بشكل عام، لم يرتق إلى مستوى أهميته وخطورته التنظيرية والتطبيقية مع اتساع أرضيتها وامتداد مدياتها أفقياً وشاقولياً. ونعتقد أنّ هذا الوضع ناتج عن عدة أمور، منها: قصور في منهجيات البحث وأدواته وأساليبه واستراتيجياته، ومنها العدسة الرؤيوية الضيقة والتجزئية لدى الغالبية من الفقهاء وقناعاتهم الخاصة، وأخرى هي فصل الدين عن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو تسيد فقهاء السلاطين على مجريات الأمور الفقهية.

هناك معادلة عقلية وشرعية وفطرية في غاية الأهمية والخطورة والدقة، تتحكم في عملية تعليل وتسبيب وتحكيم مقاصد وملاكات الأحكام الشرعية، وفلسفتها التوظيفية والتنظيرية والأخلاقية، وصحيح أنّ هناك خشية وحذراً شديداً في البحث عن المقاصد لعلاقته بالتشريع الإلهي وإسناد التشريع إلى الله، خوفاً من البدعة المحرمة وإدخال ما ليس من الدين فيه، ولكن المرفوض عقلاً وشرحاً ووجداناً هو التكيف في كهف الإفراط والتفريط، وما يسبب إما حرمان الشريعة والعقل والفطرة الإنسانية من فتح كنوز الدين

والشريعة، وبالتالي تجميد حركة تفاعل الفقه والشريعة في إدارة شؤون الحياة ومواكبة التطورات والتكاملات فيها، أو إلى تبدل الفقه التشريعي الديني إلى منظومة قانونية وضعية تتشكل وتبنى على تاسيسات وتقييدات مادية وتحليلية.

وتجدر الإشارة إلى أن طرح المقاصد كطرح ثقافي لا كطرح فقهي أصولي، يحمل في طياته الكثير من عوامل سقوطه وخروجه من الساحة الاجتهادية، ومن الخطأ الاعتقاد بأن استخراج المقاصد الكلية للشريعة لا حاجة إلى الشريعة نفسها، أو إمكانية استخراج المقاصد للشريعة من خلال قراءة تجزئية للقرآن أو النصوص، بدلاً من القراءة الموضوعية لها، أي: قراءة النصوص التي تتضمن موضوعاً واحداً.

والمقصود بالمقاصد هي تلك المنسوبة إلى الشرع، لذا قيل: مقاصد شرعية، وهي لا تكون إلا إذا كانت من المصالح والمفاسد التي اعتنت بها الشريعة في دواعي التشريع أو في متعلقاته، والتي تكون متساوقة مع مقتضيات ومتطلبات التجارب العلمية العقلانية والعرفانية المعقلنة والمشرعة، وليس كل مصلحة ومفسدة مقصداً إلا إذا علم رعاية الشرع لها واهتمامه بها، وسواء علمنا ذلك من نص شرعي أم من العقل أم من العرفان المعقلن، إذ لا يجوز أن ننسب إلى الله تعالى مقصداً لم نعلم اهتمامه به أو رضاه به، كما نص عليه في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْهُ عَلَىٰ آثَارِهِ يَتْرَوْنَ ﴾ (1). ولولا تقييد المقاصد بالشرعية لأنعدم الحد الفاصل بين المصالح الناشئة من أهواء ومصالح شخصية أو دوافع غير نقية، وبين ملكات الأحكام، وعلينا أن نميز بين المصلحة التي قد تكون مقارنة لحكم من الأحكام، وبين أن تكون تلك المصلحة هي ملاك الحكم، إذ ربَّ حكم تقارنه مصلحة فلا تكون هي الملاك للحكم، فلا تكفي المقارنة المذكورة لاعتبرها مقصداً شرعياً. ولقد قسموا المقاصد إلى أقسام: مقاصد عامة، وهي التي تشكل مقصداً لكل الشريعة في الأبواب الفقهية المتفرقة. ومقاصد خاصة، وهي التي رعيت في باب معين، فكل باب فقهي له مقصد خاص به، مثل ما يقال: مقاصد الشريعة في المعاملات، وفي الأسرة، والاقتصاد. ومقاصد جزئية، وهي التي تتعلق بكل حكم على حدة.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة يونس، الآية: 59.

وهناك تقسيم آخر على أساس شرعيتها منها: معتبرة شرعاً، وملغاة شرعاً، ومرسلة وتقسيم آخر على أساس الضرورية والحاجية والتحسينية. فالمقاصد إذن هي العلة الغائية التي يراد من تشريع الأحكام الوصول إليها، سواء بتحقيقها إن كانت مصلحة أو باجتنابها إن كانت مفسدة، والبحوث الفقهية والأصولية قسمت المقاصد الشرعية الكلية في خمسة مقولات كبيرة، وهي: النفس بالقصاص أو الدية أو الدفاع، الدين بالجهاد وقتل المرتد، العقل بتحريم المسكرات و... إلخ، وحفظ النسب بتحريم الزنا وإتيان الذكران والبهائم والقذف و... إلخ، وحفظ المال بتحريم الغصب والسرقة والخيانة وقطع الطريق و... إلخ والتعزير عليها.

والمطلع لأصول الفقه ووظيفة الفقيه الاجتهادية في سياق العملية العبادية الاستخلافية يشاهد بوضوح وجلاء أن مسطرة وميزان المصالح والمفاسد، لا تغيب عن ذاكرة وذهن الفقيه، بل إنها تتموضع في لبّ عملية الاجتهاد. وكما أشرنا سابقاً، إن موضوع بحثنا لا علاقة له بالمصالح والمفاسد أو المقاصد الشرعية المعتبرة كملاك للأحكام الشرعية، والتي هي من صميم العملية الاجتهادية الفتوائية في بحث الأصول والفقه، وإنما غاية بحثنا هي المصالح والمفاسد المتعلقة بعملية الاجتهاد الموضوعي واختيارات مصاديق الأحكام في الواقع الموضوعي، وليس التنظيري الحكمي، وهو منهج عقلاني فطري وتجريبي علمي وعرفاني معقلن وعقلي مشرعن، ضمن نسق استخلافي مؤسس على تقعيدات شرعية، وتأسيسات عقلانية، ومركزات عرفانية معقلنة، وموجهات فطرية، وبنيات علمية موضوعية تكوينية واجتماعية واقتصادية وسياسية وسيكولوجية و... إلخ، تحكمها سنن وقوانين عامة لا تبديل ولا تحويل ولا تغير لها، وأحكام واتجاهات وقواعد وضوابط متغيرة، ولكنها متساوقة مع الثوابت منها، ومنبثقة عنها وتتمحور حول مركز حوزة ومحيط جاذبيتها، فضلاً عن كونها مرتبطة بالغايات الإسلامية السامية والداعية إلى التقرب إلى الله تعالى.

أما بحثنا هنا، فيتعلق بشكل مباشر بعد مرحلة تبيان الأحكام الشرعية للأفعال والأقوال المختلفة من قبل الشرع، أي: قبل اختيار واصطفاء الفعل أو القول من بين عشرات الاختيارات والفرص الممكنة لتنفيذ نفس الحكم الشرعي الداخل في الفعل أو القول، وذلك بغية تعظيم الخيرية والنفعية المادية والمعنوية والفردية والاجتماعية والدينيوية والبرزخية

والأخروية، وذلك لترجيح كفة ميزان حسناتها أو تخفيف كفة سيئاتها، وهذا الأمر يستوجب إضافة إلى العديد من العناصر والاعتبارات المساهمة في تعظيم الفائدة والخيرية التي تم الإشارة إليها سابقاً، العناية بالمقاصد الكلية والتوسطية الخاصة والجزئية الفرعية، تبعاً لماهيتها من حيث الضرورة والحاجة والرفاهية الاستحسانية، ووفقاً لمراتبها الترتيبي في سلم الأولويات داخل كل فئة منه، وفي سياق عام لاستراتيجيات وغايات ووظائف وتكاليف وأساليب، تفرضها النظرة الكونية الإلهية والفطرية وعدساتها الرئوية الاستكشافية والتحليلية والاستشراافية والاستدلالية في سياق علاقة وجودية ومعرفية متعالية بين الإنسان الخليفة والعبد والطبيعة المسخرة، والله عزَّ وجلَّ الخالق والسيد والرب وفق عقد التوكيل الإلهي والاستخلاف البشري للإعمار والانبناء التكاملي الفردي والمجتمعي، تبعاً للسنن والقوانين والأحكام والغايات والسبل الإلهية الثابتة والمتغيرة، والمطلقة والنسبية، والمادية والمعنوية، والدينية والاجتماعية، والدينية والأخروية.

13.7.3 منهجية بحث المقاصد الشرعية والعرفانية والغيبية المعقلنة

دعونا نستعير العدسات الرئوية الكونية والشمولية المركبة التكوينية والمنشورية الشكل والمتعددة المراتب والتي ذكرناها بشيء من التفصيل في الصفحات السابقة. وقبل أن نجتهد في طرح الأسلوب والمنهجية التي نعتقد بجدارتها وجدواها الاجتصادي «ونعت من» اجتماعي - اقتصادي» في سياق سيرورة منظومة المقاصد والمصالح والمفاسد التاريخية المنفتحة على عالم الغيب والآخرة وغاية غايات الإنسان والكون، من المستحسن أن نتناول أولاً الفضاء الذهني والعرفاني الجواني والفضاء المعرفي والأنطولوجي البراني المحيط والحاضن للأفعال والأقوال الإنسانية، ومن ثمَّ الأساليب والمنهجية الأخرى الموظفة في هذا المجال.

إنَّ كينونات المنظومات الأنطولوجية الوجودية والإبستولوجية المعرفية والإستيطيقية الجمالية والأكسيولوجية الأخلاقية والعرفانية المعقلنة والفطرية المغروزة والمثالية الواقعية العامة، جميعها متساوقة ومتماهية لها ثمار وأزهار وأوراق وأفنان وأغصان وجذوع تبدو متعددة ومتنوعة ومختلفة، وهي حقاً كذلك من منظور العقل الحسي، وإنها تتجرد وتتقلب وتتقلبن وتتقلبن في مقولات جدِّ محدودة ومتعينة إذا ما نظرنا إليها بعدسة

عين العقل الاستدلالي التجريدي، وهي أيضاً نجدها بسيطة ورقيقة وروحانية من منظور العقل العرفاني القلبي الاسترواحي الطهوري المؤيد والمسدد والمتجلي من العقل الوحياني المتصل بالعقل الكلي والنور والصادر الأول، الذي يمكننا من رؤية ومشاهدة وحدة الجذور والنوى في جذر ونواة واحدة موحدة، وذلك إذا نظرنا إليها من خلال المنظور التشميلي التكاملي التراتبي التوحيدي من جهة، وإنّ كافة هذه الكينونات هي في حالة تسبيح وذكر وفعل خيري قصدي غائي نحو كينونة وقصد وغاية واحدة كاملة مطلقة. فالقصديّة أو الغائية كينونة لها تأسيساتها وتقيدها وأنساقها وبنّياتها التكوينية والتركيبيّة والتركيبيّة، ودلالاتها وتدولاتها ووظائفها وغاياتها المتميزة معرفياً ووجودياً وقيماً وجمالياً، وهي التي تعطي قيمة متعالية أو متسافلة لفعل النظر والقول والعمل الإنساني الإرادي الحر جانب موضوعاتها.

البحث في مقاصد أفعال الأنظار والأقوال والأعمال ناتج عن وجود علاقة إيجابية طردية بين الغايات والقصود والنوايا والأهداف، سواء المادية والمعنوية أم الفردية والاجتماعية أم الدنيوية والبرزخية والأخروية، بقيم حمولاتها من الحسنات والثواب أو السيئات والذنوب والعقاب، فالباحث عن تعظيم وتكوثر الحسنات أو تنقيص وتقليل السيئات عليه البحث في قيم وماهيات القصد والنية أو الهدف والغاية من أفعال النظر والقول والعمل ليست المعلنة والظاهرة التي قد تخدع وتمكر بالإنسان، بل عليه بالقصود والنوايا والأهداف والغايات المضمرة والمكسوفة والمستترة التي قد تكون على طرف نقيض مما هي معلنة وظاهرة.

فتحقيق دالة أقصى حدّ من الثواب والحسنات أو أقل حدّ من السيئات والذنوب والعقاب هي تابعة ومرهونة بدالة موضوعات أفعال النظر والقول والعمل وقيمتها المتعالية أو المتسافلة لقصودها وغاياتها وأهدافها الحقيقية.

13.7.4 مصادر تعيين وتحديد المقاصد الشرعية والعقلية والفطرية لأفعال النظر

والعمل

المستتق للآيات القرآنية المجيدة، والمستقرئ للأحاديث النبوية الشريفة، يستشف بوضوح وجلاء أنّ هناك ثلاث درجات أو مستويات من المقاصد الشرعية والعقلية المفطرنة وهي: مقاصد كلية عامة وجوهرية، ومقاصد فرعية جزئية تفصيلية، وأخرى مقاصد

توسطية أو قطاعية حقولية، تربط بين الجزئيات منها وحقول كلياتها أو تربط الأطراف بالمركز، ونستشف أيضاً أنّ هناك عدة مصادر لمعرفة المقاصد وتحديد وتعيين قيمتها المادية والعقلية والعرفانية والوحيانية.

13.7.5 المقاصد الكلية الشرعية المعقلنة والمفطرنة للأفعال والأقوال

إنّ مصدر المقاصد الكبرى أو العليا الشرعية والعقلية والمثالية الواقعية للأفعال والأقوال الإنسانية، التي تؤسس في ضوئها المقاصد التوسطية هو الآيات القرآنية الصريحة والمحكمة في هذا الصدد، فهي تشكل البنية التحتية التأسيسية لأفعال النظر والقول والعمل ومقاصدها التوسطية، وهي أيضاً ميزانها التقويمي والتقييمي، ومسطرتها القانونية والتقيسية، وبوصلة اتجاهاتها الغائية، ومنشأ تكوين كينوناتها السببية والعلية الحاكمة والناظمة والموجهة والمقومة لها، وبالتبعية أيضاً لقصود وغايات أفعال النظر والقول والعمل الجزئية أو الفرعية والتشعبية المختلفة. وعليه، لها كليتها وإطلاقيتها وقطعيتها وكونيتها من حيث بنياتها التكوينية والتركيبية والتراكية التأسيسية والتأصيلية والتأيلية الخاصة بها، ولها دلالاتها الاستدلالية المنطقية والعقلانية والعرفانية والوحيانية المتميزة بها، ولها تداولاتها وتواصلاتها النسقية المغلقة والمفتوحة الخاصة بها، ولها وظائفها وغاياتها العامة والأساسية المحددة بها، ولها أحكامها وضوابطها ومعاييرها الحاكمة والناظرة والقوامة والقيومة والقيامة والمقومة لها.

لذا يستوجب حصر مصدرها ومعرفة مقتضياتها ومعاييرها وموازينها الكلية، التي تضي على فعل النظر والقول والعمل صفة العصمة من الزلل والخطأ والانحراف، فهذه التقييدات بمنزلة النية والعقيدة للعبادات، وبالتالي البنية التحتية التأسيسية لها، وكذلك فإنّ المقاصد الكلية هي البنية التحتية لاختيار حزمة الأفعال والأقوال والأنظار والأعمال من بين مئات منها. فمضاعفات ومعجلات وأسس لوغاريتمات دوال متواليات الحسنات والثواب مهما بلغت من التكوثر والعظمة والانتشار والاتساع، فهي دالة تابعة ومرهونة بدالة صدق وخلوص النية والقصد والغاية مهما كان فعل النظر والقول والعمل صغيراً أو زهيداً أو يسيراً عالية.

المنطق الفطري والاقتصادي العقلاني الرشيد في تعظيم ثواب وحسنات أو تقليل

سيئات وعقاب اختيارات الإنسان من أفعال النظر والقول والعمل، يفرض نفسه بشكل قاطع وواضح للأخذ بعدة اعتبارات منهجية ومعرفية جوهرية منها: قراءة منفتحة ومتعمقة وفق عدسات رؤيوية تكاملية وشاملة وتراتبية تدريجية لنواة وجذور وجذوع موضوعاتها وقصودها وأهدافها وغاياتها، ذلك للتوقف عند بنياتها التحتية وقواعدها التأسيسية، ومرتكزاتها الانبثائية ومعالمها الفوقية، وأثارها المباشرة الصريحة وغير المباشرة المضمرة، وترابطاتها وتواصلاتها وتعالقاتها مع كينونات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية متحاولة ومتجاوزة معها ومماسة بها وبعيدة عنها، وقيمها الخيرية الآسية اللوغاريتمية ومضعفاتها التوليدية التكوثرية في مستوياتها المتعددة منها الفردية والاجتماعية والتاريخية والحضارية والأخروية من جهة، ومستوياتها التراتبية الوجودية في جميع عوالمها الممكنة، كعالم الدنيا والبرزخ والآخرة من جهة ثانية.

القراءة الوحيدة القادرة على استحضار كل هذه الصور في وعي الفاعل والناظر والعالم والفاعل، وكيفية التعامل معها وتوظيفها توظيفاً اقتصادياً معرفياً ووجودياً وقيماً وجمالياً، هي القراءة التشميلية الكلية التراتبية التوحيدية التي تنفذ وتولج بعدساتها المركبة المتزاوجة والمتصالحة والمتناسبة في نواة وذرات وبنيات كينونات موضوعات فعل النظر والقول والعمل، وتلامس وغاياتها وأهدافها وتلابس قصودها الحسية الواقعية والعقلية المسددة والعرفانية المؤيدة والوحيانية المتصلة بالعقل الكلي والمستجمعة والمستغرقة في بؤرة عدستها التبئيرية الكلية.

وبتعبير آخر، هي قراءة نقدية تنقيرية وتشريحية وتحضيرية لحضريات جينولوجيات (جذور ونواة) وأكيولوجيات (الظروف الزمكانية والبيئة المحيطة بها) وأركيولوجيات (التطورات التكاملية لها) الآيات الأفاقية والأنفسية والملكوتية، التي لها عدسات رباعية معقولة (حسية وتجريدية وعرفانية ووحيانية)، وبهذه العدسات الأربع المركبة على منظار تلومايسكروسكوبي ثلاثية الأبعاد والآفاق والاستطالات (الجزئية والتوسطية والكلية)، تتمكن من معرفة ظاهريات وحسيات وباطنيات وجواهريات كلمات الوحي الإلهي المدونة في القرآن الكريم بحمولات معرفية ووجودية وأخلاقية وجمالية وفق مبادئ وسنن وقوانين وأحكام وعقائد فطرية كلية إنسانية جامعة، ومحكمة وثابتة ومطلقة حاکمة وقوامة وقيومة

ومقومة لسننها وقوانينها وأحكامها الجزئية المتغيرة والنسبانية والظاهرانية في العالم والكون والوجود، ومن خلال ذلك نستكشف مقاصد وغايات وأهداف معنوية وأخلاقية وجمالية ملموسية دنيوية وملايسية دينية متعالية لدوال أفعال النظر والقول والعمل، ونعين تقديرات أس ومضاعفات تكوثرات حمولاتها من الحسنات والثواب أو السيئات والعقاب. ومن خلال العدسة الثانية نتعرف على كتاب الكون بما فيه من الآيات الأفاقية والسنن والقوانين التكوينية، سواء الطبيعية أم الاجتماعية أم الاقتصادية... إلخ، التي تمكن الكائن الإنساني من التعرف على نواة وبنيات وهيكل أفعال النظر والقول والعمل المعرفية الملمكية المادية المحسوسية، وبالتالي معرفة قيمة خيريتها وقصودها وغاياتها وأهدافها المادية الدنيوية.

ومن خلال العدسة الثالثة الأنفسية نتمكن من معرفة حقيقة أفعال النظر والقول والعمل المتوافقة والمنسجمة والمتطابقة مع حقيقتها الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا الثاوية والمكونة بالقوة والإمكان في بنية ونواة كينونة النفس الإنسانية، والتي تمكننا من تشخيص موضوعات أفعال النظر والقول والعمل المتسامية والمتعالية من جهة، وتعيين قصودها وأهدافها وغاياتها القيمية الأخلاقية والجمالية المتعالية. والعدسة الرابعة وهي عدسة العدسات الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية، أي: «ميتا عدسة» أو ما وراء وما بعد كافات العدسات الرؤيوية المختلفة والمتعددة، وهي عدسة التوحيد الخالص أو عدسة العقل الكلي أو عدسة الروح والنور الأول الخاتمي ﷺ، التي لا تشاهد بواسطتها إلا موضوعاً ووجوداً واحداً وقصداً وهدفاً واحداً، وغاية واحدة وطريقاً وسبيلاً واحدة، وهو الله سبحانه وتعالى.

فرؤية جميع الأهداف والغايات والمقاصد وحمولاتها الخيرية الكمونة أو المضمرة والمسكوت عنها أو تلك والصريحة والمعلنة عنها، والتي هي جد متداخلة ومتشابكة ومتفاعلة ومترابطة، الأمر الذي يتطلب منهجية وعدسات وآليات فرز وتصنيف وترتيب وتعيين واختيار أفضل وأسمى وأكمل وأكبر وأنفع وأخير بديل من بين المئات المختلفة والمتعددة من أفعال النظر والقول والعمل ومقاصدها وغاياتها وحمولات حسناتها وسيئاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية. لذا مهمة الاختيار في غاية الأهمية والتعقيد والصعوبة والخطورة، وتتطلب منهاجية وباردايم ومنهجاً وأليات وأليات وأليات وآلات إستيمولوجية معرفية.

والمصدر الآخر للمقاصد الكلية، هو السنة النبوية الشريفة الصحيحة المفسرة للآيات المجيدة، حيث تتجلى العلاقة الاستيضاحية والاستدلالية للبيان والمبين في بيان السنة الثابتة الصحيحة للمقاصد الكلية المتجذرة في القرآن الكريم، حيث السنة الشريفة وسيرة المعصومين عليهم السلام هي خير تطبيق وترجمان ودليل وحجة للمقاصد العليا لأفعال الأنظار والأقوال والأعمال النموذجية والمثالية الواقعية في صورتها المشرعنة والمعقلنة والموحية. وهذه هي نتيجة طبيعية وحتمية لتكامل وتماهي السنة الصحيحة مع القرآن في وحدة تساوقية بنائية ونبوية ودلالية وتداولية ووظيفية وغائية وقصدية تلقي ظلالتها المشع بأنوارها على مقاصد الأفعال والأقوال التوسطية والجزئية، فتضيء بنياتها وبنائها ومعالمها وتكشف حمولاتها التي تساهم في عملية الاختيار. ومن أهم السمات والخصائص العامة لها هي ما يلي:

1- تتسم المقاصد الكلية العليا للأفعال والأقوال وحمولاتها من الخيرية والنفعية، بالثبوتية والعمومية والمطلقية والشمولية والاستمرارية والديمومية والدينامية والحاكمية والمعيارية والعقلانية والفطرية والإنسانية، الأمر الذي جعلها بمنزلة دستور المقصود الجزئية والتوسطية، ودستور أفعال أنظار وأقوال وأعمال الخيرية والصلاحية والفلاحية والإحسانية والإفضالية الإنسانية على مر التاريخ البشري؛ لكونها متعالية عليه ودالة تابعة لها وحالة راسخة معبرة عن الثوابت والمشاركات الفطرية والحياتية الدائمة لكافة النوع الإنساني. وهذا هو الداعي الأساسي لتصدرها في مقدمة رسالات كافة الأنبياء والرسول عليه السلام، كتعبير حقيقي عن وحدة العقيدة والفطرة والدين والمبدأ والمصير والغاية والسبيل من جانب، ولكونها مستوعبة ومتضمنة للمقاصد التوسطية والجزئية، ومن جهة ثانية كونها حاکمة عليها وناظمة لها ومولدة لها عند الحاجة لها في شتى أنواع الفعل والقول الإنساني التجريبي المحسوس والعقلي المجرد والقلبي العرفاني والغيبى الوحي.

فمن دون استحضار المصالح والمقاصد الكلية في وعي وعقل الفعل القولى والنظري والعملية الجزئي وربطها بالمقاصد الكلية عبر المقاصد التوسطية، نفتقد مكيال ومسطرة وبوصلة الاهتداء والتوسل والإرشاد والتوجيه في احتواء وتصنيف وتجميع وترتيب أو حقلنة ومقولة أفعال النظر والقول والعمل ومستويات حمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية

الأخلاقية والجمالية الفنية، وسلمية مقاصدها التوسطية والجزئية الراتوبية التدريجية من جهة، وكيفية إزالة شوائبها، ورفع مفارقاتها، وحل إشكالاتها، وفض تضاداتها، وتسكين اضطراباتنا، وتسوية انحرافاتنا، وفك تشابكاتها ووشائجها المتداخلة، وتعبير وتسطير وتوزين حمولاتها من الحسنات والثواب والأجر أو السيئات والذنوب والجزاءات والعقوبات.

2- المقاصد الكلية هي بمنزلة ملح وإكسير مقاصد ومصالح حياة أفعال ولأنظار والأقوال والأفعال، وهي الحاكمة والناظرة والقوامة والقيومة والمقومة لمقاصدها التوسطية والجزئية، التي في أغلب الأحيان ننظر إليها بمعزل عن كلياتها وشمولياتها ومطلقاتها ومحكماتها وثبوتاتها، لصرف النظر عن الأعمال بها؛ لعدم جدوى قيمها أو لمحدوديتها، وخاصة المصالح والمقاصد المضمرة واللامرئية أو البعيدة، والتي هي في أغلب الأحوال موضع وبؤرة حمولاتها المعرفية والوجودية وقيم حسناتها وسيئاتها الكبرى لها، حيث إن قيمة الأفعال والأقوال التوسطية والجزئية ومقاصدها مرهونة في الأغلب بمصاحبة ومعية المقاصد الكلية المتموضعة بصورة دائمة ومستمرة في لبها وصورتها؛ لكونها مصدر ديمومتها وحيويتها ونموها وتمييزها المستدامة المتعالية، ومنشأ إخراجها من حالاتها الكمونية بالقوة إلى فضاء كينوناتها الوجودية الفاعلة في المجتمع وفي كينونة الإنسان، لينطلق ويعرج بمركبته الفضائية الروحية إلى فضاءته الملكوتية، هذا المنظور الشمولي هو الذي يقرر أن فعل نظر أو قول أو عمل الكائن الإنساني في أنطولوجيته ووجوده، هو دالة تابعة ومرهونة لمحصلة تفاعل بين تقدير العزيز الحكيم و«عوامل أمره وإرادته، وعالم الأشياء» الذي هو عالم تحقيق مشيئته «، وبتعبير آخر، هو محصلة قيم مضعافات تفاعل الحركة التكاملية للإنسان بمختلف مراتبها الارتقائية والتقاربية إلى مثله الأعلى، وإلى حركة الغيب وكتابه المدون في القرآن المجيد، وحركة عالم الطبيعة المسخر له. وهذا الفعل والقول والعمل هو محور وبؤرة تجاذبات وتباعدات اختيارات الإنسان، اقتضاءً أو تخييراً أو وضعاً لتنسجم وتتماهى مع الخطاب الشرعي، ومحسوسات الحواس المدركة، ومقتضيات العقل المسدد والمؤيد، ومشاهدات القلب العيانية، وإنباءات وإخبارات الوحي المتصل بالعقل الكلي والروح والنور المحمدي الخاتمي ﷺ. فالقول أو الفعل أو العمل الإنساني الحر وفق هذا المنظور الكوني، له تأثير إيجابي أو سلبي في معية المقاصد الكلية المتموضعة بصورة

دائمة ومستمرة في لبها وصيرورتها؛ لكونها مصدر ديمومتها وحيويتها ونموها وتميبتها المستدامة المتعالية، ومصدر إخراجها من حالاتها الكمونة بالقوة إلى الفعل والانوجاد والإنية في مجاري الحياة داخل مجرى العالم والكون والوجود.

فالقول أو الفعل الإنساني الإرادي الحر وفق هذا المنظور الكوني له تأثير إيجابي أو سلبي في صورة مضاعفات متواليات هندسية متزايدة أو متناقصة. فالتشريح البنيوي لنواة منظومة المقاصد الكلية الحاكمة الكمونة في الفطرة التي فطر الله عليها الإنسان، والثاوية في بؤرة التوحيد المختص بالله عز وجل، هو الذي يسدل الستار والاستتار والانحجاب والانوراء عن حقيقة أفعال التصور والنظر والتفكر والتعقل والتوهم والتخيل، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع، وحقيقة حمولات حسناتها وسيئاتها، وقصودها وغاياتها وأهدافها. ومفتاح المفتاح «ميتا مفتاح» لهذا الكشف والفهم والإفهام والانفهام هو التوحيد الخالص والمختص فقط بالله عز وجل كحق مطلق على عباده، والذي يتحقق من خلال مفتاح عقلنة الحواس وعقلنة العقل بالتسديد الشرعي وعقلنة العرفان بالتأييد الشرعي وعقلنة الوحي بالعقل الكلي والروح والنور المحمدي الخاتمي ﷺ الذي ينبسط ويتجلى تنزلاً وجودياً في كافة العقول تبعاً لمراتبها وسعتها الأنطولوجية الوجودية، ووفقاً لبنيتها التكوينية والتركيبية والتراكبية، وتبعاً لغاياتها التداولية والتواصلية والوظيفية والغائية لها.

13.7.6 المقصود أو المقصديات المتعددة والمتدرجة

تأتي القصدية في صلب بنية ونواة أفعال النظر والقول والعمل الإرادي الحر، وهي الإناء والوعاء الذي تصب فيه الذنوب والسيئات والعقوبات أو الحسنات والثواب والأجر، منذ بدء ظهورها على شاشات الذهن الإنساني، مروراً بالتفاعلات والترابطات والتواصلات التعقيلية والتخيلية التوسيعية والتمددية والاستطالية لسعة وعمق وطول وقطر الوعاء المستقبل والمستوعب لترسبات الرغبات والشوق والإرادة والنية. فبعد توسيع سعة الوعاء بالخواطر والتخيلات والتعقلات والتوحيّينات تتشكل النية أو المقصدية الأولى لسلسلة متوالياتها الهندسية في تكوثراتها من الحسنات أو تكاثراتها من الذنوب الصادرة عن المنشئ أو المرسل أو الباث باتجاه المتلقي والمستقبل لها، فجوهر النص أو القول أو الكلام والعمل هو القصدية.

وهناك منظورات أخرى في أدبيات الفكر اللساني وفلسفة اللغة بشكل عام والقصد بشكل خاص، تتجاوز الطابع الميكانيكي للتصورات السابقة، حيث إن المماثلة المطلقة بين المقصدية والمعنى غير واردة، مادامت لا تشكل (المقصدية) إلا حالة واحدة من حالات التحليل الدلالي، إضافة إلى أن هذه المماثلة لا تنظر في جوانب التفاعل بين منتج أو فاعل القول والعمل والمتلقي أو المفعول به، بل جل اهتماماتها تجري وراء البحث عن المعنى الظاهر والثابت والمكشوف أو المعلن عنه دون المعنى الثاوي أو الباطن اللامرئي والمتغير، أي: المعنى التداولي.

13.7.7 حقلنة ومقولة المقاصد والقصود الإنسانية

إنّ فقه فلسفة المقاصد والمقصدية يمكننا من حقلنة ومقولة وقولبة المقاصد والقصود الصادرة عن كينونة النفس الإنسانية إزاء أفعال النظر والقول والعمل في عدة تقسيمات أو صناعات أو مقولات وحقول متميزة، لها بنيات وبناءات وأنساق ودلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات جزئية وتوسطية وكلية متميزة من جهة، ومشاركة متداخلة في بنية نواتية كلية تستغرق وتستجمع فيها كافات أشكال وتفريعات القصود والمقاصد المختلفة، فهناك قصود موجهة من الذات للذات الإنسانية، وهي معترفة ومؤيدة لها حتى لو حاول عزلها وتهميشها، فهو على نفسه بصيرة حتى لو ألقى معاذيره وتبريراته الواهية، وصنف من القصود معلن وموجه للغير وله طابع خاص حريص على أن يظهره بثوب جميل وإن كان قبيحاً وشريراً ومغاييراً لما يعلنه، وهناك صنف آخر خفي ولامرئي ومضمر حتى بالنسبة للذات، حيث أخذ القصد هنا تموضوعاً في عمق لاشعور الذات فيتحكم في القصد المعلن وفي توجيه أفعال النظر والقول والعمل في مجاري الحياة، ولكل صنف من الأصناف السابقة سلمية راتوبية تدرجية تصاعدية ارتقائية وتسافلية انحدارية، تبعاً لقرب ماهية وغائية بنية القصد من مراتب الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى، وفقاً للمراتب التعاضدية التسعة في الخطاطة السابقة، أو الترجي التكاملي التسافلي الدركي الشيطاني والإبليسي تبعاً للمراتب التسعة التسافلية التناقضية مع حقيقة الأسماء الحسنی والصفات العليا.

والمناهجية التكاملية الشمولية التوحيدية المشيدة في هذا الكتاب، وفقاً لبنيتها العميقة ونواتها التكوينية ومفاهيمها النووية، تفترض سلماً تقييمياً تدرجياً للقصود والمقاصد

النوعية لفعل القول والعمل وحمولاتهما من الذنوب والحسنات ومشتقاتهما، التي تتموضع في بؤرة المنظومة المعرفية الإستيمية وانباءاتها الأنطولوجية الوجودية، وتقيم في مركز منظوراتها المفاهيمية وتوجيهاتها في شتى تموضعاتها المعرفية والوجودية في الحياة، واشتغالها إجرائياً مختلف أعمالها وفي تعيين قيم أفعالها وأقوالها الإنسانية، وخاصة في استراتيجياتها التواصلية وعلاقتها التفاعلية الانبائية والوجودية في عوالمها المختلفة كعالم البرزخ والآخرة.

لمعرفة ماهية وحقيقة القصد والنيات في الأقوال والأفعال الإنسانية وتكوثراتها وتكاثراتها من جهة، وتمثلاتها في التشاكل والتوازي والتدرج والتراتب والتفاعل والتواصل والتجسير والانباء المعرفي والوجودي من جهة أخرى، علينا أن نستوعب ذلك في استراتيجيات تفاعل المقصديات والنيات في عناصر ومكونات نسقها الثلاثة التالية: داخل عالم كينونة الذات الإنسانية، بحيث يكون القصد والغاية هي تحقق الأناوية والتذويتية الفردية من خلال ما في كينونة النفس من تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا في وحدتها، ووحدتها في تكوثراتها، بدءاً بمرتبة التشابه والتشاكل، وانتهاءً بمرتبة التطابق والتساوق معها أولاً. وثانياً تطابقها وتساوقها مع القصد الغيرية أو الطبيعية في الطبيعة من حيث التعامل والتنافس والتعارف والتعاون بين الإنسان والذوات الغيرية والطبيعية. وثالثاً أن يكون التفاعل والتطابق والتساوق الأول والثاني في سياق القصدية التوحيدية من خلال القصدية الصلاحية الدنيوية والقصدية الفلاحية الدينية الأخروية، وقصدية الدنو القرباني والدناوة التقريبية إلى المثل الأعلى وكمال الكمالات وجمال الجمالات المطلقة وفوق المطلقة.

فسلامة وصلاحية وصحة وعدالة وإنصاف القصد، وإخلاص واستقامة وصدق وأمانة النية، كفيلة بأن تجعل نواة وبنية أفعال النظر والقول والعمل أن ينسبط فيها العقل الكلي ويفيض فيها فيوضاته الرحمانية والنورانية والخيرية والحرية والحيوية التي طبيعتها أن تكوثر فاعلياتها وتواصلاتها وترابطاتها في ذاتها وفي ذوات الكينونات الوجودية المتحاولة والقريبة والمجاورة أو المماسمة والبعيدة، الأمر الذي يضاعف أس ومضاعفات دوال حسناتها وثوابها أو سيئاتها وذنوبها.

حيث إنَّ العمل الصالح الأصيل وقيمه المعرفية والوجودية المتعالية مرهون ودالة تابعة لتقعيدات وتأسيسات النية والقصدية والغائية الخالصة الموصولة بالمطلق والمثل الأعلى، والذي هو المصدر الأول والأخير في تكوثرات وفيوضاته الربانية، وهو متكوثر بالأصل، إذ قد يبدو فعل أو قول بسيط وصغير في نظر الإنسان، ولكن لكونه موصولاً بنبع متصل ببحر فيوضات الأبحار الإلهية ومحيط آلاء المحيطات الربانية مما يتوالد وينمو ويتكوثر بدرجات مضاعفة لامتناهية، فيصبح عملاً عظيماً يحمل حمولات خيرية ونفعية معرفية ووجودية وقيمية يتضاعف في صورة متواليات هندسية تحيي أمة بكاملها، ومآلاتها هي ارتقاء مكانة ومقام الإنسان وسموه وتقربه إلى مطلق مطلقات العظمة والكبرياء والعزة والقوة والعلم. والمعجزة الكبرى أو المفارقة الكبارة هنا أن هذه القيم المتعالية والمتضخمة والعظيمة بشكل لامتناه عند تحققها، يعني عند تقرب الإنسان إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات المطلقة ويشاهد هذه الحقيقة، فيرى أن عمله وجهاده ومجاهداته وعلومه ووجوده لا يُذكر ولا يعتبر شيئاً بتاتاً.

وهذه السمة الأصيلة، حينما تتوفر في أي عمل تتساوى قيمته بغض النظر عن حجم العمل وحجم الإنفاق ومقدار العبادات وكثرة الأفعال والأقوال كانت صغيرة حقيرة بسيطة قليلة أو عظيمة وكبيرة وجسامة، ما دامت تتموضع في نفس درجة السلم التراتبي للنية أو القصد أو الغاية مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛ وذلك لكون النية والقصدية والغائية هي التي تفيض وتمنح القيمة للعمل ودالته وأسها اللوغاريتمية أو مضعفاتها التكوثرية التي تدوم بدوام اتصالها بالمنبع الإلهي والعقل الكلي والروح والنور المحمدي الخاتمي ﷺ، حيث إنَّ من شأن قصد أو نية العمل أن ترتقي إلى الدرجات العليا من السلم التراتبي التكاملي أو التقاربي من الله عزَّ وجلَّ. وهكذا تتصاعد قيمة النية الخالصة إلى الحد الذي تغيب في عقل وقلب الإنسان كافة الدواعي المنفعية والبواعث المصلحية الأنأوية التذويتية للإنسانية، وتمحي توابعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ليمثل فقط الوجود النوراني الرباني ذا القيم المطلقة أو القربية لمطلقات الواقع الإنساني الملكوتي.

النية أو القصدية ليست هي قاعدة تأسيسية وتقعيدية لبنية كينونات الفعل أو القول المعرفية والوجودية الفوقية فحسب، وإنما هي لب وروح العمل وجوهر القول، وهي العروة

الوثقى والحبلى المتين الرابطة بين قيم تكوثرات الفعل والقول وكثافتها التصاعدية إلى السماء، وهي الجسر والصراف المستقيم الواصل بين مراتب العمل والقول وحمولاتهما من النية في عوالمها المختلفة صعوداً إلى المثل الأعلى ومطلق المطلقات عز وجل، وهي الباب الذي بموجبه تصعد الأعمال إلى السماء، وهي الميزان الذي بواسطته توزن أدق الأقوال والأفعال الذرية الصادرة عن الإنسان ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾⁽¹⁾، وهي البوصلة التي تحدد مسارات مديات الأفعال واتجاهات الأقوال الأفقية والشاقولية المؤدية إلى إتمام تامميتها وإكمال كماليتها القدسية. وتجدر الإشارة إلى أن القول أو الفعل القصدى يتميز بإظهار قصدية الحجة الموجهة في أمرين هما: تضمين وعدم انفكاك الغائية أو القصدية عن القول أو اللغة والفعل، والآخر هو تشميل سلم تراتبى وتدرجى للقصدية أو الغائية أو النية.

وحيث إن قيمة القول أو الفعل مقومة ودالة في القصدية أو الغائية المحمولة في تشييداتها والمتضمنة في ماهيتها، فإن الوصف الفعلى مجسد بأزهى تجلياته، وممثلاً بأجلى مظهراته في الحجة الموجهة. أما فيما يتعلق في تدرجية وتراتبية القصدية أو الغائية، فنقول: إن بنية وهيكل الحجة الموجهة مشيدة بطريقة أركيولوجية تشكل تاسيساتها وتقيدها التحتية على سلم تدرجى وطبقات تراتبية من القصد - أي النيات - وطبقات من المقاصد - أي: الأهداف - وتدرج القصد إلى صرف الذهن والقلب إلى ما هي من إعلام أو إخبار المستمع إلى الحجة، وإلى إخباره بهذا القصد نفسه وهكذا؛ ومنا القصد إلى إقناع المستمع والقصد إلى تعريف المستمع بهذا القصد الأول وهكذا دواليك. أما المقاصد فأيضاً لها سلم تدرجى تراتبى، فمنها يصرف إلى الأفعال المنشودة والمقصودة من قبل المتكلم يراد أن يقوم بها المستمع، ومنها تشييدات وإقامات الأفعال الدالة على اقتناع المستمع، ومنها الأفعال المشتركة التي تساهم في تقعيد عملية الإقامة والانباء لفعله الإقناعى. والعملية التواصلية والتداولية تتطلب أن نقيم للقصدية في أقوال وأفعال كل من المتكلم والمستمع معاً كبير وزن وعظيم أهمية، وأن يتم مؤسسة ذلك على تشييدات عنصر المشاركة الدينامية والفعالة بين المتكلم والمستمع أو الناقل والمنقول إليه

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الزلزلة، الآيتان: 7 و 8.

في التأثير والتأثير المتبادل وعلاقتها الدينامية الانبثائية لكيوناتها الأركيولوجية التأسيسية لبنية مراتب طبقات القصدية، لترتقي بذلك إلى منزلة دلالية تشترك معاً في معادلة بنيوية دالية لقصدية القول أو الفعل التداولي وفق سياقاتهما كفعل كلامي وتكليمي وتكليمي، كما أشار إليه جن أوستين⁽¹⁾. الممارسة الحية والدينامية لهما هي نتاج هذا التفاعل الواعي للفعل بقصدية وخيريته وخلقته والذي لا يدرك معناه وحقيقته إلا بالانصراف والرجوع إلى العمل الذي يعطي ديمومة وحيوية مستمرة للفعل.⁽²⁾

وعليه، فإنَّ النية في المعاملات والمقولات الشرعية العبادية سواء الواجب منها والمستحب المندوب ومباح الفعل والقول، أو الحرام والمكروه ومباح الترك، تتكوثر قيمهما وتتفرع عنها المتغيرات الإستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية كدالة في ثلاثة متغيرات أساسية مستقلة متفاعلة ودينامية فرعية متنوعة وتشعبية متعددة، متجسدة في: متغير العقل والقصد والنفع أو الخير. وقد تناولنا موضوع العقل في الفعل والقول وحمولاتهما من الحسنات والسيئات، والآن جاء دور المتغير المستقل النية أو القصد كدالة تقدر قيم الفعل والقول.

13.7.8 قصد القصد (ميثا قصد) أو نية النية (ميثا نية)

لكون نية العمل والقول خيراً منهما، وأنَّ الرياء ما هو إلا السوس أو الأرضة التي تهدم كيان العمل وأركان النية، وتنخر في بنية قصد قصديتها أو نية نيتها، أي: (ميثا قصد وميثا نية)، لذا من اللزوم الكشف عن بعض خصائصه الجينيولوجية التأسيسية والجزرية ومعالمه الأركيولوجية التطورية التراتبية ومميزاته الأكسيولوجية الأخلاقية، وذلك بقدر ما يتسع مقام البحث وعلاقته بصلب الموضوع.

هذا التنامي والتكامل في فعل «نية النية» أو «قصد القصدية» أو «قصد القصد» أي: نواة النية والقصد وما بعد وما وراء النية والقصد التي هي الحاكمة والناظمة والمؤتمنة على النية والقصد من جهة، وقوامه وقيومه وقيامه وإقامة وقومه ومقومة لها من جهة ثانية،

(1) Austin, J.L (1962), How to Do Things with Words. Oxford University Press. Oxford.

(2) LEO Apostle: Towards a General Theory of Argumentation. in BARTH, E.J.L. (eds): Argumentation Approaches to Theory Formation. John Benjamins B.V. Amsterdam.

ومنيح ومنشأ روافد وإشعاعات نور النية والقصدية من جهة ثالثة، ومصدر لا ينضب لشحنات وموجبات نواة وبنيات كينونات حسنات وثواب أفعال النظر والقول والعمل ومضاعفاتها التكوثرية، أو سيئاتها وذنوبها وعقوباتها ومضاعفات كثراتها التسافلية. ما هي «ميتا نية» أو «ميتا قصد» التي هي تاصيل وتأثيل النية والقصد؟ هي في الحقيقة منظومة قيم جد متعالية ومتسامية تتشكل من الإخلاص والصدق والصراحة والاستقامة والأمانة التي تجعل بنية النية والقصدية صلبة صمدية متماسكة لا تسمح لأي فيروسات مرضية وميكروبات وبائية قيمة أخلاقية أن تنخر كينونتها وكيانها بتاتا؛ لأنها مصونة ومحصنة وعفيفة بقيم ومبادئ «إخلاص الإخلاص» و«استقامة الاستقامة» و«صدق الصدق» و«أمانة الأمانة» التي هي مخ ونواة الإخلاص والاستقامة والصدق والأمانة.

هذه النواة تحمل حمولات معرفية ووجودية وقيمة أخلاقية وجمالية فنية جد متعالية ومتسامية تحفظ استقامة وإخلاص وأمانة النية والقصدية، وهي التي تزودها بقيم مضاعفات تكوثرات حسناتها وثوابها، وهي التي تجعل النية والقصدية خالصة نقية صافية لله فحسب؛ لكونه سبحانه وتعالى المستحق الوحيد والأوحد والأهلية التامة للعبادة والعبودية والعبودية، حيث كل شيء وأمر مقابل الله لا وزن ولا شأن ولا قيمة له، ولا يتحقق هذا إلا من خلال فعل نظر وقول وعمل تكامل الإنسان الموصول إلى التزلف والتقرب إلى المطلق التام ورب الأرباب، الذي بموجبه ينكشف له الغطاء فيشاهد بالمشاهدة العرفانية القلبية حقيقة عظمته وكبريائه وقدرته من جهة، ويشاهد حقيقة أفعاله وأقواله وكيونته الذاتية وكذلك الكينونات الوجودية الأخرى، فتستصغر قيمها المتعاضمة وتخف أثقال حمولاتها الثقيلة بالحسنات والثواب، سواء وفق منظوراته القلبية المتعالية أم في واقع الأمر التكويني لها، وذلك مصداقاً لقول الإمام علي عليه السلام في دعائه المأثور: «... عظم الخالق في أنفسهم فصغر ما دونه في أعينهم»⁽¹⁾.

فقصد القصد (ميتا قصد) أو نية النية (ميتا نية)، هي بؤرة نواة جاذبية النية نفسها وبنيتها التعيدية والتأسيسية، وهي مصدر صلاحية وديمومة النية وديناميتها، وأساس استمرارية انبئات وإقامات الأفعال والأقوال المنبثقة عنها، وهي منشأ توالد متاليات

(1) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، ج: 10، ص: 133.

تكوثراتها من الثواب والحسنات المترتبة عليها، إضافة إلى كونها منبع فعاليات وأساس قوة تواصلات وقاعدة تماسكات ونسيج علائق الطبقات الفوقية لها، أي: نوايا كينونات الأفعال والأقوال والأنظار المتواضعة والمتعاقبة حسب مراتب مستوياتها المتفاعلة مع كينونات معرفية ووجودية أخرى متشابهة ومتشاكلة ومتضارعة ومتضاهية ومتماثلة ومتحاذاة ومتناظرة أو متطابقة ومتساوقة في حقولها المتحاكلة والتمتاسة والمجاورة أو القريبة والبعيدة منها، وفي جميع عوالمها الممكنة كعالم الدنيا والبرزخ والآخرة.

وعليه، فهي المسؤولة عن بقاء ديمومة كينونة النية وحيويتها واستمرارية انبئاتها المعرفية والوجودية في مدار قلب وعقل وفطرة الإنسان، وهي مصدر ثبات النية والقصد ومسار استمرار حركتنا الارتقائية التكاملية المتماهية مع بؤرة نواة القصد والنية، أي: نية النية المتمثلة كما قلنا سابقاً في خلوص النية وفي أهلية العبودية التامة لله والتقرب إلى غاية الغايات والمثل الأعلى عز وجل، و«قصد القصد» أو «نية النية» هي التي تضمن ديمومة ودينامية استمرارية النية والقصد في المقصود والنوايا داخل المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والإعلامية والقضائية والقانونية... إلخ؛ لتشكل بدورها أساس فاعليات أفعال النظر والقول والعمل والصنع فيها.

الفصل الرابع عشر

الجينولوجية الجذرية والجذعية لنية
النية «ميتا النية» (الفطرة)
واليد الخفية للحسنات والسيئات

14.1 «نية النية» وجذريتها وجذعيتها الفطرية المخمورة والمحجوبة

التحليل الجينولوجي لتأسيسات وتتعيدات الأفعال والأقوال، بل كافة منظومات الحياة المعرفية والوجودية، والتشريح الأركيولوجي لمدارج طبقاتها المتراكبة والمتفاعلة، والتفسير الأكسيولوجي لقيمها الأخلاقية وحمولاتها من نتاج فاعليتها الوظيفية والانبنائية والقيمية، في حقولها ومجالاتها الكلمائية في القرآن الكريم وحقولها الأنفسية في قلب الإنسان ومجالاتها الأفقية في عالم التكوينات المادية، تؤكد لنا بوضوح وجلاء أن هناك بؤرة نووية اجتماعية جاذبة لكل الكينونات الوجودية والمعرفية في الكون، وأن هناك خيطاً دقيقاً ورفيعاً له ظهور علني واضح تارة ومضمر خفي تارة أخرى، ناظماً ورابطاً ومتصلاً وحافظاً وماسكاً لكافة مكونات الكينونات المختلفة، وذلك في صورة منتظمة متدرجة ومتساوقة متماهية، هي فطرة الله «التوحيد الخالص» التي فطر الناس عليها ولا تبديل لخلق الله، وهي من الألفاظ الإلهية والفيوضات الربانية التي خص بها الله عز وجل الإنسان دون جميع الكينونات والمخلوقات، حيث إن الكينونات أو الموجودات الأخرى إما هي فاقدة لهذه الفطرة أو موجودة فيها في صورة منقوصة ليس لها منها إلا نصيب محدود وحظ يسير، وإنَّ جُلَّ المطلوب هو استقصاها والتوجه إليها والتمحور والدوران حولها والتمركز والتباور فيها حساً وعقلاً وقلباً.

وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة في غاية الأهمية، مفادها أن تعيين الفطرة وتفسيرها في مقولة التوحيد ليس من باب الحصر والتحديد، بل لكون التوحيد هو أفضل وأشرف وأكمل وأتم وأصدق مصداق وحقيقة للفطرة، حيث هناك العديد من الآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة، حين استنطاقها والنظر إليها من خلال عدسات ثلومايسكروسكريبية مركبة مترتبة وتكاملية متدرجة، نستنتج بوضوح وجلاء اعتبار الدين والإسلام والإيمان هو الفطرة.

وهذا هو المنشأ الذي يفتح لنا آفاق مديات الفطرة وأعماقها الشاقولية، لتصبح جذر

جذور كل كينونات الحياة الإنسانية المعرفية والوجودية، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ولا يتفقهون. وبالتبعية للزومية المعرفية والمنطقية تشمل الفطرة الدين كله، بما فيه من مبدأ التوحيد ذي الإلهية المستجمعة لكل الكمالات المطلقة، والنبوة والإمامة والعدل والقيامة والإيمان بالغيب والملائكة والكتب والرسول، وعشق الكمال والعلم والجمال المطلق والحياة الأبدية، التي تعتبر إما من أحكام الفطرة أو من ضرورياتها وأساسياتها التي تشكل بدورها البنية التحتية التعقيدية لنية النية أو قصد القصد (ميثاق نية وميثاق قصد) وتشعباتها التكوينية الوجودية والمعرفية وبمختلف تدرجاتها الترتيبية التصاعدية والتنازلية من نفس النية والمسائل والقضايا أو الحالات الشعورية الملازمة لفعل النية، وكذلك تداعياتها الوجودية والمعرفية في صور أفعال وأقوال وانبناءات مؤسسية قانونية وتشريعية، وإدارية تنظيمية، وإنتاجية اقتصادية، وتعليمية تربية و... إلخ.

فإذا كانت النية والقصدية أخير وأفضل وأبرك وأجمل وأفيد وأنفع من كل نتائج ومآلات أفعال النظر والقول والعمل، فلا بُدَّ أن تكون «نية النية» أو قصد القصد» أفضل وأخير وأجود من النية والقصد أيضاً، لذا نعتقد أن تصور هذا الأمر ليس بالأمر السهل واليسير، وخاصة أن ذهنيات الإنسان بشكل عام يتعرف ويستوعب ويستأنس من الأمور الحسية الملموسة والمادية وخاصة المرئيات والمنظورات منها، كيف يكون الأمر إذا كان ميتافيزيقياً غيبياً مثل النية والقصدية لفعل نظر واثول وعمل مظاهره وتجلياته مادياً وحسياً؟! والأصعب والأعقد إذا كان الأمر ما بعد الميتافيزيقيا «ميثاق فيزيقيا الميتافيزيقيا» أو ما بعد الغيب «غيب الغيب»؟! بمعنى مهما كانت نتائج فعل النظر والقول والعمل مفيدة وخيرة ونافعة، أي: فيها الخير والبركة والصلاح والفلاح فإنها دالة تابعة ومرهونة أصلاً بصلاح وسلامة واستقامة وصدقية وبإخلاص وبأمانة في ديموميتها وديناميتها وتعالقها وترابطها بعوالمها المختلفة الممكنة.

ولكن هذا الأمر مهما كان متيناً وصلباً وصحيحاً وسليماً من حيث البنية والبناء والنسق والدلالة إلا أنها خاضعة ومذعنة للتغيير والتحويل والتبديل، وخاصة إذا وقعت تحت سلطة ظاهراتية الواقعية المصطنعة أو غير المتعلقة والمتشعبة أو تحت سلطة المنافع والمصالح المادية الملموسة الآنية الضرورية، والسؤال الجوهرية والأساسية الذي يتبادر إلى الذهن

هو ما الضامن والمتعهد أو الزعيم والكفيل الذي يضمن ويتعهد بديمومة ودينامية سلامة وصحة وصدقية واستقامة وإخلاص وأمانة النية أو القصد ذاته المولد والمنشأ والصادر عنه الخير والبركة والنفعة والفائدة الحقيقية والديمومية المحققة لغاية غايات وهدف أهداف العامل والناظر والقائل، أي: الهدف والغاية الأسمى والأفضل والأكمل التي تقربه إلى المثل الأعلى والكمال والجمال المطلق له؟ نقول: إنَّ الضامن والمتعهد والمؤتمن الذي يكون مؤهلاً وقادراً على الناظرية والحاكمية والقوامة والقيومة والإقامة والقومة والمقومة للنية والقصد، هو نية النية «ميتا النية» أو قصد القصد «ميتا القصد».

وبتعبير آخر، علينا أن نتعرف على الأسس والمبادئ والقيم والمفاهيم والمعاني الحقيقية والحقة المؤسسة والموأصلة والمؤائلة للإخلاص والاستقامة والتقوى والأمانة والصدق والصراحة والوفاء والإنصاف حتى نضمن براءة ورشد وصلاح وسلامة وصواب وكمال الإخلاص والاستقامة والصدق ليس لموضوعات النية والقصد فحسب، بل للغايات النهائية والخاتمية الكمالية المطلقة المتجسدة بواجب الوجود وكمال وجمال الكمالات والجماليات المطلقة وفوق المطلقة «اللَّهُ سبحانه وتعالى»، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بتحقيق وعي الوعي وبصيرة البصيرة وعلم العلم لإخلاص الإخلاص واستقامة الاستقامة وصدق الصدق وأمانة الأمانة التي موضعها الطبيعي والتكويني هو الفطرة الإنسانية السليمة التي فطر الله عليها الإنسان ولا تبديل ولا تحوير ولا تحويل ولا تغيير لها مادامت حيّة ويقظة غير ملتبسة بالأهواء والغرائز والشهوات التي تحجب نورها وضيائها وتجلياتها لعالم كينونة النفس الإنسانية.

نريد أن نلقي الضوء على الجذور الجيولوجية لنية النية «ميتا النية» أو قصد القصد «ميتا القصد»، وذلك بحثاً تحليلياً إبستمولوجياً معرفياً وأنطولوجياً وجودياً لأصل مرجعيتها وجذر منشئتها. والسؤال هو هل هي خارجية برانية، أي: موضوعية محققة موجودة أم إنها داخلية جوانية بالقوة والإمكان والضرورة؟ هل مجرد الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة كافية؟ هل توفر الوعي والبصيرة والعلم والإدراك وتمكننا من معرفتها والتمسك بها أم لا؟ أم إننا بحاجة إلى وما وراء وما بعد ذلك، أي: إلى «جهد الجهد» و«جهاد الجهاد» و«اجتهاد الاجتهاد» و«مجاهدة المجاهدة»، وكذلك إلى «وعي الوعي» و«إدراك الإدراك» و«بثيرة البصيرة» و«علم العلم» إنَّ علاقة النية والقصدية للأفعال والأقوال الإنسانية وحمولاتها المعرفية والوجودية

من الثواب والعقاب أو الحسنات والسيئات بالفطرة الإنسانية المغروزة بالنفس، علاقة عضوية بنيوية حقيقية بأبعادها المعرفية والوجودية.

ربما يسأل سائل لماذا هذا التعقيد والتدقيق والتفلسف في البحث عن النية أو «نية النية» وإقحام جملة من المفاهيم الغريبة والمعقدة، مثل: «وعي الوعي» و«جهد الجهد» و«اجتهاد الاجتهاد» و«مجاهدة المجاهدة» و«علم العلم» و«إدراك الإدراك» و«إخلاص الإخلاص» و«استقامة الاستقامة» و«أمانة الأمانة» و«صدق الصدق» وغيرها من المفاهيم والمعاني التي تسبقها كلمة «ميتا» أي: ما بعد وما وراء ليس فقط الظاهر، بل حتى الغيب والحجاب والستر؟! نقول: لأنَّ النية ليست مخ وعقل وروح فعل النظر والقول والعمل، بل إنها «مخ المخ» و«روح الروح» و«عقل العقل» بالنسبة للعمل والنظر؛ لكونها متعلقة ومرتبطة مباشرة بالكمال والجمال والمثل الأعلى والمطلق وفوق المطلق، وذلك عن طريق ووسيلة العقل الكلي أو الروح والنور المحمدي الخاتمي ﷺ الأول من جهة، وإنَّ بناء وتأسيس أو تأصيل وتأثيل «نية النية» و«قصد القصد» كأساس وبنيّة ونواة للنية والقصدية التي تبني عليها بناءات وبنّيات ودلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات فعل النظر والقول والعمل، هو عملية ازدواجية ثنائية إذا لم تكن تشكيكية تراتبية وتدرجية متعددة المراتب والدرجات اللامتناهية. فبناء وتأصيل وتأثيل «نية النية» أو «قصد القصد» يتطلب أولاً تشخيص وتعيين وتقدير الأمور السلبية والتساقلية والمرضية والوبائية وفيروساتها وميكروباتها التصورية والتصديقية والمعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية التي تقف حجر عثرة وحاجباً مانعاً لمعرفة وتقدير مكونات وعناصر البناء والتشييد لها، فهي عملية هدم وبناء، وإفساد وتصحيح، وتقويض وبنیان، وإعطاب وتنفيذ، ما لم نقم بالعمليتين المزدوجيتين في آن واحد على الأقل أو الإزالة والهدم والتقويض والقضاء أولاً على فيروساتها والوبائية وميكروباتها المرضية، ثمَّ القيام بالبناء والتشييد والإقامة لبنّيات وبنّيات النية و«نية النية» أو القصد و«قصد القصد».

لذا من الأهمية بمكان أن نلقي الضوء على جملة من المسائل والقضايا المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بها. نبدأ أولاً في توضيح الكينونات المعرفية والوجودية لموضوع الفطرة وعلاقته بالمنهاجية المتبعة في دراسة منظومة الذنوب والحسنات، كبنية معرفية ووجودية عميقة ثاوية في بؤرة نواتها النووية، فمن المستحب النظر ولو بشكل الإشارة والتعريف إلى

عدة كينونات معرفية ووجودية تتحافل وتتماس حيناً، وتتجاوز مع تخوم الفطرة حيناً آخر. وحينما تتوارى أو تضعف الفطرة النقية المغروزة، تطفو هي على سطحها أو في عمقها السطحي، لتقول كلمتها، وتوجه بوصلة اتجاهات ومسارات حركة الإنسان الغافل والقابع في جب النسيان، ومن أهم هذه الكينونات الثاوية في بنية النفس البشرية هي ما يلي:

1.1.1 تصنيفات الفطرة الإنسانية

المستقرئ لأدبيات الفكر الفلسفي والكلامي والأخلاقي يلاحظ أن هناك ثمة تصنيفات وتقسيمات للفطرة وجذورها المتفرعة وجذرها الأصلي، وفي أدبيات الفكر العرفاني للإمام الخميني قده نجد أنه يصنف الفطرة تصنيفاً موضوعياً عقلياً عرفانياً إلى: فطرة أصلية وفطرة تبعية، تتفرع عنهما جميع ضروب وتشعيبات الفطرة الأخرى⁽¹⁾.

تتجسد الفطرة الأصلية في تمثلات حب الكمال المطلق، وتمظهرات عشق الخير والسعادة المطلقين، المعجونة والمركوزة بالقوة في كل فرد من أفراد النوع الإنساني، بصرف النظر عن جنسيته الجغرافية من بدوي أو حضري، عربي أو أعجمي، وبغض النظر عن ماهيته المعرفية من عالم أو جاهل، ومهما كانت مقاماته الاجتماعية من شريف عظيم أو وضع حقير، الكل متساوون أمام أصل ماهية وحقيقة الفطرة الإنسانية، وإن تباينت درجاتها ومراتبها الانكشافية والوضوحية بين البشر، أما الفطرة التبعية أو الفرعية التي يسميها الإمام الخميني قده هي فطرة التنفر من النقص والأذى من الشر والأذى والشقاء، هذه الفطرة بحسب مصطلحات الإمام مخمرة بالعرض، وسميت تابعة لكونها تأتي متلازمة ومرتبطة على الفطرة الأصلية الأولى، أي: فطرة حب الكمال والميل والتوجه إلى العشق والخير والسعادة المطلقة.

1.1.2 الفطرة الفرعية أو التابعة

أما الفطرة الثانية وفق مرئيات ومنظورات الإمام العرفانية العقلانية فهي الفطرة التابعة أو الفرعية، وتفسر على أساس أنها حالة شعورية نفسية مخاضها التنفر والانزعاج والاضطراب والقلق الدائم من النقص والأذى من الشر والشقاء، وهذه الفطرة معجونة

(1) الإمام الخميني، شرح حديث جنود العقل والجهل، ص: 76.

ومخمرة بالعرض، والتسمية الاصطلاحية التبعية قد تم اشتقاقها من نفس الفطرة الأصلية لكونها مترتبة عليها، وتظهر وهي في حالة نقصان أو عدم تمامية فطرة حب الكمال وتعشق الخير والسعادة

1.3 الفطرة المخمورة والمحجوبة

نستنتج من مرثيات ومنظورات الإمام الخميني قده أنَّ هناك تصنيفات أخرى يمكن تعيينها عند تحليل بنية نية الإنسان أو عالمه العرفاني الجواني، وهي جدٌ مفيدة في تحليل نية النية أو قصد القصد التي تشكل قاعدة القواعد وأس التأسيسات البنيوية التحتية لكافة أفعال وأقوال الإنسان وحمولاتها المعرفية والوجودية من انبئات فوقية وتضميناتها من الثواب والحسنات أو العقاب والسيئات، الفطرة المخمورة هي تلك القوى والدوافع والجاذبية الجوانية المتماهية مع عالمها الملكوتي التكويني الأصلي، وتتساق مع مظهراتها الروحانية وتتلاءم مع تشكيلاتها النورانية، لتصبح منشأ الخير والسعادة الأبدية، ومصدر الانفتاح والتعلق مع الكينونات المعرفية والوجودية في عالم البرزخ والآخرة، في حين تشكل الفطرة المحجوبة والمطموسة بنية التفكير والشعور المادي والمنجذب بعالم الطبيعة، وهي تدور في فلك قوانينها وسننها وتخضع لأحكامها المادية وضوابطها الشهوانية وموازينها ومساطرها القصيرة الأمد، وأخيراً وليس آخراً تسلك منهجاً وفق عدساته الرؤيوية التجزيئية والتفكيكية.

إذن تنشأ النية في محيط يخضع لقوى الجذب والدفع، والسمو والدنيا، المادة والغيب، متموضعة في لبِّ قلب الإنسان الحي النابض، فالقلب إذن هو بؤرة ومركز بنية الفطرة وعالمها ورحمها الذي تشع منه أنوارها وإضاءاتها النورانية المركوزة بالقوة وبصورة واضحة وجليية، وضوح الشمس في رابعة النهار وفي شكل كينونات بديهية، بل لا توجد كينونة معرفية ووجودية أشد وأكثر بدهة ووضوحاً من الفطرة، حيث تعد أحكام الفطرة ولوازمها من أبده البديهيات وأوضح الواضحات لا يختلف فيها اثنان قط، ولا تتأثر بالأوضاع والتقلبات، وما يكون بهذه المنزلة هو وحده من الفطريات. والفطرة هي الميراث المشترك بين الإنسانية جمعاء، وهي تشكل منبع ومصدر النية والقصد أو نية النية وقصد القصد المتعلقة بعالم الغيب والملكوت وبالحياة المعنوية والنورانية المنفتحة على عالم البرزخ والآخرة، ولكن

هذه الفطرة المعجونة والمخمورة، حين يخفت نورها وتضعف إضاءاتها النورانية، تبدأ في الضمور والخفاء تدريجياً وفق علاقة عكسية بين الذنوب وإضمار نور الفطرة، وبتعبير رياضي الفطرة المحجوبة دالة من حيث الإخفات والإضمار في الذنوب، ولما كان الإنسان وليد الطبيعة وابن هذه النشأة الدنيوية، كما يشير لذلك قوله سبحانه: ﴿فَأُمَّهُ هَكَوِيَةٌ﴾⁽¹⁾، فسيتفاعل منذ البدء مع الطبيعة وينمو في رحابها، فتلمي عليه ضوابطها وموازينها، التي تتحول بسبب الانغماس في الدنيا والغفلة والنسيان أو بالأحرى التناسي والتغافل، وبالتدرج تتبدل القطرة البديهيّة الواضحة إلى حجب تحاصر قلبه وتهيمن على نفسه، وتدفع الفطرة المخمورة إلى الهامش، لتكون المحجوبة سيّدة الموقف، يعينها على ذلك ثلاث قوى، هي القوة الشيطانية، والقوة الغضبية، والقوة الشهوية.

ولإعادة التوازن والاعتدال والتوسط إلى حياة الإنسان، ليطوي مراتب الإيمان ومدارج التكامل المادي والروحي، عليه أن يستعين بقوى ذاتية جوانية بما يقوم به من مجاهدات نفسية، وهذا ما تهض به الفطرة المخمورة، ويقوى برانية إرشادية توجيهية نابعة من الكتب السماوية عن لسان الأنبياء والرسل ﷺ، فكان أن بعث الله جلت قدرته: «بألطافه الأزلية ورحمته الواسعة، الأنبياء العظام ﷺ، لتربية الإنسان، وإنزال الكتب السماوية، لكي يكون ذلك معيناً من الخارج، للفطرة الداخلية في مهمة إرشادية، حيث إن فعل الطبيعة يحتاج إلى فعل مضاد يسد الستار ويفك قيود العقل والقلب، ويبدد حجبتها ويفك حصارها، الذي تفرضه على قلب الإنسان وروحه، ليطوي مراتب ارتقائية تكاملية مركبتها الإيمان والتقوى والعمل الصالح ومجاهدة النفس المؤسسة على بنية النية المتمثلة في الفطرة النقية المغروزة في لبّ ونواة قلب الإنسان. وربما هذا الاضطراب والقلق والتبدل الذي نشاهده في سير الإنسان من عالم الطبيعة إلى عالم البرزخ وعالم الآخرة، هو مصداق لما يفصد من قوله سبحانه: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ * ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَفَلِينَ﴾⁽²⁾، ف ﴿أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ في الآية إشارة إلى نور الفطرة الأصلي المخمرة بيد الحق سبحانه، و ﴿أَسْفَلَ سَفَلِينَ﴾ هو الاحتجاب بالطبيعة، أو الصيرورة في حالة الفطرة المحجوبة التي تحاصر قلب الإنسان وروحه بالظلام.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة القارعة، الآية: 9.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة التين، الآيتان: 4 و 5.

النظرة التحليلية لبنية جينولوجية تأسيسات وتقييدات الفطرة ومراتب طبقاتها الأركيولوجية وقيمها الأكسيولوجية الأخلاقية، وما تحمل من حمولات وإشعاعات نورانية منفتحة على جميع العوالم الممكنة، نستشف بكل وضوح وجلاء أن الفطرة الأولى المغروزة أو المعجونة في أس وبنية قلب الإنسان، هي منشأ وجذر جميع جذور الخيرات التي تعم العالم والوجود الإنساني، في حين أن الثانية - الفطرة المحجوبة هي منبع وأس جميع الشرور الموجودة الصادرة من الإنسان في العالم نتيجة لاحتجاب الفطرة الأولى.

وتأسيساً على ذلك، وبحكم المنطق والعقل يستوجب على الإنسان مجاهدة النفس وتهذيبها وفقاً لتأسيسات وقواعد الفطرة المغروزة؛ لكي يزيح عنها الحجب أو يدفع الفطرة المحجوبة ويقتلع جذورها المتمثلة بالقوى الثلاث (الشیطانية والغضبية والشهوية) وما ينشأ عنها، بغية تمهيد الطريق وإسدال الستار عن الفطرة المخمورة لتشع أنوارها لتمارس دورها في انبئاء وإقامة الخيرات وتعميمها والتي بواسطتها يطوي الإنسان مراتب الإيمان والتكامل والتقرب إلى الله عز وجل.

إن الحقيقة التي نحن بحاجة إلى التوقف عندها ملياً والتأمل في حمولاتها المعرفية والوجودية ومدياتها الالفية والشاقولية هي أن منظومة الفطرة وفقاً لمرثيات ومنظورات الإمام الخميني قده لها مديات ممتدة وأعماق متعمقة تتجاوز التفسيرات المستقاة والمنظورات والمفاهيم المستنتجة من الآيات القرآنية الكريمة والروايات النبوية الشريفة عند الكثير من العلماء والفقهاء والفلاسفة الإسلاميين، حيث يؤكد الإمام على فطرية أركان الإيمان، وأن أصل وجود الله جلت عظمتة وتحليه بالكمالات كلها، والإيمان بالرسول الكرام والكتب المنزلة والملائكة والبعث والحشر والقيامة هي جميعاً من مبادئ الفطرة وأصولها، لكن غاية ما في الأمر أن «بعض هذه الأمور الفطرية الأصلية مثل المعرفة والتوحيد، وبعضها الآخر من الفروع».

في هذه النقطة يثير الإمام مسألة تستحق الكثير من الدراسة والتأمل، تفيد أن الولاية هي من الفطريات أيضاً، يلجأ الإمام إلى إثبات هذا المطلب والبرهنة عليه، إلى اللغة الفلسفية والعرفانية، أو إلى العرفان الفلسفي، لينتهي إلى أن «الولاية شعبة من شعب التوحيد» لأن حقيقة الولاية هي الفيض المطلق، والفيض المطلق هو ظل الوحدة المطلقة، ولما كانت

الفطرة بالذات متجهة صوب الكمال الأصلي، فهي متجهة بالتبع صوب الكمال الظلي المتمثل بالولاية مفهوماً، وبالحقيقة المحمدية والعلوية مصداقاً، وبذلك ثبت المطلوب من أن «الولاية من الأمور الفطرية» لا تقتصر الفطرة على التوحيد وحده أو على ما سواه مما ذكرته الأحاديث من تطبيقات، وإنما تدخل في مداها جميع المعارف الحقة، وما جاء ذكره في الروايات هو من باب بيان المصداق أو التفسير بإشراف أجزاء الشيء.

1.1.4 عدم فطرية الكفر

وتأسيساً على ذلك عدم فطرية الكفر، مما يخرج الكفر عن دائرة الفطرة النورانية المخمورة. فالإنسان مجبول على التنافر من النقائص، والكفر نقص، فلا يمكن أن يكون فطرياً، إلا إذا عنيها بها الفطرة المحجوبة التي تعد منشأ الشرور وضروب الشقاء والنقص، وبتعبير الإمام: «يتضح مما مرّ أن الكفر هو مما تنفر منه الفطرة، ومن ثمّ فهو الفطريات المحجوبة، لا من المخمورة».

14.1.5 الاشتباه في المصداق

إنّ ما نشاهده من مفارقات صارخة تحير العقول وتذهل النفوس، من حيث اعوجاج وانحراف فكر وقول وفعل الإنسان، والجنوح والميل نحو الإلحاد والكفر وإنكار النبوة والغيب والكتب السماوية، والتمسك والتضحية بالغالي والنفيس من أجل أصنام حجرية أو بشرية أو شهوانية نفسانية، أو التوجه صوب مصاديق ناقصة للحب والكمال لأناس عابرة في الفن والعلم والأدب والفكر، ليس فيه ما يدل على خطأ مسار الفطرة، بل، إنها تثبت صحة المسار ولا تلغيه، إلا أنها بأجمعها تعبير عن خطأ الإنسان في تحديد المصداق وتصويب السهام إلى أهداف واهية وخاطئة، فالذي يبحث عن الكمال في المال أو الجاه أو السلطة إنما يحركه في هذا السلوك دافعه الفطري في البحث عن الكمال والانشداد إليه والتعانيق معه، بيد أنه يخطئ في تحديد مصداق هذا الكمال، وهكذا الحال بالنسبة للمجالات والخروقات الأخرى.

14.2 المقصود والنوايا الخفية واللامرئية الثاوية في لاشعور أفعال النظر والقول

والعمل

هناك يد خفية «Invisible hand» تتمثل في بعض المفاهيم والمعاني والصور والأحداث

التجريبية الشخصية أو الاجتماعية أو التاريخية تستوطن في تموضعات مضمرة ومستترة خلف الشعور والوعي، تشكل بنية خفية لبعض المقصود والنوايا الظاهرة والمعلنة لأفعال النظر والتعقل والتوهم والتخيل، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام، أو أفعال السير والسلوك والعمل والصنع في مجرى حياة الكائن الإنساني داخل مجرى العالم والكون والوجود، الحضرة الجينيولوجي الجذري والجذعي والتشريح الأركيولوجي التطوري التاريخي والتحليل الإيكولوجي البيئي المحيط بماهية وبنية مفهوم أو كينونة اليد الخفية، يكشف لنا أن هناك عدة مستويات وأشكال من اليد الخفية، التي تقوم بتحريك وإثارة الخواطر والأفكار، وتشكيل بنية نوايا ومقاصد الأفعال والأقوال، ومن ثم قيمة حمولاتها من الحسنات والسيئات أو الثواب والعقاب، فيمكننا مقولة وحقلنة وتصنيف القوى الثاوية والخفية المؤثرة في سلوك الإنسان النظري والعملي أو المعرفي والوجودي على أساس ثلاثة أشكال أو مستويات وهي:

1.1.1 اليد الخفية الشبه الظاهرة

المقصود من اليد الخفية الشبه الظاهرة هو عبارة عن مجموعة من أفكار ومعانٍ وأحداث في حياة الشخص تختفي وتضمّر في لا شعوره ولا وعيه، وتشكل عناصر وعوامل نفسية أو اجتماعية أو معرفية أو قيمية أساسية تتموضع في موضع معين على سطح الشعور أو الوعي أو في تموضع وراء السطح، ولكنه ليس بعيداً عنه، بل تلامسه من الداخل، وتكون بمنزلة المحرك والدافع الأول والأساسي لفعل نظر وقول وعمل معين، يظهر الفعل بشكل مشوه غير واضح وربما غير مطمئن لظهور بعض معالم اللاشعور واللاوعي بين فترة وأخرى، وتارة أخرى تغوص في مساحة بعيدة عن غشاء السطح وقريبة لمحيط دائرة العمق، وهذه الحال تكون أكثر خفاء وإضماراً واستتاراً عن وعي وشعور الإنسان، ولكن ممكن كشفها بشيء من الجهد والمجاهدة والسباحة في كينونة النفس. وتعبير آخر، إنها لا تتموضع في أغوار أعماقها الدفينة لتصبح لامرئية حتى بالنسبة لكنونة الذات نفسها، وفي حالات الوعي والإدراك والتأمل والتفكير الحر العقلاني يمكن أن تستبان وتتكشف للإنسان، لذا هنا تستقر كينونة اليد الخفية المضمرة في دائرة ما بين غشاء سطحها ومحيط عمق سطحها، أو في تموضعات معينة فوق سطحها، مما قد يدرك الشخص حقيقة بنية إرادته وماهية نيته

ومقصديته التي كانت ثابرة ومضمرة في عمق سطحها، بشكل إما متساوقة ومتماهية بين باطنها وظاهرها أو مغايرة ومتضادة معها، وخير مثال لتوضيح هذا النوع من اليد الخفية، هو ما طرحه آدم سميث الاقتصادي الأسكتلندي المعروف في كتابه المشهور «ثروة الأمم» «Wealth of Nations».

فاليد الخفية «Invisible hand»: هي استعارة ابتكرها الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث (1776) أبو علم الاقتصاد الحديث، ورائد المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، وأول من أطلق أو قام بالتنظير المتعمق لمفاهيم اقتصادية كبرى مثل «حرية السوق» و«اليد الخفية» و«تقسيم العمالة»، وأحد أهم رموز حقبة التنوير الاسكتلندي المتأخرة، مع مثله الأعلى - وصديقه لاحقاً - المعاصر له دافيد هيوم. قام آدم سميث بشرح مبدأ اليد الخفية في كتابه ثروة الأمم وكتب أخرى، حيث يقول: إنَّ الفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية يساهم أيضاً في ارتقاء المصلحة الخيرة لمجتمعه ككل من خلال مبدأ «اليد الخفية»، حيث يشرح قائلاً: إنَّ العائد العام للمجتمع هو مجموع عوائد الأفراد. إذن عندما يزيد فرد ما عائدته الشخصي، فإنه يساهم في زيادة مجموع العائد للمجتمع. وعليه، بوسع اليد الخفية إدارة الاقتصاد إدارة كفاءة من دون تدخلات حكومية التي من شأنها أن تخلق العديد من «التشوهات» والاختلالات. وخلاصة قوله أنَّ الفرد عندما يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة الفردية الأناوية فينتج من عمله هذا بعض المصالح والمنافع التي تعود منافعها أيضاً للمجتمع.⁽¹⁾

إنَّ مفهوم «اليد الخفية» أخذ معنى أشمل مما بدأ به سميث إذ تخطى استعمالاته إلى مجال المقارنة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، حتى إنَّ سميث قد ألمح إلى «استعمالات أخرى» في كتابه، فميلتون فريدمان، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سمى فكرة اليد الخفية «بفرص التعاون بدون إكراه»، والجدير بالملاحظة هنا أن مفهوم «اليد الخفية» هي «نزعة طبيعية» وليست آلية اجتماعية، كما صنفها ليون والرس وفيلفريدو ياريتو فيما بعد.

Adam Smith , Wealth of Nations V. II University of Chicago ,USA.1776.P477 (1)

تقول نظرية اليد الخفية: إنه لو سُمح لكل مستهلك بحرية اختيار السلعة التي يرغب بشرائها، وسمح لكل مُنتج أن يبيع ما يشاء وأن يُصنَّع السلعة التي يشاء وبالطريقة التي يرغب فيها، فسينتهي المطاف بسلع ذات نوعية وسعر وكفاءة مناسبة ومفيدة لكل أفراد المجتمع، وبالتالي للمجتمع ككل، والسبب يعود إلى أنَّ الجشع سيكون عاملاً دفعاً لتصرف نافع، وبالتالي فعمليات تحسين فعالية وكفاءة الإنتاج ستكون هدف المُصنِّعين لزيادة الربحية عن طريق تقليص التكاليف، وخفض الأسعار سيكون دافعاً للقضاء على المنافسة، وسيستثمر المستثمرون في الصناعات المطلوبة من أجل الربح، كما سيسحبون استثماراتهم من الصناعات الأقل فعالية في إنتاج أيِّ ربحية، وكذلك سيُشجع هذا الوضع الطلاب على دراسة التخصصات المطلوبة، أي: التي ستجلب لهم مداخيل أعلى، وكلُّ هذه التفاعلات تحصل بشكل عفوي وطبيعي.

كما أنها ستكون عاملاً توازن، فمثلاً إذا كان أفراد مجتمع فقير مستعدين أن يعملوا بأجور منخفضة مما يجذب المستثمرين لإنشاء مصانع في المناطق الفقيرة لانخفاض التكلفة، هذا يزيد الطلب على اليد العاملة، وبالتالي ينتج مجتمعاً استهلاكياً جديداً، مما يتطلب زيادة في الإنتاج، وبالتالي زيادة في طلب اليد العاملة مما سيزيد من رواتبهم، وستستمر هذه الحالة إلى درجة بحيث تصبح كلفة الإنتاج في هذه المنطقة التي كانت فقيرة عالية، لدرجة أنها لا تعود بالربح، لكن هذه الآلية تساعد الاقتصاد المحلي على الإنتاج والاعتماد الذاتي.

وكذلك استعمل آدم هذا المصطلح في كتابه الرابع من سلسلة «ثروة الأمم» إذ قال بأنَّ أيَّ فرد في أيِّ مجتمع لن يستثمر رأسماله في تجارة خارجية إلا إذا كان الربح من جرائها يفوق الربح من التجارة المحلية⁽¹⁾. وفي هذه الحالة، فإنَّ قيامهم بهذا العمل يكون لمصلحة مجتمعهم، وحقيقة فإنَّ سميث لم يكن أول من تناول أفكاراً كذلك ولا أول من قام بالتنظير للرأسمالية وحرية السوق على أسس فلسفية عميقة، فقد سبقه إلى ذلك - مثلاً - الفرنسي تورجو الذي نشر في العام 1766 كتاباً بعنوان «تأملات في تكوين وتوزيع الثروات»، ولكن يمكننا القول بلا أيِّ تردد: إنَّ سميث كان الأكثر تمييزاً وعمقاً بين جميع من تصدوا للتنظير

(1) نفس المرجع السابق.

الاقتصادي- الفلسفي لحرية السوق وللمذهب الفردي في مهدهما، وبفضل النجاح الساحق الذي حصده الكتاب أصبح سميث رئيساً فخرياً لجامعة جلاسجو بعد عام واحد فقط من نشره⁽¹⁾.

14.2.2 القصدية والنية واللاشعور في دوال أفعال النظر والعمل وحمولات الحسنات

والسيئات

المستقرئ في أدبيات الفكر الفلسفي وعلم النفس من جهة، والمتأمل حق التأمل في مضامين بعض الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة يستنتج بوضوح وجلاء أن هناك عدة عوالم ممكنة، منها عالم الشعور واللاشعور أو الوعي واللاوعي، فيه أفكار ومفاهيم ومعانٍ وحوادث وقيم منسية وخافية، تشكل فيما بعد دوافع وقصوداً ونوايا ثاوية ومستترة مضمرة في طبقات دفينة في النفس البشرية، تخفى حقيقتها وتضمّر ماهياتها وتثوى دوافعها وتجهل قصدياتها ونواياها، إما بشكل تام أو بصورة مجزئة أو منقوصة، في فترات متقطعة أو بصورة دائمة وأبدية. ويمكن أن تشكل تراتبية حالات الظهور الكلي أو الجزئي، الواضح أو المشوه للقصود والنوايا، كدالة ضمنية وصريحة في تعيين وتوجيه اختيارات أفعال النظر والقول والعمل الإنساني، وحمولات حسناتها وسيئاتها، الأمر الذي يؤدي إلى أن يترتب على ضوئها تعيين مدارج الزلفى ومراتب القربى أو البعد عن المثل الأعلى ومطلق المطلقات عزّ وجلّ.

أدبيات الفكر الفلسفي غنية بإشارات واضحة وبينة حول الموضوع، ومن أهم الذين أشاروا إليها (ديكارت) بالرغم من اعتقاده أن النفس لا تتقطع عن التفكير والشعور⁽²⁾. وذكرها (لايبنتز) في محاولاته ... فقال: إنَّ هناك ألف إشارة تثبت لنا أن لدينا في كل لحظة عدداً لا يتناهى من الإدراكات التي لا تأمل فيها ولا نظر، يحدث في النفس تغيرات لا نطلع عليها، إما لأنها صغيرة جداً، وإما لأنها كثيرة، فإذا اتحد وامتزج بعضها ببعض

(1) لمزيد من التفصيل انظر إلى: مذكرات الاقتصاد التحليلي الكلي، لطلبة الاقتصاد في برنامج ماجستير، جامعة الكويت، الكويت: 2012.

Beyond the pleasure principle, London 1932, translated from 'jenseits des Lustprinzips', (2) Vienna 1920.

أدركنا مجموعها بصورة مبهمة، ولهذا تمنعنا العادة من الاهتمام بصوت الطاحونة أو صوت الشلال إذا أقمنا بقربهما مدة من الزمن، فنذهل عن هذا الصوت، لا لأنه أصبح غير مؤثر فينا، بل لأن الآثار التي يولدها تصبح بتكرارها غير قوية وغير لافتة للسمع، فتمسي النفس غير شاعرة بها، والواقع أن النفس تدرك هذه الآثار الجزئية من غير أن تسمعها وتتأملها، ومن الفلاسفة الذين أشاروا إلى هذا الأمر شوبنهاور ونييتشه ودوهارتمان وهربارت وهاملتون وغيرهم كثير، حيث أقروا بأن من وراء الحياة الشعورية حياة ثانية لا شعورية، إلا أن قرائنهم كانت في معظمها عقلية محضة، ومناقشاتهم كانت جدلية⁽¹⁾.

لا خفاء أن الفرض الأساسي الذي يستند إليه التحليل النفسي هو تقسيم الحياة النفسية إلى ما هو شعوري «Conscious» وما هو غير شعوري «Unconscious»⁽²⁾. وبالتالي يستند التحليل النفسي إلى أساس أن الشعور ليس هو الحياة النفسية الوحيدة، بل إنه جزء من هذه الحياة وحسب، شأنه في ذلك شأن جبل الجليد العائم لا يظهر لنا منه إلا السطح، والبقية ثاوية مضمرة ومغمورة في مطاوع خفية غير بينة، ولفظ «الشعوري»⁽³⁾ يرجع إلى إدراك مباشر يقيني للنفس بأفعالها وانفعالاتها وقصودها ومقاصدها، على أن أفكارنا وذكرياتنا النفسية قد لا تكون دائماً شعورية، حيث إنها تتميز بكونها حالة شعورية تستمر لفترة زمنية قصيرة جداً، ثم سرعان ما تختفي عن شعور الإنسان وتختبئ في مكان معين، هو اللاشعور أو الجزء الباطني الخفي من حياة الإنسان، وهذا ما تثبته التجربة والخبرة العملية في حياة الإنسان. وقد قسم فرويد في مرحلة أولى حياة الإنسان النفسية إلى حياة شعورية ولا شعورية، كما جزأ هو الحياة اللاشعورية إلى قسمين⁽⁴⁾:

أ - اللاشعور الذي يكون كامناً في نفس الإنسان، ولكنه يستطيع أن يصبح شعورياً بالطريقة الاعتيادية أو التلقائية، ويطلق عليه مصطلح ما قبل الشعور (Pre Conscious)، وهو أقرب إلى الشعور منه إلى اللاشعور.

(1) نفس المصدر السابق.

(2) سيجموند فرويد، علم ما وراء الطبيعة، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت: 1982.

(3) سيجموند فرويد، الذات والغرائز، ترجمة، د. محمد عثمان، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة: 1961، ص: 25.

(4) جعفر عباس حاجي، الأفكار والدوافع اللاشعورية وأثرها على تعريف الحقائق، كويت تايمز للطباعة والنشر: 1985.

ب - اللاشعور الذي يكون دفيناً في أعماق النفس البشرية، ولا يستطيع أن يصبح شعورياً بالطريقة التلقائية الاعتيادية، بل يحتاج الأمر إلى عوامل خارجية وظروف خاصة وجهود كبيرة جداً.

14.3 اللاشعور في الحياة العقلية:

نعلم إن الذكريات والأحداث تختفي بعد زوالها من دائرة الشعور، لتتبع في مكان خاص من النفس البشرية، وإن نسيان الذكريات لا يؤدي إلى انمائها من النفس، بل تبقى مخبوءة وراءها في ثنايا وأعطاف اللاشعور، وذلك مثلما أن انطفاء النور لا يعني انقراض الأشياء حول الإنسان، بل فقدان الإحساس بها فقط. ويلاحظ أن كثيراً من حالات استرجاع الذكريات في حياة الإنسان ناشئ من أسباب وعوامل لا شعورية⁽¹⁾، كما أن هناك حالات ينتقل الإنسان فيها من فكرة أو موضوع إلى فكرة وموضوع آخر، أو من قول أو فعل وبشكل تلقائي من غير شعور منه بالأفكار والحلقات المتوسطة التي يمر بها أو التي قادته إليها، فهي حالة غير شعورية في كثير من الأحيان، وإن كانت شعورية سريعة متبوعة بنسيان سريع، كما يرى ستيوارت ميل ووليم جيمس.

14.3.1 اللاشعور في الحياة الفاعلة:

في النفس البشري غرائز أودعها الله عز وجل، وهي محركة ومثيرة لمعظم تصرفاتنا وأفعالنا، فهناك غريزة الجنس، وغريزة حب البقاء، وغريزة الغضب، وغريزة حب الذات... وغالباً ما تكون مخبوءة لا نشعر بها، ولا تظهر إلا عند الحاجة إليها، سواء من خلال الظواهر والأحداث الطارئة، أم من خلال التربية أم الحياة الاجتماعية التي قد تظهرها أو تخفيها في اللاشعور، وبالنسبة للاشعور في الإرادة، فإننا نجد أن هناك ظواهر عديدة ومتباينة في حياة الإنسان، تجعله يتخذ موقفاً أو يتبنى فكرة أو أطروحة من غير أن يرجع إلى نفسه وعقله ليحلل ويفسر تبنيه للأطروحة أو الفكرة أو الفعل والقول، من حيث انسجامها أو انطباقها مع عقيدته وفكرته عن الحياة والكون أو المعارف والحقائق التي يؤمن بها، وأنه من الطبيعي أن الإنسان حين يقبل فكرة أو يتخذ موقفاً معيناً اتجاهها، لا

(1) جميل صليبا، علم النفس، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثالثة: 1972، ص: 167 - 170.

بُدَّ من أن يكون وراء هذا القبول أو الرفض ذكريات أو عقيدة أو مبدأ أو فكر أو شعور أو نية.

إلا أننا نلاحظ في بعض الأحيان مواقف تبني سواء من حيث القبول أم الرفض أم السكوت، منشأها تلك الأفكار الخفية أو الذكريات الغامضة أو المبادئ غير المعلومة أو التجارب المشوهة الخفية، ويستدل سيجموند فرويد من الحالات التي يخطئ الإنسان فيها من غير قصد أو شعور شأن فلتات اللسان وزلات القلم وغيرها بأنها حالات تدل على ميول وأفكار ومشاعر حقيقية مخبوءة في لاشعور الإنسان، على أن هناك ظواهر مرضية عديدة تؤكد وجود حياة اللاشعور عند الإنسان، أو أن عوامل وأسباباً لا شعورية تتحكم به وتسيره في الحياة، وذلك على نحو ما يحدث في حالة الصرع والهستيريا أو اختناق الرحم وأمراض الشخصية الأخرى⁽¹⁾.

ونستخلص من استعراضنا لموضوع اللاشعور كما هو وارد في فكر علماء النفس الغربيين أن هناك حياة شعورية مكشوفة واضحة في نفس الإنسان، وحياة نفسية مظلمة مستترة، مؤلفة من نزعات خفية، وأهواء ورغبات متوارية، وأحلام مكبوتة، وعادات وتقاليد وأساطير تتموضع في كينونة منطقة اللاشعور، تصبح هي القاعدة التحتية الثابتة واللامرئية لكثير من تأسيسات وتقييدات بنيوية للمكونات الشعورية، المتجسدة في كينونات الأفعال والأقوال الظاهرية للإنسان، ولو أردنا أن نقيس ونقارن مساحة هذه الحياة الخافية المطمسة من حياة الإنسان إلى ذلك الجزء أو المساحة الشعورية المكشوفة والتمتيزية، لوجدنا أنها تشكل الجزء الأكبر منها، فما خفي من أسرار وكوامن النفس البشرية أعظم ما تجلّى منها.

وبصرف النظر عما قيل من آراء ونظريات من قبل فلاسفة وعلماء النفس في الغرب عن موضوع اللاشعور، وبقطع النظر عما إذا كانوا قد أصابوا في ذلك أم لم يصيبوا، أو ذهبوا إلى أقصى التطرف أو الإفراط في شأن الموضوع هذا، وبصرف النظر عن مدى صحة ودقة جميع ما قيل عن اللاوعي واللاشعور، لا يمكن إنكار أن هناك حالات نفسية وعقلية ومواقف وسلوكيات وآراء وأفكاراً، يتخذها الإنسان من غير أن يشعر أو يدرك بقصودها

(1) جعفر عباس حاجي، مرجع سابق، ص: 19.

أو يلتفت إلى نواياها أو إدراك أسبابها وعللها الظاهرة التي دفعته إلى فعل ذلك، وهناك أمثلة عديدة وشواهد قرآنية متنوعة تدعم حياة الإنسان اللاشعور، وما الكثير من حالات الكبر أو حب الذات منشأها اللاشعور من دون التفات الإنسان إليها، اللهم إلا حين ظهورها وانكشافها بعد فترة زمنية معينة. وتفسير هذه الظاهرة هو توطن خفي لردائل وخبائث أو قوى شيطانية متعددة تكهفت وتقوقعت وأخذت تترعرع وتتكاثر في أعماق كهوف وبواطن قواقع النفس منذ زمن بعيد، من دون أن ينتبه إليها، وبسبب إهماله وتناسيه ونسيانه لها، وأن تظهر في بعض الأحيان إما بصورة تلقائية، أو عندما يصادف الإنسان وضعاً ذا صلة باستثارة تلك القوى الشيطانية أو الرذائل المذمومة⁽¹⁾.

ويشير القرآن إلى حالات يتخذ الإنسان فيها مواقف ظاهرها متساق مع العقل والشرع، وباطنها مخالف تمام الاختلاف، بل يصيبه نوع من عمى الألوان وظلمة القلب واعوجاج اليقين وتشويه الصورة حاداً تقلب الحقائق والنوايا والقصود والمقاصد مئة وثمانين درجة، وينقلب الحق باطلاً، والباطل حقاً والأسود أبيض والأبيض أسوداً، والمنكر معروفاً والمعروف منكراً، والفساد صلاحاً والصلاح فساداً، والمحرم حلالاً والحلال محرماً، وذلك دون أدنى شعور ووعي والتفات لفداحة الموقف أو خطورة الحال ونهايتها المؤلمة أو سوء عواقبها الجسيمة والمهلكة، وهذه الحال تعتبر من أشد وأكثر الأمراض النفسية خفاءً وضموراً وانحرافاً واعوجاجاً في حياة الإنسان، وليس المؤمنون ببعيدين عنها في بعض الأحيان. وما الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الأئمة عليهم السلام والحكماء والعلماء العظام في محاسبة النفس ومراقبتها بشكل دقيق ودائم إلا خير دليل على أهمية هذا الدافع اللاشعوري والمحرك اللاواعي الذي يتحكم في سلوكياتنا وأفعالنا في بعض الأحيان.

دعونا نستنتق بعض الآيات القرآنية الشريفة التي قد تسدل الستار عنها، يقول عز وجل:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾⁽²⁾ وبالرغم من أن هذه الآية الشريفة نزلت في المناققين الذين يفسدون في الأرض بعمل المعاصي وصد الناس عن الإيمان أو بموالاتة الكفار، كما روى عن ابن عباس،

(1) جعفر عباس حاجي، مرجع سابق، ص: 19.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 11-12.

فإن في هذا العمل المذموم توهيناً للإسلام، على ما قاله أبو علي، أو تغييراً للملة وتحريفاً للكتاب، على ما قال الضحاک.

وهنا اختلف المفسرون، فمنهم من رأى احتمال أمرين: أولهما أن هؤلاء منافقون يعلمون كل شيء، ولكنهم يتجاهلون وينافقون. ورأى آخرون بما يفيد بحثنا أنهم يفسدون في الأرض ويحرفون الكلم عن مواضعه، وهم لا يشعرون ولا يعلمون أن ما يفعلونه هو عين الفساد والانحراف والضلال، بل يرون أن أعمالهم وأفكارهم تصب في دائرة الإصلاح والصلاح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو أنهم علموا أنهم مخطئون ومتوهمون لرجعوا إلى الصلاح والإصلاح⁽¹⁾، فإذا قيل لهم: لا تفسدوا قالوا: نحن مصلحون، نشيد أعمالاً خيرة ترضي الله ورسوله، ونتقرب بواسطتها إلى الله عز وجل.

وفي تفسير هذه الآية يقول الشهيد آية الله مصطفى الخميني: «إن الخطايا التي نشاهدها في المحسوسات والتسويبات والاشتباهات الحاصلة في المتوسطات من المدارك الإنسانية كالخيالات والأوهام، يوجد حالة من التورط والتوغل في الجهل، يبلغ إلى حد يرى الإنسان كل فساد صلاحاً، بحيث إذا قيل لهم: لا تفسدوا في الأرض فلا يتوجهون ولا ينتبهون، وكل ذلك لامتلاء قلوبهم من الأباطيل والمفاسد، ولتمركز الصور الخبيثة في هيوالهم المحجوبة بأنواع الحجب الظلمانية والمحرومة بأصناف الحرمانات الممكنة⁽²⁾، ويتشققون بأنهم هم المصلحون، وليس ذلك إلا لانخراطهم في صفوف الحيوانات غير الشاعرة، فلا يشعرون بشيء ولا يهتدون، وفي هذا تأكيد على أن القوة العاقلة أي: عقل الإنسان إذا ما أخطأ في إدراكه، فإنه يلزم وجود الشرع والوحي حتى يخرج القوة العاقلة من الظلمات إلى النور، والله هو الهادي وهو الصبور الشكور. وهناك الكثير من الآيات القرآنية التي تشير إلى ذلك منها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾ ويقول عز وجل: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾⁽⁴⁾.

(1) الطبرسي - تفسير مجمع البيان - الجزء الأول، ص: 49 و 50.

(2) الشهيد آية الله مصطفى الخميني: تفسير القرآن الكريم، الجزء الثالث، ص: 132.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 13.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة الكهف، الآيتان: 103 و 104.

وتأسيساً على ذلك، فإنَّ قيم الأعمال والأقوال وحمولاتها من الذنوب أو الحسنات الثاوية والخافية عن الشعور والفاقدة للإرادة والقصدية في مجال الحسنات، تفقد شرعيتها وقيمها الموضوعية والأخلاقية والروحية؛ لكون تشييدها وتقييدها البنوية التحتية مبنية على العبثية واللاأدرية التي تسلب صلاح الفعل أو القول وخيريتها الدنيوية والبرزخية والأخروية من جهة، وتهدم العلائق التواصلية والتداولية التبليغية والانبنائية الوجودية مع نظائرها وتوازياتها من الأفعال والأقوال المتحاكلة والتمتاسة أو القرية والبعيدة منها، مما تشل تفاعلاتها الدينامية وروابطها وعلاقاتها التداولية والتواصلية، وتضعف أو تقطع مضاعفات سلسلة متوالياتها الهندسية المتنامية من جهة أخرى، الأمر الذي مآله هو خسران الحسنات أو صفريتها، أو في بعض الأحيان لبعض الأعمال والأقوال الحسنة قد تتحول إلى سيئات لسبب فقدان النية والقصدية من جانب، أو لتداعيات الأخطاء والانحرافات غير المقصودة. وعليه، يصبح الفعل أو القول العظيم والكبير، صغيراً وبسيطاً أو يحمل بحمولات كبيرة من الذنوب والسيئات حسب درجات اللاشعور ومكوناته في حين تتضاعف قيم الفعل أو القول وقيم حمولاتها من الذنوب والسيئات.

14.4 الشكل الثالث لليد الخفية: التقنية الحديثة

هناك من ينظر إلى التقنية كمفهوم أو موضوع محايد، يحمل في طياته حمولات معرفية أنطولوجية ثاوية تنتظر من سيستطلقها ويستعملها في انبنائها الوجودي في الحياة المعيشة واليومية، وأنها لا تنتمي إلى أية جنسية أو قوم أو زمان أو مكان، بل هي ملك الجميع، ولها لغة واحدة وغاية واحدة ومنهاج واحد تصب في مجرى التنمية الاقتصادية «الاجتماعية - الاقتصادية» وتحقيق رفاهية الفرد والمجتمع، وإذا كان هناك نقد وتذمر وغضب، فهو يرجع إلى العقبات والموانع التي توجدها الدول الصانعة لها من الانتقال والتعميم على المستوى الكوني.

هذه الرؤية مبنية على فرضية أساسية تضع حداً فاصلاً وبشكل مطلق بين العلم والتقنية أو المعرفة والتقنية، أو بين النظرية والتطبيق أو الإبيستمولوجي والأنطولوجي. فالتقنية لا لون لها ولا لباس خاص بها، وإنما ليست شراً في ذاته أو خيراً في ذاته، فهي مجرد وسيلة وأداة، لا تتخذ معناها إلا في سياقاتها الاستعمالية والتوظيفية، وليس هناك ما يدعو

للقلق والخوف من نقل واستعمال التقنية في جميع مجالاتها وعناوينها المخصصة لها، وإنَّ كينونتها في بلد الصنع لا ارتباط لها بكينونة وهوية مستخدميها، فمثل هذه المبررات والمنظورات الفلسفية والاجتماعية والسيكولوجية للتقنية في عالمنا المعاصر هي السائدة والرائدة في الحياة المعرفية والوجودية إلى عهد قريب، حيث تم حصر النقود والاعتراضات عليها في دائرة التحكم فيها.

حيث كانت تطرح بين فينة وأخرى على المستوى الاجتماعي والأخلاقي على أهمية التحكم في استعمالها بشكل نستبعد آثارها وأضرارها المادية مثل: حماية البيئة أو مسألة البطالة أو بعض الأفعال التي لها طابع أخلاقي قد تنتج عن التقنيات الحديثة. ولم تطرح تساؤلات واستفسارات بثوب فلسفي تحاكي مكوناتها الثابتة في عمق نواتها، أو تستنطق تأسيساتها التعميدية المعرفية والأنطولوجية المخفية وراء لغتها وحركتها وأدائها الإنتاجي والخدمي، إلا في عهدٍ جد قريب. والمستقرى في المعاجم اللغوية والاصطلاحية يرى أن لفظ التقنية ذاته لم يدخل اللغات الأوروبية المعاصرة إلا في وقت متأخر، وقد دخل اللفظ في اللغة الفرنسية في القرن الثامن عشر إبَّان الثورة الصناعية. حتى كارل ماركس Marx الذي اشتغل كثيراً في بحوثه الاقتصادية على موضوع الإنتاج ورأس المال Capital» وأهميته ودوره المشؤوم في سلب جهود العمال، كان يتعامل مع التكنولوجيا «التقنية» كعنصر إنتاجي ومفهوم محايد.

القراءة الجينيولوجية والأركيولوجية التي قام بها الفيلسوف الألماني المعاصر هايدجر «Heidgger» لمفهوم التقنية المحاييد وسيادته على الفكر البشري، جعلت المفكرين إلى مساءلة مكونات بنية مفهوم التقنية بكينونته الأنطولوجية الحديثة، التي تقتضي اختراق عمق سطحها وقشورها ومساءلة واستنطاق ميتافيزيقية العلاقة التصاهرية والتزاوجية بين النظرية والتطبيق والممارسة، وعندما نقصي الزوج ذاته من المساءلة تصبح الحيادية تحصيل حاصل «Tautology»، لا تعبر عن ماهية التقنية إلا في تعبيرات تختلف في الألفاظ دون المحتوى، ونلاحظ بوضوح وجلاء حتى في «الأطروحات حول فيورباخ» ظاهرة الطلاق والانفصال الزوجية بين النظرية والممارسة التطبيقية للتقنية، والقراءة التفكيكية والثورية الهايدجرية «Heidgger» لجينيولوجية وأركيولوجية مفهوم التقنية بدأت أولاً بالوقوف

عند المعنى الاشتقاقي لكلمة التقنية والرجوع إلى جذر جذورها وأصل أصولها «ما دمت كل أساليب ومساالك الفكر البشري عنده تمر عبر اللغة» ثمَّ الكشف عن العلاقة البنيوية الارتباطية للكلمة الإغريقية تيخني في عصر أفلاطون بكلمة إبيستيمي «Episteme»، فكلتاها تستعمل للدلالة على المعرفة في معناها العام⁽¹⁾.

وبغض النظر عن التحليل الهايدغري للتقنية من منظوره الميتافيزيقي الخاص الذي ليس هنا محل نقاش وتبيان، إلا أنَّ فهمنا الخاص وقراءتنا التحليلية لجينولوجية مفهوم التقنية، وخاصة عندما نمسك بشرط التشريح البيولوجي لميتا مفردات وألفاظ لغة برامجها، وميتا قواعد تأسيساتها البنيوية، وميتا غاياتها المضمرة في فرض إرادتها المعرفية والأنطولوجية من خلال إتباع تعليماتها من جانب، والكشف عن ميتا السلطة والولاية العامة والمطلقة الثاوية في مخيلة ذهن منتجي التقنية نفسها، وطبيعة استراتيجياتها المفاهيمية المعرفية والأنطولوجية في الاستثمار والتسويق والتنظيم والاستخدام الهادفة إلى تعزيز الارتباط والانصياح والطاعة الشبه العضوي مع مكوناتها وغاياتها اللامرئية وتوجيهاتها اللامنظورة، التي يصب مجراها في نهاية المطاف في مصلحة ميتا السلطة، سواء كانت محصورة في الاقتصاد أم السياسة أم الإعلام والعقيدة أم الزواج الثلاثي فيما بينها.

وتأسيساً على تحولات ميتا السلطة عبر مسيرتها التاريخية التي بدأت مع القوة والسلطة أو الولاية البدنية، ثمَّ تنامي ميتا السلطة عبر الأسرة والعشيرة والقبيلة والمجتمع في مقاطع من حياة المجتمعات، أو تطورها عبر قوى وعناصر الاقتصاد ثمَّ التزاوج مع السياسة العسكرية الخشنة والحارة أو الناعمة والباردة مع المصاهرة الإعلامية والثقافية، لتستقر ميتا السلطة والولاية في التقنية العسكرية، ثمَّ الاقتصادية والإعلامية على رأس هرم كافة السلطات والولايات الأخرى، وتجدر الإشارة إلى أنَّ توظيفات نتائج بعض البحوث غير الدقيقة أو تلك التي يتم تحويرها أو عرضها بطريقة تخدم غايات «ميتا سياسة وميتا اقتصاد وميتا إعلام» واضحة وجليّة، وذلك بدعم وتعاون خفي من قبل بعض العلماء أنفسهم. ونتيجة لهذا التطور الكبير في التقنيات وتموضعاتها في كافة عناوين ومجالات الحياة البشرية وما نتج عنه من الانفتاح والتواصل والتفاعل والتصاهر والتزاوج بين غالبية

(1) M. Heidegger, «Question of the Technique», in Essay at Conference, Gallimard, 1958.

الكيونات المعرفية والأنطولوجية في جميع أشات العالم «القرية الكونية أو الكوكبية الصغيرة» بشتى تموضعاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والجغرافية والسيكولوجية والعقائدية والثقافية والتربوية... إلخ، أدركت القوى الاقتصادية والسلطات السياسية وصهرها الإعلامي ومعلمها الثقافي ومفكرها الفلسفي أن السلطة الحقيقية والقوة الواقعية والطاقة النووية واليد الطولى «ميتا السلطة والولاية» تكمن في المنظومة المعرفية والأنطولوجية الناعمة والمضمرة أو اللامرئية في عمق بنية التقنيات، وليست في استعمالاتها واستخداماتها الظاهرة والآلية لها.

وعليه، فإنَّ الحل والطريق الوحيد والأمثل هو أن نقلب هرم غاية التقنية وأن نجعل الحصان يجر العرب، وليست العرب تجر الحصان، بحيث نفكر ونخطط ونستثمر كافة الإمكانيات والطاقات المادية والمعنوية، ونوظف جميع السلطات والولايات الواقعة تحت سيطرتنا في بناء منظومة معرفية وأخلاقية وعقائدية وسيكولوجية وتربوية وسياسية واجتماعية واقتصادية... إلخ التي تخدم ميتا غاياتنا وأهدافنا أولاً، ثمَّ نشرع في ترجمتها في لغات وبرامج رياضية وإحصائية وحاسوبية تشوي في طياتها وتتجذر في بنياتها العميقة، متسترة ومقنّعة وراء تعليمات وتوجيهات وقواعد وأصول استعمالات وتوظيفات التقنية في مجالاتها المتخصصة، الأمر الذي يسلب حرية الإنسان كاملة إلا في حدود قواعد وتعليمات التقنية نفسها التي مهما ابتدع الإنسان العبقري من أساليب وفنون المعرفة فهي تصب في نهاية المطاف في وعاء ميتا السلطة الناعمة والخفية وراء التقنية، وهذا ما دعا الكثير من المفكرين إلى القول بأنَّ أعتى دولة أو نظام ديمقراطي يدعو إلى الحرية وحقوق الإنسان واحترام كرامته إلى نظام ومنظومة توسم بالدكتاتورية بكل ما تعني الكلمة من معانٍ ظاهرة أو باطنة لمفهوم الحرية والديمقراطية⁽¹⁾.

وخلاصة القول: بعد ما أصبحت اقتصاديات المعرفة وتقنياتها تمثل حوالي 85-90% من القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية والتربوية، فأصبحت السيطرة والاحتكار على هذه التقنيات تعني التمسك بميتا الولاية والسلطة المطلقة، وبالتالي التمسك بزمام الأمور التي تؤدي إلى تحقيق ميتا الغايات

(1) عبد السلام بن عبد العالي «الفكر في عصر التقنية» أفريقيا الشرق - المغرب: 2000، ص: 14-15.

والأهداف، فأصبحت «ميتا غاية» هي السيطرة والهيمنة الناعمة والخفية على المنظومة المعرفية البشرية وكيوناتها المختلفة كتحصيل حاصل.

إذن خرجت التقنيات والمعدات والآلات وأدوات وأجهزة الألعاب بشتى مستوياتها من دائرة الحيادية التي كانت سائدة في أذهان الناس، وحتى عند الفلاسفة والمفكرين في الماضي القريب، وإن التعامل مع التقنية هو تعامل من شقين، أحدهما ظاهري، وهو الاستخدامات الآلية والروتينية لها حسب قواعدها وبرامجها المتضمنة لها، وشق آخر، وهو يد خفية «Invisible Hand» ميتا معرفة خفية ومضرة وناعمة تنشر وتبث مكنوناتها السلبية والإيجابية من خلال تفاعل وتخاطب الإنسان مع لغة قواعد وتعليمات وبرامج التقنيات المنتجة لأغراض وأهداف وضعتها عقول وسلطات المنتجين أو من يقف خلفهم لخدمة عامة الناس الذين يلهثون وراءها، ولكن في الحقيقة هي لخدمة ميتا السلطة والولاية الكامنة والثاوية في عمق بنية التقنية التي تتساقق وتتماهى مع ميتا السلطة والولاية السياسية والاقتصادية الحاكمة في المجتمع.

فعلينا أن لا نغفل طرفة عين عن الجانب المعرفي والثقافي والفكري والعقائدي والسيكولوجي العميق والثاوي والناعم في التقنيات المستخدمة في شتى تموضعاتها، فالاختيار الجيد للتقنيات الحديثة والتعامل الواعي والتفاعل المدرك معها، والتأمل الدقيق والتقييم والتقييم الصحيح لها، والمراقبة والملاحظة الحثيثة والدقيقة لتداعياتها، والتحكم المحكم لتراكمات نتائجها، والحرص في معالجة سلبياتها، هي سيد الموقف، وهي الحكمة المتعالية، والرأي السديد الذي يرضه العقل، ويدعو إليه المنطق والفطرة الإنسانية في مثل هذه الواضع والمواقف.

14.4.1 علاقة مفهوم اليد الخفية للتقنية باختيار الأعمال وتقييم حمولاتها من

الحسنات والسيئات

أصبحت التقنيات المختلفة جزءاً أساسياً لا يمكن التخلف عنها في حياتنا المعيشية اليومية، وفي شتى تموضعاتها وتموقعاتها سواء الثقافية والفكرية المعرفية أو الاقتصادية «اقتصادي - اجتماعي» منها، وإن لها تأثيرات وتداعيات جد مفيدة ونافعة من جانب، وسلبية وفي غاية الخطورة والتأثير المعرفي والأنطولوجي الوجودي من جانب آخر، فكما

أن معرفتنا بالجوانب السلبية والإيجابية والقوى الظاهرة واليد الخفية الثاوية في التقنيات الحديثة تمكننا من تعظيم الفوائد والمنافع المصاحبة لها من جانب، وتكमيش وتصغير تداعياتها ونتائجها السلبية والأضرار الناتجة عنها، كذلك اختيارات الإنسان للأفعال والأقوال وتداعيات نتائجها وحملاتها من الحسنات والسيئات المرتبطة باستعمالات وتوظيفات التقنيات «المحكومة بالمنظومة الإستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية الثاوية في عمق بنياتها لتحقيق غايات ميّتا السلطة والولاية المطلقة لها» تصبح مرهونة هي أيضاً بكيفية معرفة مكونات كينونة اليد الخفية في تلك التقنيات العلمية الحديثة غير المحايدة ألبتة. مهما كان الفرد على درجة عالية من الذكاء والخبرة والمعرفة، فإن الكشف عن ماهية اليد الخفية الثاوية في التقنيات والاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية «Socio-economic» والسياسية والتربوية والمعرفية والثقافية والسيكولوجية... إلخ، فهي خارج نطاق وإمكانية الأفراد وحتى المؤسسات الفردية، بل هي تتموضع في قلب المؤسسات الحكومية وفي لبّ وميّا السلطة الولائية العامة الحاكمة في المجتمع، سواء كان المجتمع إسلامياً أم ليبرالياً ديمقراطياً.

وميتا خلاصة القول: أن من أراد أن يختار العمل والقول الذي يحقق له أقصى درجة من الخيرية والمنفعة والتباركية الفردية والاجتماعية والتاريخية، سواء في حقل العمل أم القول أم في الحقول المتحاكلة والتماسة والمجاورة أو القرية والبعيدة، أم في جميع عوالمه الممكنة في عالم الدنيا والبرزخ والآخرة من جانب، وأن يتجنب تداعياته السلبية والأضرار والسيئات المصاحبة له في جميع الحقول والعوالم الممكنة، عليه أن يوظف كافة طاقاته ويجند جميع إمكانياته في عملية اختيارية حرة في تعظيم مساهمته الفعّالة والجادة في تمكين ميّا السلطة والولاية في التعرف على مكونات وكينونات اليد الخفية في شتى تموضعاتها من جانب، وتوظيف إمكانياته وطاقاته العقلية والمعنوية والمادية، في ابتكار شتى الوسائل والأدوات والاستراتيجيات في التعامل والتفاعل مع الموضوعات والمواقف، التي يرسمها ميّا السلطة والولاية في خطوطها العريضة أو في معالمها التوسطية السلطة التنفيذية في الدولة أو في تشعباتها الفرعية التي يبتكرها الأفراد في المجتمع. وأفضل مثال يقرب المقصود من هذه الرؤية هو لعبة الشطرنج أو أية لعبة أخرى، فبعد تأسيس

قواعد اللعبة وتقنين قوانينها وترسيم حدودها وتبيان تكاليف وحقوق اللاعبين لها، فما على اللاعبين إلا أن يوظفوا بحرية كاملة وإرادة واعية كل إمكانياتهم وطاقاتهم، في الكشف على أفضل الاستراتيجيات والخطط التنفيذية والأساليب والطرق، في تحريك أحجار رقعة الشطرنج في المكان والزمان المناسبين، بغية الظفر والكسب والفوز، ولكن دون الخروج عن تلك القواعد والقوانين التي تم تعيينها من قبل ميتا السلطة والولاية مهما كانت موضوعاتها ومصادقها الواقعية، وذلك حسب معتقدات وإيديولوجيات الأفراد والمجتمع.

14.5 إوآليات الحالات النفسية والقوى والدوافع الكامنة الذاتية والمكتسبة الأخرى

فيما يلي عرض موجز لبعض القوى والدوافع النفسية الجوانية التي تشكل قاعدة وبنية وفضاءً جوانياً تحيط بكيونة النفس وتتطلق أو تمأسس كينونة النية أو القصد أو «نية النية» و«قصد القصد» لأفعال النظر والقول والعمل، وتحدد قيم حسناتها وثوابها أو سيئاتها وذنوبها وعقوباتها الأسية والتضاعفية من جهة، وانعكاساتها البرانية على الكينونات المحيطة بها، ومن هذه الحالات النفسية أو الإوآليات النفسية التي قد تختلط وتمتزج مفاهيمياً ووجودياً وقيماً مع مفهوم النية والقصد، حيث يتصور أنّ الغاية والنية والقصد من اختيار فعل عمل أو قول أو نظر هو أحد عناصر ومكونات القصدية والنية، بينما في الواقع واللاشعور هو عناصر ودوافع وعوامل أخرى، مثل الطبائع والمزاج والغريزة والهوى والرغبة والنزوع والنزوة والشهوة أو العاطفة والشوق والتوق والحب والود. وفيما يلي تبين هذه الإوآليات النفسية التي تضرب ستاراً وطوقاً أمام كينونة النفس في بناء وتأصيل وتأثيل كينونة النية و«نية النية» الحقيقية والصادقة، وتسمح لظهور تلك الحالات النفسية بديلاً عن الحالات الحقيقية للنية والقصد، الأمر الذي يأخذ بأفعال النظر والقول والعمل إلى اتجاهات وموضوعات وأهداف وغايات أخرى. وفيما يلي بعض هذه الإوآليات النفسية:

14.5.1 إوآلية الطبائع

المقصود بالطبائع هو قوى التقيد الخلقية في النفس، وهي من قوى الحياة المقابلة لقوة التمييز. وقد تكون مطالبها مما يختلف أو يتناقض مع مطالب هذه القوة في المجالين النظري والسلوكي، فهي بالتالي علة للمأساة الداخلية القائمة في صراع الإنسان مع نفسه، وهو ما يعبر عنه بالصراع بين الطبع والتطبع. وقد وضع العرب لهذه القوى أسماءً تدل

على التقيد من جهة، وتسمح بالخروج عليه، لقبول تأثير العقل من جهة ثانية، وذلك من معنى إفساح المجال للأخلاق والتربية⁽¹⁾، وطبع أخو طبق وطاع وتبع وشعب وطلع «وحقيقة الطبع الختم»⁽²⁾. قال أبو إسحق النحوي: «معنى طبع في اللغة وختم واحد، وهو التغطية على الشيء والاستيثاق من ألا يدخله شيء»⁽³⁾، ومعنى ذلك أن المقصود بالطبع ليس التغطية بمعنى الستر فحسب، وإنما الحفظ من الاختلاط والتأثر بالأشياء الخارجية، وهذا واضح من اعتباره إياه بمعنى الختم، ومن ذلك الختم على القلب ألا يفهم شيئاً ولا يخرج منه شيء كأنه طبع».

وهكذا يكون الطبع من معنى التقيد، وهو تغطية من جهة واستيثاق من عدم دخول شيء من جهة ثانية، فمن معنى التغطية الطبع بمعنى الصداً يكثر على السيف وغيره⁽⁴⁾، وطبع القلب بمعنى تلطيخه بالأناس⁽⁵⁾، وأصله من الوسخ والدنس يغثيان السيف، ثم استعير فيما يشبه ذلك من الأوزار والآثام وغيرهما من المقابح⁽⁶⁾، ولكن ذلك لا يستوعب معنى الطبع: والطبع: الختم. والطبع أثر يثبت في المطبوع ويلزمه، فهو يفيد معنى الثبات واللزوم مالا يفيد الختم⁽⁷⁾، وذلك لتجاوب المطبوع المتمثل في معنى أخية طاع، ولقوه الضرب في الطبع، وذلك لان الختم من معاني الإغلاق والكتمان والتعقيم مفروضة من الخارج. والطباع: ماركب في الإنسان من جميع الأخلاق التي لا يكاد يزاولها من الخير والشر⁽⁸⁾، وهو من معاني إخوته طبق وشعب أصل أشبع وطاع وتبع، ومعنى ذلك أن كل دافع خلقي للفعل فيه معنيا التقيد والثبات، هو طبع، وقوله: ما ركب في الإنسان يشمل القوى ذات التسميات الأخرى، كالمزاج والغريزة، وهما دافعان للسلوك فيهما معنيا التقيد والثبات، وذلك لأن في

(1) ميشال إسحق، المعاني الفلسفية في لسان العرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 1985، ص: 242.

(2) اللسان، ج: 8، ص: 232.

(3) اللسان، ج: 8، ص: 232.

(4) اللسان، ج: 8، ص: 32.

(5) اللسان، ج: 8، ص: 232.

(6) اللسان، ج: 8، ص: 233.

(7) الفروق في اللغة، ص: 64.

(8) اللسان، ج: 8، ص: 232.

المزاج معنى التلاؤم، والتلاؤم حال يثبت عليها، ومنه قيل عنه: إنه ما أسس عليه البدن، أما الغريزة فالثبات فيها ثبات غرز وركز، وواضح أن التقيد في طاع وتبع، هو تقيد سلوكي وليس تقيداً سكونياً.

14.5.2 إوالية المزاج

يبدو أن المزاج في أصله مادي، فأثره في السلوك يدل على أن العرب قد أدركوا العلاقة بين التركيب الجسدي وأثره في النفس، وهو أثر مقيد للسلوك، وقد يكون هذا التركيب قلقاً فيكون صاحبه مزاجاً «ورجل مزاج وممزج: لا يثبت على خلق، وقيل: هو المخلط الكذاب»⁽¹⁾. وهو من معنى أخيه ماج.

14.5.3 إوالية الغريزة

غرز أخو غرس وخرز وغري وطرز، ويقال: «غرزت عوداً في الأرض وركزته بمعنى واحد»⁽²⁾، ففيه معنيا التمكين والقصد، والغرز يعنى التمكين، كما قد يعني السلوك المقيد الرتيب نحو هدف، وفي حديث عمر «الجبن والجرا غرائز، أي: أخلاق وطبائع صالحة أو رديئة واحدها غريزة»⁽³⁾، وقد عرفها اللسان بقوله: (والغريزة: الطبيعة والقريحة والسجية من خير أو شر)⁽⁴⁾، ومع أنه قد وضعها مع القريحة ذات المدلول العقلي، إلا أن قوله: «من خير أو شر» يجعل دلالة الغريزة سلوكية، وأعطى ابن سينا مدلولاً عقلياً حين قال: «وقد يتفق للإنسان أن ينبعث من غريزته حدٌ موقع للتصور، وحجة موقعة للتصديق... فإنه لو كانت الغريزة والقريحة في ذلك مما يكفيان طلب الصناعة...، لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض في المذاهب ما عرض»⁽⁵⁾.

واستعمالها هنا للعقل قوة نظرية، كما هو واضح، ولعل المقصود به هو الأولوية، ومنه قول:

(1) اللسان، ج: 2، ص: 367.

(2) اللسان، ج: 5، ص: 386.

(3) اللسان، ج: 5، ص: 387.

(4) اللسان، ج: 5، ص: 387.

(5) ابن سينا - الشفاء، كتاب المدخل، ص: 19.

«فالغريزة عامل سلوك فطري ذي هدف»⁽¹⁾، فيه معاني الأولية والعمومية والتمكن والتقيد، والتقيد المقصود هو تقيد السلوك بمقتضيات الخلقة المغروزة في الإنسان، فالطبائع تدفع للسلوك بحسب بمفاتيحها؛ لأنها تطلب ما يلائمها، ولمكان كثرة المطالب في الوحدة النفسية، فإنَّ حركات الطلب قد تتعارض، وخاصة مع مطالب القوة العاقلة.

وعليه، فإنَّ التقيد لا يمكن أن يكون تقيداً مطلقاً بأحد المطالب، بل إنَّ كل مطلب قابل للتعديل والتحوير، ولذلك فقد اشتقوا الألفاظ الدالة على الطبائع من أصول تسمح بالانفتاح والخروج على التقيد، وذلك لئلا يؤدي الأمر إلى غلبة الطبع وانعدام فائدة العقل في السلوك، فطبع أخو طلع الذي يسمح بالانفتاح والخروج، والفطرة من معنى الانفتاح أصلاً، وفيها معنى الخروج على التقيد، ومن ذلك تفسير أبي الهيثم للحديث: كل مولود يولد على الفطرة، يعني الخلقة التي فطر عليها في الرحم من سعادة وشقاوة. أما الخلقة ففيها معنى التقدير، والتقدير عمل عقلي، ولما كانت الحرية والمبادهة خاصيتين عقليتين، فالخلق تقدير قابل لإعادة النظر، ولذلك اشتقوا منه كلمة الأخلاق، وهي خلق من بعد خلق، والمقصود بذلك تهذيب الطبيعة في الفرد، وتليينها بحيث يصبح السلوك الصادر عنها أكثر ملاءمة لها وللطبائع الأخرى⁽²⁾.

14.5.4 أوليات هيئات الطلب والمشاعر الخاصة بها

قد سبق أن رأينا معنى الطلب في العقل، وأنه طلب ملائمة مع حقائق الوجود، ونحن الآن في صدد الطلب في قوى النفس الأخرى:

أ - الطلب على هيئة الميل: «معنى الميل»، مال مقلوب لام أخي لام، وهو العدول إلى الشيء والإقبال عليه، وكذلك الميلان⁽³⁾ ومنه المال: الماشية؛ لأنَّ الإنسان يميل إليها ومال بنا الطريق: قصدها⁽⁴⁾، فهو حركة طلب أصيلة لارتباطه بمعنى الملاءمة، ولذلك فقد

(1) راجع بشأن كون الغريزة سلوكاً فطرياً ذا هدف كمال عبد الحميد نايا، الفرضية في السلوك الإنساني، ص: 46 - 64.

(2) ميشال إسحق، المعاني الفلسفية في لسان العرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 1985، ص: 245.

(3) اللسان، ج: 11، ص: 636.

(4) اللسان، ج: 11، ص: 638.

استعمل في الخلقة: «والميل في الحادث والميل بالتحريك، في الخلقة والبناء»⁽¹⁾. وهذا إذا ما أضيف إلى ما يمكن أن يأخذه من معنى أخيه، باعتباره ميلاً إلى ما خلقنا عليه، اتضح معناه كما استعمل في علم النفس⁽²⁾، والمقصود به الطبائع التي تدعو للميل، هذا، وكون الميل يدل على عيب في الخلقة، يبعد الميل عن خيرية الحب والعاطفة، ويغلب فيه صفة الشر، وهو من معنى مقلوب لام ومنه اللوم⁽³⁾.

14.5.5 إوآليات الطلب على هيئة الحذب (العاطفة)

عطف أخو عطف وعكف ولطف وعاف وعزف «وعطف الشيء حناه وأماله»⁽⁴⁾، وفيها معاني اللين والانحناء والميل والانتشاء.

14.5.6 إوآلية الطلب على هيئات حدو ونزوع مختلفة

- إوآلية الحب

الحب من معنى طلب الغاية وملازمتها، وحب أخو حيل وهب ونب وحبس، فمن معنى الحبس فيه قولهم: وحب إذا اتعب⁽⁵⁾، وإذا كانت أسباب هذا الحبس معروفة، وهي مفروضة على طبيعة الكائن من خارجها، فإن قولهم: «وأحب إذا توقف»⁽⁶⁾. ينقل الحبس إلى معنى الاحتباس، وهو شبيه باحتباس معاني الحياة في البذور، وهذه المعاني ما تلبث أن تهب إلى التفتح بصورة طبيعية، وتنب نحو غاياتها التي هي صورها، وإذا كان الحب يتكون ويتفتح في القلب بصورة طبيعية، ويهيب بصاحبه نحو غايته ليلازمها، فقد أعطى هذه التسمية.

- إوآلية الرغبة

الرغبة من معنى طلب الكثير مما يرغب فيه، ورغب أخو رحب ولغب وسغب، ومقلوب

(1) اللسان، ج: 11، ص: 638.

(2) اللسان، ج: 11، ص: 638.

(3) يوسف مراد، مبادئ علم النفس العام، ط: 2، دار رواد المعارف، القاهرة، ص: 95.

(4) المحكم، ج: 1، ص: 345.

(5) اللسان، ج: 1، ص: 39.

(6) اللسان، ج: 1، ص: 294.

غرب، في هذا معنيا البعد والغياب، وفي ذلك معنى الحضور والطلب الكثير ورغب في الشيء رغباً ورغبه ورغبي ... أرادته⁽¹⁾، فجعل الرغبة بمعنى الإرادة للتشابه بينهما في الطلب، ولكن الرغبة غير الإرادة؛ لأن طلب الكثير يكون غالباً ذا دوافع أنانية، ورغب يرغب رغبه إذا حرص على الشيء وطمع فيه والرغبة السؤال والطمع⁽²⁾، فإذا بها سؤال وحرص وطمع، وهي من معاني إخوته لعب وسغب ورحب، وفيها إغراق في الأنانية، بينما في الإرادة معنى الاهتمام بالآخرين⁽³⁾.

- إوالية الشهوة

الشهوة من معنيي الهيج والحدة في طلب المشتهى وشهى أخو شبا وشذى وزها، وبها معاني النزوع والانتشار واللمعان، ما أنه مقلوب هاش، ومنه الهوشية بمعنى الفتنة والهيج والإضراب والهرج والاختلاط، فالشهوة تضاد نظام العقل، فهي أبعد عن الخير من معنى الرغبة، وقد عرفها صاحب اللسان بأنها حب مع رغبه، فقال: وشهى الشيء وشهاه يشهاه شهوه وتشهاه: أحبه ورغب فيه⁽⁴⁾، وذلك لإبراز قوة النزوع إلى المشتهى، وهي من معنى أخيه شبا، وقد فسر قوله: ﴿وَجِلَّ بَيْنَهُمْ وَيَنْ مَا يَشْتَهُونَ﴾⁽⁵⁾، أي: يرغبون فيه من الجوع إلى الدنيا⁽⁶⁾، فلم يذكر الحب واكتفى بالرغبة، وليست الشهوة الرغبة؛ لأن الرغبة من معنى طلب الكثير والشهوة من معنيي الهيج والحدة في الطلب، وقد عرفها العسكري بأنها: «توقان النفس وميل الطباع إلى المشتهى، وليست من قبيل الإرادة»⁽⁷⁾، وذلك لمعنى الاعوجاج فيها وقوله: توقان النفس؛ لأن في التوق معنيي الاعوجاج والضلال، وهما من معنى أخيه تاه.

(1) اللسان، ج: 1، ص: 423.

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر، ج: 2، ص: 88.

(3) ميشال إسحق، المعاني الفلسفية في لسان العرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 1985، ص: 245.

(4) اللسان، ج: 10، ص: 193.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة سبأ، الآية: 54.

(6) اللسان، ج: 10، ص: 193.

(7) اللسان، ج: 10، ص: 193.

- إوالية التوق

التوق من معنيي العماية في طلب الملازمة، وتاق أخو شاق وتاه، ومقلوب تقا بمعنى خاف، وتاء تقا مبدلة من واو⁽¹⁾، فأصله وقى، وفي وقى معاني الحماية والحذر والخوف والتجنب، بينما في تاق معنى النزوع القوي الذي تصعب السيطرة عليه، قال ابن منظور: «التوق تؤول النفس إلى الشيء، وهو نزاعها إليه وتاقت نفسي إلى الشيء نوعت واشتياقت»⁽²⁾، وإضافة الشوق إلى النزوع للتعبير عن معنى الحرارة في التوق، وهي مما يؤدي للعوج والضلال، ومنه قولهم: (التواق: الذي تتوق نفسه إلى كل دناءة⁽³⁾). والموق: الكلام الباطل⁽⁴⁾، والتوق: العوج في العصا ونحوها⁽⁵⁾، وذلك واضح من كونه ضد التقوى وتاق مقلوب تقى، فالتوق من معنى العماية في الطلب.

- إوالية الشوق

الشوق من معنى الحرارة في طلب الملازمة، وشاق أخوتأق وساق وشاد وشاش وشاش وشوي وشق، ومقلوب شقي» وشاق الطنب إلى الوند: مده إليه فأوثقه به»⁽⁶⁾، ففي الشوق معنى الانجذاب والشد إلى الخارج بقصد الملازمة والارتباط، وقد جاء في حرف شيق «والشيق: ما جذب، والشيق ما لم يزل»⁽⁷⁾، فعبر عن المعنيين معاً، وهما من معنيي أخويه ساق وشاد، وقد جاز إلى المجال المعنوي بمعنى النزوع الشديد، وهو من معنيي أخويه ساق وشاذ فقيل: (الشوق والاشتياق: نزاع النفس إلى الشيء، والشوق: حركة الهوى⁽⁸⁾)، وشاق في شوقاً وشوقني بمعنى: أخويه شاش وشاذ، فالشوق نزوع حار إلى ما نشتاق إليه، وكأنه شقنا المفارق، وهو من معنى أخيه شق الذي منه الشقيق والشقيقة.

(1) اللسان، ج: 14، ص: 102.

(2) اللسان، ج: 10، ص: 33.

(3) اللسان، ج: 10، ص: 33.

(4) اللسان، ج: 10، ص: 33.

(5) اللسان، ج: 10، ص: 33.

(6) اللسان، ج: 10، ص: 192.

(7) اللسان، ج: 10، ص: 193.

(8) اللسان، ج: 10، ص: 194.

- إوالية النزوع

نزع أخو نزا ونزح ونزف ومزغ ونبغ، «واصل النزوع: الجذب والقلع»⁽¹⁾، ولكن نتيجة الإطلاق الانتقال بعيداً إلى الإمام، فأخذ النزوع معنى البعد وانتزع النية بعدها⁽²⁾، فجاز إلى معنى الدفع الداخلي إلى الخارج، ومنه النزوع ونزع الإنسان إلى أهله، والبعير إلى وطنه ينزع نزاعاً ونزوعاً: حن واشتاق⁽³⁾، وقد سمي الغرباء نزاعاً؛ لأنهم نزعوا عن أهلهم أو ينزعون إليهم، وعليه ففي النزوع معاني الجذب والقلع والاستنباط والإزالة والإطلاق والطلب والصيرورة، والنزوع المقصود هنا هو نزوع طلب الصيرورة.

- إوالية النزوة

النزوة من معنيي التسرع وعدم التبصر في النزوع، ونزا أخو نزع ونزف ونما ونزق ونز، ومنه نز والتيس، والانزواء حركات التيوس عند السفاد⁽⁴⁾، وفي هذه الحركات معنى النزوع إلى فوق ومعنيا الهياج وعدم التبصر، وهما من معنى أخيه نزق «وخص بعضهم به الوثب إلى فوق»⁽⁵⁾، وقد جاز منه إلى نهوض الخمر عند مزجها، وإلى زيادة الأسعار، ثم إلى خروج الدم من الجرح، فإذا هو بمعنى نزع، ونزا أخو نزع ونزف، وهما يدلان على التقلت والخروج عن الحد.

ففي النزوة معاني الحدة والهياج والتسرع والثوابت والتقلت وعدم التبصر، ولذلك لازمها معنى الشر، وقد جاء في تعريف النزوان «أنه التقلت والثورة»، وأنه لنزي إلى الشر ونزاء ومنتزهم، أي: سوار إليه، والعرب تقول: إذا نزا بك الشرف فاقعد⁽⁶⁾، والنازية: حدة الرجل المتمزي إلى الشر....، ويقال: إن قلبه لينزو إلى كذا، أي: ينزع إلى كذا والتنزي: التوثب

(1) اللسان، ج: 8، ص: 35.

(2) اللسان، ج: 8، ص: 350.

(3) اللسان، ج: 8، ص: 350.

(4) اللسان، ج: 15، ص: 319.

(5) اللسان، ج: 15، ص: 319.

(6) اللسان، ج: 15، ص: 320.

والتسرع⁽¹⁾، ومن هنا كان ضداً لصحة الحكم، ويقال: (انتزى على القضاء فقضى بغير علم)⁽²⁾، وذلك لأنَّ في القضاء معنى الحكمة، وهي مبنية على العلم بحقائق الأمور، وقضى في اللغة على ضروب كلها ترجع إلى معنى انقطاع الشيء وتمامه⁽³⁾، تقول: قضيت هذا الثوب وقضيت هذه الدار، إذا علمتها وأحكمت عملها⁽⁴⁾، وقضى أخومضى وقوى وقرى ورضي، قال أهل الحجاز: القاضي في اللغة معناه القاطع للأمور المحكم لها⁽⁵⁾، فالقضاء يتعارض مع النزوة والهوى، وذلك لأنَّ المشاعر تميل في حال اشتدادها إلى الانقلاب عن الحق والخير، وذلك من معنى النفس الأمانة بالسوء.

- وإالية الهوى

في التنزيل العزيز ﴿وَأَفْئِدَتُهُمُ هَوَاءٌ﴾⁽⁶⁾ يقال فيه: إنه لا عقول لهم⁽⁷⁾، ومن ذلك الهوغاء والهوة، بمعنى الأحمق، الهواهي بمعنى الباطل واللغو من القول، وإذا كان للهوى صوت، فقد استعلمت كلمة هوى بمعنى دوى فقيل: «وسمعت لأذني هويًا، أي: دويًا، وقد هوت أذنه تهوى»⁽⁸⁾ وهو من معنى أخيه دوى.

والهوى المقصور موضوع بحثنا هنا من معنى السقوط، قال اللغويون: الهوى: محبة الإنسان الشيء وغلبته على قلبه، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾⁽⁹⁾، معناه نهاها عن شهواتها وما تدعو إليه من معاصي الله عزَّ وجلَّ⁽¹⁰⁾، فالهوى أخطر من النزوة من حيث كونه حركة سقوط سهلة الحدوث، فيغلب عليها صفة الدوام، أما النزوة، فهي حركة نهوض

(1) اللسان، ج: 15، ص: 319.

(2) اللسان، ج: 15، ص: 320.

(3) اللسان، ج: 15، ص: 319.

(4) تهذيب اللغة، ج: 9، ص: 211.

(5) تهذيب اللغة، ج: 9، ص: 212.

(6) المرجع: القرآن المجيد، سورة إبراهيم، الآية: 43.

(7) اللسان، ج: 15، ص: 370.

(8) اللسان، ج: 15، ص: 373.

(9) المرجع: القرآن المجيد، سورة النازعات، الآية: 40.

(10) اللسان، ج: 15، ص: 372.

صعبه تحتاج لأسباب قوية، قد لا تتوفر دائماً⁽¹⁾. إلا أنها أخطر من الهوى عند حدوثها، وذلك بسبب ما فيها من الحدة والهياج والتفزلت والثوران، ولذلك لم تستعمل إلا في الشرِّ، بينما غلبت على الهوى صفة الذم⁽²⁾، ومتى تكلم بالهوى مطلقاً لم يكن إلا مذموماً حتى ينعت بما يخرج معناه، كقولهم: هوى حسن وهوى موافق للصواب⁽³⁾، والحسن الصواب والموافقة للصواب من معنى الارتفاع في هوى، يقال «والهوى: العشق يكون في مداخل الخير والشر وهوى النفس»: إرادتها⁽⁴⁾، فالهوى هبوط سريع نحو الشهوات والشر، إلا أنه قد يكون ارتفاعاً إرادياً إلى الخير.

14.6 بنية الرياء وماهيته

الرياء هو حالة نفسية أنطولوجية ووجودية تتموقع في لبِّ قلب الإنسان، والمقصود بالوجودية هنا أن الرياء ليس خواطر عابرة، له إقامة وانبناء أنطولوجي ووجودي، له بنية تأسيسية تحتية، منها ما هي مكشوفة ومعلنة للنفس الإنسانية، ومنها مخفية لامرئية، لها طابع الخفاء والظهور أو الإشهار والإضمار أمام النفس الشاعرة، ومنها مطموسة ناوية في أعماق بنية بنياته أو قاعدة تعييداته التحتية، الأمر الذي يجعله من الأسرار الخافية ليست فقط على كينونة الشعور، بل مضمرة لامرئية بالنسبة للشعور أو المراتب العليا للشعور، لا يعلمها إلا المطلع على الأسرار ومخفياتها، ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾⁽⁵⁾، فهذا النوع أو المرتبة من الرياء الخفي الدفين في أعماق بنية قصد القصد أو نية النية، المضمرة واللامنظورة للنية نفسها هو الأخطر والأكثر دماراً للنية والأفعال والأقوال المترتبة عليها، وكذلك بالنسبة لحمولاتها من السيئات والذنوب، فهناك من الأعمال والأقوال المنبثقة عن رياء خاف على الناس، ولكنه حاضر في عالم الشعور، كمن يطلب الصلاة والصيام وسائر الأعمال العبادية من الواجبات والمستحبات أو ترك المحرمات والمكروهات، لأجل إبهام

(1) ميشال إسحق، المعاني الفلسفية في لسان العرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 1985، ص: 245.

(2) الفروق في اللغة، ص: 117.

(3) اللسان، ج: 15، ص: 372.

(4) اللسان، ج: 15، ص: 372.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة طه، الآية: 7.

الناس وتضليلهم، بغية تحقيق مقاصد ومنافع دنيوية خسيصة ومشؤومة، كالمقام والمنصب والرئاسة والثروة وجلب الشهوات الدنيوية، وخاصة حب الشهرة.

الأقوال والأفعال المترتبة والمنبثقة عن هذا النوع من الرياء باطلة وفاسدة وفاقدة للخير والبركة، وهي أمراض تحمل فيروسات مستعصية مستعصبة تنخر في أركان كينونات الأعمال والأفعال، وإن نطق به لسان صاحبه، أو خطر ببال الإنسان، إنه يأتي بها قربة إلى الله أثناء العمل أو القول، والتاريخ الإسلامي حافل بشخصيات معروفة، أمثال ابن زياد وعمر بن سعد والحجاج وغيرهم كثير، ممن كانوا يصلون ويؤمنون بالجمعات، ويعتلون منابر الوعظ والهداية، وفي نفس الوقت يقتلون أبناء أشرف الأنبياء والمرسلين سيد شباب أهل الجنة وأهل بيته والعلماء والمحدثين، فهذه الأعمال والأقوال تبعده عن الله عز وجل وتقربه إلى الشيطان الرجيم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (1).

وحيث إن صحة وفساد العمل أو القول، وجماله وقبحه، وقبوله ورفضه، وديمومته وخموده، وخيرته وشروره، توابع أو دالة في صدق وخلوص وصحة أو فساد ونفاق ورياء النية وبنياتها التعقيدية التحتية، وعليه، فإن أولى واجبات ومسؤوليات العقل والمنطق الاقتصادي الخيري النفعي، هو السعي الحثيث لتصفية وتصحيح النية وبنياتها التعقيدية أو نية النية وقصد القصدية، فالمقصود الصريح والمعلن هو، حسن العمل وليس الكثرة منه؛ لأن ميزان الثواب والدرجات هو تمام حسن العمل المبني على صدق وخلوص النية وصحة بنياتها التحتية «نية النية»، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (2) وتتناقص تدريجاً وبصورة طردية قيمة وعظمة نية أو قصدية العمل والقول، تبعاً لنواة النية أو قصد القصدية أو نية النية، وذلك على النحو التالي تراتبياً: الطمع في نيل واستجلاب الخيرات والثواب والجنة، الخوف من العذاب والعقاب والنار، الرغبة في استحصال الخيرات الدنيوية، الانفلات من عقوبات الدنيا، إرضاء الآخرين، وأخيراً وليس آخراً الرياء بمدارجه المتنوعة ومراتبه المتعدد. وهذا الأخير أي: الرياء هو منشأ ونواة نشأة بنية قصد القصدية التي تؤسس على

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الكهف، الآية: 104.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الملك، الآية: 2.

أساسها النية الفاسدة، وهي أولى حلقات سلسلة متوالياتها الهندسية السلبية المتناقضة لقيمة العمل أو القول وحمولتهما من الحسنات، أو بالأحرى حلقاتها المتزايدة من السيئات التي تمتد أثارها لتأكل ثمار وحسنات كل الأفعال والأقوال المتحاكلة أو المتماسة أو المتجاورة أو القريبة والبعيدة من حقلها الخاص، وذلك وفقاً لمستويات مراتبها المتفاعلة مع الكينونات المعرفية والوجودية المشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة والمماثلة والمحاذاة والمناظرة والمطابقة لها.

الأمر الذي يترتب عليه، أولاً: الغفلة والنسيان عن رب الأرباب، فينسيه الله نفسه، مما يصيبه الصم والعمى البكم، وبالليالي فقدان الإحساس والشعور الإنساني تدريجياً حتى يصبح كالحيوان، بل أضل سبيلاً، فتتصاغر ذنوبه وتخف سيئاته في منظوراته ومرئياته من جهة، وتتعاظم وفق قانون تكويني يفسره القانون الرياضي الإحصائي في صورة مضاعفات قيم سلسلة متواليات هندسية متعاظمة لنواة النية الفاسدة الموسومة بالرياء والنفاق، وبهذا يتم إثبات فرضية تعاظم الذنوب مهما بدت صغيرة في مرئيات الإنسان، وتتصاغر الحسنات مهما كانت كبيرة في منظوراته، إذا ما نظرنا إليهما بعدسات العدالة الإلهية والواقع التكويني لهما.

ومن أهم استراتيجيات العمل على انبناء نية النية أو قصد القصدية أو ميتا النية والقصد، هي إقامة تقعيدات وإنشاء تأسيسات قادرة على حمل حمولاتها الثقيلة من الثواب والحسنات اللامتناهية، وإمكانية استيعاب مضامينها ومحتوياتها اللا محدودة، وقدرتها التواصلية والتعالقية مع مدياتها الأفقية المستطيلة المنظورة واللامنظورة، وإمكانية الانفتاح والتفاعل مع كنه كينوناتها الكمونة المرئية واللامرئية والقابعة في أعماق دفينه لا متناهية نسبياً، وهذا غير قابل التحقق والانبناء إلا من خلال رؤية كونية إلهية تتموضع عدساتها الرؤية في بؤرة عين القلب دون عين البصر، الكاشفة لعظمة وكبرياء وقدرة ورحمة وغنى وحكمة الله المطلقة من جهة، وحاضرة في القلب ومائلة أمام بصر وأذن وعين الإنسان في كافة الأمكنة وفي جميع الأزمنة، محيطة بكل شيء وحاكمة على كل موضوع وسيدة وسلطانة على كل أمر، بحيث لا ترى عدساتها الرؤية إلا تلك الأسماء الحسنى المتكوثرة في وحدتها المطلقة مستعينة بالطاقات والإمكانات المضامينية المعرفية وانبناءاتها الوجودية الكمونة

في بنية كلمات الله عز وجل: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾⁽¹⁾، و﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا﴾⁽²⁾، و﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾⁽³⁾، وغير هذه الحال فإن الإنسان مصاب بالعمى واليكم الحقيقي، ولا تزول هذه العاهات والحواجز إلا بعد تجاوزه لمراتب تكاملية متعالية متقدمة.

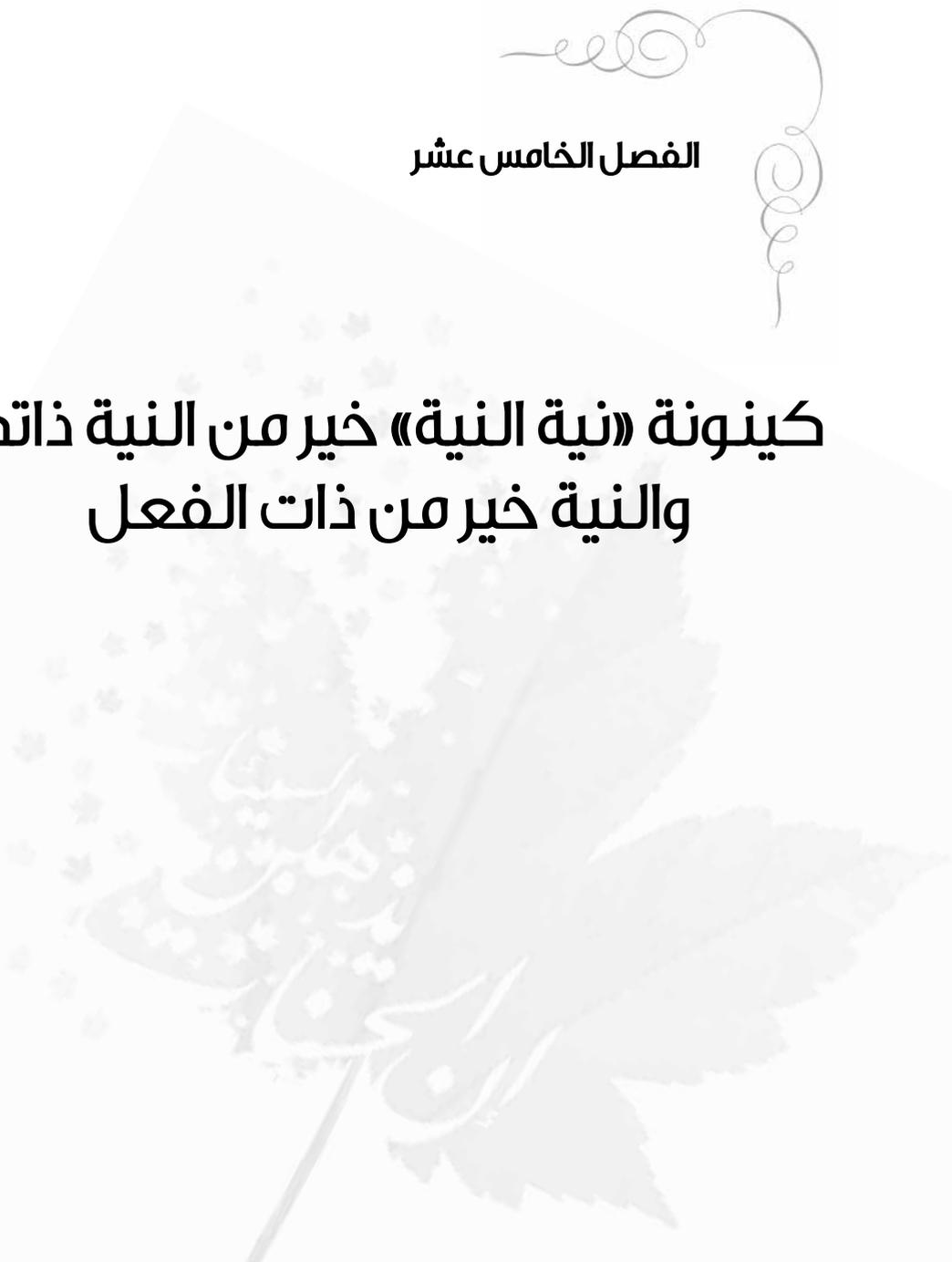
(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الإسراء، الآية: 23.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الزمر، الآية: 2.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الكهف، الآية: 110.

الفصل الخامس عشر

كينونة «نية النية» خير من النية ذاتها
والنية خير من ذات الفعل



15.1 النية في المنظور الفلسفي الإسلامي والغربي الحديث

المنظورات الغربية وعدستها الرئوية لقيمة العمل الحقيقية تتباين بين نتائج الفعل ونيته، فنظرية الأخلاق الكانطية التي تمثل إحدى المرجعيات الكبرى والأساسية للأخلاق الفلسفية في العصر الحديث، تعتبر قيمة العمل في قيمة النية المؤسس عليها العمل، وليست في نتائجها، في حين يذهب فلاسفة آخرون إلى القول: إن قيمة العمل هي في نتائجها العملية، ومن هذا المنطلق وجد الفيلسوف الساخر نيتشه «Nietzsche.F.» مدخلاً واسعاً لنقد وسخرية مفهوم «الأمر المطلق» أو «الأمر القطعي» الأساس البنيوي الذي بنى عليه كانط نظريته وفلسفته في الأخلاق، فيقول نيتشه في كتابه «العلم والمرح»⁽¹⁾: إن مقولات وأقوال كانط المتمثلة في أن ما يكون مقبولاً أخلاقياً هو ما يكون مقبولاً للجميع هو زيف أو خطأ؛ لأنه بالنسبة لنيتشه، لا يمكن أن توجد أخلاق مطلقة إلا إذا كان البشر من طبيعة واحدة، وهذا شيء غير صحيح. والحقيقة أن وراء الأمر المطلق تختبئ في نظر نيتشه، «ديكتاتورية أخلاقية»، وتختبئ رغبة كانط في تحويل البشر إلى قطع وتدجينهم.

وبتعبير عسكري، يصبح الأمر المطلق الكانطي هو القائد العسكري الديكتاتوري الذي يبحث من خلال ممارسته عن سلطة وقوة قهرية تخضع البشرية له على حساب الإنسانية. ومن حيث نقده لقيمة العمل من المنظور الكانطي، يعتبر كانط من وجهة نظر نيتشه، مسؤولاً على انقلاب خطير في القيم الأخلاقية من خلال عملية تحويل وتبديل القيمة الأساسية والبنوية للعمل من نتائجها إلى أسبابها؛ أي: إحلال قيمة العمل إلى قيمة النية، ويستطرد نيتشه في نقده وسخريته من كانط قائلاً⁽²⁾: «خلال أطول مرحلة في التاريخ الإنساني، أي: مرحلة ما قبل التاريخ، كانت قيمة - أو عدم قيمة - عمل تأتي من نتائج هذا العمل... وكانت تلك هي الفضيلة، فضيلة النجاح أو الفشل التي تجعل الناس يحكمون على عمل ما بالجودة أو

(1) جمال مفرج، الإرادة والتأويل، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى: 2009، الجزائر، ص: 36.

(2) نيتشه (فريدريك)، أصل الأخلاق وفضلها، تعريب حسن قبيسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت:

بالرداءة ...، ولكن ودفعة واحدة بدت تباشير سيطرة خرافة جديدة وقاتلة، سيطرة تأويل ضيق تشرق في الأفق: إنَّ انتساب أصل العمل إلى النية المنبثقة عنها العمل، وإنَّ قيمة العمل تكمن في قيمة النية، الأمر الذي أدى إلى أن أصبحت النية من منظور نيتشه تشمل سبب العمل وما قبل تاريخه⁽¹⁾.

ويستطرد زاعماً أنه فضح حقيقة النية قائلًا: «نظن اليوم نحن اللاأخلاقيين أنَّ القيمة الأساسية لعمل ما تكمن خارج النية تحديداً، وأنَّ نية العمل بكاملها، وكما تظهر لنا، تنتمي إلى قشرتها أو بشرتها التي تكشف كأية بشرة عن شيء ما، ولكنها تخفي شيئاً أعظم، إننا نعتقد وباختصار أنَّ النية ليست أكثر من علامة ودلالة تتطلب تفسيراً بالدرجة الأولى، وعلامة محملة بالمعاني، وبالتالي ليس لها أيُّ معنى خاص بها وحدها، ونعتقد والقول نيتشه أنَّ أخلاق النوايا كانت ... شيئاً ما يشبه علم التنجيم، أو علم الكيمياء، وهي شيء ينبغي على أية حال أن يتم تجاوزه⁽²⁾.

15.2 الذاتية والموضوعية وتأصيل وتأثيل كينونة النية

إنَّ الدَّ أعداء كينونة النية هو الذاتية الأنأوية والتذويتية التي لو تمكنت بكينونة النفس تجعل سيرورتها في خط مختلف ومتضاد أو متقابل ومتناقض مع سيرورة الاستواء على السبيل والاستقامة على الطريق المستقيم كهدف وسيط أو متوسط يمكنها من التحاقل والتجاور أو التقارب والتماس مع دائرة أو بنيات أو نواة كينونة الأسماء الحسنى والصفات العليا كهدف أقصى أو غاية غاياتها التي تدنو بها إلى المثل الأعلى والكمال والجمال المطلق وفوق المطلق سبحانه وتعالى.

وهذه السبيل أو الطرق ليست ممهَّدة ومنبسطة ومستوية، بل ممتلئة بالاعوجاجات والمنحنيات والانعطافات الحادة، وبالمطبات والانحناءات والتقوسات والاحديادات العالية والدانية، التي حقيقتها وماهيتها هي تلك ركامات المعاصي والذنوب والمنكرات والآثم الجاثمة والمحيطة بكينونة النفس الثأوية بالقوة والإمكان، تلك الأسماء الحسنى والصفات

(1) جمال مفرج، الإرادة والتأويل، مرجع سابق، ص: 37.

(2) نيتشه (فريدريك)، أصل الأخلاق وفصلها، تعريب حسن قببسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: 1981، البحث الثالث.

العليا المضمرة في الفطرة الإنسانية التي تمنع من ظهورها وانوجادها الأنطولوجي الوجودي في مجرى الحياة داخل مجاري العالم والكون والوجود، لذا من دون عملية إزالتها وتهديمها واجتثاثها واستئصالها ليس بمكنتنا استنطاقها لاستخرج ما فيها بالقوة والإمكان إلى الفعل والتحقق، أو انبناء وإيجاد وإحياء أو تأصيل وتأثيل بنية كينونة النية التكوينية والتركيبية والتراكبية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية لها، وبالتعبير الفقهي والعرفاني بناء كينونة التوبة النصوح، أي: استغفار واسترحام واستعطاف وتضرع وتوسل بالله سبحانه وتعالى. كما أنّ النية ليست لفظاً وقلقة ولقلقة لسان، كذلك التوبة والاستغفار.

ومعرفة كينونة التوبة وماهيتها ولغتها ووسيلتها وفعاليتها ومقدماتها وشروطها ومعاييرها واستراتيجياتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، تتطلب معرفة حقيقة وبنية كينونة الذنب وماهيته وامتداداته واستطالاته وأفاقه التأثيرية الموضوعية البرانية والذاتية الجوانية أولاً.

إذن الشرط الأول والأساسي هو معرفة حقيقة العلاقة البنيوية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية بين الذات والموضوع أو بين الصيرورة والوجود، ليس المقصود من الموضوعية هو تجرد الإنسان من مبادئه وقيمه ومرئياته ورؤيته الكونية ومعتقداته المعقلنة والمشرعنة المفترنة ألبتة، وخاصة في حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية. حيث تختل معادلة الموضوعية في البحث والتحليل والاستشراف، أو الاختيار والتقويم والتقييم في حال كون الغايات والأهداف، والمعتقدات والمبادئ، والرؤية الكونية والمذهبية ومرئياتها ومنظوراتها لشتى تموضعات الحياة البشرية إذا كانت مستنتجة ومستقاة من الذات فقط أو من تراكمات تجارب الذات البشرية، فحينما تصبح الذات الجاهلة والناقصة والمؤاسسة على الأهواء والرغبات والشهوات المادية الآنية والفردية التي تصبح في كل يوم ولحظة في شأن متقلب متضاد ومتغير متنافر.

إذ هي منتجة ومستهلكة في آن واحد، وهي الحكم والخصم، والكاتب والناقد، وهي اللاعب والحكم والمدرب والمالك والجمهور، وهي العابد والمعبود، والعاشق والمعشوق، والحاكم والمحكوم في آن واحد. وخلاصة القول هي المتخيلة والمفكرة والمنتجة والمستهلكة والمخططة والمنظمة والمشرفة والرقيبة والمقومة في النشاط المعرفي أو

التاريخي والاقتصادي والاجتماعي، أي: أن الذات هنا تصنع نفسها وبنيتها الجينيولوجية والأركيولوجية والأكسيولوجية وشخصيتها وهويتها متوسلة ومتوسطة فحسب، لإنتاج ذاتها ومنظومتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وذلك من دون عقل وقوة خارجية ومعيار وميزان براني. هذا هو مكنم الخلل الجوهرية، والتضاد الفلسفي، والتناقض المنطقي، والتباين الرؤيوي، والتغاير المنظوري، والتشتت والتبعثر الواقعي، وبالتالي الوقوع في أفخاخ حيل ومكر وخداع النسبية والجزئية والتغيرية والمادية والفردية والآنية المطلقة المؤداة إلى اللاحقية واللايقين واللامعنى؛ لكون مسطرة ومقياس وميزان القول والفعل والتفكير والخيال والاستشراق هي نفس الذات المنتجة والمستهلكة أو الحاكمة والمحكومة في آن واحد.

فالذاتية المنبوذة والمرفوضة عقلاً وتجربة هي الذاتية الأنأوية المستقلة الدالة في ذاتها وفي عنصر الأنا البشرية، وليست التذويتية والأنا المفطرنة والمعلنة والمشرعة أو الإلهية، وحتى الأنا المجربة تجربة مثالية واقعية، هذه الأنأوية وخاصة غير الواعية والمدركة أو المتموضعة في منطقة اللاشعور، هي السوس والميكروبات التي تنخر وتفتك بنية وماهية أنطولوجية وإيستمولوجية الموضوعية ككينونة جد فعالة وجد واقعية تساهم في البحث عن الحقيقة الواقعية والتمتالية؛ لكونها أولاً غير مدركة لمتوقعاتها في عالم اللاشعور من جهة، وثانياً تتشكّل بنية نواة بذرتها من مركب فيروسات الأهواء والشهوات البهيمية اللامتعادلة واللامتساوقة مع غايات وأهداف الإنسان المنشودة والنهائية وتموقعه في المنظومة الكونية، وهذا هو منبع الصراع بين الأنا البهيمية والأنا المعلنة والمفطرنة والمشرعة، أو ما نسميها هنا بين الأنا البهيمية الصرفة والذاتية التذويتية المؤسسة على العقل والفطرة والشريعة.

أما العامل الآخر الذي يخل بمعادلة الموضوعية هو عدم التزام الباحث عن الحقيقة بخطوات وأساليب وأدوات وعدسات ومناظير المنهاجية العلمية والمعرفية الصحيحة والواقعية المتساوقة مع ماهية الحقائق وطبيعة موضوعات البحث والتقصّي في الحياة، وخاصة في عملية جمع وتصنيف ومقولة المعلومات والبيانات الحقيقية والمجردة من الواقع الموضوعي، وعليه، تتحقق كينونة الموضوعية بكامل موضوعيتها حينما تتأسس تقعيدياً

بنيتها العميقة، وتأسيساتها الجينيولوجية والأركيولوجية والأكسيولوجية على الذات الجوانية المؤاسسة على الفطرة والعقل الإنساني المتساق والمتماهي مع الذات والعقل والحقيقة الكلية المطلقة والخالقة لذات وعقل وفطرة الإنسان، وعليه، ليست الذاتية المعرفة أعلاه لا تضر ألبة إذا كانت عدسات مناظيرها التلومايسكروسكوبية الرؤيوية والتحليلية الاستشرافية والتقييمية والتقويمية الباحثة عن الحقيقة منتجة ومؤاسسة ومنطلقة من هذه الذات الذويتية فحسب، بل هي ضرورة عقلية ومنطقية وفطرية تشكل ميتا موضوعية Meta Objectivity» للموضوعية نفسها، وبتعبير آخر، بدونها تفقد الموضوعية موضوعيتها ومعياريها وماهيتها في البحث عن الحقيقة المجردة وحتى النسبية المعقلنة والمشرعة والمفطرة.

وتأسيساً على ذلك نعتقد أن الوصول إلى كينونة الحقائق، وخاصة التاريخية والاجتماعية والإنسانية الفردية بشتى تموضعاتها في نظام الكون العرضي أو الطولي، وسواء الاعتبارية أم الحقيقية منها، لا يتم بصورة كاملة وتامة إلا بتزاوج شرعي عقلي وفطري بين الموضوعية «Subobjectivity» والذاتية التذويتية «Objectivity».

إذن الخطوة الجنيئية الأولى في انبناء أو إقامة ماهية نية فعل التوبة النصوح وبنية حملاتها من الحسنات والثواب من جهة، وديمومة آثارها ودينامية تفاعلاتها في حقلها المعرفي الإستيمولوجي والأنطولوجي الوجودي الخاص بها، وفي الحقول المتحاذة والمماسية والمجاورة والقريبة والبعيدة عنها، وفي عوالمها الممكنة (عالم الدنيا والبرزخ والآخرة)، مرهونة أو دالة في معرفة ماهية وحقيقة فعل الذنب نفسه، وهي بدورها مرهونة ودالة في منهاجية البحث والمعرفة الموضداتية «الموضوعية - الذاتية».

وعلينا أن ندرك حق الإدراك أن توبة لقلقة اللسان، والبكاء وذرف الدموع، وتأنيب الضمير، وجبر الخواطر والأضرار، بالرغم من أهميتها القصوى ولزوميتها ووجوبها وثوابها العظيم، إلا أن ديمومة استمراريتها ودينامية فعاليتها في تدفق سريان الثواب والحسنات، وضمان حصانتها من التناقص أو التوقف أو الانقلاب إلى الضد من خلال معاودة الذنب مرة ثانية، جميعاً مرهونة ودالة في بنية وماهية فعل وقول الذنب التي يتم التعرف على جينيولوجيتها التأسيسية واكتشاف طبقات أركيولوجيتها التراكمية الترسيبية المعرفية والأنطولوجية من

خلال عدساتها الرئوية «الموضوعاتية» لمناظيرها الاستكشافية والتحليلية والاستشرافية والتقييمية والتقويمية.

وخلاصة القول: أن التوبة ليست عملية سهلة وأدائية روتينية، بل هي عملية بناءية تحتاج إلى بنيات تعقيدية صلبة، وأسس تأسيسية متينة، فضلاً عن توفر كثير من المقدمات والمعطيات لبناء كينونتها، فهي ليست كينونة مصنوعة في خارج عالم ومصنع الذات الإنسانية لكي نستوردها ونستهلكها في عملية التوبة، بل هي مشروع جواني ذاتي الصنع، يحتاج إلى دراسة جدواها في سياق اقتصاديات المعرفة والعمل الإنتاجي والمبدع لها، وفق منظومة من عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة والملاحظة والإشراف والتقييم والتقويم والاستشراف المستقبلي لتداعياتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية في جميع الحقول والعوالم الممكنة لها. وتأسيساً على ذلك يمكننا التعرف على مفهوم حقيقة مضاعفات الثواب والحسنات ومتوالياتها الهندسية ذات الأس العشري، كمقدمة ومنحة إلهية مجانية من جانب، ومضاعفة أسها تبعاً لسنن وقوانين إلهية لا تستبعد ارتباطها المباشر أو غير المباشر بالخطوات المشار إليها أعلاه كعلة وسبب لها، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِعَ عَلَيْهِ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿فِيضَعْفَهُ لَهُ؛ أضعافاً كثيرة﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾⁽³⁾، ذلك سواء نظرنا إلى المفهوم في سياق العدالة الإلهية المطلقة أم وفق عالم الرحمانية والرحيمية التي كتب الله على نفسه سبحانه وتعالى.

15.3 كينونة «نية النية» خير من النية ذاتها، والنية خير من ذات الفعل

إن حقيقة نواة مقولة النية خير من العمل، حيث إن جينولوجيتها الجذرية والجذعية ثاوية في عمق أعماق حقيقة تكوثرات أسماء الله الحسنى وصفاته العليا في وحدتها، ووحدها في تكوثراتها، وهي مخبوءة في أعماق بواطن جواهرها المكنوزة من حقائق معرفية ووجودية أصيلة، وقيم أخلاقية نفسية وملاحة وبهاء جمالي لا مثيل له، وخيرية

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 261.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 245.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة النور، الآية: 38.

النية وصلاحتها وفلاحتها وتأصيلاتها وتأثيراتها مرهونة ومرتكزة إلى «نية النية» أي: «ميتا النية» التي أشرنا إليها فيما سبق، النية⁽¹⁾ هي حقيقة انعكاسية مرآوية لنية النية، وقيمتها الأساسية العشرية اللوغاريتمية الخيرية أو المثوية واللامتناهية والتفضيلية والتكاملية، والعمل هو حقيقة انعكاسية مرآوية للنية أو القصدية، هي التي تضاعف خيرية إنفاق دينار واحد أو أقل، بل ربما إنفاق لا شيء متوفر وممكن لدى المنفق، ولكن بحضور وبناء نية صادقة سوف يكتسب ثوابها وحسناتها أكثر من غيره الذي أنفق مبالغ كبيرة، هذا فضلاً عن تحقق النية الصادقة والمخلصة والمبتنية على «نية النية» الصالحة والصحيحة سيكون مفتاحاً ومخرجاً لتمكين المنفق ما كان غير ممكن ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾⁽²⁾، إذن كينونة النية الصادقة أخير وأفضل وأبرك وأنعم من إعمار الأرض كلها من دون نية حقيقية متعالية مرتبطة بالكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى سبحانه وتعالى.

قبل تناول مقولة خيرية النية وأفضليتها على ذات العمل دعونا نشير إلى بعض الأحاديث النبوية الشريفة بهذا الشأن، والتي هي كثيرة ونكتفي بمقدار ما يلي:

قال ﷺ: «نية المؤمن خير من عمله، ونية الكافر شر من عمله»⁽³⁾، و «كل عامل يعمل على نيته»، وعن يحيى بن أبي كثير، قال: قال ﷺ: «تعلموا النية، فإنها أبلغ من العمل»⁽⁴⁾، وعن مطرف قال: قال ﷺ: «صلاح القلب بصلاح العمل، وصلاح العمل بصلاح النية»⁽⁵⁾، وعن عبد الله بن المبارك قال: قال ﷺ: «رب عمل صغير تعظمه النية»⁽⁶⁾، عن أبي موسى قال: قال ﷺ: «نية المؤمن خير من عمله، وإن الله ليعطي العبد على نيته ما لا يعطيه على

(1) التعريف العام للنية: انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض، من جلب نفع أو دفع ضرر حالاً أو مآلاً. التعريف الشرعي: الإرادة المتوجهة نحو الفعل لابتغاء مرضاة الله وامتنال حكمه.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة العنكبوت، الآية: 69.

(3) الأربعون الودعانية - الصفحة أو الرقم: 7.

(4) الحلية لأبي نعيم: 3 / 70.

(5) جامع العلوم والحكم: 12.

(6) جامع العلوم والحكم: 14.

عمله، وذلك أن النية لا رياء فيها والعمل يخالطه الرياء»⁽¹⁾، ومنها قوله ﷺ: «إن الرجل لو نوى الخير ولم يعمل تكتب له حسنة، ولو عمل ولم ينو لم يكتب له شيء»⁽²⁾.

وبمكنتنا التعرف على توضيحات وشروح ومعانٍ كثيرة ومتعددة تكشف لنا أهمية وأفضلية وخيرية النية مقارنة ومقاربة بالعمل ذاته، ومنها: ما جاء في شرح الكافي⁽³⁾:

الأول: أن نية المؤمن اعتقاد الحق، وإطاعة الرب لو خلد في الدنيا، وهي خير من عمله، إذ ثمرتها الخلود في الجنة، بخلاف عمله، فإنه لا يوجب الخلود فيها، ونية الكافر اعتقاد الباطل، ومعصية الرب لو خلد فيها، وهي شر من عمله، إذ ثمرتها الخلود في النار، بخلاف عمله، يدل على هذا الوجه حديث آخر هذا الباب. وإضافة إلى المؤمن والكافر فإن الوصف مشعر بالعلية.

الثاني: أن المؤمن ينوي خيرات كثيرة خارجة عن قدرته، وهو يتاب بها بدون عمل، فنيته بهذا الاعتبار خير من عمله؛ لأن ثوابها أكثر من ثوابه، كما يدل عليه الخبر الآتي، والكافر ينوي شروراً كثيرة لا يقدر على العمل بها، فنيته شرٌّ من عمله، ولا ينافي في ذلك ما روى من «أن العبد إذا هم بشر لم يكتب عليه شيء حتى يعمل»؛ لأن كون النية شرّاً لا ينافيه عدم كتب المنوي وعدم العقوبة به على سبيل التفضيل، على أن أكثر العامة والمتكلمين والمحدثين، ومنهم القاضي البيضاوي ذهبوا إلى أنه يؤاخذهم على السيئة إذا بلغوا مرتبة العزم والتصميم وتوطين النفس على الفعل، لكن بسيئة العزم والتوطين؛ لأنها معصية لا بسيئة المعزوم عليه؛ لأنه لم يفعله، فإن فعله كتب سيئة ثانية.

الثالث: أن النية روح العمل، والعمل بمنزلة البدن لها، فخيرية العمل وشريته تابعتان لخيرية النية وشريتها، كما أن شرافة البدن وخبائثه تابعتان لشرافة الروح وخبائثتها، فبهذا الاعتبار نية المؤمن خير من عمله، ونية الكافر شر من عمله، وكون الغرض الأصلي من العمل تأثير القلب بالميل إلى الله عز وجل، فهي خير من العمل، بمعنى أن العمل إذا جُزئ إلى أجزائه

(1) الفردوس بمأثور الخطاب: 4 / 286.

(2) الألباني - المصدر: السلسلة الضعيفة - الصفحة أو الرقم: 6046.

(3) في شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني، ج: 8، ص: 266.

يكون الجزء القلبي (أي: النية) خيراً من الجزء الجسماني (أي: ما يصدر من الجوارح)، فإنَّ ميل القلب أنما يحصل عند جزم النية، وإن عاق عن العمل عائق ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ الْقَلْبُ مِنْكُمْ﴾⁽¹⁾ فإنَّ التقوى صفة من صفات القلب، وقد ورد أنَّ من همَّ بحسنة ولم يعملها كتبت له الحسنة؛ لأنَّ همَّ القلب هو الميل إلى الخير وانصرافه عن الهوى، وهو غاية الأعمال الحسنة، وإنَّ الاتمام بالعمل يزيدُها تأكيداً، ففي الحديث المشهور «نية المؤمن خير من عمله، ونية الكافر شرُّ من عمله، وكل عامل يعمل على نيته».

الرابع: أنَّ نية المؤمن وقصده أولاً هو الله، وثانياً العمل؛ لأنه يوصل إليه، ونية الكافر وقصده غيره تعالى، وعمله يوصله إليه، وبهذا الاعتبار صح ما ذكر. وهذان الوجهان ما يشير إليهما كلام المحقق الطوسي في بعض رسائله، وإن لم يكن صريحاً فيهما.

الخامس: أنَّ «خيراً» ليس للتفضيل، و«من» تبعيضية صفة لم يعنِ أن نية المؤمن عمل خير من جملة أعماله، ونية الكافر عمل شر من جملة أعماله، وهو منقول عن السيد المرتضى، وبه يندفع التنافي بين هذا الحديث وبين ما روى عنه عليه السلام: «أفضل الأعمال أحزمها»، وأما الوجوه السابقة فيرد على ظاهرها أنَّ العمل أشق من النية، فيكون خيراً منها بحكم هذا المروي، فكيف تكون النية خيراً منه؟

والجواب: أنَّ العمل ليس أشق من النية بل الأمر بالعكس، إذ النية ليست مجرد تلفظ مخصوص وحصول معناه في القلب، بل حصولها متوقف على تنزيه الظاهر والباطن عن الرذائل كلها، وتوجه القلب إلى المولى بالكلية، وإعراضه عن جميع ما سواه، وتطهير العمل عن جميع ما يوجب نقصه وفساده، ولا ريب في أنَّ النية على هذا الوجه أشق من العمل، كما يدل عليه ما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إنَّ تصفية العمل أشد من العمل، وتخليص النية من الفساد أشد على العاملين من طول الجهاد...»، ثمَّ أشار إلى أنَّ قبول العمل ورده وخيره وشره تابعة للنية بقوله: «وكل عامل يعمل على نية، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر»، ومن طرق العامة «إنَّ الله لا ينظر إلى صوركم، وإنما ينظر إلى قلوبكم» يعني إلى نياتكم من باب إطلاق المحل على الحال.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحج، الآية: 37.

إذ إنّ النية من أعمال القلب، والعمل من أفعال الجوارح، وبما أنّ القلب أشرف من الجارحة، فما يصدر من القلب أيضاً أشرف مما يصدر من الجارحة، وقيل أيضاً: إنّ المعنى من هذا الحديث ليس التفاضل، فالحديث ليس ناظراً لهذا المعنى: أنّ النية خير من العمل، ولكن المراد: أنّ النية خير من عمل الإنسان، فإنّ من الأعمال النوايا (خير)، أي: هي خير من ضمن أعمال الإنسان المؤمن... كما أنّ الإنسان يحاول أن يتقن أعماله الخارجية؛ لأنها محسوسة، فليحاول أن يتقن أعماله الجوارحية؛ لأنها أيضاً في حكم المحسوس، وكما أنه يعاقب أو يعاتب على أعماله الخارجية، كذلك قد يعاتب على نواياه الباطنية.

إذن النية من ضمن دائرة الأعمال التي ينبغي الاهتمام بها.

السادس: قد قيل أيضاً بالنسبة: «نية المؤمن خير من عمله»، من حيث إنّ نية المؤمن خير من العمل الذي لا نية فيه، فالنية بلا عمل خير من العمل بلا نية⁽¹⁾، لا أنّ النية خير من العمل الذي فيه النية؛ لأنّ هذا العمل فيه النية وزيادة.

إذن في مقام المقارنة لا بُدّ من ملاحظة العنصرين عاربيين تماماً: هذه نية بلا عمل، وهذا عمل بلا نية، وفي المقياس الإسلامي أنّ الإنسان الذي يهمل بخير، ولا يوفق، كأن يذهب إلى الجهاد، ويرى أنّ المعركة قد انتهت، أو يذهب لتجهيز الرحلة إلى الحج، ويرى أنّ الموانع حالت بينه وبين الحج، فإنّ الله عزّ وجلّ يكرمه بنيته الصالحة، كما لا يؤاخذة بنيته الطالحة، إذ إنّ المؤمن بمقتضى إيمانه ينوي خيرات كثيرة ولا يوفق لعملها، إما لعدم تمكنه من الوصول إلى أسبابها، أو لعدم مساعدة الوقت على عملها، أو لممانعة رذيلة نفسانية عنها بعد الوصول إلى أسبابها، كالذي ينوي إن آتاه الله مالاّ ينفقه في سبيله، ثمّ لما آتاه يمنعه البخل عن الإنفاق، فهذا نيته خيرٌ من عمله، وأيضاً المؤمن ينوي دائماً أن تقع عباداته على أحسن الوجوه؛ لأنّ إيمانه يقتضي ذلك، ثمّ إذا اشتغل بها لا يتيسر له ذلك، ولا يأتي بها كما

(1) إنّ الأعمال بالنيات: في اللغة يوجد فعل محذوف يتعلق به الجار والمجرور، أي: إنّ الأعمال بالنيات تصح، أو إنّ الأعمال بالنيات تقبل، أو إنّ الأعمال بالنيات تكمل، أو إنّ الأعمال بالنيات تعتبر، فلا بُدّ من فعل تعلق به الجار والمجرور، وإنّما الأعمال بالنيات تصح. قيل: إنّ قول النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «لا عمل إلاّ بنية» ليس معناه أنّه نفي العمل، لكن نفي صحة العمل، أو نفي كماله، العمل فعل الجوارح حتى اللسان، إنّما الأعمال بالنيات، وإنّما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه.

يريد، فما ينويه دائماً خير مما يعمل به في كل عبادة، وإلى هذا أشار الباقر عليه السلام: «نية المؤمن خير من عمله، وذلك لأنه ينوي الخير ما لا يدركه، ونية الكافر شرٌّ من عمله؛ وذلك لأنَّ الكافر ينوي الشر ويأمل من الشر ما لا يدركه».

وقيل للصادق عليه السلام: سمعتك تقول: نية المؤمن خير من عمله، فكيف تكون النية خيراً من العمل؟ قال عليه السلام: «لأنَّ العمل إنما كان رياءً للمخلوقين، والنية خالصة لرب العالمين، فيعطي عزَّ وجلَّ على النية ما لا يعطي على العمل» ثم قال: «إنَّ العبد لينوي من نهاره أن يصلي بالليل فتغلبه عينه فينام، فيثبت الله له صلاته وتكتب نفسه تسبيحاً ويجعل نومه صدقة»، وبعض الأخبار المتقدمة يعضد ذلك ويؤكدُه أيضاً، وقيل: معنى الحديث: «إنَّ النية بمجرد ما خير من العمل بمجرد بلا نية». وفيه: أنَّ العمل بدون النية لا يتصف بالخيرية أصلاً، فلا معنى للترجيح في الخيرية، وقيل: سبب الترجيح: «إنَّ النية سر لا يطلع عليه إلا الله، والعمل ظاهر، وفعل السر أفضل»، وهذا وإن كان في نفسه صحيحاً، إلا أنه ليس مراداً من الحديث؛ لأنه لو نوى أحد أن يذكر الله تعالى بقلبه أو يتفكر في مصالح المؤمنين، كانت نيته بمقتضى عموم الحديث خيراً من العمل الذي هو الذكر والتفكر، مع اشتراك النية والعمل في السرية، وبداهة كون الذكر والتفكر خيراً من نيتهما.

السابع: عندما تفسر النية هنا بالاعتقاد، فإنَّ الاعتقاد والأصول والمبادئ والمعاني الكلية والمنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية والنظرة الكونية والتوحيدية كبنية فكرية تعيدية وبنائية للكائن الإنساني بالتأكيد هي خير وأفضل وأسلم وأضمن وأخير من ذات العمل، حيث هنا العمل نتائج وثمرات وتجلُّ خارجي لسيرورة لفكر والنظر والتعقل وصيرورة التعرفن والتوحيين، فالباعث يأتي في رتبة أشرف من رتبة المنبعث. هذه مسألة واضحة، ولهذا قيل: إنه لا قياس بين مسلم فاسق، وبين كافر أتى بأعمال المسلمين كاملة بكل فروعها، لذا يقول الإمام علي عليه السلام: «أيها الناس دينكم دينكم⁽¹⁾، فإنَّ السيئة فيه خير من الحسنه في غيره⁽²⁾، والسيئة فيه تغفر، والحسنه في غيره لا تقبل⁽³⁾». ومما يؤيد

(1) لفظاً: (دينكم دينكم) منصوبان على الإغراء أي: الزموا دينكم، أو احفظوا دينكم، أو أكملا دينكم، ونحوها.

(2) المراد من السيئة - هنا - المغفورة، والفقرة التالية كالتفسير لهذه الفقرة.

(3) الحديث الأخير من كتاب الإيمان والكفر من أصول الكافي، ج: 2، ص: 464، ط: 2.

مضمون هذا الحديث أو الخطبة ما يشير إليه القرآن المجيد، وهذا مما يدل عليه أيضاً قوله تعالى في الآية: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ عِزَّ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾⁽¹⁾، وقيل: إن الكافر يدخل النار بالرغم من إتيانه بالفروع كلها، وذلك المسلم الفاسق لا يدخل في النار، ولكنه يعذب لفترة ثم يخرج؛ لأن بُنيته الاعتقادية سليمة.

وعليه، يقول الإمام الصادق عليه السلام: «صاحب النية الصادقة، صاحب القلب السليم»⁽²⁾، إنها عبارة جميلة!... فالنية ليست أمراً لفظياً، بل وليست أمراً بنائياً... وإنما هو انبعاث حقيقي، فلو خليت الموانع جميعاً، يبقى الإنسان مندفعاً، ولهذا فإن أقرب الناس إلى الله - عز وجل - من حيث النية الصادقة، هو ذلك الإنسان الذي لورفعت منه الدوافع - حتى الجنة - لاستمر مندفعاً في الحركة إلى الله عز وجل، فالذي دفعه إلى المولى هو حب المولى، هذا هو الدافع، وبالتالي لو ذهب البشر، ولو ذهبت المحركات الغريزية⁽³⁾، ولو انتفت الجنة بنعيمها، فلا يزال هو متحركاً؛ لأن الباعث كان باعثاً إلهياً. وعليه، عندما يريد الإنسان أن يقف بين يدي الله عز وجل، عليه أن يستحضر هذه النية بهذه الكيفية.

الثامن: تتطلب النية بعد ضمانه سلامة كينونتها وصلاحتها البنيوية والنسقية والبنائية التكوينية والتركيبية والتراكية والتركيبية أن تتواجد حضورياً ديمومياً دينامياً دون انقطاع وتوقف، حتى تبخر سفين العمل إلى الغاية المرجوة النهائية، وهذا عمل شاق وجد كبير، أكبر وأضخم من ذات العمل لو عرفنا حقيقة ودلالة ووظيفة النية؛ لذا قيل: إن من الآداب الباطنية للصلاة هذا الأدب الحضورى الحقيقى لكيونة النية، ولعله يعتبر من أهم آداب

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 85.

(2) ومنها أن النية المجردة عن العمل خير من العمل المجرد عنها، وقيل: إنما كانت نية المؤمن خيراً من عمله؛ لأن مكانها مكان المعرفة، أعني قلب المؤمن، قال سهل: ما خلق الله مكاناً أعز وأشرف عنده من قلب عبده المؤمن، وما أعطى كرامة للخلق أعز عنده من معرفة الحق، فجعل الأعرز في الأعرز، فما نشأ من أعرز الأمكنة يكون أعرز مما نشأ من غيره. قال سهل: فتعس عبد أشغل المكان الذي هو أعرز الأمكنة عنده تعالى بغيره سبحانه، وفي «أنا عند المنكسرة قلوبهم المندرسه قبورهم، وما وسعني أرض ولا سمائي، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن» إشعار بذلك، ولأنها تقنى بخلاف العمل، ولذا قيل: الخلود في الجنة والنار جزاء للنية، ولأنها تسلم عن الرياء بخلاف العمل.

(3) فالإنسان يحاول أن يجعل بناءه على أن هذا العمل لله - عز وجل - وقد يخدع نفسه بهذا البناء، أي: بهذه النية الباطنية، والحال أنه لم ينو النية الحقيقية، مثلاً: كإنسان يتقدم للزواج بدوافع الغريزة، ويبني على أن هذا العمل لوجه الله عز وجل، فهو مندفع بدوافع غريزية، ويبني بناءً تخيلياً نظرياً على أن العمل لوجه الله عز وجل.

الصلاة؛ لأنه لولا هذا العنصر لما بقيت للصلاة قيمة، ألا وهي مسألة النية، إنها من الأجزاء المظلومة في الصلاة وفي العبادات، فمثلاً في الغسل والوضوء يشترط فيهما النية، ويشترط قصد القربة، ولكن من الذي يستحضر هذه النية أثناء الغسل وأثناء الوضوء؟ وعليه، فإنَّ الإنسان عندما يريد أن يصلي يستحضر هذه النية بشكل واضح؛ لأنَّ القرآن الكريم يصور لنا الإنسان المنفق، بأنه خائف: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً تَرًا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ...﴾ (1) أي: عندما ينفق يخاف عدم الرد، ويخاف عدم القبول؛ ولهذا يعيش وجل القلب، لذا ينبغي للمصلي أن يعيش هذه الحالة عند النية؛ لأنَّ الصلاة كالإنفاق، يريد أن يتوجه ويعرج بها إلى الله عزَّ وجلَّ وهو يخشى من الرد وعدم القبول، ومن عدم الإجزاء والمعراجية، ومن عدم القربانية في الصلاة (2).

15.4 كينونة النية و«نية النية» تتطلب الجهاد الأكبر والأصغر معاً

لا مرأى في القول، ولم نذهب بعيداً إن قلنا بأنَّ عملية بناء ميتا النية أو بنية النية التحتية، أي: ماهية وجوهر العمل العقلاني الصالح وقيمته المعرفية والوجودية وحمولاتها من الثواب والعقاب أو الحسنات والسيئات، هي من صلب ماهية عمل الجهاد الأكبر، وأنَّ بناء منظومة أو سلم أوليات اختيارات الأعمال والأقوال وأهميتها النسبية تبعاً لبنية نيتها ولمجموع خيرتيهما الكلية بشتى تموضعاتها الكونية والحضارية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية و... إلخ، هو من صميم عمل الجهاد الأصغر من جانب، ومن جانب آخر أنَّ هذين العاملين الجهاديين محفوظان بالمخاطر والزلات والمصاعب والمشاكل، مما يستوجب الكثير من الحذر واليقظة والدقة والاهتمام والعناية والحرص

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة المؤمنون، الآية: 60.

(2) ولهذا فإنَّ المؤمن قبل أن يكبر عند النية، يعيش حالة الوجل والاضطراب، وتبدأ عنده عملية الخشوع من هذه المرحلة، ألا وهي النية، ولهذا يفضل أن يقف المصلي - قبل أن يكبر تكبيرة الإحرام - هنيهة يتوجه ويتأمل، ويستحضر قصد القربة، بدلاً من الانشغال بالألفاظ، وبذلك يعيش الإنسان جو النية الواقعية، والتكبيرات الافتتاحية السبعة فرصة جيدة؛ لأنَّ الإنسان قبل أن يكبر تكبيرة الإحرام، يكبر تكبيرات افتتاحية، فهذه أيضاً محطة جميلة لأجل أن يتدرج الإنسان للدخول في بحر الصلاة، ولكن مع الأسف نحن حصرنا النية بالألفاظ، ففي الحج نتلفظ، وبالصلاة نتلفظ، فالنية ليست عبارة عن حركة لسانية، وبإجماع الفقهاء قالوا: بأنه لو أن أحدنا نوى باللفظ، وكان قلبه ساهياً غير مستحضر، لا تفصيلاً ولا ارتكازاً، فكأنه لم ينو، فالألفاظ كاشفة عن القلب، فإذا كان القلب خالياً خاوياً، فليس هناك نية في المقام، ما هي النية؟ النية هي ذلك العنصر الذي يحرك الإنسان للعمل، إنَّ الشيء الذي يدفع الإنسان للعمل، والمحرك الحقيقي، هو ما يسمى بالنية.

والمعرفة والعلم، وذلك بغية الخروج من دائرة الذاتية وأنا والتموقع في دائرة الموضوعية والعقلانية والشرعية.

فعملية الخروج من تلك الدائرة والولوج في الدائرة الأخرى ليست عملية سهلة ويسيرة، كما يعتقد جلّ الناس، بناءً على كفاية حضور النية وانكشاف عنوان العمل الصالح من خلال الروايات والأحاديث الشريفة أو الآيات القرآنية المجيدة، أو من خلال تموضعات عاطفية اندفاعية فقط، بل هي عملية في غاية الصعوبة والدقة، حيث تستلزم بادئ ذي بدء تأسيس وتعميد أس وقاعدة بنية النية، ومن ثمّ بناء الأبنية الفوقية على الخارطة الهندسية للعمل أو القول لجميع الخيارات الممكنة تبعاً لإمكانات الشخص، ووفقاً لقانون أو قاعدة القول والفعل الاقتصادي الاختياري.

إنّ الصورة والماهية التي نكونهما عن نية النية «ميتا البنية» أو النية نفسها أو فعل القول والعمل أو تقديراتنا لعمولاتهما من الثواب والعقاب، هي نتيجة عملية اجتهادية ذهنية نظرية، وخلاصة استنتاجاتنا واستقراءاتنا التجريبانية لخبراتنا الماضية السابقة واستشرافاتنا المستقبلية اللاحقة، لما كانت متوقفة على الأحكام والمفاهيم والتجارب والاستشراف، فهي انعكاس لاجتهاد معين؛ لأنّ تلك الأحكام والمفاهيم أو التراكمات التجريبية أو الحدوس والاستشرافات المستقبلية التي تتوقف عليها الصورة نتيجة لاجتهاد خاص في فهم عناوين الأعمال والأقوال الصالحة والخيرة أو الطالحة والشريرة، أو فهمنا الخاص للواقع الموضوعي المعيش المحيط بنا وإسقاطاتنا المستقبلية لها، أو مكنوناتهما من الحسنات والسيئات، وما دامت الصورة التي نكونها عن بنية النية والنية وفعل القول والعمل اجتهادية.

وعليه، ليس بالضرورة والحتمية أن تكون هي الصورة الواقعية الحقيقية؛ لأنّ احتمال الخطأ والصواب في الاجتهاد ممكن، وبذلك جدّ ممكن أن تتباين بنية النية، ويتغاير هيكل النية، وتختلف منظومة وسلم الأهمية النسبية لاختيار أولويات، سواء لموضوع معين ومحدد أم لموضوعات وبرامج الأعمال والأقوال المختلفة بين المجتهدين من المؤمنين أو الفقهاء أو عامة الناس.

وبالرغم من أنّ جميع البرامج والموضوعات المستنتجة وفق منهج اجتهادي في اختيار

بشرح وتتبع تشكيلاتها وأطوارها وأدوارها، بدءاً من خواطرها اللاإرادية وخيالاتها الومضية، مروراً بالثبوت والانباء والإقامة، فضلاً عن اتجاهاتها التنازلية والتصاعدية وتفاعلاتها وتعالقاتها مع عناصر المنظومات المعرفية والوجودية المتحاولة والمتجاوزة والمماسة أو القريبة والبعيدة من جهة ثالثة، وتعاليتها وتساميتها من خلال التوسل والتوصل أو التداخل والتفاعل مع عناصرها التكاملية في منظومة مدارجها أو سلمها التراتبي التصاعدي، وفقاً لكيوناتها وقيمها المتشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة والمماثلة والمحاذاة والمناظرة والمطابقة والمساوقة في عوالمها الثلاثة الدنيا والبرزخ والآخرة، أو في منظومة تكاملها التنازلي المتناقض الانحطاطي، بدءاً من الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتقابل والتطابق والتناقض انتهاءً بالمزايلة والعدمية.

وتأسيساً على ذلك، لا مكان لقاموس الكم والعدد في الأقوال المتعالية والأعمال التكاملية من هذا المنظور التكاملي الشمولي. وعليه، فإن أصالة العقل والفكر، والعرفان والنية، والإيمان والتقوى، ليست أقل من أصالة العمل والقول، أما من ينسب الأصالة والتجوهر فقط للعمل، ويقصي الفكر والاعتقاد والنية والإيمان من دائرة الأصالة، ويعتقد أن تواجدها وحضورها ما هو إلا وجود ذهني تمهيدي فقط، فقد تكهّف وتقوقع في كهوف وقواقع الفكر المادي، فكما تبني آثار الخيرية والنفعية من العمل الصالح كينونات المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية، أو كما تهدم آثار العمل السيئ والطالح تلك الكينونات، فكذلك الإيمان والنية والاعتقاد تؤسس كينونة روح وقلب ووجود الإنسان، بشكل يتناسب وفق مستويات مراتبها المعرفية والوجودية في عوالمها المختلفة الممكنة، التي تقربنا إلى غاية غاياتها المتعالية ومثله الأعلى تعالى.

فنسبة الحسن الأنطولوجي الوجودي الفعلي إلى الحسن الفاعلي، هي نسبة الجسم إلى الروح، والقشر إلى اللب، والنواة إلى الغلاف، والمركز إلى الأطراف، والطاقة إلى الأجهزة، فلا بد من حسن الأقوال والأفعال الفعلية أن تتزامن كرونولوجياً على الأقل إن لم يكن قبله، مع الظفر بالحسن الفاعلي الذي هو بمنزلة الدينمو والروح والطاقة التي تدب الحياة والسيرورة في شتى الكينونات الاجتماعية والروحية والأخلاقية في جميع العوالم الممكنة. وهذا هو سبب القول بحياة وموت، ونمو وتدهور، وصحة وفساد، ونشاط واضمحلال، وتمايز

واختلاف الأعمال والأقوال، فتكامل الحسن والثواب والحسنات من العمل أو القول، هو في تحقق أبعادها الفعلية الأنطولوجية والفاعلية القلبية العرفانية لها، وصحيح أنه لا يختلف حسن العمل أو القول بالنسبة إلى الله عزَّ وجلَّ، ولكنه يختلف بالنسبة إلى الشخص الفاعل، وهذا التباين والتغاير هو نتيجة إيمان ونية واعتقاد الشخص الفاعل، وذلك حسب اتجاهات بوصلة حركته الارتقائية إلى السماء أم حركته النزولية إلى الهاوية والدرك الأسفل في الأرض، وعليه أن يطلب الجزاء والثواب ممن متجه إليه ويرجى ويطلب منه.

إذن إن لم يختلف بالنسبة إلى الله تعالى، فإنه حتماً يختلف بالنسبة إلى ماهية العمل نفسه، وهذا هو السبب في عدم قبول القول أو العمل الممزوج بالرياء، مهما بلغ العمل كبيراً وسعة وعظمة، وإنَّ العمل المعجوز بالإيمان والنية والاعتقاد مهما بلغ من الصغر، فإنه كبير وعظيم، ويحمل من حمولات خيرية ونفعية فاعلية وفعلية. وخير مصداق لذلك قول الرسول الأعظم ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، وقوله أيضاً: «ولكل امرئ ما نوى»، و«لا عمل إلا بنية».

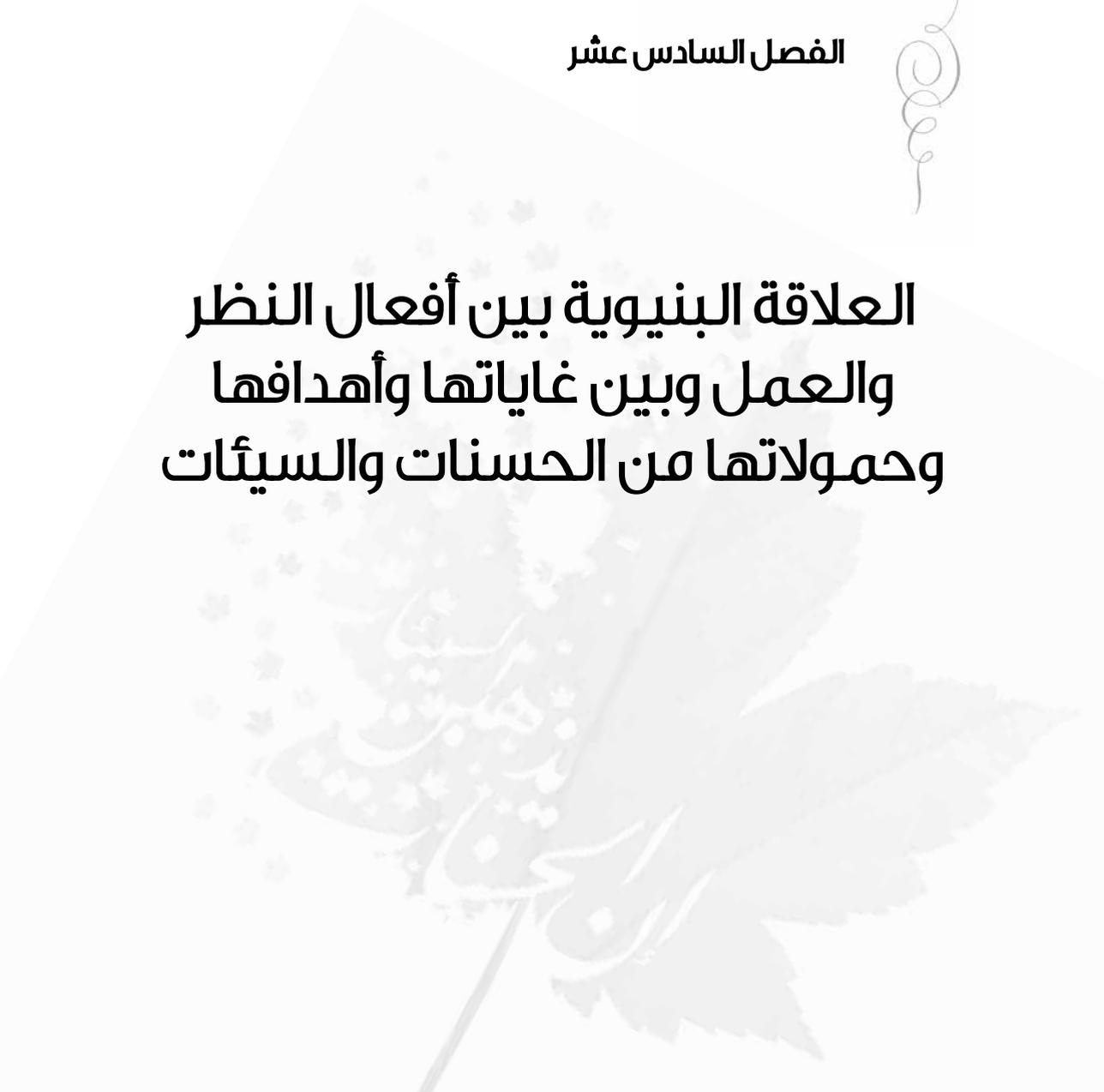
وخلاصة القول: أن روح العمل، ودينامية حركته الارتقائية، وديمومة خيريته، وسعة واستمرار منفعتيه المادية، وأنطولوجيته الوجودية في عوالمها المختلفة، مرهونة بالنية والإخلاص والإيمان بالله عزَّ وجلَّ، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (1).

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البينة، الآية: 5.



الفصل السادس عشر

العلاقة البنوية بين أفعال النظر
والعمل وبين غاياتها وأهدافها
وحمولاتها من الحسنات والسيئات



16.1 مقدمة

عندما نسلط ضوء المناظير التلومايسكتروسكوبية بعدساتها الرئوية المركبة والترايبية التكاملية، في سياق الرؤية الكونية لنظرية الاستخلاف وفلسفة الكون والخلق والغايات والبدايات والنهايات، وعلاقتها بنظرية أصالة الإيمان المقرون بالعمل الصالح الاستخلافي، وذلك من خلال تنقيب حضرياتها الجينيولوجية الجذرية، وتنقيب طبقاتها الأركيولوجية التطورية، أو تشريح بنياتها الأكسيولوجية القيمة الأخلاقية، أو تفكيك قواعدها ومعالمها الاستطيقية الجمالية، وتبيين وترسيم معالم خطاطات وخرائط جغرافيتها المعرفية والوجودية، نستشف بوضوح وجلاء حقيقة وماهية بنياتها العميقة، وروابطها الحميمة التواصلية، وتداخلاتها التشابكية الصميمة المستطيلة والممتدة، وتفاعلاتها الدينامية الحيوية القوية بين كافة مكونات كينوناتها التكوينية والتركيبية والتراكمية، ودلالاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها في حقولها المتحاكلة والمماسة والمجاورة والقريبة والبعيدة، وفي جميع عوالمها الممكنة في الدنيا وعالم البرزخ وعالم الآخرة. وفيما يلي تبيان هذه العلاقات وقيمة العمل وحمولاتها من الحسنات والسيئات.

16.2 مبدأ الوحدة العضوية بين النية وقيمة العمل

عطفاً عن الكلام الذي تقدم عن «شمولية المنهج» و«تكاملية الرؤى» و«تراتبية القيم»، واستكمالاً للحديث عن «أصالة الوجود» وقيمتها المعنوية والمادية، واستيفاء لأمر تعالقات أبعاد العمل بعروتها الوثقى، فإنه من الأهمية بمكان أن نؤكد على أنه بالرغم من قيمة الأعمال الصالحة في حالة صدورهما وفقاً لنيتهما، إلا أن قيمة الكل يفترض أن تكون أكبر من حاصل جمع جميع قيم تلك الأعمال المعنوية الروحية والمادية الفردية والاجتماعية، إذ تحقق لنا، فيما تقدم، أن من شأن الجملة أن لا تساوي محض تضاف أعضائها، بل تفوقهم، كلا، ما كان الكل هنا مساوياً لمجموع أجزائه، وما ينبغي له، بل الشأن في الكل أنه قيمة مضافة إلى مجموع أجزائه وليس يكون هو مساوياً لها المساواة.

ذلك أن من شأن صدور جميع الأعمال الصالحة عن نية خالصة صادقة أن يؤدي إلى تغير كلي وأصيل في قيم تلك الأعمال من جهة، وإلى امتداد أبعادها وأعماقها من جانب ثانٍ، وتثمير نتائجها من جانب ثالث، بحيث تتجاوز أزمنة وأمكنة صدورها مستوعبة ومستغرقة حياة الإنسان وتاريخ المجتمع الدنيوي، فضلاً عن أزهارها وثمارها في الدار الآخرة، مما يفترض أن نبحت عن معادلة تعظيم قيمة العمل وقيمة الثواب والحسنات أو الذنوب والسيئات والعقوبات الملازمة بمتغيراتها البنيوية والبنائية البيئية والخفية، والمادية والمعنوية، والفردية والاجتماعية، والبرزخية والأخروية، والتي تتجاوز قيمها الكلية بكل تأكيد حاصل جمع أفرادها ومفرداتها، وذلك لارتباط تلك القيم بقيمها الأسيية اللامتناهية المرتبطة بلامتناهية اللامتناهيات المطلقة عزَّ وجلَّ. وبالمثل قد تتخفف قيمة الأعمال الكلية، في حال غياب الرؤية التكاملية الشمولية التوحيدية للعمل، وذلك على الرغم من دوافعه النبيلة ونواياه المخلصة وبواعثه الشريفة.

وعليه، فإنَّ قيمة العمل أو الفعل وقيمة حمولاته من الحسنات أو السيئات مرهونة أو دالة في درجات ومراتب النية الثاوية في بنياته، وهي بذلك مقرونة أو دالة تابعة لصورة التابع «بالمفهوم الرياضي» في بنيتها التعقيدية والتأسيسية لفعل النية أو القصدية نفسها، أي: «نية النية» و«قصد القصد» من حيث درجاتها التراتبية التصاعدية، بدءاً من الخوف من النار أو الطمع في الجنة أو الأهلية العبودية لله عزَّ وجلَّ، وانتهاءً بمراتب العبودية والعبودية الخالصة التي تنتهي قبل تخوم عبودية وعبودية خير البشرية وأشرف الأنبياء والمرسلين عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام، فقاعدة الثواب والحسنات تعمل وفق «من عمل للناس فتوابه على الناس، ومن عمل لله كان ثوابه على الله»⁽¹⁾، فالميزان الحقيقي لفائدة وخيرية فعل العمل أو القول هو صحة النية وصحة النية مرهونة بصحة وسلامة بنيته التأسيسية والتعقيدية الإخلاصية والصدقية والإحسانية والحيائية التي هي «نية النية».

16.3 مبدأ «التطابق والاتساق التداولي» الربط بين العلم والعمل وقيمة أفعال النظر

والعمل وحمولاتها من الذنوب والحسنات

المقصود من التطابق أو الاتساق التداولي هو تطابق أو تساوق تجليات فعل التصور والنظر

(1) أصول الكافي، كتاب الإيمان والكفر، الرياء.

(2) نهج البلاغة، الخطبة: 193.

والتفكر والتعقل والتوهم والتخيل، أو فعل الصمت والصومة، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل السير والسلوك والعمل والصنع مع قيمها العقلانية الحسية والعقلية الاستدلالية التجريدية والعرفانية المسددة والوحيانية المؤيد من العقل الكلي والروح والنور المحمدي الخاتمي ﷺ أو الصادر الأول في مجرى الحياة التداولية والتواصلية داخل مجاري العالم والكون والوجود، ولا خفاء أن الناظر في المقولات الفلسفية وبنياتها، يلاحظ أن هذا الاتساق المبدئي يشكل قاعدة أصيلة وأصلاً من أصول الممارسة الفلسفية، وكذلك أصلاً أخلاقياً وعرفانياً ووحياًناً وفقهياً وتشريعياً في المنظومات الإسلامية وفلسفاتها التي تتجلى بأوضح ما يكون في العشرات من الآيات القرآنية المجيدة والأحاديث النبوية الشريفة، التي تؤكد دائماً وأبداً على اقتران القول والفكر والنظر والإيمان بالعمل الصالح والفالح والممارسة الصحيحة والسلوك القويم من جهة، واقتران هذا الأخير بالنية الصادقة والخالصة لله سبحانه وتعالى، ويكفي بهذا الصدد الاستشهاد بآية قرآنية واحدة، لتضعنا أمام هذا المبدأ التساوقي أو التطابقي، حيث يقول عز وجل في محكم كتابه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾⁽¹⁾.

وقد ذهب بعض الفلاسفة، أمثال الفارابي إلى القول «بأن إنساناً علم جميع ما كتب أرسطو، غير أنه لم يعمل به، وآخر عمل إلا أنه لم يعلم، فيفضل العامل الجاهل على التارك العالم»⁽²⁾.

والقول الصحيح أيضاً هو أن المعيار الإسلامي للتفاضل بين أفراد البشرية كافة هو العلم والإيمان والتقوى المقرونة بالعمل الصالح والفالح، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَأْتِكُمْ﴾⁽³⁾، فإن التقوى ملكة كامنة تتجلى بالعمل الدؤوب والتقى رئيس الأخلاق⁽⁴⁾، ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الصف، الآيتان: 2 و 3.

(2) ماجد فخري، رسائل ابن باجه، ص: 134.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 13.

(4) قال الإمام علي عليه السلام: «التقى رئيس الأخلاق» نهج البلاغة قصار الكلمات: 410.

الْأَلْبَبِ ﴿١﴾، وقال أيضاً: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ﴿٢﴾، بل جعل عزَّ وجلَّ معادلة الخسران في الدنيا والآخرة تكمن في مطابقة طرفي هذه المعادلة التي أحد طرفيها الإيمان والعلم والقول والنظر والفلسفة والمعرفة، والطرف الآخر العمل والممارسة والسلوك والإنجاز والتحقيق، حيث يقسم عزَّ وجلَّ بالعصر قائلاً تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ * إِلاَّ الْذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ﴾ ﴿٣﴾.

وبهذا يعتبر هذا التلازم أصلاً من الأصول الإسلامية النظرية والفلسفية. وبهذا يكون الإسلام قد أعطى منزلة رفيعة ومقاماً محموداً للعمل الصالح المقرون بالعلم والمعرفة، حيث لا اعتبار إلا للعمل الصالح المسبوق بالعلم النافع، ولا تفاضل عقلي وشرعي إلا بالعملة (عمل - علم)، ولا قول حقيقي إلا ودليله وبوصلته باتجاه عمل يصدقه أو يكذبه وعلم ينفعه أو يضره، ونعتقد أن تحقق تطابق طرفي معادلة كافة أصناف الفعل والإيمان أو الإيمان والعمل أو العلوم النظرية ومجالاتها التداولية في العلوم العملية، يستلزم القول بالرؤية الكونية الشمولية والنظرة التكاملية والوحدة التوحيدية في كثرتها وكثرتها في وحدتها، فإذا ما كان العمل الصالح والسلوك القويم ينبثق عن علم نافع وصحيح لواقع حضاري أو تاريخي أو سياسي أو وضع اجتماعي أو حالة نفسية أو محددات اقتصادية أو نظرة تربوية أو غاية تكاملية متعالية باتجاه السماء والمثل الأعلى والقيم المطلقة، فإن هذه المحددات تشكل جميعها صوراً جزئية من منظورات ومفاهيم وقيم نظرية وعملية في حالة حركة دينامية مطردة، تأخذ مواقع متداخلة وتوضع في مواضع متشابكة ضمن الشبكة العنكبوتية للمنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية.

وبالرغم من كل ذلك، نلاحظ أن النظرة التفكيكية والرؤية التجزيئية تجعل بصيرة العقل عتمة لا تلتقط صوراً تشميلية كلية وتكاملية تراتبية توحيدية لمكونات العلوم والمعارف، وإنما تحدث الشروخ والانفصالات والتقطيعات والتشظيات المتناثرة والمتبعثرة هنا وهناك من دون رابط وضامن لها، إذ بالرغم من شدة الاتصال بين زوجي المعرفة «العلم» و«العمل»،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الزمر، الآية: 9.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 95.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة العصر.

دلاليًا وسياقيًا، إلى حد أنهما متكاملان في الممارسة التراثية على وجه بلغ النهاية في الإتمام والتكامل، إلا أن ابن رشد باعتباره أحد منظري الرؤية التفكيكية والنظرة التجزئية يؤسس مبادئ العمل على قواعد وأصول الشريعة، ويؤصل مبادئ العلم على مرتكزات وقواعد وأصول الفلسفة، حيث تؤصل المبادئ التداولية العملية الشرعية أسس وبنية الفضائل العملية لجلب السعادة الدنيوية والدينية الآخروية، وتأسيساً على العمل بالتقليد وارتكازاً على التجربة واحتياجاً للتخييل⁽¹⁾، في حين تؤسس مبادئ الفلسفة تأصيلات الفضائل العقلية والنظرية، وتكون النتيجة عنده أن مقتضى العلم هو معرفة كنه الأشياء بأسبابها الفاعلية، ومقتضى الحكمة هو التعرف على كنه الأشياء بأسبابها الغائية⁽²⁾، ويضيف القول: إن المقصود بالحكمة النظر في الأشياء بما تقتضيه طبيعة البرهان⁽³⁾.

ونظراً لتعلق التعليل السببي الفاعلي بالمظهر الطبيعي التجزئي للوجود، وتعلق التعليل الغائي القصدي بالمظهر التداولي العملي والخلقي للسلوك، وتعلق التعليل البرهاني بالمظهر المنطقي الصوري للنظر، وحيث إن هذه العناصر الثلاثة: «الوجود» و«السلوك» و«النظر» فاقدة لوصف الرابطة الجمعية بينها بصورتها الصناعية والإجرائية، فإن حالة الانتقال والتقلب للفظ الواحد بين مدلولات متغايرة ومضامين متباينة، يشكل أشد ضرراً وخطورة على الإجرائية، خاصة أن الخطاب البرهاني لا يتقبل من الألفاظ إلا إذا ما كان متواطئاً، أي: ما يدل على أفراده بمعنى واحد مشترك بينها جميعاً، أما استخدامها وتوظيفها باختلاف وتباين سياقات الكلام فإنه خلاف للأمر، وذلك على الرغم من أن ابن رشد يعتبر من أشد الفلاسفة عناية بظاهر الاشتراك اللغوي، حتى إنه جعله أصلاً من أصول الاختلاف بين الفقهاء في تأصيل نظريته في الخلاف الفقهي⁽⁴⁾.

وعليه، يمكننا استنتاج قاعدة، مفادها أنه كلما حملنا فعل التصور والنظر والتفكير والتعقل والتوهم والتخيل، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل

(1) ابن رشد، تهافت التهافت، الجزء الثاني، ص: 869.

(2) ابن رشد، مناهج الأدلة، ص: 232.

(3) ابن رشد، تهافت التهافت، القسم الثاني، ص: 625.

(4) ابن رشد، بداية المجتهد، ونهاية المقتصد، ص: 2-4.

السير والسلوك والعمل والصنع الإرادي الحر بحمولاتها المعرفية النافعة والوجودية الماثلة والأخلاقية المطبقة، زاد ثقلها ووزنها وقيمتها من جهة، وعظمت قيمتها من الحسنات والثواب من جهة ثانية، والعكس صحيح أيضاً، وذلك وفق مضاعفات سلسلة متواليات هندسية متنامية إيجابية أو سلبية، وتصاعدية أو تنازلية من جهة ثالثة، وتبعاً لشدة وضعف علاقتها الداخلية والتخارجية بين كينوناتها المتحاكلة أو الحقول المتماسة والمجاورة لهما، أو بينها وبين الحقول القريبة أو البعيدة من جهة رابعة، وتأسيساً على مقدار انكشافاتها وانفتاحاتها وتعلقاتها على عالم البرزخ والآخرة من جهة خامسة، الأمر الذي يترتب عليه مزيدٌ من الثواب والحسنات التي تقرب الإنسان إلى مثله الأعلى، وتدنوه زلفى إلى الله عزَّ وجلَّ، فينكشف له الغطاء فيشاهد عظمته وكبريائه سبحانه وتعالى، فيصيبه من الحياء والذل والاحتقار والاستصغار مقابل عظمته، فيقل شأنه ويصغر وجوده ويستخف وزن وقيمة أفعاله، والعكس صحيح أيضاً، فحينما يكون فعل نظر أو عمل الإنسان كبيراً وعظيماً وحمولاته المعرفية والوجودية ضئيلة أو قليلة، فيدخل الجهل والأساطير والخزعبلات في كينوناته، فتتخر بنياته الأركيولوجية التأسيسية، فيصيبه الفساد والاعوجاج والاعتلال، تبعاً لقانون مضاعفات سلسلة متوالياته هندسية استرجاعية تنازلية القيمة، الأمر الذي سيكون مآله انخفاض في قيمة الحسنات والثواب مهما بلغ حجم ومساحة ووزن وثقل واستطالة أفعاله.

وعليه، ينظر المنهج التشميلي التكاملي التراتبي والتوحيدي بعينين: إحداهما النظر والعلم والإيمان، والأخرى العمل الصالح والفالح، على أن لا انفصال بينهما، إذ الإيمان أو العلم المقرون بالعمل الصالح يضيء لنا جوانب عميقة من حقيقة الإنسان، وجوانب مضمرة ومستترة لا يكشفها إلا العمل أو العقل العملي العرفاني المسدد والمؤيد بالعقل الوحياني المتصل بالعقل الكلي. وخير شاهد على ذلك الآيات القرآنية التي دائماً تقرن الإيمان بالعمل الصالح والعمل بالنية والإيمان، أي: من الإيمان والعلم إلى العمل، ومن العمل إلى الإيمان والعلم، وذلك في علاقة دياكتيكية جدلية إلهية طويلة، تعمل وفق سياق انبساط وسريان تنزيلي من العقل الكلي إلى العقل الوحياني، إلى العقل العرفاني الشهودي الملامسي، إلى العقل العقلاني الاستدلالي التجريدي، إلى العقل الحسي الواقعي الملامسي من جهة، وفق سياق ارتقائي تصاعدي تكاملي من العقل الحسي الملامسي إلى الاستدلالي والعرفاني

والوحياني إلى العقل الكلي، وهكذا دواليك في علاقة جدلية دياكتيكية من نوع خاص ومميز عن العلاقة الجدلية الدياكتيكية الهيجيلية.

16.4 قاعدة تساوق قيمة الأفعال وحمولات الذنوب والحسنات تبعاً لمدارج ومراتب

غاياتها وأهدافها

إنَّ اليد التي تمسك بمشروط الحضر والتنقيب والتحليل والتشريح، والعين التي ترى برؤية تلوماسكروسكوبية ذات عدسات تراتبية تكاملية دقيقة، قادرة على اكتشاف أعماق جواهر المعارف وماهيات الأفعال والسلوكيات الإنسانية، ومديات أبعادها ومراتب منزلتها وقيم وظائفها وغاية غاياتها، في أنساقها ومراتبها ومستوياتها التشعبية والتفريعية والتوسطية والكلية العامة، وبالتالي يمكنها من أن تتعرف على أوجه التآلف والتخالف والتراتب والتعاضم والتصاغر بين مختلف العلوم والمعارف والمعتقدات والسلوكيات والأعمال والأهداف والغايات في منظومة الكون الغائية التراتبية التكاملية لنظامه الوجودي والمعرفي.

فكافة موضوعات الحياة وما يتعلق بها من أفكار ومفاهيم وقيم وسلوكيات، لها ماهيات وحقائق ظاهرة وباطنة، معلنة ومسكوت عنها، ومكشوفة ومستترة ثاوية في بنياتها العميقة اللامرئية، وإن قيمة الفكر والإيمان والعمل والسلوك مرهونة ودالة تابعة لعدة اعتبارات أو عناصر وعوامل أساسية ثاوية في حقيقة تلك الأفعال والأفكار ووظائفها وقيمها وحقيقتها حقائقها وماهية ماهيتها الكلية، تحكمها وتقومها قاعدة القرب والبعد المعرفي الإستيمولوجي والوجودي الأنطولوجي والأكسيولوجي الأخلاقي والإستيطقي الجمالي للأسماء الحسنى والصفات العليا التي تنوي في بنية ودلالات ماهية غايات أفعال النظر والعمل الإنساني العظمى، وحقيقة أهدافها الكبرى المركوزة والمغروزة في بنية الفطرة البشرية والمنبسطة من العقل الكلي المنبسط إلى العقول اللاحقة. وعليه، فقبل تحديد وتقويم وتقييم قيمة القول والفعل، أو العمل والفكر الصالح، أو الطالح أو الحسنات والسيئات، من حيث كبر وصغر حجمهما أو ثقل وخفة قيمتهما، يتوجب علينا أن نحدد غاية الغايات «ميتا الغاية» وهدف الأهداف «ميتا الهدف» الكلية للبشرية، وعلاقتها بتقويم وتقييم الفكر والإيمان، وتقدير قيمة العمل والسلوك، أو القول والفعل الإنساني، وفقاً لقاعدة البعد والقرب منها، تماماً كمن يرمي سهامه باتجاه غاية غاياته المتمركزة في نقطة صغيرة ودقيقة في وسط

دائرة الرمي، فيتم تقدير قيمة كل فعل أو رمية بحسب قربها وبعدها من نقطة المركز التي هي غاية غايات الرامي.

إذا ما تجاوزنا حدود وحقول الغايات والأهداف الثانوية والفرعية للموضوعات والأفكار المتعددة والأعمال المتنوعة والأقوال المتكوثرة، حسب الظروف الزمكانية والاحتياجات، وتبعاً لأطوارها ووظائفها التبليغية التي يؤديها من جانب، ووفقاً للمقامات والسياقات الإيمانية وتراتبية العقول ومستوياتها، نكون قد تموضعنا في موضع قلب حقل الأهداف المتوسطة أو الغايات التوسيطية، التي تتمركز في عدة بؤر مركزية أو عدة محاور جوهرية كلية هي ما يلي:

1: تحقيق الراحة الأبدية والأمان التام. 2: تحقيق السعادة المطلقة. 3: حب الكمال المطلق. 4: حب الجمال النوراني المطلق.

وتجدر الإشارة إلى ملحوظة في غاية الأهمية والخطورة، مفادها أنه بالرغم من وضوح تام وإدراك كامل لا يشوبه أي شك أو ريب لهذه الغايات والأهداف التوسيطية بالنسبة للفطرة الإنسان، وعقله النظري والعملي، حيث إن الحافز الرئيس والدافع الأساسي وراء كافة سكناته وحركاته وسلوكياته هي تلك الغايات التوسيطية، سواء كان ملتفتاً لها أم غافلاً عنها، فهي الحاكمة والموجهة والمرشدة لها، إلا أن هذه الأهداف التوسيطية أو الطريقية أو التوسلية يصيبها الاعتلال والتشويه والغموض والاستبدال، في حال تحقق تعيين موضوعات وتموقعات الأهداف الموضوعية الخارجية التي تصوب إليها سهامنا القولية والفعلية قاصدة تحقيق مصاديقها وتمثلاتها الحقيقية، ولكن قد يجانبها الصواب، فتخطئ السهام أهدافها وتتحرف عنها بدرجات متفاوتة لتصل إلى 180 درجة في بعض الأحيان.

إذن الاختلاف والتباين ليس في مستوى الإثبات والتحقق النظري والعقلي والفطري والقلبي ولا الحسي الواعي في الفضاء الحقل الجواني للإنسان، بل هو في إثبات مصاديقها الخارجية الكلية التي هي من التكاليف والمسؤوليات الموكلة إلى: الشهادات والولايات الأربع: شهادة ولاية الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام، وفي عصر الغيبة يتولى هذا المنصب الفقيه التقوائي الانتظاري، ذلك في إثبات تموضعاتها التفصيلية وتموقعاتها التشعبية في شتى حقول ومجالات الحياة الحضارية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

والتربية والقانونية و... إلخ، من خلال تفعيل العقول الثانوية والفرعية الموضوعية في الحياة التجريبية التفصيلية التي هي مسؤولية بقية الفقهاء والعلماء والمفكرين والدعاة والمثقفين من أهل الاختصاص والخبرة النظرية والعملية.

إنَّ إثبات وتحقيق مصاديق الأهداف التوسيطية والطريقية وموضوعاتها المختلفة في غاية الأهمية من جانب، وهي من أعظم وأدق تكاليف المعاد والمعاش «الدنيا والآخرة»، وهي من وأخطر وأثقل المسؤوليات التاريخية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية و... إلخ الملقاة على عاتق من يمثل خليفة الله ووليه في عصرنا وحياتنا الدنيوية المعاشة، ودقة الشهادة والولاية الانتظارية وثقل حمل المسؤولية والتكليف الواقع على عاتق الولي الفقيه الانتظاري ناتج عن عدة اعتبارات ومحددات موضوعية منها غيبية إلهية وفطرية إنسانية وعقلية وقلبية متعالية وحسية شعورية من جانب، وأخرى موضوعية ترجع إلى أن الجزء البسيط من مظهرات وتجليات الواقع الموضوعي الظاهراتي فقط ظاهر ومكشوف لنا، في حين أن الجزء الأعظم والجانب الأعمق منها مخفي مضمّر، أو مكسوف وثاو في بنياتها العميقة ونواتها الأصلية وجذر جذورها الضارب في عمق باطنها وباطن باطنها «ميتا باطنها» من جانب آخر، مما يستوجب الأمر ليس توفر إمكانات مادية ومؤسّسات اجتماعية وسياسية وقانونية و... إلخ، أو قدرات عقلية اجتهادية إبداعية وابتكارية وإدارية تنظيمية ميدانية تحيطها وتحكمها أقصى درجات التقوى والوعي الفردي والاجتماعي والسياسي فحسب، بل أقصى درجات «جهد الجهد» و«جهاد الجهاد» و«اجتهاد الاجتهاد» و«مجاهدة المجاهدة» و«وعي الوعي» و«بصيرة البصيرة»، وتملك «ولاية الولاية» و«سلطة السلطة» و«طاعة الطاعة».

إذ إنَّ مهمة ولاية الفقيه الانتظارية التقوائية الأساسية هي تجاوز غشاء سطوح الأهداف والغايات التوسيطية والتوسلية وموضوعاتها المختلفة المحسوسة، وخرق أعماق نسيجها الشبه المضمرة أو متعددة التفسيرات والتأويلات، بغية التوصل والتماس مع بنياتها التحتية والتوغل في أعماقها مستعيناً ومتوسلاً بتلك الإمكانات والقدرات الفريدة الذاتية وبجانب الاستشارية التشاورية الغيرية، من خلال عملية التنقيب والتنقيب في بنياتها العميقة الثاوية والمخفية عن العين أو الباصرة المجردة. وهذا ما لا يتحقق إلا بالتوسل والاستعانة بمناظير تلومايسكتروسكوبية ولائية وشهودية ذات عدسات رؤيوية مركبة البنية ومنشورية

الشكل وتراتبية الأبعاد من محسوسية معقلنة وعقلية مجردة وقلبية عرفانية متعالية وغيبية ملكوتية إلهية مؤيدة.

إذن بواسطة التوسل باستراتيجيات معرفية إبستمولوجية ووجودية أنطولوجية وأكسيولوجية أخلاقية وإستطبيقية جمالية من جهة، وتوظيف اقتصادي - معرفي - فطري - إلهي من جهة ثانية، ممكن اختراق نسيج سطوح وظواهر مفاهيم ومعاني وقيم وحقيقة الأهداف التوسطية وموضوعاتها في الحياة التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والفقهية، وكذلك موضوعات الحياة التوسطية، من أمثال الثروة والعلم والجاه والمقام والصدق والأمانة والسعادة والعمل والجهاد والإنفاق والتقوى والإيمان والذنوب والمعاصي والثواب والعقاب و... إلخ، لنصل إلى منتهى غايات وأهداف كل منها، حسب تموضعاتها التدريجية وتموقعاتها التراتبية في المنظومة المعرفية والوجودية الكلية، تبعاً لعلاقاتها المتحافلة والمتماسية والمتجاورة والقريبة والبعيدة.

الأمر الذي ينتج عنه معرفة حقيقية لوظائف وقيم وغايات كل منها على حدة، وفي سياقاتها المستقلة والتابعة، وفي صورة كينوناتها وعلاقاتها الإستاتيكية والدينامية، وفي أطوارها وتكاملاتها الارتقائية، التي بموجبها نتصل بغاية الغايات المتعالية ومنتهى الأهداف المطلقة المتمثلة في التقرب إلى الله، من خلال الغايات الصغيرة والصغارة إلى الغايات والأهداف المتوسطة التي تنبسط وتجري في عروقها وجذورها وجذوعها الرؤية الكونية التوحيدية والرؤية الكونية العملانية التي يكون منبعها متدفقاً، وجذوعها متصلة بجذر ولاية الفقيه الانتظارية التقوائية، وذلك تجسيداً لغاية الخلق التي تشدها آية: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁽¹⁾، أي ليتكاملوا ويقتربوا من المطلق والتام والكامل الله عز وجل، عبر غايات وأهداف صغيرة وتوسطية تستوي وتستقيم على غاية الصراط المستقيم، كفاية الغايات التي من أجلها خلق الله سبحانه وتعالى الكون وجميع مخلوقاته، ذلك تأسيساً لقوله تعالى: ﴿... إنا لله وإنا إليه راجعون﴾⁽²⁾.

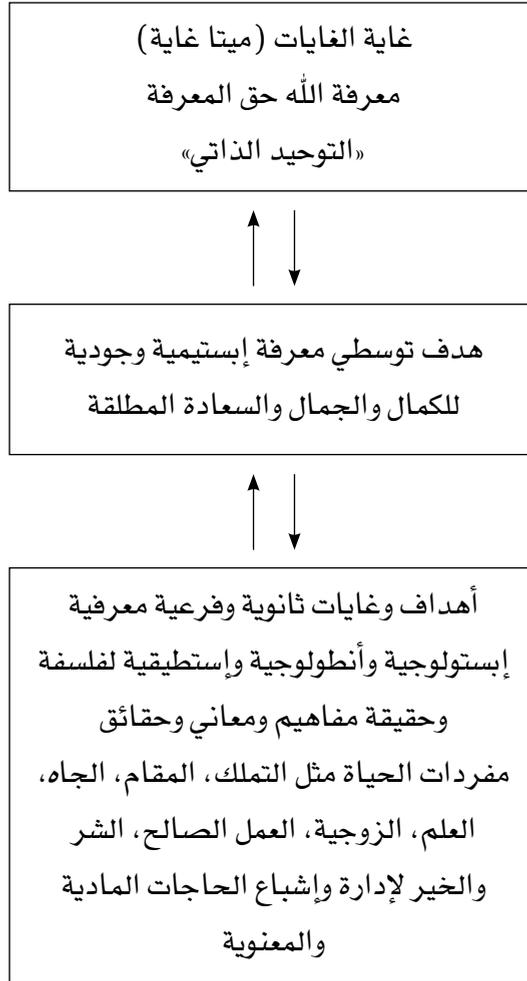
الخطاطة المبينة أدناه، توضح هذه العلائق التراتبية الثلاثية الأبعاد لها، وذلك

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الذاريات، الآية: 56.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 156.

في صورتها الكلية ومن يرد مزيداً من التفصيل والشرح والتحليل للنظريات والمفاهيم التأسيسية والقواعد التعيدية لها، فليطلع على كتابنا القادم إن شاء الله قريباً حول النظرية الفطرية والتوالدية الذاتية لولاية الفقيه بأبعادها الفقهية والعقلية والفلسفية والتجريبانية الواقعية المحسوسة والتاريخانية.

الخطاظة المعرفية للعلائق البينية التبادلية بين الغايات والأهداف الفرعية والتوسطية والكلية النهائية



الخطاطة الموضحة أعلاه، ترسم لنا سير التدرج في درجات ومراتب سلم منظومة وحدة الوجود والمعرفة والغايات والأهداف، التي تمكننا من معرفة فلسفة وغايات الأهداف السامية التي تستوعب في وحدتها جميع غايات وأهداف الوجود وجميع مظاهر الكون والوجود، التي تنتهي غاية الكمال والجمال والسعادة الأبدية التي بموجبها تحقق لنا غاية الغايات وهدف الأهداف المقربة بنا إلى الله عزَّ وجلَّ من خلال العبودية والعبودية الخالصة له تعالى، ولا تتحقق هذه الغاية إلا بتمثل الصفات التكاملية التي أملاها الله عزَّ وجلَّ، بواسطة فيوضاته الرحمانية والرحيمية المتجلية في العقل الكلي والصادر الأول أو الروح والنور الخاتمي المحمدي ﷺ. أو بتعبير آخر، لا تتحقق إلا بتجسيد أنطولوجي وجودي للأسماء الحسنى والصفات الحميدة لله تعالى المشهودة في مدركاتنا الحسية والمغروزة في فطرتنا الإنسانية والمركوزة في عقولنا المجردة وروحنا المتعالية في فعل التصور والنظر والتفكر والتعقل والتوهم والتخيل، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل السير والسلوك والعمل والصنع في مجرى الحياة والعالم والكون والوجود.

هذا، مع سابق العلم أن غاية الغايات «ميتا الغاية» لا تتحقق إلا بتحقيق الغايات والأهداف الثانوية والتفريعية التدرجية أو الصغيرة والصغارة، وأن تحقيق هذه الأهداف يتطلب آليات وأدوات واستراتيجيات ومناهج ونظريات معرفية مختلفة، هي من مسؤولية أهل العلم والاختصاص كل تبعاً لمجالاته المتعينة، وحسب موضوعات الحياة المختلفة، التي تجمع بينهم جميعاً منهجية شمولية تراتبية تكاملية توحيدية استخلافية فطرية معقلنة واحدة، تساوق وتصاهر فيما بين الحس والعقل والعرفان والوحي في وحدة متكثرة.

وعلينا أن لا ننسى أن الغائية أو الهدفية مرتبطة ببنية وماهية النية التي هي النور والوقود اللامتناهي الذي يزود محرك مركبة الحياة لتدور عجلتها وتتجه بوصلاتها باتجاه القصدية والغائية التوسطية لتحط رحالها وتستقيم سبلها وطريقها إلى محطة القرب من الله تعالى، حيث إن مسير الإنسان الرسالي الإلهي، هو باتجاه غيب الغيوب، والمثل الأعلى، ومطلق المطلقات، وكمال الكمالات، وهذا التعالي والسمولا يمكن أن يتحققا إلا بالطاقة الإيمانية الفطرية والوقود الأخلاقية المتعالية والجهاد العلمي والعقلي الدؤوب، والمجاهدة القلبية

العرفانية، وبشكل جوهري وأساسي التوسل بينبوع النور الإلهي والرحمة الربانية والاتصال الوثيق بغيب الغيوب ومجمع الكنوز المعرفية والوجودية عزَّ وجلَّ.

والحق أنَّ هذه معادلة صعبة وفي غاية الدقة ومنتهى الرفعة، وهي نموذج ديناميكي، وتوازني تكاملي، ومثالي عملي، متعددة الأطراف والجوانب، تتماهى وتتساق مع الإمكانيات الكامنة والمغروزة بالقوة في حواس وعقل وقلب وفطرة الإنسان، والقابل للتحقق الفعلي في جميع العوالم الممكنة، وذلك من خلال التوسل والاستعانة باستراتيجيات معرفية ووجودية للحواس والعقل والقلب البشري، المتوسلة بالوحي والغيب؛ لانبناء علوم ومعارف ونظريات معرفية من جهة، وإقامة كينونات إنسانية ووجودية مبنية على ضوئها وأسسها في شتى مجالات الحياة ومؤسساتها الوجودية، وهذا مما لا يتم تحقيقه إلا من خلال ممارسات جهادية سلوكية ومجهودات عقلية وقلبية دؤوبة مستمرة.

دعونا نضرب مثلاً بسيطاً هو رمي سهم ما باتجاه نقطة مركزية، هذه عملية على بساطتها تحتاج إلى إعداد نفسي ومادي خاص، والأمر يقال بالإضافة إلى أيِّ هدف رسمناه، إذ يتأكد لنا أنَّ وضع سهم في هدف يلزمنا بضرورة العلم بجملة من المفاهيم والنظريات مع ممارسات عملية شاقة، منها معرفة وزن الإنسان وطريقة وقوفه، وحركة يديه، واتجاه بصره، وحجم وطول السهم، وموضع مسك يديه، وسرعة الرياح، والمادة المصنوع منها السهم، ودرجة رطوبة الجو، والحالة النفسية للرامي... وإلخ، فهذه جميعها تدخل في نموذج رياضي دقيق تحدد اتجاه مماسسة رأس السهم لدائرة بؤرة الهدف المنشود.

ولنلاحظ هنا تباين واختلاف العلوم والمعارف الداخلة في عملية جزئية مثل رمي سهام نحو هدفه، فكيف يكون الأمر في حال أشدَّ وطأً، وأكثرَ قبلاً، وأعظمَ سموّاً، وأرفعَ علوّاً وشموخاً؟! كيف يصبح حالنا إذا ما كنا نواجه هدف الأهداف أو غاية الغايات المطلقة المتمثلة في التقرب والتزلف والاتحاد والاندماج بنور الله عزَّ وجلَّ متجسدة بالمقولة النورانية والتسبيحية العلوية للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في مناجاته الشعبانية: «إلهي هب لي كمال الانقطاع إليك، وأنر أبصار قلوبنا بضياء النظر إليك، حتى تحرق أبصار القلوب حجب النور، لتصل إلى معدن العظمة، وتصير أرواحنا معلقة بنور قدسك».

16.4.1 درجات وتراتبية الغايات: البلوغ - الغاية - التمام - الكمال - السكون

فيما يلي إشارات سريعة إلى مفاهيم تدرج أو مرادفات تراتبية منظومية ومنظرية لمفهوم الغايات، وذلك تبييناً وتوضيحاً لفكرة التدرج والتراتب المفاهيمي:

البلوغ: بلغ مقلوب غلب، أخي غلا. وبلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً: وصل وانتهى⁽¹⁾. ومعنى البلوغ الوصول إلى النهاية، ومنه أخذ معنى الوصول إلى الشيء، ووصل مراده، وكذلك يعني الكفاية. والبلوغ يعني وصل إلى حدٍّ معين، ويصبح معه البالغ أهلاً للتكليف. ومعنى البلوغ أيضاً النهاية. وعليه، فإنَّ البلوغ قد يكون بلوغ تمام الصورة، وقد يكون وصولاً إلى الشيء، وقد يكون مجاوزة للحدود الحقيقية للأشياء وهو المبالغة، فالبلوغ نقطة انقلاب.

الغاية والغوى: فيه معنيا القصد وبلوغ النهاية⁽²⁾، وفي الغاية معنى السكون، إذ تقف حركة الأمور والأشياء عند حدودها المقدره، وهي على اعتبار أمر ذهني تسبق البلوغ؛ لأنه وصول فعلي، وقد تكون تصميمياً طبيعياً تجب معرفته والوقوف عند حدوده في التصرف، والغوى هو الجهل بذلك أو عدم التقيد به، والغى الفساد⁽³⁾، ومنه فساد معدة المباشوم؛ لتجاوزه الغاية في تناول الطعام، فالغاية هي الطرف والنهاية المقدره أو الطبيعية، وأما الغي فهو مجاوزة لذلك تنتج عنها نتائج غير مرضية.

معنى التمام: التمام هو ما ينقص الشيء أضيف إليه، وتتمه كل شيء: ما يكون تمام غايته، ويقال كذا وكذا، أي: بلغه⁽⁴⁾، فهو إذن بلوغ الغاية التي قد تكون بمعنى الصورة. وتمَّ على الشيء: أكمله؛ لأنَّ الكمال نتيجة للتمام. والتمام في الكون هو الحال الأخيرة التي تكتمل بها الصورة.

معنى الكمال: يعني التمام الذي تجزأت منه أجزاءه؛ وذلك لأنَّ الجزء الأخير هو التمام

(1) اللسان، ج: 8، ص: 419.

(2) اللسان، ج: 15، ص: 143.

(3) اللسان، ج: 15، ص: 140.

(4) اللسان، ج: 12، ص: 67.

إذا أضيف لبقية الأجزاء، وأكملت الشيء، أي: أجملته وأتممته⁽¹⁾، وقيل: الكمال اسم لاجتماع أجزاء الموصوف به، والتمام اسم للجزء والبعض الذي يتم به الموصوف. وعليه، فالكمال في الكون هو الصورة التامة التي تسكن عندها حركة النمو.

وخلاصة القول: يكمن منتهى سلسلة الأهداف البشرية في سيرورة حركية تكاملية ارتقائية لنطفة الإنسان، التي تشكلت في رحم الطبيعة الأم بعد ما نفخ عزَّ وجلَّ من روحه المقدسة فيها، وانتقال كينونتها الوجودية والمعرفية عبر مراحل نمو أطوارها وطي منازلها وتكاملها المعرفي والوجودي، قاصداً التوسل والاتصال ببارئها، وهذا الرجوع والاتصال والوصول، يستوجب حركة غائية ونمواً لمدرجاتها الحسية المادية وتكاملاً عقلياً تجريدياً وارتقاءً قلبياً عرفانياً وسموياً روحياً ووجودياً، شاملاً وإدراكاً ثاقباً وإيماناً عميقاً وعملاً صالحاً في أفق زمني ومكاني محدد وعبر طرق شتى وسبل متعددة في غاية الدقة والحدة، تعترتها جملة من الصعوبات والعقبات والمنحنيات والانحدارات الصاعدة والهابطة، الأمر الذي يستلزم طي مسافاتها وتجاوز منحنياتها وتخطي صعوباتها والتخارج من وحلها، بسلام وأمان مادي ومعنوي وقلبي وروحي وعقلي.

فكل شيء أو عقبة أو حاجز أو مانع مادي أو معنوي يقف حجر عثرة ليعيق انسياب حركة الإنسان التكاملية ومسيرته الارتقائية نحو أهدافه الكلية وغاية غاياته المتعالية، أي: الرجوع والاتصال والوصول بخالقه وبارئه، هو ذنب ومعصية وإثم حسب السلم التكاملي التراتبي للوجود المعرفي والأنطولوجي للإنسان، وذلك تبعاً لمدى قربه وبعده الروحي والقلبي والمعنوي الوجودي من منتهى غاياته وأهدافه المتعالية، التي من أجلها خلق، ولغايتها يطوي أدوار حياته الدنيوية المعرفية والوجودية.

بعد شرح هذه المقدمة التي استتارت بموجبها لنا تراتبية الغايات والأهداف الفرعية والتوسطية والكلية، بغية التعرف على غاية الغايات ومنتهى الأهداف الإنسانية، ما علينا إلا أن نقوم بمحاولة تنظيرية لربط العلاقة العضوية والحميمية بين قيمة الذنوب والحسنات وتلك الأهداف والغايات الإنسانية.

(1) اللسان، ج: 11، ص: 597.

16.4.2 قاعدة تناسبية ودالية الذنب أو الحسنة بتراتبية الأهداف والغايات الإنسانية

تنص هذه القاعدة على أن هناك علاقة دالية طردية بين عظمة وكبر الهدف وثقل وعظمة الذنب «حقيقة» أو الحسنة «ظاهرياً»، أي: أن قيمة الذنب أو الحسنة دالة في مجموع قيم الأهداف والغايات الفرعية والمتوسطة والكلية النهائية، أو تغير قيمة الذنب أو الحسنة تابع لمجموع قيم أهداف ووظائف الفعل أو القول الحسن أو القبيح نفسه، ويمكننا التعبير عن هذه العلاقة الدالية في صيغتها الجبرية وصورتها الرياضية على النحو التالي:

$$\text{ق ح أو ق ذ} = \text{دالة (هـ}_1\text{، هـ}_2\text{، هـ}_3\text{، هـ}_4\text{، هـ}_n\text{)}$$

$$\text{ق ح} = \text{قيمة فعل الحسن.}$$

$$\text{ق ذ} = \text{قيمة الفعل القبيح.}$$

$$\text{هـ} = \text{أهداف الفعل الحسن أو القبيح.}$$

فكلما تعاضمت أهداف الإنسان وتدرجت من درجاتها الدنيا والفرعية إلى حقل ومستوى درجاتها المتوسطة، التي تستجمع وتتكرر في كينوناتها العديد من المجالات والأهداف الفرعية والجزئية، في نسق دالي ونسيج علائقي متين، وارتباط وشائج متجانس مع تلك الأهداف والغايات المتحافلة والتماسية والمتجاورة والقريبة والبعيدة منها، متشكلة ماهية متجانسة أكثر تماسكاً، وأعمق عمقاً، وأوسع قاعدة، وأشد بنية عن سابقتها، فيستوجب بدورها ووظائف أكبر تمتد وتستطيل مجالاتها بشكل أوسع، وتعاضم وتتعالى قيمتها بشكل أعظم وأكبر من قيمتها السابقة، حيث تتبدل أو بالأحرى تتكامل ماهية الأهداف من خلال تدرجها التكاملي المتعالي، فتجعل قيمة الفعل والقول الطالح «حقيقة» أو الصالح: «ظاهراً» تعاضم وتمتد وتتوسع وتستطيل بشكل متساوق وتمام مع ماهية الأهداف والغايات الجديدة، وبالتالي تعاضم وتكبر الذنوب «حقيقة» أو الحسنات «تظاهراً وتسامحاً» عما كانت في وضعها السابق.

وعليه، فإن قيمة فعل وقول الذنب «حقيقة» أو الثواب «ظاهراً» الجزئي الثانوي الذي يتصور الإنسان أنها صغيرة وبسيطة أو ذات قيمة خسيصة ودنيا، تتبدل أو تتحول إلى قيمة قول وفعل وذنب كبير وعظيم، وذلك لدخول فعل الاستحالة عليه، فالأمر إلى تغير أو تبدل

أو تكامل في بنية ماهيته، مما تؤهله لاكتسابه قيمة أعظم وأكبر من قيمته الأولى، وهي عبارة عن مجموع نتائج قيم أهداف وغايات الفعل أو القول الفرعي والجزئي المتعلق والمتفاعل فيما بينه في مرتبته المتعالية عن سابقته، متشكلة بذلك بنية متماسكة ممتدة وماهية متجانسة متعمقة، تتضمن في طيات نسقتها ونسيجها كل قيم وظائف تلك الأهداف الفرعية والجزئية. وعليه، فإذا كان الهدف أو الغاية المستحدثة متقدمة في سلم الغايات التدريجية المتعالية والأهداف الترايية التكاملية نحو المطلق والمثل الأعلى، فإن قيمة فعل وقول الذنب تتدرج في سلم ثلاثية تراتبية «كبير - أكبر - كَبَّار» تتعاضم فيها منظومة الذنوب، فيتبدل من ذنب كبير إلى ذنب أكبر، ثم إلى ذنب كَبَّار، وليس كما يعتقد البعض من أن الذنب في هذه الحال يخضع لقانون الانتقال من حالته الصغيرة إلى حالته الكبيرة، أي: من ذنوب صغيرة إلى ذنوب كبيرة، بل من ذنب كبير إلى ذنب أكبر ثم ذنب كَبَّار.

وعليه، يمكننا استنتاج قاعدة فرعية أخرى، مفادها: كلما تكامل الإنسان واقترب أكثر فأكثر من المثل الأعلى، أي: صغرت وضيقت المسافات المادية والمعنوية بين عالم الدنيا وعالم البرزخ والأخرى، كبرت وعظمت قيم الأهداف والغايات وتعالَتْ وظائفها التبليغية والمعرفية والوجودية لها، وبالتالي عظمت الذنوب الصغيرة في تصوراتهِ وعقلهِ وقلبه، وبتعبير آخر، تتبدل أو بالأحرى تتعالى ماهية مرثيات ومنظورات الإنسان، ويتكامل جوهره وروحه لتنتفح أمامه أبواب الغيب، وتتكشف له كينونات المرثيات والمنظورات الغيبية في عالم البرزخ والآخرة من جهة، أو يسدل الستار المضروب وتتقشع الغيوم المتلحفة بالحقائق والجواهر الميتافيزيقية الغيبية، وتستبين له أبعادها وجوانبها المضمرة أو المسكوت عنها والمتمركزة أو المتكورة في أعماق الكلمات والحقائق والمضامين والمعاني الدفينة والمستترة، لتصبح مرثية ومكشوفة أمام الإنسان.

وبتعبير آخر، تتحول بنية ماهيات الأشياء والأفكار والمفاهيم الغيبية إلى ماهيات شهودية مرثية لباصرة الإنسان، فيصبح الإنسان شاهداً على الغيب، فينكشف له غطاء الغيب بمقدار تقربه إلى تلك الغايات المتعالية والمثل الأعلى. وهذا الشهود العياني والوجداني لحياة المعاش في المعاد هو الذي يغير موازين الأعمال والغايات، ويبدل مقاييسها وأبعادها وأعماقها وأثقالها الوزني والنوعي، كمن يوزن كتلة حديد بميزان الذهب أو الميزان الذري،

بحيث لا يترك جزيء أو ذرة من المادة إلا تم تحسيبها وتقديرها بدقة متناهية، في حين لو تم تحسيب وزنها في موازين تقدير كتل الحديد لا يوجد أي أثر لوزاد أو نقص من وزنها 100 أو كيلوجرام على سبيل المثال.

التقسيم الثنائي للذنوب «كبيرة وصغيرة» والإيمان والاعتقاد به، يوجد تأثيرات سيكولوجية شعورية ولا شعورية، لها تداعيات معرفية إبستيمية وأنطولوجية وجودية وأكسيولوجية قيمة أخلاقية واستطبيقية جمالية فنية في غاية الأهمية والخطورة، في حال التعامل والتعايش الحسي مع الكينونات التكوينية الكونية في عالم الطبيعة، أو الممارسة العقلانية مع المحسوسات والمجردات في عالم الذهن والحس، أو مع كينونات عالم الملكوت وعالم العرفان المعقلن والمشرّعن، أو التعامل التشريعي والفقهي والأخلاقي والعرفاني مع عالم كلمات وكتاب الله عزّ وجلّ التدويني، فكما أنّ أيّ خطأ معرفي مهما كان صغيراً في عالم الطبيعة وخاصة لموضوعاتها الذرية الدقيقة أو لموضوعات صناعة الأدوية والعقاقير، يجب أن لا يستهان به لصغره في ذاته؛ لكونه يحمل نتائج وتداعيات كارثية مدمّرة على الكون والبشرية قاطبة، كذلك الحال بالنسبة للنظريات والمفاهيم، أو بتعبير اقتصادي المنتجات المعرفية وخاصة الكبرى والمتعالية، فإنّ أيّ خطأ أو انحراف مهما اعتبر صغيراً أو ضئيلاً يشكل ثغرة عظيمة له تداعيات واسعة وأبعاد ممتدة، ونفس الوضع فيما يتعلق بالأخطاء والزلات الصغيرة بالنسبة للصدّيقين والمقربين والمؤمنين مقارنة بالعوام من البشر، هي كبيرة وعظيمة لو استشعروا بها عوام البشر وجودياً وموضوعياً أمام عظمة الله تعالى، لتوصلوا إلى نفس النتيجة، بأنّ مقياس ووزن فعل وقول الإنسان في الحقيقة الموضوعية الوجودية، هو ليس فقط ماهية الموجود الإنساني وسياقاته المقامية، بل هو الموجود المطلق والكمال التام عزّ وجلّ، فالتقسيم الثنائي إذا ما اعتبرناه تجاوزاً وتسامحاً مقبولاً في دائرة ضيقة وفي مرحلة محددة، إلا أنه ذنب ومعصية وعقبة وحجر عثرة أمام تكامل الإنسان والتقرب إلى المطلق والمثل الأعلى للإنسان ولجميع الكينونات الكونية.

16.4.3 العلاقة الجدلية الديالكتيكية التكاملية بين الأهداف والغايات وقيم

حمولاتها من الثواب والحسنات

نقول: إنه مهما بلغت سلسلة غايات وأهداف عمل أو قول الإنسان علواً وسمواً، ومهما

تعاضمت وكبرت قيم حمولاتها من الثواب والحسنات، تبعاً لتموضعاتها في درجات ومراتب سلمها التكاملي، فإنها تصغر وتقل شأنًا وعظمة مع كل درجة ومرتبة تكاملية يخطوها الإنسان نحو غاية غاياته المتمثلة في الكمال المطلق والتقرب التام من الله عزَّ وجلَّ، حيث إنَّ الحقيقة الأنطولوجية الوجودية الحققة والصحيحة والواقعية تقول لنا: إنَّ سلسلة أفعال نظر وعمل الكائن الإنساني وأهدافها وغاياتها وقيمها الأسيية لحمولاتها من الثواب والحسنات في معادلة سلسلة متوالياتها الهندسية المتنامية تتدرج مع كل خطوة تكاملية إلى مرتبة ودرجة أدنى وأصغر كلما اقترب الكائن من الحقيقة المطلقة لله سبحانه وتعالى، إذ يستصغر وجوده وأعماله ودرجات حسناته وثوابه من العمل المنظور، إذ تتدرج من: «صغير، ...، أصغر، ...، صغَّار، ...».

هذه الفرضية تفسر العلاقة الدالية العكسية بين عظمة هدف العمل أو القول الصالح والحسن، وتصاغر قيم حمولاته من الثواب والحسنات المضاعفة وفق سلسلة متواليات هندسية أقل قيمة لأسها عشر درجات ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾⁽¹⁾، إذ تبدو أنها متناقضة أو متضادة أو غامضة أو مفارقة على الأقل، مقابل الكم الكبير من الآيات القرآنية المجيدة والأحاديث النبوية الشريفة التي تعظّم بشكل لا متناه تقريباً لبسيط الأعمال والأقوال الصادقة المبنية على النية السليمة الخالصة لله عزَّ وجلَّ، فكيف يكون الأمر بالنسبة لعمل أو قول إذا كان بالأصل هو عظيم ورفيع وصادر من شخص مؤمن أو صديق أو مقرب أو نبي معصوم؟! وهذا مما لا شك فيه ولا ريب ألبتة، لمن لديه أدنى اطلاع وفهم بالآيات والروايات التي تناولت هذا الموضوع، ولا نختلف معه تماماً.

ولكن ميزان ومقياس ومعادلة العدسات الرؤيوية التلومايسكتروسكوبية المركبة تقيّم وتقدر عظمة ثواب وحسنات الأعمال والأقوال لفاعلها «العبد» و«المملوك» من جهة، وتقيّم عظمة وشأن ومقام الله عزَّ وجلَّ «السيد» و«المالك» من جهة ثانية، الأمر الذي يجعل مقارنة ومقارنة كفتي الميزان تماماً غير قابلة للنظر فيهما، إذ مهما بلغت عظمة أفعال الكائن الإنساني «العبد» وحمولات ثوابها وحسناتها، هي حقيقة وحقاً صغيرة وصغَّارة إن لم تكن

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنعام، الآية: 160.

لا شيء يذكر لها من قيمة ووزن وثمان عندما يكون المعيار هو العدالة وحتى الإنصاف والإحسان، ذلك لعظمة الفيوضات الإلهية والآلاء الربانية اللامتناهية التي سخرت للكائن الإنساني من جهة، وعظمة «السيد» و«المالك» لكل ما في الكون والوجود من جهة ثانية. لذا علينا أن لا نطلب عدالة الله وإنصافه وإحسانه وإن كانت أيضاً لا متناهية، بل نطلب رحمانيته ورحيميته فحسب، والسؤال الجوهرى المنسى والمهمل هو هل يعرف الإنسان ما الرحمانية والرحيمية التي يطلبهما في الدنيا حتى يكونا شفيعين في الآخرة، وعاوناً وسنداً وركيزة لفعل النظر والعمل في الدنيا؟ وكيف نطلبهما؟ وماهي أواليات وآليات وآلات ووسائل واستراتيجيات طلبهما؟ وما هو الوعاء أو الإناء الذي يستوعب هذه الرحمانية والرحيمية التي ينزلها الله علينا ولنا؟

وعليه، لو وكل الأمر إلى الإنسان العاقل بأن يحكم على أعماله بنفسه، فنجد أنه مهما كبرت وعظمت أعماله وحمولاتها من الحسنات، فإنها تدوّن بقلم الإنسان نفسه راضياً مرضياً أدنى درجة، متمثلة في أصغر درجة في سلسلة التصاغر «صغار» وبأدنى درجة في سلسلته التصاغرية، ويمكننا أن نستعين بحديث نبوي شريف يلقي بظلاله على بعض معالم الحقائق الثاوية المضمرة في بنية ونواة هذه الفرضية التي تحتاج إلى مزيد من التعمق في حضرياتها الجينيولوجية وتقدير أركيولوجيتها. يقول الرسول الكريم ﷺ: «لن يدخل الجنة أحد إلا برحمة الله»، قالوا: ولا أنت، قال: «ولا أنا إلا يتغمدني برحمته»⁽¹⁾.

الإنسان الإلهي يقيم ويقدر كافة الأعمال والأقوال بموازين ومعايير تراتبية تدرجية، تبدأ بميزان الخيرية والنفعية بدرجاته التعاضدية التصاعدية من الفردية والاجتماعية والتاريخية إلى الآخرة، ثم بميزان الميزان «ميثا ميزان» هو الكمال الإنساني المطلق ليوزن بها نفس الخيرية والنفعية، ذلك لمعرفة مدى مساهمة الخيرية في تحقيق التكامل الوجودي الإنساني، إذا كان ميزان الخيرية بمختلف درجاته يتساهل أو يتجاهل بحكم طبيعة بنيته وتركيبته، لبعض صفائر الأوزان الذرية أو الآثار البسيطة أو التشوهات والعيوب والنواقص الصغيرة أو اللامرئية فيها، فإن ميزان العدالة المطلقة والكمال المطلق لا يترك شارداً ولا وارداً، ولا صغيراً ولا كبيراً، إلا ويتم تحسيبه وتقديره وتدوينه وتثبيته.

(1) كنز العمال، ج: 10407.

فإذا كان يستحق من الثواب والحسنات في ميزان الخيرية على سبيل المثال 100 درجة، فإنه بالتأكيد يستحق أقل من ذلك بكثير، وذلك بسبب الشرك الخفي المضمّر في بنية غايات ونيات الأعمال والأقوال الإنسانية، وفي هذا الصدد يقول عزّ وجلّ في محكم كتابه المقدس: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾⁽¹⁾.

واستكمالاً لسلسلة الموازين والمقاييس بقي لدينا ميزان آخر، وهو الميزان المطلق لميزان الموازين «ميتا ميتا ميزان»، وهو ميزان يقيس درجات التكامل الوجودي الإنساني نفسه، أي: درجة فناء وذوبان كل وجود الإنسان في الله عزّ وجلّ. وعليه، فكلما عظم عمل الإنسان عظمت خيريته ونفعيته، وكلما عظمت خيريته ونفعيته، عظم ثوابه وحسناته، وكلما عظم ثوابه وحسناته عظم تكامله، وكلما عظم تكامله عرف الحقيقة الوجودية الملكوّية للكامل المطلق التام عزّ وجلّ، مما تكشف له حقيقة تكامله وماهيته الوجودية والمعرفية، التي لا تساوي شيئاً يذكر مقابل مطلق المطلقات وكامل الكمالات التامة، مما يشاهد بطريقة استرجاعية سلسلة قيم كينونته المعرفية والوجودية وكينونات أفعال أعماله، فيبدأ بتصغير قيم ثواب وحسنات أعماله، وبالتالي تصغير خيريته ونفعيته، ومن ثمّ تصغير عمله الصالح والحسن، وذلك وفقاً للسلم الثلاثي لتصغير الحسنات ودرجاته البينية، أو لسلسلة التنازلية لكل درجة من الدرجات الثلاث على حدة، كما هو مبين في الخطاطة أدناه.

«صغير₁، صغير₂ صغير₃، ... صغير_ن أصغر₁، أصغر₂، أصغر₃، أصغر_ن صغّار₁، صغّار₂، صغّار₃، ... صغّار_ن».

إذن لو انكشف للإنسان الغطاء وانقشعت أمامه غمامة الوهم والتخيلات الواهية لما ذهب وراء قاعدة تبدل الذنب من ذنب صغير إلى أصغر ثمّ إلى ذنب صغّار، بل لتعامل مع قاعدة تعاضم الذنب من (كبير - أكبر - كَبَّار)؛ لكونه في واقع الأمر ذنباً كبيراً في حقيقته الوجودية الواقعية والمعرفية، هذه النظرة الاسترجاعية والاستصفارية للذنوب أو النظرة الاستعلائية والتعاضمية للحسنات، ناتجة عن اختلال في موازين التقدير، واعوجاج في مسطرة القياس، وعيب فاضح في مكونات وتركيبية عدسة الإنسان الرؤيوية والاستبصارية

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة يوسف، الآية: 106.

وعدم استوائها، فهو يبصر الأشياء ويرى الحقائق من خلال عدسة رثوية مقعرة أو محدبة، أو تبعاً للزاوية التي ينظر إليها والمسافة التي يقف عندها والموقع الذي يتموقع فيه، هذا بافتراض صحة مقولة تقسيم الذنوب إلى ذنوب كبيرة وصغيرة «وهذا ما يخالف نظرنا ومعتقدنا».

وخلاصة القول: تفسر هذه القاعدة على أساس أن هناك علاقة عضوية وحميمية بين قيمة كبر أو صغر الذنوب والحسنات أو العقاب والثواب، وبين تراتبية أهداف وغايات الإنسان الفرعية أو الجزئية أو المتوسطة أو المتوسطة أو الكلية العامة، وبتعبير آخر هناك علاقة دالية بلغة الرياضيات بين قول أو فعل سواء كان صالحاً أم طالحاً، ذنباً أم حسنة، وقيمة ذلك القول والفعل أو الذنب والحسنة. وعليه، يمكن أن تتبدل تعاضماً أو تصاغراً قيمة نفس وجنس فعل وقول الذنب والحسنة، تبعاً لتموضوعاتهما وتموقعاتهما في السلم التدريجي والتراتبى للأهداف والغايات.

وتأسيساً على هذه القاعدة، يمكننا استنتاج قاعدتين فرعيتين، أو بالأحرى تفريع هذه القاعدة إلى قاعدتين، إحداهما تتعلق بفعل وقول الذنب والأخرى بفعل وقول الحسنة، مفادهما: كلما تكامل الإنسان وتقرّب إلى الله عزّ وجلّ صغرت حسناته وكبرت سيئاته، لذا فالحل الوحيد لهذه الوضعية هو بناء وتأسيس وتأسيس وتأييل كينونة طلب الرحمانية والرحيمية من الرحمن والرحيم، وأنّ هذا الطلب يكون عبر دالة الصلاة على محمد وآل محمد ﷺ، إذ يقول الإمام علي عليه السلام: «أيها الناس، بالشهادتين تدخلون الجنة، وبالصلاة على محمد وآله تتألون الرحمة، فأكثرُوا بالصلاة على النبي وآله»⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة دامغة، هي أنّ المقصود من «الصلاة على محمد وآله» ليست صلاة عادية فقهية يومية، بل هي صلاة من نوع خاص، ولا علاقة لها بقلقة أو قلقة اللسان التي هي عادة لدينا، إنما المقصود بها هو الاتباع والتوسل بمنهجهم وسيرتهم وغايتهم التي بمقتضاها تنزل الرحمة عليهم من خلال صلاة الله والملائكة عليهم، ومن ثمّ تبسط

(1) خطبة الوسيلة، نهج البلاغة.

وتفاض هذه الرحمة إلى كينونة النفس الإنسانية كوعاء لها. ولكن هذا الوعاء الوجودي يجب أن يكون له سعة واستطالة وعمق وامتداد حتى تستقبل وتتلقى تجليات الرحمانية الملازمة للصلاة على محمد وآله، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بالمعرفة والعلم والعمل الصالح اللذين بحكمهما وبعد اتحادهما اتحاداً وجودياً تتسع سعة كينونة النفس، فتستطيع الاستفادة من الرحمة المصاحبة للصلاة عليهم.

16.5 علاقة الوسيلة بالغاية ودورها في انبناء تكوثرات أفعال النظر والعمل

وحمولاتهما من الثواب والعقاب

هناك معادلة دالية تتعلق بعلاقة الوسائل بالغايات من جهة، وحمولات الفعل أو القول من الحسنات أو السيئات أو الثواب والعقاب من جهة ثانية، فتمودج العمل الصالح الحسن أو نموذج العمل القبيح والسيئ فيهما دوال علاقات متعددة بين قيم الحسنات والثواب أو الجزاء والعقاب، كمتغير تابع وجميع المتغيرات المستقلة، مثل: طبيعة العمل والنية والقصدية والآثار الفردية والاجتماعية والتاريخية والدنيوية والأخروية والسياقات المقامية والمقولية لفاعل فعل العمل، وكذلك من حيث الوسائل والأدوات والاستراتيجيات التوظيفية والتبليغية لتحقيق غايات العمل.

فنقول: كما أن معادلة العمل الصالح تقتضي مراعاة مقتضيات النية، فكذلك يستوجب اختيار الوسائل والأدوات وانتقاء المعطيات العملية المادية والمعنوية والفردية والاجتماعية المتساوقة والمتماهية مع الغايات والأهداف والنوايا عقلاً وشرعاً وعرفاناً وعلماً.

لا شك حين الحديث عن الغايات والوسائل أن تظهر أمامنا مقولة مكياfli الشهيرة (الغاية تبرر الوسيلة) السيئة الصيت بسبب تعيدياتها البنوية الفاسدة التي أسست عليها هذه المقولة، وغاياتها المصلحية الضيقة والنفعية المادية والشخصانية المضمرة والمسكوت عنها، وإن تلحفت بلحاف مصلحة الأمة تارة والإنسانية تارة أخرى. فمؤسسو بنية هذه المقولة منذ البدء اتخذوا مصلحة الأمة جنة «بضم الجيم» أي: سترأ ولباساً لحماية عورة فساد الغاية والنية معاً، ولحفظ ووقاية مصالحهم ومعتقداتهم من جهة، وتبريراً لفساد وسلطة وجبروت الوسائل والأدوات والاستراتيجيات والسياسات في تحقيق

الغايات الفاسدة من جهة ثانية. ويقول عز وجل في محكم كتابه المقدس: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾⁽¹⁾.

فالنتيجة الطبيعية أن تتطابق صورة وسائل وأهداف هذه المقولة بتشوهاتها وعيوبها ونواقصها مع بنية نية وقصدية الغاية المتوخاة من العمل، وذلك بسبب طبيعة وماهية أصل الغاية والنية والقصدية من جانب، وسوء توظيف مفهوم المصالح في سياقات الأنانية والغطرسة ومعادلات الهيمنة والقوة الملازمة لها من ثانٍ، والقطيعة التامة أو شبه التامة عن حقول الكينونات المعرفية والوجودية المتحافلة أو المماساة أو المجاورة أو القريبة أو البعيدة في عالم الدنيا وبقية العوالم الممكنة كعالم الملكوت والآخرة من جانب ثالث، والتوقع في قواقع عالم الأنا المشهود والمعلن أو التكهف في كهف عالم اللاشعور المضمّر والمسكوت عنه. الخلاف ليس في أصل هذه المقولة، بل في منظومة المصالح والمفاسد والنوايا والمقاصد الحاكمة على اختيار الأساليب والأدوات والاستراتيجيات التوظيفية والتبليغية والقيمية لها.

إن منظومات المصالح والمفاسد في الشريعة الإسلامية هي منظومات انبثائية مؤطرة بالشريعة ومقاصدها الكلية والتوسطية والجزئية، تستند إلى تعقيدات عقلية وفطرية، وتأسيسات تجريبانية علمية في غاية الوضوح والجلاء، من حيث موازينها المكيالية ومعاييرها القيمية ومساطرها القياسية، وإن لها مناهج تكاملية وشمولية تراتبية محددة، فضلاً عن تملكها لمناظير تلومايسكروسكوبية ذات عدسات رؤيوية مركبة ومتدرجة، تمكن الباحث اللبيب من تنقيب حفريات أركيولوجية موضوعات الأفعال والأقوال وغاياتها وأهدافها ومقاصدها وأدواتها وأساليبها واستراتيجياتها، وفق موازين ومعايير منسجمة ومتساوقة ومتماهية مع غاية غاياتها المتعالية، ومع موروثاتها وتأسيساتها الجينيولوجية الفطرية، وطبقاتها ومدارجها الأكسيولوجية الأخلاقية التكاملية، في سياق الماضي السحيق والحاضر المقيم والمستقبل المستشرف.

التشويه والتضليل وسوء الفهم والتفهم لهذه المقولة في مرثيات ومنظورات المسلمين،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة المجادلة، الآية: 16.

يرجع إلى عدة أسباب ومعطيات نظيرية وتطبيقية وأخلاقية، منها: قصور وإبهام أو غياب منهجية شمولية تكاملية أو فطرية معقلنة ومشرعنة، وهيمنة الرؤية الكونية الإسلامية الضيقة والقاصرة عن فهم وتفهم نظرية ومنظومة الاستخلاف الإلهي للإنسان الكوني، وقصور في استيعاب نظرية الولاية الفطرية والحاكمية، التي يحملها عقل الفقيه والمفكر والمصلح والعامل من جهة، وهيمنة فكرة وشعور تفرغ الذمة من أداء التكليف الشرعي بعجالة ويسر بدلاً من تحمل مشقة ومسؤولية البحث، عن اختيارات منظومة الموضوعات المختلفة واصطفاء الأفعال المتعددة ومفاضلات الأقوال المتنوعة، بوسائلها وأدواتها واستراتيجياتها وموازينها ومساطرها من قائمة السلم التراتبي للبدائل المتعددة لأداء التكليف الشرعي الاستخلافي، وفق منظور اقتصاديات كينونات المعرفة والوجودية في اعتماد دنيا وآخرة الإنسان والأمة.

إذن هناك إمكانات نظيرية حقيقية، ومنهجية تكاملية شاملة، وموازين ومعايير ومساطر معيارية دقيقة، وأنساق ومنظومات معرفية إبتولوجية ووجودية أنطولوجية متعالية، وأدوات وأساليب دقيقة وسليمة، تمكنا من اختيار الأهداف والموضوعات والأفعال والأقوال من جانب، وأدواتها وأساليبها التبليغية والوظيفية والانبثائية بشكل متساوق وتمام مع أهدافها وغاياتها، وذلك تبعاً للتأسيسات التحتية والتقييدات النبوية للمعتقدات والاعتقادات المضمرة والمنظورة في الفطرة المغروزة والثاوية في بنية النية الخالصة المضمرة، وفي الإرادة والمعلنة في فعل وقول أداء التكليف الاستخلافي الشرعي، المبني على اعتبار حقيقي واقعي للغايات والمقاص، أو المصالح الفردية والمجتمعية، أو المادية والمعنوية، أو المطلقة والنسبية، أو الشهودية والغيبية، التي تشكل بدورها بنية وماهية الأدوات والأساليب والوسائل في صورتها المتساوقة والمنسجمة، وتحدد أيضاً مشروعيتها وقيمتها الوظيفية والانبثائية والتبليغية والأخلاقية، وفقاً لاعتبارات واقعية معقلنة ومشرعنة ومفطرة متماهية ومتساوقة.

ونعتقد أن القاعدة الاقتصادية المعرفية والوجودية المبنية على: تكلفة الفرصة البديلة للغايات والأهداف والوسائل والأدوات للأعمال والأقوال البديلة، والكفاءة الإنتاجية والتوزيعية لمنتجاتها المعرفية والأنطولوجية الوجودية، وتعظيم منافعها وخيريتها في حقولها الخاص والحقول المتحاولة والمماسة والمجاورة والقريبة والبعيدة لها وفي جميع

عواملها الممكنة لها إلى أقصى حد ممكن وبأقل تكلفة اقتصادية (اقتصادية - اجتماعية) وتاريخية وكونية، فضلاً عن منفعتها الحدية لها، هي خير مناهجية واستراتيجية تمكننا من تعيين قيمة الوسائل الأخلاقية والانبنائية والتبليغية لها، وكذلك تحديد بنيتها التحتية وقدراتها الوظيفية في تحقيق الغايات المنشودة، بشكل متماهٍ مع بنية تعقيدها العقدية وتأسيساتها القصدية المؤسسة على الفطرة المغروزة والعقلانية المشرعنة والشعرية المعقلنة والروح الملكوتية، التي نفع منها تعالى في الإنسان؛ تصديقاً لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ ۗ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (1). فهذا الاتساق والتماهي، والانتظام والانسجام، والترتيب والتدرج، والتصاعد والتنازل، والإحلال والاستبدال، والقبول والرفض بين الأساليب والوسائل الوظيفية الانبنائية للقول أو الفعل، وبين بنية الدوافع والحوافز، وماهية الإرادة المحركة لها، وحقيقة النية والقصدية، ومصداقية الغايات والمقاصد، ومثالياتها الواقعية، مع بنية عقلانية عرفانية معقلنة ومشرعنة وفطرة إنسانية متعلقة بالغيب والمطلق والمثل الأعلى يشكل نسقاً متكاملًا متسقاً ومتماهياً، ولا محل لمقولة الغاية تبر الوسيلة حتى في أبهى صورها وأنقى سريرتها؛ وذلك لكون تباين وتغير وقبول ورفض واستبدال وإحلال الوسائل والأدوات التوظيفية والتبليغية في هذا النسق والمنظومة المعرفية والوجودية لا تنفك عن ماهية وبنية الأهداف والغايات، ولا تتجاوزها أو تتعارض معها ألبتة، حيث إن الغايات الشريفة والإنسانية والفطرية الإلهية، هي بطبيعتها متساوقة ومنسجمة مع الوسائل التوظيفية لها، لا تنبتق عنها إلا وسائل وأساليب متساوقة متعالية وشريفة، تتبع في اتجاهاتها ومساراتها وتنوعها وتبدلاتها دوال الغايات والنوايا والقصدية وفق منظومة الرؤية الكونية الإلهية الشمولية.

إذن التباين والاختلاف بين الفهم الإسلامي والغربي لمقولة مكيافيلي المشهورة «الغاية تبرر الوسيلة» والرفض القاطع لها هو من حيث تباين وتغاير بنية غاياتها وأهدافها التأسيسية ولبّ نواتها التقعيدية، وأس جينولوجيتها وجذر أركيولوجيها عن تلك في المنظومة الإسلامية، ففي منظومة مكيافيلي يبقى أصل وماهية الغايات والأهداف وبنية حقيقتها إستاتيكية ثابتة، تتمثل في المصلحة والمنفعة الذاتية الفردية والجزئية المادية،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة السجدة، الآية: 9.

مؤسسة على عالم الشهوات والنزوات والغرائز الجوانية المنفصلة عن العوالم الأخرى الممكنة، وفي أحسن الأحوال تستند على ركائز عقلية مادية الهوى وفردية الحقيقة، مقابل هذا الثبات والإطلاق تتغير الوسائل والأدوات التوظيفية والتبليغية لها، وهذا هو التناقض أو الازدواجية في المعايير والموازن والمواقف والأفعال، في حين أن ماهية وجوهر بنية الغايات والأهداف الجزئية والتوسطية في المنظومة الإسلامية، ديمومة وسيرورة متحركة غير ثابتة ليس فقط في هيكلها وشكلها البراني، بل حتى في جوهرها الجواني في سياق «الحركة الجوهرية للنفس» باتجاه شاقولي متعال أو ارضي انحداري. وعليه، منطقياً وعقلانياً، يستوجب تغيير وتبديل وإحلال الوسائل والأدوات التوظيفية والتبليغية المعرفية والوجودية تبعاً للتغيير والتحول الجوهرية التكاملية للغايات والأهداف؛ لكونها كما ذكرنا سلفاً دالة تابعة لها، وليس العكس، بأن تكون الغايات دالة في الوسائل والأدوات التوظيفية والتبليغية لفعل وقول الإنسان.

والعلاقة الدالية بين الغايات والوسائل ممكن أن تتخذ عدة أوجه وحالات منها:

- 1- الوسيلة الصحيحة دالة في الغاية الصحيحة، وهي علاقة دالية طردية منحنياتها موجبة الميل، وتعكس جملة من كينونات مفاهيمية جوانية تأسيسية لبنية العمل مثل: «الاعتقاد السليم والنية الصحيحة والوعي والدين والالتزام الأخلاقي والإنساني والديني والصدق والأمانة».
- 2- الوسيلة الفاسدة دالة في الغاية الفاسدة، وهي علاقة دالية طردية منحنياتها موجبة الميل، لها تعقيدات بنوية انحرافية عن السواء السبيل، مثل: «الشیطانية والفرعونية والنمرودية والملحدية والكفرية» ولها حالة سيكولوجية، بنياتها: الجبروت والطاغية والسلطة المطلقة واللادين واللاإنسانية واللاأخلاق.
- 3- الغاية الصحيحة تتخذ وسيلة فاسدة، تعكس حالة «الجهل والتهور والإفراط وقصر النظر والاهتمام بالكم على حساب الكيف».
- 4- الغاية الفاسدة تتخذ وسيلة صحيحة، تعكس حالات نفسية تشييدية لانباء العمل على «النفاق والرياء والتمويه والخوف والخيث».

وعليه، نفضل تبني مقولة «تساوق وتماه الوسائل مع الغايات»، أو نفس المقولة «الغاية تبرر الوسيلة» في صورتها الأولى فقط، أو بلغة الرياضيات: الوسائل «متغير تابع» دالة في الغايات «متغير مستقل»، أي: إذا ما حدث تغير في الغايات من حيث الصحة أو الفساد، بالضرورة الدالية والعملية والمعرفية والأنطولوجية الوجودية تتغير الوسائل صحة وفساداً بنفس الاتجاه إيجاباً وسلباً، وفق سلم تدرجي متساوق مع طبيعة وماهية جوهر التغيرات في الغايات، أي: هي علاقة دالية طردية موجبة وميل منحنياتها موجبة، حيث إن القاعدة الحاكمة في العلاقة بين الغاية والوسيلة، هي علاقة دالية تساوقية تلازمية منطقياً وعقلانياً وعيانياً وعرافياً وغيبياً بنفس الاتجاه من حيث الصحة والفساد، وليست علاقة تبرير عملي وتأويل نظري اضطراري، فينتج عنها مغالطة منطقية وعلاقة دالية عكسية ميل منحنياتها سالبة، وإن المعيار أو الميزان الذي يبين لنا انحراف السبيل أو الوسيلة أو تقلباتهما وتغيراتها هو حقيقة تحقيق الغاية نفسها، وبالأخص غاية أو منتهى الغايات، أي: التكامل النظري المعرفي والإبستيمي والعملية والأنطولوجي الوجودي والتقرب والوصول أو عدم الوصول إليها.

إذن قد يبدو تناقض ظاهري بين الوسيلة والغاية الظاهرية، في حين عند كشف غاية غايات الفعل أو القول التي هي إما مضمرة ثابته في بنياتها العميقة أو المسكوت عنها للعيان، ينمحي ويزول التناقض الظاهري، ليحل محله التساوق والتماهي والانسجام البنيوي العقلي والعملية، الذي من غيره لا يمكن تحقيق الغاية نفسها، وعليه ليس هناك داع أو حاجة منطقية أو عقلانية أو عملية لتبرير الوسيلة، بل العكس هو صحيح. حيث اصطفاً غير هذه الوسيلة التي كانت تبدو أنها متناقضة وغير أخلاقية أو وضعية منحطة، تحتاج إلى تبرير منطقي عقلاني وأدلة وبراهين قاطعة ومقنعة. إذا كان الهدف التوسطي هو حفظ مال أو حياة أو عرض أو إصلاح ما بين مشروع وممهور بختم العقل أو الشرع لشخص ما، فإن جميع الوسائل الجزئية التي تتأدى إلى تحقيقها وبأقل تكلفة وضرراً، مقارنة بعدم تحقيقها، هي جائزة ومقبولة عقلاً وشرعاً ومنطقاً وعملاً، هذا إذا ما كانت واجبة وضرورية لزومية، فالحفاظ على أرواح وحياة المؤمنين الشرفاء تستوجب توظيف كافة الوسائل التي تكون قيم ضررها وتكلفتها الغائية والهدفية أقل من حياة وروح المؤمن. وعليه، يجوز عقلاً ومنطقاً

وشرعاً قتل المؤمن نفسه أو بواسطة آخرين إذا اقتضى ذلك من دون سبيل آخر للحفاظ على أرواح وقضايا وغايات وقيم إيمانية أعلى وأهم قيمة وشأناً من قيمة قتل ذاك المؤمن، كما هو حال على سبيل المثال تترس الأعداء بدرع بشري من المؤمنين لمنع تقدم جيش الإسلام، ولا توجد هناك وسيلة أو سبيل آخر، أو إن وجد فتكلفته جدُّ عالية، وضرره جدُّ كبير يصعب تحمله في مثل هذه الحال.

إذا ما اقتضت مصلحة فردية اجتماعية في سياقها التاريخي المنفتح على عوالمها الممكنة للوصول إلى مقصد كمال كذائي أو ارتقائي فلاني أن نوظف ونستفيد من وسيلة كذائية أو فلانية، فاختيار تلك الوسيلة هو عين الحكمة والمصلحة الحسية والعقلية والعرفانية والغيبية؛ لكونها موصلة إلى ذلك المقصد بأقصى منفعة وخير ممكن، وبأقل جهد ووقت وتكلفة، أي: وفقاً للمنطوق والنظرية الاقتصادية الفطرية والعقلانية، التوظيف الكامل لكافة الإمكانيات والطاقات وعناصر الإنتاج المعرفي، بأقل تكلفة، وأعلى كفاءة إنتاجية وتوزيعية وتشغيلية، بغية تحقيق أقصى منفعة وخير» مما يوحي أن اختيار أية وسيلة أخرى إما أنها لا تحقق أقصى منفعة وخيرية أو بتكلفة جدُّ عالية أو أنها مفسدة لا تتساقق ولا تعبر عن ذلك المقصد.

الحكمة والمصلحة التكوينية العقلانية والفطرية لهما معانٍ ومفاهيم منطقية وعملية ونظرية، إذا تعلقا بكيونة البشر، وماهيته التكوينية، وغاياته الاستخلافية، ووسائله التوظيفية وأدواته التبليغية، وفلسفة وجوده كموجود ممكن يحمل في طياته إمكاناته ومقوماته التكاملية الإنسانية المعجونة والمغروزة بالقوة، لا تتحقق إمكاناتها التكاملية إلى الفعل والإمكان إلا من خلال سيرورة حركته الجوهرية، متوسلاً بالنظام الكوني المؤاسس على سلسلة من العلل والمعلولات أو الأسباب والمسببات، التي تستكشفها عدسات مناظير مناهجيته الحسية والعقلية والقلبية والغيبية «الوحي والكتاب المقدس»، وهذا الموجود الممكن الوجود غير قادر ألبتة على الوصول إلى مسبب ومعلول إلا التوسل بسببه ومعلوله. فعندما يقصد إنسان تحقيق أو الوصول إلى شيء كذائي، فإنه يصطفي وسيلة وسبيلاً للوصول إلى مقصده الكذائي، فإن اصطفى واختار ما كان في نسق ونظام العالم علة أو سبباً لمقصده الكذائي، فقد تساقق وتطابق اختياره المصلحة والحكمة، وإن تباين وتغاير

فقد اعتلاهما الفساد والضلال. وعليه، فإنَّ كينونة فعل الإنسان الموجود الممكن «الناقص والنسبي والفقير»، لها قابلية وإمكانية الاتصاف بالحكمة حين تتساوق وتتطابق مع كينونات النظام الموجود، وليس فعل الكامل الغني التام والمطلق الذي هو عين النظام؛ لأنَّ هذا النظام لم يخلق مشابهاً لنظام آخر، والكامل المطلق عزَّ وجلَّ أوجد نظاماً كاملاً تاماً يعكس تجلياته وتمظهراته الذاتية، فإذا ما تمكن الإنسان بواسطة الإمكانات والقدرات المادية والعقلية والفظرية والقلبية والغيبية التي سخرها له، من التعرف عليه وفهمه وتفهمه والعمل على تطبيقه في مسيرته التكاملية إلى الكمال المطلق، أصبح حكيماً واتصف فعله بالحكمة.

استكمالاً للموضوع يجدر بنا استحضار معادلة الجزء وقيمه في الكل، حيث إنَّ قيمة الوسيلة الخيرة الجزئية أو الانفرادية أقل معنوية وروحية من قيمتها الكلية. وعليه، فإنَّ الخيرية الكامنة في وسائل وأدوات واستراتيجيات الأعمال المجزأة بالرغم من خيريتها الخاصة بها، باعتبارها جزءاً هاماً ومطلباً وضرورياً في بعض الأحيان أقل من خيرية الجملة أو الكلية. وعليه، أنَّ خيرية الكل أعظم من خيرية الأجزاء. وعلينا أن نتحاشى الوقوع في مقولة «التناقض» التي تثير سؤالاً عقلانياً مشروعاً قوامه مدى إمكانية الاتساق في فصل خيرية الكلي عن خيرية أجزائه على اعتبار أنَّ «الكل» هو مجموع أجزائه. هنا تبرز أهمية المنهج الشمولي التكاملي والنظرة التراتبية القائم على فكرة أنه ما كان الكل مساوياً لأجزائه، وإنما هو أعلى منها وأزيد.

وهذا يستوجب أن لا تنقطع القيمة الأصيلة للأعمال أو الأقوال القصدية الصالحة وأدواتها وأساليبها واستراتيجياتها عن منظومة معادلتها الأنطولوجية الوجودية، والإبستمولوجية المعرفية، والجينولوجية التناسلية أو موروثاتها التصاهرية، والأكسيولوجية القيمة والأخلاقية ومكوناتها الروحية، ومقدماتها ومعطياتها العملية الفردية والاجتماعية، وذلك خلافاً للمنهج التحكيكي والرؤية التجزيئية التي تخل بقيم عناصر ومتغيرات تلك المعادلات، بحيث قد تعطى أهمية للأعمال الفردية أكبر من منظوماتها الكلية، وذلك إما لعدم الإيمان والاعتقاد، أو لتهميش مقولة الجزء الذي لا يتجزأ من الكل، أو استبعاد وتضعيف العلائق الحميمة الموضوعية بينهما، وإخماد وتقليل الشعور بالتفاعلات الدينامية المتنامية التي تنتج مولودات قيمة معنوية ومادية إضافية جديدة في صورة مضاعفات لمتوالياتها

الهندسية. ولا يسعنا في هذا المقام أن نستقصي جميع أوجه التلازم بين الغايات والوسائل، أو الأجزاء والكل، وبين أصالة النية واستتباعية العمل، وإنما نترك ذلك الأمر لمقامات أخرى.

ولتقريب مضمون وصورة هذه القاعدة إلى الأذهان دعونا نستشهد ببعض الأمثال التي تكشف بعض جوانب الغموض أو الأجزاء المضمرة في بنيات كينونة هذه القاعدة.

- إذا ما أخطأ طالب ما في سؤال واحد من مجموعة الأسئلة، أو بصورة أدق في جزء من المسألة، وأراد هذا الطالب أن يقيّم ويقدر قيمة هذا الخطأ، فما هي هذه القيمة؟ بناءً على القاعدة المذكورة أعلاه، نقول: إنَّ قيمة الخطأ دالة في أو تتحدد وفقاً لقيمة أهداف وغايات الإنسان، وكذلك تبعاً لوظائف هذه الأهداف والغايات. فإذا ما كان هدفه أن يحصل على مرتبة مقبولة، فإنه يقدر قيمة ذلك الخطأ بـ 10 درجات، أما إذا كان هدفه تحقيق مرتبة جيدة فيقدره بـ 40 درجة، وفي حال ما كان هدفه الحصول على مرتبة جيدة جداً فإنَّ تقديره يكون 70 درجة، وتكبر وتتعاظم نفس قيمة الخطأ في حال ما إذا كان هدفه تحقيق درجة الامتياز، الأمر الذي يؤدي إلى أن يكبر ذلك الخطأ في نظره إلى درجة 90 و95 درجة. وعليه، أصبحت قيمة نفس الخطأ تتماهى كبراً وعظمة مع شأن وعظمة قيمة الهدف والغاية.

- إذا ما كان هدف فريق كرة القدم هو تحقيق المرتبة الأولى والحصول على الكأس أو الدرع، الأخطاء الصغيرة تتعاظم وتكبر، بينما الأخطاء الكبيرة يقلل من شأنها وقيمتها وتصغر إذا ما كان هدف الفريق هو فقط البقاء في الدرجة الأولى أو الثانية.

- التاجر الذي يتعامل في تجارة العملات بالملايين وغايته كسب الملايين، فإذا ما أخطأ خطأ بسيطاً وصغيراً قد يكلفه مئات الألوف من الدنانير، وعليه يصبح خطأه وذنوبه عظيماً وكبيراً، ولكن التاجر الذي يتعامل في نفس المجال ويخطئ نفس الخطأ وهدفه ربح بضعة دنانير أو فقط الحفاظ على الجزء الأكبر من رأسماله في حالة الخسارة، فإنَّ قيمة ذلك الخطأ محدودة وصغيرة في صورتها المطلقة، وليست النسبية؛ لكون هدفه محدوداً وصغيراً، وبالتالي تصبح قيمة الإجراءات والخطوات عظيمة، وعناصر الزمن والجهد دقيقة وحادة في كافة مجالات الفعل والقول المحاسبي والمالي والإداري والاقتصادي، إذا ما قارنا ذلك مع أهداف وغايات التاجر ذات الأهداف والغايات المتدنية. وعليه، ما نريد أن نسجله هنا هو

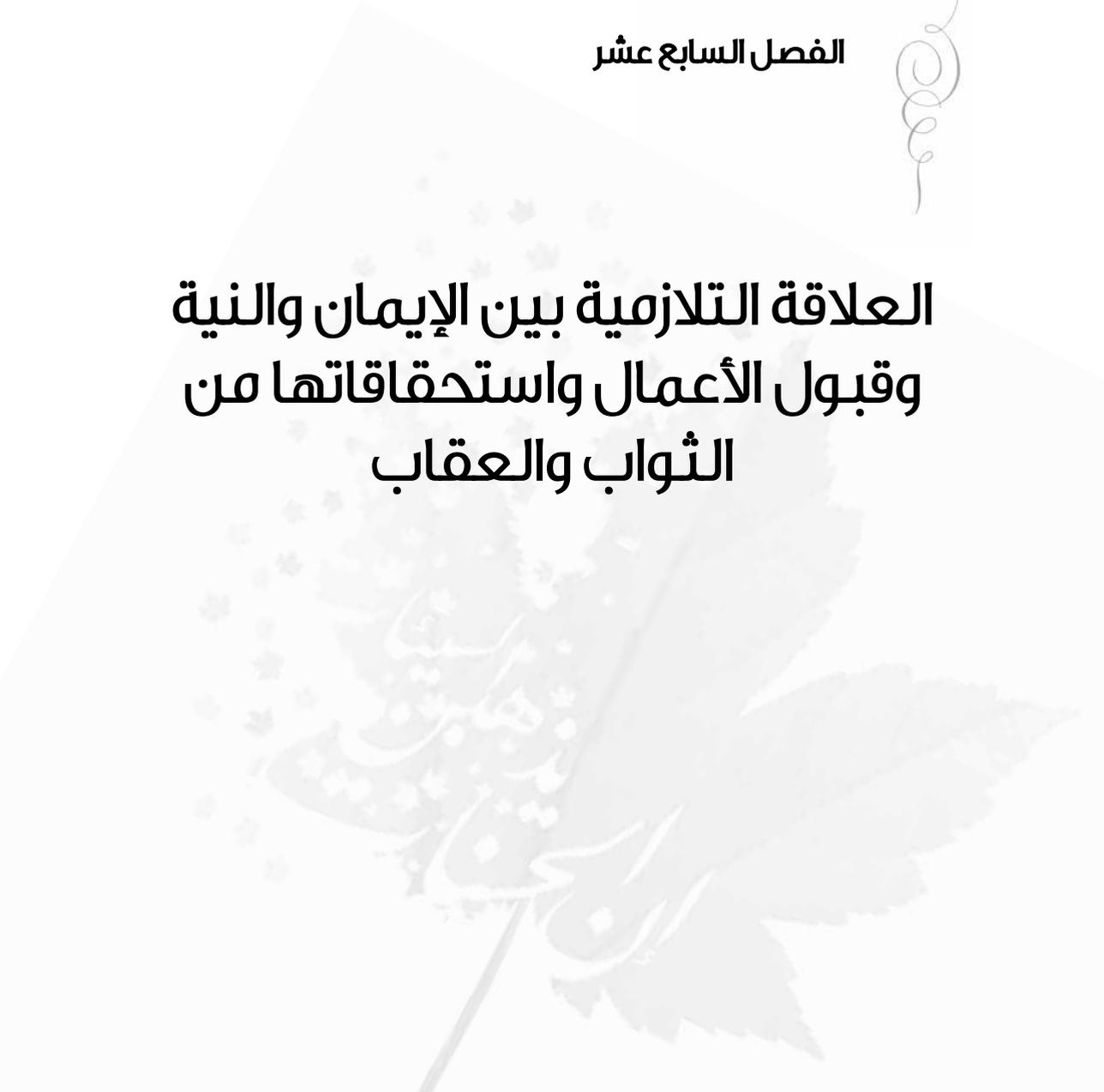
أن الأهداف والغايات العظيمة والكبيرة تضي على الأخطاء الصغيرة قيماً كبيرة، فتصبح عظيمة وخطيرة وذات امتدادات واسعة وأعماق عميقة، في حين تصبح الأخطاء الكبيرة صغيرة في ذهن وتصور ذوي الأهداف المتدنية، وذلك لصغر قيمتها الوظيفية والغائية.

- عندما يعظم الإنسان شأن وأهداف وغايات العبادات من الصلاة والجهاد والخمس والزكاة والصوم وغيرها، تتعاضم الأخطاء والذنوب والمعاصي الصغيرة والبسيطة قيمة وأهمية وشأناً، بحيث يتعامل مع كافة عناصرها وإجراءاتها وخطواتها ومكوناتها الفرعية والجزئية باهتمام كبير ودقة متناهية وحرص شديد، في حين عندما تقل أهداف وغايات العبادات قيمة وشأناً وأهمية، تتصاغر عناصرها ووظائفها الكبيرة، وتتحط ذنوبها ومعاصيها العظيمة، حيث يصل الأمر إلى حدٍ يعتبر القتل والسرقة والفتنة والكفر والشرك ما هي إلا معاصٍ وذنوب صغيرة، تبعاً لتصوره التساوقي والدالي الموهوم لقيمة تقديراته التناظرية الخاطئة لأهمية وشأن الأهداف والغايات التناسبية والتلازمية حسب توقعاتها وتموضعاتها في سلم كمال منظومتها، حيث لم تعد الأهداف والغايات متقومة بقيمة واحدة ومطلقة، وإنما تتقوم تبعاً لقيمها التمامية والتكاملية، سواء بالنسبة لوظائفها أم لشمولياتها أم لمدياتها الأفقية أم لأعماقها الشاقولية، أم لمقاصدها وقصودها المتعالية، أم لثمار منافعها وخيريتها الشمولية، أم لسلسلة مضاعفات متوالياتها الهندسية، لنتاج ومخرجات علائقها التداخلية وتفاعلاتها التشابكية مع عناصر كينونات الأهداف والغايات المتشابهة والمشاكلية والمضارعة والمضاهاة والمماثلة والمحاذاة والمناظرة أو المطابقة، في حقولها المتحاكلة أو المماسية أو المجاورة أو القريبة أو البعيدة منها، سواء تشاكلا بنيوياً أم تكاملاً وظيفياً أم تفاضلاً مقاصدياً وقصدياً وقصودياً.



الفصل السابع عشر

العلاقة التلازمية بين الإيمان والنية
وقبول الأعمال واستحقاقاتها من
الثواب والعقاب



17.1 مقدمة

إنَّ علاقة الإيمان والنية الصالحة في قبول الأعمال واستحقاق الثواب والحسنات من وجهة نظر القرآن، لها بعد إيديولوجي وفلسفي، ورؤية كونية نظرية، ومذهب عملي وأخلاقي، تنطلق من رؤية كونية إسلامية إلى الإنسان الفطري وإلى مرئيات ومنظورات تجسيد الأعمال والأقوال الإنسانية، انطلاقاً من كونه يتموضع في صدر قائمة الكينونات والمخلوقات الكونية عظيمة وشأناً وقيمة ووجوداً، وإنَّ جميع الكينونات الأخرى قد خلقت وسخرت من أجل هذا الإنسان الذي قبل نداء الاستخلاف، وذلك تأسيساً على بنيته الفطرية وتركيبته العقلية وكموناته المغروزة والممهورة بالقوة منذ نشأة نطفته الأولى، أو حتى قبل ذلك، بناءً على من يعتقد بعالم الذر وعالم الألت (ألت بربكم) أو عالم العقول، هذا، بالرغم من نعتة بصفة الجهول والكفور والخسران المبين، التي قد تبدو أنها متناقضة في مساقاتها التبليغية التعهدية والإقرارية لتحمل مسؤولية الاستخلاف من قبل الإنسان، وخاصة وفق عدسات النظرة التجزيئية أو الظاهرانية لها، في حين وفقاً للنظرة الشمولية والتكاملية التراتبية التوحيدية القرآنية قد تبدو أنها مفارقة أو متناقضة ظاهرياً وليس حقيقياً.

17.2 علاقة الإيمان والنية وقبول الأعمال واستحقاقاتها من الثواب والعقاب

إنَّ أدبيات الفكر الفلسفي والكلامي والفقهي من جهة، والتفسير والتأويلات المختلفة للآيات القرآنية المجيدة والروايات الشريفة بهذا الخصوص من جهة ثانية، تشير إلى تشكل ثلاثة مذاهب أو رؤى حول الموضوع، منها:

أولاً: أنَّ جميع الأديان وكافة العقول البشرية، وبالخصوص الفطرة الإنسانية، تعلن بوضوح وتوصي صراحة بالعدالة كمقياس وميزان مطلق لكافة أفعال النظر والعمل، وما تستحق من حسنات وثواب أو سيئات وعقوبات، وأنَّ كافة الأفعال الإرادية الحرة تسعى إلى تحقيق إما كمال من كمالات الإنسان أو سدِّ نقص من نواقصه، ودوافعه إما جلب اللذة والنفع والسلامة والصحة أو دفع الضرر والألم والوجع والعذاب، وأنَّ التبيان والاختلاف بين

البشرية في هذا المفهوم الفطري ليس في أصل ماهياتها الثبوتية، بل في إثباتاتها البرانية وتموضعاتها وتعيين تشخيصاتها الموضوعية البرانية التي تخطئ إصابة هدفها سهواً أو لا شعوراً، أو جهلاً أو توهماً.

إنَّ نظرية العمل الصالح تتطلب تماسكاً في البنية، وسلامة في النواة، وأصالة في الجذور، واستقامة في الجذوع، شجرة أصلها ثابت وفروعها في السماء، فأَيُّ عمل نافع ومفيد وخير للبشرية يقتضي التقدير والاستحسان واستحقاق الأجر والثواب، سواء صدر ذلك من مسلم أم غير مسلم، من جاهل أم عاقل، مصدرها نية صادقة أم مصلحة ذاتية، فالأمانة والصدق والإخلاص والعلم والحكمة والجود والكرم ... إلخ، هي أقوال وأعمال لا دين تنسب له، ولا مذهب تنتمي إليه، فالعدالة الإلهية تقتضي عدم ترجيح أحد من عباده على آخر، بناءً على قاعدة انتفاء تأثير أو عدم تأثير إيمان العبد بالنسبة إلى الخالق الكامل والمطلق الغني عن كل شيء.

وعليه، يستحيل من الله سبحانه أن لا يلتفت إلى قول أو يضيع عمل عبد من عباده بسبب عدم اعتقاده وإيمانه به، وإنَّ غاية الأهمية ومنتهى الحقيقة هي تطابق القول والفعل الصادر من العبد مع مطالبه ويتوافق مع أوامره، وخاصة أن جذر أفعال أنظاره وأعماله وأقواله يرجع إلى فطرته بشكل مباشر أو غير مباشر، وإن أصابت عين الهدف ولكن دون قصد.

وفيما يلي ذكر بعض الأدلة والشواهد التي تكشف صحة وسلامة قول ونظر هؤلاء المستتيرين والمفكرين الإسلاميين وغيرهم:

أ - الدليل العقلي: يستند هؤلاء على مقولة وبرهان منطقي مفاده أن: «كل فعل أو قول خير يستحق التقدير والاستحسان والثواب»، وهذه المقولة ترتكز على قاعدتين أو مفهومين أساسيين هما:

1- قاعدة تساوي العلاقة المرئية واللامرئية مع جميع الكينونات والموجودات المخلوقة من قبل الحكيم العادل الغني عن كل شيء، وكذلك نسبتته إلى كل الأزمنة والأمكنة، فهو سبحانه وتعالى حي قيوم مهيمن، له وجود أنطولوجي حقيقي لا يخلو منه تعالى زمان ولا مكان، وجميع ذلك بالنسبة إليه واحدة، وكذلك كافة الكينونات والمخلوقات تنسب إليه

بنسبة واحدة، ولا توجد روابط نفسية أو علائق وظيفية أو قرابة معينة بأحدهم ألبتة، وهذا هو مدعاة وحدة نظرة اللطف والغضب منه تعالى لجميع عبادِه، إلا أن يوجد تباين واختلاف من ناحية العباد أنفسهم، وهذا لا يعني أن نسبة الأشياء كلها إلى الله واحدة واستحقاقها واحد، فنسبتها إلى الله مختلفة، ولكن نسبة الله إليها واحدة، والله قريب من الأشياء جميعاً وعلى نحو واحد، ولكن الأشياء تختلف في قربها وبعدها منه. وتوجد جملة في دعاء الافتتاح يتجلى هذا المضمون فيه: «الذي بُعد فلا يرى وقرب فشهد النجوى». والواقع أننا نحن البعيدون عنه تعالى، أما هو فقريب منا، وإن هذا لشيء غريب، فكيف يمكن أن يوجد شيئان ولهما من حيث القرب والبعد نسبتان مختلفتان؟! أجل في هذا المجال يكون الله سبحانه قريباً إلى الأشياء، أما الأشياء نفسها فلا تكون قريبة منه، وإنما هي متفاوتة في البعد والقرب منه تعالى، وفي هذه الجملة ملاحظة يجب الالتفات إليها، وهي عندما تنسب البعد إلى الله فهي تذكر صفة من صفات المخلوقات للتدليل على ذلك، وهذه الصفة هي الرؤية الإنسانية: «الذي بُعد فلا يرى»، وعندما تصف الله بالقرب، فهي تذكر صفة من صفات الله للتدليل على ذلك، وهذه الصفة هي الرؤية الإلهية: «وقرب فشهد النجوى» فالحديث عندما يكون عن أعمالنا فنحن ننسب البعد إلى الله، أما عندما يكون الحديث عن أفعاله تعالى فنحن ننسب صفة القرب إليه سبحانه⁽¹⁾، يقول الشاعر سعدي:

«الحبيب الذي هو أقرب مني إلى نفسي عجباً كيف أكون بعيداً عنه؟!»

«ماذا أصنع مع الصديق الذي هو إلى جانبي، ومع ذلك إنا منه مهجور؟!»

إذن تموضع جميع الكينونات البشرية على مسافة واحدة من قبل الله عز وجل، يلغي جميع التريجحات بين البشر، وكذلك يسقط دليل مقبولية عمل أو قول خير من إنسان دون آخر، فالأعمال والأقوال والأنظار الواحدة تقتضي جزاءً وشكوراً واحداً أيضاً، ذلك تأسيساً على فرضية القول: إن نسبة الله إلى كل البشر واحدة، الأمر الذي يدعو إلى اقتضاء العدالة الإلهية أن تتساوى أو تتعادل جزاءات الحسنات والثواب لكل عبادِه المحسنين بغض النظر عن مذاهبهم وأديانهم ومعتقداتهم.

(1) الشهيد مرتضى المطهري، العدل الإلهي، ترجمة محمد عبد المنعم الخاقاني، 1983، ص: 320-321.

2- قاعدة أو مقولة أن حسن وقبح الأقوال والأعمال هو ذاتي وواقعي تضميني، أي: أن جوهر بنية الفعل والقول إما حسن أو قبيح، وليس اعتبارياً محمولاً تبعياً على العمل. وعليه، أن معيار التمايز والتباين بين الأعمال والأقوال الحسنة والقبيحة جواني ذاتي مستوطن في بنياتها العميقة، فالأعمال والأقوال الحسنة حسنة بذاتها، والسيئة سيئة بذاتها، ولا نحتاج إلى موازين ومعايير برانية خارجية لتبين لنا أنها حسنة أو سيئة، وتأسيساً على ذلك، تصبح الاستقامة والصدق والأمانة والجود والكرم والإحسان وخدمة البشرية كلها حسنة بذاتها، في حين يشكل الكذب والظلم والسرقه والقتل والنفاق أعمالاً وأقوالاً سيئة بذاتها البنيوية وطبيعتها التكوينية. وعليه، تم استدلال قاعدة أو مقولة فلسفية وكلامية، مفادها أن الأوامر والنواهي الإلهية دالة تابعة ومرهونة للحسن والقبح الذاتيين للأفعال والأقوال، وليس العكس. وبتعبير آخر، نظراً لكون الصدق والأمانة حسنة صدرت الأوامر بها، وبما أن الكذب والظلم والخيانة قبيحة شرعت بالنهاي عنها، وقد تم مقولة هاذين المفهومين في قاعدة عامة، مفادها: انتفاء الترجيح والتبعيض وتباعد المسافات المعيارية بين كافة أعمال وأقوال البشر من جانب، وثبيت الذاتية البنيوية الجوانية للحسن والقبح لها، وعليه، يقتضي وجوب الثواب والحسنات أو العقاب والسيئات في موارد الأعمال والأقوال السيئة.

ثانياً الدليل النقلى: حينما نستقرئ الآيات القرآنية المجيدة، ونستطق مضامينها الثاوية في سطحها العميق، أو في عمق مكنوناتها الدفينة في جذورها وجيناتها الجينولوجية، وفي ركامات تطوراتها التاريخية الأركيولوجية، وفي أنساق علائقها الإيكولوجية المحيطة بها جوانية أو ظاهراتية برانية، نجد الكثير من الشواهد والمؤشرات والمفاهيم التي تدعم بنية الدليل العقلي السابق القائل بعدم الترجيح بين كافة أفراد النوع البشري في جزاء الخير بالخير، وليس بقليل عدد الآيات القرآنية التي تفند أقوال اليهود فيما ذهبوا في الترجيح والتفضيل بينهم وبين الآخرين، بأنهم شعب الله المختار وأبناءؤه وحبائه وفضلهم على العالمين، والمسلمون بشتى مذاهبهم أيضاً لم يسلموا من هذه الادعاءات الواهية والباطلة، والتي مراراً وتكراراً تبطلها الآيات والروايات المتعددة بأنهم خير أمة أخرجت للناس من دون الشروط والاعتبارات التكوينية والتركيبية والتراكمية للخيرية التفضيلية، ففي محكم كتابه المقدس يقول عز وجل: ﴿وَعَرِّمُوا فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ * فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ

فِيهِ وَوَفَّيْتِ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١﴾. وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ، وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا * وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ (٢)، ومن جهة أخرى، النظر إلى الكثير من الآيات القرآنية التي إذا أخذت من دون سياقاتها الدقيقة، أو التوقف عند مضامينها السطحية الظاهرة، أو مضامينها الثاوية في عمق سطحها دون بنيتها العميقة، نستشف نفيًا قاطعاً بأن تكون الحسنات أو السيئات دالة أو تابعة لمتغيرات القرب والبعد والمعزة والقومية والزمانية المجردة من دون مبرر عقلاي فطري، وخير مصداق وصدق دليل قوله تعالى في سورة الزلزلة: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (٣). ويشير عز وجل في مواضع أخرى إلى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٤) وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (٥).

وتأسيساً على ذلك، تم تععيد قاعدة أن الله لا يضيع أجر عمل صالح على الإطلاق، أو قاعدة قبول عمل الخير من عامة الناس مسلمين كانوا أم غير مسلمين.

ويستدل علماء الأصول في بحوثهم الاستنباطية المستندة إلى مثل هذه الآيات على أن بعض العام يرفض التخصيص والاستثناء. التحليل والتفسير السياقي المقولي لبعض الآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة يدل على نفي التبويض والترجيح أو الاستثناء والتخصيص، وتأسيساً على ذلك يستدل من قوله تعالى فيما سبق أن مقام الربوبية والإلهية يقتضي حفظ استحقاقات الثواب والحسنات للأعمال والأقوال الصادرة من عامل الخير، إذ ليس من العدل أن يتخلى عز وجل عن حمل العمل الخيري ثوابه وحسناته.

وهناك آية أخرى أكثر وضوحاً وجلاءً تؤيد ما ذهب إليه هؤلاء، وذلك في قوله تعالى:

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآيتان: 24 و 25.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآيتان: 123 و 124.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الزلزلة، الآيتان: 7 و 8.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة التوبة، الآية: 120.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة الكهف، الآية: 30.

اعتبارات وأدلة ومرئيات، نرى من الأهمية بمكان أن ننوه إلى حقيقة في غاية الأهمية والخطورة، مفادها أن عدم مقبولية الثنائية الحادة لا يعني البتة الإقرار والقبول بالمفهوم أو النص والمعنى والنسق المفتوح، الذي مآله إلى الذاتية والنسبية المطلقة. وبتعبير آخر، إن الاعتراض والتحفز عليها هو من الناحية الوجودية العملية والممارسة المعيشية التي دوماً ودائماً كينوناتها الوجودية تتحقق بصورة متأخرة، وبشكل متدرج وتراتبى عن كينوناتها النظرية من جهة، وكونها تتحقق في عالم الثبوت تبعاً لسياقاتها وشروطها واشتراطاتها الزمكانية من جهة أخرى. فيحكمها قانون أو أحكام النسبية العقلانية أو السياقية المقامية والمقولية في التطبيق العملي، بشرط أن تكون منبثقة ومستندة إلى نواتها وبنياتها الثابتة والمطلقة، وإنها تدور في محورها، وفي ظل مجالات مركز جاذبيتها، وموثوقة بالترابط الوثيق والتواصل الحقيقي مع جذر جذورها وجذع جذوعها وغصن أغصانها، كمرجع حاكم ومانع لسلسلة الدور في الفكر أو العمل الذي لا يستقر ولا يتفق عليه حتى بين شخصين، ناهيك عن المجتمع الواحد والمجتمعات الكونية أو الزمن والأزمنة التاريخية. ورفض أو التحفظ على معيار الثنائية الحادة لا علاقة له بمصادقية وأحقية الاعتقاد بكينونة العدالة المطلقة مقابل الظلم المطلق، وكذلك كينونة الصدق والكذب، والحق والباطل، والصحيح والفساد، أو الدنيا والآخرة، والمادي والروحي، والشاهد والغيب، و... إلخ على المستوى التنظيري والمفاهيمي، ومن دونها يعني الفوضى واختلال النظام والحياة بشكل عام، بل المقصود عدم مراعاة تراتبية درجات الحق والباطل أو العدل والظلم وسائر المفاهيم والمقولات الإسلامية، وبتعبير آخر، إن الاعتراض والتحفز عليها هو من الناحية الوجودية العملية والممارسة المعيشية التي دوماً ودائماً كينوناتها الوجودية تتحقق بصورة متأخرة وبشكل متدرج وتراتبى عن كينوناتها النظرية من جهة، وكونها تتحقق في عالم الثبوت تبعاً لسياقاتها وشروطها واشتراطاتها الزمكانية من جهة أخرى.

الأمر الذي يؤدي إلى أن يحكمها قانون أو أحكام النسبية العقلانية أو السياقية المقامية والمقولية في التطبيق العملي بشرط أن تكون منبثقة عن ومستندة إلى نواتها وبنياتها الثابتة والمطلقة، وإنها تدور في محورها، وفي ظل مجالات مركز جاذبيتها، وبالترابط الوثيق والتواصل الحقيقي مع جذر جذورها وغصن أغصانها، فالثنائية الحادة المرفوضة

من وجهة نظرنا، هي تلك التي ينادي بها بصورة مشوهة ومتناقضة أولئك المتشددون والمتطرفون والمقدسيون والمتسكون والنظريون القشريون في الفهم والاستيعاب لأصل الرؤية الكونية الإلهية ونظرية الاستخلاف والعرفان المعقلن والعقل المشرعن.

العدسات الرؤيوية لهؤلاء المتشددين المتطرفين والمقدسين، لا تكشف لهم الحقائق والكينونات المعرفية والوجودية في تمثلاتها التكوينية فيما بين عالم الكون، وتوازياتها في عالم التدوين اللفظي الوجودي «القرآن»، وتطابقتها في الإنسان الجامع لعالم الكون والتدوين معاً، والنتيجة ومآلاتها هي استحالة قبول قول أو فعل الخير من غير المسلم. وعليه، يستبعد كل فعل أو قول خير من الكافر، أو من أهل الكتاب، أو من غير المنتمين إلى المذهب، أو من غير الشيعي الإثني عشري، أو السني أو الزيدي أو الأشعري أو المعتزلي... إلخ، فهؤلاء لهم منطقتهم وأدلتهم العقلية والنقلية الخاصة بمنظورهم ومرئياتهم العقديّة.

وفيما يلي تبيان هذه الأدلة والشواهد، وذلك بشكل موجز ومختصر:

1- الدليل العقلي: المساواة بين عمل وقول الخير الصادر من المسلم والكافر، أو عامة المسلمين والمسلمين من المذهب، تقتضي انتفاء أثر الإسلام أو المذهب في العمل، وأنهما حمل زائد ولفظ طائل له ولا فائدة، وإما أن يتحقق الفرق والتمايز من حيث انتفاء العذاب والعقاب على الأعمال السيئة للمسلمين أو للمنتمين إلى المذهب، في حين تثبيت العقاب في حق غيرهم.

2- الدليل النقلي: يرتكز الدليل النقلي على جملة من الآيات القرآنية والروايات التي تشكل شواهد برهانية تملي عليهم عدستهم الرؤيوية وخلفياتهم الفلسفية والفقهية، فضلاً عن تأثيرات البيئة النفسية الشعورية واللاشعورية الجوانية والبيئة الاجتماعية والسياسية والجغرافية البرانية المحيطة به، التي تلتقط وتستوعب استنطاقات الآيات القرآنية، تبعاً لمقتضيات البيئة الجوانية والبرانية الخاصة بهم، والتي هي مستعدة فقط لاستقبال وفهم وتفهيم منطوقات تستدل منها بعدم قبول عمل أو قول الكافر أو من غير المنتمين إلى المذهب. ويستشهدون بقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ

الرَّيْحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البَعِيدُ ﴿١﴾. وقوله عز وجل في سورة النور: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُوهُمْ كَسْرَابٍ بِقَيْعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٢﴾،

العدسات الرؤيوية الأنبوية والتجزئية لهؤلاء المتطرفين والمتشددين لا ترى الوجود ومنظومته المعرفية إلا من زاوية جدّ حادة، تعتقد أنّ دالة ثواب وحسنات عمل أو قول الخير هي فقط تكمن في العمل الصالح الصادر من المسلم أو المنتسبين إلى المذهب أو إلى فرع وشعبة من المذهب، أما أفعال وأقوال الخير الصادرة عن غيرهم هي مثل السراب الذي لا واقع ووجودي له، وأنه مجرد وهم وخداع، في حين تحمل أعمالهم السيئة كل العقاب والعذاب والسيئات.

هذه هي أدلة القائلين بأنّ أساس ودالة السعادة والتقرب إلى الله والظفر بالجنة هي الإيمان والاعتقاد مقابل الكافر، والشيعي مقابل السني، والشيعي الإثني عشري مقابل الشيعي غير الإثني عشري، وهكذا دواليك، ومنهم من تطرف في هذا الرأي حدّاً أخذ يجهر صباح مساء بأنه مجرد الادعاء بالإيمان أو الانتساب والانتماء إلى المذهب كفيل باستحقاق الفوز بالجنة والنجاة من العذاب، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الفكرة أخذت بُعداً مذهبياً سياسياً في عهد بني أمية أطلق عليه «المرجئة» والتي انقضت لحسن الحظ بانقراض الأمويين.

وفي كلام للإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة قد يسدل لنا الستار والستار حول حقيقة الحث على الاعتصام بالدين، وشريعة خاتم النبيين ﷺ⁽³⁾، وإنّ الدين عند الله الإسلام، ولا يقبل عمل إلا بضمنة الإسلام، إذ يقول عليه السلام: «أيها الناس دينكم دينكم»⁽⁴⁾، فإنّ السيئة فيه خير من الحسنه في غيره⁽⁵⁾، والسيئة فيه تغفر، والحسنه في غيره لا تقبل⁽⁶⁾.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة إبراهيم، الآية: 18.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة النور، الآية: 39.

(3) كتاب الإيمان والكفر من أصول الكافي: ج: 2، ص: 464، ط: 2.

(4) لفظاً: (دينكم دينكم) منصوبان على الإغراء، أي: الزموا دينكم، أو احفظوا دينكم، أو أكملوا دينكم، ونحوها.

(5) المراد من السيئة - هنا - المغفورة، والفقرة التالية كالتفسير لهذه الفقرة.

(6) وهذا مما يدل عليه أيضاً قوله تعالى في الآية: (85) من سورة آل عمران: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

قال العلامة الطباطبائي تُرْتَبُّ: المراد بعدم قبول الحسنة في غيره عدم الثواب بإزائه في الآخرة، أو عدم الأثر الجميل المحمود عند الله في الدنيا بسعادة الحياة، وفي الآخرة بنعيم الجنة، فلا ينافي ما ورد أن الكفار يؤجرون في مقابل حسناتهم بشي من حسنات الدنيا، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾⁽¹⁾

ومن أوائل المسلمين الذين تصدوا لهذا الفكر الخطير في المجتمع الإسلامي هم أئمة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، ولكن أخذ هذا الفكر يتوغل في أوساط عوام وجهلة المذاهب الإسلامية الأخرى، وخاصة عند جهلاء وبسطاء الشيعة أيضاً، وأخذ هذا التصور يعيش في أذهانهم، وذلك بتغذية مستمرة من قبل بعض وعاظ المنابر البسطاء والمعممين القشريين والمتعصبين، وذلك بتزريق مكوناتها بحقن «الانتساب الظاهري والقشري إلى الإمام علي أمير المؤمنين عليه السلام كاف للنجاة والظفر بالجنة». في أوردة مشاعر وعقول العوام والسذج من الناس.

وبهذا الصدد، يشير الشهيد مرتضى المطهري إلى أن هذه الفكرة حينما استوطنت في عقول الناس واستحكمت في مشاعرهم، أصبحت إحدى العوامل الأساسية التي وقفت سداً منيعاً وحجر عثرة أمام تقدم الشيعة والانفتاح والتواصل مع الآخرين، وكان من أحد أسباب تقهقر وتراجع الشيعة في العصور الأخيرة، وتخليهم عن العزة والسؤدد، ولا يستبعد أن يكون أيضاً سبباً في انعزال وتوقع الشيعة في القرون الماضية، بالرغم من جهود الكثير من العلماء والفقهاء في محو وإزالة هذه الفكرة من أذهان الشيعة، إلا أن نصيبهم من النجاح كان محدوداً⁽²⁾، وذلك بسبب القشريين والسطحيين من أهل المنابر وبعض العلماء من جهة، والإرهاب الفكري والضعف العقائدي والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي فرضت على الشيعة عبر القرون الماضية⁽³⁾.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الزلزال، الآية: 7.

(2) في حين شاهدنا الطفرة الكبيرة والنجاح الباهر والفلاح العظيم الذي حققته الثورة الإسلامية في إيران من منظور ولاية الفقيه ووحدة المسلمين في مواجهة أعداء الإسلام، وتحقيق رفعة المسلمين، وإحياء الدين الإسلامي العظيم. ونظراً لخطورة هذا النوع من التصور والشعور والتفكير الخطير على فعل قول وعمل الإنسان وحمولتهما من الثواب والحسنات أو العقاب والسيئات، فضلاً عن تداعياتهما على المسيرة الارتقائية والتكاملية وأداء التكليف الاستخلافي، نرى من الأهمية بمكان أن نسهب بعض القول لتبيين ما هو الصحيح والحق من الباطل والضلال في مثل هذه الأمور.

(3) الشهيد مرتضى المطهري، العدل الإلهي، مرجع سابق، ص: 329.

17.3 مبدأ التفضيل وعلاقته ببنية النية وفعل النظر والعمل وحمولات حسناتهما

أو سيئاتهما

تجدر الإشارة إلى حقيقة معرفية وتاريخية لو التفت إليها المسلم العربي بالأخص، والأعجمي بالأعم، ناهيك عن المؤمن منهما، لأحس بشعور ملؤه السعادة والغبطة والفخر والاعتزاز، لم مَنَّ عليهما الله عزَّ وجلَّ من فيوضات وآلاء ربانية خص بهما زمكانياً لتزمناتهما وتحيناتهما وتأييناتهما في مركز الكون الرسالي مهبط الأنبياء والكتب السماوية، ومعرفياً لمخاطبتهما بلغة العرب، القرآن والوحي الإلهي، ووجودياً من خلال انتشارهما من عصر الجاهلية البغضاء، وجعلهما خير أمة أخرجت للناس ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...﴾⁽¹⁾، تتباهى بهم الأمم.

هذه هي مقومات ومرتكزات أساسية لحضارة استخلافية كونية ربانية تقود البشرية جمعاء لخير الدنيا والآخرة. وهي أيضاً تساهم مساهمة فعالة في فهم تفهيم، وإفهام وانفهام، واتصال وتواصل، بين الكينونات الإنسانية الوجودية المعرفية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية المختلفة في مراتبها المتعددة وفي عوالمها المترتبة، مما يمهد السبيل لبناء «بنية النية» و«قصد القصدية» و«خير الخيرية» و«نفعية النفعية» و«ميتا النية والقصدية والخيرية والنفعية» للقول والعمل والنظر الصالح على أساس قويم وقاعدة صلبة، تتحمل حمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الاستخلافية والحضارية الكونية.

فحضور الإسلام بعد سلسلة الأديان والأنبياء المرسلين واكتماله وخاتمته وأفضليته وخيريته، كعقيدة وعمل وفعل، ومعرفة وغاية ووسيلة، ومنهج وثقافة، وتجربة تاريخية وحضارية، غنية بمدلولاتها الإبتيمية المعرفية والوجودية الأنطولوجية الكمونة في بنية لغتها وألفاظها وأدبها وبلاغتها التي لا نظير لها في الأدب والبلاغة والمضمون والمعنى، والتي تعبر عن أدق المدلولات المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية في صورتها الكونية أو الكوكبية، مستوعبة كافة مراتب مجالات وتمظهرات حياة الإنسان الدنيوية والبرزخية والملكوئية، من حيث مطلقاتها ونسبيتها، وثبوتها ومتغيراتها، وماديتها وميتافيزيقيتها،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 110.

وفرديتها ومجتمعيتها، ومثالياتها الواقعية وقابلياتها وإمكاناتها، وإمكاناتها العملية الكمونة والظاهرة، وغاياتها المطلقة والنسبية الطبقية، الموصولة بالغيب والمثل الأعلى، والمتساوقة والمتماهية مع الفطرة الإنسانية وبنيتها التحتية والتأسيسية لها.

وعليه، فإن آية واحدة من هذه الفيوضات وآلاء القدسية الربانية، مدعاة للشرف والفخر والاعتزاز والشعور بالتفاضل والتمايز التعادلي والتوازني على الأقل كرونولوجياً «زمانياً»، ولكن دون انقلاب هذا الشعور بالتفاضل والتمايز التعادلي والتوازني على الأقل كرونولوجياً «زمانياً»، وأخلاقية أصيلة لا تضاهي أية قيمة أخرى، ألا وهو مبدأ أو قاعدة أو مثلث التفاضل الثلاثي المتمثل في: التقوى الفردية والاجتماعية كمضلع قاعدي وذلك تصديقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾⁽¹⁾، ومضلع الجهاد والعمل الصالح الأنطولوجي الوجودي لقوله عز وجل: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽²⁾، ومضلع إبستمولوجي معرفي لقوله سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾.

ففي ظل هذه الحالة الشعورية بالتفاضل والتمايز أو التفوق والاعتزاز المعقلنة والمشرعنة، وفقاً للمعايير والموازن الثلاثة المستقاة من الآيات القرآنية الثلاث المذكورة أعلاه، هي حالة لزومية طبيعية وعقلية وفطرية مانعة للإخلال والانحراف عن الاتجاهات السليمة لتوجيهات العقل الحسي والاستدلالي والعرفاني المسدد والوحياني المؤيد من العقل الكلي، وإرشادات سبله المستوية وطرقه المستقيمة المنسجمة مع الوجدان الفطري الجواني، ومدركات الحواس البرانية باتجاه مصاديقها الصادقة وحقوقها الحققة، مما تحفظها من الانعطاف على صاحبها وغيرها بالشر والأذى والانزلاق في حل العنصرية والقومية، وهي كفيلة أيضاً بجعل أبواب التكبر والاستعلاء على الغير مؤصدة أمام الإنسان، ومصونة من كل مراتب ودرجات الإسفاف والانحطاط المعنوي والقيمي الأخلاقي والجمالي والوجداني، من حيث: الاحتقار والاستصغار والاستهزاء والسخرية والهزل والدعابة.

وتجدر الإشارة إلى أن حصيلة التفاعلات والتعالقات الدينامية للمفاهيم والمرئيات

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 13.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 95.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الزمر، الآية: 9.

التفاضلية الثلاث أعلاه، ترتقي إلى حالة إبستمولوجية معرفية وأنطولوجية وجودية كفيلة بتعميد كينونة العقل الحسي والاستدلالي التجريدي والعرفاني والوحياني على بنية وقاعدة ودلالة ووظيفة وغاية العقل الكلي أو الصادر الأول أو الروح أو النور المحمدي الخاتمي ﷺ، بشكل يرتبط بعروته الوثقى من مقتضيات المعرفة والأخلاق والجمال الإيماني التوحيدي، والأحكام والقواعد الشرعية المانعة لكل فعل تصور ونظر وتفكر وتعقل وتوهم وتخيل، أو فعل صمت وصومته، أو فعل إشارة وقول وكلام، أو فعل سير وسلوك وعمل وصنع، يتلوث بتلك الفيروسات والآفات الخروقية الهالكة والأمراض الإخلالية المدمرة لكيان وبنية النية والإرادة، والممارسة الانبنائية في التواصل والتداول والتعاون والتعارف والتفاعل والترابط مع الكينونات المتحاكلة والمتجاورة والقريبة أو المماسمة والبعيدة في مجرى الحياة الفردية والعائلية والاجتماعية والتاريخية والحضارية المتجلية في مجاري العالم والكون والوجود.

مسك الختام في هذا الصدد هو بيان مدلول الخيرية التي توصف بها أمة محمد ﷺ، وأنها أهل للشهادة والولاية على العالمين، فهي ليست خيرية مرسلة، بل خيرية مشروطة، فيكون الأمر والنهي المشار إليهما شرطي الخيرية، ومن ثم فالخيرية تصبح وصفاً عاماً يستحقه كل من قام بالأمر والنهي المشار إليهما، أما من يذهب واهياً إلى تأويل الآية على محمل القول الخبري الذي يعين العرب وقريشاً بأعيانهم ولا أعيانهم ممتازين على العالمين، بالتأكيد فقد جانب الصواب، وضل سعيه، وانحرف عن سواء السبيل والطريق المستقيم في التأويل والتفسير.

حيث المطلوب هو تأويله بصورة لا تتعارض مع نصوص قرآنية صريحة أخرى، أو لا يستثنى نص قرآني صريح في تحرير البشرية من عقيدة الشعب المختار، إذ لا يمكن أن يحرر القرآن البشرية من عقيدة الشعب المختار اليهودية ليخضعهم لعقيدة الشعب المختار العربية أو الإسلامية أو الشيعية أو السنية، والاصطفاء الذي يبقى بعد حسم إشكالية هذه العقيدة هو الاصطفاء بمعنى تحديد الشروط، التي يتحقق مشروطها فيمن يسعى في إطار المعيار القرآني والفطري المطلق، كما تدل عليه آية الخيرية، أعني معيار الإيمان بالله ومعيار التقوى ومعيار الطهارة ومعيار الجهاد، فيكون الكلام على العرب وقريش خيراً في حدود ما حصل ليكون محمد ﷺ الذي حقق الشروط - وذلك قد كان هو ماضٍ حاصل

لا يكون الكلام عليه إلا خبرياً - لكنه إنشائي عند الكلام على المستقبل، أي: مباشرة بعد حصول هذه المعجزة، معجزة اصطفاء محمد ﷺ: إذا فعلوا ما جعل محمد ﷺ يكون منهم يكونون اختياراً بالمعنى القرآني الوارد في سورة آل عمران.

وحتى يصح التطابق بين الشرط والمشروط تعريفاً لمعنى الخيرية، من حيث هي وصف لفاعل الخير بالمعنى المطلق أو المؤمن بالله، فينبغي أن يكون ما بين الشرط والمشروط تعريفاً لجوهر هذا التطابق أو التساوق بين فعل الخير والتصاق به، أو التدين بمعناه المطلق، أي: الإسلام؛ لأن الدين عند الله هو الإسلام، والإسلام كما ينسبه الإمام علي عليه السلام في قوله: «لأنسبن الإسلام نسبة لم ينسبه أحد من قبلي، ولا ينسبه أحد بعدي إلا بمثله، الإسلام هو التسليم، والتسليم هو اليقين، واليقين هو التصديق، والتصديق هو الإقرار، والإقرار هو العمل، والعمل هو الأداء».

الآيات القرآنية تشير إلى معنى التدين الذي هو الاتصاف بالخير بسبب فعل الخير (بمقتضى المعادلة التالية: ففاعل الخير للخير = خير = مسلم لله، والعلة أن الإنسان مسلم بالفطرة = يعني أن فعله الخير بقصده فعل لوجه الله، وهو جوهر ما يكون فعلاً ناتجاً عن الإيمان الصادق)، ولكي نؤسس إطاراً ومنهاجاً ومعادلة نوظف بموجبها نعمة وفضيلة التمايز والتفوق والخيرية والأفضلية الكرونولوجية والمكانية «الزمكانية» التي أنعمها الله عز وجل، وخص بها الساكنين في جغرافية منطقة الجزيرة العربية ومحيطها، والناطقين بالعربية تداولاً وتثاقفاً وتماكراً وتواصلًا معرفياً ووجودياً وقيماً أخلاقياً وجمالياً فنياً من جهة، والمعتقدين بالإسلام ديناً وعقيدة وفطرة ورسالة سماوية وحضارية عالمية من جهة ثانية، علينا أولاً أن نستكشف الموروثات الجينيولوجية التأسيسية لمنظومة الأفضلية ومتواليات تبعاتها المعرفية والوجودية، ومراتب طبقاتها الأركيولوجية المتعددة، وتعد قيمها الأكسيولوجية الأخلاقية التدريجية المحمولة عليها، وذلك من خلال مفاهيم الفطرة الإنسانية التي فطر الله الناس عليها، وحقيقة الاستخلاف ومقتضياتها المعرفية والوجودية المغروزة بالقوة في بنيتها العميقة والتي على ضوئها حصل أول إقرار وتعهد نطقت به الفطرة، وقبلت حملها إرادياً وطوعياً وتحمل أداء الوظائف المنوط بها.

وتأسيساً على عدسات المنهاجية الشمولية المركبة والمنشورية الشكل من جانب، وفهمنا

الأنطولوجي الوجودي لآيات التفضيل الواردة في القرآن المجيد والمشار إليها أعلاه، يمكننا اشتقاق أصول أو قواعد تأسيسية أربع لبنية منظومة التفضيل أو التفاضل، وهي على النحو التالي:

1- صحة العقيدة: إن الاعتقاد الصحيح ذات الجذور المتصلة مباشرة ببنية الفطرة المعجونة والمغروزة بالقوة في بؤرة كينونة الإنسان الإلهي، أو بصورة غير مباشرة متوسلين بجذرها من خلال مقدمات ومفاهيم صحيحة. وقد شرحنا بشكل واضح وبيّن علاقة الفعل أو القول العقلي والعرفاني الصادر من الإنسان والعقيدة، أو الاعتقاد كشرط أساسي ضروري لحملهما حمولات الخير والسعادة والنفع الحقيقي والمعقلن، فكلما كانت العقيدة واضحة وصحيحة وحقاً وبسيطة من جانب، ومتطابقة ومتماهية مع بنية فطرة الإنسان المنطور عليها والمتعاقبة بالغيب والمطلق عبر حيل الله المتين وعروته الوثقى من جانب آخر، فإن بنية النية وأس الإرادة تكون سليمة صحيحة وقوية متينة، تتحمل كافة حمولاتها الثقيلة من الانبئات المعرفية والوجودية المشيدة عليها في الواقع الوجداني الجواني، والواقع الموضوعي الخارجي البراني.

فالأفضلية هنا مؤساسة على مقومات وخصائص متميزة ذاتية في بنية العقيدة الإسلامية الصحيحة، بحيث كلما كانت واضحة معرفياً ومعمولاً بها وجودياً، ميزت صاحبها ومنحته مراتب تفاضلية أكبر درجة وأعلى مقاماً على الغير، سواء من نفس الملة أم من أقوام آخرين. إذن هذا التفاضل لم يأت من فراغ، بل هو طبيعي ومنطقي لا غرابة فيه، ومصون من السوء والآفات والخروقات التدميرية والانحطاطية التي أشرنا إليها سابقاً، ويبنى هذا المبدأ الأصيل على عدة أعمدة ومرتكزات يتم تقييدها فوق أساسيات العقيدة الإسلامية، والتي يمكن الإشارة إليها بشكل مقتضب على النحو التالي:

- ركيزة اختيار أصول الشرع الإسلامي وأحكامها الاجتهادية المتساوقة مع متطلبات الزمان والمكان من جانب، وركيزة قواعد العقل الإنساني المشرعن قولاً وعملاً.
- ركيزة الائتثار القائلة بأحدية وصمدية وقدسية وتزويه الله الواحد الأحد دون سواه، كأحد الثقلين الذي أمر الله بالتمسك بهما، إذا ما أراد الإنسان معرفة سواء السبيل من جانب، والثقل الآخر عترة أهل بيته الشريف من جانب آخر.

- ركيزة الاعتبار والتفكر والتعقل بالاعتماد الكامل والتوكل التام والإيمان المطلق بمشيئة الله سبحانه وتعالى، وتقديره وأحكامه وحكمته ومقاصده في مخلوقاته لكافة الكينونات الوجودية المختلفة.

ركيزة إيجاز اللغة وحقيقة ألفاظها: إنَّ بنية اللغة وعمق مفرداتها المعرفية والوجودية، وسعتها الاستيعابية لكافة مراتب الفهوم الباطنة والظاهرة، وبتوازياتها ما بين القرآن والإنسان والعالم من جانب، وبمتقابلاتها ومتطابقتها مع كافة مستوياتها التراتبية في جميع العوالم الممكنة كعالم الدنيا والبرزخ والملوكوت الآخرة، وما بحمولات البلاغية والإعجازية معرفياً وفلسفياً وعلمياً ووجدانياً وتاريخياً، فضلاً عن كونها بعيدة عن كل صنوف التحريف والتضليل والدس والتشويه في كلماته وألفاظه المدونة في القرآن المجيد، تعطي إمكانات وتمنح قدرات إبستمية معرفية لفهم وتفهم واضح ودقيق لحقيقة الكون وكينوناتها المختلفة وأهدافها المرحلية وغاياتها النهائية. وعليه، يحق كل الحق لناطق ألفاظ وكلمات الله عزَّ وجلَّ المنزلة باللغة العربية أن يشعر بالاعتزاز والفخر والتفوق المحمول بتكاليف موازية لها، أو الشعور المسؤول بالتفاضل على الغير، وذلك لما تحمل هذه اللغة من حمولات معرفية ووجودية إعجازية.

والخاصية التعيدية الانبنائية أو الإنجازية الثانية لمقتضيات التفضيل اللغوي، هي كون إنشاءات الكلام لا تعتمد ولا تقر، إلا ما كان متساوياً وموافقاً لموافقاً لأساليب ممارسات وإعمال العرب في التعبير السياقي والمقال، جرياً للعرف اللغوي والتبليغي والتداولي عند العرب، فالقول بأنَّ القرآن عربي يعني أنه نزل بلسان العرب على الجملة⁽¹⁾، وهو بذلك عربي في ألفاظه ومعانيه وأساليبه⁽²⁾. إنَّ اللسان بهذا التصور يصبح ذلك السنن الذي يربط مرسل الرسالة بمتلقيها في إنتاج القول، وليس ذلك فحسب، بل والعقد contract، أو الجزء الأكبر والأهم منه الذي يؤسسه النص من أجل تنظيم قراءته وتأويله، وإحكام عودة المتلقي عبر النص نحو نية المرسل ومقصدته، ما دام أنَّ «كل تأويل هو عملية بحث عن المقصدية». ونظراً لتباين السنن، وتغاير البيئات، واختلاف الظروف الزمكانية المحيطة بالمجتمعات

(1) أبو إسحق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت: 49/2.

(2) المصدر نفسه: 30/1.

والأقوام، وكذلك تباين واختلاف في أساليب وطرائق الكلام وإنتاج الملفوظات، وكيفية التلقي والاستقبال والتفاعل معها ومن ثمّ التواصل المتبادل.

ولكون رسالة الإسلام قد بحثها الله عزّ وجلّ بلسان عربي فصيح في بادئ الأمر إلى قوم ناطقين العربية، وفقاً لسياق ومقتضيات السنن والطريقة التي يتقنونها، مما يحتم وفق المنطق والمنطوق العقلي والوظيفي والقصدي قراءتها وفهمها وإنتاج مفاهيمها، واستدلال أحكامها الشرعية والعقلية والعرفانية أن نوظف نفس اللغة وألفاظها وسياقاتها المقالية والمقامية في بيئتها العربية. ويشير إلى ذلك الشاطبي بمعهود العرب كمفهوم مرتبط ولصيق بالمفهوم الأعم (اللسان)، فكلاهما مما تعود عليه العرب في خطابهم إذ جرى «هذا» الخطاب ... على معتادهم في لسانهم، فليس فيه شيء من الألفاظ والمعاني إلا وهو جار على ما اعتادوه⁽¹⁾، وإذا كان مما اعتادوه من «لسان العرب» و«معهودها»⁽²⁾ ما يمكن أن تتعد له القواعد حتى يصبح آلة واضحة محددة المعالم، ومرسومة الحدود كالنحو، واللغة، والاشتقاق، فإنّ بعضاً آخر مما يصعب صبه في قوالب مرسومة أو إخضاعه لقوانين ومعايير مضبوطة نتيجة طبيعية المتحركة مثل المعاني والألفاظ ودلالاتها وأحوالها التي قيلت فيها أو صاحبها، وكل ذلك يدخل تحت مفهوم اللسان، سواء بوصفه قواعد لسانية محضة أم باعتباره أحكاماً سوسيولسنية صاغتها ثقافة مجتمع ذلك اللسان⁽³⁾.

والسمة الثالثة التي تمنح خاصية الامتياز والتفضيل على الغير هي إمكاناتها الإيجازية المعبرة عن مقاصد كثيرة وعظيمة يتم إيجازها في عدة كلمات مجازية جدّ محدودة، ولكنها تحمل حمولات معرفية ووجودية شهودية وغيبية، تختزل في بنياتها في صورة تراتبية تتكور في بؤرتها النووية التي سرعان ما تنتشظى منها حقائقها وكينوناتها حين تثوير نواة كلماتها المجازية، وفي كتاب إحياء العلوم للغزالي قول: «إنّ كل حرف من كلام الله عزّ وجلّ في اللوح

(1) أبو إسحق الشاطبي، الاعتصام، تحقيق سليم بن عبيد الهلالي، دار ابن عفان، ط: 1، 1997، 805/2.

(2) الموافقات 2/50.

(3) يحيى رمضان، القراءة السياقية عند الأصوليين، قراءة في مفهوم معهود العرب عند الشاطبي، البدوة العلمية الدولية - الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية: 2007، ص: 273.

المحفوظ أعظم من جبل قاف، وإنَّ الملائكة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لو اجتمعت على الحرف الواحد أن يقلوه ما أطاقوه»⁽¹⁾، وذلك كناية عن كثافة المعاني وعدم تناهياها.

وهناك رواية منسوبة إلى إمام المتقين وسيد العارفين الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ، الذي هو باب علم خاتم الأنبياء والمرسلين وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ والذي علمه ألف باب من العلم، وكل باب يفتح على ألف باب آخر من العلم، يقول فيها بما معناه: إنَّ جميع آيات القرآن وكلماته قد اختزلت أو انطوت في سورة الحمد، وإنَّ كل آيات سورة الحمد السبع المثاني قد انطوت في أية البسملة، وإنَّ جميع كلمات البسملة قد انطوت في الحرف «ب»، وأنا الباء، أي: المفسر للكنوز المعرفية والوجودية الكمونة والظاهرة أو المعلنة والمسكوت عنها، هذه هي الطاقة والسعة الاستيعابية للامحدودة لألفاظ وكلمات القرآن، والتي هي حقاً مدعاة للتفاخر والاعتزاز المسؤول والتفضيل أو التفوق المحمول بتكاليف معرفية ووجودية متوازية.

ومن أهم مميزات الإيجاز والاختصار والاختزال التداولية والتبليغية والوظيفية، هي إمكانية وقابلية احتواء الإيجاز والمجاز من الكلمات ذات الحملات المعرفية والوجودية المتكوثة في بضع كلمات محدودة، تسهل عملية التواصل والتجاور والتفاعل والتشارك مع أكبر قدر من المعارف والوجودات المشتركة، مما يحمل على توظيف استثمارها وفق القاعدة الاقتصادية في تعظيم مكوناتها المعرفية والوجودية الخيرية والنفعية أقصى حد ممكن، في سياق درجاتها التراتبية من جانب، وانفتاحها وتعالقاتها وتفاعلاتها المعرفية والوجودية مع جميع عوالمها الممكنة، أي: عالم الدنيا الفيزيقي، وعالم الآخرة الميتافيزيقي، أو عالم الغيب والملكوت، وهذه الميزة الأخيرة التي تميزت بها لغة القرآن أو اللغة العربية عن بقية اللغات المتطورة، التي لها نصيب كبير، ولكنها محدودة في عوالمها المادية الفيزيكية.

17.4 الركيزة الثالثة

ركيزة الأصل المعرفي لبنية النية والإرادة وإنبئاتها الفوقية بشتى مستوياتها الفلسفية والعرفانية والتجريبية، وبمختلف مظهراتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتشريعية والقانونية والنفسية... من جهة، وتعدد مصادرها من التجربة المحسوسة

(1) إحياء علوم الدين، ج: 1، ص: 280 و 284.

والعقل المجرد والقلب المزكى والوحي المرسل من جهة ثانية، وتنوع معطياتها الاستدلالية من الكتاب المجيد والسنة الشريفة والإجماع والعرف والتاريخ والتراث، فضلاً عن معطيات كافة نتائج التجارب العلمية الصحيحة التي لا تتعارض مع أصل من أصول الإسلام والعقيدة والعقل من جهة ثالثة، إضافة إلى احتوائها على المعارف المطلقة والنسبية، والمادية والمعنوية، والفردية والاجتماعية، والدنيوية والبرزخية والأخروية، والثابتة والمتغيرة من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك، أن معطيات القرآن المجيد فيها من المراتب المعرفية والوجودية حدّ قليل إلى أن للقرآن ظهراً وبطناً، وأن للبطن بطوناً وفهوماً متعددة.

ويقول الغزالي في هذا الصدد: «لو أعطي العبد بكل حرف من القرآن ألف فهم لم يبلغ نهاية ما أودعه الله في آية من كتابه؛ لأنه كلام الله، كلامه صفته، وكما أنه ليس لله نهاية فكذلك لا نهاية لفهم كلامه، من حيث إن القرآن شرح للذات والصفات والأفعال، والعلوم كلها داخلة في أفعال الله وصفاته، فهو إذن ينطوي على أعماق وأغوار وبتون لا تنتهي»⁽¹⁾، وما يشرحه الإمام الخميني ثُمَّرَتُهُ في مشروعه التزاوجي والتصاهري أو التصالحي بين الفقهاء والفلاسفة وأهل العرفان خير دليل على التوسل بالتجربة والعقل والقلب والوحي الغيب في التعامل مع المنظومات المعرفية التي هي ذات وعاء استيعابي لا حدّ ولا عمق لها.

الركيزة الرابعة:

هي قاعدة التوسل بالمنظومات المعرفية المختلفة، التوسل بالحس والعقل والقلب والوحي كمصدر للمعرفة، والانفتاح على جميع مراتب الكينونات المعرفية والوجودية التي تربط جزائرها المتعددة والمختلفة، سواء المماسية أم القريبة أم البعيدة ارتباطاً عضوياً حقيقياً وليس اعتبارياً اتصافياً، كفيل باستنطاق كافة الكينونات الوجودية الملكوتية والطبيعة المادية لاستخراج مكنوناتها من السنن والأحكام الحاكمة على الوجود والطبيعة من القوانين الروحية والعقلية والعلمية، للتعرف على الأسباب والمسببات والعلل والمعلولات الكمونة والظاهرة في مجودات الكون، منتفعاً بتسديدات العقل العملي لها والشرعي والقلبي بجانب العقل الذهني.

(1) إحياء علوم الدين، ج: 1، ص: 536 و 537.

17.5 النظرة الكونية الفطرية المُعقّنة

هناك منظار كوني فطري وعرفاني معقلن ومشرعن، له عدسات رؤيوية منشورية الشكل لها انكسارات استكشافية وتحليلية واستشرافية متعددة الزوايا والأبعاد، وتتكون من مفاهيم ومرئيات كونية وإنسانية شمولية، وله نسق دينامي منفتح على جميع مراتب الكينونات المعرفية والوجودية بأبعادها الأفقية والشاقولية المتصلة بعوالمها المختلفة، دونها قلم غيب اللوح المحفوظ في السماء في صورتها الوجودية وفي اللوح المكتوب «القرآن المجيد» في حقيقتها اللفظية والكلامية المتموضعة، في صورتها التكوينية على شاكلة قوانين وسنن كونية علمية حاكمة على كينونات طبيعية فيزيقية، وعلى شاكلة سنن وأحكام واتجاهات ومسارات روحية معنوية ضابطة وحاكمة لبنية جوهر وروح حياة الإنسان المرئية وحياة الكون الطبيعي المسيحي اللامرئي واللاشعوري بالنسبة لنا.

والعدسات الرئوية لهذا المنظار التلومايسكتروسكوبي الذي من خلاله نستطيع تشخيص موقفنا، وتعيين رؤيتنا، وتقدير تكاليفنا الوظيفية الانبثائية والتبليغية التواصلية وأحكامها القيمية، لموضوع علاقة الإيمان والنية والغائية والقصدية بالعمل أو القول الحسن والقبیح وتقديرات محمولاتها من الحسنات والسيئات، تتشكل من الكلمات والحقائق المعرفية والوجودية للعدالة والخالقية والربوبية والواحدية الأحدية والغائية والمقصدية والقصدية، وقوانينها وسننها وأحكامها الظاهرة والثاوية المضمرة التي تربط وتحكم أجزاء الكون المعرفية والوجودية بالمركز، وتستجمع تكوثرات كينوناته الوجودية المتعددة بوحدة الوجود.

وهذا الأمر يتطلب النظر والتحليل والاستشراف بواسطة عدسات رؤيوية منشورية الشكل، لها صفة معرفية موضوعية شمولية، وحقيقة وجودية تراتبية متعددة، تتكون من مواد فطرية تتج بمعيتها مواد عقلية وحسية وقلبية، تشكل بنيتها الجوهرية وتحدد فعاليتها الدينامية. هذه الرؤية الكونية الفطرية هي قادرة فقط على استكشاف واستنطاق بنية وحقيقة المفاهيم والمضامين المعرفية والوجودية بصورتها التراتبية التكاملية والشمولية من منظوراتها الاستخلافية، وبالتالي تصور ومعايشة حقيقة وأهمية ودور وحدة الوجود المعرفي والأنطولوجي في تكوثراتها التراتبية، وتكوثراتها التراتبية في وحدتها.

هذه الرؤية والحقيقة الكونية الفطرية كانت غائبة ومحجوبة عن العدستين الرئويتين

السابقتين، وهذا هو سبب تباين وتغاير الرؤية العقلائية المستتيرة المقطوعة عن بنيتها الفطرية ومداهها الغيبي وغاياتها الأساسية، وكذلك اختلافها عن الرؤية الأنبوية أو التجزيئية الأحادية البعد والزاوية للمتشددين المقدسين المتحجرين عقلاً ومنطقاً وشرعاً، وخاصة فيما يتعلق بجوهر الكون والحياة واتجاه الغايات الاستخلافية الكونية وإقامة الدين والعدالة في المجتمع الكوني.

سنناول بشيء من التفصيل والتحليل المستفيض فيما بعد، لبنية وماهية النية والإيمان والمقصدية والغائية وربطها العضوي والاعتباري بالعمل والقول الصالح أو خيريته ونفعيته من جهة، ومحمولات إنتاجها المعرفي والوجودي من منتوجاتها الحسنة والسيئة، وفي هذا المقام سوف نشير فقط إلى علاقة الموضوع مباشرة لبنية وماهية قبول الأعمال والأقوال ومحمولاتها من الثواب والحسنات أو العقاب والسيئات، تبعاً لجنسية وجغرافية الإنسان من حيث انتماءاته الدينية والمذهبية، وذلك استكمالاً لسلسلة متواليات مكونات الموضوع وتموضعاته في أجزائها المختلفة. وفيما يلي جملة من المفاهيم والمرئيات الاستكشافية والتحليلية التي تمكننا من معرفة حقيقة هذه العلاقة وعمقها ومداهها من جانب، وتداعياتها الوظيفية والتبليغية والتواصلية والقيمية من جانب آخر.

1- نعتقد أن درجات قبول الأعمال والأقوال الإنسانية، وأوزان حمولاتها من الحسنات والثواب أو العقاب والسيئات، هي دالة في درجات خلوص النية مراتب الإيمان بالله عز وجل ورضاه ومدارج التقوى، وهنا تجدر الإشارة إلى حقيقة جوهرية في غاية الأهمية والخطورة، والتي تم تبيانها بشيء من التفصيل عند مناقشة النية والقصدية، مفادها ضرورة التمييز بين الخواطر والتخيلات والرغبات والطموحات والشوق والإرادة واصطفاء الأعمال والأقوال وفقاً لجدوى اقتصاديات العمل الصالح ببعده المعرفي والوجودي في عوالمها الثلاثة الممكنة، كشروط ومقدمات كرونولوجية «زمنية أو اشتراطات بيولوجية معرفية أو محددات جينوم معرفية أو تعيينات للتأسيسات الأركيولوجية البنيوية التحتية للنية الخالصة والإرادة الجادة المنتجة لمنتجات معرفية ووجودية تتموضع في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والروحية. تحقق النية لا يتم من خلال توارد الخواطر وتعاطف الصور والمشاعر العابرة في الذهن، بل هو عملية تأسيسية شاقة وتعبيدية حادة وانبثائية دقيقة، تستوجب من الأصالة

والصلابة والقوة ما تتحمل حمولات انبئاتها الفوقية وتموضعاتها المحمولة بأوزانها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسيكولوجية والعقدية والأخلاقية من جهة، وقدرتها التحميلية في ديناميتها واستمراريتها التكميلية، ومقاومتها لجبروت العواصف والرياح العاتية حتى لا ينهار بنيانها الشامخ أو تتخر كينونتها التأسيسية التحتية لها.

2- يستلزم تجاوز الثنائية الحادة والصارمة في تصنيف وترتيب المفاهيم المعرفية والوجودية، من حيث الجنة والنار أو الكفر والإيمان، أو العربي والعجمي، أو الشيعي والسني، ... إلخ ونتهج مناهجة تكاملية تراتبية في التصنيف تبعاً لدرجات الصعود والنزول أو الإيجاب والسلب، فعلى سبيل المثال: الكفر والإيمان مراتب، ولكل منهما درجات تموضع الإنسان ذاته وعمله ونيته وثوابه وعقابه في سلم التقرب والرضا والقبول أو عدم القبول من الله عزَّ وجلَّ، فالكفر في أدنى درجات التصنيف، يصنف إلى نوعين: كفر يتأسس على قاعدة بنوية مرتكزاته العناد والجحود والجدال، ويسمى بكفر الجحود، وكفر جذره وقاعدته البنيوية هي الجهالة والغفلة وطموح الفطرة المحجوبة على حساب الفطرة المغروزة، وكفر ناتج عن عدم معرفة الحقائق الإبتيمية والوجودية للإنسان والكون وعلّة العلل وسبب الأسباب.

إنّ منطوق الآيات والروايات التي تتناول النوع الأول من الكفر، يؤكد بشكل قاطع ودليل عقلي وفطري وحسي أنّ العبد والمملوك الناصر لسيده ومالكة وخالقه، وهو مطلع وعارف بحقيقته المعرفية والوجودية يستحق العقاب ولا يرجى له الثواب من موجود هو ينكره بالأساس.

أما النوع الثاني من الكفر الناتج عن جهالة وغفلة لكونه قاصراً، أي: دون تقصير وإهمال وغفلة متعمدة من قبل الإنسان المكلف، فإنه يتموضع في موقع خاص من السلم التراتبي، وهو درجة ومرتبة العفو والرحمة الإلهية التي وسعت كل شيء، وهذا الموضوع له علاقة مباشرة بمراتب التسليم المادي الجسدي والعقلي المجرد والقلبي العرفاني.

فالتسليم الجسدي يخضع لقانون القوة والسلطة المادية، والتسليم العقلي يحكمه قانون المنطق والبرهان والأدلة العقلية والموضوعية، والتسليم القلبي الذي جذره الإيمان الواعي بالموجود المرجى منه العفو والمغفرة والثواب، فإذا لم يقترن تسليم اللسان وتسليم

العقل بتسليم القلب، أي: عدم تسليم الكينونة الوجودية للإنسان بكاملها، مما يشي إلى أن جوهر القول اللساني، وحقيقة الفكر العقلي، أصبحتا فارغتين وخاويتين من إكسير الحياة «الإيمان» الذي هو الكينونة الوحيدة التي تنتج منتوجات الحسنات والثواب المحمولة على الأعمال والأقوال.

وهذا هو مصداق لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾⁽¹⁾، فحينما نستنتق المكنونات الثاوية في أعماق بنية هذه الآية الكريمة، تنطق بصريح العبارة أنه لا وجود لحالات الاضطراب والحروب والصراع والتضاد أو عدم الاتساق والانسجام والتماهي بين روح كينونات الحواس والعقل والقلب والوحي، بل إنها تعيش حياة معرفية ووجودية مشتركة، ملامحها الأساسية وبنياتها التقعيدية هي العيش بسلام ووثام وتقاهم كامل وتقدير لمكانة ووظيفة ودور كل منها، وما علينا إلا أن نختار عدساتنا الرئوية المناسبة ونصوب بؤرة إشعاعاتها الاستكشافية والتحليلية والاستشرافية إلى نواة العميقة التي تنوي في بنياتها تلك حقائق والمعارف، وقصة الشيطان الرجيم العارف بحقيقة الله عز وجل، خير دليل على الكفر الجحودي.

وعليه، لا تدور عجلة دالة ثواب الأعمال والأقوال أو القبول والرضا، دون الارتباط والاتصال بالمعطي والمانح والمنتج لها، وهذا لا يتحقق إلا حسب مراتب الإيمان به حق الإيمان والمعرفة به حق المعرفة. إذن، لا مكان لجنسية الشخص، أو تموقعاته الجغرافية، أو علاقاته التناسبية والتصاهرية، أو انتماءاته المذهبية وفروعها المختلفة، بل و فقط هو قربه من مراتب ودرجات الإيمان الصحيح والتسليم الحقيقي الوجودي لكافة كينونات الإنسان الحسية والعقلية والقلبية له تعالى، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَنُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾⁽²⁾.

وهناك مثال صارخ وواضح لمفهوم الكفر الناتج عن القصور والجهالة والغفلة، نستشهد به للتعرف على تموقع صاحبه في معادلة دالة الثواب والعذاب الإلهي، وهو وضع الفيلسوف الكبير ديكارت، الذي انطلق من موقع الشك بكل شيء، لينتهي إلى حالة اليقين والاطمئنان

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، أية: 208.

(2) المرجع: القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية: 13.

بالمنظومة المعرفية والوجودية في الكون، حيث اتخذ دليل إثبات وجوده برهاناً وسيبلاً لإثبات الروح، أي: إثبات الجسد أو الجسم أدى إلى إثبات الله عز وجل له بشكل قطعي و يقيني من منظور ديكار، ثم تدرج بحثاً وتحليلاً وتفسيراً لإثبات الدين القيم كحلقة الاتصال بينه وبين الله، فتوصل بمعينة إمكاناته العقلية وكموناته الروحية إلى الدين المسيحي الذي كان شائعاً وقريباً منه، ويصرح في مواضع معينة بأن اختياره هذا ليس قطعياً، لعل في بقعة من بقع الأرض كإيران هناك دين ومذهب آخر أفضل يستحق التمسك والاعتقاد به.

يقول الشهيد المطهري (رض): إن أفراداً كديكار وأمثاله الذين فعلاً وصدقاً بحثوا بكل إمكاناتهم وتوصلوا إلى هذا الحد من الحقائق وآمنوا بها صدقاً، فمثل هؤلاء لا يمكن تسميتهم وعتهم بالكفار؛ لانتهاء العناد والجحود، ولا يخفون الحق الكمون لديهم، حيث إن الكفر ما هو إلا العناد والجحود وإخفاء الحقيقة المعروفة لدى الإنسان، فهؤلاء مسلمون بالفطرة، وفي حال التردد بنعتهم مسلمين لا يمكن تسميتهم بالكفار أيضاً، وذلك لأن تقابل المسلم والكافر ليس من قبيل تقابل السلب والإيجاب، أو تقابل الملكة وعدمها باصطلاح الفلاسفة والمنطقيين، وإنما هو من قبيل الضدين؛ لأنهما شيئان وجوديان، وليس أحدهما وجودياً والآخر عدمياً⁽¹⁾.

وعليه، تتضح مرتكزات القائلين من دعاة المستتيرين والمفكرين بقبول الأعمال والأقوال الخيرية من الكفار، تأسيساً على مقولة حسن وقبح الأعمال الذاتية، وليس العرضيين، وأن العمل الصادر سواء من مؤمن أو كافر مقبول؛ لكون ماهيته خيراً؛ لأن الخير من كل شخص هو خير، والشر من كل شخص هو شر، ونسبته الله إلى كل مخلوقاته وعباده واحدة.

17.6 الحسن والقبح الفعلي والفاعلي

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من صحة استدلالات هذه الفئة، إلا أن هناك حقائق ثابته في أعماق بنية الآيات والروايات التي على ضوءها تم استنتاج تلك المقولة القائلة بقبول عمل الكافر القاصر وغير الجاحد، مما تستوجب تحليلاً لأركيولوجيتها وجينيولوجيتها المعرفية والوجودية حتى تتضح الحقائق الكامنة أو غير المستتقة بسبب سكوتها عن

(1) الشهيد المطهري، العدل الإلهي، مرجع سابق، ص: 336.

النطق، أو لانتظار من يستنطقها. وعليه، فإن التحليل الجينيولوجي والأركيولوجي لمقولة حسن وقبح العمل الذاتيين ترشدنا إلى وجود نوعين من الحسن والقبح؛ الفعلي والفاعلي. وفيما يلي تبيان بعض معالم حقيقتهما:

1.1.1 البعد الأنطولوجي الوجودي أو الفعلي لحسن وقبح العمل وحمولاته من

الثواب أو العقاب

إن تقييم حسن أو قبح أي قول لساني أو فعل عملي يتم من خلال معايير وموازين اقتصادية الفعل أو العمل الصالح أو الطالح لمنتجاته المعرفية والوجودية، من حيث خبريته ومنفعتيه أو أضراره وسلبياته المباشرة أو غير المباشرة، ومن حيث تأثيرها في إنتاج منتجات معرفية ووجودية أخرى، وذلك تبعاً لأفق زمكانيته الاجتماعية والتاريخية، وكذلك أساليبه وأدواته واستراتيجياته وغاياته المادية، كما تم تبيانها بشيء من التفصيل في صفحات الكتاب. فالبعد الأنطولوجي الوجودي الفعلي لحسن وقبح العمل، له علاقة وثيقة بالآثار الخارجية المرئية واللامرئية أو المباشرة واللامباشرة، وذلك من حيث الفائدة والنفع أو الضرر والفساد، ودون الولوج في التفاصيل، فإن الأثر الأنطولوجي الفعلي يتحقق بشكل عام بغض النظر عن شخصية وجغرافية وقومية ومقصدية وقصدية الفاعل، سواء كان مسلماً أم كافراً، أم مؤمناً قاصداً أم مشركاً غير قاصد.

والحاكم على تقييم منفعية وخيرية أو لا منفعية ولا خيرية العمل أو حسنها وقبحها هو السنن والقوانين والأحكام الاجتماعية والتاريخية المدونة في نهاية المطاف في سجلاتها. وتجدر الإشارة إلى أن القول بعدم وجود علاقة تلازمية أو عضوية بين النية والإيمان وحسن وقبح الأعمال والأقوال صحيحة من زاوية النظر إلى أبعادها الأنطولوجية الفعلية المادية المباشرة، أما من حيث أبعادها وتجسيدها الأنطولوجية الوجودية في عوالمها الممكنة الأخرى كعالم البرزخ والآخرة ليس صحيحاً، بل حتى في تراتبية عوالمها الدنيوية المادية من حيث أبعادها الميتافيزيقية، أي: غير المرئية الثاوية في بنياتها الوجودية والمعرفية التي تكشف من خلال استنطاقها وتثوير بنياتها.

فما لم يتم استنطاق مسكوتاتها الساكنة في أعماقها الدفينة بواسطة تحفير أركيولوجياتها وتثوير جينيولوجياتها، لا نتمكن من التعرف على حقيقتها. إذن هناك

موقع ودور وأثر غير مرئي ومضمر للنية والتصدية والإيمان في ثنايا بنية كينونات الأقوال والأفعال الأنطولوجية الوجودية أو الفعلية في شتى تموضعاتها المؤسساتية وكينوناتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية... إلخ، ولكنها إما ثابوية ومسكوت عنها وغير مرئية، أو لكونها غائبة ولا منظورة في أفق شعور وتفكير وحواس الفاعل، فينتفي أثرهما ودورهما الانبثائي والاستخلافي في المجتمع، أو لها واقع حقيق أو اعتباري جانبها الصواب في مصاديقها الواقعية والحقة، مما لها في حال تضمينها في القول أو الفعل سنجد أن للفعل أثراً وتداعيات تستحق الثواب والحسنات أو العقاب والسيئات تبعاً للمصاديق الممثلة للنية والاعتقاد والإيمان «الذات أو الصديق أو العائلة أو المجتمع أو ماهية العمل ذاتها أو المثل الأعلى له أو الله عز وجل». وعليه، يطلب الأجر والثواب من ذلك المصدق الواقعي الذي تحقق به إيمان الشخص واتجهت إليه نيته وارتبطت به اعتقاداته.

1.1.2 البعد السيكلوجي النفسي أو الروحي لحسن وقبح القول أو الفعل

هذا البعد لا علاقة له بشكل مباشر بكينونات العمل الأنطولوجية الوجودية البرانية، بل علاقته المباشرة ببنية كينونة الروح أو القلب أو النفس الوجودية في العالم الجواني، أي: بالدوافع النفسية والعوامل الروحية والحقائق الفطرية للإنسان الفاعل لفعل أو قول صالح أو طالح، وكل شارذ ووارد وصغير وكبير مدون في اللوح السماوي المحفوظ وفي سجلات علوية ملكوتية، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَوَضَعَ الْكِتَابَ فَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظُنُّ رَبُّكَ أَحَدًا﴾⁽¹⁾، وتقدم كافة أقواله وأعماله مكتوبة في كتابه، فيقول عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِرِيْمِهِ، فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَبُ مِنِّي كِتَابَهُ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابَهُ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾⁽⁴⁾،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الكهف، آية: 49.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحاقة، الآية: 19.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحاقة، الآية: 25.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة الإسراء، الآية: 14.

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ فَمَنْ أُوْقِيَ كِتَابَهُ، بِيَمِينِهِ، فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾⁽¹⁾.

وهو كتاب مقروء ومنطوق وجودياً يوم الحساب، وذلك مصداقاً لقوله تعالى في محكم كتابه السماوي: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽²⁾، ومن هذا المنطلق نرى تأكيد الآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة على كيفية ونوعية العمل دون كمية وعدديته، حيث يقول تعالى في محكم كتابه المقدس: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾⁽³⁾.

المنظور التكاملي المعرفي والوجودي لكيونة الإنسان أو المجتمع في جميع عوالمهما الممكنة، يستند على منظومة معرفية ووجودية حقيقية لجملة من المفاهيم منها: مفهوم الخيرية، والعمل الصالح، والثواب والحسنات، والتكامل والارتقاء والتقرب، والقبول والرضا، من حيث روحها ونواتها وبنياتها وكموناتها الظاهرة والمضمره وديناميتها التواصلية والتفاعلية والوظيفية والقيمية والانبنائية ببعديها المعرفي والوجودي، وأنساقها وانسجامها وتساوقها مع كافة الكينونات المعرفية والوجودية المتحاولة لها أو المماسه أو المجاورة أو القريبة أو البعيدة، وفي جميع عوالمها الممكنة، فجميع هذه المفاهيم بنيتها التأسيسية ونواتها التعيدية وديناميتها التفاعلية والاستمرارية وقيمها الأخلاقية والإنسانية، وسيرورتها التكاملية، هي المعرفية، بإتقان ودقة وحسن وجمال العمل والقول وإن كان جَدَّ محدود. وهذا الأمر لا يتحقق إلا بتوفر النية الخالصة والإيمان الكامل والاعتقاد الراسخ والتقوى الفردية والاجتماعية.

وتأسيساً على ذلك، لا مكان لقاموس الكم والعدد في الأقوال المتعالية والأعمال التكاملية من هذا المنظور التكاملي الشمولي. وعليه، فإن أصالة العقل والفكر، والعرفان والنية، والإيمان والتقوى، ليست أقل من أصالة العمل والقول، أما من ينسب الأصالة والتجوهر فقط للعمل، ويقصي الفكر والاعتقاد والنية والإيمان من دائرة الأصالة، ويعتقد أن تواجدها

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الإسراء، الآية: 71.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة يس، الآية: 65.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الملك، الآية: 2.

وحضورها ما هو إلا وجود ذهني تمهيدي فقط، قد تكهف وتتوقع في كهوف وقواقع الفكر المادي، فكما تبني آثار الخيرية والنفعية من العمل الصالح كينونات المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية، أو كما تهدم آثار العمل السيئ والطالح تلك الكينونات، فذلك الإيمان والنية والاعتقاد تؤسس كينونة روح وقلب ووجود الإنسان، بشكل يتناسب وفق مستويات مراتبها المعرفية والوجودية في عوالمها المختلفة الممكنة، التي تقربنا إلى غاية غاياتها المتعالية ومثله الأعلى تعالى.

فنسبة الحسن الأنطولوجي الوجودي الفعلي إلى الحسن الفاعلي، هي نسبة الجسم إلى الروح، والقشر إلى اللب، والنواة إلى الغلاف، والمركز إلى الأطراف، والطاقة إلى الأجهزة، فلا بُدَّ من حسن الأقوال والأفعال الفعلية أن تتزامن كرونولوجياً على الأقل إن لم يكن قبله، مع الظفر بالحسن الفاعلي الذي هو بمنزلة الدينامو والروح والطاقة التي تدب الحياة والسيرورة في شتى الكينونات الاجتماعية والروحية والأخلاقية في جميع العوالم الممكنة، وهذا هو سبب القول بحياة وموت، ونمو وتدهور، وصحة وفساد، ونشاط واضمحلال، وتمايز واختلاف الأعمال والأقوال. فتكامل الحسن والثواب والحسنات من العمل أو القول، هو في تحقق أبعادها الفعلية الأنطولوجية والفاعلية القلبية العرفانية لها، وصحيح أنه لا يختلف حسن العمل أو القول بالنسبة إلى الله عزَّ وجلَّ، ولكنه يختلف بالنسبة إلى الشخص الفاعل، وهذا التباين والتغاير هو نتيجة إيمان ونية واعتقاد الشخص الفاعل، وذلك حسب اتجاهات بوصلة حركته الارتقائية إلى السماء أم حركته النزولية إلى الهاوية والدرك الأسفل في الأرض، وعليه أن يطلب الجزاء والثواب ممن متجه إليه ويرجى ويطلب منه.

إذن إن لم يختلف بالنسبة إلى الله تعالى، فإنه حتماً يختلف بالنسبة إلى ماهية العمل نفسه، وهذا هو السبب في عدم قبول القول أو العمل الممزوج بالرياء، مهما بلغ العمل كبير وسعة وعظمة، وإن العمل المعجون بالإيمان والنية والاعتقاد مهما بلغ من الصغر، فإنه كبير وعظيم، ويحمل من حمولات خيرية ونفعية فاعلية وفعلية. وخير مصداق لذلك قول الرسول الأعظم ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، وقوله ﷺ: «ولكل امرئ ما نوى»⁽¹⁾، و«لا عمل إلا بنية»⁽²⁾.

(1) وسائل الشيعة، المجلد السادس، ص: 8.

(2) وسائل الشيعة، المجلد السادس، ص: 8.

وخلاصة القول: أنَّ روح العمل ودينامية حركته الارتقائية وديمومة خيريته وسعة واستمرار منفعتيه المادية وأنطولوجيته الوجودية في عوالمها المختلفة، مرهونة بالنية والإخلاص والإيمان بالله عزَّ وجلَّ، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾⁽¹⁾.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البينة، الآية: 5.

مؤلفات الكاتب:

1 - «تحليل المدخلات - المخرجات الاقتصادية - الصناعية» الناشر: مؤسسة

الكويت للتقدم العلمي - الكويت، 1985م.

2 - سلسلة موانع المعرفة، مطبعة كويت تايمز، 1985 (765 صفحة)

- | | |
|-------------------|---|
| الكتاب الأول | : المنهج الفكري وأثره في حياة الناس. |
| الكتاب الثاني | : الجهل البسيط والجهل المركب وأثرهما على أفكار ومعارف الإنسان |
| الكتاب الثالث | : اتباع الهوى والذنوب ودورهما في الانحراف الفكري والسلوكي عند الإنسان. |
| الكتاب الرابع | : الترف المادي والفكري وأثرهما في تضليل وتحريف الإنسان عن الحق والحقيقة. |
| الكتاب الخامس | : الغضب والتشنج ودورهما في تحريف وتشويه الحقائق. |
| الكتاب السادس | : الأفكار والدوافع اللاشعورية وأثرها على تحريف الحقائق. |
| الكتاب السابع | : التقليد واتباع الآباء والأجداد ودورهما في الانحراف عن الحق والحقيقة. |
| الكتاب الثامن | : العقل الجمعي وأثره في تحريف الناس عن الحق والحقيقة. |
| الكتاب التاسع | : الغفلة والنسيان وأثرهما في تحريف الحقائق عند الإنسان. |
| الكتاب العاشر | : الظن والشك وأثرهما في تحريف وتضليل الإنسان عن الحق والحقيقة. |
| الكتاب الحادي عشر | : القلق والخوف كمصدر مانع للمعرفة والحقيقة. |
| الكتاب الثاني عشر | : العجلة والتسرع في الحكم وأثرهما في تضليل وتحريف الإنسان عن الحق والحقيقة. |
| الكتاب الثالث عشر | : العوامل المادية ودورها في تحريف الحق والحقيقة في حياة الإنسان. |

- 3 - كتاب نظرية المعرفة «دراسة تحليلية لنظريات المعرفة في المدرسة الإسلامية والمادية»، الناشر مكتبة الألفين، الكويت، 1986.
- 4 - كتاب الاقتصاد الإسلامي «دراسة مقارنة مع المذاهب الاقتصادية المعاصرة، الجزء الأول»، الناشر مكتبة الألفين، بيروت، 1986.
- 5 - كتاب الاقتصاد الإسلامي «دراسة مقارنة مع المذاهب الاقتصادية المعاصرة، الجزء الثاني»، الناشر مكتبة الألفين، بيروت، 1986. - كتاب التطبيقات العملية لجدول المدخلات والمخرجات الاقتصادية مع الإشارة إلى بيانات دولة الكويت. الناشر: الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، 1993.
- 6 - كتاب نظام الحسابات القومية «النظرية»، الناشر مكتبة الألفين، الكويت، 1993.
- 7 - كتاب الحسابات القومية «التطبيقات والمسائل الجزء الثاني»، الناشر مكتبة الألفين، الكويت، 1993.
- 8 - كتاب مصطلحات العلوم الاقتصادية، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 1987.
- 9 - كتاب الآثار الاقتصادية لحرب الخليج الثانية على القطاعات الاقتصادية في الكويت، الناشر: المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993.
- 10 - كتاب النظام المالي لدولة الكويت، الناشر دار التعارف، بيروت، 2005.
- 11 - كتاب اقتصاديات الكيان الصهيوني، دار المطبوعات الكويت، 1999.
- 12 - كتاب فقه الربا من منظور فلسفة الاقتصاد الإسلامي، 1989، باللغة الإنجليزية.
- 13 - كتاب فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التوحيدية - من منظور إسلامي، ثلاثة أجزاء. دار المحجة البيضاء بيروت 2012
- 14 - كتاب العدسات الرؤيوية الاستبصارية لفقه فلسفة المنهاجية التكاملية التوحيدية. جزءان، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2012.

- 15 - فقه فلسفة كينونة السؤال وسؤال السؤال، جزءان، الناشر دار الولاء، بيروت لبنان، 2014.
- 16 - كتاب فقه فلسفة اقتصاد الممانعة والمقاومة، جزءان، الناشر دار الولاء، بيروت لبنان، 2014.
- 17 - كتاب الإنسان الكائن والكيان والكينونة، الجزء الأول والجزء الثاني، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2014.
- 18 - كتاب جينيولوجية كينونة الإنسان الكامل، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2014.
- 19 - كتاب فقه فلسفة كينونة الزواج، دار الولاء، بيروت، لبنان، 2016.
- 20 - كتاب فقه فلسفة كينونة العمل - من منظور إسلامي دار الولاء، بيروت، لبنان، 2016.
- 21 - كتاب فقه فلسفة الاستخارة، كتاب فقه فلسفة الاستخارة، دار الولاء، بيروت، لبنان، 2016.
- 22 - كتاب الرؤية القرآنية لصيرورة الكون والإنسان. قيد الإعداد.
- 23 - كتاب فقه فلسفة البصيرة وبصيرة البصيرة. قيد الإعداد النهائي.
- 24 - كتاب فقه فلسفة المصطلحات المعرفية والوجودية. قيد الإعداد.
- 25 - كتاب فقه فلسفة ولاية الفقيه العامة. قيد الإنجاز النهائي.
- 26 - كتاب فقه فلسفة اختيار المرجعية الرشيدة من منظور المقلد. قيد الإعداد.
- 27 - كتاب فلسفة الأخلاق، قيد المراجعة.
- 28 - كتاب فقه فلسفة الرؤية الكونية، قيد الإعداد.

